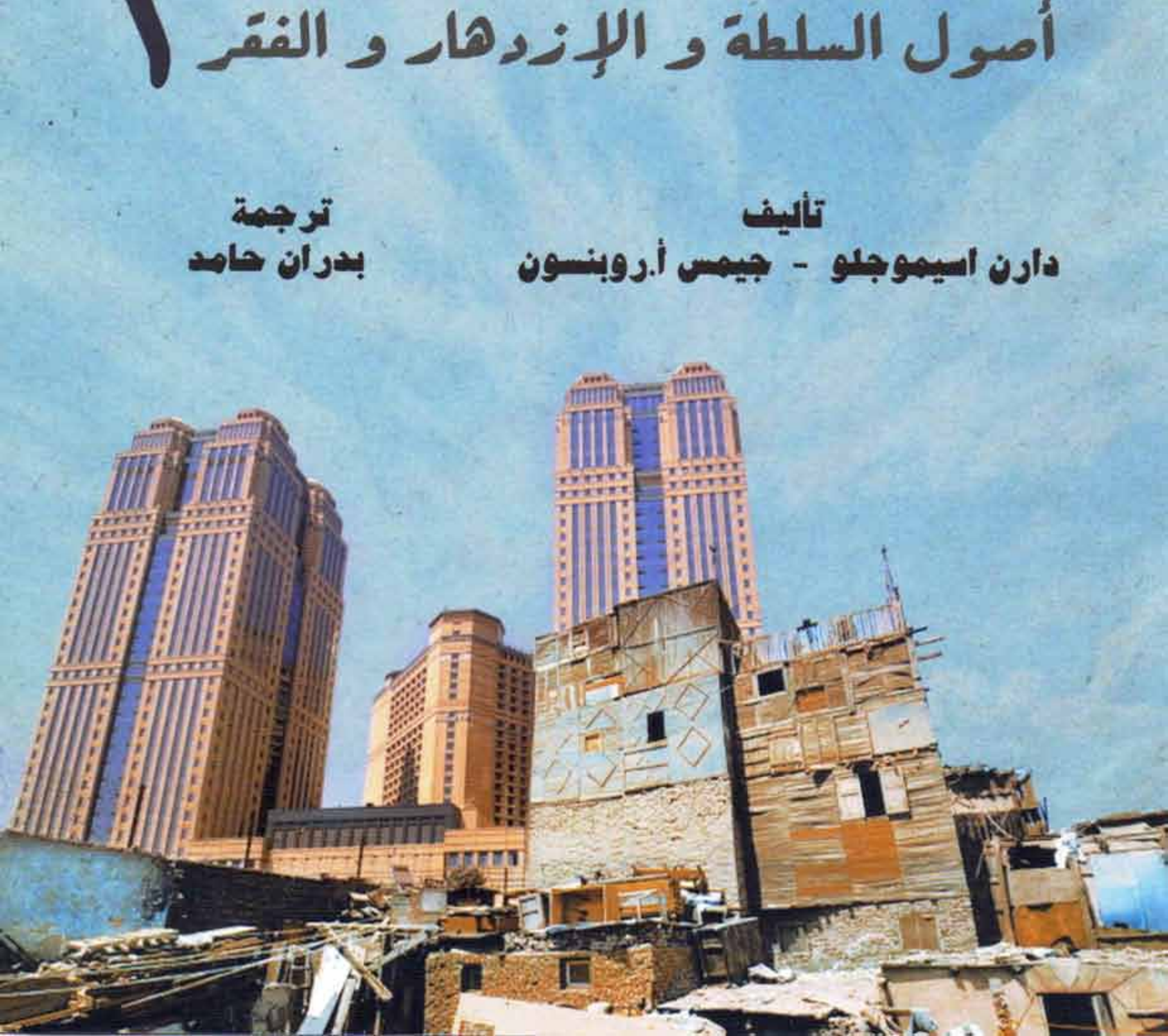
الدار الدولية للاستثمارات الثقافية
القاهرة . مصر

لماذا تفشل الأمم

أصول السلطة و الإزدهار و الفقر

تأليف
دارن اسيموجلو - جيمس أ. روبنسون

ترجمة
بدران حامد



لماذا تفشل الأمم

أصول السلطة، والازدهار والفقر

الدار الدولية
للاستثمارات الثقافية ش.م.م

Why Nations Fail

The Origins of Power, Prosperity, and Poverty

Daron Acemoglu, James A. Robinso

لماذا تفشل الأمم

أصول السلطة، والازدهار والفقر

دارون أسيموجلو - جيمس أ. روبنسون

This translation is published by arrangement with the Arabic Book Program of the US Embassy in Cairo

رقم الإيداع: 2014/4970

ISBN : 978-977-282-433-5

الطبعة العربية الأولى 2015

تنويه

إن مادة هذا الكتاب والأفكار المطروحة به تعبر فقط عن رأى الكاتب او المؤلف لهذا الكتاب ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى الناشر .

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م
122 عثمان بن عفان - الكلية الحربية - مصر الجديدة - القاهرة - مصر
ص.ب: 5599 هليوبوليس غرب/ القاهرة - مصر
تليفون: 26391113 - 26391112 (00202) فاكس: 26372122 (00202)
بريد إليكتروني: sales@ihciegypt.com ، info@ihciegypt.com
الموقع الإليكتروني: www.ihciegypt.com

International House for Cultural Investments S.A.E
122 Osman Ebn Affan St. Heliopolis, Cairo
P.O.Box: 5599 Heliopolis West, Cairo, Egypt
E-mail: info@ihciegypt.com
Website: www.ihciegypt.com

لماذا تفشل الأمم
أصول السلطة والازدهار والفقر

تأليف
دارون أسيموجلو
جيمس أ. روبنسون

ترجمة
بدران حامد

مراجعة
فاطمة مصطفى

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية
القاهرة - مصر

تقريظ كتاب: لماذا تفشل الأمم

"لقد قدم كل من أسيموجلو وروبنسون إسهامًا وإضافةً هامةً لموضوع الخلاف الدائر حول السبب الذي يجعل الأمم المتشابهة تختلف بدرجة هائلة في مناحي تطورها وتنميتها الاقتصادية والسياسية؛ حيث يُظهران من خلال عدد كبير من الأمثلة والنماذج التاريخية، الكيفية التي تجعل التطورات المؤسسية - والتي تقوم في بعض الأحيان على ظروف عارضة بدرجة كبيرة - ذات عواقب هائلة، وانفتاح مجتمع ما ورغبته في السماح بوجود الفوضى الخلاّقة، وحكم القانون الذي يبدو حاسمًا بالنسبة للتطور الاقتصادي".

ـــ كينيث دجيْ. أرو، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، عام 1972

"يوضح المؤلفان عن قناعة أن الدول تنجو فقط من شبح الفقر، عندما تمتلك مؤسسات اقتصادية فاعلة، وبصورة خاصة عند توافر الملكية الخاصة وروح المنافسة، حيث يجادلان في الأصل أن الدول يُحتمل بدرجة أكبر أن تضع قواعد المؤسسات الصحيحة، عندما يكون لديها نظام سياسي تعددي، مع وجود المنافسة على الفوز بالسلطة السياسية، وقطاع عريض من جمهور الناخبين وانفتاح واستعداد لتقبل زعماء سياسيين جدد. إن هذه العلاقة الحميمة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية تمثل جوهر إسهامها الرئيسي، وقد تمخض هذا عن دراسة ذات أهمية عظيمة حول واحدة من القضايا الجوهرية في مجال علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي".

ـــ جارى إس. بيكر، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، عام 1992

"إن هذا الكتاب الهام المتميز بعمق الإدراك، والذي يعج بالأمثلة والنماذج التاريخية، يوضح أن المؤسسات السياسية الشاملة التي تدعم المؤسسات الاقتصادية الشاملة تعد أساسية بالنسبة لتحقيق الازدهار الدائم. يتناول الكتاب الطريقة التي انطلقت بها بعض أنظمة الحكم الجيدة، ثمَّ أصبح لها توجهًا حميدًا يستند إلى الفضيلة، في حين تبقى الأنظمة السيئة تدور في حلقة مفرغة. إنه يمثل تحليلًا هاما لا ينبغي لأحد أن يفوت فرصة الاطلاع عليه".

ـــ بيتر دايموند، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، عام 2010

"بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن المصير الاقتصادي لأمة ما تحدده الجغرافيا أو الثقافة الخاصة بها، يبدو أن "دارون أسيموجلو" و"جيم روبنسون" يحملان أخباراً سيئة لهم في هذا الصدد. إن المؤسسات التي يقيمها الإنسان - وليس طبيعة الأرض أو العقيدة التي كان يدين بها الأجداد - هي التي تحدد ما إذا كانت دولة ما تصبح غنية أم فقيرة. لقد أنتجت عملية الدمج الرائعة لأعمال واضعي النظريات بداية من "آدم سميث" وحتى "دوجلاس نورث"، بالإضافة إلى بحث تجريبي أكثر حداثة قام به المؤرخون الاقتصاديون" أسيموجلو وروبنسون"، كتابًا أساسيا يجب الاطلاع عليه".

ـــ نيال فيرغسون، مؤلف كتاب "*صعود المال*"

"يكشف كلا من "أسيموجلو وروبنسون - اثنان من أهم الخبراء الدوليين في مجال التنمية - السبب في أنه ليست جغرافيا المكان، أو الأمراض، أو الثقافة هي العوامل التي تفسر السبب وراء وجود بعض الدول الغنية وبعض الدول الفقيرة، ولكن بالأحرى أن الأمر هو مسألة مؤسسات وسياسات. يقدم هذا الكتاب الأكثر يسرًا واطلاعًا رؤيةً واعدةً لكل من المتخصصين والقراء العاديين على حد سواء".

ـــ فرانسيس فوكوياما، مؤلف كتاب "*نهاية التاريخ وخاتم البشر وأصول النظام السياسي*"

"هذا الكتاب رائع وملهم - غير أنه يمثل في الوقت ذاته نداء إيقاظ مفزعًا بعمق؛ حيث يضع كلا من "أسيموجلو وروبنسون" نظرية دامغة فيما يتعلق تقريبًا بكل ما يمكن أن نفعله لتحقيق التطور الاقتصادي. وتتطور الأمم ويرتفع شأنها عندما تقيم في الواقع المؤسسات السياسية الداعمة للنمو والتطور الصحيح، وتفشل - في الغالب بشكل ملفت للنظر - حينما تتصلب وتتحجر تلك المؤسسات أو تفشل في التكيف مع الواقع. يسعى الأشخاص الأقوياء دائمًا وفي كل مكان لإحكام السيطرة على الحكومة بشكل تام، وإضعاف التقدم الاجتماعي على نطاق أوسع من أجل مطامعهم. ومن هنا يجب أن يظل مثل هؤلاء الأشخاص تحت السيطرة مع تطبيق الديمقراطية الفاعلة، وإلا فَتَرقّب فشل الدولة وسقوطها."

ـــ سيمون جونسون، مؤلف مشارك في كتاب "المصرفيون الثلاثة عشر" وأستاذ جامعي في كلية الإدارة - بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا: سلوون

"يتناول اثنان من أفضل علماء الاقتصاد الدوليين الأكثر معرفةً واطلاعاً المسألة الأكثر صعوبة على الإطلاق حول: السبب الذي يجعل بعض البلدان غنيةً والبعض الآخر منها فقيرة؟ حيث يقوم الكتاب على معرفة عميقة بالاقتصاد والتاريخ السياسي، إنه ربما يمثل البيان الأكثر قوةً الذي تم كتابته حتى تاريخه، والذي يوضح أن "المؤسسات تمثل العنصر الأهم." إنه كتاب تثقيفي مثير، رغم كونه خالب للذهن بصورة كاملة."

ـــ جويل موكير، روبرت إنش. ستروتز أستاذ الآداب والعلوم وأستاذ الاقتصاد والتاريخ - جامعة نورث ويسترن

"يقدم لنا اثنان من عمالقة العلوم الاجتماعية المعاصرة - من خلال هذا الكتاب الشيّق والممتع بصورة مبهجة، والذي يغوص في أعماق أربع مائة عام من التاريخ - رسالةً هامةً ومحفزةً مفادها: أن الحرية هي التي تجعل العالم غنيا ومزدهراً؛ فليرتجف الطغاة في كل مكان."

ـــ آيان موريس، جامعة ستانفورد، مؤلف كتاب "لماذا يحكم الغرب - حتى الآن"

"تخيل أنك تجلس حول منضدة تستمع إلى "جاريد دايموند، وجوزيف شومبيتر، وجيمس ماديسون، وهم يعكسون أحداث تتعلق بما يزيد عن ألفي عام من التاريخ السياسي والاقتصادي. تخيل أيضًا أنهم ينسجون أفكارهم في إطار نظري مترابط يقوم على الحد من الاستحواذ، وتعزيز الفوضى الخلاقة، وإقامة مؤسسات سياسية قوية تتقاسم السلطة، ثمَّ بعد ذلك تبدأ في معرفة الإسهام المتعلق بهذا الكتاب المتميز الذي تم كتابته بصورة ممتعة".

ـــ سكوت إي. بيدج، جامعة ميتشجان ومعهد سانتا في

"في هذا الكتاب الشامل الوافي بصورة مذهلة، يطرح كلاً من "أسيموجلو وروبنسون" سؤالًا بسيطًا ولكنه حيويا وهاما حول: السبب الذي يجعل بعض الدول تصبح غنية في حين يظل البعض الآخر منها فقيراً؟ والإجابة التي يقدمانها لهذا السؤال بسيطة أيضًا– لأن بعض السياسات تعمل على إنشاء مؤسسات سياسية أكثر شمولاً. إن ما هو ملحوظ بالنسبة للكتاب يتمثل في سهولة ووضوح النص، وروعة الحجة، والثراء الواضح والمتميز في التفاصيل التاريخية. إن قراءة هذا الكتاب تمثل ضرورة أساسية عندما يجب على الحكومات في

كل أنحاء العالم الغربي أن تتوصل لإرادة سياسية تمكنها من التعامل مع أزمة للديون ذات نسب ومعدلات غير مألوفة."

ـــ ستيفن بينكاس، أستاذ التاريخ والدراسات الدولية والمناطق، كلية برادفورد ديرفي، جامعة ييل

"إنها السياسة الحمقاء! كان هذا هو التفسير البسيط والمقنع الذي قدمه كلاً من "أسيموجلو وروبنسون" للسبب الذي يجعل الكثير من الدول تفشل في تحقيق التنمية والتطور. فمن الحكم الديكتاتوري المطلق لعائلة ستيوارت، وحتى جنوب أمريكا قبل الحرب الأهلية، ومن سيراليون وحتى كولومبيا، يُظهر هذا العمل الجليل كيف أن النخبة المسيطرة تتلاعب بالقوانين لكي تستفيد على حساب الأغلبية. ومن خلال تبنى طريق ومنهجية دقيقة تتوسط بين فريقي المتشائمين والمتفائلين، يوضح المؤلفان أن التاريخ والجغرافيا لا يجب أن يمثلا القدر. غير أنهما يوثقان الكيفية التي تحقق بها غالبًا الأفكار والسياسات الاقتصادية السليمة القليل من الإنجازات في حالة غياب التغيير السياسي الجوهري".

ـــ داني رودريك، كلية كنيدي للسياسة، جامعة هارفارد

"إن هذا ليس فقط كتابًا شيقًا وخالبًا للذهن: إنه حقاً كتاب مهم. إن مادة البحث الأصلي التي عمل، ومازالا يعملان عليها كلاً من الأستاذين "أسيموجلو وروبنسون" - حول الكيفية التي تجعل القوى الاقتصادية، والسياسات، واختيارات السياسة تتطور معًا ويُقيد بعضها بعضًا، وكيف أن المؤسسات تؤثر في ذلك التطور - تعد هامةً وجوهريةً لفهم وإدراك حالات النجاح والفشل المتعلقة بالمجتمعات والأمم. وهنا في هذا الكتاب، نجد أن هذه الرؤى والأفكار تأتي في صيغة غاية في السهولة والإثارة بالفعل؛ وسوف يجد أولئك الذين حصلوا على نسخة من هذا الكتاب وبدأوا في قراءته، صعوبة في وضعه جانباً".

ـــ مايكل سبنس، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، عام 2001

"يركز هذا الكتاب المثير الذي يتميز بسهولة قراءته على التطور المشترك المعقد للمؤسسات الاقتصادية والسياسية، من حيث الاتجاهات الجيدة وكذلك السيئة. إنه يظهر توازنًا دقيقًا بين منطق السلوك الاقتصادي والسياسي، وبين التحولات في الاتجاه الذي تخلقه الأحداث التاريخية العارضة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، خلال مراحل هامة وحاسمة، يقدم كلاً من

"أسيموجلو وروبنسون" قدرًا هائلًا من الأمثلة والنماذج التاريخية لكي يوضحا كيف أن مثل هذه التحولات يمكنها أن تميل نحو إقامة المؤسسات الواعدة والابتكار التقدمي والنجاح الاقتصادي، أو نحو المؤسسات القمعية والتدهور أو الركود النهائي. إنهما يستطيعان بطريقة ما أن يحققا كلاً من الإثارة والتأمل لدى القارئ."

— روبرت سولو، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، عام 1987

لماذا تفشل الأمم

أصول السلطة، والازدهار والفقر

دارون أسيموجلو
و
جيمس أ. روبنسون

من أجل أردا وأسو - دارون أسيموجلو

من أجل ماريا أنجيليكا، حياتي وروحي - جيمس روبنسون

المحتويات

مقدمة

يتحدث هذا الكتاب عن الفوارق الهائلة في معدلات دخل الأفراد ومستويات المعيشة التي تفصل بين دول العالم الغنية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وألمانيا، وبين الدول الفقيرة مثل تلك الدول التي تقع في إفريقيا جنوب الصحراء، أمريكا الوسطى وجنوب آسيا.

وبينما نضع سطور هذه المقدمة للكتاب، نلاحظ أن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تموج بما يعرف بثورات "الربيع العربي"، والتي استهلت بما يطلق عليه "ثورة الياسمين"، والتي اشتعلت جذوتها في البداية من خلال الغضب الشعبي الذي اندلع في تونس بعد أن قام بائع متجول يدعى "محمد بو عزيزي" بحرق نفسه، في السابع عشر من ديسمبر (كانون الأول) 2010. وفى الرابع عشر من يناير (كانون الثاني) 2011، تنحى الرئيس التونسي "زين العابدين بن على"، والذي كان يحكم تونس منذ عام 1987 ؛ غير أن الموقف لم يهدأ، حيث إن الحماس الثوري ضد حكم النخبة المتمتعة بالامتيازات كان قد أصبح أكثر قوةً وتوهجًا، كما أنه كان قد انتشر في بقية دول الشرق الأوسط أيضًا. فها هو حسنى مبارك، الذي كان يحكم مصر بقبضة حديدية على مدار ثلاثين عامًا تقريبًا، تم خلعه في الحادي عشر من فبراير (شباط) 2011. غير أن مصير الأنظمة الحاكمة في كل من البحرين، وليبيا، وسوريا واليمن ما زالت مجهولة حتى لحظة الانتهاء من كتابة هذه المقدمة.

إن جذور الغضب والاستياء - الذي ينتشر في هذه الدول - تكمن في حالة الفقر التي تعيشها هذه الدول؛ حيث إن مستوى دخل المواطن المصري العادي يمثل قرابة (12) في المائة من دخل المواطن الأمريكي العادي، ومن المحتمل أن يعيش لفترة تقل

بمعدل عشر سنوات عنه؛ كما أن (20) في المائة من السكان يعيشون في حالة فقر مدقع. وبالرغم من أن هذه الفوارق تعد هامةً، إلا أنها تعد ضئيلة بالفعل بدرجة ما بالمقارنة مع تلك الفوارق الموجودة بين الولايات المتحدة وبين الدول الأشد فقرًا في هذا العالم، مثل كوريا الشمالية، وسيراليون وزيمبابوي، حيث يعيش ما يزيد عن نصف السكان في هذه الدول في حالة من الفقر.

لماذا تعد مصر أكثر فقرًا بدرجة كبيرة من الولايات المتحدة؟ ما هي القيود التي تمنع المصريين من أن يصبحوا أكثر رخاءً وغنًى؟ هل ظاهرة الفقر في مصر غير قابلة للتغيير، أو هل يمكن محوها؟ ولكي نبدأ في التفكير بصورة طبيعية حول هذا الأمر، فإننا يجب أن نستطلع ما يذكره المصريون أنفسهم حول المشكلات التي يواجهونها في حياتهم، والسبب الذي دفعهم للثورة ضد نظام مبارك. دعونا نبدأ بالأستاذة "نها حامد"، وهي تبلغ من العمر أربعة وعشرون عامًا، وتعمل في وكالة دعاية وإعلان في القاهرة، حيث عَبَّرت عن آرائها بوضوح عندما تظاهرت في ميدان التحرير قائلةً: "إننا نعاني من الفساد، والظلم وتدنى مستوى التعليم؛ إننا نعيش في ظل نظام فاسد يجب أن يتغير." ثمَّ التقينا بشخص آخر في الميدان، يدعى "مصعب الشامي" والذي يبلغ من العمر عشرين عامًا، طالب بكلية الصيدلة، حيث أضاف قائلاً: " إنني آمل أن يكون لدينا بنهاية هذا العام حكومة منتخبة وأن يتم تطبيق مبادئ الحريات العامة، وأن نضع نهاية للفساد الذي سيطر على كل مفاصل هذه الدولة." كان المتظاهرون في ميدان التحرير يتحدثون بلغة وصوت واحد حول فساد الحكومة والنظام، وعدم قدرتها على تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وغياب المساواة في الفرص في بلدهم. إنهم يشتكون بصورة خاصة من القمع والحرمان من ممارسة الحقوق السياسية. في هذه الأثناء، كتب محمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تغريدة له على موقع "تويتر" في الثالث عشر من يناير (كانون الثاني) 2011، "تونس: قمع + غياب العدالة الاجتماعية + رفض قنوات التغيير السلمي = قنبلة موقوتة." لقد رأى المصريون والتونسيون أن مشاكلهم الاقتصادية ترجع بصورة جوهرية لحرمانهم من ممارسة

حقوقهم السياسية. وعندما بدأ المتظاهرون في صياغة مطالبهم بصورة أكثر تنظيمًا وتنسيقًا، تم نشر المطالب الفورية الاثنا عشر الأولى بواسطة "وائل خليل"، مهندس برمجيات ومُدوِّن ظهر كأحد قادة حركة الثورة المصرية، حيث كانت هذه المطالب جميعها تركز على التغيير السياسي، في حين ظهرت بعض القضايا مثل رفع الحد الأدنى للأجور باعتبارها فقط من بين المطالب الانتقالية التي يجب أن يتم تنفيذها في مرحلة لاحقة.

وبالنسبة للمصريين، فإن الأشياء التي تعرقل مسيرتهم تشمل وجود نظام حكم فاسد وعقيم، ومجتمع لا يستطيعون فيه استخدام مواهبهم، وطموحاتهم وقدراتهم، وكذلك مستوى التعليم الذي يمكنهم الحصول عليه. غير أنهم يدركون أيضًا أن جذور هذه المشكلات ترجع لأسباب سياسية؛ وأن جميع العوائق والصعوبات الاقتصادية التي يواجهونها تنبع من المنهجية التي تُمارَس وتُحتكر بها السلطة السياسية في مصر من قبل قطاع ضيق من النخبة. إنهم يدركون أن هذا يمثل أول شيء يجب أن يتم تغييره.

في حين أنه وفقًا لهذا الاعتقاد، نجد أن متظاهري ميدان التحرير قد اختلفوا بصورة حادة حول الحكمة التقليدية المتعارف عليها المتعلقة بهذا الموضوع. فعندما يفكرون في السبب الذي يجعل دولة مثل مصر دولة فقيرة، نجد أن معظم الأكاديميين والمحللين يؤكدون بصورة كاملة على عوامل مختلفة؛ حيث يؤكد البعض أن ظاهرة الفقر في مصر تتحدد في الأساس من خلال موقعها الجغرافي، وبالحقيقة التي توضح أن الدولة في معظمها هي عبارة عن أراضي صحراوية، كما أنها تفتقد لسقوط الأمطار بدرجة كافية، بالإضافة إلى أن طبيعة تربتها ومناخها لا يسمحان بوجود الزراعة الإنتاجية. في حين يرى البعض الآخر أن السمات الثقافية للمصريين هي التي يفترض أن تكون معادية لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي. إنهم يرون أن المصريين يفتقدون لنفس النمط من أخلاقيات العمل والسمات الثقافية التي سمحت للآخرين بأن يزدهروا ويتقدموا، وأنهم على النقيض من ذلك قد تبنوا المعتقدات الإسلامية التي

لا تتفق مع الازدهار الاقتصادي. بينما هناك اتجاه ثالث - والذي يمثل الاتجاه السائد بين علماء الاقتصاد وخبراء السياسات - قائم على الفكرة التي ترى أن حكام مصر لا يدركون فقط ما هو متطلب وضروري لجعل بلدهم مزدهرة ومتقدمة، وأنهم قد اتبعوا سياسات واستراتيجيات خاطئة في الماضي؛ وأنه إذا كان هؤلاء الحكام حريصين على الحصول على النصيحة الصحيحة من المستشارين الأكفاء - ويستمر التفكير حول هذا الأمر - لكان الازدهار قد تحقق كنتيجة لذلك. وبالنسبة لهؤلاء الأكاديميين والخبراء، تبدو الحقيقة التي توضح أن مصر يحكمها قطاع ضيق من النخبة التي تهتم ببناء أعشاشها ومصالحها الشخصية على حساب المجتمع، كحقيقة غير ملائمة لفهم وإدراك طبيعة المشكلات الاقتصادية للدولة.

إننا سوف نتبنى في هذا الكتاب الفكرة التي ترى أن المصريين الموجودين في ميدان التحرير - وليس معظم الأكاديميين والمحللين - يملكون الفكرة الصحيحة. وفي الحقيقة، فإن مصر فقيرة بالتأكيد لأنها كانت تخضع لحكم قطاع ضيق من النخبة الذين نَظّمُوا هيكل المجتمع بطريقة تتلاءم مع مصالحهم الشخصية على حساب الأغلبية الكاسحة من الشعب؛ حيث تركزت السلطة السياسية بصورة محدودة وضيقة، كما تم استغلالها لتكوين ثروات طائلة لصالح من يملكونها، مثل تلك الثروة التي تقدر بحوالي 70 مليار دولار أمريكي، التي فيما يبدو قد جمعها الرئيس السابق مبارك. والخاسر هنا هو الشعب المصري، وأنهم يدركون ذلك أيضًا بصورة جيدة.

إننا سوف نوضح أن هذا التفسير المتعلق بظاهرة الفقر في مصر - وهو يمثل تفسير الشعب - يحاول أن يقدم تفسيرًا عامًا للسبب الذي يجعل تلك البلدان الفقيرة في هذه الحالة من الفقر. سواء كانت تلك الدول تمثل كوريا الشمالية، أو سيراليون، أو زيمبابوي، فإننا سوف نوضح أن تلك البلدان الفقيرة تعيش في هذه الحالة من الفقر كنتيجة لنفس السبب الذي يجعل مصر دولة فقيرة. إن الدول مثل بريطانيا والولايات المتحدة أصبحت غنية لأن مواطنيها قد أطاحوا بتلك النخب التي كانت تسيطر وتهيمن على السلطة، وأقامت مجتمعًا تم فيه توزيع الحقوق السياسية على نطاق أكثر اتساعًا

بدرجة كبيرة؛ وحيث كانت الحكومة متحملة للمسؤولية ومستجيبة لمطالب المواطنين، وحيث استطاع أيضًا السواد الأعظم من الشعب أن يستفيد من الفرص الاقتصادية المتاحة. إننا سوف نوضح أنه من أجل فهم السبب وراء وجود مثل تلك الحالة من عدم المساواة في العالم اليوم، فإننا يجب أن نتعمق ونغوص في الماضي، وأن ندرس الديناميكيات التاريخية للمجتمعات. سوف ندرك أن السبب الذي يجعل بريطانيا أكثر ثراءً من مصر، يتمثل في أن بريطانيا (أو إنجلترا، لكي نكون أكثر دقة) قامت بثورة في عام 1688، والتي غيرت من السياسات القائمة آنذاك، ومن ثَمَّ الوضع الاقتصادي للأمة. لقد حارب الشعب من أجل ذلك المزيد من الحقوق السياسية وحصل عليها، ثَمَّ استخدموا هذه الحقوق في توسيع ومضاعفة فرصهم الاقتصادية. وتمثلت النتيجة في وجود مسار سياسي واقتصادي مختلف بشكل جوهري، وحتى بلغ ذروته متوُّجاً الثورة الصناعية.

إن الثورة الصناعية والتكنولوجيات التي أفرزتها لم تصل إلى مصر، حيث إن الدولة كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، والتي تعاملت تمامًا مع مصر بنفس الطريقة التي انتهجتها أسرة مبارك فيما بعد. ثمَّ قام نابليون بونابرت في عام 1798 بالإطاحة بحكم العثمانيين في مصر، غير أن الدولة خضعت بعد ذلك للاستعمار البريطاني، والذي كان مثله في ذلك مثل العثمانيين لم يكن مهتماً بشكل واضح بتحقيق الازدهار والرخاء لمصر. وعلى الرغم من أن المصريين تخلصوا من سيطرة الإمبراطوريتين العثمانية والبريطانية، وتمكنوا في عام 1952 من الإطاحة بالحكم الملكي، إلا أن هذه المحاولات لم تكن في شكل ثورات تشبه تلك الثورة التي اندلعت في إنجلترا في عام 1688. وبدلًا من تغيير السياسات بصورة جوهرية في مصر، أتوا بنخبة أخرى إلى السلطة لا تكترث كذلك بتحقيق الازدهار والرخاء للمواطنين المصريين العاديين، كما كان الأمر بالنسبة للعثمانيين والبريطانيين من قبل. وكنتيجة لذلك، فإن التركيب والبنية الأساسية للمجتمع لم تتغير وظلت مصر دولة فقيرة.

سوف نتناول في هذا الكتاب الكيفية التي تعيد بها هذه الأنماط إنتاج ذاتها عبر الزمان، والسبب الذي يجعلها تتبدل وتتغير في بعض الأحيان، كما حدث في إنجلترا عام 1688 وفي فرنسا خلال ثورة عام 1789. إن هذا سوف يساعدنا في فهم وإدراك ما إذا كان الموقف قد تغير في مصر اليوم أم لا، وما إذا كانت الثورة التي أطاحت بمبارك سوف تؤدي إلى خلق نسق جديد من المؤسسات القادرة على تحقيق الازدهار والرخاء للمواطن المصري العادي. لقد خاضت مصر في الماضي تجربة الثورات التي لم تُحدث تغييرًا في الأمور، لأن أولئك الذين اعتلوا تلك الثورات وتملكوا زمام السلطة من أيدي أولئك الذين تم الإطاحة بهم، قاموا بإعادة خلق نظام مشابه للنظام السابق.إنه حقاً لمن الصعب بالنسبة للمواطنين العاديين أن يستحوذوا على السلطة السياسية الحقيقية ويقوموا بتغيير الطريقة التي يعمل بها المجتمع؛ غير أنه من الممكن أن يحدث، وسوف نرى كيف أن هذا حدث في إنجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة، وكذلك أيضًا في اليابان، وبتسوانا والبرازيل. وبصورة جوهرية، فإن مثل هذا النوع من التحول أو التغيير السياسي هو المطلوب بالنسبة لمجتمع فقير حتى يصبح غنيًّا. وهناك أدلة تشير إلى أن هذا قد يحدث في مصر في المرحلة الراهنة. ويرى "رضا متولى"، وهو متظاهر آخر كان في ميدان التحرير، أنه "في هذا الوقت، يمكنك أن ترى المسلمين والمسيحيين يقفون معًا، كما يمكنك أن ترى كبار السن مع الشباب يقفون جنبًا إلى جنب، يريدون جميعًا نفس الشيء." إننا سنرى أن مثل ذلك الحراك الواسع في المجتمع كان عنصرًا أساسيًّا فيما حدث في جميع التحولات السياسية الأخرى؛ وإذا كنا ندرك متى ولماذا حدثت مثل هذه التحولات، فإننا سنكون في وضع أفضل يمكننا فيه أن من نتوقع متى أن تفشل مثل تلك التحركات الثورية، تمامًا كما حدث لها غالبًا في الماضي، وكذلك متى قد نأمل فيه أن تنجح وتُحسّن حياة الملايين من البشر.

الفصل الأول

قريب جداً ولكن مختلف جداً

اقتصاديات منطقة نهر ريو غراند

يقسم أحد الأسوار مدينة نوغاليس إلى نصفين؛ فإذا وقفت بجواره ونظرت جهة الشمال، فسوف ترى نوغاليس في أريزونا، الواقعة في مقاطعة سانتا كروز؛ ويبلغ معدل الدخل بالنسبة للأسرة المنزلية المتوسطة هناك قرابة 30 ألف دولارا أمريكيا في العام. يذهب معظم المراهقين إلى المدرسة، ويمثل خريجي المدارس الثانوية أغلبية البالغين هناك؛ وعلى الرغم من كل المجادلات حول مدى ضعف نظام الرعاية الصحية الأمريكي، فإن السكان هناك يتمتعون بصحة جيدة بشكل نسبي، بالإضافة إلى متوسط عمري مرتفع بالمقارنة مع المقاييس العالمية؛ الكثير من السكان تتجاوز أعمارهم خمسة وستون عاما ويحصلون على الرعاية الطبية، إنها واحدة فقط من بين الخدمات الكثيرة التي تقدمها الحكومة - والتي يعتبرها معظم الناس أمرا مسلما به - مثل الكهرباء، التليفونات، نظام الصرف الصحي، الصحة العامة، شبكة الطرق التي تربط بينهم وبين المدن الأخرى في المنطقة وكذلك ببقية مناطق الولايات المتحدة، وأخيرًا وليس آخرًا، القانون والنظام. يمارس سكان مدينة "نوغاليس" أنشطتهم اليومية بدون قلق على حياتهم أو وجود الأمان، كما أنهم لا يوجد لديهم بشكل ثابت خوف من السرقة، أو مصادرة الممتلكات، أو الأشياء الأخرى التي قد تشكل خطرًا على استثماراتهم في أعمالهم التجارية ومنازلهم؛ وبنفس الدرجة من الأهمية، فإن سكان نوغاليس يعتقدون بشكل أساسي أن - رغم كل عوامل عدم الكفاءة والفساد المحتمل - أن الحكومة هي

الوكيل والممثل لهم حيث يمكنهم أن يدلوا بأصواتهم لاستبدال عمدة مدينتهم، وأعضاء الكونجرس، وأعضاء مجلس الشيوخ؛ كما أنهم يصوتون في الانتخابات الرئاسية التي تحدد الشخص الذي سيقود بلدهم؛ الديمقراطية هي الطبيعة الثانية في حياتهم. غير أن الحياة جنوب هذا السور - والتي تبعد فقط أقدام قليلة - مختلفة تماما؛ فبينما يعيش سكان نوغاليس بمقاطعة سونورا، في منطقة تعد مزدهرة نسبيًّا في دولة المكسيك، إلا أن معدل دخل الأسرة المتوسطة هناك يبلغ قرابة ثلث دخل الأسرة العادية التي تقطن في مدينة نوغاليس بولاية أريزونا. معظم البالغين في مدينة نوغاليس، سونورا لا يحملون شهادة المرحلة الثانوية، والكثير من المراهقين لا يذهبون إلى المدرسة. تعاني الأمهات من المخاوف الخاصة بارتفاع المعدلات وفيات الأطفال؛ كما أن الظروف الصحية العامة السيئة تعني أنه ليس من الغريب ألا يعيش سكان نوغاليس في سونورا حياة طويلة مثل جيرانهم الشماليين؛ كما أنهم لا يمكنهم أيضًا الحصول على كثير من الخدمات ووسائل الراحة والمتعة. الطرق في حالة سيئة جنوب ذلك السور؛ كما أن القانون والنظام في حالة أسوأ؛ ومعدل الجريمة مرتفع، ومحاولة فتح نشاط تجاري تمثل أمرًا محفوفًا بالمخاطر؛ حيث لا يتوقف ذلك عند مخاطر السطو المسلح فقط، وإنما أيضاً الحصول على جميع التراخيص وتقديم الرشاوى لكل المسؤولين المعنيين، لكي تفتح فقط ذلك النشاط التجاري، ليس أمرًا سهل المنال في حد ذاته. إن سكان نوغاليس في سونورا يتعايشون مع فساد وعدم كفاءة السياسيين هناك بشكل يومي.

وعلى النقيض من جيرانهم الشماليين، فإن الديمقراطية تمثل تجربة حديثة للغاية بالنسبة لهم؛ فقبل القيام بالإصلاحات السياسية في عام 2000، كانت نوغاليس في سونورا - مثلها في ذلك مثل بقية مدن المكسيك - تخضع للحكم الفاسد الذي يتزعمه الحزب الثوري المؤسسي هناك (PRI) .

كيف يمكن لهذين النصفين بنفس المدينة في الأصل أن يكونا مختلفين بهذه الدرجة؟ فليس هناك اختلاف في الموقع الجغرافي، ولا المناخ، أو حتى أنواع الأمراض المنتشرة والمعروفة في المنطقة، حيث إن الجراثيم لا تواجه أي قيود أو ضوابط عند عبورها ذهابًا

وإيابًا بين الولايات المتحدة والمكسيك؛ وبالطبع، فإن الظروف الصحية مختلفة بدرجة كبيرة فيما بينهما، غير أن هذا ليس له علاقة ببيئة الأمراض؛ حيث إن هذا يرجع إلى أن الأشخاص الذين يقطنون جنوب السور يعانون من أوضاع صحية متدنية وعدم وجود الرعاية الصحية المناسبة.

ولكن ربما يكون هناك اختلاف كبير بين السكان الذين يقطنون في هاتين المدينتين؛ فقد يكون سكان نوغاليس في أريزونا، أحفاد المهاجرين الذين أتوا من أوربا، في حين أن السكان الذين يقطنون في الجنوب ينحدرون من قبيلة الأزتيك؟ لا ليس الأمر كذلك، إن خلفيات السكان الذين يقطنون على جانبي الحدود الفاصلة متشابهة تماما؛ فبعد استقلال المكسيك عن إسبانيا في عام 1821، كانت المنطقة المحيطة "بمدينتي نوغاليس" جزء من ولاية "فييجا كاليفورنيا" المكسيكية، وظلت كذلك حتى بعد الحرب المكسيكية الأمريكية التي اندلعت بين عامي 1846 - 1848؛ وبالفعل، فإنه فقط بعد "اتفاقية شراء جاد سدين" في عام 1853، امتدت الحدود الأمريكية داخل هذه المنطقة؛ حيث إن الملازم "إن. ميشلر" والذي، بينما كان يقوم بعملية مسح ودراسة للحد الفاصل هناك، لاحظ وجود "الوادي الصغير الجميل الخاص بمنطقة "لوس نوغاليس". وهنا - على كلا الجانبين من الحدود - بنيت المدينتان؛ ويتقاسم قاطنو مدينتي نوغاليس في أريزونا ونوغاليس في سونورا، نفس أصول الأسلاف، ويستمتعون بتناول نفس الأطعمة ونفس الموسيقى، ويمكن أن نتجرأ بالقول، إن لديهم نفس "الثقافة."

وبالطبع، فإن هناك تفسيرًا بسيطًا وواضحًا للغاية حول الفوارق الموجودة بين نصفي مدينة نوغاليس، والذي ربما يكون قد سبق أن قدرته منذ فترة طويلة: إنه ذلك الحد الذي يفصل ويميز بين النصفين، حيث تقع نوغاليس في أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية؛ ويملك سكانها الحق في التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الموجودة بالولايات المتحدة، والتي تمكنهم من اختيار مهنهم ووظائفهم بحرية، والحصول على التعليم واكتساب المهارات، وتشجع أصحاب الأعمال والشركات على الاستثمار في

أفضل وسائل التكنولوجيا، والذي بدوره يؤدي إلى حصول المواطنين على أجور عمل أعلى. كما أنهم يملكون الحق أيضًا في التعامل مع المؤسسات السياسية التي تسمح لهم بالمشاركة في العملية الديمقراطية، حتى يقوموا باختيار ممثليهم، وأن يستبدلوهم بأشخاص آخرين في حال إذا أساءوا التصرف. وبالتالي، فإن السياسيين يقدمون الخدمات الأساسية (بداية من الصحة العامة وحتى شبكة الطرق والقانون والنظام) التي يحتاج إليها المواطنين. أما بالنسبة لسكان مدينة نوغاليس في سونورا، فإنهم ليسوا محظوظين بدرجة كبيرة، حيث إنهم يعيشون في عالم مختلف تشكله المؤسسات المختلفة؛ حيث تخلق هذه المؤسسات المختلفة محفزات متباينة لسكان مدينتي نوغاليس، وكذلك بالنسبة للمقاولين وأصحاب الأعمال الذين يرغبون في الاستثمار هناك. إن هذه المحفزات التي تقدمها المؤسسات المختلفة الموجودة في مدينتي نوغاليس وكذلك الدولتين اللتين تقع فيهما كلتا المدينتين تمثل السبب الرئيسي وراء تلك الفوارق الموجودة في مستوى الازدهار الاقتصادي على كلا جانبي الحد الفاصل بينهما.

إذًا لماذا تعد المؤسسات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر دعمًا وملائمة بدرجة كبيرة لتحقيق النجاح الاقتصادي عن تلك المؤسسات التابعة لدولة المكسيك، أو بالنسبة لتلك المسألة، عن بقية أمريكا اللاتينية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في الطريقة التي تَشَكَّلت بها المجتمعات المختلفة خلال الحقبة الاستعمارية الأولى؛ حيث حدثت بعد ذلك حالة من الانحراف والتباعد المؤسسي، والتي ظلت تداعياتها قائمة وممتدة حتى الوقت الحاضر؛ ومن أجل فهم طبيعة هذا الانحراف والتباعد، يجب علينا أن نبدأ مباشرة من نقطة إقامة المستعمرات في كل من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية.

تأسيس مدينة بيونس أيرس

في بداية عام 1516، أبحر الملاح الإسباني "خوان دياز دى سوليس" في مصب نهر واسع يقع على الحدود البحرية الشرقية لأمريكا الجنوبية؛ وعندما تقدم نحو الشاطئ، ادعى "دى سوليس" أن هذه الأرض تتبع إسبانيا، وأطلق على النهر اسم "ريو دى لا بلاتا أو نهر الفضة"، حيث إن السكان المحليين هناك كانوا يمتلكون الفضة. كان السكان

الأصليين الذين كانوا يقطنون على كلا جانبي مصب النهر - وهم الشاروا وكانوا يقطنون ما يعرف الآن بدولة "أوروجواي"، و"القويرانديين" الذين كانوا يقطنون السهول التي تُعرف باسم "البمب" في دولة الأرجنتين الحديثة - يتعاملون مع القادمين الجدد للمكان بعدوانية. كان السكان المحليين عبارة عن تجمعات للصيادين الذين كانوا يعيشون في مجموعات صغيرة، مع عدم وجود سلطات سياسية مركزية قوية؛ وبالفعل، قامت مجموعة من سكان "الشاروا" بضرب "دي سوليس" بالهراوات حتى الموت، بينما كان يستكشف المناطق الجديدة التي كان يحاول أن يحتلها لصالح إسبانيا.

في عام 1534، أرسل الإسبان - الذين كان ما زال لديهم نفس التفاؤل - أول بعثة من المستوطنين الإسبان تحت قيادة "بيدرو دى ميندوزا"؛ حيث أسسوا مدينة على موقع "بيونس أيرس" في نفس العام؛ والتي كانت تعد موقعًا مثاليًّا بالنسبة للأوروبيين. كانت "بيونس أيرس" - والتي تعني حرفيًّا "الأجواء الجميلة"- تتمتع بمناخ معتدل ومضياف؛ غير أن الإقامة الأولى للإسبانيين هناك كانت قصيرة الأجل، حيث لم يكونوا يبحثون عن الأجواء الجميلة، ولكنهم يسعون وراء مصادر للتنقيب والعمالة بالإكراه. لم يخضع لهم أيًا من "الشاروا والقويرانديين"، بل رفضوا أيضًا أن يزودوا الإسبان بالغذاء، وكانوا يرفضون أن يعملوا لديهم عندما يتم الإمساك بهم؛ وقاموا بمهاجمة المستوطنة الجديدة بأقواسهم وسهامهم. أصبح الإسبان جوعى، حيث إنهم لم يتوقعوا أنهم سيكون عليهم أن يوفروا الغذاء لأنفسهم؛ ولم تكن "بيونس أيرس" كما كانوا يحلمون بها من قبل. كما أنهم لم يتمكنوا من إجبار السكان المحليين على توفير العمالة المطلوبة، لم تكن المنطقة يتواجد بها فضة أو ذهب يمكن استغلاله، وأن الفضة التي عثر عليها "دي سوليس" كانت قادمة بالفعل من دولة الاينكا الواقعة في جبال الأنديز، في أقصى الغرب.

بدأ الإسبان - بينما كانوا يحاولون البقاء على قيد الحياة - في إرسال بعثات استكشافية للعثور على مكان جديد يقدم لهم ثروات أعظم وسكان محليين يسهل السيطرة عليهم وإخضاعهم للعمل. في عام 1537، اجتازت واحدة من هذه الحملات

- تحت قيادة "جوان دي أيولاس" - أعالي نهر "بارانا"، للبحث عن طريق يؤدي إلى دولة الاينكا؛ وفي طريقها لهناك، تواصلوا مع "الغورانيين"، وهم قوم مستوطنين هناك، ويعتمدون على اقتصاد زراعي قائم على زراعة الأذرة والكاسافا (المنيهوت). أدرك "دي أيولاس" على الفور أن الغورانيين يمثلون حالة مختلفة تمامًا عن "الشاروا والقويراندين"؛ وبعد صراع قصير الأمد، استطاع الإسبان السيطرة والتغلب على مقاومة الغورانيين، وأسسوا مدينة "نوسترا سينيو دي سانتا ماريا دي لا أسونسيون"، والتي ظلت عاصمة دولة باراجواي حتى اليوم. تزوج القادة الغزاة من أميرات الغورانيين، وسرعان ما جعلوا من أنفسهم طبقة أرستقراطية جديدة هناك؛ وقاموا بتعديل الأنظمة القائمة المتعلقة بالعمالة الإجبارية ودفع الضريبة الخاصة بالغورانيين، مع منح أنفسهم امتياز مسؤولية القيادة. كان هذا هو نوع المستعمرة التي كانوا يريدون إقامتها. وخلال أربع سنوات، تم التخلي عن "بيونس أيرس"، حيث انتقل جميع الإسبان، الذين كانوا قد استوطنوا هناك، إلى المدينة الجديدة.

لم يتم إعادة الاستيطان في "بيونس أيرس" - "باريس أمريكا الجنوبية"، المدينة ذات الشوارع الواسعة المخططة على الطراز الأوروبي، والتي تعتمد على الثروة الزراعية العظيمة لسهول البمب - حتى عام 1580. يكشف التخلي عن "بيونس أيرس" وغزو "الغورانيين" الأساس المنطقي للاستعمار الأوروبي للأمريكتين، حيث إن الإسبانيين الأوائل - كما سوف نرى - والمستعمرين الإنجليز لم يكن لديهم اهتمام بزراعة الأرض بأنفسهم؛ وكانوا يريدون أن يقوم الآخرون بهذا الدور بدلًا منهم، كما أنهم كانوا يسعون إلى الثراء، والحصول على الذهب والفضة، بالسلب والنهب.

من مدينة كاجاماركا

لقد أتت الرحلات الاستكشافية - التي قام بها "دي سوليس، دي ميندوزا ودي أيولاس" - في أعقاب رحلات استكشافية أكثر شهرة، والتي تلت مشاهدة "كريستوفر كولومبوس" لواحدة من جزر الباهاما في 12 أكتوبر (تشرين الأول) 1492. لقد بدأ التوسع والاستعمار الإسباني للأمريكتين جديًّا بغزو المكسيك عن طريق "هيرمان

كورتييز" في عام 1519، والحملة الاستكشافية التي قام بها "فرانسيسكو بيسارو" لدولة بيرو بعد عقد ونصف من الزمان، والحملة التي قام بها "بيدرو دي ميندوزا" لنهر الفضة (ريو دي لابلاتا) فقط بعد عامين من ذلك؛ وخلال القرن التالي، قامت إسبانيا بغزو واستعمار معظم المناطق الوسطى والغربية والجنوبية من أمريكا الجنوبية، في حين استولت البرتغال على البرازيل وحتى الحدود الشرقية.

كانت استراتيجية الإسبان الاستعمارية فعالة ومؤثرة بدرجة كبيرة؛ حيث اكتملت في البداية عن طريق "كورتييز" في المكسيك، وكانت تعتمد على إدراك أن أفضل طريقة بالنسبة للإسبان لإخضاع المعارضة كانت تتمثل في اعتقال الزعيم الوطني لها. مكنت هذه الاستراتيجية الإسبان من الاستيلاء على الثروة المتراكمة للزعيم وإجبار السكان الأصليين على دفع الضريبة وتوفير الغذاء؛ ثمَّ كانت الخطوة التالية تتمثل في تنصيب أنفسهم كنخبة جديدة للمجتمع الأصلي، والتحكم في الطرق والقواعد المطبقة بالنسبة للضريبة ودفع الرسوم، وخاصة، عمال السخرة.

عندما وصل "كورتيز" وجنوده إلى "الأزتيك الكبرى" عاصمة "تينوشتيتلان" في 8 نوفمبر (تشرين الثاني) 1519، تم استقبالهم من قبل "موكتيزوما" إمبراطور الأزتيك، والذي قرر - رغم النصائح الكثيرة التي قدمها له مستشاريه - أن يستقبل الإسبان بسلام. ما حدث بعد ذلك، تم وصفه بصورة أفضل من خلال السيرة التي تم جمعها بعد عام 1545 بواسطة كاهن فرنسيسكاني يدعى "بيرناردينو دي ساهاجون" في كتابه المشهور "المخطوطات الفلورنسية".

> وسرعان ما سيطر الإسبان بإحكام على "موكتيزوما"، ثمَّ بدأ إطلاق النار من كل السلاح... ساد الخوف كل مكان؛ وكان الأمر يبدو وكأن الجميع قد فقدوا شجاعتهم؛ وحتى قبل أن يعم الظلام، دب الرعب في القلوب، كانت هناك دهشة، كان هناك اضطراب، وكان هناك ذهول من قِبَل الناس.
>
> وعندما بزغ الفجر بعدها، تم توفير كل الأشياء التي طلبها الإسبان: الخبز المكسيكي الأبيض (التورتيلا)، الدجاج الرومي المشوي، البيض، المياه

النقية، الأخشاب، حطب الوقود، الفحم... هذا كان ما أمر به "موكتيزوما" بالفعل.

وعندما استتب الأمر للإسبان كما كانوا يريدون، طلبوا من "موكتيزوما" تسليم ذهب المدينة كلها... حيث كانوا يسعون بحماس كبير للحصول على الذهب؛ وقام "موكتيزوما" باصطحاب الإسبان، فذهبوا وهم يحيطون به... يحاول كل منهم أن يتقرب منه، وأن يتشبث بمجامع ثيابه.

وعندما وصلوا إلى مستودع الكنوز، وهو مكان يسمى "تيكالكو"، قاموا بحمل كل الأشياء البراقة، مثل أقنعة الرأس على شكل المراوح من ريش طائر الكستال، والأدوات، الدروع، والأقراص الذهبية... وخواتم الأنف الذهبية هلالية الشكل، والأساور الذهبية للأرجل، والأشرطة الذهبية للذراع والأشرطة الذهبية للجبهة.

ثمَّ بعد ذلك قاموا بفصل الذهب عن هذه الأشياء... وسرعان ما أشعلوا النار في كل هذه الأشياء الثمينة، وتم حرقها جميعاً؛ وبعد ذلك قام الإسبان بتشكيل الذهب على شكل ألواح أو سبائك منفصلة... ثمَّ انتشر الإسبان في كل مكان... وقاموا بجمع كل شيء، كل شيء رأته أعينهم واعتقدوا أنه قد يكون مفيدًا أو ذو قيمة.

وفي الحال، توجهوا إلى المخازن الخاصة بـ "موكتيزوما"... والموجودة في مكان يسمى "توتوكالكو"... حيث جمعوا كل الممتلكات الخاصة به... جميع الأشياء الثمينة: القلائد والمتعلقات، وأشرطة الأذرع وخصلاتها المصنوعة من ريش طائر الكستل، والأشرطة الذهبية الأذرع، والأساور، والأشرطة الذهبية المرصعة بالصدف... والإكليل الفيروزي وهو شارة الحاكم، لقد أخذوا كل شيء.

اكتمل الغزو العسكري لدولة "الأزتيك" في عام 1521؛ وأصبح "كورتييز" حاكمًا لإقليم إسبانيا الجديدة، ثمَّ بدأ بعد ذلك في تقسيم الموارد الأكثر قيمة وفائدة، وكذلك السكان الأصليين، من خلال النظام القانوني الذي أطلق عليه "إنكومييندا (The Encomienda)"؛ لقد ظهر "الإنكومييندا" بداية في القرن الخامس عشر بإسبانيا كجزء من عملية إعادة فتح جنوب البلاد وتحريرها من يد المغاربة والعرب الذين

استعمروها خلال وبعد القرن الثامن. وفي العالم الجديد، اتخذ ذلك الأمر صيغة أكثر فتكًا وضررا: فقد كان منحة من السكان الأصليين للإسبان، والتي عُرِفَت باسم "الإنكوميديرو"؛ حيث كان على السكان الأصليين أن يدفعوا رسوم "الإنكوميديرو" (الحاكم أو القائد المسؤول عن الإنكومييندا) وتوفير خدمات العمالة اللازمة، وفي المقابل كان الإنكوميديرو متحملًا مسؤولية مساعدتهم لاعتناق الديانة المسيحية.

لقد حصلنا على واحدة من أوائل السيرالحية للأعمال الخاصة بالإكومييندا عن طريق قس دومينيكي يدعى "بارتولومي دي لا كاسا"، والذي قام بصياغة واحدة من أوائل وأخطر التعقيبات والانتقادات الموجهة للنظام الاستعماري الإسباني. وصل "دي لا كاسا" لجزيرة "هيسبانيولا" الإسبانية في عام 1502، على متن أسطول من السفن تحت قيادة الحاكم الجديد "نيكولا دي أوفاندو"؛ ثمَّ أصبح محبطًا ومنزعجًا عندما رأى طريقة المعاملة القاسية والاحتكارية مع السكان الأصليين، والتي كان يشهدها بنفسه كل يوم. في عام 1513، شارك كقس ملحق بالحملة الموجهة لغزو كوبا، وتم منحه رتبة "الإنكومنييندا" كمكافأة لخدمته؛ غير أنه تنازل عن هذه المنحة وبدأ حملة طويلة لإصلاح المؤسسات الاستعمارية الإسبانية. تجلت جهوده بشكل واضح في كتابه تحت عنوان "سرد موجز عن تدمير الأنديز"، والذي كتبه في عام 1542، وكان يمثل هجومًا صاعقًا على بربرية ووحشية الحكم الإسباني؛ حيث ذكر في "الإينكومييندا"، بالنسبة لحالة "نيكاراجوا":

> "كان كل مستوطن يقيم في المدينة يستحوذ على جزء منها يتم تخصيصه لصالحه (أو يعهد إليه به، وفقًا للعبارة القانونية التي تنص عليه)، وكان يجبر السكان في هذه المنطقة على العمل لحسابه، ويسرق المواد الغذائية الخاصة بهم لنفسه مع ثدرتها ويستولى على الأراضي المملوكة والمزروعة بواسطة السكان الأصليين، والتي كانوا يزرعونها أصلاً بمحاصيلهم الخاصة؛ وكان المستوطن يتعامل مع جميع السكان الأصليين - الأعيان، كبار السن من الرجال، النساء والأطفال - باعتبارهم من أفراد أسرته المنزلية، وكان بهذا يجعلهم يعملون ليل نهار لمصالحه وحسابه الشخصي، بدون أن ينالوا أي قسط من الراحة بأي شكل."

وبالنسبة لغزو غرناطة الجديدة، وكولومبيا الحديثة، يسرد "دي لا كاسا" الاستراتيجية والخطة الإسبانية برمتها كما يتم تطبيقها:

"من أجل أن ندرك الهدف طويل المدى من سيطرتهم واستحواذهم على كل الذهب المتاح، حيث استخدم الإسبان إستراتيجيتهم المعتادة المتعلقة بتوزيع وتقسيم (أو يعهدون لأنفسهم بها، كما كانوا يصفونها) المدن وقاطنيها فيما بينهم... ثمَّ بعد ذلك، كما هو الحال، كانوا يتعاملون معهم كعبيد على المشاع. كان الرجل الذي يجمع في قبضته قيادة الحملة ككل، يسيطر على الملك الذي كان يحكم الإقليم برمته لحسابه الخاص، وكان يبقيه كسجين لمدة ستة أو سبعة أشهر، وكان يطلب بشكل غير مشروع تمامًا الحصول على المزيد والمزيد من الذهب والزمرد لحسابه الشخصي؛ هذا الملك الذي يدعى "بوجوتا الواحد" كان في قمة الرعب والفزع حتى أنه - وهو في حالة اضطراب وقلق لكي يحرر نفسه من قبضة جلاديه - وافق على تنفيذ الطلب الذي أُمِرَ به، والمتمثل في قيامه بملء منزل كامل بالذهب ثمَّ يسلمه لهم بعد ذلك؛ ومن أجل هذه الغاية، أرسل رجاله يبحثون عن الذهب في كل مكان، كانوا يأتون بالذهب ومعه شيئًا فشيئًا من الأحجار الكريمة الأخرى. غير أن المنزل لم يكن رغم ذلك قد امتلأ تماما، وفي النهاية صرح الأسبان أنهم سوف يحكموا عليه بالموت لأنه نكث بعهده؛ غير أن القائد اقترح أن يتم عرض القضية عليه، باعتباره ممثلًا للقانون، وعندما فعلوا ذلك، وجّه اتهامات رسمية ضد الملك، وحكم عليه بالتعذيب، إذا استمر في عدم إيفائه بشروط الصفقة أو الاتفاق. قاموا بتعذيبه بطريقة "الاسترابادو"(*) ، ووضع الشحم الحيواني الملتهب على بطنه، وتثبيت كلتا رجليه في ساريتين أو عمودين مُثَبّت بهما أطواق من الحديد، بالإضافة إلى طوق آخر في رقبته، ويقوم رجلان بالإمساك بكلتا يديه، ثمَّ يشرعون في حرق باطن قدميه. ومن حين لآخر، كان القائد يمر ليلقي نظرة ويكرر ما بأنهم سوف

(*) ملحوظة المترجم: يتم فيها ربط الذراعين خلف الظهر بحبل طويل، ثمَّ يُعَلّق الحبل في السقف ويرفع الشخص لأعلى بهذه الوضعية، ثمَّ يربط في كاحل قدميه حجر ثقيل يتدلى لأسفل

يواصلون تعذيبه ببطء حتى الموت، إن لم يعمل على توفير المزيد من الذهب، وكان هذا ما فعلوه بالضبط، وفي النهاية استسلم الملك وخضع للآلام المبرحة التي أرغموه عليها.

تم تبني نفس استراتيجية ومؤسسات الاحتلال التي تم استخدامها بنجاح في المكسيك بحماس شديد، في المناطق الأخرى التي كانت تخضع للإمبراطورية الإسبانية. ولم يتم تطبيق ذلك بطريقة أكثر فاعلية في أي مكان آخر، مثلما فعل "بيسارو" في غزوه لمملكة بيرو؛ حيث يبدأ "دي لا كاس" في سرده لذلك على النحو التالي:

في عام 1531، انطلق وغد كبير آخر في رفقة عدد من الرجال متجهين نحو مملكة بيرو؛ حيث انطلق بنية مبيتة في أن يُقلِّد ويتبع استراتيجية وتكتيكات رفقائه المغامرين في مناطق أخرى من العالم الجديد.

بدأ "بيسارو" رحلته على الساحل بالقرب من مدينة "تامبيس" البيروفية، ثمَّ انطلق نحو الجنوب. في 15 نوفمبر (تشرين الثاني) 1532، وصل إلى مدينة "كاجاماركا" الجبلية، حيث كان إمبراطور الاينكا "أتاوالبا" متمركزًا بجيشه هناك. وفي اليوم التالي، توجه "أتاوالبا" - والذي كان قد تغلب قبلها بوقت قصير على أخيه "هوأسكار" في نزاع حول من سيخلف والدهما المتوفي "هواينا كاباك" - برفقة حاشيته إلى المكان الذي كان الإسبان يعسكرون فيه. وكان "أتاوالبا" غاضبًا ومنزعجًا بسبب الأخبار التي وردت إلى مسامعه عن الأعمال الوحشية التي سبق للإسبان ارتكابها، مثل انتهاك قدسية معبد إله الشمس "إنتي"؛ غير أن ما حدث بعد ذلك معروف بوضوح، حيث نصب له الإسبان فخاً وانقضوا عليه؛ وقاموا بقتل حراس وخدم الملك "أتاوالبا"، وكانوا قرابة ألفي شخص، وألقوا القبض على الملك. ومن أجل أن ينال حريته، وعدهم بأن يملأ غرفة واحدة بالذهب وغرفتين أخريين بنفس الحجم بالفضة؛ وقام بالفعل بهذا، غير أن الإسبان نكثوا وعودهم، فقاموا بشنقه في شهر يوليه (تموز) 1533. في نوفمبر (تشرين الثاني) من نفس العام، استولى الإسبان على عاصمة الاينكا "كوسكو"، حيث لاقت الطبقة الأرستقراطية في الاينكا نفس المعاملة التي لاقاها "أتاوالبا"، فكان يتم سجنهم

حتى يجمعوا الذهب والفضة؛ وعندما كانوا يعجزون عن تلبية مطالب الإسبان، كانوا يتعرضون للحرق وهم أحياء. قام الإسبان أيضًا بتجريد الكنوز الفنية العظيمة الموجودة في مدينة "كوسكو" - مثل معبد الشمس - مما تحتويه من ذهب، ثمَّ تم صهره في شكل سبائك.

ركز الإسبان خلال هذه المرحلة على سكان إمبراطورية الاينكا؛ وكما كان الأمر في المكسيك، تم تقسيم المواطنين إلى مجموعات رسمية (إنكوميندا)، مع تخصيص مجموعة لكل قائد عسكري كان مرافقًا للقائد "بيسارو". كانت الإنكوميندا هي المؤسسة الرئيسية التي تهتم بتنظيم ومراقبة العمالة في الحقبة الاستعمارية الأولى؛ غير أنها سرعان ما واجهت منافسًا قويا. في عام 1545، كان أحد السكان المحليين - ويدعى "دييجو جوولبا" - يبحث عن مزار مقدس يعود لأحد السكان الأصليين فوق جبال الأنديز، في مكان ما يعرف اليوم بدولة بوليفيا؛ حيث قذفت به عاصفة مفاجئة من الرياح إلى الأرض، وظهر أمامه مخبأ من خام الفضة؛ كان هذا جزء من جبل فسيح من الفضة، والذي أطلق عليه الإسبان اسم "التل الثري"؛ وقد أقيمت حوله مدينة "بوتوسي"، وهي بهذا الارتفاع في عام 1650، كان يبلغ عدد سكانها 160 ألف نسمة، وهو أكبر من سكان مدينة لشبونة أو مدينة البندقية في تلك الفترة.

ومن أجل استغلال الفضة، احتاج الإسبان لعمال مناجم - الكثير من عمال المناجم؛ حيث أرسلوا نائبًا جديدًا، وباعتباره المسؤول الاستعماري الإسباني الرئيسي، ويدعى "فرانسيسكو دي توليدو"، والذي كانت مهمته الرئيسية تتمثل في حل مشكلة العمالة؛ وعندما وصل "دي توليدو" إلى بيرو في عام 1569، قضى الخمس سنوات الأولى في السفر هنا وهناك يدرس ويبحث في مهمته الجديدة؛ كما قام أيضًا بعملية مسح ضخمة لجميع السكان البالغين، ومن أجل أن يوفر العمالة التي كان يحتاج إليها، قام "دي توليدو" بداية بنقل جميع السكان الأصليين تقريبًا، مُجَمعًا إياهم في مدن جديدة أُطلق عليها "تجمعات مصغرة" - والتي تعني حرفيًا "تقليل الأعداد" - والتي من شأنها أن تسهل من استغلال العمالة من قبل الإمبراطورية الإسبانية؛ ثمَّ بعد ذلك قام

بإحياء وتهيئة مؤسسة عمالية من سكان الاينكا، عرفت باسم "الميتا (The mita)"، والتي تعني في لغة الاينكا "كويشووا"، ويقصد بها "الدور". وفقًا لنظام الميتا الخاص بهم، فقد استخدم الاينكا عمال السخرة لكي يُشَغّلوا المزارع المخصصة لتوفير الغذاء للمعابد، والطبقة الأرستقراطية وللجيش؛ وفي المقابل، كانت النخبة في الاينكا تقدم الإغاثة عند حدوث المجاعة واستتباب الأمن. أصبحت مؤسسة الميتا - وخاصة الميتا الخاصة بمدينة بوتوسي - على يدي "دي توليدو" أضخم وأصعب مشروع لاستغلال العمالة خلال الحقبة الاستعمارية الإسبانية. لقد كَوَّنَ "دي توليدو" منطقة تجمع ضخمة، تمتد من منتصف دولة بيرو الحديثة وتضم معظم مساحة دولة بوليفيا الحديثة. حيث كانت تغطي قرابة مائتي ألف ميل مربع، وفي هذه المنطقة، كان سُبع السكان الذكور - الذين وصلوا حديثًا إلى تجمعاتهم المصغرة - مطلوبين للعمل في المناجم الموجودة في مدينة بوتوسي. لقد استمرت المؤسسة العمالية (الميتا) بمدينة بوتوسي خلال الحقبة الاستعمارية بالكامل، وتم إلغاؤها فقط في عام 1825. تظهر الخريطة رقم (1) منطقة التجمع الخاصة بالميتا، والتي تم فرضها على نطاق إمبراطورية الاينكا إبان فترة الاحتلال الإسباني؛ توضح المدى الذي تداخلت وتشابكت فيه المؤسسة العمالية(الميتا) مع المنطقة المركزية للإمبراطورية، متضمنةً العاصمة "كوسكو".

إنه من اللافت للنظر، أنه يمكن ملاحظة الميراث الممتد للميتا في دولة بيرو حتى اليوم؛ ويمكنك ملاحظة الفوارق بين إقليم "كالكا" والإقليم المجاور "أكومايو"، حيث يبدو أن هناك بعض الفوارق بين هذين الإقليمين؛ فكلاهما يقع في أعالي الجبال، وكل إقليم منهما يقطنه أحفاد الاينكا الذين يتحدثون لغة الكيتشوان، غير أن إقليم أكومايو يعد أكثر فقرًا من نظيره، حيث يستهلك سكانه قرابة أقل من الثلث عن سكان إقليم كالكا؛ ويدرك الناس هذا الأمر، فهم يبادرون - في إقليم أكومايو - الأجانب الذين يتحلون بالشجاعة والإقدام بسؤال، "ألا تعرفون أن الناس هنا أكثر فقرًا من السكان الذين يقطنون إقليم كالكا؟ لماذا ترغبون إذًا في القدوم إلى هنا؟" إنهم يتحلون بالشجاعة والإقدام، لأنه من الأكثر صعوبة أن تصل إلى إقليم أكومايو عن طريق العاصمة



خريطة رقم (1): إمبراطورية الاينكا، شبكة الطرق في الاينكا، ومنطقة التجمع الخاصة بعمال المناجم

الإقليمية "كوسكو"، المركز القديم لإمبراطورية الاينكا، من الوصول إلى إقليم كالكا؛ حيث إن الطريق المؤدي إلى "كالكا" ممهد، في حين أن الطريق المؤدي إلى "أكومايو" في حالة سيئة ومزرية؛ ومن أجل أن تجتاز الطريق مرورًا بأكومايو، فإنك تحتاج أن تمتطي حصانًا أو بغلا. يزرع الناس، في كل من "كالكا وأكومايو"، نفس المحاصيل، غير أنهم في كالكا يبيعون هذه المحاصيل في السوق للحصول على النقود، أما في أكومايو، فإنهم

يزرعون المحاصيل الغذائية من أجل قوتهم الشخصي. إن هذه الظروف المعيشية غير المتكافئة واضحة للعيان، وبالنسبة للأشخاص الذين يقطنون هناك، يمكن فهم ذلك في ضوء الفوارق المؤسسية بين هذه المناطق - وهي فوارق مؤسسية ذات جذور تاريخية تعود إلى حقبة "دي توليدو" وخطته الخاصة بالاستغلال الفاعل والمثمر للعمالة من السكان الأصليين هناك. إن الفارق التاريخي الرئيسي بين كل من "أكومايو وكالكا" يتمثل في أن أكومايو كانت تابعة لمنطقة التجمعات الخاصة بالمؤسسة العمالية (الميتا) بمدينة "بوتوسي"، في حين أن كالكا لم تكن كذلك.

وبالإضافة إلى تجميع العمالة وإنشاء المؤسسة العمالية (الميتا)، قام "دي توليدو" بدمج وتوحيد "الإنكومييندا" في شكل ضريبة على الرأس، وهي عبارة عن مبلغ أو قيمة ثابتة يدفعها كل ذكر بالغ كل عام من الفضة. لقد كان هذا مشروع آخر تم وضعه لإجبار الناس على الخضوع لسوق العمل وتقليل معدل الأجور بالنسبة لمالكي الأراضي من الإسبان. كانت هناك أيضًا مؤسسة أخرى (مؤسسة توزيع السلع) معروفة خلال فترة حكم "دي توليدو"، واسمها(repartimiento de mercancias) مشتق من الفعل الإسباني (repartir)، يوزع؛ والتي تعني حرفيًا "توزيع السلع"، حيث كانت هذه المؤسسة تهتم بعملية البيع الإجباري للسلع للسكان المحليين وفقًا لأسعار يحددها الإسبان. وأخيرًا، قدم "دي توليدو"(the trajin)، والتي تعني حرفيًا، "الحِمل" - والذي استغل السكان الأصليين للقيام بحمل حمولات ثقيلة من السلع، مثل الخمور أو أوراق الكوكا أو المنسوجات، كبديل عن الماشية المخصصة لذلك، لصالح المشروعات التجارية الخاصة بالنخبة الإسبانية.

ظهرت مؤسسات وكيانات اجتماعية مشابهة إبان الحقبة الاستعمارية الإسبانية للأمريكتين. فبعد مرحلة أولية من النهب والسلب والرغبة الجامحة في جمع الذهب والفضة، أنشأ الإسبان شبكة من المؤسسات التي أُقيمَت خصيصًا لاستغلال السكان الأصليين؛ تم إنشاء السلسلة الكاملة للإنكومييندا (encomienda)، (الميتا/Mita)، ريبارتيمينتو (توزيع السلع/ repartimiento de mercancias) والتراجين (trajin) (حمل

السلع)، لإجبار السكان الأصليين على خفض مستوياتهم المعيشية لمستوى البحث عن القوت، ومن ثَمَّ الاستحواذ على الدخول الزائدة عن ذلك من السكان لصالح الإسبان؛ وقد تحقق هذا من خلال مصادرة أراضيهم، وإكراههم على العمل بالسخرة، ودفع أجور منخفضة مقابل خدمات العمالة، وفرض ضرائب باهظة، وفرض أسعار عالية على السلع التي لم يكن يتم حتى شراؤها طواعية. ورغم أن هذه المؤسسات أنتجت وقدمت الكثير من الثروات للإمبراطورية الإسبانية، وجعلت القادة الغزاة وأحفادهم أثرياء بدرجة كبيرة، إلا أنها حَوَّلَت أيضًا أمريكا اللاتينية إلى القارة الأكثر ظلمًا وجورًا في العالم، واستنزفت الكثير من إمكانياتها ومواردها الاقتصادية.

... إلى مدينة جيمستاون

حينما بدأ الإسبان غزو الأمريكتين في عام 1490، كانت إنجلترا قوة أوروبية صغرى تتعافى من الآثار المدمرة التي خَلَّفتها الحرب الأهلية التي أطلق عليها "حروب الورود"؛ ولم تكن في وضع يسمح لها بالاستفادة من الاندفاع الجامح نحو نهب وسلب الخيرات والذهب، والفرصة لاستغلال السكان الأصليين للأمريكتين؛ وبعد قرابة مائة عام، وبالتحديد في عام 1588، كانت الهزيمة المُنكرة للأسطول الإسباني بطريق الحظ - خلال محاولة قام بها الملك "فيليب الثاني" ملك إسبانيا، لغزو إنجلترا - وسيلة لإرسال موجات صادمة على الصعيد السياسي في كل أنحاء أوروبا. ورغم أن النصر الذي حققته إنجلترا كان وليد الصدفة، إلا أنه كان أيضًا إشارة لتأكيد النمو والسيطرة الإنجليزية على البحار التي ستمكنهم من المشاركة أخيرًا في تحقيق سعيهم الحثيث نحو بناء إمبراطورية استعمارية.

وهكذا، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن يبدأ الإنجليز استعمارهم لأمريكا اللاتينية في نفس التوقيت بالضبط، غير أنهم قد تأخروا في الوصول. لقد اختاروا أمريكا الشمالية، ليس لأنها كانت جذابة، وإنما لأنها كانت هي المتاحة أمامهم؛ كانت المناطق المرغوب فيها في الأمريكتين - حيث يوجد السكان الأصليين بوفرة لاستغلالهم، وحيث كانت توجد مناجم الذهب والفضة - قد تم احتلالها من قبل، وحيث لم يجد

الإنجليز سوى الفتات. عندما ناقش الكاتب والخبير الزراعي الإنجليزي - الذي عاش في القرن الثامن عشر - "أرثر يونج" ما يتعلق بالأماكن التي يتم فيها إنتاج "السلع الأساسية" المربحة، والتي كان يقصد بها السلع الزراعية القابلة للتصدير، ذكر ما يلي:

"يبدو بالنظر لكل الجوانب أن السلع الأساسية التي تنتجها مستعمراتنا تنخفض من حيث القيمة بالتناسب مع مسافتها من الشمس؛ ففي غرب الأنديز، والتي تعد الأشد حرارة من بين الجميع، ينتجون ما يقدر بحوالي 8 لتر، 12 جوال، في اليوم بالنسبة لكل رأس عامل؛ في حين المستعمرات الجنوبية تنتج حوالي 5 لتر، 10 جوال؛ وفي المستعمرات الوسطى حوالي 9 جوال، ونص6؛ وفي المستعمرات الشمالية، ما يقدر بحوالي 2 جوال كل 6 أيام. إن هذا المقياس يوضح بالتأكيد الدرس الأكثر أهمية هنا - وهو أن نتجنب استعمار المناطق الشمالية من العالم."

لقد باءت المحاولة الإنجليزية الأولى - لزراعة مستعمرة بمنطقة روانوك، بولاية كارولينا الشمالية بين الأعوام 1585 و1587 - بالفشل التام؛ وفي عام 1607، عاودوا المحاولة مرة أخرى؛ وقبل نهاية عام 1606 بقليل، انطلقت ثلاث سفن: سوزان كونستانت، جودسبيد، وديسكفري، تحت قيادة القبطان "كريستوفر نيوبورت" قاصدةً فيرجينيا. أبحر المستعمرون - تحت رعاية شركة فيرجينيا - في "خليج تشيزابيك" ولأعلى نحو نهر أطلقوا عليه "جيمس"، بعد فترة حكم الملك الإنجليزي "جيمس الأول". وفي الرابع عشر من مايو (آيار) 1607، أنشأوا مستعمرة جيمستاون.

وعلى الرغم من أن المستعمرين الذين كانوا على متن السفن المملوكة لشركة فيرجينيا كانوا إنجليز، إلا أنهم كانوا يتبعون نموذجًا من الاستعمار تأثر بشكل كبير بالقالب الذي وضعه كل من "كورتيز، وبيسارو وتوليدو"؛ كانت خطتهم الأولى تتمثل في القبض على الحاكم (القائد) المحلي واستخدامه كوسيلة للحصول على المؤن، وإجبار السكان على إنتاج الغذاء وجمع الثروات لصالحهم.

وعندما نزلوا بمنطقة جيمستاون للمرة الأولى، لم يكن يدرك المستعمرون أنهم نزلوا بمنطقة تقع ضمن ملكية "اتحاد باوهتين"، والذي يمثل ائتلاف قرابة ثلاثين كيان

سياسي تدين بولائها لملك يدعى "واهونسوناكوك"؛ وكانت عاصمة هذا الملك تقع في مدينة "ويرووكوموكو"، على بعد عشرين ميل فقط من "جيمستاون". كانت خطة المستعمرين تتمثل في معرفة المزيد عن طبيعة الأرض؛ وإذا لم يكن في الإمكان وقع السكان المحليين لتوفير الغذاء والعمالة اللازمة، وقد يتمكن المستعمرون من المتاجرة معهم على الأقل؛ ويبدو أن الفكرة المتعلقة بأن المستعمرين أنفسهم سوف يعملون ويزرعون غذاءهم الخاص، لم ترد إلى أذهانهم على الإطلاق؛ فهذا ما لم يفعله المستعمرون للعالم الجديد.

وسرعان ما علم "واهونسوناكوك" بوجود المستعمرين واستطلع نواياهم بريبة وشك عظيم؛ حيث كان مسؤولًا عما كان يعد إمبراطورية ضخمة إلى حد ما بالنسبة لأمريكا الشمالية؛ غير أنه كان له الكثير من الأعداء، وكان يفتقد للسيطرة السياسية المركزية الشاملة التي كان يتمتع بها الاينكا. قرر "واهونسوناكوك" أن يستطلع نوايا الإنجليز، فأرسل في البداية رسلًا تحمل لهم رسالة مفاداها أنه يرغب في إنشاء علاقات ودية معهم.

وعندما اقترب شتاء عام 1607، بدأ مخزون الطعام ينخفض لدى المستعمرين في "جيمستاون"، وأصيب القائد المُعَيّن لإدارة مجلس حكم المستعمرة "إدوارد ماري وينجفيلد" بارتباك وحيرة شديدة؛ غير أن القائد "جون سميث" أنقذ الموقف؛ حيث كان سميث - والذي تمثل كتاباته واحدة من أهم مصادرنا الرئيسية للمعلومات الخاصة بالتطور المبكر للمستعمرة - أكبر من مجرد مانح للحياة. ولد سميث في إنجلترا، في ريف مقاطعة "لينكلونشاير"، وتجاهل رغبات والده في أن يعمل بالنشاط التجاري، وأصبح بدلًا من ذلك جنديًا صائدًا للثروات. حارب في البداية في صفوف الجيوش الإنجليزية في هولندا، انضم بعدها للقوات النمساوية المتمركزة في المجر محاربًا ضد جيوش الإمبراطورية العثمانية، حيث وقع في الأسر في رومانيا، وتم بيعه كعبد رقيق، وأُجبر على العمل كمزارع حقل؛ غير أنه استطاع ذات يوم أن يتغلب على سيده، وسرق ملابسه وحصانه، ثمَّ فر عائدًا إلى الأراضي النمساوية. عَرَّضَ "سميث"

نفسه للمتاعب أثناء رحلته إلى فيرجينيا، حيث تم سجنه على متن السفينة "سوزان كونستانت" بسبب تمرده، بعد أن تحدى أوامر "وينجفيلد"؛ وعندما وصلت السفن إلى العالم الجديد، كانت الخطة المقررة هي أن يَمْثُلَ للمحاكمة؛ غير أن وينجفيلد، ونيوبورت والمستعمرين الآخرين من طبقة النخبة - عندما فتحوا خطابات الأوامر المغلقة - أصيبوا بالهلع والرعب الشديد عندما اكتشفوا أن شركة فيرجينيا قد عينت "سميث" كعضو في المجلس الحاكم الذي كان مقررًا أن يتولى حكم جيمستاون.

عندما توجه "نيوبورت" عائدًا لإنجلترا لإحضار المؤن اللازمة والمزيد من المستعمرين، ومع ارتباك وتردد "وينجفيلد" حول ما يجب أن يفعله، كان "سميث" هو المنقذ للمستعمرة. بدأ بسلسلة من البعثات التجارية التي وفرت المؤن الغذائية الضرورية للمستعمرة؛ وبينما كان في واحدة من هذه البعثات، تم إلقاء القبض عليه بواسطة "أوباتشانكانو"، وهو أحد الأخوة الصغار للملك "واهونسوناكوك"، حيث مَثَلَ أمام الملك في مدينة "ويروووكوموكو"، وكان أول رجل إنجليزي يقابل الملك "واهونسوناكوك"، وكان بسبب هذه المقابلة الأولى - وفقًا لبعض الروايات - أن "سميث" نجا بحياته فقط بسبب تدخل ابنة "واهونسوناكوك" الصغيرة "بوكاهانتوس"؛ حيث نال حريته في الثاني من يناير (كانون الثاني) 1608، وعاد إلى جيمستاون، والتي كانت ما زالت تعاني من انخفاض حاد وخطير في الغذاء، وحتى عودة "نيوبورت" من إنجلترا في الوقت المناسب بعد ذلك بقليل في نفس اليوم.

لقد تعلم مستعمرو جيمستاون بعض الشيء من خلال هذه التجربة الأولى؛ وخلال عام 1608، واصلوا سعيهم نحو البحث عن الذهب والمعادن الثمينة، ولكنهم مع ذلك كانوا لم يدركوا بعد أنه من أجل البقاء، لا يمكنهم أن يعتمدوا على السكان المحليين لكي يطعموهم، سواء كان ذلك بالإكراه أو بالمتاجرة معهم. لقد كان سميث هو أول شخص يدرك أن نموذج الاستعمار الذي قد أتى بنتائج طيبة للغاية بالنسبة لكل من "كورتييز وبيسارو"، لن يُفلح تطبيقه في أمريكا الشمالية. إن الظروف الأساسية كانت فقط مختلفة بدرجة كبيرة في كلا الموقفين؛ لقد لاحظ سميث أنه على

خلاف الأزتيك والاينكا، كان سكان فرجينيا لا يملكون الذهب؛ وقد ذكر في يومياته بالفعل قوله "يجب أن تعرف أن الغذاء هو كل ما يملكونه من ثروة هنا." لقد عبر "أناس تودكيل"، أحد المستعمرين الأوائل الذي ترك مذكرات يومية ذاخرة بالمعلومات، بشكل جيد عن حالات الإحباط التي أصابت سميث والبعض الآخر من المستعمرين الذين أدركوا هذا:

> "لم يكن هناك كلام، ولا آمال، ولا عمل، وإنما البحث عن الذهب، واستخلاص الذهب، وتحميل الذهب."

عندما أبحر "نيوبورت" قاصدًا إنجلترا في شهر إبريل (نيسان) 1608، حمل معه شحنة من معدن البيريت، أوالذهب غير الأصلي؛ ثمَّ عاد في نهاية شهر سبتمبر (أيلول) حاملًا أوامر من شركة فيرجينيا بفرض مزيد من السيطرة والتحكم الصارم على السكان المحليين. كانت خطتهم تتمثل في تتويج الملك "واهونسوناكوك"، على أمل أن يجعله هذا الأمر خاضعًا للملك الإنجليزي "جيمس الأول"؛ فقاموا بدعوته إلى جيمستاون، غير أن "واهونسوناكوك" - الذي كان يملأه الشك والريبة من المستعمرين - لم تكن لديه نية المخاطرة بالتعرض للاعتقال؛ وقد سَجَّلَ جون سميث رد "واهونسوناكوك" على الدعوة الموجهة له: "إذا كان ملككم قد أرسل لي بالهدايا، فأنا أيضًا ملك، وهذه أرضي ومملكتي... وعلى كبيركم أن يأتي إليّ، ولست أنا الذي أذهب إليه، ولا لحصنكم وقلعتكم، كما أنني لن أبتلع مثل هذا الطعم."

وإذا لم يكن (واهونسوناكوك) "ليبتلع مثل هذا الطعم"، فإنه سيكون على كل من "نيوبورت وسميث" أن يذهبا إلى مدينة "ويرووكوموكو" لكي يقوما بإتمام حفل التتويج هناك. لقد كان الحدث برمته يبدو كحالة فشل تام، وكان الشيء الوحيد الذي نتج عنه يتمثل في قرار وتصميم من جانب "واهونسوناكوك"، بأنه قد حان الوقت للتخلص من المستعمرة؛ فقام بفرض حظر تجاري؛ حيث لم يعد بمقدور جيمستاون أن تتاجر للحصول على المؤن والمستلزمات. كأن "واهونسوناكوك" سوف يجعلهم يموتون جوعا.

أبحر "نيوبورت" مرة أخرى قاصدًا إنجلترا في ديسمبر (كانون الأول) 1608، وحمل معه رسالة من سميث، يلتمس فيها من المديرين المسؤولين عن شركة فيرجينيا أن يغيروا الطريقة التي كانوا يفكرون في التعامل بها مع المستعمرة؛ ولم تكن هناك إمكانية للقيام بالاستغلال السريع والمثمر لفيرجينيا مثلما حدث مع المكسيك وبيرو، ولم يكن هناك ذهب أو معادن ثمينة، وكان لا يمكن إكراه السكان الأصليين على العمل أو توفير الغذاء. أدرك سميث أنهم إذا كانوا يرغبون في بقاء المستعمرة ونموها، فإنه على المستعمرين أن يعملوا بأيديهم لتحقيق ذلك؛ ومن هنا فقد طلب من المديرين المسؤولين أن يرسلوا النوعية المناسبة من الأشخاص إلى هناك: "عندما ترسلون مستعمرين مرة أخرى، أتوسل إليكم أن ترسلوا بالأحرى قرابة ثلاثين نجارًا، ومزارعًا، وبستانيًّا، وصياد أسماك، وحدادًا، وعامل بناء وحفارًا للأشجار والجذور، وأن يكونوا مجهزين على أكمل وجه، بالإضافة إلى ألف مستعمر من نوعية الأشخاص الذين لدينا هنا."

لم يكن سميث بحاجة إلى جهود صائغي الذهب الذين لم يعد لهم فائدة؛ ومرة أخرى نجت جيمستاون بفضل دهاء وفطنة سميث؛ حيث استطاع أن يحتال ويرهب مجموعات من السكان الأصليين المحليين للمتاجرة معه، وعندما كانوا يرفضون ذلك، كان يستحوذ على كل ما كان يمكن أن تقع يده عليه. وهناك في المستعمرة، كان سميث مسؤولًا مسؤولية كاملة عنها، وفرض القاعدة التي تنص على أن" من لا يعمل، لن يأكل." وهكذا، استطاعت جيمستاون أن تصمد لشتاء ثان.

لقد تم إنشاء شركة فيرجينيا لكي تكون مشروع مُدِر للأموال، وبعد عامين كارثيين هناك، لم يكن هناك أي إشارة ضئيلة على تحقيق الربح؛ فقرر مديرو الشركة بأنهم في حاجة لوضع نظام حكم جديد، واستبدال المجلس الحاكم بحاكم واحد فقط.

كان أول شخص تم تعيينه لشغل هذا المنصب هو "السير توماس جيتس"؛ لقد أعارت الشركة اهتمامها لبعض الجوانب التي أشار إليها سميث في تحذيره، حيث أدركت أن عليها أن تُجرِّب استخدام خطة جديدة؛ وأن هذا الإدراك قد تحقق على أرض الواقع من خلال الأحداث التي وقعت في شتاء عامي 1609/ 1610، فيما أطلق عليه "وقت

المجاعة". لم يترك النظام الجديد للحكم أي مجال أمام سميث - الذي شعر بالاستياء والسخط - فعاد إلى إنجلترا في خريف عام 1609؛ وبدون دهاء وفطنة سميث، ومع الحصار الذي فرضه "واهونسوناكوك" على المؤن الغذائية، تعرض المستعمرون في جيمستاون للهلاك من بين خمسمائة شخص دخلوا في فصل الشتاء، ظل على قيد الحياة منهم ستين شخصًا فقط بحلول شهر مارس (آذار). كان الموقف بائسًا ومزريًا للغاية هناك، حتى أنهم لجئوا إلى أكل لحوم البشر.

لقد كان "الشيء الجديد" الذي تم فرضه على المستعمرة بواسطة "جيتس ونائبه، السير توماس دييل"، هو عبارة عن نظام عمل قائم على الصرامة القاسية والوحشية على المستعمرين الإنجليز - رغم أنه لم يكن بالطبع مخصصًا للنخبة التي تدير شؤون المستعمرة؛ وقام "السير دييل" بنشر وتعميم "القواعد والنظم الدينية والأخلاقية والعسكرية"؛ والتي تضمنت المواد الآتية:

"لا يجوز لأي رجل أو امرأة أن يفر من المستعمرة قاصدًا الهنود، وإلا سيعرض نفسه للموت."

" أي شخص يقوم بسرقة بستان، عامًا كان أم خاصًا، أو مزارع العنب، أو يقوم بسرقة أكواز الأذرة سوف يُعَاقب بالموت."

"لا يجوز لأي فرد من مواطني المستعمرة أن يبيع أو يقدم أي سلعة تخص هذه المستعمرة لقبطان، أو ملاح، أو ربان أو بحار بغرض نقلها خارج حدود المستعمرة، وذلك لأغراض الاستعمال الشخصي، وإلا سوف يعرض نفسه للموت."

لقد كانت شركة فيرجينيا ترى أنه إذا لم يكن من الممكن استغلال السكان الأصليين، فربما يمكن استغلال المستعمرين. كان النموذج الجديد للتنمية الاستعمارية يستلزم أن تتملك شركة فيرجينيا جميع الأراضي؛وقامت الشركة بتسكين الرجال في ثكنات مخصصة لهم، مع تقديم حصص تموينية محددة؛ ثمَّ تم اختيار مجموعات العمل، مع تعيين وكيل من قبل الشركة لكل مجموعة يتولى الإشراف عليها. كان الأمر شبيها بالقوانين العسكرية، مع تطبيق عقوبة الموت كعقوبة أساسية في حال المخالفة. وكانت

المادة الأولى التي سبق ذكرها هامة وحاسمة، باعتبارها جزء من نظام المؤسسات الجديدة الخاصة بالمستعمرة. هددت الشركة بتطبيق عقوبة الموت على من يفرون من المستعمرة. وفيما يتعلق بنظام العمل الجديد، كان الهرب للعيش مع السكان المحليين قد أصبح أكثر وأكثر جاذبية كاختيار، بالنسبة للمستعمرين الذين كان عليهم أن يقوموا بأداء الأعمال؛ كما كان متاحًا أيضًا، نظرًا للكثافة المنخفضة حتى للسكان الأصليين في فيرجينيا في ذلك الوقت، احتمال الهرب بشكل فردي والوصول للحدود التي تقع خارج نطاق سيطرة شركة فيرجينيا. كانت سلطة الشركة وقدرتها في مواجهة هذه الخيارات محدودة؛ فهي لم تتمكن من إجبار المستعمرين الإنجليز على القيام بالأعمال الشاقة في مقابل الحصول على القوت اليومي.

تظهر الخريطة رقم (2) تقديرا لكثافة السكان في مناطق مختلفة بالأمريكتين خلال فترة الغزو الإسباني. كانت الكثافة السكانية للولايات المتحدة، فيما عدا بعض الجيوب القليلة، قرابة ثلاثة أرباع شخص، على الأكثر، لكل ميل مربع؛ أما في وسط المكسيك أو بيرو الواقعة في منطقة الآنديان، كانت الكثافة السكانية عالية بمعدل 400 شخص لكل ميل مربع، أي أعلى بأكثر من خمسمائة مرة. ما كان ممكنًا ومتاحًا في المكسيك أو بيرو لم يكن ممكناً في فيرجينيا.

استغرق الأمر بعض الوقت من شركة فيرجينيا لكي تدرك أن نموذجها الاستعماري الأولي لم يفلح في فيرجينيا، واستغرق الأمر أيضًا فترة من الوقت لكي تسقط "القوانين والنظم الدينية والأخلاقية والعسكرية" حتى تزول وتختفي. وقد تم تبني استراتيجية جديدة بشكل واضح بداية من عام 1618؛ حيث تَعَذَّر إجبار سواء السكان المحليين أو المستوطنين على العمل، وأصبح البديل الوحيد هو تقديم محفزات للمستعمرين. بدأت الشركة في عام 1618 في تبني "نظام منح الأراضي"، والذي كان يقر منح كل مستوطن ذكر مساحة من الأرض قدرها خمسون فدانًا، بالإضافة إلى خمسين فدانًا أخرى لكل فرد في أسرته وكذلك جميع الخدم الذين يمكن أن تأتي بهم الأسرة إلى فيرجينيا. تم منح المستوطنين المنازل التي كانوا يقيمون بها، وتحرروا من العقود الملزمة لهم، وفي عام

1619، تم إنشاء جمعية عامة، والتي مَكَّنَت جميع الرجال البالغين من المشاركة بآرائهم بشكل فعال في القوانين والمؤسسات التي تحكم وتُدَبِّر شؤون المستعمرة؛ كان هذا هو بداية الديمقراطية في الولايات المتحدة.



خريطة رقم (2): كثافة السكان في الأمريكتين عام 1500

لقد استغرق الأمر قرابة اثنا عشر عامًا من شركة فيرجينيا حتى تتعلم الدرس الأول بالنسبة لها، والذي يتمثل في أن الاستراتيجية التي ثَبُتَ نجاحها في حالة الإسبان في استعمارهم للمكسيك وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، لن تفلح في الشمال. لقد شهد بقية القرن السابع عشر سلسلة طويلة من الكفاح من أجل تعلم الدرس الثاني: أن الخيار الوحيد بالنسبة لأي مستعمرة قابلة للنمو والتطور الاقتصادي، يتمثل في أن تقيم مؤسسات قادرة على تقديم محفزات للمستعمرين لكي يستثمروا ويتفانوا في العمل.

ومع تطور أمريكا الشمالية، حاولت النخبة الإنجليزية مرارًا ومرارًا أن تنشئ مؤسسات تستطيع أن تُقَيِّد بدرجة كبيرة الحقوق السياسية والاقتصادية للجميع، باستثناء منح الامتيازات لقلة من سكان المستعمرة، تمامًا كما فعل الأسبان من قبل؛ غير أنه في كل حالة، كان هذا النموذج يفشل ويتوقف، كما حدث في فيرجينيا.

لقد بدأت واحدة من أكثر المحاولات طموحًا لتحقيق ذلك، بعد التغيير الذي حدث في الاستراتيجية الخاصة بشركة فيرجينيا مباشرة. ففي عام 1632، تم منح عشرة ملايين فدان من الأراضي الواقعة في أعالي "خليج تشيزابيك"، بواسطة الملك الإنجليزي "تشارلز الأول" لصالح "سيسيليوس كالفيرت" أي "لورد بالتيمور"؛ لقد منح دستور ماريلاند الحرية الكاملة لصالح "لورد بالتيمور" في أن ينشئ حكومة على طول أي حدود يرغب فيها، بالإضافة إلى نص المادة (7) التي تنص على أن "بالتيمور" يملك "بالنسبة للحكومة الجليلة والموفقة والخاصة بالإقليم المذكور، السلطة المطلقة والكاملة، التي يمنحها مضمون هذه العطايا، بأن يفرض، ويضع ويسن القوانين، من أي نوع مهما كان."

لقد وضع "بالتيمور" خطة مُفَصَّلة لإنشاء مجتمع قائم على نظام المجتمع الإقطاعي، وهو نمط شمال أمريكي شبيه بنسخة تحاكي مثالية المجتمعات الريفية في إنجلترا خلال القرن السابع عشر. وكان هذا يستلزم تقسيم الأراضي إلى قطع تضم آلاف الأفدنة، والتي سيتم إدارتها بواسطة اللوردات؛ وسوف يقوم اللوردات بتعيين مستأجرين، يقومون بزراعة الأرض ورعايتها ويدفعون قيمة إيجاريه معينة لصالح النخبة التي

تحظى بالامتيازات وتتحكم في الأراضي. كانت هناك محاولة أخرى مشابهة تمت في أواخر عام 1663، عند تأسيس ولاية كارولينا بواسطة ثمانية من مالكي الأراضي، ومنهم السير أنتوني آشلي – كوبر. قام "آشلي – كوبر" وسكرتيره، الفيلسوف الإنجليزي العظيم "جون لوك"، بصياغة الدساتير الأساسية لولاية كاليفورنيا؛ لقد قدمت هذه الوثيقة – مثل دستور ماريلاند من قبلها – مخططًا لمجتمع طبقي نُخْبَوي قائم على تحكم وسيطرة النخبة المالكة للأرض. لقد نَصَّت الديباجة الخاصة بهذه الوثيقة على أن" حكومة هذا الإقليم يجوز أن يتم تشكيلها بصورة تتفق بأقصى درجة ممكنة مع النظام الملكي، الذي نعيش جميعاً في ظله والذي يمثل هذا الإقليم جزء منه؛ وأنه يمكننا أن نتجنب إقامة ديمقراطية متعددة."

لقد وضعت المواد الخاصة بالدساتير الأساسية تركيبًا وبنيةً اجتماعية صارمة. كان يوجد في أسفل هذا التركيب " طبقة عبيد الأرض أو الفلاحين المملوكين"، وفي هذا تنص المادة (23) على "يجب أن يظل جميع أطفال طبقة عبيد الأرض كعبيد الأرض، وكذلك الأمر بالنسبة لجميع الأجيال التي قد تليهم." تأتي فوق طبقة عبيد الأرض والذين لا يملكون أي سلطة سياسية – طبقتي أصحاب الأرض والزعماء القبليين (landgraves and caciques)– تشكلان الطبقة الأرستقراطية. كان يخصص لكل فرد من طبقة أصحاب الأرض مساحة تقدر بثمان وأربعين ألف فدان من الأرض، ولكل فرد من الزعماء القبليين مساحة أربع وعشرون ألف فدان. كان من المفترض أن يكون هناك برلمان، يتم فيه تمثيل طبقتي النبلاء والزعماء القبليين، غير أنه سيكون مسموحًا فقط بمناقشة تلك الإجراءات التي سبق أن أقرها المُلاَّك الثمانية.

وكما فشلت محاولة فرض الحكم الصارم المشدد في فيرجينيا، فشلت أيضًا الخطط الخاصة بنفس النمط من المؤسسات في كل من ماريلاند وكارولينا؛ لقد كانت الأسباب متشابهة؛ حيث ثَبُتَ في جميع الحالات أنه من المستحيل أن يتم إجبار المستوطنين على العيش في مجتمع طبقي صارم، وذلك ببساطة لأنه توجد الكثير من الخيارات المفتوحة أمامهم في العالم الجديد. بدلاً من ذلك كانت تُقَدَّم لهم المحفزات والفرص لكي يعملوا.

وسرعان ما بدأوا يطالبون بمزيد من الحرية الاقتصادية، ثمَّ بعد ذلك الحقوق السياسية؛ لقد أصر المستوطنون في ماريلاند أيضًا على الحصول على أراضيهم الخاصة، وأجبروا "لورد بالتيمور" على إنشاء مجلس عمومي. في عام 1691، حثَّ المجلس الملك على أن يعلن ماريلاند كمستعمرة تخضع للتاج البريطاني، وهكذا، تم التخلص من الامتيازات السياسية التي كان يتمتع بها "بالتيمور" وكبار لورداته. كانت هناك حالة صراع مُطَوَّلة مشابهة حدثت في ولايتي كارولينا الشمالية والجنوبية، والتي خسر فيها مالكو الأرض مرة أخرى؛ وأصبحت كارولينا الجنوبية على إثرها مستعمرة ملكية في عام 1729.

بحلول العشرينيات من القرن الثامن عشر، كان لدى جميع الثلاثة عشر مستعمرة - التي أصبحت فيما بعد الولايات المتحدة - أنماطاً متشابهة من الحكومات؛ حيث كان يوجد في جميع الحالات حاكم للولاية، ومجلس قائم على حق الانتخاب لأصحاب الملكية من الذكور. لم تكن تلك أنظمة ديمقراطية؛ حيث إن النساء، العبيد والأشخاص الذين ليس لهم أملاك لم يكن لهم حق التصويت. غير أن الحقوق السياسية كانت متاحة وواسعة بدرجة كبيرة بالمقارنة مع المجتمعات المعاصرة آنذاك في كل مكان. لقد كانت هذه المجالس وزعماءها هم الذين تكتلوا واتحدوا لكي يشكلوا الكونجرس الأول للمستعمرات في عام 1774، والذي كان يعد تمهيدًا لاستقلال الولايات المتحدة؛ لقد اعتقدت المجالس أن لديها الحق في تحديد الأعضاء والحق في فرض الضرائب؛ وكما نعلم جميعًا، فقد أدى هذا إلى خلق مشكلات للحكومة الاستعمارية الإنجليزية.

قصة الدستورين

ينبغي أن يكون من الواضح الآن، أنه ليس من قبيل المصادفة أن الولايات المتحدة - وليست المكسيك - تبنت وطبَّقت دستورًا ناصر وأيد المبادئ الديمقراطية، ووضع حدودًا ومعايير لاستخدام السلطة السياسية، وقام بتوزيع تلك السلطة على نطاق واسع وشامل في المجتمع. إن الوثيقة التي جلست الوفود لصياغتها ووضعها في فيلادلفيا في مايو (آيار) 1787، كانت محصلةً ونتيجةً لعملية طويلة أُستُهلت بتشكيل المجلس العمومي (الجمعية العامة) في جيمستاون عام 1619.

إن التفاوت والاختلاف بين العملية الدستورية، التي تمت عند استقلال الولايات المتحدة وبين تلك العملية التي تمت بعد ذلك بقليل في المكسيك، كان صارخا؛ وفي فبراير (شباط) 1808، اجتاحت الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت إسبانيا، وفي شهر مايو (آيار) سيطروا على العاصمة الإسبانية مدريد، وفي سبتمبر (أيلول) تم اعتقال الملك الإسباني "فرديناند" وتنازل عن العرش؛ وحل محله مجلس عسكري وطني - الحكومة العسكرية المركزية - والذي تَسَلَّم الشعلة على طريق الكفاح والنضال ضد الفرنسيين. التقت القوات العسكرية بداية في منطقة "أرانجويز"، غير أنها تراجعت عند مواجهتها للجيوش الفرنسية، حتى وصلت في النهاية عند "ميناء كادييز"، والذي على الرغم من محاصرته من قبل القوات الفرنسية، إلا أنها صمدت أمامها؛ ثمَّ قامت الحكومة العسكرية بتشكيل برلمان، أُطلق عليه "المجلس التشريعي الوطني" (The Cortes)؛ وفي عام 1812، وضع المجلس التشريعي ما أصبح معروفًا باسم "دستور كادييز"، والذي نادى بتبني نظامًا ملكيًّا دستوريًّا قائم على مفاهيم السيادة والسلطة الشعبية، كما نادى أيضًا بإلغاء وإنهاء الامتيازات الخاصة وتبني مفهوم المساواة للجميع أمام القانون. كانت جميع هذه المطالب بغيضة للنخب الموجودة في أمريكا الجنوبية، والتي كانت ما زالت تحكم في ظل بيئة مؤسسية شكلتها الإنكومييندا (encomienda)، العمل بالسخرة، والسلطة المطلقة الممنوحة لهم والدولة الاستعمارية.

لقد خلق انهيار وسقوط الدولة الإسبانية - كنتيجة للغزو النابليوني - أزمة دستورية في أرجاء أمريكا اللاتينية الاستعمارية؛ حيث كان هناك الكثير من النزاع والخلاف حول الاعتراف بسلطة الحكومة العسكرية المركزية (The Junta)، وكرد فعل لذلك، بدأت الكثير من دول أمريكا اللاتينية في تشكيل الحكومات العسكرية الخاصة بها؛ وكان الأمر مجرد مسألة وقت فقط قبل أن تبدأ هذه الدول في إدراك إمكانية استقلالها عن إسبانيا فعليًّا؛ وقد تم الإعلان الأول للاستقلال في مدينة "لاباز"، بوليفيا عام 1809، على الرغم من أنه سرعان ما تم سحقه والقضاء عليه من قبل القوات الإسبانية التي أرسلت من دولة بيرو إلى هناك. أما في المكسيك، فكانت المواقف

السياسية للنخبة قد تشكلت من خلال ثورة "هيدالجو" عام 1810، والتي قادها كاهن يدعى "الأب ميجول هيدالجو"، عندما قام جيش هيدالجو بعزل "جواناهواتو" في 23 سبتمبر (أيلول)، وقتل مدير القصر، وكبير المسؤولين الاستعماريين، ثمَّ بدأوا بعد ذلك بقتل الأشخاص البيض بشكل عشوائي. لقد كان الأمر أشبه ما يكون بحرب طبقية أو حتى عرقية أكثر من كونه حركة استقلالية، حيث قامت بتوحيد جميع النخب كمعارضة لها. وإذا كان الاستقلال قد سمح بالمشاركة الشعبية في السياسة، فإن النخبة المحلية - وليس فقط الإسبان - كانت ضده. وبالتالي، فإن النخب المكسيكية نظرت إلى "دستور كادييز" - والذي فتح الطريق أمام المشاركة الشعبية - بقدر كبير من الشك والريبة؛ فهم لن يعترفوا أبدًا بشرعيته.

في عام 1815، عندما انهارت الإمبراطورية الأوروبية لنابليون، عاد الملك "فيرديناند السابع" للسلطة، وتم إلغاء "دستور كادييز". وعندما بدأ الإسبان في محاولة استرداد مستعمراتهم الأمريكية، لم تواجههم مشكلة مع دولة المكسيك الموالية لهم. غير أنه في عام 1820، تمرد أحد الجيوش الإسبانية - التي كانت قد تجمعت في مدينة "كادييز" لكي تبحر إلى الأمريكتين للمساعدة في استعادة السلطة الإسبانية - ضد الملك "فرديناند السابع؛ وسرعان ما انضم لهذا الجيش المتمرد وحدات أخرى من الجيش من كل أنحاء الدولة، حيث تم إجبار الملك فرديناند على إعادة العمل بدستور كادييز، واستعادة المجلس التشريعي الوطني (The Cortes). كان هذا المجلس حتى أكثر راديكالية من ذلك المجلس الذي كتب دستور كادييز، حيث اقترح إلغاء جميع أشكال العمل بالسخرة، كما هاجم أيضًا مسألة الامتيازات الخاصة - كمثال، حق العسكريين في الخضوع للمحاكمة - في حال ارتكاب الجرائم - أمام المحاكم الخاصة بهم. غير أنه في النهاية عند مواجهة فرض هذه الوثيقة في المكسيك، قررت النخب هناك أنه سيكون من الأفضل بالنسبة لهم أن ينفردوا بالأمر ويعلنوا الاستقلال.

قاد هذه الحركة الاستقلالية "أوغسطين دي إيتربيد"، والذي كان ضابطًا في الجيش الإسباني. في 24 فبراير (شباط) 1821، قام بنشر "خطة دي إجوالا" (the Plan

de Iguala)، وهي عبارة عن رؤيته حول المكسيك كدولة مستقلة؛ كانت هذه الخطة قائمة على نظام ملكي دستوري مع وجود إمبراطور مكسيكي، وقام بحذف مواد من دستور كاديز، كانت النخب المكسيكية تراها مهددة بدرجة كبيرة لوضعهم وامتيازاتهم؛ وقد لاقت هذه الخطة دعمًا وتأييدًا فوريًّا، وسرعان ما أدركت إسبانيا أنه لا يمكنها أن توقف ما هو محتوم؛ غير أن "إيتربيد" لم ينظم فقط عملية الانفصال المكسيكي. ومع إدراكه للفراغ السلطوي، سرعان ما انتهز فرصة الدعم والتأييد العسكري الذي كان يحظى به آنذاك، فأعلن نفسه إمبراطوراً، وهو ذاك المنصب الذي وصفه الزعيم العظيم لاستقلال الجنوب الأمريكي "سيمون بوليفار" على أنه "كان بفضل من الله وقوة الحراب." لم يكن "إيتربيد" متقيدًا بنفس المؤسسات السياسية التي كانت تقيد الرؤساء الذين كانوا يحكمون الولايات المتحدة؛ حيث سرعان ما جعل من نفسه ديكتاتور، وفي أكتوبر (تشرين الأول) 1822، قام بإلغاء المجلس المُشَكَّل وفقًا للدستور وتم استبداله بمجلس عسكري من اختياره؛ وعلى الرغم من أن "إيتربيد" لم يبق لفترة طويلة، إلا أن هذا النمط من الأحداث كان ليتكرر مرارًا ومرارًا مرة أخرى في المكسيك خلال القرن التاسع عشر.

لم يخلق دستور الولايات المتحدة ديمقراطية وفقًا للمقاييس الحديثة؛ حيث ترك من يتاح له حق التصويت في الانتخابات للولايات منفردة لكي تحدده. وفي حين أن الولايات الشمالية سرعان ما أقرت حق التصويت لجميع الأشخاص البيض، بصرف النظر عن مقدار الدخل الذي كان يحصلون عليه أو ما يمتلكونه، قامت الولايات الجنوبية بذلك على نحو تدريجي فقط؛ لم تمنح أي ولاية حق التصويت للنساء أو العبيد، وعندما تم رفع القيود الخاصة بالملكية والثروة عن الرجال البيض، كانت هناك حقوق تصويت قائمة على التمييز العنصري بشكل صريح، والتي جردت الرجال السود من هذا الحق. وبالطبع، كانت العبودية تعد أمرًا دستوريًّا، عندما تم كتابة دستور الولايات المتحدة في فيلادلفيا، والتفاوض الأكثر خسةً ودناءةً كان حول تقسيم عدد المقاعد في مجلس النواب بين الولايات؛ والتي كان يتم تخصيصها وفقًا لعدد السكان في كل ولاية،

غير أن نواب الكونجرس عن الولايات الجنوبية طلبوا بعد ذلك أن يتم احتساب أعداد العبيد؛ ولكن نواب الولايات الشمالية اعترضوا على ذلك؛ فكان الحل الوسط يتمثل في أنه عند تقسيم المقاعد في مجلس النواب، يكون العبد الواحد مساويًا لثلاثة أخماس الشخص الحر. تم احتواء الصراعات والخلافات بين الولايات الشمالية والجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العملية الدستورية فيما يتعلق بقاعدة الثلاثة أخماس والحلول الوسط الأخرى التي تم تنفيذها بنجاح. وقد تم إضافة إصلاحات جديدة لها بمرور الوقت - على سبيل المثال، "تسوية ميزوري"، والتي كانت تمثل ترتيبًا يقضي دائمًا بإضافة ولاية مؤيدة لوجود العبودية أو الرق وأخرى معارضة لها في اتحاد واحد، وذلك من أجل الحفاظ على التوازن داخل مجلس الشيوخ بين تلك الولايات المؤيدة والمعارضة للعبودية؛ لقد ساعدت هذه المراوغات في جعل المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة تواصل عملها في سلام وهدوء حتى حسمت الحرب الأهلية، في نهاية المطاف، الصراعات لصالح الشمال.

لقد كانت الحرب الأهلية دموية ومدمرة؛ غير أنه كانت توجد - سواء قبل أو بعد هذه الحرب - فرص اقتصادية وفيرة لقطاع هائل من السكان، وخاصة في شمال وغرب الولايات المتحدة. كان الموقف في المكسيك مختلفًا بدرجة كبيرة؛ فإذا كانت الولايات المتحدة قد مرت بخمس سنوات من عدم الاستقرار السياسي في الفترة بين عامي 1860 و1865، فإن المكسيك قد مرت تقريبًا بحالة عدم استقرار سياسي بشكل متواصل خلال الخمسين عامًا الأولى من الاستقلال. وقد تم تصوير هذا بأفضل صورة من خلال السيرة المهنية الخاصة "بأنتونيو لوبيز دي سانتا آنا".

ظهر نجم "سانتا آنا"، ابن المسؤول الاستعماري في ولاية "فيراكروز"، كجندي يحارب لصالح الإسبان خلال حروب الاستقلال؛ وفي عام 1821، فر مع "إيتربيد" ولم يعاود الرجوع أبدًا ؛ ثمَّ أصبح رئيسًا للمكسيك لأول مرة في مايو (آيار) 1833، رغم أنه تَقَلَّد شؤون الحكم لمدة أقل من شهر، إلا أنه فَضَّل أن يترك "فالنتين جوميز فارياس" يقوم بدور الرئيس؛ غير أن فترة رئاسة "جوميز فارياس" استمرت لمدة خمسة

عشر يوما فقط، تسلم بعدها "سانتا آنا" مقاليد السلطة مرة أخرى. ورغم أن هذا كان مختصرًا كفترة عمله أولى، إلا أنه تم استبداله مرة أخرى بجوميز فارياس في بداية شهر يوليه (تموز). استمر كل من "سانتا آنا" و"جوميز فارياس" في تناوب هذا الأداء الراقص حتى منتصف عام 1835، حيث جاء بدلاً "سانتا آنا" شخص آخر يدعى "ميجيل باراجان"؛ غير أن سانتا آنا لم يكن من النوع الانهزامي، فعاد مرة أخرى كرئيس خلال الأعوام 1839، 1841، 1844، 1847، وأخيرًا بين عامي 1853 و1855؛ وهو ما يعني، أنه تقلد منصب الرئيس في الإجمال قرابة أربع عشرة مرة، والتي كان يحكم خلالها في ظل فقدان كل من "آلمو وتكساس"، والحرب الكارثية المدمرة بين أمريكا والمكسيك، والتي أدت إلى فقدان ما أصبح يعرف بالمكسيك الجديدة وأريزونا. كان هناك قرابة اثنان وخمسون رئيساً في المكسيك بين عامي 1824 و1867، تسلم القليل منهم مقاليد السلطة طبقًا للإجراءات المقررة بشكل دستوري.

إن عاقبة مثل هذه الحالة من عدم الاستقرار السياسي غير المسبوق - بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والمحفزات المتاحة - ينبغي أن تكون واضحة للعيان. أدت هذه الحالة من عدم الاستقرار إلى وجود حقوق ملكية غير آمنة بدرجة كبيرة، كما أدت أيضًا إلى حالة إضعاف ووهن شديد للدولة المكسيكية، والتي أصبح لديها الآن سلطة ضعيفة وقدرة ضئيلة على رفع الضرائب أو تقديم خدمات عامة. وبالفعل، فإنه على الرغم من أن "سانتا آنا" كان رئيسًا للمكسيك، كانت هناك مناطق كبيرة من الدولة غير خاضعة لسلطته، الأمر الذي ساهم في إضافة "تكساس" للولايات المتحدة؛ وبالإضافة إلى ذلك، وكما لاحظنا للتو - فإن الدافع وراء إعلان استقلال المكسيك كان من أجل حماية مجموعة المؤسسات الاقتصادية التي تم إقامتها خلال الفترة الاستعمارية، والتي ساهمت في وجود المكسيك، أو كما عبر عن ذلك المستكشف الألماني العظيم والجغرافي المتخصص في تضاريس أمريكا اللاتينية " ألكسندر فون هومبولت"، بقوله "دولة اللامساواة". لقد عملت هذه المؤسسات - من خلال إقامة المجتمع على أساس استغلال السكان الأصليين وخلق أشكال الاحتكار - على إعاقة وعرقلة المبادرات

والمحفزات الاقتصادية للسواد الأعظم من السكان؛ وبينما كانت الولايات المتحدة قد بدأت تعيش أجواء الثورة الصناعية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت المكسيك تزداد فقرا.

وجود فكرة تأسيس شركة، والحصول على قرض

لقد بدأت الثورة الصناعية في إنجلترا، وكان نجاحها الأول يتمثل في إحداث ثورة في إنتاج الأقمشة القطنية باستخدام الماكينات الجديدة التي تعمل بقوة السواقي (النواعير)، ثمَّ بعد ذلك بمحركات البخار؛ لقد ساعدت ميكنة إنتاج القطن على زيادة القدرة الإنتاجية للعمال بدرجة هائلة في مجال المنسوجات - في البداية - ثمَّ بعد ذلك في الصناعات الأخرى؛ لقد كان الابتكار هو المحرك للاكتشافات التكنولوجية الحديثة في مجال الاقتصاد، والتي كان يتزعمها أصحاب المشروعات ورجال الأعمال الجدد الذين كانوا يتلهفون لتطبيق أفكارهم الجديدة. وسرعان ما انتشر هذا الازدهار عبر منطقة شمال الأطلنطي ووصولًا إلى الولايات المتحدة؛ حيث لاحظ الناس الفرص الاقتصادية العظيمة التي أصبحت متاحة من خلال تبني وسائل تكنولوجية حديثة في إنجلترا؛ لقد كان ذلك إلهاما لهم لإنشاء مبتكراتهم الخاصة.

يمكننا أن نحاول فهم طبيعة هذه المبتكرات من خلال النظر إلى الأشخاص الذين تم منحهم حقوق براءة الاختراعات. تم وضع نظام براءة الاختراع - الذي يحمي حقوق الملكية بالنسبة للأفكار - في قانون الاحتكار الذي سنه البرلمان الإنجليزي في عام 1623، والذي كان يمثل، من ناحية، محاولة لمنع الملك من القيام بعملية المنح العشوائي "لخطابات براءة الاختراع" لأي شخص يريده - وأن يقوم بمنح حقوق حصرية - بشكل فعال - للقيام بتنفيذ أنشطة أو أعمال تجارية معينة. كان الشيء البارز حول الأدلة الخاصة بتسجيل براءة الاختراع في الولايات المتحدة يتمثل في أن الأشخاص الذين تم منحهم براءات الاختراعات كانوا ينتمون إلى جميع أشكال وأطياف الحياة في المجتمع، وليس فقط الأغنياء والنخبة؛ ولقد كَوَّن الكثيرون منهم ثروات من براءات اختراعاتهم. فعلى سبيل المثال، "إديسون"، مخترع جهاز التسجيل

الصوتي (الفونوغرام)، والمصباح الكهربي والمؤسس لشركة "جنرال إلكتريك"، والتي ما زالت تمثل واحدة من كبرى الشركات العالمية؛ لقد كان "إديسون" هو الابن الأخير من بين سبعة أبناء؛ وكان والده - صامويل إديسون - قد عَمِلَ بمهن كثيرة، بدايةً من شق الألواح الخشبية لعمل الأسقف، والخياطة وحتى البيع في حانة. حصل "توماس" على قدر يسير من التعليم الأساسي، غير أنه أكمل تعليمه في البيت من خلال والدته.

بين عامي 1820 و1845 في الولايات المتحدة كان نسبة (19٪) فقط من بين أصحاب براءات الاختراعات من الذين ينتمي والديهم لطبقة المهنيين المحترفين أو ينتمون لعائلات كبيرة ومعروفة من مالكي الأراضي؛ وخلال نفس الفترة، كان قرابة (40٪) من أولئك الذين حصلوا على براءات اختراع، قد حصلوا فقط على التعليم الابتدائي أو أقل من ذلك، كما هو الحال بالنسبة لإديسون. وعلاوة على ذلك، فقد استغلوا في الغالب براءة الاختراع الممنوحة عن طريق فتح شركة، مثلما فعل إديسون أيضًا. وكما كانت الولايات المتحدة أكثر ديمقراطية من الناحية السياسية - في القرن التاسع عشر - من أي دولة أخرى في العالم في ذلك الوقت، فإنها كانت أيضًا أكثر ديمقراطية من الآخرين فيما يتعلق بمسألة الابتكار والاختراعات؛ لقد كان هذا حاسمًا وهامًّا بالنسبة لمسارها، حتى تصبح الدولة الأكثر ابتكارًا من الناحية الاقتصادية في العالم.

فإذا كنت فقيرًا ولديك فكرة جيدة، كان يمكنك الحصول على براءة اختراع، وهو الأمر الذي لم يكن، في النهاية، مكلفًا للغاية. ولكن الأمر كان مختلفاً تماماً أن تستخدم براءة الاختراع للحصول على المال؛ كانت إحدى الطرق، بالطبع، تتمثل في بيع براءة الاختراع لشخص آخر، وهذا ما فعله إديسون في البداية لكي يجمع بعض رأس المال، عندما باع جهاز التلغراف الآلي إلى شركة "ويسترن يونيون" مقابل مبلغ 10000 دولار أمريكي، غير أن بيع براءات الاختراع كانت تمثل فقط فكرة جيدة بالنسبة لشخص مثل إديسون، والذي كان يملك أفكارًا تتوارد لذهنه بمعدل أسرع من قدرته على تطبيقها، (لقد كان له رقم قياسي عالمي لعدد 1093 براءة اختراع صدرت له في الولايات المتحدة، وعدد 1500 براءة اختراع أخرى في أنحاء العالم.) لقد كانت الطريقة الحقيقية لكسب

المال من براءة اختراع تتمثل في أن تبدأ في مشروعك التجاري الخاص؛ غير أنه لكي تبدأ مشروعًا تجاريًّا، فإنك تحتاج بدايةً لرأس المال، كما أنك تحتاج أيضًا للبنوك التي تقرضك رأس المال اللازم. لقد كان المخترعون في الولايات المتحدة محظوظين لسبب آخر أيضًا. ففي خلال القرن التاسع عشر، كان هناك توسع سريع، في مجال الوساطة المالية والمجال المصرفي، والذي كان يمثل بدوره مُيَسِّرًا حاسمًا وهامًّا – شهده الاقتصاد – بالنسبة للنمو السريع ولقطاع التصنيع؛ وبينما كان هناك في عام 1818، عدد 338 مصرفًا تمارس نشاطها في الولايات المتحدة، بإجمالي أصول تبلغ 160 مليون دولار أمريكي، فبحلول عام 1914، كان هناك 27864 مصرفًا، بإجمالي أصول تبلغ 27.3 مليار دولار أمريكي. كان أي مخترع مرتقب، في الولايات المتحدة، يتمتع بفرصة الحصول على رأس المال اللازم لكي يبدأ نشاطه التجاري؛ وعلاوة على ذلك، كانت المنافسة الشديدة بين البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية تعنى أن رأس المال كان متاحًا للمخترعين بنسب فائدة منخفضة بعض الشيء.

غير أن نفس الشيء لم يكن صحيحًا بالنسبة للمكسيك. وفي الحقيقة، فإنه في عام 1910، وهو العام الذي بدأت فيه الثورة المكسيكية، كان هناك فقط اثنان وأربعون (42) مصرفًا في المكسيك، وكان اثنان من هذه البنوك تسيطر على قرابة (60) في المائة من إجمالي الأصول المصرفية هناك؛ وعلى خلاف الولايات المتحدة، حيث كانت المنافسة هناك شرسة بين البنوك، لم يكن هناك منافسة من الناحية العملية بين البنوك المكسيكية؛ لقد كان عدم وجود المنافسة هناك يعني أن البنوك كانت لديها القدرة على فرض نسب فائدة عالية جدًّا على عملاءها، وأنها كانت تقصر عملية الإقراض على أصحاب الامتيازات والأثرياء من العملاء، والذين كانوا يستخدمون فرصة الحصول على الأموال من البنوك بعد ذلك في زيادة قبضتهم وتحكمهم في القطاعات المختلفة من الاقتصاد.

كانت الصيغة التي اتخذتها الصناعة المصرفية في المكسيك، خلال القرنين التاسع عشر والقرن العشرين، بمثابة نتيجة مباشرة لوضع المؤسسات السياسية للدولة في

مرحلة ما بعد الاستقلال. إن الفوضى التي سادت في حقبة "سانتا آنا"، تبعتها محاولة مخفقة من قبل الحكومة الفرنسية بقيادة الإمبراطور نابليون الثالث، من أجل تكوين نظام استعماري في المكسيك في ظل حكم الإمبراطور "ماكسيميليان" بين عامي 1864 و1867؛ إلا أنهم تمكنوا من طرد الفرنسيين، وتم كتابة دستور جديد؛ غير أن الحكومة التي شَكَّلَهَا في البداية "بينيتو جواريز"، ثمَّ بعد وفاته شَكَّلها "سباستيان ليردو دي تيجادا"، سرعان ما واجهت تحديات فرضها أحد الضباط العسكريين الشباب يدعى "بورفيريو دياز"، حيث كان "دياز" أحد الجنرالات الذين انتصروا في الحرب ضد الفرنسيين، وكانت لديه تطلعات للوصول إلى السلطة؛ فقام بتشكيل جيش متمرد، في نوفمبر (تشرين الثاني) 1876، والذي ألحق الهزيمة بالجيش الحكومي في معركة "تيكواك"؛ وفي شهر مايو (آيار) من العام التالي، جعل من نفسه رئيسًا منتخباً. استمر في حكمه للمكسيك وفقًا لنظام سلطوي بدرجة متزايدة وبشكل شبه متواصل، حتى تم الإطاحة به عند اندلاع الثورة بعد أربعة وثلاثين عاما.

لقد بدأ "دياز" حياته - مثل كل من "إيتربيد وسانتا آنا" من قبله - كقائد عسكري، حيث كان هذا السلك الوظيفي معروفًا بالتأكيد في مجال السياسة بالولايات المتحدة. لقد كان أيضًا أول رئيس للولايات المتحدة، جورج واشنطن، واحدًا من الجنرالات العسكريين الذين حالفهم النجاح في حرب الاستقلال. وأصبح "يوليسس إس. جرانت"، الذي كان واحدًا من الجنرالات المنتصرين التابعين للاتحاد خلال الحرب الأهلية، رئيسًا في عام 1869، وكذلك "دوايت دي. أيزينهاور"، القائد الأعلى لقوات التحالف في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، كان رئيسًا للولايات المتحدة بين عامي 1953 و1961. وعلى عكس "إيتربيد وسانتا آنا ودياز"، لم يستخدم أي من هؤلاء القادة العسكريين القوة للوصول إلى السلطة؛ كما أنهم لم يستخدموا القوة لتجنب التنازل عن السلطة. لقد التزموا بالمبادئ الدستورية، وعلى الرغم من أن المكسيك كان بها دساتير منذ القرن التاسع عشر، إلا أنهم قد وضعوا بعض القيود والضوابط القليلة على ما كان قد يفعله كل من "إيتربيد، وسانتا آنا ودياز"؛ حيث إن

هؤلاء القادة كان من الممكن أن يتم الإطاحة بهم من السلطة تمامًا بنفس الطريقة التي وصلوا إليها بها: من خلال استخدام القوة.

لقد انتهك "دياز" حقوق الملكية الخاصة بالشعب، من خلال تسهيله لعملية مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، وقام بمنح وسائل الاحتكار والامتيازات لمؤيديه في شتى مجالات الأعمال والأنشطة التجارية، بما في ذلك المجال المصرفي. لم يكن هناك شيء جديد بالنسبة لهذا السلوك؛ وهو ما فعله بالضبط القادة الغزاة من الإسبان، وما فعله أيضًا "سانتا آنا" متبعًا نفس الخطى والنهج.

إن السبب وراء امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية صناعة مصرفية، كانت أفضل بشكل جذري، من حيث تحقيق الازدهار الاقتصادي للدولة، لم يكن له علاقة بالاختلافات والدفع في أولئك الذين كانوا يملكون المصارف؛ وبالفعل، فإن دافع الربح، الذي دعم وساند الطبيعة الاحتكارية للصناعة المصرفية في المكسيك، كان موجودًا في الولايات المتحدة أيضًا. غير أن هذا الدافع نحو الربح تم توجيهه بصورة مختلفة، كنتيجة لطبيعة المؤسسات الأمريكية المختلفة بشكل جذري. لقد واجه المصرفيون مؤسسات اقتصادية مختلفة، وهي المؤسسات التي أخضعتهم لمواجهة منافسة أكبر بكثير، ويرجع هذا بدرجة في الغالب إلى أن السياسيين الذين وضعوا القواعد الخاصة بالمصرفيين، قد واجهوا هم أنفسهم محفزات مختلفة بدرجة كبيرة، ألزمتها مؤسسات سياسية مختلفة؛ وبالفعل، ففي في أواخر القرن الثامن عشر، بعد أن أصبح الدستور الأمريكي ساريًا بفترة قصيرة، بدأ يظهر نظام مصرفي مشابه لذلك النظام الذي أصبح سائدًا في المكسيك فيما بعد. حاول رجال السياسة أن يقيموا نظاماً احتكاريًا للقطاع المصرفي الحكومي، يمكن أن يمنحوه لأصدقائهم وشركائهم في مقابل الاستفادة من جزء من أرباح الاحتكار؛ كما أن سرعان ما انخرطت البنوك أيضًا في أنشطة إقراض الأموال للسياسيين الذين قاموا بتنظيمها، كما كان الأمر تمامًا في المكسيك. غير أن هذا الموقف لم يكن ليستمر في الولايات المتحدة، لأن رجال السياسة الذين حاولوا أن يستحدثوا هذه النظم الاحتكارية، على عكس نظرائهم المكسيكيين،

كانوا يخضعون لنظام الانتخاب وإعادة الانتخاب. إن استحداث وسائل ونظم احتكارية مصرفية وتقديم القروض لرجال السياسة يمثل أمرًا مربحًا ومفيدًا بالنسبة لهم، إذا كان بإمكانهم الإفلات بعد ذلك؛ رغم أنه ليس جيدًا بصورة خاصة للمواطنين. وعلى خلاف الأمر في المكسيك، يمكن للمواطنين في الولايات المتحدة أن يُخضِعُوا رجال السياسة للرقابة والمراجعة، وأن يتخلصوا من أولئك السياسيين الذين قد يستخدمون مناصبهم لجمع الثروات أو استحداث نظام احتكاري لصالح أصدقائهم أو المقربين منهم. وبالتالي، انهارت هذه الأنظمة الاحتكارية المصرفية. إن التوزيع الشامل للحقوق السياسية في الولايات المتحدة، وخاصة بالمقارنة مع المكسيك، قد ضمن حصول المواطنين على الخدمات المالية والقروض بطريقة متكافئة؛ وهذا بدوره، أكد وضمن أن أولئك الذين يملكون الأفكار والاختراعات يمكنهم أن يستفيدوا منها.

التغيير القائم على المسار

كان العالم يتعرض للتغيير خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، ولم تكن أمريكا اللاتينية حالة شاذة عن ذلك؛ ولم تكن المؤسسات التي أقامها "بورفيريو دياز" مطابقة لتلك التي أقامها "سانتا آنا" أو الدولة الاستعمارية الإسبانية. ازدهر الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد أدت الابتكارات في مجال النقل، مثل السفن البخارية والسكك الحديدية، إلى حالة توسع ضخم في التجارة العالمية. كانت هذه الموجة من العولمة تعني أن الدول الغنية بالموارد مثل المكسيك - أو، بصورة أكثر ملائمة، النخب الموجودة في مثل هذه الدول - يمكن أن تزيد من ثرواتها عن طريق تصدير المواد الخام والموارد الطبيعية للدول الصناعية مثل أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية. وهكذا، وجد "دياز" ورفاقه أنفسهم في عالم مختلف يتطور بشكل سريع؛ أدركوا أن المكسيك يجب أن تتغير أيضًا. غير أن هذا لم يكن يعني استئصال المؤسسات الاستعمارية واستبدالها بمؤسسات مشابهة لتلك الموجودة في الولايات المتحدة؛ وبدلا من ذلك كانت مؤسساتهم تعتمد على "التغيير القائم على

المسار"، والذي أدى فقط للمرحلة التالية من المؤسسات التي جعلت مناطق كثيرة من أمريكا اللاتينية فقيرة وغير متكافئة.

لقد جعلت العولمة من المساحات المفتوحة الشاسعة في الأمريكتين، ومن "حدودها المفتوحة" أمرًا قيمًا وثمينا. كانت هذه الحدود في أغلب الأحيان حدودًا مفتوحةً من الناحية الأسطورية فقط، حيث إنها كانت مأهولة بالسكان الأصليين الذين تم طردهم بوحشية وقسوة. ورغم ذلك، كان هذا الزخم والتدافع بالنسبة لهذا المورد القَيِّم والثمين على نحو مستحدث يمثل واحدة من العمليات المُحَدِّدة لطبيعة الأمريكتين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لم يؤدِ الفتح المفاجئ لهذه الحدود القَيِّمة والثمينة عمليات موازية لذلك في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، وإنما لإحداث انحراف، شكلته الفوارق المؤسسية القائمة، وخاصة ما يتعلق منها بأولئك الذين يملكون قدرة الحصول على الأرض؛ ففي الولايات المتحدة كانت هناك سلسلة طويلة من القوانين التشريعية، بداية من "مرسوم الأرض" لعام 1785، وحتى القانون العقاري لعام 1862، والتي أتاحت استخدامًا واسعًا للأراضي الحدودية؛ ورغم أن السكان الأصليين قد تم تهميشهم، إلا أن هذا قد ساعد في خلق حدود ديناميكية متساوية من الناحية الاقتصادية. ورغم ذلك، ففي معظم دول أمريكا اللاتينية، أفضت المؤسسات السياسية إلى نتيجة مختلفة بدرجة كبيرة؛ حيث تم تخصيص الأراضي المتاخمة للحدود للنخبة السياسية المسيطرة، ولأولئك الذين يتمتعون بالثروة والعلاقات، الأمر الذي جعل هؤلاء الأشخاص أكثر سيطرة وقوة.

لقد بدأ "دياز" أيضًا في تفكيك الكثير من ميراث وتركة مؤسسات استعمارية محددة، والتي كانت تعوق حركة التجارة الدولية، والذي كان يتوقع منها أن تزيد من ثروته هو ومؤيديه. ورغم ذلك، لم يكن نموذجه يمثل النمط الخاص بالتطور والتنمية الاقتصادية التي شاهدها في شمال نهر "ريو غراند"، وإنما تلك الخاصة بكل من "كورتيز، بيتزارو ودي توليدو، حيث تستطيع النخبة أن تجمع ثروات طائلة، بينما يتم استبعاد البقية. وعندما تبدأ النخبة في استثمار أموالها، ينتعش الاقتصاد قليلا، غير أن

مثل ذلك النمو الاقتصادي كان على الدوام مخيبًا للآمال، كما أنه أتى أيضًا على حساب أولئك الذين يفتقدون لحقوقهم في ظل هذا النظام الجديد، مثل أفراد قبيلة "ياقوى" بمنطقة "سونورا"، والتي كانت تقطن في المنطقة النائية من مدينة نوغاليس؛ حيث تم ترحيل ما يقرب من ثلاثين ألف فرد من قبيلة "ياقوى" - ما بين عامي 1900 و1910 - أو بالأحرى تم استخدامهم كعبيد، ثمَّ تم نقلهم للعمل في مزارع الصبار الاستوائي (الهينيكين) الواقعة بمنطقة "يوكاتان". (كانت ألياف نبات الصبار الاستوائي (الهينيكين) تمثل أحد منتجات التصدير القَيِّمَة، كانت تستخدم في صناعة الأحبال والخيوط المَجدُولَة.)

إن الإصرار على دخول القرن العشرين بذلك النمط المؤسسي المحدد، الذي يبدو معاديًا لتحقيق النمو في المكسيك وأمريكا اللاتينية يتضح بصورة جيدة من خلال الحقيقة التي تُبَيِّن - كما هو الأمر بالنسبة للقرن التاسع عشر - أن هذا النمط قد أفرز حالة من الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، حيث كانت هناك مجموعات متصارعة تسعى لجني مكاسب السلطة. وفي النهاية فقد "دياز" مقاليد السلطة أمام القوى الثورية في عام 1910؛ لقد تلت الثورة المكسيكية ثورات أخرى اندلعت في بوليفيا عام 1952، وفي كوبا عام 1959، وفي نيكاراجوا عام 1979؛ وفي غضون ذلك، نشبت حروب أهلية متواصلة في كولومبيا، والسلفادور، وغواتيمالا وبيرو؛ كما تواصلت مصادرة الممتلكات أو التهديد بمصادرة الممتلكات بخطى سريعة، بالإضافة إلى القيام بإصلاحات زراعية ضخمة (أو الشروع في إصلاحات) في كل من بوليفيا، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وغواتيمالا، وبيرو وفنزويلا. لقد كانت الثورات، ومصادرة الممتلكات وعدم الاستقرار السياسي مصاحبًا لوجود حكومات عسكرية وأنماط متعددة من الأنظمة الديكتاتورية؛ على الرغم أيضاً من وجود حركة وتوجه تدريجي نحو إتاحة حقوق سياسية أكبر، فإنه فقط في التسعينيات من القرن العشرين، أصبحت معظم دول أمريكا اللاتينية تتبنى أنظمة ديمقراطية، وحتى رغم ذلك، فإنها ما زالت متورطةً في حالة من عدم الاستقرار.

كانت هذه الحالة من عدم الاستقرار مصحوبة بحالة من القمع الجماعي وحالات القتل؛ حيث أشار تقرير لجنة المصالحة والمكاشفة الوطنية بدولة "شيلي" الصادر عام 1991، أن قرابة 2279 شخصا قد تعرضوا للقتل نتيجة لأسباب سياسية خلال فترة الحكم الديكتاتوري التي تزعمها "بينوشيه"، بين عامي 1973 و1990. وربما يكون قرابة 500 ألف شخص قد تعرضوا للسجن والتعذيب، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأشخاص الذين تم طردهم من وظائفهم. وقد أشار تقرير اللجنة الغواتيمالية للإيضاح التاريخي الصادر في عام 1999، أن هناك إجمالي 42275 ألف ضحية محددة الهوية، رغم أن آخرين قد ادعوا أن قرابة 200 ألف شخص قد تعرضوا للقتل في غواتيمالا بين عامي 1962 و1996، قرابة 70 ألف شخص منهم قتلوا خلال فترة حكم الجنرال "إفريين رايوز مونت"، والذي كان قادرًا على ارتكاب هذه الجرائم والإفلات منها، حتى أنه استطاع أن يترشَّح للانتخابات الرئاسية عام 2003؛ ولحسن الحظ أنه خسر هذه الانتخابات. لقد حددت اللجنة الوطنية المعنية باختفاء الأشخاص في الأرجنتين، أن هناك قرابة 9 آلاف شخص تعرضوا للقتل على يد الجيش خلال الفترة من عام 1976 وحتى عام 1983، على الرغم من أنها ذكرت أن العدد الفعلي قد يكون أعلى من ذلك. (عادة ما تحدد التقديرات الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان هذا العدد بقرابة 30 ألف شخص.)

كيف تجمع مليارا أو اثنين

إن التداعيات المستمرة للمؤسسة التابعة لمجتمع استعماري والميراث المؤسسي لتلك المجتمعات تشكل جميعها الفوارق والاختلافات الحديثة بين الولايات المتحدة وبين المكسيك، وهكذا بين شقي مدينة نوغاليس. إن التضاد بين الطريقة التي أصبح بها كل من "بيل جيتس" و"كارلوس سليم" أغنى رجلين في العالم - وكذلك "وارين بوفيت" يعد أحد المنافسين في ذلك أيضًا - يُظهِر طبيعة القوى في مجال العمل. إن ظهور "جيتس ومايكروسوفت " هو أمر معروف للجميع، غير أن وضع "جيتس" باعتباره أغنى شخص في العالم والمؤسس لواحدة من الشركات الأكثر ابتكارًا من

الناحية التكنولوجية، لم يمنع وزارة العدل الأمريكية من اتخاذ إجراءات مدنية ضد مؤسسة مايكروسوفت في 8 مايو (آيار) 1998، حيث ادَّعَت وزارة العدل أن مايكروسوفت قد أساءت استخدام سلطة الاحتكار، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الطريقة التي ربطت بها مايكروسوفت متصفح الويب الخاص بها وهو إنترنت إكسبلورر (Internet Explorer)، بنظام التشغيل الخاص بها (ويندوزWindows). كانت الحكومة تراقب "جيتس" لفترة ليست بالقليلة، وفي أوائل عام 1991، بدأت لجنة التجارة الفيدرالية تحقيقًا حول ما إذا كانت مايكروسوفت تسيئ استخدام احتكارها لأنظمة التشغيل الخاصة بالحواسب الشخصية. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2001، توصلت مايكروسوفت لاتفاق مع وزارة العدل، والذي على إثره تم قصقصة جناحيها، حتى إذا كانت العقوبات المُوَقَّعة عليها أقل ممن المطلوب.

أما في المكسيك، فلم يجمع "كارلوس سليم" ثروته من خلال الابتكار، لقد برع وتفوق في البداية في تعاملات سوق الأوراق المالية (البورصة)، وكذلك في شراء وتحديد الشركات غير المربحة؛ كانت ضربته المُوَفَقة الرئيسية تتمثل في الاستحواذ على شركة "تيليميكس"، واحتكار شركات الاتصالات المكسيكية، والتي تم خصخصتها من قبل الرئيس "كارلوس ساليناس" في عام 1990؛ حيث أعلنت الحكومة عن نيتها في بيع حوالي 51 في المائة من الأسهم التصويتية (20.4 في المائة من إجمالي الأسهم) في الشركة في شهر سبتمبر (أيلول) 1989، وبدأت تستقبل عطاءات في نوفمبر (تشرين الثاني) 1990. ورغم أن "سليم" لم يقدم أعلى عطاء، فقد فاز الاتحاد الذي تتزعمه شركته "جروبو كارسو" بالمزاد، وبدلًا من أن يسدد سعر الأسهم مباشرة، استطاع "سليم" تأجيل الدفع، واستخدم حصة شركة "تيليمكس" نفسها لدفع قيمة الأسهم؛ وبذلك ما كان بمثابة احتكار عام، أصبح احتكار من قبل "سليم"، وكان الأمر مربحًا بدرجة هائلة.

إن المؤسسات الاقتصادية التي جعلت "كارلوس سليم" في الوضع الذي هو عليه، تعد مختلفة بدرجة كبيرة عن تلك المؤسسات الموجودة في الولايات المتحدة. فإذا

كنت رجل أعمال مكسيكي، فإن عوائق الدخول سوف تلعب دورًا حاسمًا في كل مرحلة من مهنتك. تتضمن هذه العوائق تراخيص مكلفة وباهظة يجب أن تحصل عليها، والروتين الحكومي الذي يجب أن تجتازه، والسياسيين وأصحاب المناصب الذين سيقفون كحجر عثرة في طريقك، وصعوبة الحصول على تمويل من قطاع مالي ما، يكون في الغالب على علاقة وثيقة بأصحاب المناصب الذين تحاول أن تتنافس ضدهم. إن هذه العوائق إما تكون غير مقابلة لتخطيها، وهو ما يبقيك بعيدًا عن المجالات المربحة، وإما أن تكون بمثابة أعظم صديق لك، يقوم بإبعاد منافسيك عن طريقك. إن الفارق بين السيناريوهين يتمثل بالطبع فيمن تعرف وفيمن تستطيع أن تؤثر عليه - وكذلك بالطبع، فيمن يمكنك أن تقدم له رشوة. لقد كان "كارلوس سليم"، وهو رجل يتمتع بالموهبة والطموح، وينتمي إلى خلفية متواضعة بشكل نسبي كواحد من المهاجرين اللبنانيين، محترفًا وبارعًا في حصوله على العقود الحصرية؛ واستطاع أن يحتكر سوق الاتصالات المُرْبح في المكسيك، وأن يمتد نفوذه وسيطرته بعد ذلك لبقية أمريكا اللاتينية.

لقد كانت هناك تحديات أمام احتكار "سليم" لشركة الاتصالات تليميكس (Telmex)؛ غير أنها لم تكن ناجحة؛ ففي عام 1996، تقدمت شركة "أفانتل" (Avantel)، وهي شركة تقدم خدمة المكالمات الهاتفية بعيدة المسافات، بطلب رسمي للجنة المنافسة المكسيكية تطالب فيها بالفحص والتحقق حول ما إذا كانت شركة "تليمكس" تمتلك موقعًا مهيمنًا في سوق الاتصالات هناك أم لا. وفي عام 1997، أعلنت اللجنة أن "تليميكس" تمتلك سلطة احتكار فعلية فيما يتعلق بمجال الاتصالات الهاتفية المحلية، والمكالمات المحلية بعيدة المسافات، والمكالمات الدولية بعيدة المسافات، بالإضافة إلى أشياء أخرى؛ غير أن المحاولات التي قامت بها الجهات الإدارية للحد من نظم الاحتكار الممنوحة لم تأت بنتيجة؛ وهناك سبب واحد يتمثل في أن "سليم" وتليمكس يمكنهم أن يستخدموا ما هو معروف باسم "طلب الحماية"، ويمثل طلب الحماية بالفعل طلباً رسميًا يوضح أن قانون معين لا ينطبق على حالتك.

إن فكرة "طلب الحماية" يرجع تاريخها للدستور المكسيكي لعام 1857، وكان الهدف منه في الأصل أن يوفر حماية للحقوق والحريات الفردية للمواطنين؛ ورغم ذلك، فقد أصبح هذا الحق - عندما وقع في أيدي شركة تليميكس والنظم الاحتكارية المكسيكية الأخرى - بمثابة أداة جبارة وهائلة لتثبيت وتقوية دعائم سلطة الاحتكار؛ وبدلًا من أن يحمي حقوق الأشخاص، أصبح منفذاً قانونيا يحول دون تحقيق مبدأ المساواة أمام القانون.

لقد جمع "سليم" ثروته من خلال الاقتصاد المكسيكي إلى حد كبير بفضل علاقاته السياسية؛ وعندما غامر بدخوله في أسواق الولايات المتحدة ، لم يحقق نجاحاً هناك. في عام 1999، قامت مجموعة شركاته (جروبو كارسو) بشراء شركة "كومب يو إس إيه"(CompUSA) المتخصصة في بيع أجهزة الحاسب الآلي بالتجزئة، وكانت شركة كومب يو إس إيه قد منحت من قبل حق امتياز لشركة تسمى "سي أو سي للخدمات" (COC Services)، لبيع منتجاتها في المكسيك؛ فقام "سليم" على الفور بانتهاك هذا العقد، عازمًا على إنشاء سلسلته الخاصة من المحلات، وبدون أي منافسة من "شركة سي أو سي". غير أن شركة "سي أو سي" رفعت دعوى قضائية ضد شركة كومب يو إس إيي، لدى إحدى المحاكم في مدينة دالاس؛ إلا أنه لا توجد قوانين "طلبات حماية" في دالاس، ولهذا خسر "سليم" الجولة، واضطر لدفع غرامة قدرها 454 مليون دولار أمريكي؛ وقد أشار بعد ذلك محامي شركة "سي أو سي"، مارك ويرنر، أن "الرسالة التي يعبر عنها هذا الحكم الصادر مفادها أنه في ظل هذا الاقتصاد العالمي، يجب على الشركات أن تحترم وتلتزم بالقوانين المتبعة في الولايات المتحدة، إذا كانت ترغب في دخول أسواقها." عندما خضع "سليم" لقواعد المؤسسات الموجودة في الولايات المتحدة، لم تفلح تكتيكاته المعتادة في جمع المال.

نحو نظرية حول اللامساواة في العالم

إننا نعيش في عالم غير متكافئ؛ فالفوارق الموجودة بين الدول تشبه تلك الفوارق الموجودة بين شقي مدينة نوغاليس، ولكنها على نطاق أكبر. في الدول الغنية، يتمتع

الأشخاص بصحة أفضل. ويعيشون لأعمار أطول، ويحصلون على مستوى تعليمي أفضل بكثير. إنهم يتمتعون أيضًا بإمكانية الحصول على قدر واسع من وسائل الراحة ومتطلبات الحياة الكريمة، بداية من الحصول على العطلات وحتى فرص العمل والوظائف، التي يمكن للأشخاص في الدول الفقيرة أن يحلموا بها فقط. يستطيع الأشخاص في الدول الغنية أيضًا أن يقودوا سياراتهم على الطرق بدون مطبات وحفر، ويستمتعون باستخدام مراحيض نظيفة، وكهرباء ومياه تصل لمنازلهم بسهولة ويسر. إنهم لديهم أيضًا عادة حكومات لا تقوم بشكل اعتباطي وعشوائي باعتقال الأشخاص أو التحرش بهم؛ بل على النقيض من ذلك، تقدم هذه الحكومات الخدمات، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والطرق، والقانون والنظام. ومن الجدير بالذكر أيضًا، حقيقة أن المواطنين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويتمتعون بقدر من المشاركة في تحديد المسار السياسي الذي تنتهجه بلادهم.

إن الفوارق الكبيرة في حجم اللامساواة الموجودة في هذا العالم تعد واضحة للجميع، حتى بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في الدول الفقيرة، على الرغم من أن الكثيرين منهم يفتقدون الوصول إلى شاشات التلفاز أو الإنترنت. إنه ذلك الإدراك والواقع المتعلق بهذه الفوارق، هو الذي يدفع الأشخاص لعبور نهر "ريو غراند" أو البحر المتوسط بطريقة غير شرعية، لكي يحصلوا على الفرصة التي تمكنهم من الاستمتاع بمستويات المعيشة المرتفعة في الدول الغنية والفرص المتاحة هناك. إن هذه الحالة من اللامساواة وعدم التكافؤ لا يكون لها فقط عواقب على حياة الأفراد في الدول الفقيرة، وإنما تسبب أيضًا الإحساس بالظلم والاستياء، بالإضافة إلى عواقب سياسية هائلة في الولايات المتحدة وفي كل مكان. إن فهم وإدراك السبب وراء وجود هذه الفوارق والعوامل التي تتسبب في وجودها، يمثل محور اهتمامنا الرئيسي في هذا الكتاب؛ وأن التوصل لهذا الفهم لا يمثل فقط غاية في حد ذاته، وإنما أيضًا خطوة أولى نحو إفراز أفكار أفضل حول الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين حياة مليارات الأشخاص الذين ما زالوا يرزحون تحت نير الفقر.

إن الفوارق والاختلافات الموجودة على شقي السور الذي يفصل مدينة نوغاليس، تمثل فقط رأس الجبل الجليدي. وكما هو الحال في بقية المناطق الشمالية من المكسيك، والتي تستفيد من حركة التجارة مع الولايات المتحدة، حتى إذا لم تكن تتم في مجملها بصورة قانونية، يعتبر سكان مدينة نوغاليس أكثر غنى وازدهاراً من المواطنين المكسيكيين الآخرين، الذين يبلغ متوسط الدخل السنوي للأسرة هناك قرابة 5000 دولار أمريكي. إن هذا الازدهار النسبي الأكبر لسكان نوغاليس في سونورا، ناتج عن وجود المصانع الإنتاجية المتجمعة في المناطق الصناعية، والتي قام "ريتشارد كامبل" بإنشاء أول مصنع منها هناك. ويطلق عليه (دجي آر.)، وهو مخصص لصناعة السلال والأقفاص لكاليفورنيا. كان المستأجر الأول للمصنع هو شركة "كوين - آرت"، وهي شركة تصنيع آلات موسيقية يملكها "ريتشارد بوس"، صاحب شركة آرتلي للناي والساكسوفون، الواقعة في نوغاليس، أريزونا؛ ثمَّ تَبعَ شركة كوين-آرت، شركة ميموريكس (Memorex) لصناعة أسلاك الكمبيوتر؛ ثمَّ شركة آفنت (Avent) لصناعة ملابس المستشفيات؛ وشركة جرانت (Grant) للنظارات الشمسية؛ وشركة شامبيرلين (Chamberlain) التي تُصَنِّع أجهزة فتح أبواب الكراج لسلسلة محلات سيرز (Sears)؛ وشركة سامسونايت (Samsonite) لتصنيع حقائب السفر. والملاحظ هنا، أن جميع هذه الشركات هي شركات أمريكية في الأصل مملوكة لرجال أعمال أمريكيين، وتستخدم رأس المال والخبرة الأمريكية. وهكذا، فإن حالة الازدهار الأعظم التي تعيشها نوغاليس، سونورا - بالمقارنة مع بقية مناطق المكسيك - يأتي مصدرها من الخارج.

إن الفوارق بين الولايات المتحدة والمكسيك تعد بدورها ضئيلة بالمقارنة مع الدول الأخرى الموجودة في بقاع شتى من العالم؛ حيث إن متوسط دخل ومستوى معيشة المواطن الأمريكي العادي يعادل سبعة أضعاف دخل ومستوى معيشة المواطن المكسيكي العادي، وما يزيد عن عشرة أضعاف مستوى معيشة الأشخاص الذين يعيشون في بيرو أو أمريكا الوسطى. غير أنها في الوقت ذاته يعادل ازدهارها قرابة عشرين ضعفًا بالنسبة لمستوى معيشة سكان إفريقيا جنوب الصحراء، وقرابة أربعين

ضعفًا بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في الدول الإفريقية الأكثر فقرًا مثل مالي، وإثيوبيا، وسيراليون. ولا يقتصر الأمر على الولايات المتحدة فقط، حيث إن هناك مجموعة صغيرة، ولكنها متزايدة، من الدول الغنية - التي يوجد معظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية، وينضم إليها أستراليا، واليابان، ونيوزيلاندا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية وتايوان - التي يتمتع مواطنيها بمستويات معيشة مختلفة بدرجة كبيرة عن أولئك الأشخاص الذين يقطنون في بقية دول العالم.

إن السبب الذي يجعل مدينة نوغاليس بولاية أريزونا أكثر غنى وازدهارًا من مدينة نوغاليس بولاية سونورا المكسيكية، يعد سببًا بسيطا، وهو أن المؤسسات الموجودة على كلا جانبي الحدود الفاصلة بينهما، تعد مختلفة بدرجة كبيرة، والتي تعمل على خلق محفزات وفرص مختلفة بدرجة كبيرة أيضًا لصالح سكان نوغاليس، أريزونا، بالمقارنة مع نوغاليس في سونورا؛ كما أن الولايات المتحدة تعد أيضًا اليوم أكثر غنى وازدهارا بمعدل كبير سواء عن المكسيك أو بيرو، وذلك نتيجة للطريقة التي تحدد بها مؤسساتها الاقتصادية والسياسية على حدٍّ سواء، المحفزات الخاصة بالأعمال، والأفراد ورجال السياسة. إن كل مجتمع يعمل من خلال مجموعة من القواعد الاقتصادية والسياسية التي يتم وضعها وتطبيقها من قبل الدولة والمواطنين بشكل جماعي. إن المؤسسات الاقتصادية وتحدد المحفزات الاقتصادية: محفزات من أجل إتمام التعليم والادخار والاستثمار والابتكار وتبني وسائل التكنولوجيا الحديثة، وهلم جرا. إن المسار السياسي المُتَّبع هو الذي يحدد طبيعة المؤسسات الاقتصادية التي يعيش الناس في ظلها، وأن المؤسسات السياسية هي التي تحدد الكيفية التي تتم بها هذه العملية. على سبيل المثال، تحدد المؤسسات السياسية لدولة ما قدرة المواطنين على مراقبة الساسة ومدى تأثيرهم في الطريقة التي يتصرفون بها؛ وهذا بدوره يحدد ما إذا كان الساسة يعملون كوكلاء ونواب عن المواطنين، رغم ما يشوب ذلك من نقص وضعف، أم أن لديهم القدرة على إساءة استخدام السلطة المُخَوَّلة لهم من الشعب، أو التي اغتصبوها من الشعب، من أجل تكديس ثرواتهم الشخصية واتباع أجنداتهم الخاصة، والتي

تلحق الضرر، بالأجندات الخاصة بالمواطنين؛ تشمل المؤسسات السياسية - غير أنها لا تقتصر فقط على - الدساتير المكتوبة، وما إذا كان المجتمع يتبع نظامًا ديمقراطيًّا، كما أنها تشمل السلطة والقدرة التي تملكها الدولة على تنظيم المجتمع وإدارته؛ كما أنه من الضروري أيضًا أن نضع في الاعتبار - بصورة أوسع - العوامل التي تحدد كيفية توزيع السلطة السياسية في المجتمع، وبصورة خاصة، القدرة، التي تملكها المجموعات المختلفة، على العمل في إطار جماعي من أجل تحقيق أهدافهم، أو على منع الأشخاص الآخرين من تحقيق أهدافهم الشخصية.

وكما أن المؤسسات تملك التأثير على السلوك والمحفزات في الحياة الواقعية، فإنها تملك القدرة أيضًا على صياغة وتحديد نجاح الأمم أو فشلها؛ وتلعب الموهبة الفردية دورًا هامًّا في كل مستوى من مستويات المجتمع، ولكن حتى ذلك يحتاج لوجود إطار مؤسسي لكي يقوم بتحويلها إلى قوة إيجابية. لقد كان "بيل جيتس"، مثله في ذلك ككل الشخصيات الأسطورية الأخرى في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات (من أمثال بول ألان، وستيف بولمر، وستيف جوبز، ولاري بيدج، وسيرجي برين وجيف بيزوز)، يتمتع بموهبة وطموح هائلين؛ غير أنه استجاب في نهاية المطاف للمحفزات؛ لقد مَكَّن نظام التعليم، المتاح في الولايات المتحدة، "جيتس" والآخرين من أمثاله أن يكتسبوا نسقًا فريدًا من المهارات التي تساعدهم على تكملة وصقل مواهبهم الشخصية؛ كما مَكَّنَت المؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة هؤلاء الأشخاص من أن يؤسسوا الشركات الخاصة بهم بسهولة ويسر، وبدون مواجهة عقبات وعوائق يصعب تذليلها؛ كما أن هذه المؤسسات جعلت أيضًا من تمويل مشروعاتهم الخاصة أمرًا متاحًا ويسيرا. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدتهم ومَكَّنَتهم أسواق العمل الأمريكية من تعيين الموظفين الأكفاء المؤهلين في شركاتهم، كما مَكَّنَتهم بيئة السوق التنافسية بشكل نسبي من توسيع نطاق شركاتهم وتسويق منتجاتهم. إن هؤلاء الأشخاص أرباب الأعمال كانوا على ثقةٍ منذ البداية بأن مشروعاتهم التي كانوا يحلمون بها يمكن أن يتم تنفيذها في الواقع: لقد وثقوا في المؤسسات وفي حكم وسيادة القانون الذي أنتجته هذه المؤسسات، كما أنهم لم

يساورهم القلق حول أمن وضمان حقوق ملكيتهم. وأخيرًا، كفلت المؤسسات السياسية وجود الاستقرار والاستمرارية، أول شيء يتمثل في أنها تأكدت أنه ليس هناك مخاطر تتعلق بوجود حاكم ديكتاتور قد يستحوذ على السلطة ويقوم بتغيير قواعد اللعبة، ويصادر ثرواتهم، ويقوم باعتقالهم وسجنهم، أو يهدد حياتهم وأرزاقهم. لقد تأكدوا أيضًا أنه لا يوجد اهتمام أو توجه معين في المجتمع قد ينحرف بالنظام الحاكم نحو منعطف كارثي ومدمر من الناحية الاقتصادية، لأن السلطة السياسية كانت محدودة ومُوَزَّعةً أيضاً بصورة كافية على نطاق واسع، بحيث يمكن أن تظهر مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي تعمل على تقديم المحفزات من أجل تحقيق الازدهار.

إن هذا الكتاب سوف يُظْهِر أنه رغم أن المؤسسات الاقتصادية تعد حاسمة في تحديد ما إذا كانت دولة ما تصبح فقيرة أم مزدهرة، إلا أن السياسة والمؤسسات السياسية هي التي تحدد طبيعة المؤسسات الاقتصادية التي تملكها دولة ما. وفي النهاية، فإن المؤسسات الاقتصادية الجيدة في الولايات المتحدة قد أفرزتها المؤسسات السياسية التي ظهرت بصورة تدريجية بعد عام 1619. إن نظريتنا حول مسألة اللامساواة في العالم تُبين الكيفية التي تتفاعل بها المؤسسات الاقتصادية والسياسية لكي ينتج عنها في النهاية الفقر أو الازدهار، وكيف انتهى الحال بمناطق مختلفة من العالم بوجود مثل هذه الأنماط المختلفة من المؤسسات. إن مراجعتنا الموجزة لتاريخ الأمريكتين قد بدأ يعطي الوعي بالقوى التي تُشَكِّل المؤسسات الاقتصادية والسياسية. إن الأنماط المختلفة للمؤسسات الموجودة في هذا العصر تمتد جذورها بعمق في ثنايا الماضي، وذلك لأنه عندما يصبح المجتمع منظمًا بطريقة معينة، فإن هذا يميل بدوره للبقاء والاستمرار. سوف نبين أن هذه الحقيقة تنتج عن الطريقة التي تتفاعل بها المؤسسات الاقتصادية والسياسية مع بعضها البعض.

إن هذه الاستمرارية والقوى التي أوجدتها تفسر أيضًا السبب الذي يجعل من الصعب بمكان أن يتم التخلص من اللامساواة وعدم التكافؤ في العالم، وأن تجعل الدول الفقيرة غنية ومزدهرة. وعلى الرغم من أن المؤسسات تمثل المفتاح بالنسبة للفوارق

الموجودة بين مدينتي نوغاليس وبين المكسيك والولايات المتحدة، إلا أن هذا لا يعني أنه سيكون هناك إجماع في المكسيك على تغيير المؤسسات. إنه ليس هناك ضرورة بالنسبة لمجتمع ما لكي يطوِّر أو يتبنى استخدام المؤسسات التي تكون هي الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي أو الرخاء لمواطنيه، لأن مؤسسات أخرى قد تكون حتى أفضل بالنسبة لأولئك الذين يسيطرون على مقاليد السياسة والمؤسسات السياسية. وكثيراً ما سيعارض أرباب السلطة والنفوذ وبقية المجتمع ويختلفون حول نمط المؤسسات التي يجب أن تظل في موقعها، المؤسسات التي يجب أن يتم تغييرها. إن "كارلوس سليم" لم يكن ليكون راضيًا ومسرورًا وهو يرى علاقاته السياسية تختفي وتزول، وعوائق الدخول للأسواق التي تحمي أعماله ومؤسساته تخفق – وبغض النظر أن دخول شركات جديدة للمجال سيؤدي إلى إثراء وتحسين حياة الملايين من المكسيكيين، لأنه لا يوجد مثل ذلك الإجماع، وأن السياسة هي التي تحدد القواعد والقوانين التي تحكم المجتمع في النهاية: أي، من يملك السلطة وكيف يمكن ممارسة هذه السلطة. إن كارلوس سليم يملك السلطة والقدرة التي تُمكِّنه من الحصول على ما يريد. أما بالنسبة لسلطة بيل جيتس، فإنها محدودة ومقيدة بدرجة أكبر. وهذا هو السبب في أن نظريتنا ليست فقط مرتبطة بالاقتصاد وإنما أيضًا بالسياسة؛ إنها تدور حول تأثير المؤسسات على نجاح وفشل الأمم – وهكذا، تمثل اقتصاديات الفقر والازدهار؛ إنها أيضًا تدور حول الكيفية التي يتم بها تحديد طبيعة المؤسسات وتغيرها عبر الزمان، وكيف أنها تفشل في التغيير حتى عندما تتسبب في تعرض الملايين من البشر للفقر والبؤس والشقاء – وهكذا تمثل سياسات الفقر والازدهار.

الفصل الثاني

النظريات العقيمة

وضع الأرض

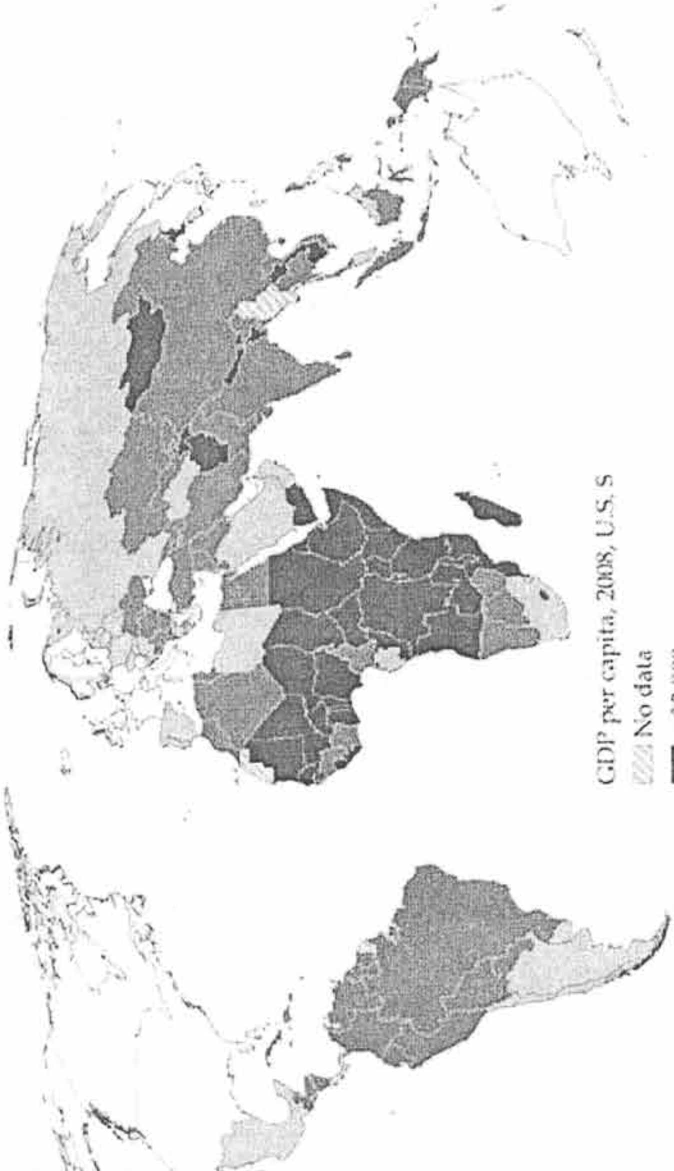
إن محور هذا الكتاب ينصب على تفسير مسألة اللامساواة وعدم التكافؤ في العالم، بالإضافة إلى بعض الأنماط العامة التي يَسهُل رؤيتها وملاحظتها، والتي تكمن في ثناياها.إن أول دولة تمر بتجربة النمو الاقتصادي الدائم كانت هي إنجلترا - أو بريطانيا العظمى، وعادة ما يقال فقط بريطانيا، كما كان الاتحاد الذي يضم إنجلترا، وويلز، واسكتلندا، معروفًا بذلك بعد عام 1707. لقد ظهر النمو بمعدل بطيء خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر حينما كانت الثورة الصناعية - كنتيجة للابتكارات التكنولوجية الكبيرة وتطبيقها في مجال الصناعة آنذاك - تمد جذورها الأولى في أرض الواقع. ثمَّ سرعان ما انتقلت حركة التصنيع التي بدأت في إنجلترا إلى معظم دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. لقد انتشر الازدهار الإنجليزي أيضًا بشكل سريع للمستعمرات البريطانية التي يقطنها المستوطنون في كل من كندا، وأستراليا ونيوزيلاندا؛ حيث تشمل قائمة بالثلاثين دولة الأكثر غنىً وازدهارًا في العالم اليوم هذه الدول، بالإضافة إلى اليابان، وسنغافورة، وكوريا الشمالية. إن الازدهار المرتبط بهذه الدول الثلاث الأخيرة يمثل بدوره جزءًا من نمط أوسع، والذي شهدت فيه الكثير من دول آسيا الشرقية - بما في ذلك تايوان ثمَّ بعد ذلك الصين - نموًّا سريعًا في الآونة الأخيرة.

إن قاعدة توزيع معدلات الدخل العالمي ترسم صورة حادةً ومميزة بدرجة لا

تختلف عن القمة. وإذا حاولت أن تحدد بدلا منها قائمة بالثلاثين دولة الأكثر فقرًا في العالم اليوم، فسوف تجد أن جميعها تقريبًا يقع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء؛ وينضم إليها دول مثل أفغانستان، هايتي، ونيبال، والتي - رغم أنها ليست واقعة في إفريقيا - تتقاسم جميعها عنصرًا أساسيًا مع الدول الإفريقية، كما سنتعرض لذلك آنفًا بالشرح والتفصيل. وإذا عدت بالذاكرة خمسين عاما للخلف، فسوف تجد أن الدول الثلاثين الموجودة في قاعدة وقمة الترتيب لم تكن لتختلف عن ذلك بدرجة كبيرة. لم تكن سنغافورة وكوريا الجنوبية من بين الدولة الأكثر غنى، وستجد أن هناك دولاً مختلفة عديدة تنضم للقاعدة التي تشمل الثلاثين دولة، غير أن الصورة الكلية التي انبثقت عن ذلك ستكون متسقةً ومتوافقة بشكل ملحوظ مع ما نراه اليوم. وإذا عدت مائة عام للوراء، أو مائة وخمسين عاما، فسوف تجد أن نفس الدول تقريبًا كانت تقع في نفس المجموعات.

توضح الخريطة رقم (3) الأرض في عام 2008. والدول المظللة باللون الأشد سوادًا تمثل الدول الأكثر فقرًا في العالم، وهي الدول التي تكون فيها متوسط دخل الفرد (ويطلق عليها علماء الاقتصاد الناتج المحلي GDP) أقل من 2000 دولارًا أمريكيًا؛ وسنلاحظ أن معظم دول إفريقيا تتخذ هذا اللون، وكما هو الحال بالنسبة لأفغانستان، وهاييتي، ومناطق من جنوب شرق آسيا (على سبيل المثال، كمبوديا ولاوس)؛ وتعد كوريا الشمالية أيضًا من بين هذه المجموعة من الدول. أما الدول ذات اللون الأبيض، فهي تمثل الدول الأكثر غنى، وهي الدول التي يبلغ فيها الدخل السنوي للفرد قرابة 20 ألف دولارًا أمريكيًا أو أكثر؛ وهنا نجد الدول المشتبه فيها بشكل معتاد: أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وأستراليا واليابان.

ويمكننا أن نلاحظ نمطًا آخر مثيرًا للاهتمام يوجد في الأمريكتين. فإذا قمت بتحديد قائمة من دول الأمريكتين مبتدئًا بالدول الأكثر غنىً ووصولًا للدول الأكثر فقرا، فسوف تجد أن على رأس القائمة توجد الولايات المتحدة وكندا، تتبعها



خريطة رقم (3): معدلات الازدهار في أنحاء العالم في عام 2008

شيلي، والأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، وأوروجواي، وربما أيضًا فنزويلا، وفقًا لمعدلات أسعار النفط. وبعد ذلك توجد لديك كولومبيا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور، وبيرو. أما بالنسبة لأسفل القائمة فهناك مجموعة واضحة أخرى أكثر فقرا، وهي تضم دول بوليفيا، وغواتيمالا، وباراجواي. وإذا عدت خمسين عاما للماضي، فسوف تجد أن التصنيف متطابق، وإذا عدت للماضي مائة عام: سوف تجد نفس الشيء؛ ثمَّ لفترة مائة وخمسين عاما: سوف تجد نفس الشيء أيضًا. ولهذا، فإنه ليس الأمر فقط أن الولايات المتحدة وكندا أكثر غنىً من أمريكا اللاتينية؛ ولكن هناك أيضاً تقسيم واضح ودائم بين الدول الغنية والفقيرة التي تقع داخل أمريكا اللاتينية.

وهناك نمط مثير للاهتمام أخير يوجد في الشرق الأوسط. فنجد الدول الغنية بالنفط مثل المملكة العربية السعودية والكويت، والتي يوجد بها مستويات دخل قريبة من تلك الموجودة في مجموعة الثلاثين دولة عند قمة التصنيف؛ غير أنه إذا انهار سعر النفط، فإن هذه الدول سوف تنحدر لأسفل القائمة بمعدل سريع. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط التي يوجد بها القليل من النفط أو التي ينعدم بها النفط، مثل مصر، والأردن، وسوريا، والتي تتمركز جميعها حول مستوى دخل مشابه لمستوى الدخل الموجود في غواتيمالا أو بيرو. وبدون النفط، تصبح جميع دول الشرق الأوسط أيضًا فقيرة، غير أنها، على غرار تلك الدول الموجودة في أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز، لن تصبح فقيرة مثل تلك الدول الواقعة في منطقة إفريقيا الجنوبية الصحراء.

وفي حين أن هناك الكثير من الثبات والاستمرارية في أنماط الازدهار التي نراها من حولنا اليوم، إلا أن هذه الأنماط ليست ثابتة أو غير قابلة للتغيير. أولاً: وكما سبق أن أكدنا، فإن معظم ما يشهده العالم في الوقت الراهن من حالة اللامساواة وعدم التكافؤ قد ظهر منذ أواخر القرن الثامن عشر، وبالتحديد في أعقاب الثورة الصناعية. فلم تكن هناك فقط فجوات في معدلات الازدهار بدرجة أصغر بكثير مما كان موجودًا في منتصف القرن الثامن عشر، غير أن التصنيفات التي كانت ثابتة ومستقرة بدرجة كبيرة، لم تعد بنفس الدرجة منذ ذلك الحين، عندما نعود بالتاريخ إلى الوراء لفترة أبعد.

فعلى سبيل المثال، نجد في الأمريكتين أن التنصيف الذي نشهده على مدار المائة والخمسين عامًا الماضية كان مختلفًا تمامًا منذ خمسمائة عام مضت؛ ثانياً: لقد شهدت الكثير من الدول عقودًا عديدةً من النمو السريع، كما هو الحال بالنسبة لكثير من دول شرق آسيا منذ الحرب العالمية الثانية، وكذلك الصين في الآونة الأخيرة. غير أن الكثير من هذه الدول وجد في مرحلةٍ لاحقةٍ أن ذلك النمو قد اتخذ اتجاهًا معاكسا. على سبيل المثال، شهدت دولة الأرجنتين نموًّا سريعًا على مدار خمسة عقود وحتى عام 1920، حيث أصبحت واحدة من أغنى الدول في العالم، غير أنها بعد ذلك بدأت تدخل في مرحلة انحدار طويل. كما أن الاتحاد السوفيتي يعد واحدًا من أبرز الأمثلة التي تستحق الذكر في هذا الصدد، حيث شهد نموًّا سريعًا بين عامي 1930 و1970، غير أنه شهد بعد ذلك انهيارًا سريعًا أيضًا.

ما الذي يفسر هذه الفوارق والاختلافات الكبيرة في معدلات الفقر والازدهار وأنماط النمو؟ لماذا بدأت دول أوروبا الغربية والمناطق الاستعمارية التابعة لها المليئة بالمستوطنين الأوروبيين في النمو منذ القرن التاسع عشر، والتي بالكاد تلفت إلى الوراء؟ ما الذي يفسر التصنيف الثابت والمستمر لعدم المساواة والتكافؤ الموجود في الأمريكتين؟ لماذا تفشل دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول الشرق الأوسط في تحقيق نمط النمو الاقتصادي الموجود في أوروبا الغربية، في حين أن الكثير من دول شرق آسيا قد شهدت تحقيق معدلات مذهلة من النمو الاقتصادي؟

قد يعتقد المرء أن حقيقة عدم المساواة الموجودة في العالم تعد هائلة وذات أهمية بدرجة كبيرة وأن امتلاكها لمثل تلك الأنماط الحادة يعني أنها ستحظى بتفسير مقبول بدرجة كبيرة؛ غير أن الأمر ليس كذلك، حيث إن معظم الافتراضات التي قدمها علماء الاجتماع فيما يتعلق بأصول الفقر والازدهار لا تأتي بنتيجة وتفشل في تفسير وضع الأرض وسماتها بشكل مقنع.

فرضية الموقع الجغرافي

تمثل فرضية الموقع الجغرافي إحدى النظريات التي تلقى قبولًا واسعًا حول تفسير أسباب عدم المساواة والتكافؤ بين دول العالم، والتي ترى أن الفارق الكبير بين الدول الغنية والفقيرة تخلقه الاختلافات الجغرافية. فالكثير من الدول الفقيرة، مثل تلك الدول الواقعة في إفريقيا، وأمريكا الوسطى وجنوب آسيا، تقع بين المنطقة الاستوائية لمدار السرطان ومدار الجدي. وعلى النقيض، تتجه الدول الغنية إلى وجودها عند خطوط عرض معتدلة. إن هذا التركيز الجغرافي للفقر والازدهار يمنح فرضية الموقع الجغرافي إعجاباً سطحيًا، وهو نقطة البداية للنظريات وآراء كثير من علماء الاجتماع والخبراء على حد سواء. غير أن هذا لا يجعلها أقل خطأً بأي حال.

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر، أشار الفيلسوف السياسي الفرنسي الكبير "مونتسكيو" إلى التركيز الجغرافي للازدهار والفقر، وقدم تفسيرًا له؛ حيث رأى أن الأشخاص الذين يعيشون في المناطق ذات المناخ الاستوائي يميلون إلى الكسل وفقدان حب البحث والاستطلاع؛ وبالتالي، فإنهم لا يعملون بجد وغير مبتكرين، وهذا هو سبب فقرهم؛ لقد افترض "مونتسكيو" أيضًا أن الأشخاص الكسالى يميلون إلى الخضوع إلى حكم الطغاة المستبدين، موحيًا أن الموقع الاستوائي قد لا يفسر فقط حالة الفقر وإنما أيضًا بعض الظواهر السياسية المصاحبة لحالة الفشل الاقتصادي، مثل الحكم الدكتاتوري.

إن النظرية التي ترى أن الدول ذات المناخ الحار تكون بطبيعتها فقيرة، رغم أن هذا يتعارض مع التقدم الاقتصادي السريع الذي حققته خلال الآونة الأخيرة دول مثل سنغافورة، وماليزيا، وبتسوانا، وهي النظرية التي ما زال البعض يدافع عنها بقوة، مثل عالم الاقتصاد "جيفري ساكس"؛ غير أن التعريف الحديث لهذه الرؤية لا يؤكد على الآثار المباشرة للمناخ على مجهود العمل أو عمليات التفكير، وإنما على حجتين إضافيتين: الأولى، ترى أن الأمراض الاستوائية، وخاصة الملاريا، يكون لها نتائج عكسية شديدة على الصحة، ومن ثَمَّ على معدل إنتاجية العمل؛ والثانية، ترى أن أنواع

التربة الاستوائية لا تسمح بوجود الزراعة الإنتاجية؛ والنتيجة - رغم ذلك - في كلتا الحالتين واحدة: المناطق ذات المناخ المعتدل يكون لها ميزة نسبية تتفوق بها على المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية.

إن حالة عدم المساواة الموجودة في العالم، رغم ذلك، لا يمكن أن يتم تفسيرها في ضوء طبيعة المناخ أو الأمراض السائدة، أو أي إصدار من فرضية الموقع الجغرافي؛ ويمكنك فقط أن تفكر في حالة مدينة نوغاليس، حيث إن ما يفصل بين المنطقتين ليس هو المناخ، أو الموقع الجغرافي، أو البيئة المستوطنة بالأمراض، وإنما الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة والمكسيك.

وإذا كانت فرضية الموقع الجغرافي لا يمكنها أن تفسر طبيعة الفوارق بين شمال وجنوب نوغاليس، أو بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، أو تلك الفوارق الموجودة بين شرق وغرب ألمانيا قبل سقوط "سور برلين"، فهل ما زالت تعتبر نظرية مفيدة لتفسير الفوارق الموجودة بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية؟ وبين أوروبا وإفريقيا؟ والإجابة ببساطة، لا يوجد.

يوضح التاريخ أنه ليس هناك علاقة بسيطة أو قوية بين المناخ أو الموقع الجغرافي وبين التقدم والازدهار الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، ليس صحيحاً أن المناطق الاستوائية كانت دائمًا أفقر من المناطق ذات المناخ المعتدل. وكما رأينا في الفصل السابق، أنه إبان غزو الأمريكتين بواسطة "كولومبوس"، كانت المناطق الواقعة جنوب المدار الاستوائي المعروف بالسرطان وشمال المدار الاستوائي المعروف بالجدي - والتي تشمل اليوم دول المكسيك، وأمريكا الوسطى، وبيرو، وبوليفيا - تحتضن كل من حضارتي الأزتيك والاينكا؛ وأن هاتين الإمبراطوريتين كانتا تمثلان أنظمة مركزية ومعقدة من الناحية السياسية، وقاموا ببناء الطرق، وكانوا يقدمون مساعدات إغاثة عند حدوث المجاعة؛ وكانت حضارة الأزتيك تمتلك نظام النقود والكتابة، وكان الاينكا، رغم عدم امتلاكهم لهاتين الوسيلتين الرئيسيتين من وسائل التكنولوجيا، إلا أنهم قاموا بتسجيل كميات ضخمة من المعلومات حول الأحبال الموصولة بالعقد

والتي كانوا يطلقون عليها "ذات العقد". وفي تناقض حاد، إبان حضارتي الأزتيك والاينكا، كانت المناطق الواقعة شمال وجنوب المنطقة التي كان يقطن بها الأزتيك والاينكا - والتي تشمل اليوم الولايات المتحدة، وكندا، والأرجنتين، وشيلي - يقطن بها شعوب حضارات العصر الحجري وكانوا يفتقدون مثل هذه الوسائل التكنولوجية. وهكذا، كانت المناطق الاستوائية في الأمريكتين أكثر غنىً وازدهارًا من المناطق ذات المناخ المعتدل، مما يوضح أن "الحقيقة الواضحة" المتعلقة بالفقر الاستوائي ليست واضحة ولا حقيقة في ذات الوقت؛ وبدلا من ذلك، تمثل الثروات الأعظم الموجودة في كل من الولايات المتحدة وكندا انعكاسًا صارخًا للثروة، مقارنة بما كان موجودًا عندما وصل الأوروبيون إلى هناك.

إن هذا الانعكاس لم يكن له علاقة واضحة بطبيعة الموقع الجغرافي، وكذلك، كما سبق أن رأينا، كان هناك شيء ما خاص بالطريقة التي تم بها استعمار تلك المناطق. إن هذا الانعكاس لم يكن مقتصرًا على الأمريكتين. لم تكن الشعوب في جنوب آسيا، خاصة في شبه القارة الهندية، وفي الصين أكثر غنىً وازدهارًا من تلك الشعوب التي تقطن مناطق أخرى من آسيا، وبالتأكيد أكثر من الشعوب التي تقطن أستراليا ونيوزيلاندا. إن هذا، أيضًا، قد تم عكسه، وظهرت كل من كوريا الجنوبية، سنغافورة، واليابان كأغنى الدول الموجودة في آسيا، وأستراليا ونيوزيلاندا، متخطيةً تقريبًا جميع الدول الموجودة في آسيا من حيث الازدهار والتقدم. وحتى داخل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، كان هناك انعكاس مشابه. وخلال الآونة الأخيرة، قبل بداية العلاقة الأوروبية القوية بأفريقيا، كان الإقليم الجنوبي من قارة إفريقيا هو الإقليم الأقل كثافةً سكانيًا والأبعد عن أي نوع من سيطرة أي دول متقدمة على أراضيها؛ غير أن دولة جنوب إفريقيا تعد الآن واحدة من أكثر الدول ازدهارًا في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وإذا عدنا بالتاريخ للوراء، فسوف نرى مرة أخرى الكثير من حالات الازدهار في المناطق الاستوائية؛ فهناك بعض الحضارات العظيمة التي كانت موجودة قبل العصر الحديث، مثل حضارة "الأنغكور" في كمبوديا الحديثة، وحضارة "فيجياناجارا

في جنوب الهند، وحضارة "الأكسوم" في إثيوبيا، والتي ازدهر جميعها في المناطق الاستوائية، وكذلك كما كان في الحضارات العظيمة في وادي الهندوس مثل "موهنجو دارو وهارابا" في باكستان الحديثة؛ وهكذا، فإن التاريخ لا يفسح المجال لأي شك بأنه ليس هناك أدنى علاقة بين الموقع الاستوائي وبين التقدم والنمو الاقتصادي.

ومن الواضح أن الأمراض الاستوائية تسبب الكثير من المعاناة والألم بالإضافة إلى وجود معدلات عالية من وفيات الأطفال في إفريقيا، غير أنها ليست السبب وراء حالة الفقر التي تعاني منها إفريقيا. إن المرض يعد بدرجة كبيرة نتيجة ومحصلة للفقر وعجز الحكومات أو عدم رغبتها في تنفيذ إجراءات الصحة العامة اللازمة لإبادة هذه الأمراض؛ لقد كانت إنجلترا أيضًا مكانًا غير صحي بدرجة كبيرة في القرن التاسع عشر، غير أن الحكومة بدأت بالتدريج في الاستثمار في مجالات المياه النظيفة، وفي المعالجة المناسبة للصرف الصحي والعوادم الكيميائية، وأخيرًا، في مجال الخدمات الصحية الفاعلة. إن تحسن الأوضاع الصحية ومتوسط عمر الفرد لم يكن سببًا أو دافعًا للتقدم والتطور الاقتصادي في إنجلترا، وإنما أحد ثمار التغييرات الاقتصادية والسياسية السابقة التي قامت بها. إن نفس الأمر يعد صحيحًا بالنسبة لمدينة نوغاليس، أريزونا.

إن الشق الآخر من فرضية الموقع الجغرافي تتمثل في أن المناطق الاستوائية تكون فقيرة لأن الزراعة الاستوائية تعد بطبيعتها غير منتجة. إن أنواع التربة الاستوائية هشةً وغير قادرة على الاحتفاظ بالعناصر الغذائية، وذلك كما تستمر الحجة، حيث تؤكد على مدى السرعة التي تتآكل بها هذه التربة بسبب هطول الأمطار الجارفة هناك. إن هذه الحجة تتضمن بالتأكيد بعض نقاط القوة، ولكن كما سنوضح، فإن المحدد الأساسي الذي يرجع إليه السبب في الانخفاض الشديد لمعدل الإنتاجية الزراعية - والناتج الزراعي لكل فدان - في كثير من الدول الفقيرة، وخاصة الواقعة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ليس له علاقة قوية بمعدل جودة التربة؛ بل بالأحرى، فهو يعد نتيجة لنظام ملكية الأرض هناك والمحفزات والفرص التي تقدمها الحكومات والمؤسسات الحاكمة للمزارعين. سوف نوضح أيضًا أن عدم المساواة والتكافؤ في العالم

لا يمكن تفسيره عن طريق الفوارق الموجودة في معدلات الإنتاجية الزراعية. إن هذا القدر الكبير من عدم المساواة والتكافؤ في هذا العالم الحديث، والذي ظهر في القرن التاسع عشر، نتج عن التوزيع والانتشار غير المتساوي لوسائل التكنولوجيا الصناعية والإنتاج الصناعي. إنه لم ينتج عن الاختلاف في مستوى الأداء الزراعي.

وهناك إصدار آخر هام، يتعلق بفرضية الموقع الجغرافي، قدمه عالم البيئة والبيولوجيا التطورية "جيرد دايموند"، حيث يرى أن أصول وأسباب عدم المساواة الموجودة بين القارات المختلفة في بداية الحقبة الحديثة، منذ خمسمائة عام، تكمن في حجم المنح التاريخية المختلفة من فصائل النبات والحيوان، والتي كان لها تأثير بدورها على معدل الإنتاجية الزراعية. وفي بعض الأماكن، مثل منطقة الهلال الخصيب الواقعة في الشرق الأوسط الحديث، كان يوجد عدد هائل من الأنواع والفصائل التي تمكن الإنسان من القيام بترويضها؛ وفي أماكن الأخرى، مثل الأمريكتين، لم يكن يوجد أي منها. إن وجود الكثير من الأنواع والفصائل التي يمكن ترويضها بواسطة الإنسان، شَجَّع وحَفَّز المجتمعات بدرجة كبيرة على التحول من نمط حياة جمع الصيد إلى نمط زراعي؛ وكنتيجة لذلك، تطورت الزراعة في مرحلة مبكرة في منطقة الهلال الخصيب عنها في الأمريكتين؛ زادت الكثافة السكانية، مما سمح بالتخصص في الأعمال، والتجارة، والتحضر والتطور السياسي. وبشكل حاسم، ففي المناطق التي سادت فيها الزراعة، تحقق الابتكار التكنولوجي بمعدل أكثر سرعةٍ من المناطق الأخرى من العالم. وهكذا، فإنه وفقًا لما يراه "دايموند"، فإن معدل التوافر والإتاحة المختلف لفصائل وأنواع الحيوان والنبات قد أفرز معدلات كثافة مختلفة للزراعة، والتي أدت إلى وجود مسارات مختلفة من التغير التكنولوجي والازدهار على مستوى القارات المختلفة.

وعلى الرغم من أن أطروحة دايموند تمثل توجهًا قويًا نحو اللغز أو الأحجية التي يركز عليها، إلا أنها لا يمكن أن تمتد لتفسر حالة عدم المساواة والتكافؤ التي يشهدها العالم الحديث. فعلى سبيل المثال، يرى "دايموند" أن الإسبان كانت لديهم القدرة على السيطرة والهيمنة على حضارات الأمريكتين نتيجة لتاريخهم الأكثر امتدادًا في مجال

الزراعة والتفوق التكنولوجي الذي تلا ذلك؛ غير أننا الآن نحتاج إلى أن نفسر السبب الذي يجعل المكسيكيين والبيروفيين (أهل بيرو) - الذين يقطنون الأراضي التي كان يعيش عليها حضارتي الأزتيك والاينكا - فقراء؛ رغم أن إمكانية الحصول على القمح، والشعير، والخيول ربما تكون قد جعلت الإسبان أكثر غنىً من الاينكا، إلا أن الفجوة التي كانت موجودة في معدلات الدخل بين الاثنين لم تكن كبيرة، كان متوسط دخل الشخص الإسباني ربما أقل من ضعف مستوى دخل مواطن إمبراطورية الاينكا. إن أطروحة دايموند تشير إلى أنه عندما تعرض مواطنو الاينكا لجميع الفصائل ووسائل التكنولوجيا الناتجة، لم تتوافر لديهم القدرة على تطوير أنفسهم، وكان يجب عليهم أن يصلوا بشكل سريع إلى مستويات المعيشة التي كان يتمتع بها الإسبان، غير أن أي شيء من ذلك لم يتم. وعلى النقيض، ظهرت فجوة أكبر بكثير في القرن التاسع عشر والقرن العشرين في معدلات الدخل بين إسبانيا وبيرو؛ واليوم نجد أن مستوى دخل الشخص الإسباني العادي يعادل أكثر من ستة أضعاف مستوى دخل الشخص البيروفي) العادي. إن هذه الفجوة في معدلات الدخل ترتبط بصورة وثيقة بمسألة التوزيع والانتشار غير المتكافئ لوسائل التكنولوجيا الصناعية الحديثة، غير أن هذا ليس له علاقة قوية سواء بالموارد المحتملة من حيث تربية الحيوان والنبات أو بالفوارق في معدلات الإنتاجية الزراعية الأصلية بين كل من إسبانيا وبيرو.

وفي حين أن إسبانيا، وإن كان ذلك كان يتم ببطء، قد تبنت استخدام وسائل التكنولوجيا مثل الطاقة البخارية، والسكك الحديدية، والكهرباء، والميكنة، وإنتاج المصانع، لم تفعل بيرو ذلك، أو على الأقل كانت قد قامت بذلك على نحو بطيء بدرجة ما وبصورة غير مكتملة. إن هذه الفجوة التكنولوجية قائمة حتى اليوم وتعيد إنتاج ذاتها على نطاق أكبر، حيث إن التكنولوجيات الحديثة، وخاصة تلك التي تتعلق بتكنولوجيا المعلومات، تعمل بمثابة الوقود الذي يدفع عجلة النمو للأمام في كثير من الدول المتقدمة وكذلك بعض الدول النامية التي تتقدم بمعدل سريع. إن أطروحة دايموند لا توضح لنا السبب الذي يجعل هذه التكنولوجيات الهامة والأساسية لا

تنتشر بشكل جيد لتعمل على إحداث التكافؤ والمساواة في معدلات الدخل في أنحاء العالم، كما أنها لا تفسر السبب الذي يجعل النصف الشمالي لمدينة نوغاليس أكثر غنىً وازدهارًا بدرجة كبيرة عن نصفها الآخر التوأم الذي يقع فقط جنوب السور الفاصل بينهما، ورغم أن كليهما كان جزءًا من نفس الحضارة التي كانت قائمة منذ خمسمائة عام هناك.

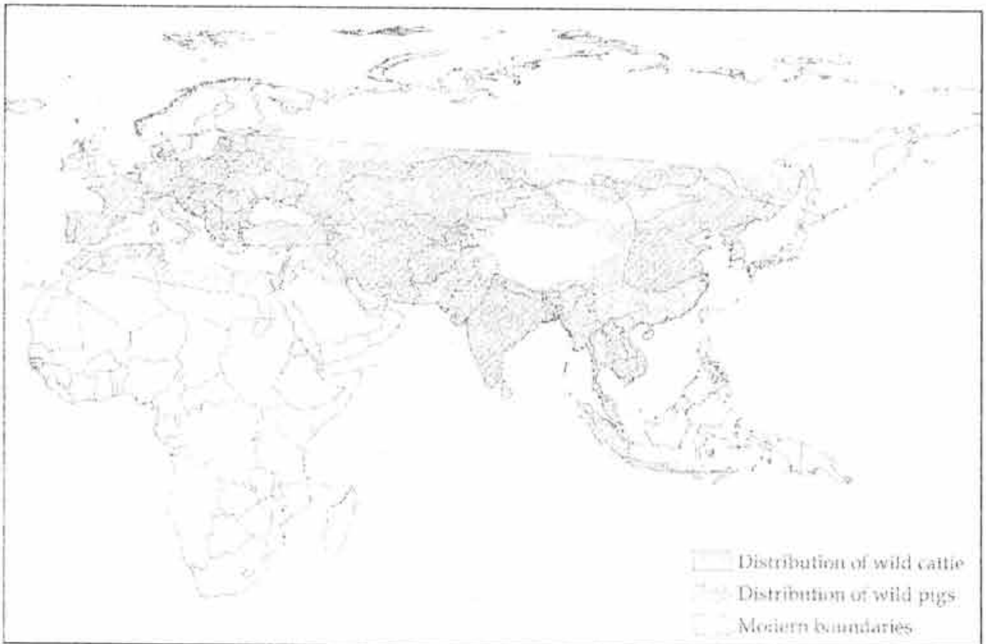
إن قصة نوغاليس تبرز مشكلة رئيسية أخرى عند محاولة التكيف مع أطروحة دايموند: وكما سبق أن رأينا، أنه مهما كانت مساوئ ونقاط ضعف إمبراطوريتي الاينكا والأزتيك في عام 1532، فإن بيرو والمكسيك كانتا بلا شك أكثر ازدهارًا من تلك المناطق الواقعة في الأمريكتين، والتي استمرت لتُشَكل بعد ذلك الولايات المتحدة وكندا. إن أمريكا الشمالية أصبحت أكثر ازدهارًا بالتأكيد لأنها تبنت بحماس وقوة التكنولوجيات والوسائل المتقدمة التي أفرزتها الثورة الصناعية؛ وأصبح السكان هناك متعلمين وانتشرت السكك الحديدية في كل أنحاء منطقة السهول الكبيرة وفي تناقض صارخ لما حدث في أمريكا الجنوبية. إن هذا لا يمكن أن يتم تفسيره من خلال الإشارة إلى المنح والتوزيعات الجغرافية المختلفة لكل من أمريكا الشمالية والجنوبية، والتي - إذا كانت تمثل أي شيء - قد فَضَّلت وخَصَّت أمريكا الجنوبية في ذلك.

إن عدم المساواة الموجودة في هذا العالم الحديث تنتج بدرجة كبيرة عن الانتشار والتطبيق غير المتكافئ لوسائل التكنولوجيا، كما أن أطروحة دايموند تشتمل بالفعل على حجج هامة حول ذلك؛ فعلى سبيل المثال، هو يرى - متبعًا في ذلك المؤرخ "ويليام ماكنيل" - أن التوجه الشرقي - الغربي لكل من أوروبا وآسيا ساهم في نشر ونقل المحاصيل، والحيوانات، والابتكارات من منطقة الهلال الخصيب إلى أوروبا الغربية، في حين أن التوجه الشمالي - الجنوبي للأمريكتين يرجع إليه السبب في أن أنظمة الكتابة، والتي تم ابتكارها في المكسيك، لم تنتشر في منطقة الأنديز أو أمريكا الشمالية؛ غير أن توجه القارات لا يمكن أن يقدم تفسيرًا لحالة عدم المساواة التي يوجد عليها العالم اليوم. ويمكن أن ننظر لحالة إفريقيا، رغم أن الصحراء الكبرى كانت تمثل عقبة وعائقًا

واضحًا أمام حركة السلع والأفكار من الشمال إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهذا لم يكن يصعب تذليله وتجاوزه. لقد أبحر البرتغاليون - ثمَّ بعد ذلك الأوروبيون الآخرين - حول الساحل وتخلصوا من الفوارق الخاصة بالمعرفة في وقتٍ كانت فيه الفجوات الموجودة في معدلات الدخل ضئيلة للغاية بالمقارنة مع ما هي عليه اليوم؛ ومنذ ذلك الوقت، لم تستطع إفريقيا أن تلحق بركب أوروبا؛ وعلى النقيض، أصبحت الفجوة أكبر بكثير في معدلات الدخل بين معظم الدول الإفريقية وبين الدول الأوروبية.

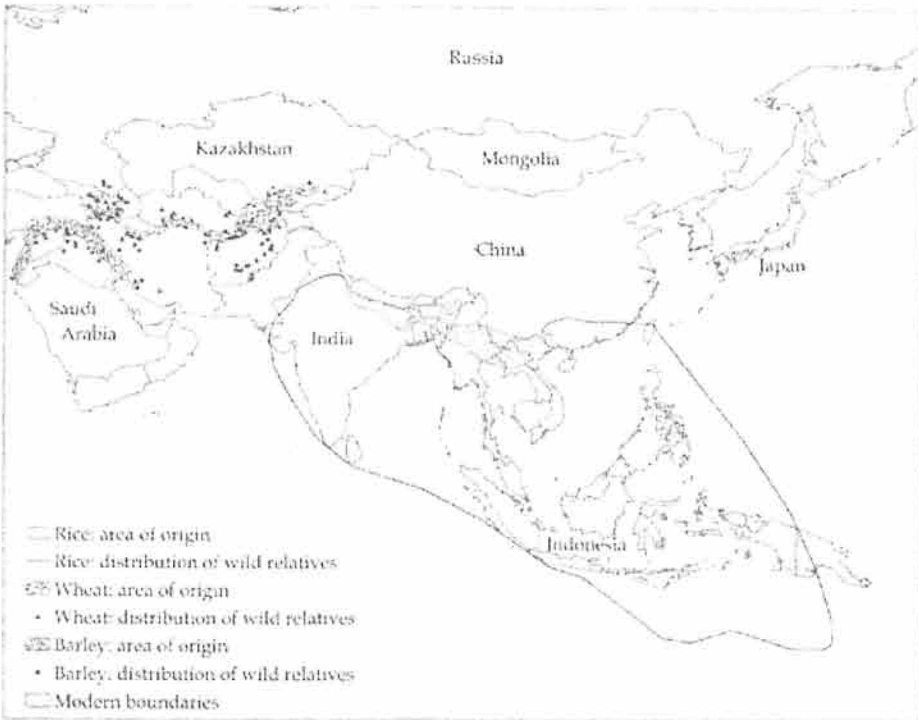
ويجب أن يكون من الواضح أيضًا أن حجة "دايموند"، والتي تتعلق بحالة عدم المساواة والتكافؤ بين القارات، ليست مجهزة بشكل جيد بكل العناصر لكي تفسر التفاوت والاختلاف الموجود بين القارات - والذي يمثل جزءًا أساسيًا من حالة عدم المساواة التي تسود العالم الحديث. فعلى سبيل المثال، في حين أن التوجه، المتعلق بالمساحات الضخمة من الأرض التي وصل إليها الأورو آسياويون، قد يفسر الطريقة التي استطاعت بها إنجلترا أن تستفيد من الابتكارات التي توصل إليها الناس في الشرق الأوسط بدون أن تكون بحاجة إلى إعادة ابتكارها، إلا أنه لا يقدم تفسيرًا للسبب الذي جعل الثورة الصناعية تحدث في إنجلترا وليس، ولنفترض، في مولدوفا. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشار دايموند نفسه إلى ذلك، فإن الصين والهند قد استفادتا بدرجة كبيرة من الأنواع والمجموعات الغنية جدًا من الحيوانات والنباتات، وكذلك من التوجه الأورو أسيوي نحو بلادهم، غير أن معظم الأشخاص الفقراء في العالم اليوم يوجدون في هذين البلدين.

وفي الحقيقة، فإن الطريقة المثلى للاطلاع على نطاق أطروحة دايموند يجب أن يكون في ضوء متغيراته التفسيرية الخاصة به. توضح الخريطة رقم (4) البيانات الخاصة بتوزيع حيوانات الخنزير البري (اتياليك Sus Scrofa)، والذي يعتبر سلفا للخنزير الحديث، وكذلك الثور البري الأوروبي، والذي يعتبر سلفًا للأبقار الحديثة؛ حيث كان هذين النوعين من الحيوانات ينتشران على نطاق واسع في أنحاء أوراسيا (آسيا وأوروبا معاً)



خريطة رقم (4): التوزيع الجغرافي للماشية والخنازير البرية

وحتى في شمال إفريقيا. الخريطة رقم (5) تظهر توزيع بعض الأسلاف البرية للمحاصيل الحديثة التي زرعها الإنسان، مثل الأرز الآسيوي (اتياليك Oryza Sativa)، والذي يعتبر سلفًا للأرز الآسيوي الذي يتم زراعته الآن، وكذلك أسلاف القمح والشعير الحديثين. إنها توضح أن السلف البري للأرز كان ينتشر على نطاق واسع في أنحاء جنوب وجنوب شرق آسيا، في حين أن أسلاف الشعير والقمح كانت منتشرة على طول قوس طويل يمتد من منطقة شرق المتوسط، وحتى إيران وأفغانستان ومجموعة دول "ستان" (تركمنستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان). إن هذه الأنواع الموروثة موجودة في مناطق كثيرة من أوراسيا؛ غير أن توزعهم وانتشارهم على نطاق واسع يوضح أن حالة عدم المساواة في نطاق أوروبا وآسيا لا يمكن أن يتم تفسيرها عن طريق نظرية قائمة على انتشار الأنواع.



خريطة رقم (5): التوزيع التاريخي للأرز، والقمح والشعير البري

إن فرضية الموقع الجغرافي ليست فقط غير مفيدة وغير ملائمة لتفسير أصول وأسباب الازدهار عبر التاريخ، كما أنه غير صحيح في الأغلب من حيث نقطة تأكيده، وإنما أيضًا يعجز عن تفسير مسألة تضاريس الأرض التي بدأنا بها هذا الفصل. وقد يرى البعض أن أي نمط ثابت ومستمر، مثل تسلسل أو تدرج معدلات الدخل في نطاق الأمريكتين أو الفوارق طويلة المدى والحادة بين أوروبا والشرق الأوسط، يمكن أن يتم تفسيره عن طريق الموقع الجغرافي الثابت؛ غير أن الأمر ليس كذلك؛ لقد سبق أن رأينا أن الأنماط الموجودة في نطاق الأمريكتين من غير المحتمل بدرجة كبيرة أن تكون خاضعة لتأثير العوامل الجغرافية. فقبل عام 1492، كانت الحضارات الموجودة في وسط وادي المكسيك، وأمريكا الوسطى، ومنطقة الأنديز، هي التي كانت تمتلك تكنولوجيا أعلى ومستويات معيشة متميزة وعن أمريكا الشمالية أو مناطق مثل

الأرجنتين وشيلي. في حين أن جغرافيا المكان ظلت نفسها، إلا أن المؤسسات التي فرضها المستعمرون الأوروبيون قد أحدثت حالة من "انعكاس الثورة." إن جغرافيا المكان من غير المحتمل أيضًا أن تفسر حالة الفقر الموجودة في الشرق الأوسط لأسباب مشابهة. ورغم كل هذا، فلقد كان للشرق الأوسط دور الريادة في العالم خلال ثورة العصر الحجري الحديث، وكانت المدن الأولى قد أنشئت في العراق الحديث، وتم صهر الحديد لأول مرة في تركيا، وفي أواخر العصور الوسطى كان الشرق الأوسط فعالًا وديناميكيًّا في التكنولوجيا؛ ولم تكن جغرافيا المكان في الشرق الأوسط هي التي جعلت ثورة العصر الحجري الحديث تنتعش وتزدهر في ذلك الجزء من العالم، كما ستتعرض لذلك في "الفصل الخامس"، كما أنها لم تكن الجغرافيا أيضًا هي التي جعلت الشرق الأوسط فقيرا؛ بل كان التوسع والتعزيزات التي فرضتها الإمبراطورية العثمانية، وأنه أيضًا الميراث المؤسسي لهذه الإمبراطورية هو الذي يجعل الشرق الأوسط فقيرًا اليوم.

وفي النهاية، فإن العوامل الجغرافية ليست مفيدة في تفسير ليس فقط الفوارق التي نشاهدها في مناطق مختلفة من العالم اليوم، وإنما أيضًا السبب الذي يجعل كثيرًا من الدول مثل اليابان أو الصين تظل في حالة ركود لفترات زمنية طويلة ثمَّ بعد ذلك تبدأ في عملية نمو وتطور سريع. إننا نحتاج لنظرية أخرى أفضل من هذه النظرية.

فرضية الثقافة

إن النظرية الثانية التي تلقى قبولًا على نطاق واسع، فرضية الثقافة، التي تربط معدل الازدهار بالثقافة. وفرضية الثقافة، مثلها في ذلك مثل الافتراض القائم على الموقع الجغرافي، تتسم بأصول متميزة، يرجع أصلها على الأقل إلى عالم الاجتماع الألماني الكبير "ماكس فيبر"، والذي رأى أن الإصلاح البروتستانتي والأخلاق البروتستانتية التي أفرزها قد لعبت دورًا أساسيًّا في تمهيد الطريق أمام ظهور المجتمع الصناعي الحديث في أوروبا الغربية. إن فرضية الثقافة لم تعد قائمة فقط على الدين بصورة منفردة، وإنما تشمل أنماطًا أخرى من المعتقدات، والقيم، والأخلاقيات أيضًا.

وعلى الرغم من أنه ليس صحيحاً من الناحية السياسية أن نعبر عن ذلك بصورة علنية، حيث مازال الكثير من الناس يصرون أن الأفريقيين فقراء لأنهم يفتقدون لأخلاقيات العمل المناسبة، وأنهم مازالوا يعتقدون أيضًا في الدجل والسحر، أو أنهم يقاومون وسائل التكنولوجيا الغربية الحديثة؛ ويعتقد الكثيرون أيضًا أن أمريكا اللاتينية لن تصبح أبدًا غنية لأن سكانها في الأصل يغلب عليهم الإسراف والإفلاس، ولأنهم يعانون من بعض مفاهيم الثقافة الأيبيرية (المانيانا) ثقافة (غدا) أيّ لماذا تفعل اليوم ما يمكنك أن تفعله غداً. وبالطبع، لقد اعتقد الكثيرون أن الثقافة الصينية والقيم الكونفشيوسية معاديةٌ للنمو والتطور الاقتصادي، في حين أصبحت أهمية الالتزام بأخلاق العمل الصينية في الوقت الحاضر بمثابة المحرك لعجلة النمو الاقتصادي في الصين، وهونج كونج، وسنغافورة، وينادى بها بأعلى صوت.

والسؤال الآن هو: هل فرضية الثقافة تعد مفيدة في فهم حالة اللامساواة التي تسود العالم؟والإجابة هي نعم ولا؛ نعم، بالمعنى الذي تكون فيه معايير السلوكيات الاجتماعية - والتي ترتبط بالثقافة - هامة ويمكن أن يكون من الصعب تغييرها، كما أنها أيضًا تدعم في بعض الأحيان الفوارق المؤسسية، وهو ما يمثل التفسير الذي يتبناه هذا الكتاب فيما يتعلق بحالة اللامساواة التي تسود العالم. وتكون الإجابة في الغالب لا، لأن تلك الجوانب المتعلقة بالثقافة وغالبًا ما يتم التأكيد عليها - العقيدة الدينية، والأخلاقيات القومية، والقيم الإفريقية أو اللاتينية - والتي ليست ذات أهمية بالنسبة لفهم الكيفية التي وصلنا بها إلى هذه المرحلة وكذلك السبب وراء وجود مثل هذه الحالات من اللامساواة وعدم التكافؤ واستمرارها. بالإضافة إلى أن الجوانب الأخرى، مثل المدى أو الحد الذي يتبادل الناس عنده الثقة في بعضهم البعض أو تكون لديهم القدرة على التعاون سويا، والتي تعد هامةً غير أنها تكون في الغالب محصلةً ونتيجةً للمؤسسات، وليس لسبب أو علة مستقلة.

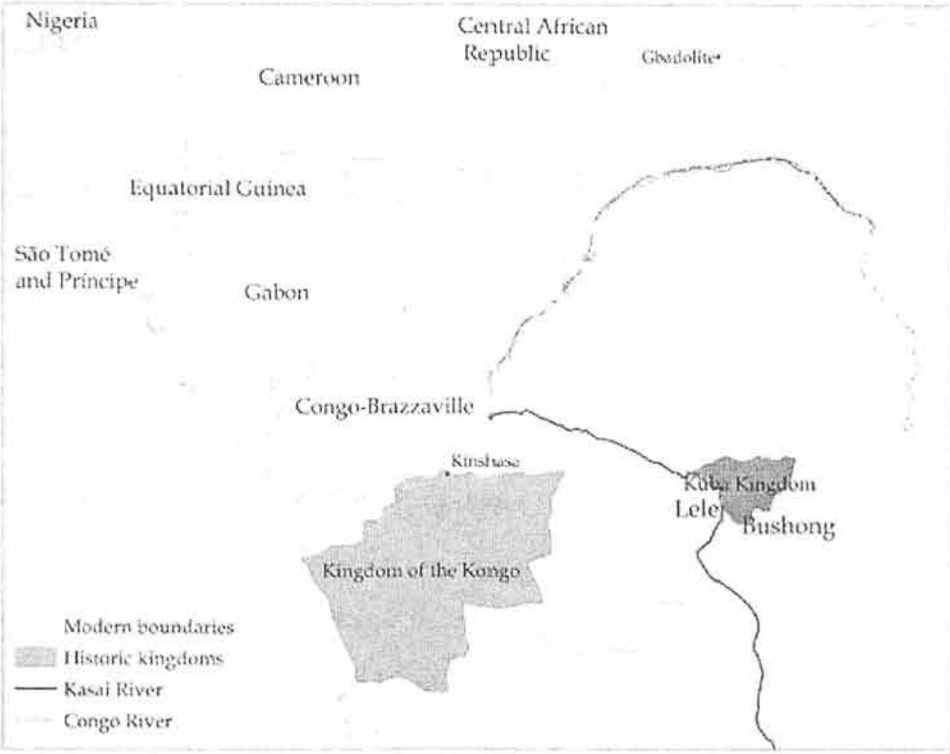
والآن دعنا نعود مرة أخرى لمثال نوغاليس، وكما ذكرنا من قبل، فإن الكثير من الجوانب المرتبطة بالثقافة هي نفس الشيء في شمال وجنوب السور الفاصل بين المدينتين؛

ورغم ذلك، قد يكون هناك بعض الفوارق المميزة في العادات، والسلوكيات والقيم، رغم أن هذه الأمور لا تمثل أسبابًا وإنما نتائج ومحصلات لمسارات التنمية والتطور المختلفة لكلا المكانين. فعلى سبيل المثال، في استطلاعات للرأي، يشير المكسيكيون بشكل واضح إلى أنهم يثقون في الأشخاص الآخرين بدرجة أقل من موقف مواطني الولايات المتحدة من حيث ثقتهم في الآخرين؛ غير أنه ليس من المفاجئ بأن يفتقد المكسيكيون الثقة عندما لا تستطيع حكومتهم أن تتخلص من اتحاد شركات الأدوية التي تستغل المواطنين أو أن تقدم نظام قانوني محايد يتم تطبيقه. إن نفس الشيء يعد صحيحًا بالنسبة لكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، كما نتعرض لذلك في الفصل التالي؛ حيث إن كوريا الجنوبية تعد واحدة من أغنى الدول في العالم، في حين أن كوريا الشمالية تتصارع مع حالات من المجاعة المتكررة والفقر المدقع. وفي حين أن "الثقافة" تعد مختلفة بدرجة كبيرة بين الكوريتين اليوم، إلا أنها لم تلعب دورًا في وجود هذه الثروات الاقتصادية المتفاوتة بين هاتين نصفي هذه الدولة. إن شبه الجزيرة الكورية يربطها ببعضها حقبة طويلة من التاريخ المشترك، فقبل الحرب الكورية وقبل التقسيم عندما يوازي خط عرض 38 كحدود فاصلة بينهما، كان يوجد حالة من التجانس غير المسبوق فيما يتعلق باللغة، والأصول العرقية، والثقافة؛ تمامًا كما هو الأمر بالنسبة لنوغاليس، المهم هنا هو الحدود الفاصلة بينهما. يوجد في الشمال نظام حكم مختلف، يفرض مؤسسات مختلفة، ويخلق محفزات وفرص مختلفة. إن أي فارق في الثقافة بين جنوب وشمال الحدود التي تفصل بين شقي نوغاليس أو بين شقي كوريا لا يمثل إذًا سببًا للفوارق الموجودة في حالة الازدهار، وإنما، بالأحرى، نتيجة ومحصلة له.

وماذا عن إفريقيا والثقافة الإفريقية؟ لقد كانت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء - من الناحية التاريخية - أكثر فقرًا من معظم المناطق الأخرى في العالم، كما أن حضاراتها القديمة لم تتوصل لابتكار العجلة، أو الكتابة (باستثناء إثيوبيا والصومال)، أو المحراث؛ على الرغم من أن هذه التكنولوجيات لم تكن مستخدمة على نطاق واسع حتى قدوم الاستعمار الأوروبي الرسمي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن

العشرين، حيث إن المجتمعات الإفريقية كانت تعرفها في مرحلة مبكرة بكثير. بدأ الأوروبيون في الإبحار حول الساحل الغربي في أواخر القرن الخامس عشر، وكان الآسيويون يبحرون بصورة مستمرة تجاه شرق إفريقيا منذ فترات زمنية مبكرة بكثير.

يمكننا أن نفهم السبب وراء عدم استخدام هذه التكنولوجيات من خلال تاريخ "مملكة الكونغو" الواقعة عند مصب نهر الكونغو، والتي سُميت جمهورية الكونغو الديمقراطية الحديثة. توضح الخريطة رقم (6) الحدود التي كانت الكونغو مجاورة فيها لدولة إفريقية أخرى هامة وهي مملكة كوبا (أو باكوبا)، والتي سوف نناقشها لاحقًا في هذا الكتاب.



خريطة رقم (6): مملكة الكونغو، مملكة كوبا (باكوبا)، البوشونجو، والليلي

أصبحت الكونغو في اتصال قوي ومباشر مع البرتغاليين بعد أن زارها للمرة الأولى البَحَّار "دييجو كاو" في عام 1483. في ذلك الوقت، كانت الكونغو تمثل نظاماً حكوميًّا مركزيًّا بدرجة كبيرة وفقًا للمعايير الإفريقية، وكانت عاصمتها "موبانزا"، وكان عدد سكانها يبلغ قرابة ستين ألف نسمة، الأمر الذي جعلها تقريبًا في نفس حجم العاصمة البرتغالية "لشبونة" وأكبر حجمًا من لندن، والتي كان يبلغ عدد سكانها قرابة خمسين ألف نسمة في عام 1500. اعتنق ملك الكونغو، "نزينجا إيبي نيكووا"، المسيحية الكاثوليكية وقام بتغيير اسمه إلى "جواوو الأول"؛ ثمَّ بعد ذلك تم تغيير اسم العاصمة "موبانزا" إلى "سآوو سلفادور"؛ ويرجع الفضل للبرتغاليين في تعريف الكونغوليين بالعجلة والمحراث، حتى أن البرتغاليين شجعوهم على استخدام هذه الآلات والوسائل من خلال البعثات الزراعية في عامي 1491 و1512؛ غير أن جميع هذه المبادرات باءت بالفشل. ومع ذلك لم يكن لدى الكونغوليين كراهية أو نفور بشكل عام تجاه استخدام التكنولوجيات الحديثة؛ لقد كانوا في غاية السرعة في تبني واستخدام أحد الابتكارات الغربية الجليلة: البندقية؛ حيث استخدموا هذه الأداة الحديثة والقوية في الاستجابة لمحفزات وفرص السوق: أن يقوموا بالإمساك بالعبيد وتصديرهم حسب الطلب؛ ولا توجد إشارة هنا بأن القيم أو الثقافة الإفريقية حالت دون تبني أو استخدام التكنولوجيات والتقاليد الحديثة؛ وعندما تَعَمَّقت علاقاتهم وعقودهم التجارية مع الأوروبيين، اتبع الكونغوليون عادات غربية أخرى: مثل التعليم، وأنماط الملبس، وتصميمات المنازل. في القرن التاسع عشر، استفادت الكثير من المجتمعات الإفريقية أيضًا من الفرص والمحفزات الاقتصادية المتنامية التي أفرزتها الثورة الصناعية من خلال تغيير أنماط وطرق إنتاجهم. وفي غرب إفريقيا كان هناك تطورًا وتنميةً اقتصادية سريعة قائمةً على تصدير زيوت النخيل والمكسرات (النقل)؛ وفي المنطقة الجنوبية من إفريقيا، قام الإفريقيون بتطوير حركة الصادرات للمناطق الصناعية والتعدينية المتزايدة والمتسعة بشكل سريع بمنطقة "الراند" لجنوب إفريقيا؛ غير أن هذه التجارب الاقتصادية الواعدة قد تعرضت للطمس والزوال ليس كنتيجة لطبيعة الثقافة الإفريقية أو عدم قدرة الإفريقيين العاديين

على التصرف وفقًا لما يتناسب مع مصالحهم الشخصية، وإنما أولاً بسبب الاستعمار الأوروبي هناك ثمَّ بعد ذلك بسبب الحكومات الإفريقية التي تولت زمام الأمور بعد الاستقلال.

إن السبب الحقيقي وراء عدم تبني واستخدام الكونغوليين لوسائل التكنولوجيا المتفوقة كان يرجع إلى أنهم كانوا يفتقدون لأي محفزات أو فرص تدفعهم للقيام بذلك؛ لقد واجهوا مخاطر كبيرة تتعلق بمصادرة كل ما كانوا يقومون بإنتاجه، وكانت تُفرض عليهم الضرائب من قبل الملك المستبد بالقوة والسلطة، سواء كان قد اعتنق المسيحية الكاثوليكية أم لا. وفي الحقيقة، لم تكن ممتلكاتهم فقط عرضةً للمخاطر بل حياتهم أيضًا؛ حيث كان استمرارهم على قيد الحياة معلقًا بخيط رفيع. وكان يتم الإمساك بالكثير منهم به ثمَّ يباعوا كعبيد - وبالكاد لم تكن هذه البيئة المناسبة التي تشجعهم على الاستثمار من أجل زيادة معدل إنتاجية العمل بشكل طويل المدى. كما أن الملك لم يكن لديه محفزات وفرص لكي يبدأ في تبني استخدام المحراث على نطاق واسع أو أن يجعل من زيادة الإنتاجية الزراعية أولوية رئيسية بالنسبة له؛ لقد كان تصدير العبيد أكثر ربحًا وفائدةً بكثير.

وفي الحقيقة، قد يكون من الصحيح اليوم أن الإفريقيين يثقون في بعضهم البعض بدرجة أقل من الأشخاص الذين يعيشون في مناطق أخرى من العالم؛ غير أن هذا يعد محصلةً ونتيجةً لتاريخ طويل من المؤسسات التي أضعفت وقَوَّضَت حقوق الإنسان وحقوق الملكية في إفريقيا. إن احتمال التعرض للاعتقال والبيع كعبد رقيق قد أثَّر بلا شك في مدى الثقة التي كان يتعامل بها الإفريقيون مع الأشخاص الآخرين عبر التاريخ.

ولكن ماذا عن الأخلاق البروتستانتية التي تحدث عنها "ماكس فيبر"؟ ورغم أنه قد يكون من الصحيح أن الدول التي يسود فيها المذهب البروتستانتي، مثل هولندا وإنجلترا، كانت تمثل أول نماذج النجاح والتفوق الاقتصادي في الحقبة الحديثة، إلا أن هناك علاقة ضعيفة بين الدين وبين التفوق الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال، فرنسا، كدولة يغلب عليها المذهب الكاثوليكي، سرعان ما بدأت في محاكاة الأداء والتطور

الاقتصادي الذي حققه الهولنديون والإنجليز في القرن التاسع عشر، وكذلك إيطاليا مزدهرة اليوم مثل هذه الدول. وإذا نظرنا جهة الشرق بمسافة أبعد من ذلك، فسوف ترى أنه ليس هناك علاقة بين أي من حالات النجاح والتطور الاقتصادي الموجودة في شرق آسيا وبين أي صيغة أو شكل من أشكال الدين المسيحي، ولذلك فإنه ليس هناك أيضًا ما يؤيد بقوة وجود علاقة خاصة بين المذهب البروتستانتي وبين التفوق والتطور الاقتصادي في هذه الدول.

والآن دعنا ننتقل إلى منطقةٍ مفضلةٍ بالنسبة لكثير من المتحمسين للافتراض القائم على الثقافة: ألا وهي الشرق الأوسط. إن دول الشرق الأوسط هي في الأصل دول إسلامية، والدول غير المنتجة للنفط من بينها تعد دول فقيرة بدرجة كبيرة، كما سبق أن ذكرنا؛ أما الدول المنتجة للنفط فهي أكثر غنى، غير أن هذا الوصول المفاجئ للثروة لم يقدم الكثير من أجل خلق اقتصاديات حديثة متنوعة سواء في المملكة العربية السعودية أو الكويت. ألا تُظْهر هذه الحقائق بشكل مقنع أن الدين لا يلعب دورًا هامًّا في هذه المسألة؟ ورغم أن هذا يبدو منطقيًّا ومعقولًا، إلا أن هذه الحجة ليست صحيحة أيضًا؛ أجل بالفعل، فهناك دول مثل سوريا ومصر تعد فقيرة، وسكانها في الأصل مسلمين؛ غير أن هذه الدول تختلف أيضًا من الناحية التنظيمية بطرق أخرى تعد غاية في الأهمية بالنسبة لتحقيق الازدهار؛ وفي البداية، كانت جميع هذه الدول أقاليم تابعة للإمبراطورية العثمانية، والتي شَكَّلَت وحددت، بدرجة كبيرة وحضارة كيف تطورت هذه الدول. وبعد انهيار الحكم العثماني، استحوذت الإمبراطوريتيان الاستعماريتيان الإنجليزية والفرنسية على الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي أعاق مرة أخرى إمكانية الاستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول؛ وبعد الحصول على الاستقلال، اتبعت هذه الدول الكثير من الأنظمة التي كانت سائدةً إبان الحقبة الاستعمارية السابقة عن طريق وضع وتبني أنظمة حكم سياسية سلطوية ذات تدرج هرمي، مع وجود القليل من المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي - كما سنناقش - تعد هامةً وأساسيةً بالنسبة لتحقيق التطور والنجاح الاقتصادي. لقد تَشَكَّل هذا المسار التنموي بدرجة كبيرة من

خلال التاريخ المتعلق بحقبة الحكم العثماني والأوروبي. إن العلاقة بين الدين الإسلامي وبين حالة الفقر الموجودة في الشرق الأوسط تعد زائفةً إلى حد كبير.

إن دور هذه الأحداث التاريخية، وليس العوامل الثقافية، في تشكيل المسار الاقتصادي في الشرق الأوسط يتم إدراكها أيضًا في ثنايا الحقيقة التي توضح أن المناطق الواقعة في الشرق الأوسط، والتي تخلصت من قبضة الإمبراطورية العثمانية والقوى الاستعمارية الأوروبية، مثل مصر بين عامي 1805 و1848 في ظل حكم "محمد على"، استطاعت أن تنطلق عبر مسار من التغير الاقتصادي السريع. استحوذ "محمد على" وسيطر على السلطة بعد انسحاب القوات الفرنسية التي كانت قد احتلت مصر بقيادة نابليون بونابرت؛ مستغلًا حالة الضعف التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية والتي كانت تسيطر على الأراضي المصرية في ذلك الوقت، حيث استطاع أن يؤسس لأسرته الحاكمة، والتي استطاعت - بصيغة أو بأخرى - أن تحكم مصر حتى قيام ثورة 1952 بقيادة جمال عبد الناصر. إن الإصلاحات التي قام بها محمد على - رغم أنها كانت قسرية - استطاعت أن تحقق النمو لمصر، حيث تم تحديث الروتين الحكومي، والجيش، ونظام الضرائب، وكان هناك نمو في الزراعة والصناعة؛ غير أن هذا المسار من التحديث والنمو قد توقف بعد وفاة محمد على، حيث خضعت مصر للنفوذ الأوروبي.

غير أنه ربما تكون هذه هي الطريقة الخاطئة التي يجب أن نفكر بها عن الثقافة؛ وربما تكون العوامل الثقافية، التي تهم، لا ترتبط بالدين، وإنما بالأحرى "بعناصر ثقافية قومية" معينة؛ وربما يكون تأثير الثقافة الإنجليزية هو الذي يمثل العنصر الهام هنا، كما أنه يفسر السبب الذي يجعل دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، وأستراليا أكثر ازدهارا بدرجة كبيرة؟ ورغم أن هذه الفكرة تبدو جذابة بصورة مبدئية، إلا أنها أيضًا لا تؤدي الغرض المطلوب. أجل بالفعل، لقد كانت كل من كندا والولايات المتحدة مستعمرات إنجليزية، ولكن سيراليون ونيجيريا كانتا أيضًا كذلك. إن التفاوت في حالة الازدهار بين المستعمرات الإنجليزية يعد كبيرًا بشكل ملحوظ في كل أنحاء العالم. إن الميراث الإنجليزي ليس هو السبب في نجاح وتفوق أمريكا الشمالية.

غير أنه ما زال هناك إصدار آخر من فرضية الثقافة: فمن المحتمل ألا يكون ما هو إنجليزي في مقابل ما هو غير إنجليزي هو السبب في ذلك، بل ربما، ما هو أوروبي في مقابل ما هو غير أوروبي؛ هل يمكن أن يكون الأمر يتمثل في أن الأوروبيين متفوقون بدرجة ما بسبب أخلاقيات العمل الخاصة بهم، والانفتاح على الحياة، والقيم اليهودية والمسيحية، أو التراث الروماني؟ صحيح أن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، واللتان يقطن بهما في الأصل أشخاص ينتمون إلى أصول أوروبية، يمثلان المناطق الأكثر ازدهارًا في العالم؛ وربما يكون الميراث الثقافي الأوروبي المتفوق هو الذي يشكل جذور الازدهار الموجود - وهو ما يمثل الملاذ الأخير بالنسبة لفرضية الثقافة؛ ولكن للأسف الشديد، هذا الإصدار من فرضية الثقافة يقدم القليل من العناصر التفسيرية مثله في ذلك مثل الإصدارات الأخرى. إن هناك نسبة أكبر حجمًا من سكان الأرجنتين وأوروجواي - بالمقارنة مع سكان كندا والولايات المتحدة الأمريكية - تنتمي إلى أصول أوروبية، غير أن الأداء الاقتصادي لكل من الأرجنتين وأوروجواي لا يفسح المجال للمزيد من الخوض في هذا الصدد. وفي حين أن اليابان وسنغافورة لم يكن يوجد بهما أبدًا سوى مجموعات صغيرة من السكان الذين ينتمون لأصول أوروبية، إلا أنهما يتمتعان بحالة من الازدهار مثل مناطق كثيرة من أوروبا الغربية.

وكذلك الأمر بالنسبة للصين - على الرغم من الاضطرابات الكثيرة التي تشوب نظامها السياسي والاقتصادي - فهي تعد واحدة من أكثر الدول التي تشهد تطورًا ونموًّا بمعدل سريع خلال العقود الثلاثة الماضية. إن حالة الفقر التي كانت تمر بها الصين حتى وفاة "تسي تونج" لم يكن لها علاقة بطبيعة الثقافة الصينية؛ وإنما يرجع إلى الطريقة الكارثية التي كان يتبعها "ماو" في تنظيم الاقتصاد والسياسات المُطَبَّقة هناك. قام في الخمسينيات من القرن العشرين بوضع نظام أطلق عليه "القفزة الكبر إلى الأمام"، والذي كان يمثل سياسة تصنيعية كارثية أدت إلى حدوث مجاعات ضخمة وحالة من القحط؛ وفي الستينيات من القرن العشرين، قام بالدعوة إلى انطلاق "الثورة الثقافية"، والتي أفضت إلى اضطهاد أصحاب الفكر والمثقفين والمتعلمين من المواطنين

- أي شخص قد يدور الشك حول ولاء حزبه للنظام. وقد أدى هذا مرة أخرى إلى نشر الرعب والإهدار الهائل للمواهب والموارد التي يملكها المجتمع؛ وبنفس الطريقة، فإن النمو والتطور الصيني الراهن ليس له علاقة بطبيعة القيم الصينية أو التغيرات الموجودة في الثقافة الصينية؛ إنه ينتج عن عملية من التحول الاقتصادي مدعومةً بالإصلاحات التي نَفَّذها "دينج شياوبنغ" وحلفائه، والذي - بعد وفاة ماو تسي تونغ - تخلى تدريجيًّا عن السياسات والمؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، بداية في مجال الزراعة ثمَّ بعد ذلك في مجال الصناعة.

إن فرضية الثقافة - مثلها في ذلك مثل فرضية جغرافيا المكان - ليست مفيدة أيضًا في تفسير الجوانب الأخرى المتعلقة بطبيعة وضع الأرض الموجودة حولنا اليوم. وهناك بالطبع فوارق واختلافات في المعتقدات، والتوجهات الثقافية والقيم بين كل من الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، ولكن فقط مثل تلك التي كانت توجد بين نوغاليس، أريزونا وبين نوغاليس، سونورا، أو تلك الفوارق الموجودة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، فإن هذه الفوارق تعد نتيجة لوجود المؤسسات والمسارات التاريخية المؤسسية المختلفة في كلا المكانين. إن العوامل الثقافية التي تحدد الطريقة التي صاغت بها الثقافة "الإسبانية" أو "اللاتينية" الإمبراطورية الإسبانية، لا يمكن أن تفسر الفوارق والاختلافات الموجودة في أمريكا اللاتينية - على سبيل المثال، السبب الذي يجعل كل من الأرجنتين وشيلي أكثر ازدهارًا من بيرو وبوليفيا. وهناك أنماط أخرى من الحجج الثقافية - على سبيل المثال، تلك التي تركز على الثقافة الأصلية المعاصرة - على بدرجة متساوية من السوء. فإن الأرجنتين وشيلي بهما القليل من السكان الأصليين بالمقارنة مع بيرو وبوليفيا؛ ورغم أن هذا صحيح، إلا أن حجة الثقافة المرتبطة بالسكان الأصليين لا تفلح كتفسير لهذه المسألة أيضًا؛ وتملك كل من كولومبيا، والإكوادور، وبيرو مستويات دخل متشابهة، غير أن كولومبيا يوجد بها عدد قليل جدًّا من السكان الأصليين اليوم، في حين أن الإكوادور وبيرو يوجد بهما الكثير منهم. وفي النهاية، فإن التوجهات الثقافية - والتي تعد بشكل عام بطيئةً في التغيير -

من غير المحتمل أن تكون مسؤولة بذاتها عن تحقيق معجزات النمو والتطور في شرق آسيا والصين. وعلى الرغم من أن المؤسسات تعد ثابتة ومستمرة أيضًا، إلا أنها تُحْدث تغيرًا بمعدل سريع في ظروف معينة، كما سنرى فيما بعد.

فرضية الجهل

تتمثل النظرية الأخيرة المعروفة، حول السبب الذي يجعل بعض الدول فقيرة وبعضها غنى، في فرضية الجهل، والتي تؤكد على أن حالة عدم المساواة توجد في هذا العالم نتيجة لأننا نحن أو حكامنا لا ندرك الطريقة التي يمكن أن نجعل بها الدول الفقيرة غنية. إن هذه الفكرة تمثل الفكرة التي يؤمن بها معظم علماء الاقتصاد، والذين يستقون هذه الفكرة من التعريف الشهير الذي قدمه عالم الاقتصاد الإنجليزي "لايونل روبينز" في عام 1935، والذي نصه "إن علم الاقتصاد يمثل العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات وبين الوسائل النادرة أو الشحيحة التي تملك استخدامات بديلة."

ومن ثَمَّ فإننا على بعد خطوة صغيرة لكي نستخلص أن علم الاقتصاد يجب أن يركز على الاستخدام الأمثل للوسائل النادرة أو الشحيحة من أجل إشباع الغايات والمتطلبات الاجتماعية. وبالفعل، فإن النتيجة النظرية الأكثر شهرةً في مجال الاقتصاد هي، التي يطلق عليها "نظرية الرفاهية الأولى"، والتي تحدد الظروف التي يكون تخصيص الموارد المتاحة في "اقتصاد السوق" وفقاً لها أمرًا مقبولًا من الناحية الاجتماعية، من وجهة النظر الاقتصادية. إن اقتصاد السوق يمثل فكرة تجريدية يقصد منها التوصل لموقف أو وضع يمكن فيه لجميع الأفراد والشركات أن تنتج، وتشتري وتبيع بحريةٍ أي منتجات أو خدمات ترغب فيها. وعندما لا تتوافر مثل هذه الظروف يكون هناك حالة من "فشل السوق." في حين تقدم هذه الحالات من الفشل الأساس الذي تقوم عليه نظرية عدم المساواة في العالم، حيث إنه كلما تم تجاهل التعامل مع مثل هذه الحالات من الفشل في السوق، كلما كان من المحتمل أن تصبح هذه الدول أكثر فقرا. وترى فرضية الجهل أن الدول الفقيرة تعاني من الفقر لأنها تواجه الكثير من

حالات الفشل السوقي ولأن خبراء الاقتصاد وصانعي السياسات لا يدركون كيفية التخلص من هذه الإخفاقات في السوق، كما أنهم استعانوا بالنصيحة والمشورة الخاطئة في الماضي؛ وأن الدول الغنية تصبح غنيةً لأنها وضعت سياسات أفضل واستطاعت أن تتخلص بنجاح من هذه الإخفاقات.

هل يمكن لفرضية الجهل أن تفسر حالة عدم المساواة التي تسود العالم؟ وهل يمكن أن تكون الدول الإفريقية أكثر فقرًا عن بقية دول العالم لأن حكامها يميلون إلى اعتناق نفس الأفكار والرؤى الخاطئة حول كيفية إدارة دولهم، مما أدى إلى حالة الفقر المنتشرة هناك، في حين أن حكام دول أوروبا الغربية يوجد لديها معرفةً ودرايةً أفضل أو تحصل على النصيحة والمشورة بشكل أفضل، وهو الأمر الذي يفسر نجاحها وتفوقها النسبي؟ ورغم أن هناك الكثير من الأمثلة المشهورة لحكام وقادة تبنوا سياسات كارثية بسبب أنهم أخطأوا في إدراك عواقب تلك السياسات، إلا إن الجهل يمكنه أن يفسر، بأقصى درجة له، جزءًا ضئيلًا من حالة عدم المساواة التي تسود العالم.

ورغم أن هذا قد يبدو صحيحًا بالنسبة لحالة التدهور الاقتصادي المستمر، الذي شهدته "غانا" بعد حصولها على الاستقلال من بريطانيا، والناتج عن الجهل. وقد سَجَّل عالم الاقتصاد البريطاني "تونى كيليك"، والذي عمل بعد ذلك كمستشار لحكومة "كوامى نكروما"، الكثير من المشكلات في هذا الصدد بمزيد من التفصيل؛ حيث ذكر أن سياسات حكومة "نكروما" كانت تركز على تطوير الصناعة الحكومية، والتي أثبتت عدم كفاءتها بدرجة كبيرة، حيث أوضح "كيليك" أن:

> "مصنع الأحذية الذي كان يربط بين مصنع اللحوم في الشمال عن طريق نقل جلود الحيوانات إلى الجنوب (لمسافة تزيد عن 500 ميل) لتصل إلى مدبغة جلود (والتي لا تعمل في الوقت الراهن)؛ وأن يتم إعادة نقل الجلد مرة أخرى إلى مصنع الأحذية في مدينة كوماسي، والتي تقع في وسط البلاد وعلى بعد حوالي 200 ميل شمال المدبغة؛ وحيث إن سوق الأحذية الرئيسي يقع في مدينة أكرا، عاصمة الدولة، ثمَّ بعد ذلك يجب أن يتم نقل الأحذية لمسافة 200 ميل أخرى لإعادتها إلى منطقة الجنوب.

يشير "كيليك"، بصورة قد تبدو أقل من الواقع، أن هذا كان يمثل مشروعًا "تم إضعاف إمكانية تطويره وبقائه بسبب الموقع السيئ الذي تم اختياره لتنفيذ المشروع". لقد كان مصنع الأحذية واحدًا من تلك المشروعات الكثيرة، والتي كانت تضم مصنع تعليب المانجو، والذي كان يقع في إحدى مناطق غانا التي لم تكن تزرع المانجو وكان يفترض أن يكون إنتاجه أكثر من طلب واحتياج العالم بأسره من هذا المنتج. إن هذا المسار المتواصل من عمليات التطوير والتنمية الاقتصادية غير العقلانية لم تكن بسبب الحقيقة التي توضح أن "نكروما" أو مستشاريه كانوا غير ملمين بشكل جيد أو على جهل بالسياسات الاقتصادية الصحيحة؛ حيث كان لديهم أشخاص مثل "كيليك"، كما أنهم استعانوا بنصيحة واحد من الحائزين على جائزة نوبل وهو السير "آرثر لويس"، والذي كان يعلم أن السياسات ليست جيدة. إن الذي دفع بهذه الصيغة من السياسات الاقتصادية كانت الحقيقة التي توضح أن "نكروما" كان يحتاج إلى استخدام هذه السياسات لكي يشتري الدعم السياسي ويحافظ على بقاء نظامه الغير الديمقراطي.

غير أنه لا يمكن فقط أن يتم توجيه اللوم سواء للأداء المُخَيِّب للآمال لغانا بعد الاستقلال أو للحالات الأخرى التي لا تحصى من سوء الإدارة الاقتصادية الواضح كنتيجة للجهل؛ ورغم كل ذلك، إذا كان الجهل هو المشكلة، لكان القادة الذين يتصرفون بحسن نية أسرع ما يكون في معرفة وإدراك أنماط السياسات التي كانت تعمل على زيادة معدلات دخل المواطنين ورفاهيتهم، كما أنهم كانوا سيتحولون مباشرة إلى تطبيق تلك السياسات.

وإذا أخذنا في الاعتبار المسارات المختلفة في كل من الولايات المتحدة والمكسيك، فإن توجيه اللوم لهذا الاختلاف والتفاوت على أساس جهل القادة أو الحكام في هاتين الدولتين يمثل - في أفضل الأحوال - أمرًا غير محتمل بدرجة كبيرة؛ إنها لم تكن الفوارق في درجة المعرفة أو النوايا بين "جون سميث" و"كورتييز" هي التي وضعت بذور الاختلاف والتفاوت إبان الحقبة الاستعمارية، كما أنها لم تكن الفوارق في المعرفة بين الرؤساء الأمريكيين اللاحقين، مثل "تيدي روزفلت أو وودرو ويلسون،

وبورفيريو دياز" هي التي جعلت المكسيك تختار مؤسسات اقتصادية عملت على زيادة ثروات النخب على حساب بقية المجتمع في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في حين أن "روزفيلت وويلسون" فعلا عكس ذلك. لكنها كانت الفوارق في الضوابط والقيود المؤسسية التي كان يواجهها رؤساء الدول والنخب هناك. وعلى نحو مشابه، لم يسمح قادة وزعماء الدول الإفريقية - الذين عانوا بشدة خلال نصف القرن الماضي في ظل عدم وجود حقوق ملكية غير آمنة ومؤسسات اقتصادية عملت على إفقار الكثير من السكان هناك - لهذا أن يحدث لأنهم كانوا يعتقدون أنه يمثل سياسة اقتصادية جيدة؛ لقد فعلوا ذلك لأنهم استطاعوا أن يأمنوا العقاب وساعدهم ذلك على زيادة ثرواتهم الشخصية على حساب بقية المجتمع، أو لأنهم اعتقدوا أن هذا يمثل نظامًا سياسيًا مناسبا، كطريقة لإبقائهم في السلطة من خلال شراء دعم وتأييد المجموعات أو النخب المؤثرة وذات الثقل في المجتمع.

إن تجربة رئيس وزراء غانا في عام 1971، كوفي بوسيا، توضح إلى أي مدى يمكن أن تكون فرضية الجهل مضللة، حيث واجه "بوسيا" أزمة اقتصادية خطيرة بعد توليه للسلطة في عام 1969، حيث اتَّبَع - مثله في ذلك مثل "نكروما" من قبله - سياسات اقتصادية توسعية غير مستدامة، ووضع العديد من قواعد التحكم في الأسعار من خلال هيئات تسويقية، كما أنه بالغ في تحديد معدل صرف العملات. وعلى الرغم من أن "بوسيا" كان خصمًا وعدوًا لنكروما، وكان على رأس حكومة ديمقراطية، إلا أنه واجه الكثير من نفس القيود السياسية؛ وكما كان الأمر بالنسبة لنكروما، كانت سياساته الاقتصادية التي تبناها، ليس بسبب أنه كان "جاهلاً" واعتقد أن هذه السياسات كانت تمثل سياسة اقتصادية مناسبة أو طريقة مثالية لتحقيق التنمية والتطور في البلاد؛ لقد تم اختيار هذه السياسات لأنها كانت تمثل نظام سياسي مناسب، يُمَكِّن "بوسيا" من تحويل الموارد المتاحة لمجموعات قوية ومؤثرة من الناحية السياسية، على سبيل المثال، في المناطق الحضرية، والتي كان يحتاج إلى أن يكسب رضاها وودها. وعملت إجراءات ضبط الأسعار على إرهاق القطاع الزراعي، وذلك بغرض توفير غذاء بأسعار رخيصة

لمؤيديه في الدوائر الانتخابية بالمناطق الحضرية والحصول على إيرادات مالية لتمويل الإنفاق الحكومي؛ غير أن هذه القيود والضوابط لم تكن مستدامة، حيث سرعان ما عانت غانا من سلسلة من الأزمات المتعلقة بميزان المدفوعات والعجز في حجم العملات الأجنبية. وعندما واجه "بوسيا" كل هذه المآزق، قام في 27 من ديسمبر (كانون الأول) 1971 بتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي والتي أفضت إلى تخفيض ضخم في قيمة العملة المحلية.

لقد مارس صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمجتمع الدولي برمته، ضغوطًا على "بوسيا" حتى يقوم بتنفيذ الإصلاحات المتضمنة في الاتفاقية المبرمة. رغم أن المؤسسات الدولية كانت غير مدركة لذلك لحسن الحظ، إلا أن "بوسيا" كان يدرك أنه بصدد القيام بمقامرة سياسية ضخمة؛ وكانت النتيجة المباشرة لإجراء تخفيض قيمة العملة المحلية هي اندلاع أعمال شغب وحالة من الغضب والاستياء في العاصمة الغانية أكرا، والتي تصاعدت بصورة لا يمكن السيطرة عليها حتى تم الإطاحة "ببوسيا" من قبل الجيش، وهي الحركة التي قادها الكولونيل أشيامبونج، والذي قام على الفور بإلغاء إجراء تخفيض قيمة العملة.

إن فرضية الجهل تختلف عن كل من فرضية جغرافيا المكان وفرضية الثقافة في أنها مزودة بصورة ذاتية باقتراح حول كيفية "حل" مشكلة الفقر: إذا كان الجهل قد أوصلنا لهذا الوضع، فإن الحكام وصانعي السياسات الذين يتمتعون بالعلم والتنوير والثقافة يمكنهم أن ينقذونا، ويجب علينا أن نملك القدرة على "هندسة" وتخطيط الازدهار في كل أرجاء العالم عن طريق تقديم النصيحة والمشورة الصحيحة، ومن خلال إقناع الساسة بتبني السياسات الاقتصادية المناسبة. غير أن تجربة "بوسيا" تُشدد على الحقيقة التي توضح أن العقبة الرئيسية أمام تبني السياسات التي يمكن أن تقلل من حالات الفشل السوقي وتشجع على النمو الاقتصادي لا تتمثل في جهل الساسة وإنما في المحفزات والقيود التي يواجهونها من خلال المؤسسات الاقتصادية والسياسية في بلدانهم.

وعلى الرغم من أن فرضية الجهل ما زالت تتمتع بالمكانة العليا بين معظم علماء الاقتصاد وفي دوائر صناعة السياسات الغربية - والتي، تقريبًا مع استبعاد أي شيء آخر، تركز على الكيفية التي يتم بها هندسة وتخطيط الازدهار - إلا أنه فرضية أخرى لا تصلح للقيام بالغرض المطلوب؛ إنها لا تفسر أصول وأسباب الازدهار الموجود في أنحاء العالم، كما أنها لا تفسر طبيعة وضع الأرض من حولنا - على سبيل المثال، السبب الذي يجعل بعض الدول، مثل المكسيك وبيرو، وليس الولايات المتحدة أو إنجلترا - تتبنى وضع مؤسسات وسياسات تعمل على إفقار الأغلبية الكاسحة من مواطنيها، أو السبب الذي يجعل تقريبًا جميع دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة إلى معظم دول أمريكا الوسطى أفقر بكثير عن دول أوروبا الغربية أو شرق آسيا.

عندما تهرب وتفر الأمم من الأنماط المؤسسية التي تُخضعها لحالة الفقر وتستطيع أن تنطلق على مسار يقودها نحو تحقيق النمو الاقتصادي، فإن هذا لا يكون بسبب أن حكامها الجهلاء قد أصبحوا فجأةً أفضل تنورًا وثقافةً أو أقل زهدًا في تحقيق مصالحهم الشخصية، أو لأنهم استجابوا لنصيحةٍ ومشورةٍ قدمها لهم خبراء اقتصاد أفضل من سابقيهم. إن الصين، على سبيل المثال، تعد واحدة من الدول التي قامت بالتحول من استخدام السياسات الاقتصادية التي تسببت في حدوث الفقر والمجاعة لملايين الأشخاص، إلى تلك السياسات التي تشجع وتدعم النمو الاقتصادي؛ غير أن هذا - وكما سنتعرض لذلك بمزيد من التفصيل لاحقًا - لم يحدث بالفعل لأن الحزب الشيوعي الصيني أدرك في النهاية أن الملكية المشتركة للأرض الزراعية والصناعة قد خلقت فرصًا ومحفزات اقتصادية رهيبة، وبدلاً من ذلك استطاع "دينج شياوبنغ" وحلفاؤه، والذين لم يكونوا أقل رغبةً في تحقيق مصالحهم الشخصية عن منافسيهم، غير أنهم كان لديهم مصالح وأهداف سياسية مختلفة، أن يلحقوا الهزيمة بخصومهم الأقوياء في الحزب الشيوعي وكانوا بمثابة العقل المُدَبِّر لثورة سياسية ضد القيادة، حيث استطاعوا أن يغيروا بطريقة جذرية القيادات والتوجهات الخاصة بالحزب. نتجت إصلاحاتهم الاقتصادية - والتي ساعدت على خلق فرص ومحفزات للسوق في القطاع الزراعي ثمَّ

بعد ذلك في القطاع الصناعي - عن هذه الثورة السياسية. لقد كانت السياسة هي التي حددت عملية التحول من الفكر الشيوعي نحو فرص ومحفزات السوق في الصين، وليس تلقي النصيحة الأفضل أو الفهم والإدراك الأفضل للطريقة التي يجب أن يعمل بها الاقتصاد.

سوف نجادل أنه من أجل فهم حالة اللامساواة التي تسود العالم، فإننا يجب أن نفهم السبب الذي يجعل بعض المجتمعات تقوم على نظم غير فعالة وناجحة بدرجة كبيرة وعلى طرق غير مقبولة من الناحية الاجتماعية. إن الأمم تملك القدرة في بعض الأحيان على تبني وإقامة مؤسسات فعالة وناجحة تساعد على تحقيق الازدهار، غير أن هذا للأسف، يمثل الحالات النادرة في الواقع. لقد ركز معظم خبراء الاقتصاد وصانعي السياسات على "فهم ذلك الأمر بشكل صحيح"، في حين أن ما هو مطلوب بالفعل يتمثل في تفسير السبب الذي يجعل الدول الفقيرة "تخطئ في فهم هذا الأمر"؛ إن الخطأ في إدراك الأمر لا يرتبط في الغالب بالجهل أو الثقافة؛ وكما سنعرض لذلك لاحقًا، فإن الدول الفقيرة تعد فقيرة لأن أولئك الذين يستحوذون على السلطة يتبنون اختيارات تعمل على إحداث الفقر؛ إنهم يخطئون في إدراك هذا الأمر ليس عن غير قصد أو نتيجة للجهل وإنما عن عمد؛ ومن أجل أن تدرك هذا، يجب عليك أن تتجاوز حدود علم الاقتصاد أو نصيحة الخبراء حول الإجراء الأمثل الذي يجب أن تتخذه، وبدلاً من ذلك أن تقوم بدراسة الطريقة التي يتم بها صنع القرارات فعليًا، ومن المسؤول عن صنعها، وكذلك السبب الذي يجعل أولئك الأشخاص يقررون القيام بما يقومون به. إن هذا يمثل دراسة السياسة والإجراءات السياسية. إن علم الاقتصاد يتجاهل بصورة تقليدية علم السياسة، غير أن فهم السياسة يعد هامًا وأساسيًا بالنسبة لتفسير حالة اللامساواة التي تسود عالمنا. وكما أشار عالم الاقتصاد "أبا ليرنر" في السبعينيات من القرن الماضي، "لقد حصل علم الاقتصاد على لقب "ملكة العلوم الاجتماعية" عن طريق تبني المشكلات السياسية التي تم التوصل لحلها كمجال له."

إننا سوف نجادل على أن تحقيق الازدهار يتوقف على حل بعض المشكلات

السياسية الأساسية، وهذا يرجع بالتأكيد إلى أن علم الاقتصاد قد افترض أن المشكلات السياسية يتم إيجاد حلول لها وهذا ما جعله غير قادر على التوصل لتفسير مُقْنع حول حالة اللامساواة التي تسود العالم. إن تفسير حالة اللامساواة في العالم ما زال يحتاج من الاقتصاد أن يدرك الكيفية التي تؤثر بها الأنماط المختلفة من السياسات والنظم الاجتماعية على المحفزات والسلوك الاقتصادي؛ غير أنه يحتاج أيضًا إلى السياسة.

الفصل الثالث

صناعة الازدهار والفقر

اقتصاديات منطقة خط عرض 38

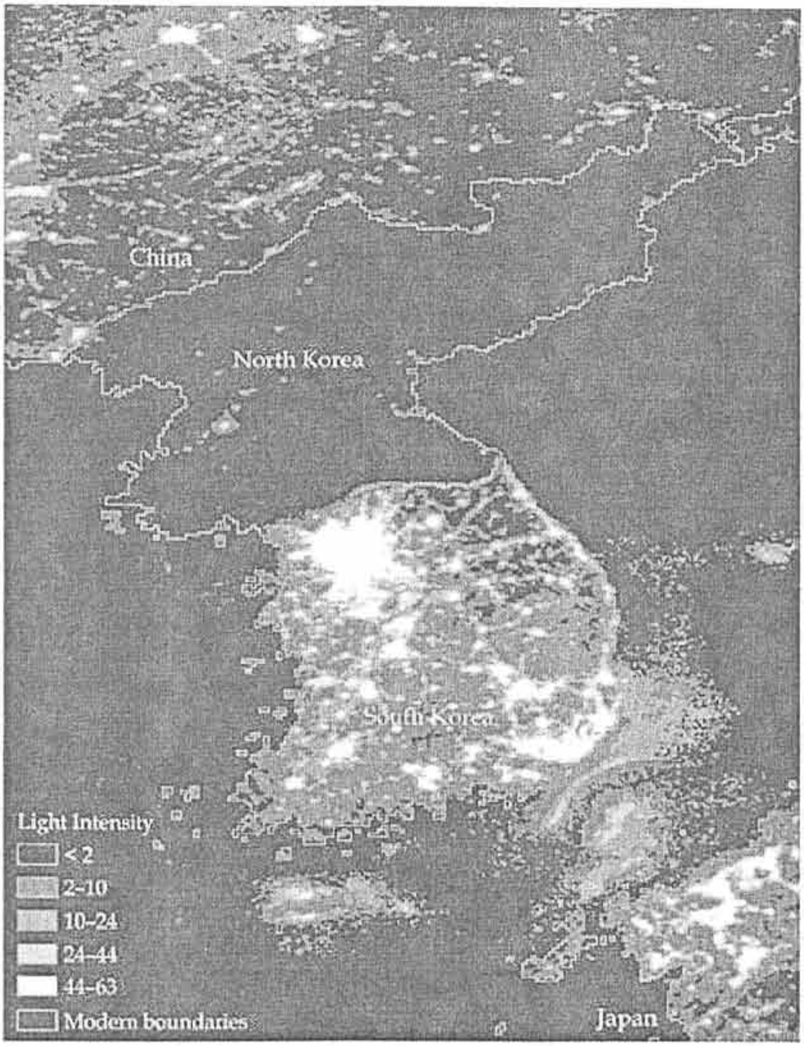
في صيف عام 1945، بينما كانت الحرب العالمية الثانية تضع سطورها الأخيرة، بدأت المستعمرة اليابانية الموجودة في كوريا في الانهيار؛ وخلال شهر من الاستسلام غير المشروط من جانب اليابان في تاريخ 15 من أغسطس (آب)، حيث تم تقسيم كوريا عند منطقة خط عرض 38 إلى منطقتين من حيث النفوذ، حيث تتولى الولايات المتحدة إدارة المنطقة الجنوبية؛ على أن تتولى روسيا إدارة المنطقة الشمالية. غير أن حالة السلام المضطربة خلال الحرب الباردة قد تهشمت عندما قام الجيش الكوري الشمالي في شهر يونيو (حزيران) 1950 باحتلال كوريا الجنوبية؛ وعلى الرغم من أن الكوريين الشماليين كانوا قد شنوا في البداية غارات كبيرة، استولوا فيها على العاصمة "سول"، إلا أنهم تراجعوا وانسحبوا بالكامل منها بحلول فصل الخريف. حيث تم التفريق بين كل من "هوانج بيونج - وون" وبين أخيه، واستطاع "هوانج بيونج - وون" أن يختبئ ويتجنب تجنيده في الجيش الكوري الشمالي. وظل مقيمًا في الجنوب وعمل كصيدلي هناك. أما بالنسبة لأخيه، والذي كان طبيبًا يعمل في مدينة سول، فكان يقوم بمعالجة الجرحى من الجنود التابعين للجيش الكوري الجنوبي، وتم نقله للشمال عندما انسحب الجيش الكوري الشمالي؛ وبعد أن افترقا عن بعضهما في عام 1950، التقيا مرة أخرى في عام 2000 في مدينة سول لأول مرة منذ خمسين عاما، وبعد أن تم الاتفاق بشكل نهائي

بين الحكومتين على البدء في تنفيذ برنامج محدود من أجل لم شمل الأسر الموجودة في الكوريتين.

وقد انتهى الحال بأخ "هوانج بيونج – وون" – باعتباره كطبيب – إلى العمل في القوات الجوية، والتي تعد وظيفة جيدة في ظل حكم عسكري ديكتاتوري. غير أنه حتى أولئك الذين يتمتعون بالامتيازات في كوريا الشمالية ليسوا في حالة جيدة؛ وعندما التقى الأخوان، سأل هوانج بيونج – وون عن الحياة شمال خط عرض 38، كان هو يملك سيارة، في حين أن أخيه لا يملك واحدة؛ وسأل أخيه "هل لديك هاتف؟" فأجاب أخوه بالنفي؛ "إن ابنتي التي تعمل في وزارة الخارجية لديها هاتف، ولكنك لن تتمكن من الاتصال إذا كنت لا تعرف الكود الخاص بذلك"؛ تذكر "هوانج بيونج – وون" أن جميع الأشخاص الذين قدموا من الشمال عند وقت لم الشمل، كانوا يطلبون النقود، لذلك عرض على أخيه بعض النقود، غير أن أخيه قال له "إذا عُدت بالنقود فإن الحكومة سوف تطلب منا أن نعطيها لهم، لذلك من الأفضل أن تحتفظ بها"؛ فقال له "إخلع هذا المعطف واتركه وارتدي هذا عندما نعود" ولاحظ "هوانج بيونج – وون" أن معطف أخيه كان باليًا ومتهالكا فأجاب أخوه قائلاً: "لا أستطيع القيام بذلك.؛ هذا المعطف مستعار من الحكومة حتى نأتي إلى هنا." وتذكر أيضًا هوانج بيونج – وون كيف أنه حينما حان وقت الفراق، كان أخوه يشعر بالحرج والاضطراب وكان دائمًا قلقًا وكأن شخصًا يستمع للحوار بينهما؛ لقد كان أكثر فقرًا مما تخيل هوانج بيونج – وون، حيث أخبره أخوه أنه يعيش حياة جيدة، ولكن "هوانج بيونج – وون" وجد أنه كان يبدو في حالة مزرية وكان نحيفًا للغاية.

إن سكان كوريا الجنوبية لديهم مستويات معيشة مشابهة لسكان البرتغال وإسبانيا؛ أما بالنسبة للشمال، فيما يطلق عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو كوريا الشمالية، فإن مستويات المعيشة تطابق لتلك المستويات إفريقيا جنوب الصحراء، قرابة عُشر مستويات المعيشة العادية في كوريا الجنوبية. كما أن الوضع الصحي لسكان كوريا الشمالية في حالة أسوء بشكل واضح؛ فالشخص في كوريا الشمالية يستطيع أن يتوقع أن

يعيش لفترة تقل بعشر سنوات عن أبناء عمومته في جنوب خط عرض 38. توضح الخريطة رقم (7) بطريقة مثيرة حجم الفجوة الاقتصادية بين الكوريتين؛ حيث تقدم بيانات حول مستوى كثافة الضوء خلال فترة الليل عن طريق صور الأقمار الصناعية؛ حيث إن كوريا الشمالية تكون تقريبًا مظلمةً تمامًا نتيجة لعدم توافر الكهرباء، في حين أن كوريا الجنوبية تتوهج بالأضواء في كل مكان.



خريطة رقم (7): الأضواء في كوريا الجنوبية مقابل الظلام في الشمال

إن هذه الفوارق الواضحة ليست قديمة جدًّا، حيث إنها لم تكن موجودة في الحقيقة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. غير أنه بعد عام 1945، دأبت الحكومات المختلفة في الشمال والجنوب على تبني طرق مختلفة بدرجة كبيرة فيما يتعلق بتنظيم الوضع الاقتصادي في كل منهما؛ كان يقود كوريا الجنوبية كما كانت مؤسساتها السياسية والاقتصادية الأولى قد تَشَكَّلت أيضاً بواسطة "شيونمان ريهي" الذي حصل على تعليمه من جامعتي هارفارد وبرينستون، وهو المعارض بثبات وإخلاص للفكر الشيوعي، بالإضافة إلى دعم ملحوظ من الولايات المتحدة. تم انتخاب "ريهي" كرئيس في عام 1948؛ وحيث إنها تم تأسيسها في وسط فترة الحرب الكورية ونتيجة لتفادي تهديد انتشار الشيوعية في منطقة جنوب خط عرض 38، لم تكن كوريا الجنوبية تمثل نظامًا ديمقراطيًّا. لقد استطاع كل من "ريهي" وخليفته بنفس شهرته، الجنرال "بارك تشونج - هي"، أن يحجزا مواقعهما في التاريخ كرؤساء سلطويين؛ غير أن كل منهما كان يحكم في ظل اقتصاد سوق يتم فيه تحديد الملكية الخاصة، وبعد عام 1961، قام "بارك" بصورة فعالة برمي ثقل الدولة خلف النمو الاقتصادي السريع، وقام بتحويل الائتمان والدعم الحكومي لصالح الشركات التي أثبتت نجاحها.

لقد كان الموقف في منطقة شمال خط عرض 38 مختلفا؛ حيث نَصَّب "كيم إيل - سونج"، زعيم الموالين الشيوعيين المناهضين لليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية، من نفسه ديكتاتورًا في عام 1947، وبمساعدة الاتحاد السوفيتي، تبني صيغة صارمة من الاقتصاد المخطط بصورة مركزية كجزء مما كان يطلق عليه "نظام جوتشي"؛ حيث تم تحريم الملكية الخاصة، وحظر الأسواق؛ وكذلك تم تقليص الحريات ليس فقط في أماكن الأسواق، وإنما في كل مجال من حياة الكوريين الشماليين - باستثناء أولئك الذين كانوا يمثلون جزءًا من النخبة الحاكمة محدودة العدد التي كانت تلتف حول "كيم إيل سونج"، وابنه وخليفته "كيم يونج - إيل" من بعده.

ولا يجب أن نندهش من أن الثروات الاقتصادية لكل من كوريا الشمالية والجنوبية قد تفاوتت بصورة حادة؛ حيث سرعان ما ثَبُتَ، أن النظام الاقتصادي ونظام جوتشي

الذي وضعها "كيم إيل سونج"، كانا بمثابة كارثة؛ غير أن الإحصاءات التفصيلية الخاصة بذلك ليست متوفرة من جانب كوريا الشمالية، والتي تعد دولة كتومة وسرية على أقل تقدير، ورغم ذلك، فإن الأدلة المتاحة تؤكد أن ما نعرفه هو الصحيح من خلال ما نشهده من مجاعات متكررة تحدث هناك: حيث إنه ليس فقط الإنتاج الصناعي هو الذي فشل في الانطلاق، وإنما أيضًا واجهت كوريا الشمالية في الواقع انهيارًا في الإنتاج الزراعي. إن غياب الملكية الخاصة كان يعني أن عددًا قليلًا من الأشخاص كان لديهم الفرص والمحفزات لكي يستثمروا أو أن يبذلوا الجهد من أجل زيادة أو حتى المحافظة على استمرار الإنتاج. إن هذا النظام القمعي الخانق كان معاديًا للابتكار ولتبني واستخدام وسائل تكنولوجية جديدة، غير أن "كيم إيل سونج، وكيم يونج-إيل"، ورفقائهم لم تكن لديهم نية لإصلاح النظام القائم، أو إتاحة الملكية الخاصة، أو الأسواق، أو العقود الخاصة، أو تغيير المؤسسات السياسية والاقتصادية؛ وهو الأمر الذي جعل كوريا الشمالية تواصل طريقها نحو الركود الاقتصادي.

وفي غضون ذلك، كانت المؤسسات الاقتصادية، في كوريا الجنوبية، تشجع على الاستثمار والتجارة؛ حيث استثمر الساسة الكوريون الجنوبيون في قطاع التعليم، مما ساعد على تحقيق معدلات عالية من التعلم والدراسة في المراحل المختلفة. وسرعان ما استفادت الشركات الكورية الجنوبية من السكان الذين حصلوا على مستويات تعليمية مختلفة بشكل نسبي، وكذلك من السياسات التي تشجع على الاستثمار والتصنيع، والصادرات، ونقل التكنولوجيا. وسرعان ما أصبحت كوريا الجنوبية واحدة من "الاقتصاديات المعجزة" من بين دول شرق آسيا، وواحدة من أسرع الدول نموًا في العالم.

في أواخر عام 1990، وخلال قرابة نصف قرن فقط، أدى النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية وحالة الركود الموجودة في كوريا الشمالية، إلى إحداث فجوة، تبلغ عشرة أضعاف من حيث الحجم، بين هذين الشقين من هذه الدولة التي كانت بلدًا واحدًا قبل ذلك - ويمكنك أن تتخيل حجم الفارق الذي يمكن أن يحدثه قرنان من الزمان.

إن الكارثة الاقتصادية لكوريا الشمالية، والتي أدت إلى حدوث المجاعات للملايين من المواطنين، عند مقارنتها مع النجاح والتفوق الاقتصادي لكوريا الجنوبية تبدو مذهلةً وصادمة: لا يمكن سواء للثقافة أو جغرافيا المكان أو الجهل أن تفسر تلك المسارات المتفاوتة لكل من كوريا الشمالية والجنوبية. إننا يجب أن نوجه أنظارنا للمؤسسات لكي نبحث عن إجابة لذلك.

المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية والشاملة

تتفاوت الدول وتختلف في حجم نجاحها وتفوقها الاقتصادي بسبب اختلاف مؤسساتها، والقواعد والنظم التي تؤثر في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، وكذلك الفرص والمحفزات التي تخلق الدافعية لدى الأشخاص؛ ويمكنك أن تتخيل موقف المراهقين في كل من كوريا الشمالية والجنوبية وما يتوقعونه من الحياة في المستقبل؛ فسوف تجد أن أولئك الذين يعيشون في الشمال ينشئون ويترعرعون في حالة من الفقر، وبدون وجود مبادرات لأنشطة تجارية متوقعة، أو قدرة إبداعية، أو تعليم مناسب يعمل على إعدادهم بشكل جيد لممارسة العمل بمهارة وكفاءة؛ في حين أن قدر كبير من التعليم الذي يحصلون عليه في المدرسة يعد مجرد دعاية كاملة، والتي تهدف تمامًا إلى دعم شرعية النظام الحاكم. ويوجد قدر ضئيل من الكتب، ناهيك عن أجهزة الحاسب الآلي. وبعد سنوات الدراسة، يجب على الجميع الانضمام إلى الخدمة العسكرية بالجيش لمدة عشر سنوات. إن هؤلاء الصبية يدركون أنهم لن تكون لديهم ملكية خاصة بهم، ولن يتمكنوا من تأسيس شركاتهم الخاصة، أو أن يصبحوا أكثر غنى وازدهارًا حتى إذا مارس الكثير من الأشخاص بشكل غير مشروع أنشطة اقتصادية خاصة للحصول على أقواتهم. إنهم يدركون أيضًا أنهم لن يتمكنوا من الوصول بصورة قانونية للأسواق التي يمكنهم من خلالها استخدام مهاراتهم وقدراتهم أو الحصول على دخل مادي يستطيعون من خلاله شراء السلع التي يحتاجون إليها ويرغبون فيها؛ إنهم غير متأكدين حتى من نوع الحقوق الإنسانية التي سوف يحصلون عليها أو ستكون متاحة لهم.

أما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في الجنوب، فإنهم يحصلون على تعليم جيد، ويتمتعون بفرص ومحفزات تشجعهم على بذل الجهد والتفوق في مهنهم وتخصصاتهم التي يختارونها. إن كوريا الجنوبية تمثل اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة؛ ويدرك المراهقون هناك أنهم - إذا كانوا ناجحين كأصحاب أعمال أو موظفين - يمكنهم ذات يوم أن يستمتعوا بثمار استثماراتهم وجهودهم التي بذلوها. إنهم يستطيعون أن يحسنوا من مستوى معيشتهم ويشترون السيارات الخاصة، والمنازل، وتكون لديهم الرعاية الصحية المناسبة.

تقوم الدولة في الجنوب بدعم النشاط الاقتصادي، ولهذا فإنه من الممكن لأصحاب الأعمال أن يحصلوا على قروض من البنوك ومن المؤسسات المالية الأخرى، وتستطيع الشركات الأجنبية أن تدخل في علاقات شراكة مع الشركات الكورية الجنوبية، ويستطيع الأفراد أن يحصلوا على رهون عقارية لشراء المنازل الخاصة بهم. وفي الجنوب، بشكل عام، يملك الشخص الحرية في فتح أي نشاط تجاري يرغب فيه. أما في الشمال، لا يملك الشخص تلك الحرية. وفي الجنوب، يمكن للشخص أن يقوم بتعيين الموظفين والعمال، ويبيع المنتجات أو الخدمات، وأن ينفق الأموال في الأسواق المختلفة لشراء أي شيء يرغب فيه. في حين في الشمال، لا توجد سوى الأسواق السوداء. إن هذه القواعد والنظم المختلفة تمثل المؤسسات التي تُنَظِّم طبيعة الحياة بالنسبة لسكان كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

إن المؤسسات الاقتصادية الشاملة، مثل تلك التي توجد في كوريا الجنوبية أو في الولايات المتحدة، هي تلك المؤسسات التي تسمح وتشجع على المشاركة الفعلية من جانب القطاع الأكبر من المواطنين في الأنشطة الاقتصادية التي تساعد على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من مهاراتهم ومواهبهم الشخصية، والتي تُمكِّن الأفراد من تحديد الاختيارات التي يرغبون فيها. ومن أجل تكون المؤسسات الاقتصادية شاملة للجميع، فإنها يجب أن تتيح وجود ملكية خاصة آمنة، ونظام قانوني محايد وعادل، وأن توفر الخدمات العامة التي تتيح مجالًا للمشاركة المتساوية يستطيع من خلاله الأشخاص أن

يتبادلوا المصلحة وأن يبرموا العقود؛ إنه يجب أيضًا أن يسمح بدخول أنشطة تجارية جديدة، وأن يسمح للأشخاص أن يختاروا مهنهم ووظائفهم الخاصة.

إن التضاد بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وبين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، يوضح مبدأً عاما: مفاداه أن المؤسسات الاقتصادية الشاملة تدعم وتشجع النشاط الاقتصادي، والنمو الإنتاجي، والازدهار الاقتصادي. كما أن حقوق الملكية الخاصة الآمنة تعد أساسية وجوهرية، حيث إن أولئك الأشخاص فقط الذين لديهم هذه الحقوق سوف تكون لديهم الرغبة والاستعداد للاستثمار وزيادة معدلات الإنتاجية. إن رجل الأعمال الذي يتوقع أن يتم سرقة ومصادرة إنتاجه ومجهوده، أو أن تفرض على كاهله الضرائب الباهظة، سوف يكون لديه قدر ضئيل من الدافعية للعمل والإنتاج، ناهيك عن وجود أي دافع أو حافز للقيام بأي استثمارات وابتكارات جديدة. غير أن مثل هذه الحقوق يجب أن تكون متاحة للأغلبية من الناس في المجتمع.

في عام 1680، قامت الحكومة الإنجليزية بإجراء إحصاء عام للسكان الذين كانوا يقطنون في إحدى مستعمرات "باربادوس"الهندية الغربية؛ حيث كشف الإحصاء أن إجمالي عدد السكان على الجزيرة كان قرابة 60 ألف نسمة، منهم تقريبًا 39 ألف نسمة من العبيد الأفارقة الذين كانوا ضمن ملكية الثلث المتبقي من السكان؛ وبالفعل، لقد كانوا في الغالب ضمن ملكية 175 شخصًا من كبار زارعي السكر، والذين كانوا يملكون أيضًا معظم الأراضي هناك. إن هؤلاء المزارعين الكبار كانوا يتمتعون بحقوق ملكية آمنة وفاعلة على الأرض التي كانوا يمتلكونها وحتى بالنسبة للعبيد الذين كانوا يملكونهم. وإذا أراد أحد المزارعين أن يبيع العبيد إلى مزارع آخر، فإنه كان يستطيع أن يفعل ذلك وكان يتوقع أن تقضي المحكمة بتنفيذ مثل هذا البيع أو أي تعاقد آخر كان قد أبرمه. ولكن ما السبب؟ من بين الأربعين قاضيًا وقضاة الصلح الموجودين على الجزيرة، كان منهم تسعة وعشرون من كبار المزارعين. وكذلك أيضًا كان معظم كبار المسؤولين العسكريين الثمانية من كبار المزارعين. وعلى الرغم من توافر حقوق الملكية والعقود الآمنة والمحددة والفاعلة لصالح النخبة الموجودة في الجزيرة، إلا أن "باربادوس"

لم تكن تملك مؤسسات اقتصادية شاملة للجميع، حيث إن ثلثي السكان كانوا عبيد لا يملكون الحق في الحصول على التعليم أو الفرص الاقتصادية المتاحة، كما أنه لم تكن لديهم القدرة أو الدافع على استخدام مواهبهم أو مهاراتهم. إن المؤسسات الاقتصادية الشاملة للجميع تتطلب وجود حقوق ملكية آمنة وفرص اقتصادية لا تكون فقط متاحة للنخبة وإنما لقطاع واسع وشامل لطوائف المجتمع.

إن حقوق الملكية الآمنة، والقانون، والخدمات العامة، وحرية التعاقد وتبادل المنافع، تعتمد جميعها على الدولة، باعتبارها المؤسسة التي تملك القوة الجبرية اللازمة لفرض النظام، ومنع السرقة والاحتيال، وتنفيذ العقود المبرمة بين الأطراف المعنيين. ومن أجل تفعيل ذلك بصورة جيدة ومناسبة، يحتاج المجتمع أيضًا إلى خدمات عامة أخرى: الطرق وشبكة النقل التي تساعد على نقل السلع، وبنية تحتية عامة تساعد على إنعاش ودعم النشاط الاقتصادي؛ بالإضافة إلى بعض الأنماط من اللوائح والقوانين الأساسية التي تمنع الاحتيال الأعمال غير المشروعة؛ وعلى الرغم من أن الكثير من هذه الخدمات العامة يمكن أن يتم تقديمها من قبل الأسواق والمواطنين أصحاب الشركات الخاصة، إلا أن وجود قدر من التنسيق يعد ضروريًا للقيام بذلك على نطاق كبير، والذي غالبًا ما يتملص منه الجميع باستثناء السلطة المركزية المُخَوَّلة بذلك. وهكذا، فإن الدولة مرتبطة ومتشابكة بصورة لا تنفك بالمؤسسات الاقتصادية، باعتبارها الطرف الحامي والمُنَفِّذ للقانون والنظام، والملكية الخاصة، والعقود المبرمة، وتكون في الغالب المُزَوِّد الرئيسي للخدمات العامة. إن المؤسسات الاقتصادية الشاملة للجميع تحتاج وتستفيد منها الدولة.

إن المؤسسات الاقتصادية الخاصة بكوريا الشمالية أو بالحكومات الاستعمارية في أمريكا اللاتينية - الميتا، الإنكومييندا، أو الريبارتيمينتو (تبادل السلع) والتي سبق الحديث عنها - لا تملك مثل هذه الخصائص؛ حيث إن الملكية الخاصة ليست موجودة في كوريا الشمالية، وفي الحقب الاستعمارية لأمريكا اللاتينية كانت الملكية الخاصة متاحة للإسبان، في حين كانت ملكية السكان الأصليين غير آمنة بدرجة كبيرة، كما أنه لم يكن

لدى قطاع كبير من الأشخاص القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية التي كانوا يرغبون فيها في كلا المجتمعين؛ لقد كانوا يخضعون للإكراه الجماعي؛ كما أنه في كلا المجتمعين، لم تكن سلطة الدولة تستخدم في تقديم الخدمات العامة الرئيسية التي تساعد على تحقيق الازدهار. أما في كوريا الشمالية، فقد وضعت الدولة نظامًا تعليميًّا يهتم بأن يغرس في الذهن الدعاية للنظام الحاكم، غير أنه كان عاجزًا عن منع حدوث المجاعات؛ وبالنسبة لأمريكا اللاتينية الاستعمارية، كانت الدولة تركز على إكراه السكان الأصليين؛ وفي كلا المجتمعين، لم يكن هناك مجال مشاركة متكافئ أو نظام قانوني محايد. وفي كوريا الشمالية، يعد النظام القانوني كذراع للحزب الشيوعي الحاكم، وفي أمريكا اللاتينية كان أداة للتمييز بين جموع الشعب. إننا نطلق على مثل هذه المؤسسات، والتي تملك خصائص متعارضة ومناقضة لتلك المؤسسات التي نطلق عليها شاملة للجميع، مؤسسات اقتصادية استحواذية - وهي لأن مثل هذه المؤسسات تقوم على الاستحواذ على الدخول والثروات من فئة من المجتمع لمصلحة فئة أخرى.

محركات الازدهار

تعمل المؤسسات الاقتصادية الشاملة على خلق أسواق شاملة للجميع، والتي لا تمنح فقط الأشخاص الحرية في اختيار المهن والوظائف التي تناسب إلى أقصى درجة مواهبهم ومهاراتهم الشخصية وإنما أيضًا توفر مجال مشاركة متكافئ يمنحهم الفرصة في القيام بذلك. وبالنسبة لأولئك الذين يملكون أفكارًا جيدة سوف يكون لديهم القدرة على إقامة مشروعاتهم الخاصة، وسوف يميل الموظفون أو العاملون إلى الأنشطة التي تكون فيها قدرتهم الإنتاجية عالية بدرجة أكبر، ويمكن أن يتم استبدال الشركات الأقل كفاءة بأخرى تكون أكثر كفاءةً وتفوقا. قارن بين الطريقة التي يختار بها الناس مهنهم ووظائفهم في ظل وجود الأسواق الشاملة مع تلك التي كانت موجودة في كل من بيرو وبوليفيا إبان الحقبة الاستعمارية، في ظل وجود مؤسسة الميتا، كان الكثيرون من السكان يجبرون على العمل بالسخرة في مناجم الفضة والزئبق، بصرف النظر عن مهاراتهم أو ما إذا كانوا يرغبون في ذلك أم لا. إن الأسواق الشاملة ليست فقط أسواق

حرة. كانت "باربادوس" في القرن السابع عشر بها أسواق أيضًا، ولكن على نفس المنوال، كانت تفتقد لوجود حقوق الملكية للجميع، باستثناء القطاع الضيق من نخبة المزارعين، وكانت أسواقها أبعد ما تكون عن كونها شاملة للجميع؛ وكانت أسواق الرقيق تمثل في الحقيقة أحد أجزاء المؤسسات الاقتصادية التي تجبر بصورة ممنهجة ومنظمة أغلبية السكان وتجردهم من القدرة على اختيار مهنهم ووظائفهم، وكذلك الطريقة التي ينبغي أن يستخدموا بها مواهبهم ومهاراتهم.

إن المؤسسات الاقتصادية الشاملة تمهد أيضًا الطريق أمام محركين آخرين للازدهار وهما: التكنولوجيا والتعليم؛ حيث إن النمو الاقتصادي المستدام يكون دائمًا مصحوبًا بالتطوير التكنولوجي الذي يُمَكِّن الأشخاص (القوى العاملة)، الأرض، ورأس المال القائم (المنشآت، الآلات المتوفرة، وما إلى ذلك) أن تصبح أكثر إنتاجًا وفاعلية. وإذا استرجعنا موقف أجدادنا القدامى، منذ قرابة أكثر من قرن من الزمان، والذين لم يكن متاحًا لهم استخدام الطائرات أو السيارات أو معظم العقاقير الطبية والرعاية الصحية التي نعتبر ما الآن، ناهيك عن وسائل السباكة المنزلية، وأجهزة تكييف الهواء، والمجمعات التجارية للتسوق، والإذاعة، أو أفلام السينما، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات، وعلوم الإنسان الآلي، أو الآلات التي تعمل بالحاسب الآلي. وإذا عدنا إلى الوراء لعدة أجيال قليلة، فسوف نجد أن الخبرة التكنولوجية ومستويات المعيشة كانت حتى أكثر تخلفا، لدرجة أننا سنجد أنه كان من الصعب أن نتخيل كيف كان معظم الناس يعانون في تلك الحياة. إن هذا التطور في المجالات المختلفة من الحياة قد نتج عن التقدم العلمي وعن أصحاب الأعمال من أمثال توماس إديسون، والذي قام بتطبيق العلم لكي ينشئ أعمالاً تجارية مربحة. إن هذه العملية من الابتكار قد أصبحت ممكنة ومتاحة من خلال مؤسسات اقتصادية تشجع وتتيح الملكية الخاصة، وتدعم العقود المبرمة، وتخلق مجال مشاركة متكافئ للجميع، وتشجع وتسمح بدخول أنشطة تجارية جديدة تساعد على جلب وسائل تكنولوجية حديثة للحياة. ومن ثَمَّ، فإنه لا ينبغي أن يكون من الغريب أن يكون مجتمع الولايات المتحدة - وليس المكسيك أو

بيرو - هو الذي أنتج توماس إديسون، وكانت كوريا الجنوبية - وليس كوريا الشمالية - هي التي تنتج اليوم شركات مبتكرة للتكنولوجيا مثل سامسونج وهيونداي.

ويعتبر كل من التعليم، والمهارات، والقدرات، وخبرات بالقوى العاملة - والتي يتم اكتسابها في المدارس، أو المنزل، أو من خلال العمل - وثيقة الصلة بالتكنولوجيا. إننا نعد أكثر إنتاجية وفاعلية بدرجة كبيرة عما كان منذ ما يزيد عن قرن من الزمان، ليس فقط بسبب وسائل التكنولوجيا الأفضل المتجسدة في الآلات، وإنما أيضًا بسبب حجم الخبرة الأكبر الذي يمتلكه العاملون؛ وستكون جميع التكنولوجيا الموجودة في العالم ستكون ذات فائدة ضئيلة بدون الأيدي العاملة التي تعرف كيف تستخدمها؛ غير أن الأمر يتطلب المزيد من المهارات والقدرات بدرجة أكبر من مجرد القدرة فقط على تشغيل الآلات. إن مستوى التعليم والمهارات التي تملكها القوى العاملة هي التي يتولد عنها المعرفة العلمية التي يقوم عليها أساس تقدمنا وتطورنا، والتي تمكننا أيضًا من التكيف تبنِّي لهذه التكنولوجيات في مسارات متنوعة من الأنشطة والأعمال. ورغم أننا رأينا في "الفصل الأول" من الكتاب أن الكثير من المبتكرين خلال الثورة الصناعية وما بعدها، من أمثال توماس إديسون، لم يحصلوا على مستوى تعليمي مرتفع، إلا أن هذه الابتكارات كانت أكثر بساطة من التكنولوجيا الحديثة. إن التغير التكنولوجي اليوم يتطلب الحصول على التعليم سواء بالنسبة للمبتكر أو العامل على حد سواء. وهنا فإننا نلاحظ أهمية المؤسسات الاقتصادية التي تخلق مجالًا من المشاركة المتكافئة للجميع. إن الولايات المتحدة يمكنها أن تنتج، أو أن تجذب من الدول الأجنبية الأخرى من هم من أمثال بيل جيتس، وستيف جوبز، وسيرجي برين، ولاري بيدج، وجيف بيزوز، بالإضافة إلى المئات من العلماء الذين توصلوا إلى اكتشافات جوهرية وهامة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والطاقة النووية، والتكنولوجيا الحيوية، والمجالات الأخرى التي أقام على أساسها هؤلاء المبتكرون أعمالهم ومشاريعهم. إن توافر الموهبة يمكن أن يتم الاستفادة به هناك لأن معظم الشباب في الولايات المتحدة يمكنهم الحصول على أكبر قدر من التعليم على حسب رغبتهم أو قدرتهم على التحصيل.

والآن دعنا نتخيل مجتمعًا مختلفًا، على سبيل المثال دولة الكونغو أو هايتي، حيث يوجد قطاع كبير من السكان لا يملك وسيلة للدراسة في مدرسة ما، أو حيث إذا ما استطاعوا الذهاب إلى المدرسة، ستكون جودة التدريس مزرية وسيئة، حيث لا يحضر المعلمون إلى المدرسة، وحتى إذا حضروا، فقد لا يجدون أي كتب هناك.

إن مستوى التعليم المتدني في الدول الفقيرة يرجع سببه إلى المؤسسات الاقتصادية التي تفشل في خلق فرص ومحفزات لأولياء الأمور حتى يهتموا بتعليم أبنائهم، وكذلك بسبب المؤسسات السياسية التي تفشل في حث الحكومة على بناء، وتمويل، ودعم المدارس ورغبات أولياء الأمور والأطفال. إن الثمن الذي تدفعه هذه الدول، نتيجة لمستوى التعليم المتدني لمواطنيها وعدم وجود أسواق شاملة تحتضن الجميع، يكون ثمنًا باهظا. إنها تفشل في تحريك ودفع مواهبهم الوليدة؛ إنهم يمتلكون الكثيرين ممن لديهم قدرات بيل جيتس، وربما واحد أو اثنين من أمثال ألبرت أينشتين، والذين يعملون الآن كمزارعين فقراء غير متعلمين، حيث يتم إكراههم على العمل فيما لا يرغبون أن يعملوا به أو يتم تجنيدهم في الجيش، لأنهم لم تتح أبدًا لهم الفرصة في أن يحصلوا على المهنة التي يرغبون فيها طيلة حياتهم.

إن القدرة التي تملكها المؤسسات الاقتصادية على دعم وتعزيز قدرة الأسواق الشاملة للجميع، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، والاستثمار في الموارد البشرية، وتحريك ودفع المواهب والمهارات لعدد كبير من الأشخاص يعد أمرًا هامًّا وجوهريًّا بالنسبة للنمو الاقتصادي؛ وأن شرح وتفسير السبب الذي يجعل عدداً كبيرا جدًّا من المؤسسات الاقتصادية تفشل في تلبية هذه الأهداف البسيطة، يمثل المبحث الرئيسي لهذا الكتاب.

المؤسسات السياسية الاستحواذية والشاملة

إن المجتمع هو الذي ينشئ جميع المؤسسات الاقتصادية؛ وأن تلك المؤسسات الخاصة بكوريا الشمالية، على سبيل المثال، قد تم فرضها على المواطنين هناك من جانب الشيوعيين الذين استحوذوا على السلطة في البلاد في الأربعينيات من القرن الماضي، في

حين أن المؤسسات الموجودة في أمريكا اللاتينية الاستعمارية قد فرضها القادة الغزاة الإسبان؛ وقد انتهى الأمر بكوريا الجنوبية بإقامة مؤسسات اقتصادية مختلفة بدرجة كبيرة عن المؤسسات الموجودة في الشمال، لأن أشخاصًا مختلفين لديهم اهتمامات وأهداف مختلفة هم من قاموا باتخاذ القرارات حول الكيفية التي يتم بها بناء وتنظيم المجتمع في كلتا الدولتين؛ أو بعبارة أخرى، لأن كوريا الجنوبية كان لديها سياسات مختلفة.

إن السياسة هي عبارة عن عملية يختار من خلالها المجتمع القواعد والقوانين التي ستحكم وتُنَظِّم هذا المجتمع. والسياسة تحيط بالمؤسسات لسبب بسيط يتمثل في أنه رغم أن المؤسسات الشاملة للجميع قد تكون جيدة بالنسبة لتحقيق الازدهار الاقتصادي لأمة ما، إلا أن بعض الأشخاص أو المجموعات، مثل النخبة التي تمثل الحزب الشيوعي الحاكم في كوريا الشمالية أو مزارعي السكر في جزيرة باربادوس إبان الحقبة الاستعمارية، يكون من الأفضل بالنسبة لهم جميعًا أن يقيموا مؤسسات استحواذية. وعندما يكون هناك صراع حول المؤسسات، فإن ما يحدث يتوقف على الأشخاص أو المجموعة التي تفوز في لعبة السياسة - والتي تستطيع أن تحصل على مزيد من الدعم والتأييد، وأن تحصل على موارد إضافية، وأن تُشَكِّل تحالفات أكثر فاعلية. وبإيجاز، فإن هوية الفائز في اللعبة تتوقف على توزيع السلطة السياسية في المجتمع.

إن المؤسسات السياسية لمجتمع ما تمثل المحدد الرئيسي لنتيجة هذه اللعبة. إنها تمثل القواعد والقوانين التي تحكم المحفزات والفرص المتاحة في مجال السياسة، وهي تحدد الطريقة التي يتم بها اختيار الحكومة وما هو الحق الذي يملكه كل قطاع من قطاعات الحكومة لكي يقوم بأداء الدور المنوط به. إن المؤسسات السياسية تحدد الجهة التي تملك السلطة في المجتمع وما هي الغايات التي يمكن أن تستخدم هذه السلطة من أجلها؛ وإذا كان توزيع السلطة ينحصر في نطاق ضيق وبدون قيود أو ضوابط، فإن المؤسسات السياسية تكون ذات سلطة مستبدة مطلقة، كما تشير الأمثلة في ذلك لأنظمة

الحكم الملكي المستبد المطلق والتي كانت تحكم في بقاع شتى من العالم خلال حقب تاريخية طويلة. وفي ظل المؤسسات السياسية المستبدة مثل تلك التي توجد في كوريا الشمالية وأمريكا اللاتينية الاستعمارية، فإن أولئك الذين يستطيعون السيطرة على هذه السلطة ستكون لديهم القدرة على إقامة مؤسسات اقتصادية تساعد على زيادة ثرواتهم الشخصية، والاستحواذ لأقصى درجة ممكنة على السلطة التي بين أيديهم على حساب المجتمع. وعلى النقيض، فإن المؤسسات السياسية التي تقوم بتوزيع السلطة على نطاق واسع في المجتمع، ثمَّ تخضع هذه السلطة لقيود وضوابط تقوم على التعددية؛ وبدلًا من أن تكون ممنوحة لفرد واحد أو لمجموعة ذات نطاق ضيق في المجتمع، فإن السلطة السياسية تكون في أيدي ائتلاف أو تحالف أو من المجموعات المتعددة.

وهناك بشكل واضح علاقة وثيقة بين التعددية وبين المؤسسات الاقتصادية الشاملة للجميع. غير أن المفتاح لفهم وإدراك السبب الذي يجعل كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة تملكان مؤسسات اقتصادية شاملة للجميع لا يتمثل فقط في وجود المؤسسات السياسية التعددية بهما، وإنما أيضًا في حكوماتهما القوية والمركزية بدرجة كافية. وهناك حالة تناقض شديد يتعلق بدولة الصومال الواقعة في شرق إفريقيا، وكما سنرى لاحقًا في هذا الكتاب، حيث إن السلطة السياسية في الصومال تعتبر موزعة على نطاق واسع منذ فترة طويلة - فهي تقريبًا سلطة تعددية. وبالفعل، ليس هناك سلطة حقيقية تستطيع أن تتحكم أو تعاقب على ما يفعله أي شخص. ينقسم المجتمع إلى عشائر متخاصمة ومعادية لبعضها بعمق وبطريقة لا يمكن بها لأي منها أن تهيمن على الأخرى؛ وتستفيد فقط سلطة عشيرة واحدة بالأسلحة التي تملكها العشيرة الأخرى. إن توزيع السلطة بهذه الطريقة لا يؤدي إلى وجود مؤسسات شاملة وإنما يؤدي للفوضى، وبسبب حقيقة هذا الوضع نجد أن دولة الصومال تفتقد لأي نوع من المركزية السياسية، أو مركزية الدولة، وعدم قدرتها حتى على تنفيذ الحد الأدنى من القانون والنظام من أجل دعم النشاط الاقتصادي، والتجارة، أو حتى تحقيق متطلبات الأمن الأساسية لمواطنيها.

لقد قدم "ماكس فيبر" - الذي تعرضنا له في الفصل السابق - التعريف الأكثر قبولًا وشهرةً على نطاق واسع حول مفهوم الدولة، مُعرفًا إياها بأنها تمثل "احتكار العنف المشروع" في المجتمع؛ وأنه بدون مثل هذا الاحتكار ودرجة المركزية التي تستلزمها، فإن الدولة لا تستطيع أن تلعب دورها كَمُنَفِّذ ومُطَبِّق للقانون والنظام، ناهيك عن تقديم الخدمات العامة وتشجيع وتنظيم النشاط الاقتصادي. وعندما تفشل الدولة تقريبًا في تحقيق أي درجة من المركزية السياسية، يتحول المجتمع عاجلًا أم آجلًا للفوضى، كما حدث في الصومال.

سوف نشير إلى المؤسسات السياسية التي تعد مركزيةً وتعدديةً بدرجة كافية، على أنها مؤسسات سياسية شاملة للجميع؛ وعندما تفشل في تحقيق أي من هذه الشروط، فإننا سوف نشير لهذه المؤسسات على أنها مؤسسات سياسية استحواذية.

وهناك حالة من التضافر القوي بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الاقتصادية. تقوم المؤسسات السياسية الاستحواذية بتركيز السلطة في أيدي نخبة محدودة وتضع بعض القيود والضوابط على ممارسة هذه السلطة. ثمَّ يتم بعد ذلك عادة تكوين وتنظيم المؤسسات الاقتصادية بواسطة هذه النخبة من أجل استحواذ واستخلاص الموارد المتاحة من بقية المجتمع. وهكذا، فإن معظم المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية تصاحب بصورة طبيعية للمؤسسات السياسية الاستحواذية. وفي الحقيقة، إنها يجب أن تعتمد في الأساس على المؤسسات السياسية الاستحواذية من أجل بقائها؛ في حين أن المؤسسات السياسية الشاملة - والتي توزع السلطة على نطاق واسع - سوف تتجه نحو التخلص من المؤسسات الاقتصادية التي تصادر وتستبيح الموارد التي هي ملك لكثير من المواطنين، وتنصب العوائق والعقبات أمام محاولة الدخول، وتقمع حركة عمل الأسواق لكي تسمح فقط لعدد قليل من الأشخاص بالاستفادة من ذلك.

على سبيل المثال، لم يكن لنظام الزراعة القائم على استغلال العبيد في جزيرة باربادوس أن يستمر في الوجود بدون وجود مؤسسات سياسية تعمل على قمع واستبعاد العبيد بصورة تامة من العملية السياسية. إن النظام الاقتصادي الذي يعمل

على إفقار وتجويع الملايين من البشر لصالح نخبة شيوعية ضيقة ومحدودة في كوريا الشمالية، لم يكن لِيُكْتب له الحياة والبقاء أيضًا بدون وجود هيمنة وسيطرة سياسية كاملة من جانب الحزب الشيوعي.

إن هذه العلاقة المتشابكة بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الاقتصادية الاستحواذية تظهر حلقة استرجاع ذاتي قوية مفادها: أن المؤسسات السياسية تُمَكِّن وتتيح للنخب المسيطرة على السلطة السياسية أن تختار المؤسسات الاقتصادية - مع القليل من القيود والضوابط - أو القوى المعارضة. كما أنها أيضًا تتيح للنخب تنظيم بنية المؤسسات السياسية المستقبلية وكيفية تطورها. وفي المقابل، تقوم المؤسسات الاستحواذية النخبوية بمساعدة نفس النخب في جمع الثروات، حيث تُمَكِّنهم الثروات الاقتصادية والسلطة التي يستحوذون عليها من تعزيز وتقوية هيمنتهم وسيطرتهم السياسية. على سبيل المثال، نجد أن المستعمرين، في باربادوس أو أمريكا اللاتينية، كانت لديهم القدرة على استخدام سلطتهم السياسية في فرض مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي ساعدتهم على جمع ثروات طائلة على حساب بقية السكان هناك. إن الموارد التي أنتجتها هذه المؤسسات الاقتصادية مَكَّنَت هذه النخب من بناء الجيوش وقوات الأمن التي تساعدهم في الدفاع عن احتكارهم المطلق للسلطة السياسية. إن مضمون هذا المسار يتمثل في أن المؤسسات الاقتصادية والسياسية الاستحواذية يدعم كل منها الآخر وتميل إلى الاستمرارية والثبات.

وهناك في الواقع المزيد بالنسبة لهذا التضافر والتعاون بين المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية؛ فعندما يتم مواجهة النخب القائمة في ظل وجود المؤسسات السياسية الاستحواذية ويتمكن القادمون الجدد من الاختراق، فإن القادمون الجدد يخضعون بالمثل لبعض القيود فقط، وهكذا، يصبح لديهم محفزات وفرص للحفاظ على بقاء هذه المؤسسات السياسية وإقامة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، تمامًا كما فعل "بورفيريو دياز" والنخبة الملتفة حوله في المكسيك في نهاية القرن التاسع عشر.

وفي المقابل، فإن المؤسسات الاقتصادية الشاملة للجميع يتم إقامتها وفقًا لأسس

تضعها وتحددها المؤسسات السياسية الشاملة، والتي تقوم بتوزيع السلطة على نطاق واسع في المجتمع وتعمل كذلك على تقييد الممارسة الاعتباطية أو التعسفية للسلطة. وتعمل أيضًا هذه المؤسسات على كبح وتقنين محاولات الآخرين في الاستحواذ على السلطة وإضعاف الأسس والمبادئ التي تقوم عليها المؤسسات الشاملة؛ ولا يمكن بالنسبة لأولئك الذين يسيطرون على السلطة السياسية أن يستخدموها بسهولة في إقامة مؤسسات اقتصادية الاستحواذية لخدمة مصالحهم الشخصية؛ وفي المقابل، تعمل المؤسسات الاقتصادية الشاملة على تحقيق توزيع أكثر عدلًا وتكافئًا للموارد المتاحة، وهو ما يساعد على ثبات ودوام المؤسسات السياسية الشاملة للجميع.

ومن هنا فلم يكن من قبيل المصادفة أن تقوم شركة فيرجينيا، في عام 1618، بمنح المستعمرين الأرض وإعفائهم من العقود القاسية المشددة، وهم نفس المستعمرين الذين حاولت الشركة من قبل أن تجبرهم على ذلك، حيث سمح "المجلس العمومي" للمستعمرين في العام التالي بالبدء في حكم وإدارة شؤون أنفسهم. إن منح الحقوق الاقتصادية بدون إتاحة الحقوق السياسية لم يكن لينال ثقة المستوطنين، الذين سبق لهم معايشة الجهود المتواصلة والحثيثة من جانب شركة فيرجينيا لإكراههم على الخضوع لشروطها. كما أن هذه الاقتصاديات لم تكن لتتمتع بهذا الاستقرار والثبات. وفي الواقع، فإن وجود مجموعات مختلطة من المؤسسات الشاملة والاستحواذية في آن واحد تكون بصفة عامة غير مستقرة؛ وأن وجود مؤسسات اقتصادية الاستحواذية في ظل مؤسسات سياسية شاملة من غير المحتمل أن تصمد لمدة طويلة، كما توضح مناقشتنا السابقة لحالة باربادوس.

وبالمثل، فإن المؤسسات الاقتصادية الشاملة للجميع لن تدعم ولن تكون مدعومة من جانب المؤسسات السياسية الاستحواذية؛ فهي إما أن تتحول إلى مؤسسات اقتصادية الاستحواذية تعمل لخدمة المصالح الضيقة للنخبة الحاكمة التي تسيطر على السلطة، أو أن الديناميكية الاقتصادية التي تخلقها سوف تعمل على زعزعة استقرار المؤسسات السياسية الاستحواذية ، وأن تفتح الطريق أمام ظهور مؤسسات سياسية

شاملة؛ وتميل أيضًا المؤسسات الاقتصادية الشاملة للجميع إلى أن تقلل من المكاسب والامتيازات التي تستطيع أن تتمتع بها النخب من خلال سيطرتها على المؤسسات السياسية الاستحواذية، حيث إن تلك المؤسسات تواجه المنافسة في الأسواق وتتقيد بالعقود المبرمة وحقوق الملكية المتعلقة ببقية المجتمع.

لماذا لا نختار الازدهار دائما ؟

إن المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تمثل في الأساس اختيار المجتمع، يمكنها أن تكون شاملة للجميع، وأن تشجع على النمو الاقتصادي، أو يمكنها أن تكون الاستحواذية وتصبح بمثابة عقبات وعوائق أمام النمو الاقتصادي. تفشل الأمم عندما يكون لديها مؤسسات اقتصادية الاستحواذية، وتدعمها مؤسسات سياسية تعيق وتمنع تحقيق النمو الاقتصادي. غير أن هذا يعني أن اختيار المؤسسات - أي، سياسات المؤسسات - يعد جوهريًا وهامًا بالنسبة لبحثنا عن فهم وإدراك الأسباب المتعلقة بنجاح وفشل الأمم. علينا أن نفهم السبب الذي يجعل سياسات بعض المجتمعات تؤدي إلى إقامة مؤسسات شاملة تدعم النمو الاقتصادي، في حين أن السياسات الخاصة بالأغلبية العظمى من المجتمعات قد أدت عبر التاريخ، ومازالت تؤدي حتى اليوم، إلى إقامة مؤسسات استحواذية تعيق النمو.

وقد يبدو من الواضح أن الجميع ينبغي أن يكون لديهم الاهتمام بإقامة ذلك النوع من المؤسسات الاقتصادية التي ستساعد على تحقيق الازدهار. ألا يرغب كل مواطن، وكل رجل سياسة، وحتى ذلك الدكتاتور اللص في أن يجعل من وطنه بلدًا مزدهرًا وغنيًا على قدر الإمكان؟

والآن دعونا نعود إلى مملكة الكونغو التي سبق أن تعرضنا لها بالمناقشة فيما سبق. فعلى الرغم من أن هذه المملكة قد انهارت في القرن السابع عشر، إلا أنها قدمت اسمها للدولة الحديثة التي أصبحت مستقلة عن حكم الاستعمار البلجيكي في عام 1960. وباعتبارها كيان سياسي مستقل، واجهت الكونغو حالة من التدهور الاقتصادي المتواصل

تقريبًا والفقر المتزايد في ظل حكم "جوزيف موبوتو" بين عامي 1965 و 1997. وقد استمر هذا التدهور بعد الإطاحة بـ "موبوتو" من قبل "لوران كابيلا"؛ حيث أقام "موبوتو" مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية بدرجة كبيرة، مما أدى إلى إفقار المواطنين، غير أن "موبوتو" والنخبة المحيطة به - والذين كانوا يعرفون باسم (الخضراوات الكبيرة) - أصبحوا أثرياء بصورة خيالية لا تُصَدّق. فقد "موبوتو" قصرًا لنفسه في مسقط رأسه بمنطقة "جوبادوليت" الواقعة في شمال البلاد، به مطار ضخم بدرجة تكفي لهبوط طائرة نفاثة فائقة السرعة من طراز كونكورد، وهي طائرة كان يستأجرها بشكل متكرر من "شركة اير فرانس" للسفر إلى أوروبا، حيث قام بشراء قلاع ومنازل هناك وكان يملك مساحات كبيرة من الأراضي في العاصمة البلجيكية بروكسل.

ألم يكن من الأفضل بالنسبة لموبوتو أن يقيم مؤسسات اقتصادية تعمل على زيادة ثروات الكنغوليين بدلًا من تعميق فقرهم؟ وإذا كان "موبوتو" يستطيع أن يزيد من ازدهار دولته، ألم يكن حينها قادرًا حتى على امتلاك المزيد من الأموال، وشراء طائرة الكونكورد بدلًا من استئجار واحدة، وأن يكون لديه المزيد من القلاع والقصور، وربما امتلاك جيش أكثر قوةً وأكبر حجمًا؟ وللأسف فإنه بالنسبة للمواطنين في كثير من دول العالم، تكون الإجابة بالنفي. إن المؤسسات الاقتصادية التي تخلق الفرص والمحفزات من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي قد تقوم بإعادة توزيع معدلات الدخل والسلطة في آن واحد بطريقة قد تجعل الدكتاتور اللص والنخبة التي تهيمن على السلطة السياسية في وضع أسوأ.

إن المشكلة الجوهرية تتمثل في أنه سيكون هناك بالضرورة نزاعات وصراع حول المؤسسات الاقتصادية؛ وأن المؤسسات المختلفة يكون لها عواقب متفاوتة بالنسبة لازدهار أمة ما، والطريقة التي يتم بها توزيع هذا الازدهار، والطرف الذي يملك السلطة. إن النمو الاقتصادي الذي يمكن أن تفرزه المؤسسات يؤدي إلى وجود فائزين وخاسرين، حيث كان هذا واضحًا خلال الثورة الصناعية في إنجلترا، والتي وضعت

أسس الازدهار الذي نراه في الدول الغنية في العالم اليوم. لقد ركزت على سلسلة من التغييرات التكنولوجية المبتكرة في الطاقة البخارية، والنقل، وإنتاج المنسوجات. ورغم أن الميكنة قد أدت إلى زيادات هائلة في إجمالي الدخول وأصبحت تمثل في النهاية أساس المجتمع الصناعي الحديث، إلا أنها لاقت معارضة مريرة من قبل الكثيرين، ليس بسبب الجهل أو قصر النظر، وإنما على العكس تماما؛ بل بالأحرى، مثل هذه المعارضة للنمو الاقتصادي كان لها - وللأسف - منطقها المترابط. إن النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي يصاحبهما، ما أطلق عليه عالم الاقتصاد الكبير "جوزيف شومبيتر"، الهدم البناء الذي اصطلح عليه بالفوضى الخلاقة؛ حيث إنهما يستبدلان الحديث بالقديم، وتجذب قطاعات جديدة الموارد بعيدًا عن القطاعات القديمة، وتستحوذ شركات جديدة على الأعمال والمشروعات من الشركات الموجودة من قبل، وتجعل التكنولوجيات الحديثة من المهارات والآلات الموجودة بائدة وعفا عليها الزمن. إن عملية النمو الاقتصادي والمؤسسات الشاملة التي يقوم عليها هذا النمو تؤدي إلى وجود خاسرين كما تؤدي بالمثل إلى وجود فائزين في الحلبة السياسية وكذلك في السوق الاقتصادي. إن الخوف من عملية الفوضى الخَلاَّقة تكمن في الغالب في أصل المعارضة لوجود المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة للجميع.

يقدم التاريخ الأوروبي مثالًا حيًّا لعواقب عملية الفوضى الخَلاَّقة، فقبل بداية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر بقليل، كانت حكومات معظم الدول الأوروبية يسيطر عليها طبقات أرستقراطية ونخب معروفة، والتي كان مصدر دخلها الرئيسي يعتمد على ملكية الأراضي أو الامتيازات التجارية التي كانوا يتمتعون بها، وكان الفضل في ذلك يعود لأشكال الاحتكار المختلفة التي كانت تمنح لهم وعوائق الوصول إليها التي كان يفرضها الحكام. وكانت هناك عوامل أخرى تتفق مع فكرة الفوضى الخَلاَّقة مثل انتشار الصناعات، والمصانع، والمدن التي أبعدت الموارد عن الأرض، وخَفَّضَت قيمة إيجار الأرض، وزادت من قيمة الأجور التي كان يجب أن يدفعها مالكي الأرض للعمال. لقد لاحظت هذه النخبة أيضًا ظهور رجال أعمال وتجار جدد

يَنْقَضُّون على امتيازاتهم التجارية. لقد كانوا، بشكل عام، هم الطرف الاقتصادي الخاسر بوضوح من جراء هذه الثورة الصناعية. كما أن الانتشار الحضري وظهور طبقة عاملة وسطى على درجة من الوعي الاجتماعي كان يمثل أيضًا تحديًا بالنسبة لمسألة الاحتكار السياسي الذي تهيمن عليه النخب الأرستقراطية المالكة للأرض. ولذلك فمع انتشار الثورة الصناعية لم تكن الطبقات الأرستقراطية فقط هي الخاسر الاقتصادي، وإنما كانت تخاطر أيضًا بأن تصبح الخاسر السياسي، فتخسر سيطرتها على السلطة السياسية. وعندما أصبحت كل من سلطتها السياسية والاقتصادية في موضع التهديد والخطر، قامت هذه النخب في الغالب بتشكيل جبهات معارضة كبيرة وقوية في مواجهة الثورة الصناعية.

وفي الحقيقة، لم تكن الطبقة الأرستقراطية هي الخاسر الوحيد من الثورة الصناعية، فقد كان لها مناصرين من أصحاب المهارات اليدوية الذين تم استبدال الماكينات بهم. ولذلك كانوا يعارضون أيضًا انتشار الصناعة. وكانت هناك أيضًا الكثير من التحركات المنظمة ضد الصناعة، حيث كانوا يقومون بأعمال شغب ويحطمون الآلات التي كانوا يعتبرونها مسؤولة عن تدهور أحوالهم المعيشية وضيق أرزاقهم. لقد كانوا يمثلون حركة اللوديين "النساجون الثائرون"، وهي الكلمة التي تعد مرادفة اليوم لمفهوم مقاومة التغير التكنولوجي؛ حيث قاموا بحرق منزل "جون كيي"، المخترع الإنجليزي "للمكوك الطائر" عام 1733، والذي يعد أحد أول التحديثات والتحسينات الهامة في مجال ميكنة صناعة النسيج؛ وكذلك قاموا بفعل مماثل ضد "جيمس هارجريفز"، "مخترع آلة الغزل"، والتي تعد بمثابة تحسين وتطوير ثوري إضافي في صناعة الغزل.

وفي الواقع، فإن المناصرين والمؤيدين كانوا أقل فاعلية بكثير في مواجهة الثورة الصناعية من مالكي الأراضي والنخب. لم يكن العمال (اللوديين) يملكون السلطة السياسية – أي القدرة على التأثير في النتائج السياسية ضد رغبات المجموعات الأخرى – التي كانت تسيطر عليها النخب الأرستقراطية المالكة للأرض. لقد استطاعت الثورة الصناعية في إنجلترا أن تواصل تقدمها للأمام، رغم معارضة العمال المتضررين، وذلك

لأن المعارضة الأرستقراطية - رغم أنها كانت حقيقية - قد صمتت. أما بالنسبة للإمبراطوريتين النمساوية المجرية والروسية، حيث كان الحكام المستبدين والأرستقراطيين لديهم الكثير ليخسروه هناك، فقد تم عرقلة ووقف الحركة الصناعية هناك. وكنتيجة لذلك، توقفت حركة التطور الاقتصادي في كل من والنمسا والمجر وروسيا ، وأصبحت في مؤخرة ركب الدول الأوروبية الأخرى، حيث حدثت عملية انطلاق للنمو الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر.

ورغم ذلك، فإن نجاح وفشل مجموعات محددة يقدم لنا درسًا واضحًا مفاده: أن المجموعات القوية المسيطرة غالبًا ما تقف ضد التقدم الاقتصادي وضد محركات الازدهار. إن النمو الاقتصادي ليس فقط مجرد عملية ترتبط بالماكينات الأكثر عددًا والأفضل تطورًا، والأفراد الأكثر والأفضل تعليماً، وإنما أيضًا عملية تحويلية وزعزعة مصحوبة بعملية الفوضى الخَلاَّقة واسعة الانتشار. وهكذا، فإن النمو يتحرك إلى الأمام فقط إذا لم يتم عرقلته ووقفه من قبل الخاسرين الاقتصاديين الذين يتوقعون أن يفقدوا امتيازاتهم الاقتصادية، وكذلك من جانب الخاسرين السياسيين الذين يخشون من ضياع سلطتهم السياسية.

إن الصراع حول الموارد الشحيحة، ومعدلات الدخل والسلطة يُتَرجَم إلى صراع حول قواعد اللعبة، والمؤسسات الاقتصادية هي التي ستحدد طبيعة الأنشطة الاقتصادية ومن سيستفيد منها. وعندما يكون هناك صراع، فإن رغبات جميع الأطراف لا يمكن أن يتم تلبيتها بصورة مباشرة؛ حيث سيكون البعض منهزمين ومحبطين، في حين سينجح البعض الآخر في الحصول على النتائج التي يرغبون فيها، وأن تحديد هوية الفائز في هذا الصراع يكون له تداعيات جوهرية بالنسبة للمسار الاقتصادي لأمة ما. وإذا كانت المجموعات التي تقف ضد حركة النمو هي الفائزة، فإنها يمكنها بنجاح أن تعرقل وتوقف النمو الاقتصادي، وسوف يتعرض الاقتصاد للركود.

إن المنطق الخاص بالسبب، الذي يجعل النخبة المسيطرة لا ترغب بالضرورة في إقامة مؤسسات اقتصادية تعمل على تحقيق النجاح الاقتصادي، يمتد بسهولة لاختيار

المؤسسات السياسية. وفي حالة النظام المستبد المطلق، يمكن لبعض النخب أن تسيطر على السلطة من أجل إقامة المؤسسات الاقتصادية التي يفضلونها، فهل سيكون لديهم اهتمام بتغيير المؤسسات السياسية لجعلها أكثر تعددية؟ والإجابة بشكل عام تكون بالنفي، حيث إن هذا سوف يؤدي فقط إلى التخفيف من سلطتهم السياسية، ويجعل من الأكثر صعوبة - وربما من المستحيل - بالنسبة لهم أن يحددوا بنية المؤسسات الاقتصادية التي تساعدهم على تحقيق مصالحهم الشخصية. وهنا نلاحظ مرة أخرى وجود مصدر مباشر للصراع. إن الأشخاص الذين يعانون من المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية لا يمكن أن يأملوا من الحكام المستبدين أن يقوموا طواعية بتغيير المؤسسات السياسية ويعيدوا توزيع السلطة في المجتمع، وأن الطريقة الوحيدة لتغيير هذه المؤسسات السياسية تتمثل في إجبار النخبة على إقامة مؤسسات تكون أكثر تعددية.

وعلى نفس المنوال، أنه ليس هناك من سبب يجب من أجله أن تصبح المؤسسات السياسية تعددية بصورة ذاتية، فليس هناك توجه طبيعي نحو المركزية السياسية؛ وسوف تكون هناك بالتأكيد محفزات من أجل إقامة مؤسسات حكومية أكثر مركزية في أي مجتمع، وخاصة في تلك المجتمعات التي لا توجد بها مثل تلك المركزية بأي شكل. على سبيل المثال، في الصومال، إذا قامت إحدى العشائر بتأسيس حكومة مركزية قادرة على فرض النظام في الدولة، فإن هذا قد يؤدي إلى مكاسب اقتصادية ويجعل من هذه العشيرة أكثر غنى، فما الذي يمنع هذا؟ إن العائق الأساسي بالنسبة للمركزية السياسية يتمثل مرة أخرى في وجود شكل من أشكال الخوف من التغيير: حيث إن أي عشيرة، أو جماعة، أو رجل سياسة يحاول أن يركز السلطة في الدولة، سوف يحاول أيضًا أن يركز السلطة في يديه، وهذا من المحتمل أن يثير حفيظة وغضب العشائر، والجماعات، والأفراد الآخرين، الذين سيكونون في هذه الحالة بمثابة الخاسر السياسي في هذه العملية. إن عدم وجود المركزية السياسية يعني ليس فقط عدم وجود القانون والنظام في جزء كبير من الإقليم، وإنما أيضًا سيكون هناك الكثيرين الذين يملكون سلطات كافية لعرقلة أو تعطيل الأمور، وأن الخوف من معارضتهم ورد

فعلهم العنيف سوف يكون رادعًا في الغالب لكثير من الراغبين في تحقيق المركزية المحتملين مستقبلا. إن المركزية السياسية تكون محتملة فقط عندما يكون هناك مجموعة واحدة من الأشخاص الذين يملكون المزيد من القوة والسيطرة بدرجة كافية عن المجموعات الأخرى لكي يقوموا ببناء الدولة. أما في الصومال، فالسلطة تعد متوازنة بدرجة متساوية، ولا تستطيع عشيرة واحدة أن تفرض إرادتها على أي عشيرة أخرى؛ ومن هنا، فإن عدم وجود المركزية السياسية يتواصل ويستمر.

المعاناة الطويلة لدولة الكونغو

هناك بعض الأمثلة القليلة، أو أكثر كآبةً، حول القوى التي تفسر المنطق المتعلق بالسبب الذي يجعل الازدهار الاقتصادي نادرًا وشحيحًا بشكل متواصل في ظل المؤسسات الاستحواذية أو الذي يوضح العلاقة المتشابكة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية، غير دولة الكونغو. لقد لاحظ الزائرون الهولنديون والبرتغاليون الذين زاروا الكونغو في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حالة "الفقر المدقع" هناك. كانت التكنولوجيا بدائية وفقًا للمقاييس الأوروبية، كما أن الكونغوليين لم يكن لديهم نظام الكتابة، أو العجلة، أو المحراث. إن السبب في هذا الفقر، وتباطؤ المزارعين الكونغوليين في تبني واستخدام تكنولوجيات أفضل عندما أصبحوا على علم بوجودها، يعد واضحًا من خلال السير التاريخية المتاحة، لقد كان بسبب الطبيعة الاستحواذية للمؤسسات الاقتصادية في الدولة.

وكما سبق أن لاحظنا، كانت مملكة الكونغو تخضع لحكم الملك الموجود في مدينة "موبانزا"، والتي أطلق عليها بعد ذلك "ساو سلفادور"، في حين كانت المناطق البعيدة عن العاصمة يحكمها نخبة كانت تلعب أدوار الحكام في المناطق المختلفة من المملكة. وكانت ثروات هذه النخبة قائمة على دخل المزارع التي يزرعها العبيد والواقعة حول العاصمة "ساو سلفادور"، وجمع الضرائب من بقية سكان الدولة. كانت العبودية أو الرقّ تمثل عنصرًا رئيسيًا للاقتصاد، حيث كانت النخبة تستغل هؤلاء العبيد في زراعة مزارعهم الخاصة وكذلك من جانب الأوروبيين على الساحل. كانت الضرائب اعتباطية

وتعسفية، حيث كان يتم حتى جمع الضريبة في كل مرة تسقط فيها قبعة الملك المستديرة (البيريه)، ومن أجل أن يصبحوا أكثر غنىً وازدهارا، كان على الكونغوليين أن يدخروا ويستثمروا - على سبيل المثال، عن طريق شراء المحاريث؛ غير أن الأمر لم يكن يستحق العناء، حيث إن أي إنتاج إضافي كانوا يحققونه باستخدام وسائل التكنولوجيا الأفضل، كان يخضع للمصادرة والاستحواذ من جانب الملك وحاشيته من النخبة. وبدلًا من الاستثمار لزيادة إنتاجيتهم وبيع منتجاتهم في الأسواق، كان الكونغوليون يسكنون في قرى بعيدة عن السوق، كانوا يحاولون أن يبتعدوا عن الطرق على قدر الإمكان، وذلك من أجل تقليل حدوث حالات النهب والسرقة ولكي يفلتوا من أيدي تجار العبيد.

ومن ثمَّ كانت حالة الفقر التي عانت منها الكونغو نتيجة لوجود المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية التي عرقلت وأعاقت كل محركات الازدهار، أو حتى جعلتها تعمل في اتجاه عكسي. لقد كانت حكومة الكونغو تقدم القليل جدًّا من الخدمات العامة للمواطنين، ولا حتى الأساسية منها، مثل حقوق الملكية الآمنة أو تطبيق القانون والنظام. وعلى النقيض، كانت الحكومة نفسها تمثل التهديد الأكبر بالنسبة لما يتعلق بمسألتي حقوق الملكية وحقوق الإنسان. كان وجود المؤسسة المسؤولة عن تجارة العبيد يعني أن السوق الأكثر أهمية وجوهرية من بين جميع الأسواق - كسوق عمل شامل للجميع يستطيع فيه الأشخاص أن يختاروا مهنهم أو وظائفهم بطرق تعد غاية في الأهمية لتحقيق اقتصاد مزدهر - لم يكن موجودًا. وعلاوة على ذلك، كان الملك يسيطر على التبادل التجاري مع المناطق البعيدة والأنشطة التجارية الأخرى، والتي كانت متاحة فقط للأشخاص المقربين له؛ وعلى الرغم من أن النخبة سرعان ما أصبحت متعلمة بعد أن أدخل البرتغاليون نظام الكتابة، إلا أن الملك لم يقم بأي محاولة لنشر التعليم لكي يصل لقطاع كبير من السكان.

ورغم ذلك، ورغم انتشار "الفقر المدقع"، كان للمؤسسات الاستحواذية الكونغولية منطقها المنزه عن النقص، والذي كان يتمثل في: أنها جعلت عددًا قليلًا من الأشخاص - أولئك الذين يملكون السلطة السياسية - غاية في الثراء والغنى. وفي

القرن السادس عشر، استطاع ملك الكونغو والطبقة الأرستقراطية هناك أن يستوردوا السلع الكمالية الأوروبية وأصبح يحيط بهم الخدم والعبيد.

إن جذور المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالمجتمع الكونغولي قد نتجت عن توزيع السلطة السياسية في المجتمع، ومن ثمَّ من طبيعة المؤسسات السياسية الموجودة؛ ولم يكن هناك رادع للملك لكي يتوقف عن الاستيلاء على ممتلكات الأشخاص أو أجسادهم، سوى الخوف من التهديد بالتمرد؛ وعلى الرغم من أن هذا التهديد كان حقيقيًّا، إلا أنه لم يكن كافيًا لجعل الأشخاص أو ممتلكاتهم في وضع آمن. لقد كانت المؤسسات السياسية في الكونغو بالفعل مستبدة مطلقة، والتي جعلت من الملك والنخبة المحيطة به لا يخضعون بالفعل لأي قيود أو ضوابط، ولم تمنح الفرصة للمواطنين بالمشاركة في تنظيم وتحديد الطريقة التي يقوم عليها المجتمع هناك.

وبالطبع، فإنه ليس من الصعب أن نلاحظ أن المؤسسات السياسية في الكونغو تتناقض بشكل حاد مع طبيعة المؤسسات السياسية الشاملة التي تكون فيها السلطة مقيدة ومقننة وموزعة على نطاق واسع في المجتمع. لقد ظلت المؤسسات المستبدة المطلقة في دولة الكونغو قابعةً في أماكنها بسبب حماية الجيش لها، حيث كان الملك يعمل تحت إمرته جيش دائم قوامه خمسة آلاف فرقة من القوات في منتصف القرن السابع عشر، بالإضافة إلى مجموعة أخرى قوامها خمسمائة جندي مُسَلَّح - والتي كانت تمثل قوة هائلة آنذاك؛ وهكذا، يصبح من السهل أن نفهم السبب الذي جعل الملك والطبقة الأرستقراطية هناك يستخدمون الأسلحة النارية الأوروبية بحماس ورغبة شديدة.

ومن هنا، لم يكن هناك فرصة لوجود نمو اقتصادي متواصل في ظل وجود مثل هذه المجموعة من المؤسسات الاقتصادية، وكانت حتى المحفزات والفرص اللازمة لتحقيق نمو مؤقت محدودة بدرجة كبيرة. إن إصلاح المؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين حقوق الملكية الفردية كان سيجعل المجتمع الكونغولي ككل أكثر ازدهارا، غير أنه من غير المحتمل أن تستفيد النخبة من هذا الازدهار الأوسع نطاقا. أولاً كانت مثل هذه الإصلاحات ستجعل من النخبة بمثابة الخاسر الاقتصادي في هذه اللعبة، وذلك

من خلال إضعاف حجم الثروات التي تحققها كل من تجارة العبيد والعمل بالسخرة في المزارع التي تملكها النخبة هناك. وثانيًا، أن مثل هذه الإصلاحات كان من الممكن أن تكون متاحة فقط إذا كانت السلطة السياسية - التي يستحوذ عليها الملك والنخبة المحيطة به - قد تم تقييدها وتقنينها. على سبيل المثال، إذا استمر الملك في قيادة الخمسمائة جندي التابعين له، فمن عساه أن يصدق أن إعلاناً مفاده أن العبودية قد تم إلغاؤها؟ وما الذي قد يمنع الملك من تغيير رأيه بعد ذلك بفترة؟ إن الضمان الحقيقي الوحيد لذلك كان سيتمثل في تغيير المؤسسات السياسية بما يسمح للمواطنين أن يحصلوا على قدر مُعَوِّض ومتوازن من السلطة السياسية، وهذا سيتيح لهم الفرصة في المشاركة بأصواتهم حول فرض الضرائب أو ما قد يفعله الجنود المسلحون. غير أنه في هذه الحالة سيكون من المشكوك فيه أن يظل دعم الاستهلاك ونمط الحياة الخاصة بالملك والنخبة المحيطة به موجودًا في أعلى القائمة التي تشمل أولوياتهم؛ وفي هذا السيناريو، تكون التغييرات التي ساعدت على إقامة مؤسسات اقتصادية أفضل في المجتمع قد جعلت الملك والطبقة الأرستقراطية هناك بمثابة الخاسر السياسي والاقتصادي في آن واحد.

إن التفاعل الخاص بالمؤسسات السياسية والاقتصادية التي كانت موجودة منذ خمسمائة عام ما زال مناسبًا لفهم وإدراك السبب الذي يجعل دولة الكونغو الحديثة ما زالت تعيش حالة من الفقر المدقع حتى اليوم؛ حيث إن قدوم الحكم الأوروبي في هذه المنطقة - وبدرجة أكثر عمقًا في حوض نهر الكونغو إبان وقت "التدافع من أجل السيطرة على إفريقيا" في أواخر القرن التاسع عشر - قد أدى إلى انعدام الأمان بالنسبة لحقوق الملكية وحقوق الإنسان، وحتى بصورة أكثر فظاعةً مما كان سائدًا خلال الفترة التي سبقت الحقبة الاستعمارية في الكونغو؛ وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعاد الاستعمار إنتاج نفس النمط من المؤسسات المستبدة والسلطة السياسية المطلقة التي منحت المزيد من القوة والثراء لقلة محدودة على حساب الأغلبية الكاسحة من المواطنين، رغم أن هذه القلة المحدودة كانت تمثل آنذاك المستعمرين البلجيكيين، وبصورة خاصة الملك "ليوبولد الثاني".

وعندما أصبحت الكونغو دولة مستقلة في عام 1960، تم إعادة إنتاج نفس النمط من المؤسسات الاقتصادية، والمحفزات والفرص، وأعاد الأداء نفسه؛ كانت هذه المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية قد لاقت دعمًا مرة أخرى من جانب المؤسسات السياسية المستبدة بدرجة كبيرة؛ وأصبح الموقف أكثر سوءًا بسبب أن الحقبة الاستعمارية الأوروبية قد ساعدت على خلق نظام سياسي معين، وهي الكونغو، التي تشكلت من كثير من الدويلات المختلفة قبل الحقبة الاستعمارية وكذلك المجتمعات التي تملك الحكومة الوطنية - التي تتم إدارتها من العاصمة كينشاسا - قدر ضئيل من السيطرة عليها. ورغم أن الرئيس "موبوتو" قد استغل السلطة في جمع الثروات لمصلحته الشخصية والمقربين منه - على سبيل المثال، خلال المشروع القومي لدولة زائير القديمة عام 1973، والذي تضمن عمليات مصادرة جماعية للمصالح الاقتصادية الأجنبية - كان يترأس حكومة غير مركزية تملك القليل من السلطة والسيطرة على مناطق كثيرة من الدولة، وكان عليه أن يطلب المساعدة الخارجية لمنع انشقاق إقليمي "كاتانجا وكاساي" عن الدولة في الستينيات من القرن الماضي. إن عدم وجود المركزية السياسية، والتي قد تصل تقريبًا لنقطة الانهيار الكامل للدولة، يمثل أحد السمات التي تتقاسمها دولة الكونغو مع كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية الحديثة ما زالت في نفس حالة الفقر لأن مواطنيها ما زالوا يفتقدون لوجود المؤسسات الاقتصادية التي تقدم المحفزات والفرص الأساسية التي تجعل المجتمع مزدهرا؛ إنها ليست جغرافيا المكان، أو الثقافة، أو الجهل الذي يعاني منه مواطنيها أو ساستها، والذي يجعل الكونغو فقيرة، وإنما مؤسساتها الاقتصادية الاستحواذية. إن هذه المؤسسات ما زالت قابعةً في أماكنها بعد كل هذه القرون لأن السلطة السياسية ما زالت متمركزةً في أيدي قطاع ضيق من النخبة التي تملك دافعًا ضئيلًا لتفعيل حقوق الملكية الآمنة للمواطنين، وأن تقدم الخدمات العامة الأساسية التي ستعمل على تحسين جودة الحياة، أو أن تشجع على التقدم الاقتصادي؛ وبالأحرى تتمثل مصالحهم في الاستحواذ على مصادر الدخل ودعم

سلطتهم القائمة. وأنهم لا يستخدمون هذه السلطة لبناء نظام سياسي مركزي، لأن القيام بذلك سوف يخلق نفس المشكلات المتعلقة بالمعارضة والتحديات السياسية التي سوف يخلقها النمو الاقتصادي؛ وعلاوة على ذلك، كما هو الحال بالنسبة لكثير من بقية الدول الواقعة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فإن القتال ينشب هناك بواسطة جماعات متناحرة تسعى للسيطرة على المؤسسات الاستحواذية هناك، الأمر الذي يقضي على أي اتجاه نحو تحقيق مركزية الدولة التي قد يتحقق وجودها.

إن تاريخ مملكة الكونغو، وكذلك التاريخ الأكثر حداثة لدولة الكونغو، يُظْهر بصورة حية كيف أن المؤسسات السياسية تحدد طبيعة المؤسسات الاقتصادية وكذلك - من خلال هذه المؤسسات - المحفزات والفرص الاقتصادية ونطاق النمو الاقتصادي؛ كما أنه يوضح أيضًا العلاقة التكافلية بين الأنظمة السياسية المستبدة المطلقة وبين المؤسسات الاقتصادية التي تعمل على منح السلطة والنفوذ والمال لقلة محدودة على حساب الكثيرين.

النمو في ظل المؤسسات السياسية الاستحواذية

إن دولة الكونغو تمثل اليوم نموذجًا متطرفًا من حيث غياب القانون وعدم وجود حقوق ملكية آمنة بدرجة كبيرة. ورغم ذلك، فإن مثل هذه الحالة من التطرف لن تخدم، في معظم الحالات، مصلحة النخبة، حيث إنها ستدمر جميع المحفزات والفرص الاقتصادية وسوف تحقق القليل من الموارد التي يمكن الاستحواذ عليها. إن المبحث الرئيسي لهذا الكتاب يدور حول الفكرة التي ترى أن النمو الاقتصادي والازدهار يرتبطان بوجود المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة للجميع، في حين أن المؤسسات الاستحواذية تؤدي بصورة معتادة لحالة من الركود والفقر؛ غير أن هذا لا يعني أن المؤسسات الاستحواذية لا يمكن أبدًا أن تحقق النمو ولا يعني كذلك أن جميع المؤسسات الاستحواذية يتم تشكيلها وبناءها بدرجة متساوية.

وهناك طريقتان متباينتان غير أنهما مكملتين لبعضهما البعض، والتي يمكن أن يظهر خلالهما النمو في ظل المؤسسات السياسية الاستحواذية؛ الطريقة الأولى، يكون النمو فيها ممكنًا - حتى إذا كانت المؤسسات الاقتصادية استحواذية - عندما تستطيع النخب بصورة مباشرة أن تخصص الموارد لصالح الأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة، والتي يسيطرون عليها بأنفسهم؛ وهناك مثال بارز على هذا النوع من النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية، وهو جزر الكاريبي خلال الفترة بين القرن السادس عشر والثامن عشر، حيث كان معظم الأشخاص من العبيد، الذين كانوا يعملون في ظل ظروف قاسية وشنيعة في المزارع، وبالكاد يعيشون فوق مستوى الإعاشة، وتعرض الكثير منهم للوفاة بسبب سوء التغذية والإنهاك في العمل. وخلال القرن السابع عشر والثامن عشر، كانت هناك أقلية صغيرة، يمثلها نخبة كبار المزارعين، في كل من باربادوس، وكوبا، وهاييتي، وجامايكا، والتي كانت تسيطر على كل السلطة السياسية وتملك جميع الأصول هناك، بما في ذلك كل العبيد؛ وفي حين لم تكن لدى الأغلبية حقوق، كانت ممتلكات وأصول النخبة من كبار المزارعين محميةً بشكل جيد؛ وعلى الرغم من أن المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية قد استغلت الأغلبية من السكان بوحشية، إلا أن هذه الجزر كانت من بين أغنى الأماكن في العالم، وذلك لأنها استطاعت أن تنتج السكر وتبيعه في الأسواق العالمية. وتعرض اقتصاد هذه الجزر للركود فقط عندما كانت هناك حاجةً للانتقال إلى أنشطة اقتصادية جديدة، وهو الأمر الذي هدد كل من الدخول والسلطة السياسية للنخبة من كبار المزارعين.

وهناك مثال آخر في هذا الصدد يتعلق بالنمو الاقتصادي والحركة الصناعية في الاتحاد السوفيتي من خلال الخطة الخمسية الأولى في عام 1928 وحتى السبعينيات من القرن الماضي. كانت المؤسسات الاقتصادية والسياسية هناك استحواذية بدرجة كبيرة، وكانت الأسواق مقيدة بصورة شديدة. ورغم ذلك، كان الاتحاد السوفيتي قادرًا على تحقيق نمو اقتصادي سريع لأنه استطاع أن يستخدم سلطة الدولة في تحريك الموارد من القطاع الزراعي، حيث كانت تستخدم بصورة غير فعالة بدرجة كبيرة، إلى مجال الصناعة.

أما بالنسبة للنوع الثاني من النمو في ظل وجود المؤسسات السياسية استحواذية، فإنه ينشأ عندما تسمح المؤسسات بإقامة - حتى إذا لم يكن بصورة كاملة - مؤسسات اقتصادية شاملة بصورة ما. غير أن الكثير من المجتمعات التي يوجد بها مؤسسات سياسية استحواذية سوف تتجنب إقامة مؤسسات اقتصادية شاملة، نتيجةً لخوفها من عملية الفوضى الخَلاَّقة، غير أن الدرجة التي تستطيع النخبة أن تحتكر بها السلطة تتفاوت بين المجتمعات؛ وفي بعض منها، يمكن أن يكون موقف النخبة ووضعها آمنًا بدرجةٍ كافيةٍ قد تسمح بوجود بعض التحركات تجاه المؤسسات الاقتصادية الشاملة عندما تكون متأكدةً وعلى يقين بدرجة معقولة أن هذا لن يهدد سلطتها السياسية. وبدلًا من ذلك، قد يكون الموقف التاريخي في وضع يسمح له بأن يمنح نظامًا سياسيًّا استحواذيًّا مؤسسات اقتصادية شاملة، والتي تقرر عدم عرقلتها. إن هذه الحالات تقدم الطريقة الثانية التي يمكن فيها للنمو أن يحدث في ظل وجود مؤسسات سياسية استحواذية.

إن الحركة الصناعية السريعة التي شهدتها كوريا الجنوبية في ظل حكم الجنرال "بارك" يعد مثالًا على ذلك. جاء "بارك" إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري قام به في عام 1961، غير أنه قام بذلك في مجتمع كانت تدعمه بقوة الولايات المتحدة، وباقتصاد كانت فيه المؤسسات الاقتصادية شاملة بصورة أساسية. ورغم أن نظام "بارك" كان نظامًا فاشيًّا، كان الوضع يبدو آمنًا بدرجةٍ كافيةٍ لتحقيق النمو الاقتصادي، واستطاع في الحقيقة أن يقوم بذلك بصورة فعالة بدرجة كبيرة - وربما يرجع ذلك من ناحية إلى أن النظام الحاكم لم يكن مدعومًا بصورة مباشرة من جانب المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية؛ وعلى نحو مختلف عن موقف الاتحاد السوفيتي ومعظم الحالات الأخرى للنمو في ظل مؤسسات استحواذية، فقد بدأت كوريا الجنوبية في الانتقال من المؤسسات السياسية الاستحواذية نحو المؤسسات السياسية الشاملة في عام 1980، وكان هذا التحول الناجح نتيجة لمجموعة من العوامل.

بحلول عام 1970، أصبحت المؤسسات الاقتصادية في كوريا الجنوبية شاملة

بدرجة كافية، حيث إنها أضعفت إحدى الحجج المنطقية القوية بالنسبة للمؤسسات السياسية الاستحواذية - حيث كانت النخبة الاقتصادية لديها القليل لتكسبه فيما يتعلق بها أو من خلال سيطرة العسكريين على السلطة السياسية. إن المساواة النسبية لمعدلات الدخل في كوريا الجنوبية كانت تعني أيضًا أن النخبة كان لديها القليل من الخوف تجاه التعددية والديمقراطية؛ وأن التأثير الرئيسي للولايات المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالتهديدات من جانب كوريا الشمالية، كان يعني أيضًا أن الحركة الديمقراطية القوية التي كانت تمثل تحديًا بالنسبة للديكتاتورية العسكرية قد لا يمكن قمعها لفترة طويلة. وعلى الرغم من أن اغتيال الجنرال "بارك" في عام 1979 قد تبعه انقلاب عسكري آخر، بقيادة "تشون دو - هوان"، إلا أن خليفة "تشون" الذي تم اختياره "روه تاي - وو" قد دَشَّنَ عملية من الإصلاحات السياسية التي أدت إلى تعزيز وتقوية الديمقراطية التعددية بعد عام 1992؛ وبالطبع، لم يكن هناك انتقال أو تحول من هذا النوع في الاتحاد السوفيتي، وكنتيجة لذلك، تَعَرَّضت حركة النمو السوفيتية إلى نفاد طاقة البخار، وبدأ الاقتصاد في الانهيار في عام 1980 ثمَّ بعد ذلك تفكك بصورة تامة في عام 1990.

إن النمو الاقتصادي الصيني الموجود اليوم يحمل أيضًا العديد من السمات المشتركة مع كل من تجربتي الاتحاد السوفيتي وكوريا الجنوبية. ورغم أن المراحل الأولى من النمو الصيني كانت مسبوقةً بإصلاحات جذرية في السوق المرتبط بالقطاع الزراعي، إلا أن الإصلاحات المرتبطة بالقطاع الصناعي كانت أقل وأضعف تأثيرا. وحتى اليوم، تلعب الدولة والحزب الشيوعي دورًا رئيسيًّا في تحديد طبيعة القطاعات والشركات التي ستتلقى رأس مال إضافي وستتوسع في نشاطها - وخلال هذه العملية، تقوم بتكوين أو هدم ثروات أصحاب الأعمال. وكما كان الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي عندما كان في أوج ازدهاره وتقدمه، نجد أن الصين تنمو بمعدل سريع، غير أن هذا النمو ما زال يحدث في ظل وجود مؤسسات استحواذية، وفي ظل سيطرة الدولة، مع وجود إشارة ضئيلة على التحول والانتقال نحو المؤسسات السياسية الشاملة. إن الحقيقة التي توضح أن المؤسسات الاقتصادية الصينية ما زالت بعيدة عن

النمط الشامل بصورة تامة تُظْهر أيضًا أن نمط الانتقال والتحول الخاص بكوريا الجنوبية يعد أقل احتمالا من حيث الحدوث هناك، رغم أنه ليس مستحيلًا بالطبع.

ومن الجدير بالذكر أن المركزية السياسية تمثل المفتاح بالنسبة لكلا الطريقتين اللتين يمكن أن يحدث من خلالهما النمو في ظل وجود المؤسسات السياسية الاستحواذية، وبدون درجة معينة من المركزية السياسية، لما كانت النخبة الخاصة بكبار المزارعين في باربادوس، وكوبا، وهاييتي، وجامايكا، استطاعت أن تحافظ على تطبيق القانون والنظام، وأن تدافع عن أصولها وممتلكاتها الخاصة هناك. وبدون مركزية سياسية واضحة وقبضة قوية صارمة على السلطة السياسية، لما استطاعت النخب العسكرية في كوريا الجنوبية وكذلك الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، أن يحقق الأمان بدرجة كافية لكي يقوموا بإصلاحات اقتصادية رئيسية وهامة وفي نفس الوقت ظلوا يسيطرون على السلطة هناك؛ وبدون مثل هذه المركزية، لما استطاعت الدولة في الاتحاد السوفيتي أو الصين أن تقوم بتنسيق النشاط الاقتصادي من أجل تحويل الموارد نحو المجالات ذات الإنتاجية المرتفعة. ومن ثَمَّ، فإن هناك خط فاصل رئيسي بين المؤسسات السياسية الاستحواذية يتمثل في درجة مركزيتها السياسية، وأن تلك المؤسسات التي لا تملك هذه الدرجة، مثل الكثير من الدول الواقعة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، سوف يكون من الصعب بالنسبة لها أن تحقق حتى معدل نمو محدود.

وعلى الرغم من أن المؤسسات الاستحواذية يمكن أن تحقق بعض النمو، إلا أنها لن تحقق عادةً نموًّا اقتصاديًّا مستداما، وأنه بالتأكيد لن يكون نمط النمو الذي يكون مصحوبًا بعملية الفوضى الخَلَّاقة؛ وعندما تكون كلا المؤسستين السياسية والاقتصادية الاستحواذيتين، فإن المحفزات والفرص لن تكون متاحة هناك أمام عملية الفوضى الخَلَّاقة والتطور التكنولوجي. ولفترة من الوقت، يمكن أن تكون الدولة قادرة على خلق نمو اقتصادي سريع عن طريق تخصيص الموارد اللازمة والأشخاص من خلال إصدار قرار رسمي، غير أن هذه العملية تعد محدودة بطبيعتها، وعندما تصل إلى سقف الحدود، يتوقف النمو، كما حدث في موقف الاتحاد السوفيتي في السبعينيات من القرن

الماضي؛ وحتى عندما حقق السوفييت نموًّا اقتصاديًّا سريعًا، كان هناك تغير تكنولوجي ضئيل في معظم قطاعات الاقتصاد، ورغم أنه من خلال صب الكثير من الموارد في القطاع العسكري، كانت لديهم القدرة على تطوير التكنولوجيات العسكرية وحتى أنهم استطاعوا أن يسبقوا الولايات المتحدة في مجال الفضاء والسباق النووي لفترة قصيرة من الوقت. غير أن هذا النمو بدون وجود عملية الفوضى الخَلاَّقة وبدون وجود ابتكار تكنولوجي واسع النطاق، لم يكن هذا النمو مستداما وانحدر نحو نهايةٍ مفاجئة.

وبالإضافة إلى ذلك، تكون الترتيبات والإجراءات، التي تدعم النمو الاقتصادي في ظل وجود المؤسسات السياسية الاستحواذية، هشة وضعيفة بطبيعتها - حيث يمكن أن تتعرض للانهيار أو يمكن أن يتم تدميرها بسهولة من خلال حالة الاقتتال التي تخلقها المؤسسات الاستحواذية بذاتها. وفي الحقيقة، فإن المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية تخلق توجهًا عامًا نحو الاقتتال، وذلك لأنها تؤدي إلى تركيز الثروة والسلطة في أيدي قطاع ضيق من النخبة. وإذا كان باستطاعة مجموعة أخرى أن تتغلب وتتفوق بدهائها على هذه النخبة وتسيطر على الدولة، فإنها ستصبح الفئة التي تتمتع بهذه الثروة والسلطة؛ وبالتالي، وكما ستوضح مناقشتنا حول انهيار الإمبراطورية الرومانية الأخيرة وحضارة دول مدينة المايا، فإن القتال من أجل السيطرة على الدولة الأكثر قوة يكون دائمًا خفيًّا ودفينا، وأنه سوف يشتد وطيسه بصورة دورية حتى يصل إلى تفكيك ومحق هذه الأنظمة الحاكمة، حيث إنه يتحول إلى حرب أهلية وفي بعض الأحيان إلى دمار وانهيار تام للدولة؛ وهناك أثر أو تداعيًا واحدًا لهذا الموقف يتمثل في أنه حتى إذا حقق المجتمع، الذي يقوم على مؤسسات استحواذية، درجة معينة من مركزية الدولة بصورة مبدئية، فإن هذا لن يدوم. وفي الواقع، فإن الاقتتال من أجل السيطرة على المؤسسات الاستحواذية غالبًا ما يؤدي إلى نشوب حروب أهلية وغياب واسع النطاق للقانون، والاحتفاظ بحالة من الغياب المتواصل لمركزية الدولة كما هو الحال في كثير من الدول الواقعة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وبعض الدول في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

وفي النهاية، فإنه عندما يتحقق النمو في ظل مؤسسات سياسية استحواذية، في حين تكون المؤسسات الاقتصادية ذات جوانب شاملة، كما كان الحال في كوريا الجنوبية، يكون هناك دائمًا حالة من الخطر في أن تصبح المؤسسات الاقتصادية أكثر استحواذاً وتتوقف حركة النمو. إن أولئك الذين يسيطرون على السلطة السياسية سوف يجدون في نهاية المطاف أنه من الأكثر فائدةً ونفعًا بالنسبة لهم أن يستخدموا سلطتهم للحد من المنافسة، وأن يزيدوا حصتهم من الكعكة، أو حتى أن يسرقوا وينهبوا من الآخرين بدلًا من دعم وتعزيز التقدم الاقتصادي. إن التوزيع والقدرة على ممارسة السلطة سوف يضعف ويُقَوِّض في النهاية الأسس الفعلية للازدهار الاقتصادي، إن لم تتحول المؤسسات السياسية من كونها استحواذية إلى كونها شاملة.

الفصل الرابع

فوارق ضئيلة ومراحل دقيقة: ثقل التاريخ

العالم الذي أفرزه الطاعون

في عام 1346، وصل مرض الطاعون الدَّبلي، والمعروف بالموت الأسود، إلى ميناء مدينة "تانا" الواقعة عند مصب "نهر دون" على البحر الأسود، والذي كان قد انتقل عن طريق البراغيث التي تعيش على الفئران، حيث انتقل هذا الطاعون من الصين عن طريق التجار الذين كانوا يسافرون عبر طريق الحرير (وهو طريق تجاري قديم بين البحر المتوسط والصين)، والذي كان يمثل شريان تجاري عظيم عبر قارة آسيا. ويرجع الفضل في عملية النقل التي تمت إلى تجار مدينة جنوا الإيطالية، حيث سرعان ما قامت الفئران بنشر البراغيث والطاعون من مدينة تانا إلى منطقة البحر المتوسط بأكملها. وفي بداية عام 1347، وصل الطاعون إلى القسطنطينية. وبحلول ربيع عام 1348، كان قد انتشر في أنحاء فرنسا وشمال إفريقيا ووصولًا إلى أراضي إيطاليا. أجهز الطاعون على قرابة نصف سكان أي منطقة أصابها؛ وقد شهد الكاتب الإيطالي "جيوفاني بوكاشيو" لحظات الوصول المباشر للطاعون لمدينة فلورنسا الإيطالية، والذي استرجع هذه الأحداث فيما بعد وكتب:

> وإزاء انقضاضه المفاجئ، لم يكن الركون إلى كل أشكال الحكمة والدهاء الذي يملكه الإنسان مجديًا بأي شكل... بدأ الطاعون، بصورة مرعبة تفوق التصور، في نشر آثاره الكارثية بصورة واضحة للعيان. لم يتخذ نفس الصورة التي كانت معروفة له في الشرق، حيث إنه إذا نزف أي شخص من أنفه، كان

> هذا نذيرًا واضحًا على حدوث موت محقق. وعلى النقيض، كانت أعراضه المبكرة تتمثل في ظهور أورام وانتفاخات معينة في منطقة الحوض أو الإبط، حيث كان بعضها يشبه شكل البيضة، وكان البعض الآخر تقريبًا في حجم التفاحة العادية... وقد تغيرت أعراض المرض بعد ذلك، وبدأ الكثير من الأشخاص يلاحظون وجود بقع وكدمات سوداء على أذرعهم، وأفخاذهم ومناطق أخرى من أجسامهم... ومع وجود كل هذه الأوجاع والأعراض... لم تكن جميع نصائح الأطباء، وكل قوة الطب ذات جدوى أو نفع حيالها...وكان الموت يحدث في معظم الحالات خلال ثلاثة أيام من ظهور الأعراض التي سبق أن ذكرناها.

كان الناس في بريطانيا على علم بأن الطاعون قادم في طريقه إليهم وكانوا يدركون جيدًا أن هلاكهم أصبح وشيكاً، وفي منتصف شهر أغسطس (آب) 1348، طلب الملك إدوارد الثالث من أسقف كانتربيري أن ينظم الصلوات للوقاية من ذلك، وكتب الكثير من الأساقفة خطابات للقساوسة، لكي يقوم بقراءتها بصوت مرتفع في الكنائس لمساعدة الناس على مواكبة ومتابعة ما كان على وشك الفتك بهم. وقد كتب "رالف" من مدينة (شروزبيري)، كان أسقفًا في مطرانية مدينة باث الإنجليزية، مخاطبًا قساوسته:

> "إن الرب القدير يستخدم الرعد، والبرق (الكلمة تحتوي على خطأ هجائي في النص الأصلي)، والكوارث الأخرى التي تصدر من عرشه، لكي تحل بعباده الذين يرغب في خلاصهم ونجاتهم. وحيث إن هناك طاعون فَتَّاك قادم من الشرق صوبنا، وقد وصل بالفعل إلى مملكة مجاورة، وتساورنا الكثير من المخاوف، إن لم نتضرع ونبتهل بصدق وخشوع، أن تمتد تلك الفروع السامة القاتلة وباء مشابه إلى هذه المملكة، وأن يفتك بأهلها ويجهز عليهم. ومن هنا، يجب علينا جميعًا أن نمتثل أمام الرب بكامل الاعتراف والخضوع له، وأن نبتهل إليه بالترانيم."

غير أن هذا لم يجدِ بأي نفع، فسرعان ما تَفَشَّى الوباء هناك وأجهز على قرابة نصف السكان الإنجليز آنذاك. إن مثل هذه المصائب والنزلات يمكن أن يكون لها أثر بالغ

على المؤسسات الموجودة في المجتمع. وربما بصورة يمكن فهمها، فقد كثير من الأشخاص صوابهم نتيجة لذلك. وقد ذكر "بوكاشيو" أن "بعض الناس كانوا يرون أن الحل الصحيح للتخلص من هذا الشر أو البلاء المُرَوِّع، يكون بالإفراط في شرب الخمور، والاستمتاع بالحياة لأقصى درجة ممكنة، وترديد الأغاني في كل مكان، وإدخال البهجة والسعادة على النفس، وإشباع جميع الرغبات كلما سنحت الفرصة للشخص في ذلك، وأن لا يبالي بأي شيء من حوله، ويعتبره كمزحة كبيرة... وهذا الأمر يفسر السبب الذي جعل النساء اللاتي نَجَوْن من الوباء يبدون أقل احتشامًا خلال الفترة التي تلت ذلك." غير أن الوباء كان له أيضًا تأثير تحويلي من الناحية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، على المجتمعات الأوروبية في العصور الوسطى.

ومع بداية القرن الرابع عشر، كان يسود في أوروبا نظام إقطاعي، وهو عبارة عن تنظيم مجتمعي ظهر لأول مرة في أوروبا الغربية بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، وكان قائمًا على العلاقة التدرجية بين الملك وبين اللوردات الموجودين أدناه في هذا التسلسل، بالإضافة إلى المزارعين الذين يأتون في المرتبة الأدنى. كان الملك يستحوذ على ملكية الأرض وكان يمنحها للوردات في مقابل تقديم الخدمات العسكرية؛ ثمَّ بعد ذلك يقوم اللوردات بتخصيص الأرض للمزارعين، وفي مقابل ذلك كان على المزارعين أن يقوموا بأداء الكثير من العمل الشاق غير مدفوع الأجر، وكانوا يخضعون لدفع الكثير من الغرامات والضرائب؛ وكان المزارعون – نتيجة لوضعهم المتدني الخانع لمن فوقهم كان يطلق عليهم عبيد الأرض- مرتبطين قسرًا بالأرض، ولا يستطيعون الذهاب إلى أي مكان بدون تصريح من سيدهم، والذي لم يكن فقط مالك الأرض، وإنما أيضًا القاضي، وهيئة المحلفين، وقوة الشرطة في آن واحد. لقد كان نظامًا استحواذيًا بصورة مفرطة، وكانت الثروات والأموال تتدفق للأعلى من أيدي الكثير من المزارعين نحو قلة من اللوردات.

غير أن الندرة الهائلة في حجم العمالة، نتيجة للطاعون الذي ضرب البلاد قد أدت إلى زعزعة أسس النظام الإقطاعي، وهو الأمر الذي شجع المزارعين على المطالبة

بإجراء تغييرات للوضع القائم. فعلى سبيل المثال، في منطقة "دير إينشام"، طالب المزارعون بتخفيض قيمة الكثير من الغرامات التي يدفعونها، وكذلك العمل غير مدفوع الأجر، وحصلوا على ما كانوا يريدون، وكانت عقودهم الجديدة تبدأ بعبارة "في زمن الوفاة أو انتشار الوباء. الذي حدث في عام 1349، كان يتبقى بالكاد اثنين من المستأجرين في الضيعة، وقد عبروا عن رغبتهم في تركها إن لم يقم الأخ نيكولاس من منطقة أبتون، الذي كان آنذاك رئيساً للدير واللورد المالك للضيعة، بتوقيع اتفاقية جديدة معهم". وكان يفعل ذلك.

في الحقيقة، ما حدث في منطقة "إينشام" قد انتشر في كل مكان؛ وبدأ المزارعون في تحرير أنفسهم من وطأة خدمات العمالة الإجبارية، والالتزامات الكثيرة تجاه اللوردات الذين كانوا يخضعون لهم، وبدأت الأجور ترتفع. وحاولت الحكومة أن توقف هذا الأمر، وفي عام 1351، أصدرت قانون العمال، والذي كان يبدأ بهذه الديباجة:

> "بسبب وفاة قطاع كبير من الشعب، وخاصة من العمال والخدم في فترة انتشار ذلك الوباء، وأن البعض- وهم يدركون ضائقة ملاك الأرض وندرة أعداد الخدم – وهم لا يرغبون في مواصلة العمل والخدمة، إن لم يحصلوا على أجور مفرطة...وعليه فإننا، بالنظر إلى المشاكل الخطيرة التي قد تنتج عن عدم توافر، وبصورة خاصة، المزارعين والعمالة الأخرى، وجدنا أنه من الضروري أن نصدر ما يلي: يجب على كل رجل وامرأة من مواطني مملكة إنجلترا... أن يكون ملزمًا بتقديم الخدمة للشخص الذي يجد أنه ملائم لخدمته؛ وأن يحصل فقط على الزي الخاص بالعمل، والأجر أو الراتب الذي- في الأماكن التي يريد الخدمة فيها - كان من المعتاد أن يتم دفعه خلال العام العشرين لحكمنا لإنجلترا [الملك إدوارد الثالث تم تتويجه ملكاً في تاريخ 25 يناير (كانون الثاني) 1327، ومن هنا فالإشارة في هذا الصدد تكون لعام 1347] أو خلال الخمس أو الست سنوات المعروفة التي كانت تسبق ذلك."

لقد حاول القانون نافذ المفعول أن يحدد الأجور عند المستوى التي كانت عليه قبل تفشي وباء الموت الأسود. وكان الأمر بصورة خاصة يعد بالنسبة للنخبة الإنجليزية

بمثابة "إغراء أو تحريض"، من حيث محاولة أحد اللوردات أن يجذب المزارعين قليلي العدد التابعين للورد آخر. وكان الحل يتمثل في جعل السجن عقوبة في حالة ترك العمل بدون إذن رب العمل:

> "وفي حال قيام عامل الحصاد، أو عامل أو خادم آخر، في أي حالة أو ظرف يكون فيه، كعامل مرتبط بتقديم الخدمات لأي شخص، بترك الخدمة المذكورة قبل نهاية المدة المتفق عليها، بدون إذن أو سبب معقول، سوف يتعرض لعقوبة السجن، وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لأي شخص أن يدفع أو يسمح بأن يُدْفَع لأي شخص أكثر من أجرته و زي العمل والأجر أو الراتب بصورة، سابقاً كما ورد."

لم تفلح محاولة الدولة الإنجليزية أن توقف حدوث التغييرات الخاصة بالمؤسسات والأجور، والتي ظهرت في أعقاب انتشار الموت الأسود هناك، حيث اندلعت ثورة المزارعين في عام 1381، وسيطر الثوار- بقيادة "وات تايلر"- على معظم مناطق لندن، وعلى الرغم من أن الثوار قد هزموا في النهاية، وتم إعدام "تايلر"، إلا أنه لم تكن هناك محاولات أخرى لتنفيذ قانون العمال. وتضاءل حجم الخدمات الخاصة بالعمالة في ظل النظام الإقطاعي، وبدأ يظهر سوق العمل الشامل للجميع في إنجلترا، وارتفعت الأجور أيضًا.

ويبدو أن الطاعون قد أصاب معظم مناطق العالم، وتعرض قطاع مشابه من السكان للهلاك في كل مكان، وهكذا، كان التأثير الديموغرافي (السكاني) في أوروبا الشرقية مشابهًا لما حدث في إنجلترا وأوروبا الغربية؛ وكانت القوى الاقتصادية والاجتماعية هي أيضًا نفسها. كانت هناك ندرة في العمالة، وكان الناس يطالبون بمزيد من الحريات، غير أنه في الشرق كان هناك منطق متناقض بدرجة أكثر قوة فيما يتعلق بالعمل؛ فقد كان هناك عدد أقل من الأشخاص شاملة للجميع يطالبون بأجور أعلى، في ظل سوق عمل شاملة الجميع. غير أن هذا الأمر أعطى للوردات حافزًا أكبر. لكي يحتفظوا بسوق العمل على صورته الأولى الاستحواذية، وأن يظل المزارعون عبيدًا

وخدمًا لهم. أما في إنجلترا، فكان هذا الدافع موجودًا في أرض الواقع أيضًا، وكما ظهر ذلك في قانون العمال. غير أن العمال كان لديهم القوة الكافية ليحصلوا على ما يريدون. في حين أن الأمر لم يكن كذلك في أوروبا الشرقية؛ حيث إنه بعد انتهاء الطاعون، بدأ أصحاب الأراضي بالاستحواذ على مساحات ضخمة من الأرض وتوسيع ممتلكاتهم، والتي كانت في الأصل أكبر حجمًا من تلك التي يمتلكها الأشخاص في أوروبا الغربية. لقد أصبحت المدن أكثر ضعفًا وأقل سكانًا، وبدلًا من أن تصبح أكثر حريةً، بدأ العمال يرون أن حرياتهم التي كانوا يتمتعون بها تتعرض للانتهاك والتعدي عليها.

لقد أصبحت الآثار واضحةً خاصة بعد عام 1500، عندما بدأت أوروبا الغربية تطلب الحصول على السلع الزراعية، مثل القمح، والشعير البري، والماشية، والتي كان يتم إنتاجها في الشرق. وكان قرابة ثمانين بالمائة من واردات الشعير البري لأمستردام تأتي من نهر إلب(*) ؛ وسرعان ما أصبح نصف تجارة هولندا المزدهرة مرتبط بأوروبا الشرقية. وعندما زاد حجم طلب أوروبا الغربية، أحكم ملاَّك الأراضي في أوروبا الشرقية قبضتهم على قوة العمل الموجودة هناك؛ لكي يوسعوا من حجم وارداتهم. أطلق على هذه الحركة "العبودية الثانية"، والتي كانت مختلفةً وأكثر شدةً عن صيغتها الأصلية، التي سادت في بداية العصور الوسطى. قام اللوردات بزيادة الضرائب التي كانوا يفرضونها على قطع الأراضي التي يزرعها المستأجرون، وكانوا يستولون على نصف إجمالي إنتاجهم. أما بالنسبة لمدينة كوركزين، في بولندا، كان جميع ما يتم من عمل، لصالح اللوردات في عام 1533، مدفوع الأجر. غير أنه بحلول عام 1600، كان نصف العمالة تقريبًا عبارة عن عمل بالسخرة غير مدفوع الأجر؛ وفي عام 1500، كان على العمال في مدينة "ميكلينبيرج" بألمانيا الشرقية، أن يؤدوا خدمات العمالة بدون أجر

(*) ملحوظة المترجم: نهر في وسط أوروبا ينبع في شمال جمهورية التشيك ويصب في بحر الشمال)، ونهر فيستولا في بولندا، ووديان نهر الأودر (نهر في وسط أوروبا ينبع من جمهورية التشيك ويمر بكل من غرب بولندا ووصولًا إلى ألمانيا.

لبضعة أيام كل عام؛ وفي عام 1550، كان لمدة يوم واحد كل أسبوع، وبحلول عام 1600، أصبح لمدة ثلاثة أيام كل أسبوع. وكان على أبناء العمال أن يعملوا لصالح اللورد بدون أجر لعدة سنوات. أما في المجر، فكان اللوردات يستحوذون بشكل كامل على الأرض في عام 1514، وقاموا بفرض تشريع يقضي بتقديم خدمات العمل غير مدفوع الأجر لمدة يوم كل أسبوع بالنسبة لكل عامل؛ وفي عام 1550، تم رفع هذا المعدل ليصبح لمدة يومين في كل أسبوع. وبحلول نهاية القرن، وصل إلى ثلاثة أيام في الأسبوع؛ وكان العبيد الخاضعين لهذه القواعد يُشَكِّلون قرابة 90 بالمائة من عدد سكان الريف في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من وجود فوارق قليلة، في عام 1346، بين كل من أوروبا الشرقية والغربية، من حيث طبيعة المؤسسات الاقتصادية والسياسية، إلا أنه بحلول عام 1600، كان كل منهما بمثابة عالم آخر يختلف عن نظيره؛ ففي الغرب، تخلص العمال من دفع الرسوم والغرامات الإقطاعية، والقوانين المرتبطة بذلك، وأصبحوا يمثلون جزءًا رئيسيًّا من اقتصاد السوق المزدهر. أما في الشرق، كان العمال أيضًا مرتبطين بمثل ذلك الاقتصاد، ولكن كعبيد وخدم بالسخرة، يزرعون الغذاء والسلع الزراعية الأخرى التي يطلبها الغرب؛ لقد كان اقتصاد سوق، غير أنه لم يكن سوقًا شاملًا لجميع المواطنين، كان هذا التفاوت المؤسسي نتيجة لموقف، كانت تبدو فيه الفوارق بين هذه المناطق ضئيلة للغاية: في الشرق، كان اللوردات أفضل تنظيمًا بقليل، حيث كان لهم المزيد من الحقوق بدرجة طفيفة وممتلكات أكثر تماسكا، وكانت المدن أكثر ضعفًا وأصغر حجمًا، وكان المزارعون أقل تنظيما. لقد كانت هذه الفوارق تعد ضئيلة وفقًا لمحتوى السياق التاريخي الكبير للبشرية، غير أن هذه الفوارق الضئيلة بين الشرق والغرب أصبحت هامةً ومؤثرةً بالنسبة لحياة السكان في كل منهما، وكذلك بالنسبة للمسار المستقبلي للتطور المؤسسي، عندما تزعزع النظام الإقطاعي نتيجة لانتشار وباء الموت الأسود.

يمثل الموت الأسود مثالًا حيًّا عبر مرحلةٍ دقيقةٍ وحرجة، وحدثًا هامًّا أو مجموعة

من العوامل التي زعزعت وأربكت مسار التوازن السياسي أو الاقتصادي القائم في المجتمع. وتمثل المرحلة الدقيقة سلاحًا ذو حدين، والذي يمكن أن يسبب تحولًا ومنعطفًا حادًّا في المسار الذي تسلكه أمة ما؛ فهي من ناحية، يمكن أن تفتح الطريق أمام كسر دورة المؤسسات الاستحواذية، وتمنح الفرصة لمزيد من المؤسسات الشاملة أن تظهر على الساحة، كما حدث في إنجلترا. أو يمكنها أن تزيد وتُعَمِّق من ظهور مؤسسات استحواذية، كما كان الحال بالنسبة لحركة العبودية الثانية التي شهدتها أوروبا الشرقية.

إن فهم وإدراك الطريقة التي يُشَكِّل بها التاريخ، والمراحل الدقيقة، مسار المؤسسات السياسية والاقتصادية، يمكننا من التوصل لنظرية أكثر اكتمالًا حول أصول وأسباب الفوارق المتعلقة بالفقر والازدهار. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تمكننا من تفسير طبيعة تضاريس الأرض اليوم، والسبب الذي يجعل بعض الدول تقوم بالانتقال نحو بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة، في حين لا يقوم البعض الآخر بذلك.

إقامة المؤسسات الديمقراطية

احتلت إنجلترا مكانة فريدة ومتميزة بين الأمم، عندما أحرزت تقدمًا نحو بناء نمو اقتصادي مستدام في القرن السابع عشر. وقد سبقت هذه التغيرات الاقتصادية الهامة ثورة سياسية، ساعدت على بناء مجموعة متميزة من المؤسسات السياسية والاقتصادية، والتي كانت تتميز بكونها أكثر شمولية وتضمنًا للجميع عن تلك المؤسسات. التي كانت توجد في أي مجتمع سابق؛ حيث كان لهذه المؤسسات تداعيات عميقة ومؤثرة، ليس فقط بالنسبة للمحفزات والفرص الاقتصادية والازدهار، وإنما أيضًا بالنسبة لأولئك الذين سيحصدون مكاسب وفوائد الازدهار. إنها لم تكن قائمة فقط على حالة التوافق والإجماع الموجودة، وإنما كانت بالأحرى نتيجة لصراع شديد، حينما كانت الجماعات المختلفة تتنافس على السلطة، وتتصارع للسيطرة على الآخرين، وتحاول أن تحدد بنية وتركيب المؤسسات بما يتناسب مع مصلحتها الخاصة. إن تطور الصراعات المؤسسية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كان يمثل حدثين

فارقين: الحرب الأهلية الإنجليزية بين عامي 1642 و1651، والثورة المجيدة في عام 1688 بصورة خاصة.

لقد ساعدت الثورة المجيدة على الحد من سلطة الملك والسلطة التنفيذية للدولة، ونقلت إلى البرلمان السلطة المتعلقة بتحديد طبيعة المؤسسات الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، فتحت الطريق أمام مشاركة قطاع عريض من المجتمع في النظام السياسي، والذين كانت لديهم القدرة على إظهار تأثير ملحوظ على الطريقة التي تعمل بها الدولة. لقد كانت الثورة المجيدة تمثل الأساس لبناء مجتمع تعددي، اعتمدت على عملية تحقيق المركزية السياسية للدولة وأسرعت فيها. وقد أقامت النمط الأول من المؤسسات السياسية الشاملة في العالم.

وكنتيجة لذلك، بدأت المؤسسات الاقتصادية أيضًا في أن تصبح شاملة محتضنة للجميع؛ ولم يعد هناك عبودية أو قيود اقتصادية قاسية في إنجلترا في بداية القرن السابع عشر؛ - مثل تلك التي كانت سائدةً خلال فترة العصور الوسطى الإقطاعية، مثل عبودية المزارعين- ورغم ذلك، كانت هناك الكثير من القيود على الأنشطة الاقتصادية. التي كان يمكن أن يمارسها الناس، وتعرض كل من الاقتصاد المحلي والدولي لحالة اختناق وتعسر بسبب انتشار وسائل الاحتكار؛ وانخرطت الدولة في فرض نظام ضرائب عشوائي وتعسفي، واستغلت النظام القانوني القائم. وتم الاستحواذ على معظم الأراضي من خلال أشكال قديمة مبتذلة من حقوق الملكية، التي جعلت من المستحيل أن يتم بيعها، ومن المجازفة والخطر أن يتم الاستثمار فيها.

لقد تغير هذا بعد قيام الثورة المجيدة، حيث تبنت الحكومة نمطًا من المؤسسات الاقتصادية، التي عملت على تقديم المحفزات والفرص للاستثمار، والتجارة والابتكار؛ وقامت بتفعيل حقوق الملكية بشكل ثابت، بما في ذلك براءة الاختراع التي تمنح حقوق الملكية للأفكار، والذي بدوره قدم محفزًا هامًّا للابتكار. كما أنها عملت على حماية القانون والنظام؛ لقد كان تطبيق القانون الإنجليزي على جميع المواطنين الإنجليز أمرًا غير مسبوق من الناحية التاريخية؛ وتوقف نظام فرض الضرائب بصورة تعسفية

واعتباطية، وتم القضاء تقريبًا على جميع أشكال الاحتكار بصورة تامة. لقد عملت الحكومة الإنجليزية بصورة قوية وصارمة على تطوير الأنشطة التجارية، وكذلك تطوير الصناعة المحلية، ليس فقط عن طريق إزالة العوائق والعقبات التي تعرقل توسع النشاط الصناعي، وإنما أيضًا من خلال الاستفادة من القوة الكاملة لقوات البحرية الإنجليزية للدفاع عن المصالح التجارية، وعن طريق تسوية وضبط حقوق الملكية، ساعدت على إقامة البنية التحتية، وخاصة الطرق، والقنوات المائية، وبعد ذلك السكك الحديدية، والتي ثَبُتَ أنها هامةً وضروريةً لتحقيق النمو والتقدم الصناعي.

لقد غَيَّرت هذه الأسس بصورة حاسمة المحفزات والفرص المتاحة للأشخاص، ودفعت محركات الازدهار إلى الأمام، ومَهَّدت الطريق أمام الثورة الصناعية. وكانت الثورة الصناعية تعتمد في المقام الأول على التطورات التكنولوجية الهامة، مُسْتغلةً في ذلك القاعدة المعرفية التي كانت قد تراكمت في أوروبا خلال القرون السابقة؛ لقد كانت تمثل تغيرًا جذريًّا عن الماضي، والذي أصبح ممكنًا من خلال البحث العلمي، والمواهب الخاصة بعدد من الأشخاص المتميزين. إن القوة الكاملة لهذه الثورة قد نتجت عن السوق الذي خلق فرصا مربحة ومفيدة من خلال ابتكار التكنولوجيا وتطبيقها؛ لقد كانت الطبيعة الشاملة للأسواق هي التي سمحت للأشخاص أن يخصصوا مواهبهم، بما يتناسب مع المسارات الصحيحة للأنشطة والأعمال التجارية. لقد اعتمدت أيضًا على التعليم والمهارات، حيث كانت مستويات تعليمية مرتفعة بشكل نسبي- على الأقل وفقًا للمعايير الموجودة آنذاك- هي التي ساعدت على ظهور أصحاب الأعمال، الذين كانت لديهم الرؤية لاستخدام التكنولوجيات الحديثة في أعمالهم، والبحث عن العمال الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة لاستخدام هذه التكنولوجيات.

وهكذا، فلم يكن من قبيل المصادفة أن الثورة الصناعية بدأت في إنجلترا بعد عقود قليلة من اندلاع الثورة المجيدة. استطاع المبتكرون العظماء مثل "جيمس وات (مخترع المحرك البخاري)، وريتشارد تريفيثيك (الذي بنى أول قاطرة بالبخار)،

وريتشارد آرك رايت (مخترع إطار الغزل)، وإيسامبارد كينجدوم برونيل (المبتكر لعدة سفن بخارية حديثة)، والذين كانت لديهم القدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي أفرزتها أفكارهم، وكانوا على ثقة وقناعة بأن حقوق الملكية الخاصة بهم سوف يتم احترامها، وكانت لديهم الفرصة للوصول إلى الأسواق، حيث كان يمكن أن يتم بيع واستخدام الابتكارات التي تم التوصل إليها بصورة مربحة. وفي عام 1775، وبعد أن تم إعادة تجديد براءة الاختراع الخاص بالمحرك البخاري، والذي أطلق عليه "سيارة الإطفاء"، كتب جيمس وات لوالده ما يلي:

> والدي العزيز،
> بعد سلسلة من المعارضات العنيفة والمختلفة التي تعرضت لها، وحصلت على قانون من البرلمان والذي يمنحني الحق في ملكية سيارات الإطفاء الحديثة، وكذلك الأشخاص المتنازل لهم من جانبي، وذلك في جميع أنحاء بريطانيا العظمى والمزارع الأخرى، لمدة خمسة وعشرون عامًا قادمة، والتي آمل وأرجو أن تكون مفيدة بدرجة كبيرة بالنسبة لي، حيث إن هناك طلب ملحوظ عليهم.

يكشف هذا الخطاب أمرين: الأول: أن "وات" كان لديه الدافع للقيام بذلك، نتيجة لفرص السوق التي كان يتوقعها، من خلال "الطلب الملحوظ" على ذلك الأمر في بريطانيا العظمى والمزارع التابعة لها، والمستعمرات الإنجليزية في أنحاء العالم. والثاني: أنه يُظْهر مدى قدرته على التأثير على البرلمان؛ لكي يحصل على ما كان يريد، حيث إن البرلمان كان قد استجاب لمطالب الأفراد والمبتكرين.

إن التقدم التكنولوجي- باعتباره المُحَرِّك للأعمال والأنشطة التجارية لكي تتوسع ويتم الاستثمار فيها- وكذلك الاستخدام الأمثل للمهارات والمواهب، كانت جميعها متاحةً نتيجة لوجود المؤسسات الاقتصادية الشاملة التي أقامتها إنجلترا؛ وقد تأسست هذه المؤسسات بدورها على المؤسسات السياسية الشاملة الموجودة هناك.

لقد أقامت إنجلترا هذه المؤسسات السياسية الشاملة نتيجة لعاملين: العامل الأول كان يتمثل في المؤسسات السياسية، بما في ذلك الحكومة المركزية، التي مَكَّنت

إنجلترا أن تتخذ الخطوة الجذرية التالية - والتي كانت غير مسبوقة في الواقع- نحو إقامة المؤسسات الشاملة مع بداية الثورة المجيدة.ورغم أن هذا العامل قد مَيَّز إنجلترا عن الكثير من بقية دول العالم، إلا أنه لم يُمَيِّزها بشكل ملحوظ عن دول أوروبا الغربية مثل فرنسا وإسبانيا؛ وكان العامل الثاني أكثر أهمية في هذا الصدد، فقد كانت الأحداث التي أدت إلى قيام الثورة المجيدة، قد شَكَّلت تحالفًا وائتلافًا قويًا وواسعاً لديه القدرة على أن يضع قيودا وضوابط قوية وثابتة على سلطة الملك والسلطة التنفيذية، والتي أُجْبِرَت على أن تستجيب لمطالب هذا التحالف. لقد ساهم هذا في وضع الأسس التي قامت عليها المؤسسات السياسية التعددية، والتي بدورها ساهمت في بناء وإقامة المؤسسات الاقتصادية، التي دعمت وساندت قيام الثورة الصناعية الأولى.

الفوارق الضئيلة التي تهم

لقد زادت وتفاقمت حالة عدم المساواة، التي سادت العالم بشكل واضح ومؤثر، مع قيام الثورة الصناعية البريطانية أو الإنجليزية، لأن بعض دول العالم فقط هي التي تَبَنَّت استخدام الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة، التي ابتكرها أشخاص مثل "أرك رايت" و"وات"، والكثيرين الذين تلوهم. إن استجابة الدول المختلفة لهذه الموجة من الابتكارات التكنولوجية - والتي حددت ما إذا كانت هذه الدول سَتَتَجَرّع مرارة الفقر أم ستحقق نموًّا وتقدمًا اقتصاديًا مستداماً - قد تشكلت بدرجة كبيرة من خلال المسارات التاريخية المختلفة التي سلكتها مؤسساتها الخاصة. وبحلول منتصف القرن الثامن عشر، كانت هناك بالفعل فوارق واختلافات واضحة وملحوظة في كل من المؤسسات السياسية والاقتصادية حول العالم، ولكن من أين أتت هذه الفوارق والاختلافات؟

بحلول عام 1688، كانت المؤسسات السياسية الإنجليزية تسلك طريقها نحو تحقيق التعددية بدرجة أكبر بكثير، وبالمقارنة مع تلك المؤسسات الموجودة في فرنسا وإسبانيا، غير أننا إذا عدنا للوراء لمدة مائة عام من ذلك التاريخ، وبالتحديد في عام 1588، فسوف نجد أن هذه الفوارق تتقلص وتنكمش تقريبًا لتصبح لا شيء. كانت الدول الثلاث جميعها تخضع لأنظمة حكم ملكي مستبد مطلق بشكل نسبي: الملكة

إليزابيث الأولى في إنجلترا، الملك فيليب الثاني في إسبانيا، والملك هنري الثالث في فرنسا؛ وكانت جميعها تتصارع مع مجالس تضم أعداداً من المواطنين- مثل البرلمان في إنجلترا، المجلس التشريعي (the Cortes) في إسبانيا، والمجلس التشريعي في فرنسا- والتي كانت تطالب بمزيد من الحقوق والرقابة على سلطة الملك. كانت جميع هذه المجالس تملك سلطات ونطاقات مختلفة بدرجة ما؛ على سبيل المثال، كان كل من البرلمان الإنجليزي والمجلس التشريعي الإسباني يملكان سلطة على نظام فرض الضرائب، في حين كان المجلس التشريعي الفرنسي لا يملك ذلك؛ لم يكن هذا الأمر ذو أهمية كبيرة في إسبانيا، لأن ملك إسبانيا كان يسيطر، بعد عام 1492، على إمبراطورية أمريكية شاسعة، واستفاد بدرجة مهولة من الذهب والفضة التي تم العثور عليها هناك. أما في إنجلترا فكان الموقف مختلفًا، حيث كانت الملكة إليزابيث الأولى أقل استقلالًا من الناحية المالية بدرجة كبيرة، كان عليها أن تتوسل للبرلمان لكي يفرض المزيد من الضرائب. وفي المقابل، كان البرلمان يطالب ببعض التنازلات، وخاصةً فرض القيود على حق الملكة إليزابيث في منح امتيازات الاحتكار. لقد كان هذا يمثل واحدًا من الصراعات حقق البرلمان فيها انتصارًا تدريجيًّا، أما في إسبانيا، فقد خسر المجلس التشريعي في مثل هذا الصراع. لم تكن التجارة فقط تتعرض للاحتكار، لقد كانت تُحتكر من قبل ملك إسبانيا وحكومته.

بدأت تتضح أهمية هذه الفوارق- والتي ظهرت في البداية على أنها ضئيلة- بقدر كبير في القرن السابع عشر؛ وعلى الرغم من أن الأمريكتين قد تم اكتشافهما بحلول عام 1492، ووصل "فاسكو داجاما" إلى الهند عن طريق الدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح، الذي يقع عند الطرف الجنوبي لقارة إفريقيا، في عام 1498، وأنه فقط بعد عام 1600، بدأت التجارة العالمية تتسع، وخاصة في المحيط الأطلنطي، بشكل هائل وضخم. وفي عام 1585، بدأ الاستعمار الإنجليزي الأول لأمريكا الشمالية في منطقة "روونوك"، والتي تعرف الآن بولاية كارولينا الشمالية، وفي عام 1600، تم تكوين شركة الهند الشرقية الإنجليزية، وفي عام 1602، تبعتها الشركة الهولندية المماثلة لها. وفي

عام 1607، قامت شركة فيرجينيا بتأسيس مستعمرة جيمستاون؛ وفي عام 1620، تم استعمار منطقة الكاريبي، وتم احتلال جزيرة باربادوس في عام 1627. وكانت فرنسا أيضًا تتوسع في منطقة الأطلنطي، حيث قامت بتأسيس مدينة "كيبك" في عام 1608 كعاصمة لفرنسا الجديدة، فيما يعرف الآن بكندا. كانت عواقب هذا التوسع الاقتصادي مختلفة بدرجة كبيرة بالنسبة للمؤسسات في إنجلترا عن نظيراتها في كل من إسبانيا وفرنسا، نتيجة للفوارق الضئيلة التي كانت موجودة في البداية.

لم تستطع الملكة إليزابيث الأولى وخلفائها أن يحتكروا التجارة مع الأمريكتين، في حين استطاع الملوك الأوروبيون الآخرون القيام بذلك. ولهذا بينما كانت حركة التجارة الأطلنطية والاستعمار في إنجلترا، قد بدأت بتكوين مجموعة كبيرة من التجار الأثرياء، الذين تربطهم علاقات محدودة مع الملكة، كان الأمر مختلفًا في إسبانيا أو فرنسا. عَبَّر التجار الإنجليز عن استيائهم من السيطرة الملكية، وطالبوا بإجراء تغييرات في المؤسسات السياسية، والحد من حجم الامتيازات الملكية المتاحة. لقد لعبوا دورًا أساسيًّا في الحرب الأهلية الإنجليزية والثورة المجيدة. وقد حدثت صراعات مماثلة في كل مكان؛ فعلى سبيل المثال، واجه الملوك الفرنسيون "ثورة أو تمرد فروند" بين عامي 1648 و1652؛ وكان الفارق يتمثل في أنه في إنجلترا كان من المحتمل بدرجة أكبر بكثير أن ينتصر المعارضون للحكم المستبد المطلق، لأنهم كانوا أكثر ثراءً، وأكبر عددًا بشكل نسبي من المعارضين للحكم الاستبدادي المطلق في إسبانيا وفرنسا.

إن المسارات المتفاوتة والمختلفة لكل من المجتمعات الإنجليزية، والفرنسية والإسبانية في القرن السابع عشر، توضح أهمية التفاعل المرتبط بالفوارق المؤسسية الضئيلة مع المراحل الدقيقة في كل مجتمع. فخلال المراحل الدقيقة، قد يعمل حدث هام أو مجموعة من العوامل على زعزعة وإرباك التوازن القائم للسلطة السياسية أو الاقتصادية في أمة ما؛ ويمكن أن تؤثر هذه العوامل فقط في دولة واحدة، مثلما حدث عند وفاة الرئيس "تسي كونج" في عام 1976، والذي خلق في البداية مرحلة دقيقة فقط بالنسبة للصين الشيوعية؛ ورغم ذلك، فإن المراحل الدقيقة أو الحرجة غالبًا ما تؤثر على

مجموعة من المجتمعات ككل، وبطريقة، على سبيل المثال، جعلت الحركة الاستعمارية، ثمَّ بعد ذلك القضاء على الاستعمار، عاملًا أثَّر على معظم مناطق العالم.

إن مثل هذه المراحل الدقيقة تعد هامةً، لأن هناك عوائق وعقبات هائلة ضد عمليات التطور والتقدم التدريجي، والتي تنتج عن العلاقة الوثيقة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية، وبين الدعم الذي يقدمه كل منهما للآخر. إن استمرار هذه الحلقة من التغذية المرتدة يخلق حلقة مُفرغة؛ وإن أولئك الذين يستفيدون من الوضع الراهن هم بالفعل أثرياء ومنظمين بشكل جيد، ويمكنهم أن يواجهوا بصورة فعالة التغيرات الرئيسية والهامة، التي قد تهدد الامتيازات الاقتصادية والسلطة السياسية التي يتمتعون بها.

وعندما تحدث المرحلة الدقيقة، فإن الفوارق الضئيلة التي تكون مؤثرةً وهامةً هي الفوارق المؤسسية الأولية، التي تنتج عنها استجابات وردود أفعال مختلفة. إن هذا هو السبب الذي يجعل الفوارق المؤسسية الضئيلة بشكل نسبي في إنجلترا، وفرنسا وإسبانيا، هي التي أدت إلى وجود مسارات تنموية مختلفة بصورة جوهرية؛ وهذه المسارات التي نتجت عن المرحلة الدقيقة التي شَكَّلَتها الفرص الاقتصادية، التي أتاحتها التجارة عبر الأطلنطي للأوروبيين.

وحتى إذا كانت الفوارق المؤسسية الضئيلة تمثل أهمية بدرجة كبيرة خلال المراحل الدقيقة، فليست جميع الفوارق المؤسسية ضئيلة، وبصورة طبيعية، تؤدي الفوارق المؤسسية الأكبر حجمًا إلى أنماط تكون حتى أكثر تفاوتًا واختلافًا خلال مثل هذه المراحل الدقيقة. وفي حين أن الفوارق المؤسسية بين إنجلترا وفرنسا كانت ضئيلة في عام 1588، إلا أن الفوارق بين أوروبا الشرقية والغربية كانت أكبر حجمًا بكثير. ففي الغرب، كانت الدول المركزية القوية مثل إنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا تملك مؤسسات دستورية كامنة (البرلمان، المجلس التشريعي في فرنسا، والمجلس التشريعي في إسبانيا)، وكان هناك أيضًا تشابهات أساسية في المؤسسات الاقتصادية، مثل عدم وجود عبودية الأرض أو السخرة.

أما بالنسبة لأوروبا الشرقية فكان الأمر مختلفاً، حيث كانت مملكة بولندا-ليتوانيا، على سبيل المثال، تحكمها طبقة من النخبة يطلق عليها "الشلاختا"، والتي كانت غاية في القوة، حتى أنهم ابتكروا طريقة الانتخابات للملوك؛ ولم يكن هذا حكمًا مستبدًا مطلقًا، كما كان في فرنسا خلال فترة حكم لويس الرابع عشر، ملك الشمس، وإنما نظام استبدادي مطلق لنخبة معينة، ووجود مؤسسات سياسية استحواذية رغم ذلك. كانت "الشلاختا" تحكم مجتمعًا ريفيًا بدرجة كبيرة، ويمثل أغلبيته عبيد الأرض، الذين لم تكن لديهم حرية في الحركة، أو الحصول على الفرص الاقتصادية. أما في أقصى الشرق، كان هناك الإمبراطور الروسي "بيتر العظيم"، كان أيضًا يجمع في قبضته نظامًا استبداديًا مطلقًا، يعد أكثر شدةً واسحواذاً بدرجة كبيرة، حتى من نظام الحكم الذي كان يسيطر عليه لويس الرابع عشر. تقدم الخريطة رقم (8) طريقة واحدة بسيطة لملاحظة مدى التفاوت والاختلاف بين أوروبا الشرقية والغربية في بداية القرن التاسع عشر؛ إنها توضح ما إذا كانت دولة ما تُطَبِّق نظام عبودية الأرض في عام 1800 أم لا؛ والدول التي تظهر باللون الداكن كانت كذلك، والتي تحمل اللون الفاتح لم تكن كذلك؛ حيث نلاحظ أن أوروبا الشرقية تحمل اللون الداكن، أما أوروبا الغربية فتحمل اللون الفاتح.

وعلى الرغم من أن المؤسسات التابعة لأوروبا الغربية لم تكن دائمًا مختلفة بدرجة كبيرة عن تلك المؤسسات الموجودة في أوروبا الشرقية، إلا أنها بدأت في- كما رأينا من قبل- التفاوت والاختلاف في القرن الرابع عشر، عندما أصاب وباء الموت الأسود أوروبا في عام 1346. كانت هناك فوارق ضئيلة بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية في كل من أوروبا الغربية والشرقية؛ حتى أن كل من إنجلترا والمجر كان يحكمهما أفراد من نفس الأسرة، أنجفين؛ وأن الفوارق المؤسسية الأكثر أهمية التي ظهرت بعد وباء الموت الأسود، هي التي شَكَّلَت الخلفية التي وفقًا لها سيلعب التفاوت الأكثر أهمية بين الشرق والغرب، الدور الرئيسي في ذلك خلال القرون السابع عشر، والثامن عشر والتاسع عشر.



خريطة رقم (8): وضع عبودية الأرض في أوروبا في عام 1800

ولكن من أين نشأت تلك الفوارق المؤسسية الضئيلة، التي بدأت هذه العملية من التفاوت في المقام الأول؟ ولماذا كانت أوروبا الشرقية تملك مؤسسات اقتصادية وسياسية مختلفة بدرجة أكبر عن أوروبا الغربية في القرن الرابع عشر؟ ولماذا كان توازن السلطة بين القصر الملكي وبين البرلمان مختلفًا في إنجلترا عنه في فرنسا وإسبانيا؟ وكما سنرى في الفصل القادم، فإنه حتى المجتمعات، التي تعد أقل تعقيدًا بدرجة كبيرة عن مجتمعنا الحديث، تقيم مؤسسات اقتصادية وسياسية يكون لها آثار قوية على حياة أفرادها. إن هذا يعد صحيحًا حتى بالنسبة للمجتمعات التي كانت تقوم على الصيد، وكما نتعرف على ذلك من خلال المجتمعات الباقية منذ القدم، مثل قبيلة السان في دولة بتسوانا الحديثة، والذين لا يمارسون النشاط الزراعي، أو حتى يعيشون في مناطق استيطان ثابتة.

وفى الواقع، لا يقيم مجتمعان نفس النمط من المؤسسات، حيث إن كل منهما سيكون له عادات مختلفة، وأنظمة مختلفة لحقوق الملكية، وكذلك طرق مختلفة لتقسيم الحيوان الذي يتم اصطياده، أو الغنائم التي نهبها من جماعة أخرى. وسوف يعترف البعض يتم بسلطة الأشخاص الأكبر سنًّا، في حين لن يعترف البعض الآخر بها؛ وسوف يحقق البعض منها درجة من المركزية السياسية في مرحلة مبكرة، ولكن البعض الآخر لن يستطيع القيام بذلك. تخضع المجتمعات بشكل متواصل لصراع سياسي واقتصادي، والذي يتم حله بطرق مختلفة نتيجة لفوارق واختلافات تاريخية محددة، أو الدور الذي يلعبه الأشخاص، أو فقط بسبب عوامل عشوائية غير منتظمة.

إن هذه الفوارق تكون في الغالب ضئيلة في البداية، ولكنها تتراكم، فتخلق حالة من الانحراف المؤسسي؛ كما هو الأمر بالنسبة لمجموعتين منفصلتين من الكائنات الحية، تتباعدان ببطء في عملية انفصال وراثي، حيث إن الطفرات الوراثية العشوائية تتراكم تدريجيًّا، في حين أن المجتمعين المتشابهين سوف يتنافران أيضًا ببطء من الناحية المؤسسية. وعلى الرغم من أن التنافر المؤسسي- مثله في ذلك مثل التنافر والانفصال الوراثي- ليس له مسار محدد مسبقاً، ولا يحتاج حتى أن يكون تراكميا، حيث إنه على مدار القرون يمكن أن يؤدي إلى وجود فوارق يمكن إدراكها، وقد تكون هامة في بعض الأحيان. إن الفوارق التي يخلقها التنافر المؤسسي تصبح هامة ومؤثرة بصورة خاصة، لأنها تؤثر على الطريقة التي يتفاعل بها المجتمع مع التغيرات التي تتم في أوقات الظروف السياسية أو الاقتصادية خلال المراحل الدقيقة.

إن الأنماط المتفاوتة بدرجة كبيرة للتنمية الاقتصادية حول العالم، تعتمد على التفاعل بين المراحل الدقيقة وبين التنافر المؤسسي. إن المؤسسات الاقتصادية والسياسية القائمة- والتي يتم تشكيلها أحيانًا من خلال عملية طويلة من التنافر المؤسسي، وفي أحيان أخرى تنتج عن الاستجابات المتفاوتة للمراحل الدقيقة السابقة- هي التي تصنع السندان الذي يتم فوقه طَرق وتشكيل التغير المستقبلي الذي سيتم. لقد كان الموت الأسود وتوسع حركة التجارة العالمية بعد عام 1600، بمثابة مرحلتين دقيقتين

رئيسيتين بالنسبة للقوى الأوروبية، وتفاعلت كل منها مع ذلك بإقامة مؤسسات مبدئية مختلفة، ساعدت على خلق تفاوت واختلاف كبير. لقد أدى الموت الأسود إلى القضاء على النظام الإقطاعي في الغرب، وظهور حركة عبودية الأرض الثانية في الشرق لأن مزارعي أوروبا الغربية، في عام 1346، كان لديهم المزيد من القوة والاستقلال الذاتي، عما كان عليه الحال بالنسبة لمزارعي أوروبا الشرقية، ولأن أوروبا الغربية والشرقية بدأت تختلف وتتفاوت عن بعضها في القرن الرابع عشر، كانت للفرص الاقتصادية الجديدة في القرون السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر، أيضًا تداعيات مختلفة بصورة جوهرية بالنسبة لهذه المناطق المختلفة من أوروبا. ولأن قبضة النظام الملكي الحاكم، في عام 1600، في إنجلترا كانت أكثر ضعفًا مما كان عليه الحال في فرنسا وإسبانيا، فقد فتحت حركة التجارة عبر الأطلنطي الطريق لإقامة مؤسسات جديدة تتمتع بمزيد من التعددية في إنجلترا ، في حين كانت الأنظمة الحاكمة في إسبانيا وفرنسا تزيد من قوتها.

المسار العارض للتاريخ

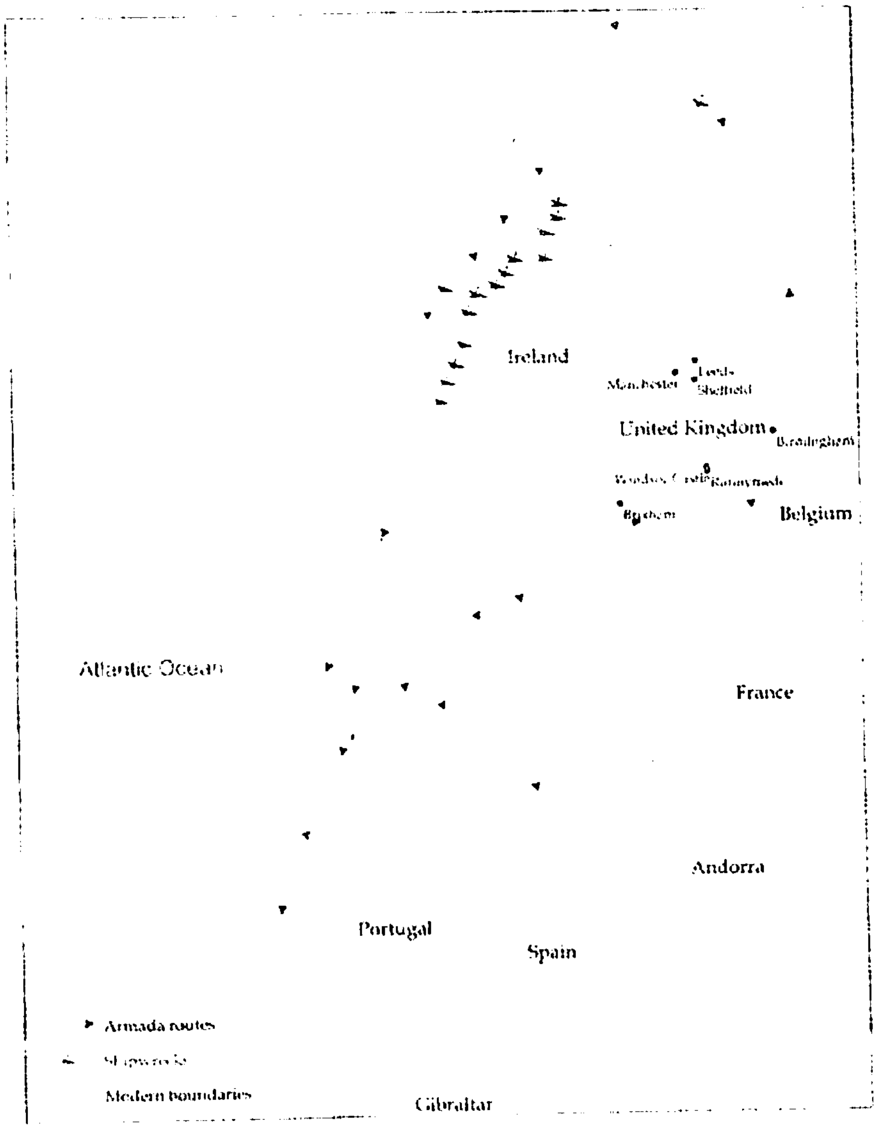
تتشكل نتائج الأحداث خلال المراحل الدقيقة عن طريق ثقل التاريخ، حيث تُشَكِّل المؤسسات السياسية والاقتصادية الموجودة توازن السلطة، وتحدد ما هو ملائم وقابل للتنفيذ من الناحية السياسية. ورغم ذلك، فإن النتيجة لا يتم تحديدها مسبقًا من الناحية التاريخية، وإنما تكون عارضة ومرتبطة بالأحداث التي تتم. إن المسار الدقيق للتطور المؤسسي خلال هذه الفترات يعتمد على ماهية القوة المعارضة التي ستحقق النجاح، وأي المجموعات ستكون قادرة على تشكيل تحالفات وائتلافات فعالة، وكذلك هوية القادة الذين ستكون لديهم القدرة على تهيئة واستغلال الأحداث الموجودة لصالحهم.

إن دور الاحتمال هنا يمكن أن يتم توضيحه عن طريق أصول نشأة المؤسسات السياسية الشاملة في إنجلترا. لم يكن هناك فقط شيء تم فرضه مسبقًا، من حيث انتصار المجموعات التي كانت تتصارع على الحد من سلطة الملكة وكذلك من أجل إقامة مؤسسات أكثر تعددية من خلال الثورة المجيدة عام 1688، ولكن المسار المؤدي إلى

هذه الثورة السياسية كان برمته تحت رحمة الأحداث العارضة أو المحتملة. لقد كان انتصار المجموعات الفائزة، مرتبطًا بصرامةٍ وقوةٍ بالمرحلة الدقيقة التي نتجت عن حركة التجارة عبر الأطلنطي، والتي منحت التجار الثروة والشجاعة والجرأة لمواجهة النظام الملكي الحاكم. غير أنه قبل ذلك بقرن واحد، كان من غير الواضح أن إنجلترا سيكون لها أي قدرة على الهيمنة على البحار، واستعمار الكثير من المناطق في كل من منطقة الكاريبي وأمريكا الشمالية، أو أن تستحوذ على قدر هائل من التجارة المربحة مع الأمريكتين والشرق. ولم تكن الملكة إليزابيث الأولى ولا ملوك أسرة تيودور من قبلها قد بنوا أسطولاً بحريًا قويًا مُوحَّدًا. لقد اعتمدت البحرية الإنجليزية على سفن القرصنة وسفن التجار المستقلين، وكانت أقل قوةً بكثير من الأسطول الإسباني. وعلى الرغم من أن مكاسب وأرباح الأطلنطي قد جذبت سفن القرصنة هذه، إلا أنها كانت بمثابة تحدٍ للاحتكار الإسباني للمحيط، وفي عام 1588، قرر الإسبان أن يضعوا حدًّا لهذه التحديات التي كانت تواجه احتكارهم للمحيط، بالإضافة إلى التدخل الإنجليزي في هولندا الخاضعة للاستعمار الإسباني، والتي كانت تحارب ضد إسبانيا من أجل الاستقلال.

أرسل الملك الإسباني "فيليب الثاني" أسطولًا قويًا، الأرمادا، تحت قيادة دوق ميدينا سيدونيا. لقد كان الأمر يبدو كنتيجة محتومة بالنسبة للكثيرين في أن الإسبان سيهزمون الإنجليز بشكل نهائي، وسيعضدون من احتكارهم للمحيط الأطلنطي، وربما سيطيحون بالملكة إليزابيث الأولى، ومن المحتمل أن يسيطروا في النهاية على الجزر البريطانية. غير أن ما حدث كان شيئا مختلفا تمامًا، حيث إن الطقس السيئ والأخطاء الاستراتيجية التي وقع فيها "سيدونيا"- والذي عهد إليه بالقيادة في اللحظة الأخيرة بعد وفاة القائد الأكثر حنكةً وتمرسا- جعلت الأسطول الإسباني (الأرمادا) يفقد أفضليته. وعكس كل الاحتمالات، استطاع الإنجليز أن يدمروا قدرًا كبيرًا من الأسطول التابع لخصومهم الأكثر قوة؛ وأصبحت البحار المرتبطة بالأطلنطي مفتوحةً أمام الإنجليز وفقًا لشروط أكثر نديةً، وأنه بدون هذا الانتصار غير المتوقع بالنسبة

للإنجليز، لما كان من الممكن أبدًا أن تتحرك الأحداث التي خلقت تلك المرحلة الدقيقة التحويلية، التي ساعدت في إنتاج وبناء المؤسسات السياسية التعددية بصورة متميزة، خلال الفترة التي تلت عام 1688 في إنجلترا. توضح الخريطة رقم (9) أثر حطام السفن الإسبانية حينما كان يتم مطاردة الأسطول الإسباني (الأرمادا) حول الجزر البريطانية.



خريطة رقم (9): الأسطول الإسباني، حطام السفن، والأماكن الرئيسية التي صنعت نقطة التحول

وبالطبع، لم يكن من الممكن بالنسبة لأي شخص لعام 1588 أن يتكهن بنتائج وعواقب هذا الانتصار الإنجليزي حسن الطالع، إذ ربما أدرك القليلون في ذاك الوقت أن هذا الحدث سوف يخلق مرحلة دقيقة، تؤدي إلى ثورة سياسية هامة بعد مرور قرن من الزمان عليه.

وقد لا يجب أن يكون هناك افتراض بأن أي مرحلة دقيقة سوف تؤدي إلى ثورة سياسية ناجحة، أو أن تغير الوضع للأفضل. إن التاريخ يعج بالأمثلة والنماذج لثورات وحركات راديكالية وجذرية، قامت فقط باستبدال طاغية بطاغية آخر، وفي نمط منحه عالم الاجتماع الألماني "روبرت ميشيلز" لقب "القانون الحديدي للأوليجاركية (حكم الأقلية)"، وهي تمثل صورة خبيثة من الحلقة المفرغة. لقد أدت نهاية الحقبة الاستعمارية، خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، إلى خلق مراحل دقيقة للكثير من المستعمرات السابقة. ورغم ذلك، ففي لمعظم الحالات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء والكثير من دول آسيا، قامت الحكومات التي تولت زمام الأمور بعد الاستقلال ببساطة، باستعارة صفحة من كتاب "روبرت ميشيلز"، وكرروا وزادوا من مفاسد ومساوئ سابقيهم، حيث كانوا في الغالب يقومون بتضييق نطاق توزيع السلطة السياسية بصورة شديدة، وإزالة القيود والضوابط التي تقيد حريتهم في التصرف، وكذلك إضعاف المحفزات والفرص الضئيلة المتاحة، التي كانت تقدمها المؤسسات الاقتصادية للاستثمار والتقدم الاقتصادي. في حالات قليلة فقط، تم الاستفادة من المراحل الدقيقة في مجتمعات مثل بتسوانا لإطلاق عملية من التغيير الاقتصادي والسياسي، التي مهدت الطريق أمام تحقيق النمو الاقتصادي.

يمكن أيضًا بالنسبة للمراحل الدقيقة أن تحدث تغيرًا رئيسيًّا نحو، بدلًا من الابتعاد عن المؤسسات الاستحواذية. ورغم أن المؤسسات الشاملة يكون لها حلقة التغذية المرتدة الخاصة بها، إلا أن الحلقة المفرغة يمكن أيضًا أن تعكس المسار، وتصبح بصورة تدريجية أكثر استحواذًا؛ بسبب التحديات الموجودة خلال المراحل الدقيقة- وما إذا كان هذا يحدث أم لا، فهو مرة أخرى، يعد أمرًا عارضًا ومحتملا. لقد حققت جمهورية

فينيسيا (مدينة البندقية)، كما سنرى في الفصل السادس، خطوات هامة ورئيسية نحو بناء مؤسسات اقتصادية وسياسية شاملة خلال فترة العصور الوسطى. غير أنه في حين أصبحت هذه المؤسسات أكثر قوة بصورة تدريجية في إنجلترا بعد الثورة المجيدة عام 1688، إلا أنهم قاموا في فينيسيا بالتحول إلى مؤسسات استحواذية، في نهاية المطاف، تقع تحت سيطرة نخبة ضيقة عملت على احتكار كل من الفرص الاقتصادية والسلطة السياسية.

فهم وضع الأرض

إن ظهور اقتصاد السوق القائم على المؤسسات الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر، قد انتشر صداه في كل أنحاء العالم، ليس أقل من أنه سمح لإنجلترا بأن تستعمر جزءًا كبيرًا من العالم. ولكن إذا كان تأثير النمو الاقتصادي الإنجليزي، قد انتشر بالتأكيد في كل أرجاء المعمورة، فإن المؤسسات السياسية والاقتصادية التي أفرزت ذلك لم تفعل ذلك بصورة ذاتية أو تلقائية. لقد كان لانتشار الثورة الصناعية آثارًا مختلفة على العالم، بنفس الطريقة التي كان بها لوباء الموت الأسود آثار مختلفة على كل من أوروبا الشرقية والغربية، وكذلك أيضًا بنفس الطريقة التي كان بها لتوسع التجارة عبر الأطلنطي آثار مختلفة في كل من إنجلترا وإسبانيا. لقد كانت المؤسسات الموجودة في مناطق مختلفة من العالم هي التي حددت حجم التأثير، وكانت هذه المؤسسات مختلفة بالفعل- الفوارق والاختلافات الضئيلة التي تضخمت عبر الزمان من خلال المراحل الدقيقة السابقة. إن هذه الفوارق المؤسسية وتداعياتها تميل إلى الاستمرار والبقاء حتى الوقت الحاضر نتيجة لوجود حلقات مفرغة وحلقات حميدة، ورغم أنها يشوبها النقص، ولكنها تمثل المفتاح لفهم كل من الكيفية التي ظهرت بها حالة عدم المساواة في العالم، وكذلك لفهم وضع الأرض من حولنا.

لقد أقامت بعض دول العالم مؤسسات مشابهة وقريبة للغاية من تلك المؤسسات الموجودة في إنجلترا، رغم أنها قامت بذلك من خلال اتباع مسار مختلف بدرجة كبيرة؛ وكان هذا يعد صحيحًا بصورة خاصة بالنسبة لبعض "المستعمرات التي يقيم بها

مستوطنون أوروبيون" مثل أستراليا، وكندا، والولايات المتحدة، رغم أن مؤسساتها كانت في مرحلة التكوين في الوقت الذي كانت تنطلق فيه الثورة الصناعية في طريقها. وكما رأينا في الفصل الأول، في عملية بدأت بتأسيس مستعمرة جيمستاون في عام 1607، وبلغت ذروتها في حرب الاستقلال وإصدار الدستور الأمريكي، والتي تتقاسم الكثير من نفس الخصائص المشتركة مع الصراع الطويل في إنجلترا بين البرلمان وبين النظام الملكي، ولأنها أدت أيضًا إلى دولة مركزية ذات مؤسسات سياسية تعددية؛ ثمَّ بعد ذلك سرعان ما انتشرت الثورة الصناعية إلى تلك الدول.

لقد كانت تملك أوروبا الغربية- والتي مرت بالكثير من نفس التجارب التاريخية- مؤسسات مشابهة لمؤسسات إنجلترا في وقت الثورة الصناعية.وكانت هناك فوارق ضئيلة، ولكن مؤثرة وهامة بين إنجلترا وبين بقية الدول، وكان هذا هو السبب الذي جعل الثورة الصناعية تحدث في إنجلترا وليس في فرنسا. ثمَّ بعد ذلك أفرزت هذه الثورة موقفًا جديدًا بشكل كامل، بالإضافة إلى أنماط مختلفة بشكل ملحوظ من التحديات أمام أنظمة الحكم الأوروبية، والتي في المقابل أنتجت مجموعة جديدة من الصراعات، التي بلغت ذروتها وصولًا للثورة الفرنسية. لقد كانت الثورة الفرنسية تمثل مرحلة دقيقة أخرى، جعلت المؤسسات في أوروبا الغربية تلتقي مع مؤسسات إنجلترا، في حين تباعدت أوروبا الشرقية بدرجة أبعد.

لقد اتبع بقية العالم مسارات مؤسسية مختلفة، حيث ساهم الاستعمار الأوروبي في إعداد الساحة أمام التفاوت المؤسسي في الأمريكتين، وعلى النقيض من المؤسسات الشاملة التي تم إقامتها في الولايات المتحدة وكندا، ظهرت مؤسسات استحواذية في أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يفسر أنماط عدم المساواة التي نلاحظها في الأمريكتين. واستمرت المؤسسات الاقتصادية والسياسية الاستحواذية، التي وضع أسسها القادة الغزاة الإسبانيين في أمريكا اللاتينية، وحكمت بذلك على جزء كبير من المنطقة هناك بالفقر. ورغم ذلك، فقد نجحت كل من الأرجنتين وشيلي في التعامل مع الموقف عن معظم بقية الدول الأخرى في المنطقة، حيث لم يكن يوجد بهما الكثير من السكان

الأصليين أو الثروات المعدنية، وتم "تجاهلهما"، في حين رَكَّز الإسبان على الأراضي التي كان قد احتلها الأزتيك، والمايا، وحضارات الاينكا. ومن هنا، فليس من المصادفة أن يكون الجزء الأكثر فقرًا من الأرجنتين هو الجزء الشمال الغربي منها، لأنه المنطقة الوحيدة من الدولة الذي اندمج في الاقتصاد الاستعماري الإسباني، وأن حالة الفقر المستمرة هناك، كميراث للمؤسسات الاستحواذية، مشابهة لتلك الحالة التي نتجت عن تطبيق نظام "الميتا" في منطقة "بوتوسي" في بوليفيا وبيرو.

غير أن إفريقيا تعد بمثابة تلك المنطقة من العالم التي كانت مؤسساتها هي الأقل قدرة، من حيث الاستفادة من الفرص التي كانت متاحة من خلال الثورة الصناعية، وذلك لأنه على مدار الألف عام الأخيرة على الأقل، فيما عدا بعض الموارد القليلة، خلال فترات محدودة من الوقت، تقهقرت إفريقيا خلف بقية دول العالم من حيث وسائل التكنولوجيا، والتطور السياسي، والازدهار. إنها ذلك الجزء من العالم الذي تَشَكَّلت فيه الحكومات المركزية، بصورة متأخرة بدرجة كبيرة وبصورة هشة وضعيفة للغاية. وحيثما تَشَكَّلت، كان في الأغلب مستبدة مطلقة بدرجة مفرطة، مثلما حدث في الكونغو، وكانت في الغالب قصيرة الأمد، وعادة ما كانت تنهار وتسقط. وتتقاسم إفريقيا هذا المسار مع دول مثل أفغانستان، وهاييتي، ونيبال، والتي فشلت أيضًا في فرض النظام على أراضيها، أو التوصل لأي شيء يشبه الاستقرار، من أجل تحقيق القدر اليسير حتى من التقدم الاقتصادي. رغم أنها تقع في مناطق مختلفة جدًّا من العالم تتشارك أفغانستان، وهايتي، ونيبال في الكثير من السمات، من حيث المؤسسات مع معظم الدول الواقعة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهكذا، فإنها تمثل بعض الدول الأكثر فقرًا في العالم اليوم.

إن كيفية تطور المؤسسات الإفريقية إلى هذه الصيغة الاستحواذية مرة أخرى في الوقت الراهن، يوضح عملية التنافر المؤسسي التي وضعت حدودها المراحل الدقيقة، غير أنها هذه المرة أفرزت نتائج مضللة وفاسدة بصورة مفرطة، وخاصة خلال عملية التوسع في تجارة العبيد عبر الأطلنطي. لقد كانت هناك فرص اقتصادية جديدة أمام

مملكة الكونغو عندما وصل إلى هناك التجار الأوروبيين؛ حيث إن التجارة عبر المسافات الطويلة التي ساهمت في تحول أوروبا ساهمت أيضًا في تحول مملكة الكونغو، ولكن مرة أخرى، لعبت الفوارق المؤسسية الموجودة من البداية دورًا هامًّا في ذلك. لقد تحول النظام الاستبدادي المطلق في الكونغو بصورة جذرية من الهيمنة الكاملة على المجتمع، مع مؤسسات اقتصادية استحواذية، قامت فقط بالاستحواذ على جميع الناتج الزراعي الخاص بمواطنيها، إلى استعباد الناس جماعيًّا، والقيام ببيعهم إلى البرتغاليين في مقابل الحصول على الأسلحة والسلع الكمالية لصالح النخبة الكونغولية.

إن الفوارق الأولية بين كل من إنجلترا والكونغو، كانت تعني أنه بينما ساعدت فرص التجارة الخارجية الجديدة على خلق مرحلة دقيقة نحو بناء المؤسسات السياسية التعددية في انجلترا، فإنها أيضًا قضت على أي أمل نحو محاولة التخلص من النظام الاستبدادي المطلق في الكونغو. وفي الكثير من دول إفريقيا، كانت المكاسب الفعلية التي كان يمكن الحصول عليها من تجارة العبيد لم تؤد فقط إلى تعميقها وزيادة عدم توافر حقوق الملكية الآمنة للأشخاص، وإنما أيضًا إلى القتال والصراع الشديد وتدمير الكثير من المؤسسات الموجودة؛ وخلال قرون قليلة، كان يتم التصدي بصورة كاملة لأي محاولة تتم نحو تحقيق مركزية الدولة، وانهارت الكثير من الدول الإفريقية بشكل كبير. وعلى الرغم من أن بعض الدول الحديثة، والقوية في بعض الأحيان، تكونت لكي تستغل تجارة العبيد، إلا أنها كانت قائمة على القتال والنهب. إن المرحلة الدقيقة لاكتشاف الأمريكتين قد تكون ساعدت إنجلترا في بناء مؤسسات شاملة للجميع، ولكنها جعلت المؤسسات في إفريقيا تصبح حتى أكثر استحواذاً.

ورغم أن تجارة العبيد قد انتهت في الغالب بعد عام 1807، إلا أن حركة الاستعمار الأوروبي اللاحقة لم تضع فقط عملية التحديث الاقتصادي الوليدة في اتجاه معاكس في مناطق في غرب وجنوب القارة الإفريقية، وإنما أيضًا قضت على أي احتمال يتعلق بالإصلاح المؤسسي الوطني؛ وكان هذا يعني أنه - حتى خارج مناطق مثل الكونغو، ومدغشقر، وناميبيا، وتنزانيا، فإن المناطق التي كانت القاعدة الرئيسية فيها هي

عمليات النهب، والاضطرابات الجماعية، وحتى عمليات القتل الجماعي، - كانت هناك فرصة ضئيلة لإفريقيا لكي تُغَيِّر مسارها المؤسسي.

بل ما هو أسوأ من ذلك، أن أنظمة الحكم الاستعماري قد تركت لإفريقيا ميراثا مؤسسيا أكثر فتكًا وتعقيدًا في الستينيات من القرن الماضي، عما كان عليه الوضع في بداية الحقبة الاستعمارية؛ لقد كان تطوير المؤسسات الاقتصادية والسياسية في كثير من المستعمرات الإفريقية، يعني أنه بدلًا من خلق مرحلة دقيقة لإجراء إصلاحات وتطوير لمؤسساتهم، ساعد الحصول على الاستقلال على فتح المجال أمام القادة المجردين من المبادئ ومنعدمي الضمير أن يستحوذوا ويُعَمِّقوا من طغمة الاستبداد التي كان يتزعمها المستعمرون الأوروبيون. لقد أدت المحفزات السياسية التي أفرزتها هذه الأنظمة إلى نمط من السياسات، التي أعادت إنتاج الأنماط التاريخية لحقوق الملكية غير الكفؤة وغير الآمنة في ظل حكومات ذات توجهات استحواذية قوية، ولكنها تفتقد رغم ذلك لأي سلطة مركزية على المناطق التابعة للدولة.

إن الثورة الصناعية ما زالت لم تنتشر في إفريقيا، لأن تلك القارة تمر بحلقة مفرغة طويلة من ثبات وإعادة إنتاج المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية، غير أن بتسوانا تعد حالة استثنائية في ذلك؛ وكما سنرى في الفصل الرابع عشر، أن الملك "كاهاما" في القرن التاسع عشر، والذي كان جد أول رئيس وزراء لبتسوانا (سيريتسي كاهاما) عند الاستقلال قد بدأ مرحلة من التغييرات المؤسسية من أجل تحديث المؤسسات الاقتصادية والسياسية الخاصة بقبيلته. وبصورة مزيدة تماماً لم يتم القضاء على هذه التحديثات والإصلاحات خلال الحقبة الاستعمارية، ويرجع ذلك من ناحية إلى المواجهات الحكيمة التي قام بها مسؤولو حكومة "كاهاما"، والمسؤولين الآخرين ضد السلطة الاستعمارية. لقد وضعت الطريقة، التي تفاعلوا بها مع المرحلة الدقيقة التي أفرزها الاستقلال عن الحكم الاستعماري، الأسس التي قام عليها النجاح السياسي والاقتصادي لبتسوانا. إنها تمثل حالة أخرى من الفوارق التاريخية الضئيلة ذات التأثير والأهمية.

ويبدو أن هناك اتجاه لرؤية الأحداث التاريخية، على أنها تمثل العواقب المحتومة للقوى متأصلة الجذور؛ ورغم أننا نضع كثيرا من التأكيد على الكيفية التي يصنع بها تاريخ المؤسسات السياسية والاقتصادية حلقات مفرغة وحميدة، إلا أن الاحتمال- كما سبق أن أكدنا في سياق تطور المؤسسات الإنجليزية- يمكن أن يكون دائمًا أحد العوامل في هذا الصدد. وبينما كان "سيريتسي كاهاما" يدرس في إنجلترا في عام 1940، وقع في حب "روث ويليامز"، امرأة بيضاء؛ وكنتيجة لذلك، أقنع نظام التمييز العنصري الحاكم في جنوب إفريقيا الحكومة الإنجليزية بأن تحرمه من الوصاية البريطانية، ثمَّ بعد ذلك استدعوا "بيكوانالاند" (والذي كانت إدارته تابعة للمندوب السامي لجنوب إفريقيا)، واستقال من منصبه الملكي. وعندما عاد ليقود الصراع ضد الاستعمار، قام بذلك بنية عدم تحصين بقاء المؤسسات التقليدية، وإنما بتعديلها لتلائم العالم الحديث. كان "كاهاما" رجلًا بارعًا ومتميزًا، غير مهتم بتحقيق ثروة شخصية، وكَرَّس جهوده لبناء دولته.ولم تكن معظم الدول الإفريقية الأخرى محظوظة للغاية. وهكذا، فإن هناك أمرين على درجة من الأهمية، التطور التاريخي للمؤسسات في بتسوانا، والعوامل العارضة أو المحتملة، التي أدت إلى بناء هذه المؤسسات على أسس تختلف عن المؤسسات التي يتم الإطاحة بها، أو التي يتم تشويهها كما كان الحال في الدول الأخرى في إفريقيا.

وفي القرن التاسع عشر، كان النظام الاستبدادي المطلق لا يختلف بدرجة كبيرة عما كان عليه في إفريقيا أو أوروبا الشرقية، حيث كان يعيق ويعرقل مسار التطور الصناعي في مناطق كثيرة من آسيا. وفي الصين، كان النظام استبدادي مطلق بدرجة قوية، وكانت المدن المستقلة، والتجار، وأصحاب المصانع إما غير موجودين أو في وضع أكثر ضعفًا بشكل واضح من الناحية السياسية؛ وكانت الصين تمثل قوة بحرية كبيرة، وكانت مشاركة بقوة في التجارة حول العالم قبل الأوروبيين بقرون، غير أنها ابتعدت عن المحيطات في الوقت الخاطئ تماما، عندما قرر أباطرة أسرة "مينغ" في أواخر القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، أن زيادة حركة التجارة حول

العالم والفوضى الخَلاَّقة التي قد تجلبها من المحتمل أن تكون مصدر تهديد لحكمهم.

أما في الهند، فكان التطور المؤسسي يعمل بطريقة مختلفة، وأدى إلى إقامة نظام طبقي متوارث وصارم بطريقة مميزة، والذي كان يقوم على الحد من نشاط الأسواق، وتخصيص العمالة من خلال المهن المتاحة بطريقة أكثر صرامة بكثير عن النظام الإقطاعي الذي ساد في أوروبا خلال العصور الوسطى. كما أنه دعم شكلًا قويًّا، آخر من الأنظمة الاستحواذية المطلقة في ظل الحكام المغول. لقد كانت معظم الدول الأوروبية يحكمها أنظمة مشابهة في العصور الوسطى. وتنحدر ظاسماء ألقاب العائلات خلال الفترة الحديثة للأنجلو- ساكسونيين مثل "بيكر، وكوبر، وسميث بشكل مباشر من الفئات المهنية الموروثة، حيث إن الخبازين (Bakers) يخبزون، وصانعي البراميل (Coopers) يصنعون البراميل، والحدادين (Smiths) يُشَكِّلون المعادن؛ غير أن هذه الفئات لم تكن أبدًا بنفس درجة الصرامة التي كانت عليها الفوارق الطبقية الهندية، وأصبحت تدريجيًّا بلا معنى، كمؤشرات تنبؤ لمهنة الشخص المحددة. ورغم أن التجار الهنود كانوا يبحرون للتجارة عبر المحيط الهندي، وتم ابتكار صناعة المنسوجات كصناعة رئيسية، إلا أن النظام الطبقي والنظام الاستبدادي الحاكم للمغول، كانا بمثابة عقبات وعوائق خطيرة أمام إقامة المؤسسات الاقتصادية الشاملة للجمع في الهند. وبحلول القرن التاسع عشر، كانت الأمور حتى أقل ملائمة لنمو الحركة الصناعية، حيث أصبحت الهند مستعمرة إنجليزية تخضع لنظام استحواذي؛ وفي الواقع، استعمار الصين لم يتم أبدًا بشكل رسمي من قبل أي قوة أوروبية، ولكن بعد أن تعرض الصينيون للهزيمة على يد الإنجليز بتفوق واضح في "حروب الأفيون" بين عامي 1839 و1842، ثُمَّ مرة أخرى بين عامي 1856 و1860، كان على الصين أن تُوَقِّع سلسلة من المعاهدات المهينة، وأن تسمح للصادرات الأوروبية بالدخول. وكما فشلت الصين، والهند، والدول الأخرى في الاستفادة من الفرص الصناعية والتجارية، فإن قارة آسيا – باستثناء اليابان- تأخرت وتقهقرت إلى الوراء، بينما كانت أوروبا الغربية تواصل التقدم إلى الأمام.

إن الخطة التي وضعتها اليابان لتحقيق التطور المؤسسي في القرن التاسع عشر توضح مرة أخرى التفاعل بين المراحل الدقيقة وبين الفوارق الضئيلة التي نتجت عن التنافر المؤسسي. لقد كانت اليابان، مثلها في ذلك مثل الصين، خاضعة للحكم الاستبدادي المطلق؛ حيث استحوذت عائلة "توكوجاوا" على السلطة في عام 1600، وكانت تحكم وفقًا لنظام إقطاعي كان يحظر أيضًا ممارسة أنشطة التجارة الدولية. لقد واجهت اليابان أيضًا مرحلة دقيقة نتجت عن التدخل الغربي، حينما دخلت أربع سفن حربية أمريكية – تحت قيادة "ماثيو سي. بيري" – خليج إدو في شهر يوليه (تموز) 1853، مطالبةً بالحصول على امتيازات تجارية مشابهة لتلك التي حصلت عليها إنجلترا من الصين في حروب الأفيون. غير أن هذه المرحلة الدقيقة حدثت بطريقة مختلفة للغاية في اليابان. وعلى الرغم من قرب المكان والتفاعلات المتبادلة بشكل متكرر، إلا أن الصين واليابان، بحلول القرن التاسع عشر، قد اختلفتا وتنافرتا من الناحية المؤسسية بشكل واضح.

ورغم أن حكم "توكوجاوا" في اليابان كان مستبدًّا واستحواذيًّا، إلا أنه كان يسيطر بشكل ضئيل فقط على قادة وزعماء المجالات الإقطاعية الرئيسية الأخرى، وكان من السهل مواجهته؛ وعلى الرغم من وجود حركات تمرد للمزارعين والنضال المدني، إلا أن النظام الاستبدادي الحاكم في الصين كان أشد قوة، وكانت المعارضة أقل تنظيمًا واستقلالية، ولم يكن هناك شخصيات موازية على مستوى القادة والزعماء في المجالات الأخرى في الصين، والذين يمكنهم أن يواجهوا نظام الحكم المستبد للإمبراطور، وأن يتبعوا مساراً مؤسسيًّا بديلاً. إن هذا الاختلاف المؤسسي، رغم أنه يعد ضئيلًا في نواحٍ كثيرة بالمقارنة مع الاختلافات التي تفصل الصين واليابان عن أوروبا الغربية، كانت له نتائج حاسمة خلال المرحلة الدقيقة التي أفرزها الوصول والتدخل الإجباري من قبل كل من الإنجليز والأمريكيين. واصلت الصين المضي قدمًا في مسارها الاستبدادي المطلق بعد حروب الأفيون، في حين ساعد التهديد الأمريكي على دعم ومساندة قوى المعارضة ضد حكم "توكوجاوا" في اليابان، وأدى في نهاية المطاف لقيام ثورة سياسية، أُطلق عليها "إصلاح ميجي"، كما سنرى في الفصل

العاشر. لقد ساعدت هذه الثورة السياسية اليابانية على بناء مؤسسات سياسية شاملة وكذلك مؤسسات اقتصادية شاملة للجميع، ووضعت الأسس التي قام عليها النمو والتقدم الياباني السريع بعد ذلك، في حين ظلت الصين تعاني من الضعف والوهن في ظل الحكم الاستبدادي المطلق.

إن الطريقة التي تفاعلت بها اليابان إزاء التهديد الذي فرضته السفن الحربية الأمريكية- من خلال البدء في عملية تحول مؤسسي جوهري- تساعدنا على فهم وإدراك جانب آخر من طبيعة ووضع الأرض المحيطة بنا: عمليات الانتقال من حالة الركود إلى النمو السريع. لقد حققت كل من كوريا الجنوبية، وتايوان، وأخيرًا الصين، معدلات هائلة من النمو الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، من خلال مسار مشابه لذلك المسار الذي سلكته اليابان؛ وفي كل واحدة من هذه الحالات، كان النمو مسبوقًا بتطورات وتغيرات تاريخية في المؤسسات الاقتصادية لهذه الدول- رغم أنه لم يكن دائمًا كذلك بالنسبة لمؤسساتها السياسية، كما يتضح ذلك في حالة الصين.

إن المنطق الذي يفسر الطريقة التي تصل بها أحداث النمو السريع إلى نهاية مفاجئة، انعكاس مسارها يعد أيضًا أمرًا مرتبطاً بذلك. وبنفس الطريقة التي يمكن من خلالها للخطوات الحاسمة، نحو بناء مؤسسات اقتصادية شاملة، أن تُحرِّك عجلة النمو الاقتصادي السريع، فإن الابتعاد عن تبني المؤسسات الشاملة يمكن أن يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي. غير أنه في الغالب، تكون أسباب انهيار النمو السريع- كما حدث في الأرجنتين أو الاتحاد السوفيتي- نتيجةً لحالة من النمو في ظل مؤسسات استحواذية تصل إلى نهايتها المحتومة. وكما سبق أن رأينا، فإن هذا يمكن أن يحدث إما بسبب الاقتتال والصراع على غنائم ومكاسب الاستحواذ على الثروات، والذي يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم، أو أن يكون بسبب الافتقار المتأصل للابتكار والفوضى الخلاَّقة، في ظل وجود مؤسسات استحواذية تضع حاجزًا أمام تحقيق النمو المستدام؛ وسوف نناقش كيف تشدد السوفيتيون في وضع هذه القيود بمزيد من التفصيل في الفصل التالي.

إذا كانت المؤسسات الاقتصادية والسياسية في أمريكا اللاتينية، على مدار الخمسمائة عام الماضية، قد تَشَكَّلت عن طريق الاستعمار الإسباني، فإن تلك المؤسسات الموجودة في الشرق الأوسط قد شَكَّلها الاستعمار. في عام 1453، استولى العثمانيون بقيادة السلطان محمد الثاني على القسطنطينية، وجعلوها عاصمة لهم؛ وخلال بقية القرن، فتح العثمانيون مناطق كبيرة من البلقان ومعظم بقية تركيا؛ وخلال النصف الأول من القرن السادس عشر، انتشر الحكم العثماني في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي عام 1566، وبوفاة السلطان سليمان الأول، والذي كان يُعَرف بالعظيم، امتدت الإمبراطورية العثمانية من تونس في الشرق، ومرورًا بمصر، ووصولًا إلى مكة في شبه الجزيرة العربية، ثمَّ إلى ما يعرف الآن بدولة العراق الحديثة؛ لقد كانت الدولة العثمانية قائمة على نظام حكم استبدادي، حيث كان السلطان متحملًا لمسؤوليات قليلة ولا يتقاسم السلطة مع أحد. كانت المؤسسات الاقتصادية التي فرضها العثمانيون استحواذية بدرجة مفرطة، لم يكن هناك ملكية خاصة للأرض، والتي كانت جميعها ضمن ممتلكات الدولة بصورة رسمية. كانت رسوم الضرائب المفروضة على الأرض والناتج الزراعي، بالإضافة إلى غنائم الحروب تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدخل الحكومي. ومع ذلك لم تهيمن الدولة العثمانية على الشرق الأوسط، بنفس الطريقة التي استطاعت أن تهيمن بها على منطقتها المركزية في الأناضول، أو حتى إلى ذلك الحد الذي كانت تسيطر به الدولة الإسبانية على مجتمع أمريكا اللاتينية؛ حيث إن الدولة العثمانية كانت في مواجهة مستمرة مع البدو والقوى القبلية الأخرى التي تقطن شبه الجزيرة العربية. لقد كانت لا تفتقر فقط إلى القدرة على فرض نظام مستقر في مناطق كثيرة من الشرق الأوسط، وإنما أيضًا الإمكانيات الإدارية اللازمة لجمع الضرائب، ولهذا، قامت بتأجير الأراضي لأفراد، وباعت لأشخاص آخرين، الحق في جمع الضرائب بأي طريقة ممكنة لهم. فأصبح مُحَصِّلي الضريبة (جابي الضريبة) يتمتعون بسلطة ذاتية وقوة كبيرة؛ وكانت معدلات الضرائب في مناطق الشرق الأوسط مرتفعة جدًّا، حيث كانت تتفاوت بين نصف أو ثلثي المحصول الذي ينتجه المزارعون، وكان قدر كبير من هذا الإيراد يتم الاستحواذ عليه من المزارعين، الذين كانوا يتولون مهمة جمع الضريبة. لأن

الدولة العثمانية فشلت في فرض نظام مستقر في هذه المناطق، لهذا كانت حقوق الملكية غير آمنة بدرجة كبيرة، وكان هناك قدر كبير من غياب القانون، وقطع الطرق من قبل جماعات مسلحة كانت تتصارع على فرض السيطرة المحلية. في فلسطين، على سبيل المثال، كان الموقف مزريًا ومأساويًا للغاية، حتى أنه في أواخر القرن السادس عشر، بدأ المزارعون يتركون أكثر الأراضي خصوبةً، ويتجهون إلى أعالي المناطق الجبلية، والتي كانت توفر لهم حماية أكبر ضد قطاع الطرق.

لم تكن المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية، الموجودة في المناطق الحضرية من الإمبراطورية العثمانية، أقل خنقًا وتضييقًا على المجتمع، كانت التجارة خاضعة لسيطرة الدولة، وكان يتم تنظيم المهن بصرامة عن طريق نقابات وطرق احتكارية؛ وكانت النتيجة أنه في غضون الثورة الصناعية، كانت المؤسسات الاقتصادية في الشرق الأوسط استحواذية، وأصيب الإقليم برمته بحالة من الركود الاقتصادي.

وبحلول الأربعينيات من القرن التاسع عشر، كان العثمانيون يحاولون إصلاح المؤسسات- على سبيل المثال، عن طريق تغيير جبي الضرائب على الأرض، وتكوين مجموعات ذات استقلال ذاتي محلي تحت سيطرتهم، غير أن الحكم الاستبدادي المطلق استمر كما هو حتى الحرب العالمية الأولى، وتم التصدي لجهود الإصلاح، بسبب الخوف المتأصل من عملية الفوضى الخلاَّقة والقلق المنتشر بين مجموعات النخبة، بأنهم سيتعرضون للخسارة على الصعيد الاقتصادي أو السياسي. ورغم أن المُصلحين العثمانيين كانوا ينادون بتبني ودعم حقوق الملكية الخاصة للأرض من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، إلا أن الوضع الراهن استمر كما هو؛ بسبب الرغبة في الإبقاء على السيطرة السياسية وفرض الضرائب. ثمَّ تلا الاستعمار العثماني الاستعمار الأوروبي بعد عام 1918. وعندما انتهت السيطرة الأوروبية هناك، سادت نفس الديناميكيات التي سبق أن استعرضناها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى مؤسسات استعمارية استحواذية سيطرت عليها نخب مستقلة. وفي بعض الحالات، مثل الحكم الملكي في الأردن، كانت هذه النخب تمثل المباشرة للقوى الاستعمارية، غير أن هذا أيضًا حدث

بشكل متكرر في إفريقيا، كما سنرى لاحقا. إن دول الشرق الأوسط التي لا تملك النفط اليوم يوجد بها مستويات دخل مشابهة لمستويات دخل دول أمريكا اللاتينية الفقيرة؛ إنها لم تعاني من تلك القوى المسببة للبؤس والشقاء مثل تجارة العبيد، كما أنهم استفادوا على مدار فترة أطول من حركة تدفق التكنولوجيا القادمة من أوروبا. في العصور الوسطى، كان الشرق الأوسط نفسه يمثل أيضًا جزءًا من العالم المتقدم بشكل نسبي من الناحية الاقتصادية، ولهذا، فإنه لا يعد فقيرًا اليوم مثل إفريقيا، ولكن الأغلبية من شعوبه ما زالت تعيش في حالة من الفقر.

* * *

لقد رأينا أنه ليست فرضية الموقع الجغرافي، ولا الثقافي، ولا الجهل مفيدة في تفسير طبيعة الأرض من حولنا؛ إنها لا تقدم نسقًا مقنعًا حول الأنماط الواضحة لعدم المساواة التي تسود العالم: الحقيقة التي توضح أن عملية التفاوت الاقتصادي بدأت مع الثورة الصناعية في إنجلترا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثمَّ بعد ذلك انتشرت في أوروبا الغربية، ثمَّ المستعمرات التي يستوطنها الأوروبيين؛ وحالة التفاوت المستمرة بين مناطق مختلفة من الأمريكتين؛ وحالة الفقر الموجودة في إفريقيا أو الشرق الأوسط؛ وكذلك حالة التفاوت بين أوروبا الشرقية والغربية؛ وعمليات الانتقال من حالة الركود إلى النمو والنهاية المفاجئة في بعض الأحيان لتدفقات النمو؛ ولكن نظريتنا القائمة على فرضية المؤسسات تستطيع أن تفعل ذلك.

إننا سوف نناقش بمزيد من التفصيل خلال الفصول المتبقية، كيف أن هذه النظرية المؤسسية تحقق الهدف المنشود، وتوضح المعدل الواسع من الظواهر التي تستطيع أن تفسرها، وذلك بدايةً من أصول وأسباب ثورة العصر الحجري الحديث، وحتى انهيار العديد من الحضارات، إما بسبب القيود الفعلية بالنسبة للنمو في ظل المؤسسات الاستحواذية، أو بسبب تغيير مسار الخطوات المحدودة نحو بناء المؤسسات الشاملة للجميع.

إننا سوف نرى الكيفية والسبب الذي من أجله تم اتخاذ خطوات حاسمة نحو بناء المؤسسات السياسية الشاملة للجميع خلال الثورة المجيدة في إنجلترا؛ وسوف ننظر بصورة أكثر تحديدًا في النقاط التالية:

- كيف انبثقت المؤسسات الشاملة للجميع عن تفاعل المرحلة الدقيقة، التي أفرزتها حركة التجارة عبر الأطلنطي، وطبيعة المؤسسات الإنجليزية الموجودة من قبل.
- كيف استمرت هذه المؤسسات وأصبحت مدعومة وثابتة، لكي تضع الأسس التي قامت عليها الثورة الصناعية، حيث يرجع الفضل في ذلك للحلقة الحميدة من ناحية، والتحولات حسنة الطالع للأحداث المحتملة من ناحية أخرى.
- كم عدد الأنظمة الحاكمة التي كانت تحكم من خلال مؤسسات مستبدة واستحواذية، قاومت بثبات وقوة انتشار التكنولوجيات الحديثة التي أفرزتها الثورة الصناعية.
- كيف تخلص الأوروبيون أنفسهم من إمكانية حدوث النمو الاقتصادي في مناطق كثيرة من العالم كانوا قد احتلوها من قبل.
- كيف خلقت الحلقة المفرغة والقانون الحديدي للأوليجاركية (حكم الأقلية) توجهًا قويًا لبقاء المؤسسات الاستحواذية، وهكذا ظلت البلدان، التي لم تنتشر بها الثورة الصناعية في الأصل، فقيرة بشكل نسبي.
- لماذا لم تنتشر الثورة الصناعية والتكنولوجيات الحديثة الأخرى، ومن غير المحتمل أن لا تنتشر، في مناطق مختلفة حول العالم اليوم لم يتحقق بها الحد الأدنى من مركزية الدولة.

إن مناقشتنا سوف تظهر أيضًا أن مناطق معينة، والتي استطاعت أن تحول المؤسسات نحو اتجاه أكثر شمولية، مثل فرنسا أو اليابان، أو التي حالت دون إقامة مؤسسات استحواذية، مثل الولايات المتحدة وأستراليا، والتي كانت أكثر استقبالًا واستيعابًا لانتشار الثورة الصناعية وأصبحت في المقدمة عن البقية. وكما حدث في إنجلترا، حيث لم تكن هذه العملية سلسة دائمًا، وكان هناك على طول الطريق الكثير من

التحديات أمام المؤسسات الشاملة والتي تم التغلب عليها، وفي بعض الأحيان، كان ذلك بسبب الديناميكيات المتعلقة بالحلقة الحميدة، وفي أحيان أخرى كان يرجع الفضل للمسار العارض للتاريخ.

وأخيرًا، فإننا سوف نناقش أيضًا كيف أن فشل الأمم اليوم يتأثر بدرجة كبيرة بتاريخها المؤسسي، وكم حجم النصائح المتعلقة بالسياسة المستخدمة، والتي تم تقديمها من خلال الافتراضات الخاطئة، والتي يحتمل أن تكون مضللة، وكيف أن الأمم ما زالت قادرة على أن تتمسك وتستفيد من المراحل الدقيقة، وأن تكسر القالب المُتَّبع لكي تصلح مؤسساتها وتسلك مسارًا آخر نحو مزيد من الازدهار.

الفصل الخامس

"لقد نظرت في المستقبل، والنتيجة مبشرة": النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية

لقد نظرت في المستقبل

تلعب الفوارق المؤسسية دورًا هامًا في تفسير النمو الاقتصادي عبر العصور؛ ولكن إذا كانت معظم المجتمعات عبر التاريخ تقوم على مؤسسات اقتصادية وسياسية استحواذية، فهل هذا يعني أن النمو لا يتحقق أبدا؟ والإجابة بوضوح تكون بالنفي؛ حيث إن المؤسسات استحواذية، من خلال منطقها الفعلي، يجب أن تخلق الثروات لكي يمكن الاستحواذ عليها فيما بعد؛ ويمكن للحاكم- الذي يحتكر السلطة السياسية ويسيطر على حكومة مركزية- أن يوفر درجة من القانون والنظام بالإضافة إلى نسق من القواعد والنظم، وأن يشجع ويحفز النشاط الاقتصادي.

غير أن النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية يختلف من حيث طبيعته عن النمو الذي تحققه المؤسسات الشاملة للجميع؛ والأكثر أهمية هنا، أنه لن يكون نموا مستداماً، والذي يتطلب تغييرا وتطورا تكنولوجيا، ولكن بالأحرى يكون نموا قائما على التكنولوجيات الموجودة فعليًا. إن المسار الاقتصادي للاتحاد السوفيتي يقدم مثالًا توضيحيًا حيًا حول الكيفية التي يمكن من خلالها للسلطة والمحفزات التي تقدمها الدولة أن تحقق نموًا اقتصاديًا سريعًا في ظل مؤسسات غير ديمقراطية، وكيف ينتهي وينهار هذا النوع من النمو في نهاية المطاف.

لقد انتهت الحرب العالمية الأولى، واجتمعت القوى المنتصرة والمهزومة في قصر فرساي الكبير، خارج باريس، لكي يتوصلوا لاتفاق حول معايير السلام؛ وكان من بين أبرز الحضور "وودرو ويلسون"، رئيس الولايات المتحدة، وكان اللافت للنظر هو عدم وجود أي تمثيل من جانب روسيا؛ لقد قام البلاشفة بالإطاحة بالنظام القيصري القديم في أكتوبر (تشرين الأول) 1917؛ ثمَّ اندلعت حرب أهلية بين الجيش الأحمر (البلاشفة) والجيش الأبيض، حيث أرسل الإنجليز، والفرنسيون والأمريكيون قوات عسكرية للقتال ضد البلاشفة. وقد تم أيضًا إرسال بعثة يترأسها الدبلوماسي الشاب "ويليام بوليت"، والصحفي والمفكر المُحَنَّك "لينكولن ستيفينز"، إلى موسكو لمقابلة "لينين" من أجل محاولة فهم نوايا البلاشفة وكيفية التوصل إلى تفاهم مشترك معهم. وكان "ستيفينز" قد برز اسمه كصحفي ناقد للمعتقدات والأفكار الثابتة وكاشف للفضائح، والذي كان يستنكر بشكل متواصل شرور ومفاسد الرأسمالية في الولايات المتحدة؛ كما أنه كان موجودًا في روسيا في وقت قيام الثورة. وكان المقصود من حضوره أن تبدو البعثة المرسلة إلى روسيا جديرة بالثقة والمنطقية، وأن لا تكون عدوانية للغاية. وقد عادت البعثة وهي تحمل الخطوط العريضة لعرض من جانب "لينين"، حول ما سوف يتطلبه الأمر للتوصل لاتفاق سلام مع الاتحاد السوفيتي الذي تم تشكيله حديثاً؛ لقد تأثر "ستيفينز" بما رأى أنه يمثل قدرة عظيمة للنظام السوفيتي.

وقد أعاد إلى الأذهان "روسيا السوفيتية" في سياق سيرته الشخصية التي نشرها عام 1931، بقوله "إنها كانت حكومة ثورية ذات خطة تطورية؛ وأن خطتهم لم تكن تقوم على فكرة القضاء على الشرور مثل الفقر والغنى، والابتزاز، والامتيازات، والاستبداد، والحرب من خلال الفعل المباشر، وإنما البحث عن أسبابها والتخلص منها. لقد أقاموا نظاماً ديكتاتوريًا، تدعمه أقلية صغيرة مُدَربة، لصنع والحفاظ على عملية إعادة ترتيب القوى الاقتصادية على مدار أجيال قليلة، والتي بدورها سوف تنتج ديمقراطية اقتصادية في البداية، ووصولًا إلى ديمقراطية سياسية في النهاية."

عندما عاد "ستيفينز" من مهمته الدبلوماسية، ذهب لمقابلة صديقه القديم النَحَّات

"جو ديفيدسون"، حيث وجده يصنع صورة نصفية لرجل المال الثري "بيرنارد باروخ"؛ ثمَّ بادره "باروخ" بقوله "إذًا، لقد كنت في زيارة لروسيا"؛ وأجاب "ستيفنز"، "لقد كنت هناك في المستقبل، النتيجة مبشرة". لقد أتقن بالفعل في وضع هذا القول المأثور في صيغة ظلت قائمةً عبر التاريخ: "لقد نظرت في المستقبل، والنتيجة مبشرة."

ظل الكثير من الغربيين، حتى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، يرون أن هناك مستقبلا مبهرا للاتحاد السوفيتي، واستمروا في الاعتقاد بأنه يؤتي بثماره المنشودة. وإلى حد ما كان ذلك فعليًّا أو على الأقل لفترة من الوقت. توفي "لينين" في عام 1924، وفي عام 1927، أحكم "جوزيف ستالين" قبضته على البلاد، وتخلص من معارضيه، وأطلق حملة تهدف لإحداث تطور صناعي سريع في البلاد؛ حيث قام بذلك من خلال تفعيل وتنشيط لجنة التخطيط القومي والمعروفة باسم "خطة جوس Gosplan"، والتي كانت قد تأسست في عام 1921. وقامت اللجنة بوضع الخطة الخمسية الأولى، والتي كانت تمتد بين عامي 1928 و1933. كان النمو الاقتصادي وفقًا لخطة ستالين بسيطاً: تطوير الصناعة تحت قيادة الحكومة، والحصول على الموارد اللازمة لهذا الأمر عن طريق فرض الضرائب على القطاع الزراعي بمعدلات مرتفعة للغاية. ولم تكن الدولة الشيوعية تملك نظاماً ضريبيًّا فعالاً، لذلك قام "ستالين" في المقابل "بتطبيق المبادئ الجماعية" على الزراعة. استلزمت هذه العملية إلغاء حقوق الملكية الخاصة للأرض، وتجميع كل الأشخاص الموجودين في المناطق الريفية في مزارع جماعية عملاقة يشرف على إدارتها الحزب الشيوعي؛ حيث جعل هذا من الأسهل بكثير لستالين أن يستحوذ على الناتج الزراعي، ويستخدمه في إطعام جميع الأشخاص الذين كانوا يقومون ببناء وتشغيل المصانع الحديثة. كانت العواقب المتعلقة بهذا الإجراء كارثية ومأساوية بالنسبة للمواطنين الريفيين. وافتقرت المزارع الجماعية تمامًا لأي محفزات وفرص للناس لكي يعملوا بجد، انخفض الإنتاج بصورة حادة. وكان قدر كبير من إجمالي الناتج يتم الاستحواذ عليه، بحيث لم يكن هناك ما يكفي للحصول على القوت، وبدأ الناس يتضورون جوعًا حتى الموت. وفي النهاية، تعرض قرابة ستة ملايين شخص للوفاة

بسبب المجاعة، في حين تعرض مئات الآلاف من الآخرين للقتل أو النفي لمنطقة سيبيريا خلال عملية تطبيق المبادئ الجماعية بالقوة في البلاد.

غير أنه لم تكن خطة الحراك الصناعي الحديثة ولا خطوة المزارع الجماعية، ناجحة وفعالة من الناحية الاقتصادية، على النحو الذي يمكن من خلاله تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد التي كان يملكها الاتحاد السوفيتي. لقد كانت تبدو بمثابة وصفة لكارثة اقتصادية وحالة من الركود، إن لم يكن انهيار تام. غير أن الاتحاد السوفيتي حقق نموًّا سريعا، وليست هناك صعوبة في فهم السبب وراء هذا الأمر؛ إن السماح للأشخاص بأن يتخذوا قراراتهم الخاصة عن طريق الأسواق، يمثل الطريقة المثلى بالنسبة للمجتمع لكي يستخدم ويستفيد من موارده بكفاءة وفاعلية؛ وعندما تسيطر الدولة أو نخبة ضيقة على جميع هذه الموارد، فإنه في المقابل لن يتم تقديم المحفزات والفرص المناسبة، ولن يكون هناك تخصيص وتوزيع جيد وفعال للمهارات والمواهب التي يملكها الأشخاص؛ غير أنه في بعض المواقف قد تكون إنتاجية العمل ورأس المال أعلى بكثير في قطاع أو نشاط واحد، مثل الصناعة الثقيلة في الاتحاد السوفيتي، حتى أن مجرد وجود خطة تقوم على فكرة عامة، في ظل مؤسسات استحواذية تقوم بتخصيص الموارد لصالح ذلك القطاع، يمكن أن تحقق النمو. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن المؤسسات الاستحواذية في جزر الكاريبي مثل باربادوس، وكوبا، وهاييتي، وجامايكا استطاعت أن تحقق مستويات مرتفعة من معدلات الدخل بشكل نسبي، لأنها خصصت الموارد المتاحة لإنتاج السكر، كسلعة مطلوبة في كل أنحاء العالم؛ وأن إنتاج السكر القائم على مجموعات من العبيد لم يكن أمرًا "فعالًا ومناسباً"، ولم يكن هناك تطور تكنولوجي أو فوضى خَلاَّقة في هذه المؤسسات، غير أن هذا لم يمنعها من تحقيق قدر معين من النمو في ظل وجود مؤسسات استحواذية. لقد كان الموقف مشابهًا في الاتحاد السوفيتي، وكانت الصناعة تلعب دور السكر في جزر الكاريبي؛ تم تيسير النمو الصناعي في الاتحاد السوفيتي أكثر، لأن التكنولوجيا التي كان يستخدمها كانت متخلفة للغاية بالمقارنة مع ما كان متاحًا في أوروبا والولايات المتحدة آنذاك، ولذلك كان من الممكن

الحصول على مكاسب ضخمة عن طريق إعادة تخصيص الموارد لصالح القطاع الصناعي، حتى إذا كان كل هذا قد تم بصورة غير فعالة وباستخدام القوة.

كان معظم الروسيون يعيشون في المناطق الريفية قبل عام 1928، وكانت وسائل التكنولوجيا المستخدمة من قبل المزارعين بدائية، وكان هناك القليل من المحفزات والفرص المتاحة لهم لكي يكونوا منتجين. وبالفعل، تم التخلص من الآثار الأخيرة للنظام الإقطاعي الروسي، فقط قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بقليل. وهكذا، كانت هناك إمكانيات اقتصادية ضخمة غير محققة ناتجة عن عملية إعادة توزيع هذه العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي؛ لقد كانت خطة التصنيع التي وضعها ستالين واحدة من الطرق الوحشية الصارمة للوصول إلى هذه الإمكانيات. وعن طريق إصدار الفرمانات، قام ستالين بتحريك هذه الموارد التي يتم استخدامها بصورة سيئة للغاية إلى مجال الصناعة، حيث يمكن أن يتم توظيفها بصورة أكثر فاعلية وفائدة، حتى إذا كانت الصناعة ذاتها منظمة بطريقة غير فعالة بالمقارنة مع ما قد تم تحقيقه. وفي الواقع، لقد حقق معدل الدخل القومي، بين عامي 1928 و1960، نموًّا بنسبة (6) في المائة في العام، وربما تكون هذه النسبة بمثابة أسرع طفرة من النمو الاقتصادي تحدث عبر التاريخ منذ ذلك الوقت. إن هذا النمو الاقتصادي السريع لم يكن ناتجًا عن التطور التكنولوجي، وإنما عن طريق إعادة توزيع العمالة وتراكم رأس المال من خلال إنشاء وسائل ومصانع جديدة.

لقد كان النمو سريعًا للغاية لدرجة أنه خدع أجيالاً من الغربيين، وليس فقط "لينكولن ستيفينز"؛ لقد خدع رجال المخابرات المركزية الأمريكية؛ إنه خدع حتى قادة وزعماء الاتحاد السوفيتي أنفسهم، مثل "نيكيتا خروتشوف"، والذي اشتهر بتباهيه بذلك أثناء خطابه الموجه للدبلوماسيين الغربيين في عام 1956، بقوله "إننا سوف ندفنكم (الغربيون)". في أواخر عام 1977، أوضح كتاب أكاديمي رائد ألفه أحد خبراء الاقتصاد الإنجليز، والذي رأى أن الاقتصاديات القائمة على الطراز السوفيتي كانت متفوقة على الاقتصاديات الرأسمالية من حيث النمو الاقتصادي، لأنه يوفر العمالة

الكاملة واستقرار الأسعار، وحتى في صنع الأشخاص الذين يتمتعون بالدافعية الإيثارية؛ في حين أن الرأسمالية الغربية المسكينة قدمت جهدًا أفضل فقط من حيث توفير الحرية السياسية. وبالفعل، فإن الكتاب الجامعي الأوسع استخدامًا في الاقتصاد، كتبه "بول صامويلسون" الحائز على جائزة نوبل، والذي تنبأ فيه بشكل متكرر بالهيمنة الاقتصادية القادمة للاتحاد السوفيتي. وفي طبعة عام 1961، تنبأ "صامويلسون" بأن الدخل القومي السوفيتي سوف يتخطى الدخل القومي للولايات المتحدة ربما بحلول عام 1984، غير أنه قد يكون بحلول 1997. وفي الطبعة التي صدرت في عام 1980، كان هناك تغير طفيف في التحليل، الا أن التاريخين قد تم تأجيلهما حتى عام 2002 و2012.

على الرغم من أن السياسات التي انتهجها "ستالين" والقادة السوفيت اللاحقين استطاعت أن تحقق نموا اقتصاديا سريعا، إلا أنها لم تستطع أن تفعل ذلك بطريقة مستدامة. وبحلول عام 1970، كان النمو الاقتصادي قد وصل إلى نقطة التوقف. إن الدرس الأكثر أهميةً هنا يتمثل في أن المؤسسات الاستحواذية لا يمكن أن تحقق تغيرا وتطورا تكنولوجيا مستداماً لسببين: الأول: هو عدم وجود المحفزات والفرص الاقتصادية، والثاني: هو مقاومة حدوث ذلك من جانب النخب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه عندما يتم إعادة تخصيص جميع الموارد المستخدمة بطريقة غير فعالة ومناسبة إلى مجال الصناعة، تكون هناك مكاسب اقتصادية قليلة يتم الاستحواذ عليها بإصدار الفرامانات. ثمَّ بعد ذلك، اصطدم النظام السوفيتي بحاجز الطريق، مع غياب الابتكار ووجود المحفزات الاقتصادية الهزيلة التي منعت أي تقدم أكثر. كان المجال الوحيد الذي استطاع فيه السوفيت أن يقدموا بعض الابتكار، من خلال بذل الجهود الهائلة، يتمثل في التكنولوجيا العسكرية والفضاء؛ وكنتيجة لذلك، استطاعوا أن يصلوا بأول كلبة (لايكا)، وأول إنسان (يوري جاجارين)، إلى الفضاء، وتركوا للعالم أيضًا سلاح الكلاشينكوف من طراز (AK-47)، كجزء من ميراثهم الذي تركوه.

لقد كان من المفترض أن تكون لجنة التخطيط القومية هي مؤسسة التخطيط الأكثر قوة، والتي تتحمل مسؤولية التخطيط المركزي للاقتصاد السوفيتي. وكان من

المفترض أن تكون أحد الفوائد والمكاسب المحققة من تتابع الخطط الخمسية، التي وضعتها وتشرف على إدارتها لجنة التخطيط القومية، يتمثل في الأفق طويل الأجل اللازم لعملية الاستثمار والابتكار المعقول. وفي الواقع، فإن ما تم تنفيذه في مجال الصناعة السوفيتية لم يكن له علاقة قوية بما تتضمنه الخطط الخمسية التي تم وضعها، والتي كان يتم مراجعتها وإعادة صياغتها بشكل متكرر أو يتم تجاهلها وحسب. إن خطة تنمية وتطوير الصناعة تم تنفيذها وفقًا للأوامر التي أصدرها "ستالين" والمكتب السياسي للاتحاد، والذين كانوا يغيرون آراءهم بشكل متكرر، وكانوا في الغالب يراجعون قراراتهم السابقة بشكل كامل. وكانت جميع الخطط التي تم وضعها تحمل مسمى "مسودة" أو "خطة تمهيدية"؛ وكانت هناك نسخة واحدة فقط لخطة حملت مسمى "نهائي" - تلك الخطة المتعلقة بالصناعة الخفيفة في عام 1939 - والتي كانت قد رأت النور. وقد ذكر "ستالين" نفسه في عام 1937 أن "إن البيروقراطيين فقط هم من يمكنهم أن يعتقدوا أن عمل التخطيط يُفضي إلى وضع الخطة، إن وضع الخطة يمثل فقط البداية؛ وأن الاتجاه الحقيقي للخطة يتضح فقط بعد جمع أجزاء الخطة معًا ككل." لقد كان "ستالين" يريد أن يزيد من حرية تصرفه وسطوته، لكي يكافئ الأشخاص أو المجموعات التي كانت مواليةً وداعمةً له على المستوى السياسي، وأن يعاقب من يعارضه. أما بالنسبة للجنة التخطيط، فكان دورها الرئيسي أن تزود "ستالين" بالمعلومات اللازمة، حتى يستطيع أن يراقب أصدقائه وأعدائه بشكل أفضل. لقد كانت تحاول بالفعل أن تتجنب اتخاذ القرارات، حيث إنه إذا قمت باتخاذ قرار ما أسفر عن نتيجة سيئة، فقد تتعرض للقتل؛ ومن هنا كان من الأفضل أن تتجنب تحمل المسؤولية برمتها.

وكمثال على ما قد يحدث إذا تعاملت مع وظيفتك بجدية كبيرة، دون أن تنجح في توقع ما يريده الحزب الشيوعي، يقدمه لنا الإحصاء الرسمي للسكان بالاتحاد السوفيتي عام 1937، حيث إنه عندما وصلت التقارير، أصبح من الواضح أنهم سوف يظهرون عدد السكان على أنه يبلغ قرابة 162 مليون نسمة، والذي كان أقل بكثير مما كان يتوقع "ستالين" بأنه قرابة 180 مليون نسمة، وهو ما كان بالفعل أقل من الرقم

البالغ 168 مليون نسمة الذي أعلن عنه ستالين بنفسه في عام 1934. كان إحصاء سكان عام 1937 هو أول إحصاء يتم منذ عام 1926، ومن ثَمَّ كان بمثابة الإحصاء الأول الذي تم عقب حدوث المجاعات الجماعية، وعمليات التطهير في بداية عام 1930؛ وقد عكست الأرقام الدقيقة للسكان هذا الأمر؛ وكان رد فعل "ستالين" على ذلك هو اعتقال أولئك الذين نَظَّموا هذا الإحصاء ونفيهم إلى سيبيريا أو قتلهم، ثَمَّ أمر بإجراء إحصاء آخر، والذي تم في عام 1939؛ ولكن هذه المرة قام المُنَظِّمون لهذا الإحصاء بتحري جادة الصواب والدقة، حيث إنهم وجدوا أن عدد السكان كان بالفعل 171 مليون نسمة.

لقد كان "ستالين" يدرك أنه في ظل الاقتصاد السوفيتي، يوجد القليل من المحفزات والفرص المتاحة للناس لكي يعملوا بجد؛ وكان يجب أن يكون رد الفعل الطبيعي هو توفير تلك المحفزات، وهو ما كان يفعله في بعض الأحيان- على سبيل المثال، من خلال توجيه مستلزمات الغذاء للمناطق التي كان تنخفض بها معدلات الإنتاجية- حتى يكافئ ما يتم من زيادات وتحسينات. وعلاوة على ذلك، فقد تخلى عن الفكرة المتعلقة بإنشاء مؤسسة "الرجال والسيدات الاشتراكيين"، في بداية عام 1931، والتي كانت تقوم على مبدأ العمل بدون الحصول على محفزات مالية. وفي خطاب شهير له انتقد "ستالين" الدعوة إلى المساواة، رغم أنه بعد ذلك لم يقدم فقط فكرة الوظائف المختلفة التي يتلقى أصحابها أجورا مختلفة، وإنما قدم أيضًا نظام العلاوة والمكافأة. ومن المفيد هنا أن نفهم كيف كان يعمل هذا النظام. كان من المعروف أن الشركة التي تخضع لنظام التخطيط المركزي، كان عليها أن تفي بمعدل الإنتاج المستهدف الذي تقره الخطة، رغم أن هذه الخطط كان في الغالب يتم التفاوض بشأنها ثمَّ يتم تغييرها فيما بعد. وبداية من عام 1930، كان العمال يحصلون على علاوات ومكافآت إذا تم الوصول إلى مستويات الإنتاج المستهدفة، والتي قد تكون مرتفعة إلى حد ما- على سبيل المثال، يمكن أن تبلغ 37 في المائة من قيمة الأجر لصالح الإدارة أو المهندسين، غير أن دفع مثل هذه العلاوات والمكافآت قد خلق جميع أنواع العقبات للتغيير التكنولوجي. السبب

الأول، يتمثل في أن الابتكار، والذي استحوذ على الموارد وأبعدها عن الإنتاج الحالي، كان يهدد بعدم القدرة على الإيفاء بمعدلات الإنتاج المستهدفة، وبالتالي عدم دفع العلاوات والمكافآت؛ والسبب الآخر، يتمثل في أن معدلات الإنتاج المستهدفة كانت تعتمد على مستويات الإنتاج السابقة؛ وساعد هذا على خلق دافع كبير نحو عدم توسيع وزيادة معدلات الإنتاج، حيث إن هذا كان يعني فقط ضرورة إنتاج المزيد في المستقبل، وحيث إن المعدلات المستقبلية المستهدفة سيتم "زيادتها ورفعها بشكل متكرر". وكان تدني معدلات الإنتاج دائمًا هو الطريقة المثلى للإيفاء بالمعدلات المستهدفة والحصول على العلاوة أو المكافأة؛ كما أن حقيقة أن العلاوات كانت يتم دفعها بشكل شهري، جعلت الجميع أيضًا يركزون على ما هو متاح في الوقت الحاضر، في حين أن الابتكار يمثل تقديم التضحيات اليوم من أجل الحصول على المزيد غدا.

وحتى عندما كانت العلاوات والمحفزات فعالةً ومؤثرةً في تغيير السلوك، إلا أنها كانت في الغالب تخلق مشكلات أخرى؛ لقد كان التخطيط المركزي غير مُوَفَّق فقط في استبدال ما أطلق عليه عالم الاقتصاد الكبير "آدم سميث" في القرن الثامن عشر، "اليد الخفية" للسوق؛ وعندما تم صياغة الخطة وفقًا لأطنان من صفائح الحديد الصلب، تم إنتاج صفيحة ثقيلة للغاية؛ وعندما تم صياغتها وفقًا لمساحة صفيحة الحديد الصلب، تم إنتاج صفيحة رقيقة للغاية؛ وعندما تم وضع الخطة الخاصة بالثريات (النجف) وفقًا لعدد الأطنان، كانت ثقيلة للغاية، بحيث لا يكاد يمكن تعليقها في الأسقف.

بحلول عام 1940، كان قادة وزعماء الاتحاد السوفيتي، وإن لم يكن حتى المعجبين بهم في الغرب، يدركون بصورة جيدة طبيعة هذه المحفزات الفاسدة. وكان القادة السوفيت يتصرفون كما لو أنها كانت هكذا بسبب مشكلات فنية، يمكن أن يتم إصلاحها؛ على سبيل المثال، لقد تجنبوا دفع العلاوات والمكافآت وفقًا لمعدلات الإنتاج المستهدفة، من أجل السماح للشركات بأن توفر حصصاً من الأرباح لكي تدفع العلاوات والمكافآت المطلوبة، غير أن "دافع الربح" لم يكن أكثر تشجيعاً على الابتكار من ذلك الدافع القائم على معدلات الإنتاج المستهدفة. كان نظام الأسعار المستخدم

لحساب الأرباح تقريبًا غير مرتبط تمامًا بقيمة الابتكارات أو التكنولوجيا الحديثة؛ وعلى عكس الوضع بالنسبة لاقتصاد السوق، كانت الأسعار يتم تحديدها بواسطة الحكومة في الاتحاد السوفيتي، وهكذا، كان لها علاقة ضئيلة بالقيمة الفعلية. ومن أجل خلق المحفزات والفرص المتعلقة بالابتكار بصورة أكثر تحديدًا، قام الاتحاد السوفيتي باستحداث علاوات ومكافآت ابتكار صريحة في عام 1946. ففي بداية عام 1918، تم تفعيل المبدأ القائل بأن المبتكر يجب أن يحصل على مكافآت مالية مقابل ابتكاره، غير أن المكافآت التي تم تحديدها كانت ضئيلة وغير مرتبطة بالقيمة الحقيقية للابتكار الحديث. وقد تغير هذا فقط في عام 1956، عندما أصبح المبدأ ينص على أن المكافأة يجب أن تكون متناسبة مع مدى إنتاجية الابتكار. ومع ذلك، وحيث إن معدل الإنتاجية كان يتم حسابه وفقًا للمكاسب والفوائد الاقتصادية التي يتم حسابها باستخدام نظام الأسعار القائم، فإن هذا لم يكن يمثل أيضًا دافعًا وحافزًا كافيًا للابتكار. ويمكن للمرء أن يملأ الكثير من الصفحات بأمثلة ونماذج لمحفزات فاسدة، وغير مناسبة أفرزتها تلك الخطط والأنظمة. على سبيل المثال، نتيجة لأن حجم تمويل المكافأة الخاصة بالابتكار كان محددًا، وقاصرًا على فاتورة الأجور الخاصة بالشركة، سرعان ما قلل هذا من وجود الدافع نحو الإنتاج أو تبني أي ابتكار قد يؤدي إلى توفير النفقات على العمالة.

إن التركيز على القواعد والقوانين المختلفة وخطط المكافآت، تميل إلى إخفاء المشكلات المتأصلة في النظام؛ وطالما أن السلطة والقوة النافذة كانت في يد الحزب الشيوعي، كان من المستحيل أن يتم تغيير المحفزات الأساسية التي كان يخضع لها الأشخاص بصورة جوهرية، مكافآت أو لا مكافآت. حيث إن الحزب الشيوعي- منذ تأسيسه- كان لا يستخدم فقط الجزر وإنما أيضًا العصي، العصي الكبيرة، ليحصل على ما يريد ولم تكن الإنتاجية في مجال الاقتصاد مختلفة بأي حال عن ذلك. وقد أدى نسق القوانين برمته إلى وجود انتهاكات جنائية للعمال الذين كانوا يتهربون من العمل. في شهر يونيو (حزيران) 1940، على سبيل المثال، تم استحداث قانون جعل من التغيب

عن العمل- والذي تم تعريفه على أنه يمثل أي غياب غير مصرح به أو تضييع الوقت خلال مباشرة العمل لمدة عشرين دقيقة- بمثابة انتهاك جنائي، يمكن أن يُعَاقب عليه العامل بالأشغال الشاقة لمدة ستة أشهر، وخصم 25 في المائة من قيمة الأجر؛ وتم استحداث جميع الأنواع من العقوبات المشابهة، وكان يتم تنفيذها باستمرارية مذهلة؛ وبين عامي 1940 و1955، كان هناك قرابة 36 مليون شخص- ما يقدر بثلث عدد السكان البالغين- يواجهون اتهامات بارتكاب مثل هذه الانتهاكات، حيث تم الحكم بالسجن على 15 مليون شخص منهم، وتم إعدام 250 ألف شخص؛ وكان هناك في كل عام قرابة مليون شخص بالغ داخل السجن بسبب انتهاكات العمل؛ ناهيك عن 2.5 مليون شخص قام "ستالين" بنفيهم إلى المعتقلات السوفيتية في سيبيريا. ومع ذلك، لم يفلح الأمر. ورغم أنك تستطيع أن تنقل شخصا إلى مصنع، إلا أنك لا تستطيع أن تجبر الناس على أن تفكر وتبدع ويكون لديها أفكار جيدة عن طريق تهديدهم بالقتل. إن مثل هذا النوع من الإكراه من الممكن أن يكون قد حقق معدل إنتاج مرتفع من السكر في جزيرة باربادوس أو جامايكا، غير أنه لم يستطع أن يُعَوِّض عدم وجود المحفزات في الاقتصاد الصناعي الحديث.

إن الحقيقة التي توضح أن المحفزات الفعالة بشكل حقيقي لم يتسنى استحداثها في ظل الاقتصاد مركزي التخطيط لم يكن بسبب الأخطاء الفنية في وضع وتصميم برامج المكافآت. لقد كان الأمر جوهريًّا بالنسبة للطريقة للكلية التي تم من خلالها تحقيق النمو الاستحواذي؛ لقد تم القيام بذلك من خلال أمر أو مرسوم حكومي، والذي يمكن أن يقدم حلًا لبعض المشكلات الاقتصادية الأساسية. غير أن التحفيز على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام كان يتطلب أن يستخدم الأشخاص مواهبهم وأفكارهم، وهذا لا يمكن أن يتم أبدًا في ظل نظام اقتصادي قائم على النمط السوفيت. كان يجب على حكام الاتحاد السوفيتي أن يتخلوا عن المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية، غير أن مثل هذه الحركة يمكن أن تُعَرِّض سلطتهم السياسية للخطر؛ وبالفعل، عندما بدأ "ميخائيل جورباتشوف" بالابتعاد عن المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية بعد عام

1987، أصبحت سلطة الحزب الشيوعي ضعيفة وتفككت، ومعها تفكك الاتحاد السوفيتي أيضًا.

لقد كان الاتحاد السوفيتي قادرًا على تحقيق نمو سريع، حتى في ظل مؤسسات استحواذية، لأن البلاشفة قد أنشأوا حكومة مركزية قوية واستخدموها في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الصناعة. غير أنه كما في جميع أمثلة النمو في ظل وجود مؤسسات استحواذية، لم تُظهر هذه التجربة حدوث التغير والتطور التكنولوجي، كما أنه لم يكن مستداماً؛ لقد انخفضت سرعة النمو في البداية، ثمَّ بعد ذلك انهار بصورة تامة؛ ورغم كونه سريع الزوال، إلا أن هذا النوع من النمو ما زال يوضح الكيفية التي يمكن من خلالها للمؤسسات الاستحواذية أن تُحفز وتشجع النشاط الاقتصادي.

لقد خضعت معظم المجتمعات عبر التاريخ لأنظمة حكم تقوم على مؤسسات استحواذية، وأن تلك الأنظمة التي استطاعت أن تفرض قدرًا معينًا من النظام عبر القرون، كان لديها القدرة على تحقيق قدر محدود من النمو- حتى إذا لم تكن قد استطاعت أي من هذه المجتمعات الاستحواذية أن تحقق نموًّا مستداماً. وفي الحقيقة، فإن بعض نقاط التحول الرئيسية عبر التاريخ، تتميز بابتكارات مؤسسية تعمل على دعم وتعضيد المؤسسات الاستحواذية، وزيادة سلطة وسطوة مجموعة واحدة من أجل فرض القانون والنظام والاستفادة من استخلاص الثروات. وفي بقية هذا الفصل، سوف نناقش أولًا طبيعة الابتكارات المؤسسية التي تحقق درجة من مركزية الدولة، وتُمكِّن من تحقيق النمو في ظل وجود المؤسسات الاستحواذية، ثمَّ بعد ذلك سوف نوضح كيف تساعدنا هذه الأفكار على فهم ثورة العصر الحجري الحديث، والانتقال الهام لمجال الزراعة، والذي يعزز ويدعم الكثير من الجوانب المرتبطة بحضارتنا المعاصرة. وسوف نختتم بتوضيح، من خلال مثال دول مدينة المايا، كيف أن النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية يكون محدودًا، ليس فقط بسبب عدم وجود التقدم التكنولوجي، وإنما أيضًا بسبب أنه سوف يشجع على الاقتتال والصراع بين الجماعات المتنافسة التي ترغب في السيطرة على الدولة والثروات التي تستحوذ عليها.

على ضفاف نهر كاساي

يعتبر "نهر كاساي" واحد من الروافد العظيمة لنهر الكونغو، والذي ينبع من أنجولا، ثمَّ يتجه شمالًا ويلتقى بنهر الكونغو شمال شرق كينشاسا، عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية الحديثة. ورغم أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعد فقيرة بالمقارنة مع بقية دول العالم، إلا أنه يوجد دائمًا فوارق واضحة في مستوى ازدهار مجموعات متعددة داخل الكونغو؛ ويعتبر نهر كاساي هو الحد الفاصل بين اثنين من هذه المجموعات؛ فبمجرد الدخول إلى الكونغو على طول الضفة الغربية للنهر، سوف تجد سكان قبيلة "الليلي"؛ وعلى الضفة الشرقية يعيش سكان قبيلة "البوشونج" (الخريطة رقم 6، في الفصل الثاني)؛ وظاهريًّا كان يجب أن تكون هناك فوارق ضئيلة بين هاتين المجموعتين من حيث مستوى ازدهارهم، حيث يفصل بينهما نهر فقط، والذي يمكن لكلتيهما عبوره بالقارب. وتربط بين القبيلتين المختلفتين أصول مشتركة ولغات مرتبطة البعض، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من الأشياء التي يُشَيِّدونها متشابهة في طرزها، بما في ذلك منازلهم، وملابسهم، ومهنهم.

غير أنه عندما قامت عالمة الأنثروبولوجيا "ماري دوجلاس" والمؤرخ "جان فانسينا" بدراسة هذه المجموعات في عام 1950، اكتشفوا بعض الفوارق المُذهلة بينها. وكما أوضحت ذلك "دوجلاس" بقولها: "شعب قبيلة الليلي يعد فقيرا، في حين أن قبيلة البوشونج تعد غنية...وكل شيء تملكه قبيلة الليلي أو تستطيع أن تفعله، تملك قبيلة البوشونج أكثر منه، وتستطيع أن تفعله بصورة أفضل". إن التفسيرات البسيطة لهذه الحالة من عدم المساواة من السهل التوصل إليها؛ حيث إن أحد الفوارق- والذي يذكرنا بتلك الفوارق الموجودة بين الأماكن الموجودة في بيرو، والتي كانت خاضعة أو غير خاضعة لنظام "الميتا" في منطقة بوتوسي- يتمثل في أن قبيلة الليلي كانت تعمل وتنتج من أجل كسب القوت، في حين أن قبيلة البوشونج كانت تعمل وتنتج من أجل التبادل التجاري في السوق. لقد لاحظ كل من "دوجلاس وفانسينا" أيضًا أن قبيلة الليلي كانت تستخدم وسائل تكنولوجية متدنية، على سبيل المثال، لم يستخدموا الشِّبَاك

في صيد الحيوانات، رغم أن استخدامها كان يُحسِّن ويزيد الإنتاجية بشكل كبير. وقد رأت "دوجلاس" أن "عدم وجود الشِّبَاك يعد متوافقًا مع التوجه العام لقبيلة الليلي من حيث عدم استثمار الوقت والجهد في المعدات طويلة الأجل."

كانت هناك أيضًا فوارق هامة في استخدام التكنولوجيات الزراعية والتنظيم. كانت قبيلة البوشونج تمارس نمطًا متقدماً من الزراعة المختلطة، حيث كان يتم زراعة خمسة محاصيل مختلفة بالتعاقب من خلال نظام تناوب مدته عامين؛ وكانوا يزرعون اليام (نوع من البطاطا كبيرة الحجم)، والبطاطا، والمنيهوت (الكاسافا، نبات تستخدم جذوره في استخراج النشا)، والفول، وكانوا يجمعون الذرة مرتين أو ثلاث مرات أحياناً في العام الواحد. لم يكن لدى قبيلة الليلي مثل هذا النظام، وكانوا يستطيعون فقط الحصول على موسم حصاد واحد لمحصول الأذرة خلال العام.

كان هناك أيضًا فوارق واختلافات مذهلة بالنسبة للقانون والنظام؛ حيث كان أفراد قبيلة الليلي يعيشون بصورة متفرقة في قرى مُحَصَّنة، والتي كانت في حالة نزاع وصراع مستمر. وكان أي شخص، يسافر بين قريتين أو حتى يغامر بالذهاب إلى الغابة من أجل جمع الغذاء، عرضةً للهجوم عليه أو اختطافه من قبل الآخرين؛ أما في منطقة البوشونج، كان هذا نادرًا ما يحدث، وإن لم يكن يحدث أبداً.

ما الذي يكمن وراء هذه الاختلافات في أنماط الإنتاج، والتكنولوجيا الزراعية، وانتشار النظام؟ من الواضح أن الأمر لم يكن متعلقًا بجغرافيا المكان التي دفعت قبيلة الليلي لاستخدام وسائل تكنولوجيا متدنية في الصيد والزراعة، كما أنه لم يكن بالتأكيد الجهل، لأنهم كانوا على دراية بالأدوات والوسائل التي كان يستخدمها البوشونج؛ وقد يكون هناك تفسير بديل يتعلق بالثقافة؛ فهل يمكن القول بأن قبيلة الليلي كان لديها ثقافة لم تكن تشجعهم على الاستثمار في شباك الصيد وبناء المنازل الأفضل والأكثر قوةً وثباتا؟ غير أن هذا لا يبدو صحيحًا، أيضًا. وكما كان الحال بالنسبة لسكان الكونغو، كان أفراد قبيلة الليلي مهتمين للغاية بشراء الأسلحة، حتى أن "دوجلاس" أشارت إلى ذلك بقولها: "لقد كانوا يقّبلون بتلهف على شراء الأسلحة النارية... مما يوضح أن

ثقافتهم لم تكن تقيدهم باستخدام أساليب وتقنيات متدنية، عندما لا تتطلب مثل هذه الأشياء وجود التعاون والجهد طويل الأجل." ولهذا، فليس العداء الثقافي للتكنولوجيا، أو الجهل، أو جغرافيا المكان تفلح هنا في تقديم تفسير لسبب وجود مستوى ازدهار أكبر لدى قبيلة البوشونج بالمقارنة مع قبيلة الليلي.

إن السبب وراء الفوارق الموجودة بين هاتين القبيلتين يكمن في المؤسسات السياسية المختلفة، التي ظهرت في المناطق التي يعيش عليها أفراد قبيلة البوشونج وقبيلة الليلي. لقد ذكرنا من قبل أن قبيلة الليلي كانت تعيش في قرى مُحَصَّنة لم تكن جزءًا من نظام سياسي مُوَحَّد؛ وكان الأمر مختلفًا على الجانب الآخر من نهر كاساي. في حوالي عام 1620 حدثت ثورة سياسية بقيادة رجل يدعى "شيام"، والذي قام بوضع نظام مملكة كوبا (الاسم القديم للكونغو)، والتي سبق أن تعرضنا لها في الخريطة رقم (6)، وكان البوشونج مواطنين بها، ونَصَّبَ من نفسه ملكًا عليها. وقبل هذه الفترة، ربما كانت توجد فوارق ضئيلة بين قبيلتي البوشونج والليلي؛ وقد ظهرت هذه الفوارق كنتيجة للطريقة التي أعاد بها الملك "شيام" تنظيم المجتمع الواقع شرق النهر. لقد بنى نظام الدولة مع تسلسل هرمي للمؤسسات السياسية؛ حيث لم تكن فقط هذه المؤسسات أكثر مركزيةً بشكل واضح، عما كان موجودًا في السابق، وإنما أيضًا كانت تتضمن أنظمة مُفصلةً ومرتبةً بدرجة كبيرة. لقد أنشأ "شيام" وخلفائه من الملوك نظامًا حكوميًّا لجمع الضرائب، ونظامًا قانونيًّا، وقوة للشرطة لإدارة وتنفيذ القانون. وكان المسؤولون الحكوميون يتم متابعتهم من خلال مجالس مختصة، والتي كان عليهم أن يستشيروها قبل اتخاذ القرارات. لقد كان هناك حتى إجراء للمحاكمات من خلال هيئة المحلفين، والتي تعد حدثًا فريدًا في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء قبل حقبة الاستعمار الأوروبي. ورغم ذلك، فقد كانت الحكومة المركزية التي أقامها الملك "شيام" وسيلة وأداة لاستخلاص الثروات، وكانت مستبدة مطلقة بدرجة كبيرة. لم يُدْل أي شخص بصوته لاختيار الملك، وكانت سياسة الحكومة تُملَى عليها من رأس النظام، وليس من خلال المشاركة الشعبية.

إن هذه الثورة السياسية التي استحدثت مركزية الدولة والقانون والنظام في "مملكة كوبا" أدت في المقابل إلى حدوث ثورة اقتصادية؛ حيث تم إعادة تنظيم الزراعة، وتم استخدام تكنولوجيات حديثة من أجل زيادة معدلات الإنتاجية، وتم تغيير المحاصيل، التي كانت تمثل في السابق سلعاً غذائية رئيسية، بمحاصيل أخرى حديثة أعلى إنتاجًا تم جلبها من الأمريكتين (وخاصةً، الأذرة، والمنيهوت (الكاسافا)، والفلفل الحار)؛ كما تم أيضًا استحداث دورة الزراعة المختلطة المكثفة في هذا الوقت. وتم مضاعفة كمية الغذاء التي يتم إنتاجها لكل شخص. ومن أجل تبني زراعة هذه المحاصيل، وإعادة تنظيم الدورة الزراعية، كانت هناك حاجة وطلباً للمزيد من الأيدي العاملة في الحقول، ولهذا تم تقليل سن الزواج ليصبح في العشرين، الأمر الذي أتاح انضمام الرجال إلى قوة العمل الزراعي في سن أصغر، إن التناقض مع قبيل الليلي كان صارخًا، حيث إن الرجال هناك كانوا يميلون إلى الزواج في سن الخامسة والثلاثين، ثمَّ بعد ذلك فقط يبدأون العمل في الحقول؛ وحتى بعد ذلك، كانوا يكرسون حياتهم للقتال ومهاجمة الآخرين.

إن العلاقة بين الثورة السياسية والاقتصادية كانت بسيطة؛ حيث كان الملك "شيام" وأولئك الذين كانوا يدعمونه، يريدون أن يستخلصوا الضرائب والثروات من مواطني مملكة كوبا، والذين كان عليهم أن ينتجوا فائضًا فوق ما يستهلكونه أنفسهم؛ في حين أن "شيام" وحاشيته لم يستحدثوا مؤسسات شاملة للجميع في منطقة الضفة الشرقية لنهر كاساي، وأن قدرًا من الازدهار الاقتصادي يعد جوهريًّا بالنسبة للمؤسسات الاستحواذية، التي تحقق درجة معينة من مركزية الدولة وفرض القانون والنظام. كان تشجيع النشاط الاقتصادي بالطبع موضع اهتمام الملك "شيام" ورجاله، حيث بدون ذلك لن يكون هناك أي شيء يستخلصوه ويستحوذوا عليه. وكما فعل "ستالين"، قام "شيام" بإقامة مجموعة من المؤسسات بالأمر المباشر، والتي ستعمل على تحقيق الثروات اللازمة لدعم وتعضيد نظامه الحاكم. وبالمقارنة مع الغياب الكامل للقانون والنظام والذي كات يسود في الضفة الأخرى من نهر كاساي، فقد حقق هذا

ازدهارًا اقتصاديًّا ملحوظا- حتى إذا كان الجزء الكبير منه يُحتمل أن يتم الاستحواذ عليه من قبل الملك "شيام" والنخب المحيطة به؛ غير أنه كان محدودًا بالضرورة. وكما كان الأمر في الاتحاد السوفيتي، لم تكن هناك فوضى خَلاَّقة في مملكة كوبا، ولم يكن هناك ابتكار تكنولوجي بعد هذا التغيير المبدئي؛ لقد كان هذا الموقف تقريبًا ثابتاً لم يتغير، عندما واجهت المملكة للمرة الأولى مسؤولي الاستعمار البلجيكي في أواخر القرن التاسع عشر.

إن الإنجاز الذي حققه الملك "شيام" يوضح كيف يمكن أن يتم تحقيق قدر محدود من النجاح الاقتصادي عن طريق المؤسسات الاستحواذية؛ إن تحقيق مثل هذا النمو يتطلب حكومة مركزية، ومن أجل تحقيق مركزية الدولة، من الضروري في الغالب القيام بثورة سياسية. وعندما قام "شيام" بإنشاء هذه الحكومة، استطاع أن يستخدم سلطته في إعادة تنظيم الاقتصاد وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية، والتي استطاع بعد ذلك أن يفرض الضرائب عليها.

لماذا إذًا كانت قبيلة البوشونج- وليس قبيلة الليلي- هي من قامت بثورة سياسية؟ ألم تستطع قبيلة الليلي أن يكون لها ملك كالملك "شيام"؟ إن ما حققه الملك "شيام" كان بمثابة ابتكار مؤسسي، ليس له علاقة بأي صورة حتمية بجغرافيا المكان، أو الثقافة، أو الجهل. وكان يمكن لقبيلة الليلي أن تقوم بمثل هذه الثورة، وأن تقوم على نحو مشابه بتحويل مؤسساتها، ولكنهم لم يفعلوا ذلك؛ وربما يرجع هذا لأسباب لا نفهمها، نتيجةً لمعرفتنا المحدودة حول طبيعة مجتمعهم اليوم؛ ومن الأكثر احتمالًا، أن يكون هذا بسبب الطبيعة العارضة للتاريخ. إن نفس هذا الحدث العارض ربما كان له تأثيره عندما اجتهدت بعض المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط منذ قرابة اثنا عشر ألف عام، من أجل القيام بمجموعة من الابتكارات المؤسسية الأكثر جذرية، والتي أدت إلى إقامة مجتمعات مستقرة، ثمَّ إلى زراعة النباتات وتربية الحيوانات، كما سنستعرض ذلك لاحقا.

الصيف الطويل

في قرابة عام 15.000 قبل الميلاد، انتهى العصر الجليدي عندما بدأ مناخ الأرض في التدفئة. وتوضح الأدلة المستمدة من باطن الجليد بمنطقة جزيرة غرينلاند أن متوسط درجات الحرارة ارتفع بما يقدر بمعدل خمسة عشر درجة مئوية خلال مدة زمنية قصيرة. ويبدو أن هذا الارتفاع في درجة الحرارة كان متزامنًا مع زيادات سريعة في عدد السكان من البشر، أدى الاحتباس الحراري إلى اتساع الرقعة الحيوانية، وتوافر كميات أكبر بكثير من النباتات البرية والغذاء؛ غير أن هذه العملية تعرضت لانعكاس سريع في قرابة عام 14000 قبل الميلاد، بسبب فترة من البرودة عُرِفَت باسم (التجمد الكبير)، ولكن بعد عام 9600 قبل الميلاد، بدأت درجات الحرارة في الارتفاع مرة أخرى، بقرابة سبع درجات مئوية في أقل من عقد من الزمان، وبقيت مرتفعةً منذ ذلك الوقت. ويطلق عالم الآثار "براين فاجان" على هذه المرحلة "الصيف الطويل"؛ لقد كان دفء المناخ يمثل مرحلة دقيقة هائلة، ساعدت على تشكيل الخلفية الخاصة بثورة العصر الحجري الحديث، حيث قامت المجتمعات البشرية بالانتقال إلى الحياة المستقرة، والزراعة، والرعي. إن هذا الحدث وبقية التاريخ البشري اللاحق قد أتيا إلى حيز الوجود من خلال التَشَمُّس في هذا الصيف الطويل.

هناك فارق جوهري بين الزراعة وبين الرعي وبين تجمعات الصيد؛ حيث إن الأولى تقوم على التدجين أنواع النبات والحيوان، من خلال التدخل الفاعل في دورات حياتهم من أجل تغيير الجينات الوراثية، وجعل هذه الأنواع أكثر نفعًا وفائدة للإنسان، إن التدجين يمثل تغيرًا تكنولوجيًا يساعد البشر على إنتاج المزيد من الغذاء من خلال النباتات والحيوانات المتاحة؛ فعلى سبيل المثال، بدأ التدجين الأذرة عندما قام البشر بجمع نبات(التيوسينتي)، المحصول البري الذي كان سلفًا للأذرة؛ وكانت أكواز (التيوسينتي) صغيرةً جدًا، لا تكاد تزيد عن بضع سنتميترات من حيث الطول؛ وتعتبر أقزاماً بالمقارنة مع كوز الذرة الحديثة؛ غير أنه بصورة تدريجية، ومن خلال انتقاء الأكواز الأكبر حجمًا من (التيوسينتي)، والنباتات التي لم تكن تنكسر أكوازها، بل تبقى

كما هي على الساق لكي يتم حصادها أو جنيها، ابتكر البشر الأذرة الحديثة، وهو محصول يوفر بدرجة كبيرة المزيد من الغذاء المستمد من نفس قطعة الأرض.

تأتي الأدلة الأكثر قدمًا حول الزراعة، والرعي، وتدجين النباتات والحيوانات من الشرق الأوسط، وخاصة من المنطقة المعروفة باسم (الخاصرة الجبلية Hilly Flanks)، والتي تمتد من جنوب ما يُعّرف حديثًا اليوم بإسرائيل، وإلى أعلى عبر فلسطين والضفة الغربية لنهر الأردن، ومرورًا بسوريا إلى داخل جنوب شرق تركيا، وشمال العراق، وغرب إيران. في قرابة عام 9500 قبل الميلاد، كانت توجد النباتات الداجنة الأولى، الحنطة، والشعير ذو الصفين، في منطقة أريحا الواقعة على الضفة الغربية لنهر الأردن في فلسطين؛ وكان يوجد الحنطة، والبازلاء، والعدس، في منطقة (تل أسود) الواقعة في أقصى الشمال في سوريا. لقد كان كلاهما يمثل مواقع لما يطلق عليه "الثقافة النطوفية"، وكان كل منهما يضم قرى كبيرة؛ وكانت قرية "أريحا" يوجد بها عدد سكان يبلغ قرابة خمسمائة نسمة في ذاك الوقت.

لماذا كانت توجد القرى الزراعية الأولى في هذا المكان وليس في مكان آخر؟ ولماذا كان سكان وادي النطوف، وليس أشخاص آخرين، هم من دجَّنوا البازلاء والعدس؟ هل كانوا محظوظين وحدث فقط أنهم كانوا يعيشون في مكان يوجد به الكثير من العناصر القابلة للتدجين؟ وفي حين أن هذا يعد صحيحا، كان هناك الكثير من الأشخاص الآخرين يعيشون بين هذه الأنواع، ولكنهم لم يقوموا بتدجينها. وكما رأينا في الفصل الثاني من خلال الخرائط 4 و5، فإن الأبحاث التي قام بها علماء الجينات الوراثية وعلماء الآثار، لتحديد توزيع الأسلاف البرية للحيوانات والنباتات المدجَّنة الحديثة، تكشف أن الكثير من هذه الأسلاف كانت تنتشر فوق مساحات ضخمة، تغطي ملايين الكيلومترات المربعة. لقد كانت الأسلاف البرية لأنواع وفصائل الحيوانات المدجَّنة منتشرة في أرجاء أوراسيا. رغم أن منطقة الخاصرة الجبلية (Hilly Flanks) كانت- بشكل خاص- موهوبة ومتميزة من حيث أنواع المحاصيل البرية، حتى إذا كانت أبعد ما تكون عن وصفها بأنها فريدة في ذلك. إن الأمر ليس متعلقًا

بسكان وادي النطوف الذين عاشوا في منطقة قد وُهِبَت بصورة فريدة بأنواع وفصائل برية جعلتهم في وضع متميز، وإنما يرجع الأمر إلى أنهم كانوا يعيشون حياة مستقرة هناك، قبل أن يبدأوا في تدجين النباتات والحيوانات. ويأتي أحد الأدلة من أسنان ظبي، والتي كانت تتألف من الملاط، وهو عبارة عن نسيج عظمي ضام ينمو في طبقات. وخلال الربيع والصيف، عندما يكون نمو النسيج أكثر سرعةً، تكون الطبقات ذات لون مختلف عن الطبقات التي تتكون في فصل الشتاء، وعن طريق أخذ شريحة من سنة ما تستطيع أن ترى اللون الخاص بالطبقة الأخيرة التي تَكَوَّنت قبل موت الظبي؛ ومن خلال استخدام هذه التقنية، نستطيع أن نحدد ما إذا كان الظبي قد قُتِلَ في فصل الصيف أم الشتاء. وفي المواقع النطوفية، نجد أن الظبيان كانت تُقتل في جميع الفصول، مما يوضح استمرار الإقامة هناك طوال العام. وتعد قرية "أبو هريرة"، والتي تقع على نهر الفرات، واحدة من أماكن الاستيطان النطوفية التي يتم دراستها بحثيًا بصورةٍ مكثفة؛ فقد قام علماء الآثار، على مدار ما يقرب من أربعين عاما، بفحص طبقات التربة في القرية، والتي تقدم واحدًا من أفضل الأمثلة المُوَثَّقة لوجود حياة مستقرة هناك قبل وبعد مرحلة الانتقال للزراعة. ومن المحتمل أن يكون الاستيطان قد بدأ قرابة عام 9500 قبل الميلاد، وواصل السكان نمط حياتهم القائم على تجمعات الصيد لمدة خمسمائة عام أخرى قبل الانتقال إلى الزراعة؛ ويُقَدِّر علماء الآثار أن عدد سكان القرية قبل مرحلة الزراعة كان يتراوح بين مائة وثلاثمائة نسمة.

يمكنك أن تفكر في جميع أنواع الأسباب التي قد يجد المجتمع من خلالها فائدة الاستقرار. فالتنقل من مكان لآخر يكون مكلفا، والأطفال وكبار السن يجب أن يتم حملهم، ويكون من المستحيل أن تقوم بتخزين الطعام للأوقات العجاف، عندما تكون في حالة تنقل وحركة. وعلاوة على ذلك، كانت الأدوات، مثل رصى الطحن والمناجل الخاصة بالحصاد، مفيدة في التعامل مع الأطعمة البرية، ولكنها كانت ثقيلة ويَصعُب حملها. وهناك أدلة توضح أنه حتى تجمعات الصيد المتنقلة كانوا يقومون بتخزين الطعام في مواقع معينة مثل الكهوف. وتتمثل أحد مميزات محصول الذرة في أنه يمكن

تخزينه بصورة جيدة، وهذا يمثل سببًا رئيسيًا في أنه أصبح يتم زراعته بكثافة كبيرة للغاية في كل أنحاء الأمريكتين. إن القدرة على التعامل بصورة أكثر فاعلية مع التخزين، وتجميع مخزون من الطعام، لابد أنه كان أحد الدوافع الرئيسية لتبنِّي طريقة حياة مستقرة وثابتة.

وعلى الرغم من أنه قد يكون من المرغوب فيه بصورة جماعية أن تصبح الحياة مستقرة، إلا أن هذا لا يعني أنه سوف يحدث بالضرورة. وقد توافق مجموعة متنقلة من تجمعات الصيد على القيام بهذا، أو قد يجبرهم شخص ما على القيام بذلك. وقد أوضح بعض علماء الآثار أن زيادة الكثافة السكانية وانخفاض مستويات المعيشة كانت من العوامل الرئيسية في ظهور الحياة المستقرة الثابتة، وإجبار الأشخاص المتنقلين على الإقامة في مكان واحد. غير أن كثافة الأماكن النطوفية لا تعد أكبر حجمًا من المجموعات السابقة، ولهذا لا يظهر دليل على زيادة الكثافة السكانية. كما أن الأدلة المستمدة من البقايا الهيكلية للجسم والأسنان لا توضح وجود تدهور في الحالة الصحية هناك أيضًا. على سبيل المثال، تميل حالة نقص الغذاء إلى أحداث خطوط رقيقة في طبقة المينا الخاصة بأسنان الأشخاص، وهي عبارة عن حالة يطلق عليها "نقص التَنَسُّج"؛ وهذه الخطوط تعد، في الحقيقة، أقل انتشارًا بين الأشخاص النطوفيين عن الأشخاص الموجودين في مرحلة الزراعة فيما بعد.

والأمر الأكثر أهمية هنا يتمثل في أنه رغم أن الحياة المستقرة الثابتة يكون لها إيجابيات، أنها يكون لها أيضًا سلبيات. كان من المحتمل أن حل الصراعات يكون أكثر صعوبةً بكثير بالنسبة للجماعات المستقرة، ولأن الخلافات كان يمكن أن يتم حلها بسهولة أقل، عن طريق أشخاص أو جماعات تتنقل فقط من مكان لآخر. وعند قيام الناس ببناء مساكن دائمة وثابتة، وأصبح لديهم المزيد من الأصول والممتلكات التي لا يمكنهم أن يحملوها، وأصبح التنقل خيارًا أقل جاذبية بكثير. ولهذا، كانت القرى تحتاج لمزيد من الطرق الفعالة لحل الصراعات ومفاهيم أكثر تحديدًا للملكية؛ وكان يجب أن يتم اتخاذ القرارات حول ماهية الأشخاص الذين كان يجب أن يحصلوا على

قطعة من الأرض تقع بالقرب من القرية، أو الأشخاص الذين كان يجب أن يقطفوا الثمار من أي مجموعة من الأشجار، وأن يصطادوا في أي جزء من النهر؛ وكان يجب أن يتم تطوير القوانين والنظم، وكان يجب أن يتم تحديد بنية المؤسسات التي تعمل على وضع وتنفيذ القوانين.

ومن أجل أن تظهر الحياة المستقرة الثابتة، يبدو إذًا من المنطقي أن مجموعات الصيد كان يجب أن يتم إجبارها على الاستقرار، وكان يجب أن يسبق هذا الإجراء القيام بابتكار مؤسسي، يساعد على تركيز السلطة في أيدي مجموعة ستصبح ممثلةً للنخبة السياسية، وتقوم بتفعيل حقوق الملكية، وحفظ النظام، وأن تستفيد كذلك من وضعها هذا، عن طريق استخلاص الموارد والاستحواذ عليها من بقية المجتمع. وفي الحقيقة، فإن وجود ثورة سياسية مشابهة لتلك التي قام بها الملك "شيام"، حتى لو كانت على نطاق أصغر، ربما تكون هي الاختراق الجديد الذي أدى إلى ظهور حياة مستقرة.

وتوضح الأدلة الأثرية بالفعل أن السكان النطوفيين قد أنشأوا مجتمعًا معقدًا كان يتسم بالتدرج الهرمي، والنظام، وعدم المساواة - وهذا يمثل إرهاصات لما سَيُعْرف بالمؤسسات الاستحواذية - قبل أن يتحولوا إلى الزراعة؛ ويأتي أحد الأدلة الأساسية على وجود مثل هذه التدرج الهرمي، وعدم المساواة من خلال المقابر النطوفية. تم دفن بعض الناس ومعهم كميات ضخمة من حجر السَبَج الأسود الزجاجي وصدف الرخويات البحرية، والتي كان مصدرها ساحل البحر المتوسط بالقرب من "جبل كارمل". وتتضمن الأنواع الأخرى من أدوات الزينة القلائد، أربطة الجورب، والأساور، والتي كانت مصنوعة من الأنياب، وسلاميات عظام الغزال بالإضافة إلى الصدف؛ في حين دُفِنَ الأشخاص الآخرين بدون أي من هذه الأشياء. وكانوا يتاجرون في الصدف والسبج، وكانت السيطرة على هذه التجارة ربما تمثل مصدر تجميع للسلطة، وعدم المساواة إلى حد ما. وهناك دليل آخر يتعلق بعدم المساواة السياسية والاقتصادية يأتي من موقع "عين مَلاَّحة" النطوفي، والذي يقع مباشرة شمال بحيرة طبريا، في وسط مجموعة تتألف من قرابة خمسين كوخا مستديرا والكثير من الحفر، والتي من الواضح

أنها كانت تستخدم للتخزين، ويوجد مبني ضخم مُغطى بالجص بشكل كثيف، وقريب من مكان رئيسي تم إزالته. هذا المبني كان ربما بالتأكيد منزل أحد القادة. وبين المقابر الموجودة في الموقع، يوجد بعض منها في صورة أكثر اتساعاً بدرجة كبيرة، وهناك أيضًا دليل يتعلق بعقيدة الجمجمة، والتي ربما تشير إلى عبادة الأجداد، حيث كانت مثل هذه العقائد منتشرة في المواقع النطوفية، وخاصة في أريحا. إن الأدلة المأخوذة من المواقع النطوفية تشير إلى أن هذه الأماكن كانت تمثل على الأرجح مجتمعات ذات مؤسسات منظمة ومعقدة، تحدد الميراث المتعلق بوضع النخبة؛ وأنهم كانوا يشتغلون بالتجارة مع الأماكن البعيدة، وكان لديهم أنماط ناشئة من العقيدة الدينية ومراحل التدرج الهرمي السياسي.

إن ظهور النخب السياسية، قد ساهم على الأرجح في ابتكار عملية الانتقال أولاً إلى الحياة المستقرة، ثمَّ بعد ذلك إلى الزراعة. وكما تُظهر المواقع النطوفية، فإن الحياة المستقرة الثابتة لم تكن تعني بالضرورة الزراعة والرعي؛ حيث كان يمكن للناس أن يستقروا يستقروا في المكان، ولكنهم يكسبون قوتهم من خلال الصيد وجمع الطعام. ورغم ذلك، فقد جعلت حقبة الصيف الطويل من المحاصيل البرية أكثر وفرةً، وكان الصيد وجمع الغذاء ربما أكثر جاذبية؛ وربما كان معظم الناس في حالة من الرضا إلى حد ما، تجاه نمط حياة كسب القوت القائمة على الصيد وجمع الغذاء، والتي لم تكن تتطلب الكثير من الجهد. وحتى أن الابتكار التكنولوجي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج الزراعي. وفي الحقيقة، أن الابتكار التكنولوجي الهام وهو استحداث الفأس المصنوعة من الصلب، بين مجموعة الشعوب الأسترالية الأصلية القديمة المعروفة باسم "ير يورونت"، لم يؤد إلى المزيد من الإنتاج المُكَثَّف، وإنما إلى المزيد من النوم والخمول، حيث إنها أتاحت تلبية متطلبات الحصول على القوت بطريقة أكثر سهولة، مع وجود دافع قليل للعمل من أجل المزيد.

إن التفسير التقليدي لفرضية جغرافيا المكان لثورة العصر الحجري الحديث- والتي تمثل المحور الرئيسي لحجة "جيرد دايموند"، والتي ناقشناها في الفصل الثاني- في

أنها كانت مدعومة بالتوافر غير المتوقع من حيث الكثير من أنواع الحيوانات والنباتات، التي يمكن أن يتم تدجينها بسهولة؛ حيث ساعد هذا على جعل الزراعة والرعي مصدر جذب للناس، وحثهم على الحياة المستقرة. وبعد أن أصبحت المجتمعات مستقرةً وبدأت تتحول إلى الزراعة، بدأوا في استحداث نظام سياسي هرمي متدرج، وعقيدة دينية، ومؤسسات أكثر تعقيدًا بشكل واضح؟ وعلى الرغم من أن هذا يعد مقبولًا على نطاق واسع، فإن الأدلة المستمدة من النطوفيين توضح أن هذا التفسير التقليدي لا يضع الأمور في نصابها الصحيح؛ حيث إن التغيرات المؤسسية حدثت في المجتمعات، خلال فترة من الوقت قبل مرحلة الانتقال إلى الزراعة، ومن المحتمل أن تكون هي السبب وراء كل من الانتقال إلى الحياة المستقرة، والتي عززت ودعمت التغييرات المؤسسية، وكذلك ثورة العصر الحجري الحديث فيما بعد. إن هذا النمط لا يتضح فقط من خلال الأدلة المستمدة من منطقة الخاصرة الجبلية (Hilly Flanks)، وهي المنطقة التي تم دراستها بصورة مكثفة للغاية، وإنها أيضًا من خلال رجحان الأدلة المستمدة من الأمريكتين، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة شرق آسيا.

ومن المؤكد أن الانتقال إلى الزراعة قد أدى إلى وجود إنتاجية زراعية أكبر حجمًا، وساعدت على حدوث توسع سكاني واضح. على سبيل المثال، يمكن أن تلاحظ- في مواقع مثل أريحا وأبو هريرة- أن القرية الزراعية القديمة كانت أكبر حجمًا بكثير عن القرية قبل مرحلة الزراعة؛ وبشكل عام، فقد أصبحت القرى أكبر حجمًا ما بين اثنين وستة أضعاف حجمها عندما تمت عملية الانتقال. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من النتائج، التي عادة ما تجادل الناس عن أنها نتجت عن هذا الانتقال، قد حدثت بلا شك. أصبح هناك تخصص مهني بصورة أكبر وتقدم تكنولوجي بشكل أسرع، وربما كذلك إقامة مؤسسات سياسية أكثر تعقيدًا وأقل مساواة. غير أنه ما إذا كان هذا قد حدث في مكان معين لم يتم تحديده من خلال توافر فصائل مختلفة من الحيوانات والنباتات. وفي المقابل، فقد كان هذا نتيجة لمرور المجتمع بأنماط من الابتكارات السياسية، والاجتماعية والمؤسسية التي سمحت بوجود حياة مستقرة ثابتة ثمَّ بعد ذلك ظهور الزراعة.

وعلى الرغم من أن وجود حقبة الصيف الطويل وتوافر فصائل وأنواع من الحيوانات والمحاصيل قد سمحت بحدوث هذا الانتقال، إلا أنه لم يحدد تماماً المكان والوقت - بعد أن أصبح المناخ دافئا- الذي سيحدث فيه ذلك؛ بل بالأحرى، فإن هذا قد تَحَدَّد عن طريق التفاعل المرتبط بمرحلة دقيقة، حقبة الصيف الطويل، مع الفوارق المؤسسية الضئيلة والهامة في ذات الوقت والتي كان لها دورها المُؤثر. وعندما أصبح المناخ دافئًا، استحدثت بعض المجتمعات، مثل النطوفيين، مكونات وعناصر المؤسسات المركزية والتسلسل الهرمي، رغم أن هذا كان على نطاق صغير جدًّا بالمقارنة مع تلك المؤسسات الخاصة بحكومات الدول الحديثة. وكما كان الحال بالنسبة لقبيلة البوشونج في ظل حكم الملك "شيام"، فقد تم إعادة تنظيم المجتمعات من أجل الاستفادة من الفرص العظمى، التي نشأت عن وفرة النباتات والحيوانات البرية، ومما لا شك فيه أن النخب السياسية كانت هي المستفيد الرئيسي من هذه الفرص الجديدة، وكذلك من عملية المركزية السياسية. وبالنسبة للأماكن الأخرى التي كان يوجد بها مؤسسات مختلفة بدرجة طفيفة فقط، فإنها لم تسمح لنخبها السياسية بأن تحصل على استفادة مشابهة من هذه المرحلة، وأصبحت في مؤخرة مرحلة المركزية السياسية، وإقامة مجتمعات زراعية مستقرة أكثر تعقيدا. لقد مَهَّد هذا الطريق نحو وجود التباعد والتفاوت اللاحق المرتبط بالنمط الذي سبق أن استعرضناه بالضبط. وعندما ظهرت هذه الفوارق، انتشرت في بعض الأماكن في حين لم تنتشر في البعض الآخر. على سبيل المثال، انتشرت الزراعة في أوروبا نقلًا عن الشرق الأوسط في بداية قرابة عام 6500 قبل الميلاد، على الأرجح كنتيجة لنزوح المزارعين. وفي أوروبا، تفاوتت المؤسسات عن مناطق أخرى من العالم، مثل إفريقيا، حيث كانت المؤسسات الأولى مختلفة، وحيث إن الابتكارات التي نتجت عن حقبة الصيف الطويل في الشرق الأوسط قد حدثت في وقت متأخر بكثير، كما أنها كانت حتى في شكل مختلف.

إن الابتكارات المؤسسية للنطوفيين- رغم أنها على الأرجح عززت ودعمت ثورة العصر الحجري الحديث- لم تترك ميراثًا بسيطًا لها في تاريخ العالم، كما أنها لم تؤد

بقوة إلى تحقيق ازدهار طويل المدى لمجتمعاتها الواقعة في إسرائيل الحديثة، وفلسطين وسوريا؛ تمثل كل من سوريا وفلسطين مناطق فقيرة بشكل نسبي من العالم الحديث، الازدهار المتعلق بإسرائيل تم استيراده بدرجة كبيرة من خلال استيطان اليهود هناك، بعد الحرب العالمية الثانية، بمستوياتهم المرتفعة من التعليم وسهولة حصولهم على وسائل التكنولوجيا المتقدمة. إن النمو المبكر للنطوفيين لم يصبح نموًّا مستدامًا لنفس السبب الذي أخفق من خلاله النمو السوفيتي؛ ورغم أنه يعد هامًّا بدرجة كبيرة، حتى أنه يعد ثوريًّا بالنسبة لعصره، إلا أنه كان يمثل نموًّا حدث في ظل وجود مؤسسات استحواذية. وبالنسبة للمجتمع النطوفي، كان من المحتمل أيضًا أن يخلق هذا النوع من النمو صراعات ونزاعات عميقة حول هوية من يستحوذ على المؤسسات والثروات التي أتيحت. لكل نخبة يستفيد من هذه الثروات، هناك شخص من غير النخبة يرغب في أن يحل محله. وفي بعض الأحيان، كان الاقتتال يؤدي فقط إلى استبدال نخبة ما بنخبة أخرى. وفي أحيان أخرى، كان يؤدي إلى تدمير المجتمع الاستحواذي برمته، مما كان يدفع نحو مرحلة من انهيار المجتمع والدولة، مثل تلك الحضارة المذهلة التي أقامتها دول مدينة المايا منذ قرابة ما يزيد عن ألف عام مضت.

الاستحواذ المتقلب

لقد ظهرت الزراعة بصورة مستقلة في عديد من الأماكن حول العالم. قامت المجتمعات- فيما يعرف الآن بدولة المكسيك الحديثة- بإنشاء دول وأماكن استيطان ثابتة، ثمَّ انتقلت بعد ذلك إلى الزراعة. وكما هو الأمر بالنسبة للنطوفيين في الشرق الأوسط، فقد حققوا هم أيضاً درجة معينة من النمو الاقتصادي؛ في الحقيقة أقامت دول مدينة المايا في منطقة جنوب المكسيك، وبليز، وغواتيمالا، وغرب هندوراس، أيضاً حضارة معقدة إلى حد ما في ظل مؤسساتهم الاستحواذية الخاصة بهم. توضح تجربة المايا ليس فقط إمكانية النمو في ظل وجود مؤسسات استحواذية، وإنما أيضًا نطاقاً جوهريًّا آخر لهذا النمط من النمو: عدم الاستقرار السياسي الذي يظهر ويؤدي في النهاية إلى انهيار كل من المجتمع والدولة، حيث تتقاتل مجموعات وأشخاص

مختلفين فيما بينهم من أجل أن تصبح كل منها المستحوذ الوحيد على الثروات.

بدأت مدن حضارة المايا لأول مرة في التطور قرابة عام 500 قبل الميلاد، غير أن هذه المدن الأولى فشلت في النهاية، وكان ذلك خلال فترة ما من القرن الميلادي الأول. ثمَّ ظهر نموذجًا سياسيًّا جديدًا واضعاً الأساس الذي قامت عليه الحقبة الكلاسيكية، في الفترة بين أعوام 250 و900 الميلادية؛ تميزت هذه الفترة بالازدهار الكامل لحضارة وثقافة المايا؛ غير أن هذه الحضارة الأكثر تعقيدًا تعرضت للانهيار أيضًا خلال فترة الستمائة عام اللاحقة. وعندما وصل القادة الغزاة الإسبان في أوائل القرن السادس عشر، كانت المعابد والقصور العظيمة الموجودة في مواقع حضارة المايا- مثل تيكال، وبالينكي، وكالاكمول- قد تقهقرت وانحسرت في الغابات، ولم يتم إعادة اكتشافها حتى القرن التاسع عشر.

لم تتوحد مدن المايا أبدًا في شكل إمبراطورية واحدة، على الرغم من أن بعض المدن كانت خاضعة وتابعة للبعض الآخر، ويبدو أنها كانت في الغالب تتعاون سويًّا، وخاصة في الحروب. تتمثل العلاقة الرئيسية بين دول مدينة الإقليم - والتي أمكن التعرف على خمسين منها عن طريق النقوش الخاصة بكل منها- في أن شعوبها كانت تتحدث قرابة إحدى وثلاثين لغة مختلفة من لغات المايا - ولكنها مرتبطة ببعضها بشكل وثيق. لقد ابتكرت شعوب المايا نظام الكتابة، وكان يوجد على الأقل قرابة خمسة عشر ألف من النقوش الباقية، توضح الكثير من جوانب حياة النخبة، والثقافة والعقيدة الدينية؛ وكان لديهم أيضًا نظام تقويم معقد لتسجيل التواريخ والمعروف باسم "الحساب الطويل"، حيث كان يشبه إلى حد كبير التقويم الخاص بنا، من حيث إنه كان يحسب امتداد السنوات بداية من تاريخ محدد، وكانت تستخدمه جميع مدن المايا. لقد بدأ نظام الحساب الطويل في عام 3114 قبل الميلاد، رغم أننا لا ندرك المغزى والأهمية التي كانت تربط شعوب المايا بهذا التاريخ، والذي كان يسبق ظهور أي شيء يشبه مجتمع المايا بوقت طويل.

كان المايا بناءين (معماريين) مهرة، والذين ابتكروا الأسمنت بأنفسهم؛ وتقدم

مبانيهم ونقوشهم معلومات هامة حول المسارات الخاصة بمدن المايا، حيث كانوا عادة ما يسجلون الأحداث بتواريخها وفقًا لنظام "الحساب الطويل". ومن خلال دراسة وفحص جميع مدن المايا، يستطيع علماء الآثار أن يحسبوا عدد المباني التي تم الانتهاء منها خلال سنوات معينة. وفي حوالي عام 500 من الميلاد، كان يوجد عدد قليل من الآثار المؤرخة، على سبيل المثال، سَجَّل التاريخ الموافق لقرابة عام 514 ميلادية عدد عشرة مباني فقط؛ ثمَّ بعد ذلك كانت هناك زيادة مستمرة، والتي وصلت لقرابة عشرين مبنى في عام 672 ميلادية، وأربعين مبنى بحلول منتصف القرن الثامن الميلادي. وبعد ذلك انخفض عدد الآثار المؤرخة، بحلول القرن التاسع، انخفض العدد إلى عشرة مباني في العام، وخلال القرن العاشر، إلى صفر. وتقدم لنا هذه النقوش المؤرخة صورة واضحة حول توسع مدن المايا وانكماشها اللاحق بداية من أواخر القرن الثامن.

ويمكن أن يكتمل هذا التحليل للتواريخ من خلال فحص القوائم الخاصة بالملوك الذين قام سكان المايا بتسجيل أسماءهم. في مدينة المايا المعروفة باسم "كوبان"، والموجودة الآن في غرب هندوراس، حيث يوجد أحد الآثار الشهيرة هناك والمعروف باسم "ألتار كيو"، والذي يسجل أسماء جميع الملوك، بداية من مؤسس الأسرة الملكية "كينيش ياكس كووك مو"، أو "الملك جرين صن الأول كويتزيل ماكاو"، والمسمى ليس فقط باسم الشمس، وإنما أيضًا اثنين من الطيور المدهشة في غابات أمريكا الوسطى، والتي كان ريشها ذو قيمة عظيمة لسكان المايا. وقد أتى "كينيش ياكس كووك مو" إلى السلطة في مدينة "كوبان" عام 426 من الميلاد، والتي نعرفها من خلال التاريخ الخاص "بالحساب الطويل" المنقوش على أثر "ألتار كيو"؛ حيث أسس لأسرة ملكية حكمت لمدة أربعمائة عام؛ وكان هناك أسماء منقوشة بالتساوي لبعض خلفاء الملك "كينيش ياكس"، ويحمل نقش الحاكم الثالث عشر مسمى "الأرنب الثامن عشر"، والذي كان متبوعًا بمسمى "قرد الدخان أو سموك مونكى"، ثمَّ "صدف الدخان أو سموك شيل"، والذي توفى في عام 763 ميلادية. أما بالنسبة للاسم الأخير على الهيكل فهو للملك "ياكس باساج شان يووات"، أو "الإله المضيء للسماء بأول

الفجر"، والذي كان يمثل الحاكم السادس عشر في هذا التسلسل، وتولى الحكم عند وفاة "سموك شيل". وهناك ملك واحد آخر فقط نعرفه بعده، ويدعى "يوكيت تووك" (راعي حجر الصوان)، وذلك من خلال شظية مكسورة من الهيكل. وبعد "ياكس باساج"، توقف تشييد المباني وكتابة النقوش، ويبدو أن هذه الأسرة الملكية قد تم الإطاحة بها بعد ذلك بقليل. وربما لم يكن "يوكيت تووك" هو حتى الحاكم الحقيقي الذي كان يجب أن يتولى الحكم وإنما مجرد مُدَّعِي.

هناك طريقة أخيرة للنظر في هذه الأدلة الموجودة في مدينة "كوبان"، والتي ابتكر إحداها علماء الآثار "آنكورين فريتر، ونانسي جونلين، وديفيد وبستر"، حيث حدد هؤلاء الباحثون خريطة لنشأة وسقوط "كوبان"، عن طريق فحص انتشار الاستيطان في وادي كوبان على مدار فترة تقدر بثمان مائة وخمسين عاما، من عام 400 وحتى 1250 ميلادية، ومن خلال استخدام تقنية يطلق عليها "تحديد التواريخ عن طريق هيدراتية حجر السبج/ Obsidian Hydration" ، والذي يحسب محتوى الماء الموجود في حجر السبج في التاريخ الذي تم استخراجه فيه؛ حيث إنه عندما يتم استخراجه، ينخفض منسوب الماء إلى نسبة محددة، والتي تسمح لعلماء الأثار أن يحسبوا التاريخ الذي تم فيه استخراج قطعة حجر السبج. ثمَّ بعد ذلك استطاع كل من "فريتر، وجونلين، ووبستر" أن يحددوا الأماكن التي وجدت فيها قطع حجر السبج، التي تم تحديد تواريخها في وادي كوبان ومعرفة كيفية اتساع رقعة المدينة ثمَّ انكماشها بعد ذلك؛ حيث إنه من الممكن أن نقوم بتوقع معقول حول عدد المنازل والمباني في منطقة معينة، وأن يتم تقدير العدد الإجمالي لسكان المدينة؛ وخلال الفترة ما بين عامي 400 – 449، كان عدد السكان متواضع، حيث قُدِّر بحوالي ستمائة شخص؛ ثمَّ بدأ في الارتفاع بشكل متواصل، حتى بلغ قرابة ثمان وعشرون ألف نسمة خلال الفترة ما بين عامي 750-799. وعلى الرغم من أن هذا لا يبدو ضخمًا بالمقارنة مع المقاييس الحضرية المعاصرة، إلا أنه كان يعد هائلًا بالنسبة لتلك الحقبة؛ وتشير هذه الأرقام إلى أنه خلال هذه الفترة، أن مدينة "كوبان" كان بها عدد سكان أكبر من لندن أو باريس. وبالنسبة لمدن المايا

الأخرى، مثل "تيكال وكالاكمول"، فكانت بلا شك أكبر حجمًا بكثير؛ وبما يتفق مع الأدلة المستمدة من تواريخ نظام الحساب الطويل، كان عام 800 ميلادية يمثل أعلى مستوى لارتفاع عدد سكان "كوبان"، وبعد هذا بدأ في الانخفاض. وبحلول عام 900 ميلادية، انخفض إلى قرابة خمسة عشر ألف نسمة، وبداية من ذلك الوقت استمر الانخفاض، وفي عام 1200 ميلادية، عاد عدد السكان لما كان عليه منذ ثمان مائة عام من قبل.

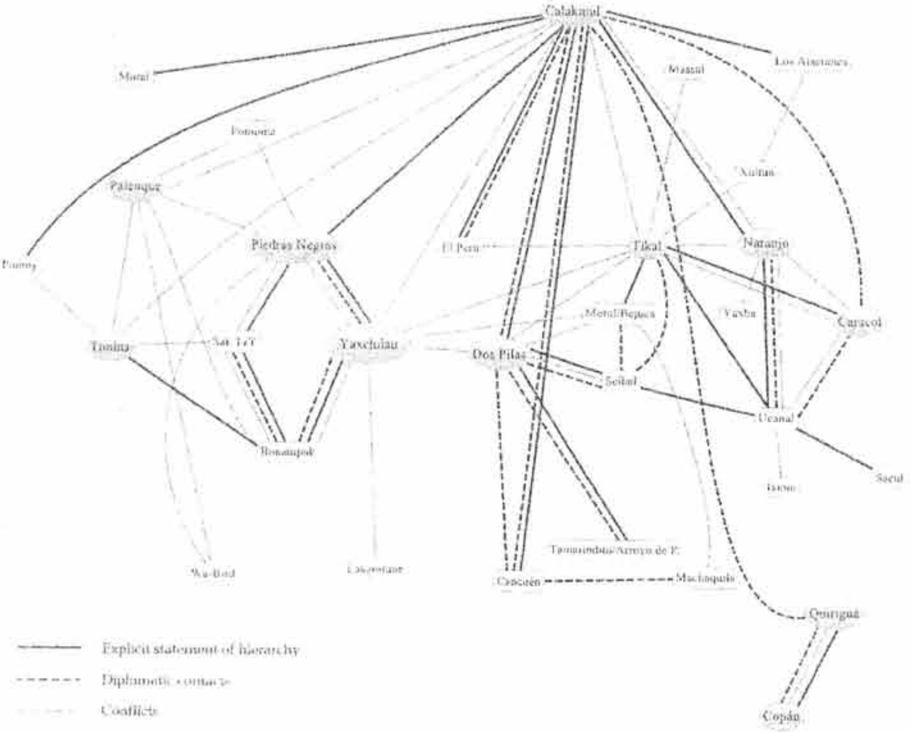
إن أساس النمو الاقتصادي المتعلق بالحقبة الكلاسيكية في حضارة المايا، كان هو نفس الأساس المتعلق بقبيلة البوشونج في الكونغو، والنطوفيين في فلسطين: إقامة مؤسسات استحواذية، مع وجود درجة معينة من مركزية الدولة. وكانت هذه المؤسسات تملك عناصر رئيسية عديدة. في قرابة عام 100 ميلادية، في مدينة "تيكال" الواقعة في غواتيمالا، ظهر هناك نوع جديد من مملكة الأسر الملكية، وهي عبارة عن طبقة حاكمة قائمة على "أجاو" (اللورد أو الحاكم)، تحت سيطرة ملك يطلق عليه "الكوهول أجاو" (اللورد الاهي)، ويندرج تحته طبقة متدرجة من الأرستقراطيين؛ ويقوم اللورد الإلهي بتنظيم شؤون المجتمع، من خلال مشاركة هذه النخب، كما أنه يكون متصلاً بالآلهة. وعلى حد علمنا، فإن هذه المجموعة الجديدة من المؤسسات السياسية، لم تكن تسمح بأي نوع من المشاركة الشعبية، ولكنها حققت الاستقرار. وكان الكوهول أجاو أو اللورد الإلهي يجمع الضريبة من المزارعين، ويتولى تنظيم العمالة من أجل بناء المباني الأثرية العظيمة، وساعد التحام واندماج هذه المؤسسات على وضع الأساس اللازم لهذا التوسع والنمو الاقتصادي الرائع. لقد كان اقتصاد حضارة المايا قائماً على التخصص المهني الواسع، بالإضافة إلى الخزافين، والنساجين والنجارين المهرة، وكذلك صانعي الأدوات والزينة؛ لقد كانوا يتاجرون أيضًا في حجر السبج، وفرو النمور، والأصداف البحرية، والكاكاو، والملح والريش فيما بينهم وبين الدول الأخرى، عبر مسافات طويلة داخل المكسيك. وربما كان لديهم عملة نقدية أيضًا، مثلما كان الأمر بالنسبة للأزتيك، والذين كانوا يستخدمون حبوب الكاكاو كعملة نقدية.

إن الطريقة التي نشأت بها الحقبة الكلاسيكية لحضارة المايا، والتي كانت تعتمد على إقامة مؤسسات سياسية استحواذية، تعد مشابهة بدرجة كبيرة للموقف الذي كان سائدًا بين البوشونج، حيث كان "ياكس إيهب زووك" في مدينة "تيكال" يلعب دورا مشابها للدور الذي لعبه الملك "شيام". وأدت المؤسسات السياسية الحديثة إلى تحقيق زيادة ملحوظة في الازدهار الاقتصادي، والتي كان الكثير منها يتم الاستحواذ عليه بعد ذلك من قبل النخبة الجديدة التي تلتف حول الكوهول أجاو (الحاكم الإلهي). وعندما ازداد هذا النظام قوةً وتماسكًا، قرابة عام 300 ميلادية، حدث تطور تكنولوجي ضئيل، رغم ذلك، وعلى الرغم من أن هناك بعض الأدلة حول وجود تقنيات متطورة لإدارة المياه والري، إلا أن التكنولوجيا الزراعية كانت بدائية ويبدو وكأنها لم تتغير؛ أصبحت التقنيات المعمارية والفنية أكثر تعقيدًا بكثير بمرور الوقت، ولكن كان هناك القليل من الابتكار بشكل عام.

لم يكن هناك فوضى خَلاَّقة، ولكن كانت توجد أشكال أخرى من الهدم، حيث إن الثروات التي استحوذت عليها المؤسسات الاستحواذية، لصالح الحاكم الإلهي والنخبة من المايا، أدت إلى نشوب حروب متواصلة، والتي كانت تزداد سوءًا بمرور الوقت. وقد سَجَّلت النقوش المرتبطة بحضارة المايا تسلسل الصراعات التي دارت هناك، بالإضافة إلى نقوش خاصة، توضح أن حرب ما قد اندلعت في تاريخ معين وفقًا لنظام الحساب الطويل، حيث كان كوكب الزهرة يقوم بدور المناصر السماوي للحرب، واعتبر سكان المايا أن بعض مراحل مدار الكوكب تدل على أنها مُنذرة باندلاع الحرب. ويُظْهر النقش المُبَيِّن للحروب، والمعروف باسم "حروب النجوم" عند علماء الآثار، وجود نجم يرش الأرض بسائل والذي قد يكون ماء أو دم. وتُظهر النقوش أيضًا أنماطاً من التحالف والمنافسة، حيث كانت هناك صراعات طويلة للسيطرة على السلطة بين الدويلات الأكبر، مثل "تيكال، وكالاكمول، وكوبان، وبالينكي"، وبين الدويلات الأصغر الخاضعة لها في وضع المزارعين الإقطاعيين. وتأتي الأدلة الخاصة بهذا من النقوش التي تحدد تسلم المناصب الملكية أو ارتقاء العرش. وخلال هذه الفترة، بدأوا

يشيرون إلى أن الدويلات الأصغر حجمًا أصبحت الآن تحت سيطرة حاكم خارجي آخر.

توضح الخريطة رقم (10) مدن المايا الرئيسية، والأنماط المختلفة للاتصال بينهم كما حددها علماء الآثار "نيكولاي جروب وسيمون مارتن". وتوضح هذه الأنماط أنه على الرغم من أن المدن الكبيرة مثل "كالاكمول، ودووس بيلاس، وبيدراس نيجراس، وياكسشيلان"، كان يوجد بها اتصالات دبلوماسية مُوسعة، إلا أن بعضها في الغالب كان يخضع لسيطرة الآخرين، وكانوا أيضًا يحاربون بعضهم البعض.



خريطة رقم (10): دول مدينة المايا، والاتصالات والصراعات الموجودة بين المدن

إن الحقيقة الساحقة حول انهيار حضارة المايا، تتمثل في أنها كانت متزامنة مع الإطاحة بالنموذج السياسي القائم على الكوهول أجاو (الحاكم الإلهي). وقد رأينا في مدينة "كوبان" أنه بعد وفاة "ياكس باساج" في عام 810 ميلادية، لم يكن هناك ملوك آخرين. وفي قرابة هذا الوقت، أصبحت القصور الملكية مهجورة. وفي شمال مدينة "كوبان" بقرابة عشرين ميلا، في مدينة "كويريجوا"، وصل الملك الأخير، جادي سكاي، إلى الحكم بين عامي 795 و800 ميلادية؛ وكان الأثر الأخير الذي يحمل تاريخًا يرجع إلى عام 810 ميلادية وفقًا لنظام الحساب الطويل، وهو نفس العام الذي توفي فيه "ياكس باساج"، وقد أصبحت المدينة مهجورة بعد ذلك بقليل. وفي كل أرجاء منطقة المايا توجد نفس القصة؛ حيث تلاشت المؤسسات السياسية التي كانت توفر محتوى التوسع التجاري، والزراعة والسكان؛ وتوقفت المحاكم الملكية عن العمل، ولم يتم بناء المعابد والمباني الأثرية، وتم تفريغ القصور من محتوياتها؛ فعندما تفكك نسيج المؤسسات الاجتماعية والسياسية، أدت إلى عكس مسار مركزية الدولة، وانكمش الاقتصاد وانخفض عدد السكان.

وفي بعض الحالات كانت المراكز الرئيسية تتعرض للانهيار نتيجة للعنف المنتشر هناك. وتقدم منطقة "بيتيكسباتون" في غواتيمالا- حيث تم هدم المعابد العظيمة بشكل متتالٍ واستُخدمت الأحجار الخاصة بها في بناء أسوار دفاعية ضخمة وممتدة- أحد الأمثلة الحية على ذلك. وكما سنرى في الفصل التالي، فقد كان ذلك مشابهًا بدرجة كبيرة لما حدث في الإمبراطورية الرومانية فيما بعد. وبعد ذلك، وحتى في أماكن مثل "كوبان"، حيث كان يوجد مؤشرات أقل على وجود العنف في وقت الانهيار، تم تشويه أو تدمير الكثير من المباني الأثرية. وفي بعض الأماكن ظلت النخبة موجودة حتى بعد الإطاحة المبدئية بالحاكم الالهي؛ ويوجد في "كوبان" أدلة على استمرار النخبة في تشييد مبانٍ جديدة لمدة مائتي عام أخرى على الأقل قبل أن تختفي أيضًا. وفي الأماكن الأخرى يبدو أن النخبة قد تلاشت وسقطت في نفس الوقت الذي سقط فيه الحاكم الإلهي.

لا تتيح لنا الأدلة الأثرية الموجودة أن نصل إلى نتيجة محددة حول السبب الذي تم من أجله الإطاحة بالحاكم الإلهي والنخب المحيطة به، وكذلك انهيار المؤسسات التي قامت عليها الحقبة الكلاسيكية لحضارة المايا. إننا ندرك أن هذا قد حدث في سياق الحروب الضروس التي نشبت بين المدن، ويبدو من المحتمل أن المعارضة والتمرد داخل المدن، والتي ربما تكون قد قادتها أحزاب وفرق مختلفة من النخبة، قد أدى إلى الإطاحة بالمؤسسات.

وعلى الرغم من أن المؤسسات الاستحواذية، التي أقامتها حضارة المايا قد تكون حققت ثروات كافية للمدن لكي تنتعش وتزدهر، وأن النخبة أصبحت ثرية، ونتج عن ذلك تشييد مباني أثرية وفنية عظيمة، إلا أن النظام لم يكن مستقرًا وثابتا. إن المؤسسات الاستحواذية التي كانت تحكم من خلالها هذه النخبة الضيقة، قد خلقت حالة من عدم المساواة على نطاق واسع، وهكذا أوجدت احتمال حدوث الاقتتال بين أولئك الذين قد يستفيدون من الثروات التي يتم جمعها من الناس؛ حيث أدى هذا الصراع في نهاية المطاف إلى انهيار وسقوط حضارة المايا.

ما الخطأ الذي يحدث؟

تعد المؤسسات الاستحواذية شائعة للغاية عبر التاريخ، لأنها ذات منطق قوي مفاده: أنها تستطيع أن تحقق درجة محدودة من الازدهار، في حين تقوم في الوقت ذاته بتوزيع هذه الثروات، وتضعها في أيدي نخبة صغيرة العدد. ومن أجل أن يحدث هذا النمو، يجب أن يكون هناك مركزية سياسية؛ وعندما يتحقق ذلك، يصبح لدى الدولة - أو النخبة التي تسيطر على الدولة - بصورة مألوفة محفزات وفرص لكي تستثمر وتحقق الثروات، وتشجع الآخرين على الاستثمار، حتى تتمكن الدولة من جمع الموارد والاستحواذ عليها منهم بعد ذلك. وحتى أنها تحاكي بعض الإجراءات، التي تتم في المعتاد من قبل المؤسسات والأسواق الاقتصادية الشاملة؛ وفي الاقتصاديات الزراعية لجزر الكاريبي، كانت المؤسسات الاستحواذية تأخذ شكل النخبة، التي تستخدم الإكراه لإجبار العبيد على إنتاج السكر؛ وفي الاتحاد السوفيتي، كانت تأخذ شكل

الحزب الشيوعي، الذي كان يقوم بإعادة تخصيص الموارد من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة، وابتكر نوعا معينا من المحفزات للمديرين والعمال. وكما رأينا، فإن مثل تلك المحفزات قد تدهورت وضعفت، نتيجة لطبيعة النظام القائم.

إن إمكانية تحقيق نمو يتم الاستحواذ عليه تعطي دافعًا لوجود المركزية السياسية، كما أنها تمثل السبب الذي جعل الملك "شيام" يرغب في إقامة مملكة كوبا، وربما تفسر السبب الذي جعل النطوفيين في منطقة الشرق الأوسط يبتكرون صيغة بدائية من القانون والنظام، والتسلسل الهرمي، والمؤسسات الاستحواذية، التي أدت في النهاية إلى قيام ثورة العصر الحجري الحديث. وهناك أيضًا عمليات مشابهة، ربما تكون قد ساعدت وعززت من ظهور مجتمعات مستقرة، والانتقال إلى الزراعة في الأمريكتين، ويمكن أن يتم ملاحظتها في الحضارة المعقدة، التي بناها شعوب المايا على الأسس التي وضعتها مؤسسات استحواذية بدرجة كبيرة، والتي كانت تعمل على إكراه الأغلبية لصالح النخب الضيقة، التي تسيطر على هذه المؤسسات.

إن النمو الذي تحققه المؤسسات الاستحواذية، يكون مختلفًا من حيث طبيعته عن النمو الذي يتحقق في ظل وجود مؤسسات شاملة. رغم ذلك؛ والأكثر أهمية هنا، هو أنه لا يكون مستدامًا، إن المؤسسات الاستحواذية – من حيث طبيعتها الأساسية– لا تدعم عملية الفوضى الخَلاَّقة، كما أنها تحقق في أفضل حالاتها قدرًا محدودًا فقط من التقدم التكنولوجي. وهكذا، فإن النمو الذي ينتج عنها لا يبقى لفترة طويلة للغاية. وتقدم تجربة الاتحاد السوفيتي مثالًا حيًا على ذلك الوضع؛ حيث إن روسيا السوفيتية حققت نموًّا سريعًا، حتى أنها لحقت بشكل سريع بركب بعض التكنولوجيات المتقدمة في العالم، وتم تخصيص الموارد من القطاع الزراعي غير الفعال بدرجة كبيرة إلى قطاع الصناعة. غير أنه في نهاية المطاف، كانت المحفزات والفرص المتاحة في كل قطاع، من الزراعة إلى الصناعة، غير قادرة على تشجيع ودفع التقدم التكنولوجي. وقد حدث هذا فقط في بعض الجيوب القليلة، حيث كانت الموارد يتم صبها هناك، وحيث كان الابتكار يتم مكافئته وتشجيعه بدرجة قوية وفعالة، نتيجة لدوره في تحقيق المنافسة مع

الغرب. ورغم أن النمو السوفيتي كان سريعًا، إلا أنه كان مُلزمًا بأن يكون قصير الأجل بشكل نسبي، كما أنه بدأ بالفعل في فقد طاقة البخار المحركة له بحلول عام 1970.

إن عدم وجود الفوضى الخلَّاقة والابتكار، لا يمثل فقط السبب الوحيد الذي يجعل هناك شروطا قاسية للنمو في ظل وجود مؤسسات استحواذية؛ ويوضح تاريخ حضارة دول مدينة المايا النهاية الأكثر شيوعًا، وللأسف، والأكثر شؤما في هذا الصدد، والتي نتجت مرة ثانية عن المنطق الداخلي الذي تقوم عليه المؤسسات الاستحواذية؛ وحيث إن هذه المؤسسات تحقق مكاسب هائلة للنخبة المسيطرة، سيكون هناك محفزات قوية بالنسبة للآخرين للاقتتال والصراع من أجل أن تحل محل النخبة الحالية. وهكذا، فإن الاقتتال وعدم الاستقرار تعد بمثابة سمات ملازمة للمؤسسات الاستحواذية، وأنها لا تخلق فقط حالات من العجز وعدم الكفاءة فيما بعد، وإنها أيضًا تؤدي إلى عكس مسار أي مركزية سياسية، حتى أنها تؤدي في بعض الأحيان إلى انهيار تام للقانون والنظام والسقوط في غياهب الفوضى، كما حدث لدول مدينة المايا بعد نجاحها النسبي خلال الحقبة الكلاسيكية الخاصة بها.

ورغم أنه يكون محدودًا بطبيعته، فقد يبدو النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية، رغم ذلك، مذهلًا عندما يكون في زهوته. شعر الكثيرون في الاتحاد السوفيتي، بل وأكثر منهم في العالم الغربي، بالذهول تجاه النمو السوفيتي في العشرينيات، والثلاثينيات، والأربعينيات، والخمسينيات، والستينيات وحتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وبنفس الطريقة التي تجعلهم مفتونين تجاه نسبة التقدم الهائلة للنمو الاقتصادي في الصين اليوم. ولكن كما سنستعرض لذلك بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس عشر، أن الصين في ظل حكمها تحت قيادة الحزب الشيوعي تعد مثالًا آخر لمجتمع يمر بحالة من النمو في ظل وجود مؤسسات استحواذية، ومن غير المحتمل على نفس المنوال أن يحقق نموًّا مستدامًا، إن لم يقم بإجراء عملية تحول سياسي جوهري نحو إقامة مؤسسات سياسية شاملة للجميع.

الفصل السادس

التنافـــر

كيف أصبحت دولة البندقية (فينيسيا) متحفا

تقع مجموعة الجزر التي تُشَكِّل دولة البندقية في أقصي شمال البحر الأدرياتيكي. وفي العصور الوسطى، ربما كانت البندقية هي أغنى مكان في العالم، بالإضافة إلى وجود مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الشاملة الأكثر تقدمًا، والتي عززتها ودعمتها الديمقراطية السياسية الوليدة. حصلت البندقية على استقلالها في عام 810 ميلادية، والذي ثَبُتَ أنه كان وقتًا وافر الحظ. كان الاقتصاد الأوروبي يتعافى من حالة التدهور والركود الذي كان يعاني منه عندما انهارت الإمبراطورية الرومانية، وكان الملوك من أمثال "شارلمان" يعيدون تشكيل سلطة سياسية مركزية قوية؛ وقد أدى هذا إلى تحقيق الاستقرار، والمزيد من الأمن، وتوسع التجارة، كانت البندقية تحتل موقعا فريدا ومتميزا لكي تستفيد منها. لقد كانت دولة الملاحين والبحارين، تقع في منتصف البحر المتوسط مباشرة. كانت تأتي من الشرق التوابل والسلع التي كان يصنعها البيزنطيون والعبيد. وأصبحت البندقية غنية. بحلول عام 1050، عندما كانت البندقية تتوسع اقتصاديًا بالفعل لمدة قرن من الزمان على الأقل، كان عدد سكانها يبلغ قرابة 45 ألف نسمة، وقد زاد هذا العدد بما يزيد عن 50 في المائة، ليصل قرابة 70 ألف نسمة في عام 1200 ميلادية. وبحلول عام 1330 ميلادية، زاد عدد السكان مرة أخرى بمعدل 50 في المائة أخرى ليصل قرابة 110 ألف نسمة؛ حيث أصبحت البندقية بعد ذلك كبيرة الحجم مثل باريس، وربما تعادل ثلاثة أضعاف حجم لندن.

كانت سلسلة الابتكارات التعاقدية تمثل واحدة من الأسس الرئيسية، التي أدت إلى التوسع والنمو الاقتصادي للبندقية، وهو الأمر الذي جعل مؤسساتها الاقتصادية أكثر ديمقراطية وشمولًا للجميع بدرجة كبيرة. وكان أشهر هذه التعاقدات هي "الكوميندا"، وهي عبارة عن نمط بدائي من شركة مساهمة، والتي كان يتم إنشائها لمدة مهمة تجارية واحدة فقط. وكانت الكوميندا تتألف من شريكين، أحدهما "مستقر أو ثابت" وكان يقيم في البندقية، والشريك الآخر كان يسافر. وكان الشريك المستقر يقدم رأس المال اللازم للمشروع، في حين يتولى الشريك المتنقل مرافقة البضائع؛ وكان من المعروف أن الشريك الثابت هو من يشارك بنصيب الأسد في رأس المال؛ وكان يتاح لصغار التجار، الذين لا يملكون ثروات خاصة بهم، أن يشاركوا في النشاط التجاري عن طريق السفر بزفقة البضائع، حيث كانت إحدى القنوات الرئيسية للتحرك الاجتماعي للأعلى؛ وكانت أي خسائر يتم تكبدها خلال الرحلة يتم تقاسمها وفقًا لمقدار رأس المال الذي دفعه الشركاء كحصة في الشركة. وإذا كانت الرحلة مربحة، فإن تقاسم الأرباح كان يعتمد على نمطين من عقود الشراكة (الكوميندا)؛ إذا كانت الكوميندا أحادية الجانب، كان الشريك الثابت يدفع نسبة 100 في المائة من حجم رأس المال، ويتلقى نسبة 75 في المائة من الأرباح؛ وإذا كانت ثنائية الجانب، يقدم الشريك الثابت نسبة 67 في المائة من حجم رأس المال، ويتلقى نسبة 50 في المائة من الأرباح. ومن خلال دراسة المستندات الرسمية، يدرك الشخص مدى قوة الكوميندا كمؤسسة في دعم وتعزيز التحرك الاجتماعي نحو الطبقات الأعلى في المجتمع: حيث كانت هذه المستندات مليئة بأسماء جديدة، لأشخاص لم يكونوا في السابق من بين النخبة في البندقية. وفي الوثائق الحكومية للأعوام 960، 971، و982 ميلادية، كان عدد الأسماء الجديدة يُشَكِّل قرابة 69 في المائة و81 في المائة و65 في المائة، على التوالي، من بين الأسماء المسجلة.

إن هذه الشمولية الاقتصادية، وظهور أسر جديدة من خلال التجارة، أجبرت النظام السياسي على أن يصبح حتى أكثر انفتاحا. كان يتم اختيار الدوج (الحاكم)،

الذي يحكم البندقية، بواسطة مجلس العموم لكي يحكم الدولة مدى الحياة. وعلى الرغم من أن مجلس العموم كان يمثل تجمعًا عامًا يضم جميع المواطنين، إلا أنه كان في الواقع يخضع لسيطرة مجموعة رئيسية من الأسر القوية ذات النفوذ. وعلى الرغم من أن الدوج (الحاكم) كان قويًا بدرجة كبيرة، إلا أن سلطته تم تقليلها بصورة تدريجية على مدار الوقت، نتيجة للتغييرات التي حدثت في المؤسسات السياسية. وبعد عام 1032 ميلادية، كان يتم انتخاب الدوج بالإضافة إلى المجلس الدوقي (نسبة للدوق) الذي تم إنشاءه حديثا، والذي كانت تتمثل وظيفته في ضمان أن الدوج لا يستحوذ على السلطة المطلقة. كان الدوج الأول الذي خضع لرقابة هذا المجلس هو "دومينيكو فلابيانيكو"، والذي كان تاجر حرير ثري، ينتمي لأسرة لم تكن تتقلد مناصب عالية من قبل. لقد تلا هذا التغيير والتطور المؤسسي مرحلة من التوسع الهائل للنفوذ والقوة البحرية والتجارية لدولة البندقية. في عام 1082، حصلت البندقية على امتيازات تجارية هائلة في القسطنطينية، وتم إنشاء حي سكني للبندقية بتلك المدينة، والذي سرعان ما تم تسكينه لقرابة عشرة آلاف شخص من أهل البندقية. ومن هنا نستطيع أن نرى أن المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة قد بدأت تعمل جنبًا إلى جنب.

لقد تعرض التوسع والنمو الاقتصادي للبندقية، والذي خلق المزيد من الضغط تجاه التغيير السياسي، للانفجار بعد التغييرات التي حدثت في المؤسسات الاقتصادية والسياسية، والتي تلت مقتل الدوج في عام 1171 ميلادية. كان الابتكار الهام الأول يتمثل في إنشاء المجلس الكبير، والذي كان يمثل المصدر الأعلى للسلطة السياسية في البندقية منذ ذلك الوقت وصاعدا؛ وكان المجلس يتشكل من أصحاب المناصب بحكومة البندقية، مثل القضاة، وكان يهيمن عليها الطبقة الأرستقراطية. وبالإضافة إلى أصحاب المناصب هؤلاء، كان يتم تعيين مائة عضو جديد بالمجلس كل عام عن طريق لجنة مختصة بالتعيين، يتم اختيار أعضائها الأربعة بنظام القرعة من بين أعضاء المجلس الموجودين؛ كان المجلس يختار بعد ذلك أيضًا الأعضاء الذين يُشَكِّلون مجلسين فرعيين، مجلس الشيوخ ومجلس الأربعين، واللذان كانا يضطلعان بمهام تنفيذية وتشريعية متعددة؛

كان المجلس الكبير أيضًا يختار المجلس الدوقي، والذي كان يتضمن من اثنين إلى ستة أعضاء. كان الابتكار الثاني يتمثل في إنشاء مجلس آخر، يتم اختياره بواسطة المجلس الكبير عن طريق القرعة، ويختص بتعيين الدوج. وعلى الرغم من أن الاختيار كان يجب أن يتم التصديق عليه من قبل المجلس العمومي، حيث إنهم كانوا يقومون بترشيح شخص واحد فقط، وكان هذا يمنح المجلس اختيار الدوج بصورة فعالة. أما بالنسبة للابتكار الثالث، فكان يتمثل في أن الدوج الجديد كان عليه أن يقسم يمين تولي المنصب، والذي كان يحدد السلطة الدوقية. وبمرور الوقت تم توسيع هذه القيود بشكل متواصل، حتى أن الحكام اللاحقين كان عليهم أن يطيعوا القضاة، ثمَّ بعد ذلك يتم التصديق على جميع قراراتهم من قبل المجلس الدوقي؛ وكان المجلس الدوقي يقوم أيضًا بدور التأكد من أن الدوج قد أطاع واتَّبَعَ جميع القرارات الصادرة عن المجلس الكبير.

أدت هذه الإصلاحات السياسية إلى سلسلة أخرى من الابتكارات المؤسسية: في مجال القانون، إنشاء هيئة مستقلة للقضاة، وفي مجال المحاكم، محكمة الاستئناف، بالإضافة إلى قوانين جديدة تتعلق بالعقود الخاصة والإفلاس. لقد أتاحت هذه المؤسسات الاقتصادية الجديدة في البندقية بابتكار استثمارات أعمال قانونية جديدة، وكذلك أنماط جديدة من العقود. كان هناك ابتكار مالي سريع، ونستطيع أن نلاحظ وجود بدايات لنظام مصرفي حديث خلال تلك الفترة من الوقت في البندقية؛ لقد كانت الحركة الديناميكية لدولة البندقية - والتي تتجه نحو بناء المؤسسات الشاملة بصورة تامة- تبدو وكأنها غير قابلة للتوقف.

غير أنه كانت توجد حالة من التوتر في كل هذا؛ حيث إن النمو الاقتصادي الذي كانت تدعمه المؤسسات الفينيسية، الشاملة للجميع كان مصحوبًا بعملية الفوضى الخلاَّقة، وكانت كل موجة جديدة من الشباب الواعدين في مجال الأعمال، والذين أصبحوا أغنياء من خلال المؤسسة الاقتصادية (الكوميندا)، أو المؤسسات الاقتصادية الأخرى المشابهة، تميل إلى تقليل المكاسب والنجاح الاقتصادي للنخب الموجودة؛

حيث إنهم لم يقللوا فقط مكاسبهم، وإنما أيضًا كانوا يتحدُّون سلطتهم السياسية. وهكذا، كان هناك دائمًا إغراء، للنخب الموجودة والتي تحتل مواقع في المجلس الكبير، أن تقوم بوقف النظام وعرقلته أمام هؤلاء الأشخاص الجدد إذ تمكنوا من ذلك.

مع بداية تأسيس المجلس الكبير، كان يتم تحديد العضوية كل عام. وكما رأينا، فقد كان يتم اختيار أربعة مقترعين – في نهاية العام – بشكل عشوائي، لكي يقوموا بترشيح مائة عضو للعام القادم، والذين كان يتم انتخابهم فوراً. في 3 أكتوبر (تشرين الأول) 1286، تم تقديم مقترح للمجلس الكبير بأن يتم تعديل القوانين، حتى يتسنى تأكيد التعيينات من قبل أغلبية في مجلس الأربعين، والذي كانت تسيطر عليه بصرامة أسر النخب؛ وكان هذا سوف يساعد على منح هذه النخبة سلطة الاعتراض (الفيتو) على التعيينات الجديدة للمجلس، وهي سلطة لم تكن مخولة لهم في السابق. غير أن المقترح منى بالهزيمة. في 5 أكتوبر(تشرين الأول) 1286، تم تقديم مقترح آخر، والذي تم تمريره هذه المرة. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا، كان هناك تأكيد تلقائي للشخص، إذا كان والده وأجداده قد خدموا في المجلس قبل ذلك؛ وإلا كان من الضروري تقديم تأكيد من قبل المجلس الدوقي. في 17 أكتوبر (تشرين الأول)، تم إصدار تغيير آخر في القوانين، والذي كان يقضي بأن التعيين في المجلس الكبير يجب أن يتم التصديق عليه من جانب مجلس الأربعين، والدوج (الحاكم)، والمجلس الدوقي.

كانت المناقشات والتعديلات الدستورية التي جرت عام 1286 بمثابة النذير "لنهاية" البندقية؛ وفي فبراير (شباط) 1297، تَقَرَّر أنه إذا كان الشخص عضوًا في المجلس الكبير خلال السنوات الأربع السابقة، فإنه يحصل على حق تعيين وتصديق تلقائي؛ وأصبح من الضروري آنذاك أن يتم التصديق على التعيينات الجديدة من قبل مجلس الأربعين، ولكن عن طريق اثنى عشر صوتا فقط. بعد 11 سبتمبر (أيلول) 1298، لم يعد الأعضاء الحاليين وأسرهم بحاجة إلى الحصول على التأكيد؛ وأصبح المجلس الكبير الآن مغلقا بصورة فاعلة في وجه الغرباء أي من ليسوا أعضاء فيه، وأصبح الأعضاء الأوائل يمثلون طبقة أرستقراطية متوارثة. وتم ختم هذا المسار في

عام 1315، بصدور "الكتاب الذهبي"، والذي كان بمثابة سجل رسمي لطبقة النبلاء في البندقية.

وفي الواقع، لم يكن لأولئك الأشخاص الذين لم تشملهم هذه الطبقة الناشئة من النبلاء، أن يتركوا سلطاتهم تتآكل وتتلاشى بدون خوض صراع وكفاح من أجلها. تصاعدت التوترات السياسية بشكل متواصل في البندقية بين عامي 1297 و1315؛ وقد استجاب المجلس الكبير لذلك بصورة جزئية عن طريق جعله أكبر عدداً. في محاولة لامتصاص واستيعاب خصومه الأعلى صوتا، أصبح أكبر حجمًا من 450 إلى 1500 عضوا. وقد اكمل هذا التوسع بإضافة القمع، حيث تم استحداث قوة من الشرطة للمرة الأولى في عام 1310، وكان هناك زيادة متواصلة في معدلات الإكراه الداخلي، والذي كان بلا شك كوسيلة لتعزيز وتعضيد النظام السياسي الجديد.

بعد تنفيذ التغييرات السياسية، بدأ المجلس الكبير بعد ذلك في تبني تغييرات اقتصادية؛ حيث إن التحول نحو المؤسسات السياسية الاستحواذية كان متبوعًا بتحرك نحو المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية. والأكثر أهمية هنا، أنهم منعوا استخدام العقود الخاصة بمؤسسة الكوميندا، والتي كانت تمثل واحدة من الابتكارات المؤسسية العظيمة التي جعلت من البندقية دولة غنية. ولا ينبغي هذا أن يكون مثارًا للدهشة: لقد استفاد التجار الجدد من الكوميندا، والآن تحاول النخبة الموجودة أن تستبعدهم. كانت هذه فقط بمثابة خطوة واحدة نحو مؤسسات اقتصادية أكثر استحواذاً، ولحقتها خطوة أخرى عندما- بداية من عام 1314- بدأت الحكومة الفينيسية بالاستحواذ على التجارة وتأميمها، كما بدأت في تنظيم سفن حكومية للمشاركة في التجارة وبدأت أيضًا، من عام 1324 وصاعدًا، في فرض معدلات مرتفعة من الضرائب على الأفراد الذين كانوا يرغبون في الاشتغال بالتجارة. وأصبحت التجارة الخارجية البعيدة حِكرًا على طبقة النبلاء. كان هذا يمثل بداية النهاية للازدهار الفينيسي، حيث أصبحت المجالات الرئيسية للتجارة والأعمال تخضع لاحتكار نخبة ضيقة بشكل متزايد، بدأ الانهيار يسلك مجراه. لقد كانت البندقية تبدو وكأنها على وشك أن تصبح أول مجتمع

شامل للجميع في العالم، ولكنها تعرضت لانقلاب. أصبحت المؤسسات الاقتصادية والسياسية أكثر استحواذاً، وبدأت البندقية تواجه تدهورا اقتصاديا. وبحلول عام 1500، انكمش عدد السكان ليصبح مائة ألف نسمة؛ وبين عامي 1650 و1800، بينما كان عدد السكان في أوروبا يتزايد بشكل سريع، انكمش عدد السكان في البندقية.

واليوم نجد أن المصدر الوحيد للاقتصاد في البندقية يتمثل في السياحة، فضلاً عن نسبة قليلة من صيد الأسماك. وبدلًا من ريادة الطرق التجارية والمؤسسات الاقتصادية، أصبح سكان البندقية يصنعون البيتزا، والأيس كريم، وينفخون الزجاج الملون لأفواج السائحين الأجانب. يأتي السائحون لرؤية عجائب البندقية قبل النهاية أو الإغلاق (La Serrata)، مثل قصر الدوج (الحاكم) وخيول كاتدرائية القديس مارك، والتي تم الاستيلاء عليها كغنائم من مدينة بيزنطة عندما كانت البندقية تحكم منطقة المتوسط. لقد انتقلت البندقية من موقعها كمركز للنفوذ الاقتصادي إلى متحف.

إننا نركز في هذا الفصل على التطور التاريخي للمؤسسات في مناطق مختلفة من العالم، ونفسر السبب الذي جعلها تتطور بطرق مختلفة؛ لقد رأينا في الفصل الرابع كيف أن المؤسسات التابعة لأوروبا الغربية اختلفت وتفاوتت عن تلك المؤسسات الموجودة في أوروبا الشرقية، وكيف اختلفت المؤسسات الموجودة في إنجلترا عن تلك المؤسسات الموجودة في بقية أوروبا الغربية. لقد كان هذا نتيجة لوجود فوارق مؤسسية ضئيلة، والتي نتجت في الغالب عن وجود حراك مؤسسي يتفاعل مع المراحل الدقيقة. وقد يكون من المُغري بعد ذلك أن نعتقد أن هذه الفوارق المؤسسية تمثل رأس جبل جليدي تاريخي عميق، كان يوجد أسفل مستوى المياه المحيطة، وأن المؤسسات الأوروبية والإنجليزية تتباعد بصورة قوية عن تلك المؤسسات الموجودة في جميع الأماكن الأخرى من العالم، استنادًا إلى أحداث تاريخية يرجع تاريخها لآلاف السنين؛ وأن البقية، كما يقولون، تمثل التاريخ.

غير أن الأمر ليس كذلك، لسببين: الأول: هو أن التحرك نحو بناء المؤسسات الشاملة- كما يوضح سردنا لمثال دولة البندقية- يمكن أن ينعكس مساره؛ حيث إن

البندقية كانت مزدهرة، غير أنه تم الإطاحة بمؤسساتها الاقتصادية والسياسية، واتخذ الازدهار مسارًا معاكسا؛ واليوم نجد أن البندقية تعد غنية فقط، لأن الأشخاص الذين يحصلون على دخل جيد في دول مختلفة يختارون البندقية كمكان ينفقون فيه أموالهم، وأنهم يُعجبون بالمجد الذي كانت تتمتع به في الماضي. إن الحقيقة التي ترى أن المؤسسات الشاملة يمكن أن تسلك مسارًا معاكساً. توضح أنه لا توجد مرحلة تراكمية بسيطة للتطور المؤسسي.

والسبب الثاني، أن الفوارق المؤسسية الضئيلة التي تلعب دورًا حاسمًا خلال المراحل الدقيقة تعد عابرةً وسريعة الزوال بطبيعتها. ولأنها تكون ضئيلة، فإنها يمكن أن ينعكس مسارها، ثمَّ يمكنها أن تعاود الظهور وينعكس مسارها مرة أخرى. سوف نرى في هذا الفصل- وبالتضاد مع ما يمكن للمرء أن يتوقعه من فرضيتي الثقافة أو الجغرافيا- أن إنجلترا، والتي اتخذت الخطوة الحاسمة تجاه بناء المؤسسات الشاملة في القرن السابع عشر، كانت بمثابة مكان منعزل- ليس فقط خلال آلاف السنين التي تلت ثورة العصر الحجري الحديث في منطقة الشرق الأوسط، وإنما أيضًا في بداية العصور الوسطى- بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية. كانت الجزر البريطانية هامشية بالنسبة للإمبراطورية الرومانية، حيث كانت بالتأكيد أقل أهمية من أوروبا الغربية، أو شمال أفريقيا، أو البلقان، أو القسطنطينية، أو الشرق الأوسط. وعندما انهارت الإمبراطورية الرومانية الغربية في القرن الخامس الميلادي، عانت بريطانيا من حالة تدهور تام، غير أن الثورات السياسية، التي أدت في نهاية المطاف لحدوث الثورة الصناعية، لم تحدث في إيطاليا، أو تركيا، أو حتى أوروبا الغربية، وإنما حدثت في الجزر البريطانية.

وفي الحقيقة، فإنه من أجل أن نفهم طبيعة المسار الذي سلكته الثورة الصناعية في إنجلترا وكذلك الدول التي تبعتها، فإن الميراث الذي تركته روما يعد، رغم ذلك، هامًّا لعدة أسباب: السبب الأول: أن روما- مثلها في ذلك مثل البندقية- قد خضعت لابتكارات مؤسسية هامة في مرحلة مبكرة. وكما كان الحال بالنسبة للبندقية، كان

النجاح الاقتصادي المبدئي لروما قائمًا على مؤسسات شاملة- على الأقل وفقًا للمقاييس السائدة في ذاك الوقت. وكما حدث في البندقية، أصبحت هذه المؤسسات بصورة حتمية أكثر استحواذاً بمرور الوقت. وبالنسبة لروما، كان هذا نتيجة للانتقال من نظام الجمهورية (510–49 قبل الميلاد) إلى نظام الإمبراطورية (49 قبل الميلاد- 476 ميلادية). وعلى الرغم من أن روما- خلال الحقبة الجمهورية- قد بنت إمبراطورية مذهلة، وانتعشت حركة التجارة الخارجية مع الأماكن البعيدة والنقل، إلا أن قدر كبير من الاقتصاد الروماني، كان قائما على الاستحواذ. وقد أدى الانتقال من نظام الجمهورية إلى الإمبراطورية إلى زيادة استخلاص الثروات، وأدى في نهاية المطاف إلى حدوث نوع من الاقتتال، عدم الاستقرار، والانهيار الذي تحدثنا عنه في مثال دول مدينة حضارة المايا.

أما بالنسبة للسبب الثاني والأكثر أهمية: فإننا سوف نرى أن التطور المؤسسي اللاحق لأوروبا الغربية، رغم أنه لم يكن ميراثًا مباشرًا لروما، كان نتيجة لمراحل دقيقة، كانت شائعة ومنتشرة في أرجاء المنطقة، في أعقاب انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية. وكان لهذه المراحل الدقيقة، القليل مما يوازيها في المناطق الأخرى من العالم، مثل إفريقيا، أو آسيا، أو الأمريكتين، رغم أننا سوف نوضح من خلال تاريخ إثيوبيا، أنه عندما تواجه المناطق الأخرى مراحل دقيقة مشابهة، فإنها تتفاعل معها في بعض الأحيان، بطرق تكون متشابهة بصورة ملحوظة. لقد أدى الانهيار الروماني إلى وجود نظام الإقطاع، والذي- كمنتج داخلي- تسبب في القضاء على العبودية، وأتى بمدن إلى حيز الوجود، كانت خارج نطاق نفوذ الملوك والطبقة الأرستقراطية، وفي غضون هذه المرحلة، تم ابتكار مجموعة من المؤسسات التي ساعدت في إضعاف وتقليص السلطات السياسية التي كان يستحوذ عليها الحكام. وعلى هذا الأساس الإقطاعي، أحدث وباء الموت الأسود دمارًا وخرابًا هناك، ثمَّ بعد ذلك منح المدن المستقلة والمزارعين قوةً ودعمًا على حساب الملوك، والطبقة الأرستقراطية وكبار مالكي الأراضي. وقد لعبت الفرص التي أوجدتها حركة التجارة عبر الأطلنطي دورها على هذه الخلفية التي فرضتها

الظروف؛ غير أن مناطق كثيرة من العالم لم تخضع لمثل هذه التغييرات، وبالتالي ابتعدت وتنافرت عن المسار.

الفضائل الرومانية..

في عام 133 قبل الميلاد، تعرض "تيبريوس جراكوس"، السياسي الروماني المدافع عن حقوق العامة، إلى الضرب بالهراوة حتى الموت على أيدي مجموعة من السناتورات الرومان، ثمَّ بعد ذلك قاموا برمي جثته بفظاظة ووحشية في نهر التيبر. وكان القتلة ينتمون لنفس الطبقة الأرستقراطية، التي كان ينتمي إليها "تيبريوس" نفسه، وقد تم تدبير عملية الاغتيال بواسطة ابن عمه "بوبليوس كورنيليوس سيسيبيو ناسيكا". لقد كان "تيبريوس جراكوس" ينتمي لأصول أرستقراطية عريقة، باعتباره سليل لبعض القادة الأكثر شهرة خلال حقبة الجمهورية الرومانية، ومن بينهم "لوسيوس أميليوس بولوس"، بطل الحروب الإليرية، والقرطاجية الثانية، وكذلك "سيسيبيو أفريكانوس"، الجنرال الذي هزم هانيبال خلال الحرب القرطاجية الثانية. والسؤال الآن، لماذا انقلب ضده السناتورات ذوى النفوذ والسلطة، بما فيهم حتى ابن عمه، خلال تلك الفترة؟

إن الإجابة على هذا السؤال، تقدم لنا الكثير حول التوترات التي كانت موجودة في الجمهورية الرومانية، والأسباب التي أدت إلى انهيارها اللاحق. إن ما وضع "تيبريوس" في مواجهة مع هؤلاء السناتورات أعضاء مجلس الشيوخ ذوى السلطة والنفوذ، كانت رغبته في الوقوف ضدهم في واحدة من المشكلات الرئيسية في ذلك العصر: تخصيص وتوزيع الأراضي والحقوق المرتبطة بالعامة، المواطنين الرومانيين العاديين.

لقد كانت روما جمهورية مستقرة ذات مكانة في وقت "تيبريوس جراكوس"، وكانت مؤسساتها السياسية والفضائل الخاصة بالجنود من المواطنين الرومان- كما تصورها اللوحة الشهيرة (قسم الإخوة هوارس) للفنان الفرنسي "جاك لوي دافيد"، والتي تُظْهر صورة الأبناء وهم يُقسِمُون لآبائهم أنهم سوف يدافعون عن الجمهورية الرومانية حتى الموت- ما زالت تبدو بالنسبة للكثير من المؤرخين على أنها تمثل

الأساس نجاح الجمهورية. لقد أنشأ المواطنون الرومان الجمهورية من خلال الإطاحة بملكهم، "لوسيوس تاركينيوس سوبربوس"، والذي كان معروفًا باسم "تاركين المغرور"، قرابة عام 510 قبل الميلاد. قامت الجمهورية بتشكيل المؤسسات السياسية ببراعة، مضيفةً لها الكثير من العناصر الشاملة؛ وكان يحكمها قضاة يتم انتخابهم لمدة عام. ولأنه كان يتم انتخاب القاضي الذي سيتولى السلطة بشكل سنوي، وكان يعاونه في ذلك العديد من الأشخاص في نفس الوقت، فقد أدى هذا الأمر إلى خفض قدرة أي شخص على تعزيز أو استغلال سلطته. وكانت مؤسسات الجمهورية تتضمن نظامًا للرقابة والتكافؤ، والذي كان يتولى توزيع السلطة بصورة عادلة على نطاق واسع. لقد كان هذا متساويًا للغاية، حتى إذا لم يكن جميع المواطنين لديهم تمثيل متكافئ، حيث إن التصويت كان غير مباشر. كان هناك أيضًا عدد كبير من العبيد الذين كان يقوم عليهم الإنتاج في كثير من مناطق إيطاليا، والذين كانوا يُشَكِّلون ربما ثلث عدد السكان هناك؛ وبالطبع، لم يكن يملك العبيد أي حقوق، ناهيك عن التمثيل السياسي.

ورغم ذلك، وكما كان الوضع في البندقية، كانت المؤسسات السياسية الرومانية تتضمن مقومات تعددية؛ حيث كان للعامة مجلسهم الخاص، والذي كان يستطيع أن ينتخب الشخص المدافع عن حقوق العامة، والذي كان يملك السلطة في الاعتراض على الإجراءات التي يتخذها القضاة، وكان يدعو المجلس العمومي للانعقاد، وتقديم التشريعات اللازمة. وكان العامة هم من اختاروا "تيبريوس جراكوس" لتولي السلطة في عام 133 قبل الميلاد؛ وقد تشكلت سلطتهم عن طريق "الانشقاق"، والتي كانت تمثل شكلًا من أشكال الإضراب من جانب العامة، وخاصة الجنود، والذين كانوا ينسحبون إلى منطقة جبلية تقع خارج المدينة، يرفضون التعاون مع القضاة حتى يتم التعامل مع شكواهم. لقد كان هذا التهديد بالطبع هامًا بصورة خاصة أثناء وقت الحروب. ومن المفترض أن يكون خلال مثل هذا الانشقاق في القرن الخامس قبل الميلاد، أن استطاع المواطنون أن يحصلوا على الحق في انتخاب الشخص المدافع عن حقوقهم، وكذلك إصدار القوانين التي تحكم وتنظم مجتمعهم. وفي الحقيقة، فقد

ساعدت الحماية القانونية والسياسية المتاحة لهم- حتى إذا كانت محدودة بالمقارنة مع مقاييسنا الحالية- في خلق فرص اقتصادية للمواطنين، ودرجة معينة من الشمولية، واحتضان الجميع في المؤسسات الاقتصادية. وكنتيجة لذلك، انتعشت حركة التجارة في أرجاء المتوسط في ظل حكم الجمهورية الرومانية. توضح الأدلة الأثرية أنه رغم أن الأغلبية من كل من المواطنين والعبيد، كانوا يعيشون في مستوى لا يتجاوز مستوى كسب القوت بكثير، إلا أن الكثير من الرومانيين- بما في ذلك بعض المواطنين العاديين - كانوا يحققون معدلات دخل مرتفعة، وكانوا أيضًا يستفيدون من الخدمات العامة، مثل نظام الصرف الصحي بالمدينة وإنارة الشوارع.

وعلاوة على ذلك، فهناك بعض الأدلة على أنه كان يوجد أيضًا قدر من النمو الاقتصادي خلال حقبة الجمهورية الرومانية. ويمكننا أن نتتبع حجم الثروات الاقتصادية للرومانيين من خلال حطام السفن الموجودة. لقد كانت الإمبراطورية التي بناها الرومان هي عبارة عن شبكة من المدن الموانئ – بداية من أثينا، وأنطاكيا، والإسكندرية في الشرق؛ وعن طريق روما، وقرطاج، وقادس؛ ووصولًا إلى لندن في أقصى الغرب. وعندما اتسعت الأقاليم الرومانية، اتسعت معها أيضًا حركة التجارة والنقل البحري، والتي يمكن تتبعها من خلال حطام السفن التي عثر عليها علماء الآثار في قاع البحر المتوسط، حيث يمكن تحديد التواريخ الخاصة بهذه الحطام بطرق مختلفة. وكانت هذه السفن في الغالب تحمل قوارير مليئة بالنبيذ أو زيت الزيتون، والتي كان يتم نقلها من إيطاليا إلى بلاد الغال (فرنسا قديماً)، أو زيت الزيتون الإسباني، الذي كان يُبَاع أو يُوَزع مجانًا في روما؛ وكانت القوارير، وهي عبارة عن أواني مغلقة مصنوعة من الفخار، تتضمن في الغالب معلومات حول من قام بصناعتها، والوقت الذي تم تصنيعها فيه. ويوجد بالقرب من نهر التيبر في روما تل صغير، يطلق عليه "مونت تيستاسيو"، ويُعرف أيضًا باسم مونت دي كي (جبل الفخار)، والذي صُنِعَت منه قرابة ثلاثة وخمسون مليون قارورة، وكان عندما يتم تفريغ القوارير من السفن، كان يتم التخلص منها عبر القرون مما شَكَّل تلًّا ضخمًا منها.

ويمكن في بعض الأحيان أن يتم تحديد تاريخ السلع الأخرى، التي كانت موجودة على السفن والسفينة نفسها باستخدام تقنية تحديد التاريخ بالكربون المُشِع، وهو عبارة عن تقنية قوية يستخدمها علماء الآثار لتحديد عمر الآثار العضوية. تفرز النباتات طاقة عن طريق التمثيل الضوئي، والذي يستخدم الطاقة المستمدة من الشمس لتحويل ثاني أكسيد الكربون إلى سكريات. وعندما تقوم بهذه العملية، تدمج النباتات كمية من النظير المُشع، كربون-14 ، والذي يتكون بشكل طبيعي. وبعد موت النباتات، تتعرض مادة الكربون-14 للتدهور نتيجة لاضمحلال النشاط الإشعاعي، وعندما يعثر علماء الآثار على حطام سفينة، فإنهم يستطيعون تحديد تاريخ الخشب الذي صُنِعَت منه السفينة عن طريق مقارنة الجزء المتبقي من الكربون-14 في الخشب، بالجزء المتوقع من الكربون-14 الموجود في الغلاف الجوي. ويقدم هذا معدل تقديري للتاريخ الذي تم فيه قطع الشجرة. وقد تم تحديد تاريخ قرابة (20) عشرين حطام سفينة فقط، والتي يرجع تاريخها إلى قرابة عام 500 قبل الميلاد؛ وربما لم تكن هذه السفن سفن رومانية، وقد تكون، على سبيل المثال، سفن تابعة لقرطاجة. غير أن عدد حطام السفن الرومانية تزايد بعد ذلك بشكل سريع، حيث وصلت، تقريبًا في وقت مولد المسيح (عليه السلام)، إلى عدد 180 حطام سفينة.

يمثل حطام السفن طريقة فعالة لتتبع الأبعاد الاقتصادية للجمهورية الرومانية، كما أنها تُظهر بعض الأدلة التي توضح وجود قدر معين من النمو الاقتصادي، غير أنها يجب أن توضع في إطارها المنطقي المعقول. لقد كانت قرابة ثلثي محتويات السفن ضمن ملكية الدولة الرومانية، وكانت الضرائب والجزية يتم تحصيلها من الأقاليم، ثمَّ تعود إلى روما، أو الحصول على الحبوب وزيت الزيتون من شمال إفريقيا، ليتم توزيعها مجانًا على مواطني المدينة. لقد كانت ثمار استحواذ الثروات من كل مكان هي في الغالب التي شَكَّلَت أساس "جبل تيستاكيو".

هناك طريقة أخرى رائعة للوصول إلى أدلة تتعلق بالنمو الاقتصادي من خلال مشروع قلب الجليد بجزيرة غرينلاند. حيث إنه حينما تتساقط الرقاقات الثلجية، فإنها

تلتقط كميات صغيرة من التلوث الموجود في الغلاف الجوي، وخاصة معادن الرصاص، والفضة، والنحاس؛ ثمَّ بعد ذلك يتجمد الثلج، ويتراكم أعلى الثلوج التي سقطت خلال السنوات السابقة. وتحدث هذه العملية بشكل متواصل على مدار آلاف السنين، وتقدم للعلماء فرصة منقطعة النظير، لفهم مدى حجم التلوث في الغلاف الجوي منذ آلاف السنين. في الفترة ما بين عامي 1990-1992، قام مشروع قلب الجليد بجزيرة غرينلاند بالحفر في أعماق الجليد لمسافة 3030 متر، والتي تغطي قرابة 250 ألف عام من التاريخ البشري. وكانت واحدة من النتائج الهامة لهذا المشروع، وكذلك النتائج الأخرى التي سبقتها، تتمثل في أنه كانت هناك زيادة واضحة في حجم الملوثات الهوائية، بداية من قرابة عام 500 قبل الميلاد. كانت تتزايد في الجو كميات من الرصاص، والفضة، والنحاس بشكل منتظم بعد ذلك، حتى بلغت ذروتها في القرن الميلادي الأول؛ ومن الملاحظ، أن هذه الكمية من الرصاص في الغلاف الجوي تم الوصول إليها مرة أخرى فقط في القرن الثالث عشر. تظهر هذه النتائج مدى قوة الصناعة التعدينية الرومانية، بالمقارنة مع ما كان يسبقها أو أتى بعدها من دول؛ وتُظهر هذه الزيادة السريعة في حجم التعدين معدل النمو والتوسع الاقتصادي بشكل واضح. غير أن النمو الروماني لم يكن مستدامًا ومتواصلا، وكان يتم في ظل وجود مؤسسات كانت شاملة للجميع من ناحية، وكانت استحواذية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن المواطنين الرومان كانوا يتمتعون بحقوق اقتصادية وسياسية، إلا أن العبودية كانت منتشرة ومستحوذة، وكانت النخبة، والطبقة الحاكمة من السناتورات يهيمنون على كل من الاقتصاد والسياسة. وعلى الرغم من وجود مجلس العموم والأشخاص الممثلين للدفاع عن حقوق العامة، على سبيل المثال، إلا أن السلطة كان يسيطر عليها مجلس الشيوخ، والذي كان أعضائه ينتمون لطبقة مالكي الأراضي التي تشكل طبقة السناتورات (الشيوخ). ووفقًا للمؤرخ الروماني "ليفي"، فإن مجلس الشيوخ قد أنشأه أول ملك لروما ويدعي "رومولوس"، والذي كان يتكون من مائة عضو من الرجال. وأصبح أحفادهم يُشَكِّلون الطبقة الحاكمة، رغم أنه تم إضافة دماء جديدة له أيضًا. كان توزيع الأرض غير عادل بدرجة كبيرة، وقد أصبح على الأرجح

أشد ظلمًا مما كان عليه خلال القرن الثاني قبل الميلاد، وكانت هذه هي أصل المشكلات التي وضعها "تيبريوس جراكوس" في جبهة المعركة باعتباره مدافعًا عن حقوق العامة.

ومع استمرار توسعها عبر منطقة البحر المتوسط، ظلت روما تستقبل تدفقًا من الثروات العظيمة. غير أن هذه النعم والخيرات كان يستحوذ عليها في الغالب بعض الأسر القليلة ذات النفوذ والمكانة العالية من السناتورات (أو الشيوخ)، وزادت حالة عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء. ولم تكن الثروات التي كان يستحوذ عليها أعضاء مجلس الشيوخ ترجع فقط إلى سيطرتهم على الأقاليم الغنية بالثروات وإنما أيضًا إلى العقارات الكثيرة التي كانوا يملكونها في جميع أرجاء إيطاليا، حيث كان يقوم على رعاية هذه العقارات مجموعات من العبيد، والذين كانوا في الغالب يقعون في الأسر خلال الحروب التي كانت تخوضها روما. غير أن المصدر الذي أتت من خلاله الأرض الخاصة بهذه العقارات كان يعد أمرًا هامًّا بنفس الدرجة؛ حيث كانت الجيوش التابعة لروما خلال حقبة الجمهورية تتألف من جنود من المواطنين، والذين كانوا من صغار مالكي الأراضي، بداية في روما ثمَّ بعد ذلك في مناطق أخرى من إيطاليا؛ وكان من المعتاد أن ينضموا لصفوف القتال في الجيش عندما يتطلب الأمر ذلك، ثمَّ بعد ذلك كانوا يعودون لمباشرة العمل في قطع الأرض الخاصة بهم. وعندما اتسعت مساحة روما، وأصبحت الحملات تستغرق وقتًا أطول، لم يعد هذا النظام السائد للجنود ساريًا كما كان من قبل، حيث كان الجنود يتركون قطع الأراضي الخاصة بهم لسنوات خلال فترة واحدة، وتعرضت الكثير من الممتلكات للهجران وعدم الاستعمال. وكانت أسر الجنود في بعض الأحيان تجد نفسها تعاني من تكدس جبال من الديون، ويصبحون على شفا الموت جوعا. ومن هنا، هُجِرَت الكثير من هذه الأراضي بشكل تدريجي، وتم الاستحواذ عليها، وضمها للممتلكات الخاصة بأعضاء مجلس الشيوخ؛ وبينما أصبحت طبقة أعضاء مجلس الشيوخ أكثر ثراءً وغنى، تَجَمَّعت أعداد ضخمة من المواطنين من غير مالكي الأرض في روما، وذلك في الغالب بعد أن تم تسريحهم من الخدمة بالجيش، حيث لم تكن هناك أراضي يعودون إليها، وكان عليهم البحث عن عمل في روما. في

أواخر القرن الثاني قبل الميلاد، تصاعد الموقف حتى وصل إلى نقطة غليان خطيرة، وذلك لسببين، الأول: هو أن الفجوة الموجودة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت، ووصلت لمستويات غير مسبوقة؛ والسبب الثاني: هو أنه كان يوجد أعداد كبيرة من المواطنين الساخطين على الوضع في روما، وكانوا على استعداد للقيام بثورة، كرد فعل لإحساسهم بالظلم وعدم المساواة، ضد الطبقة الأرستقراطية الرومانية. غير أن السلطة السياسية يستحوذ عليها مالكي الأراضي الأغنياء الذين ينتمون لطبقة أعضاء مجلس الشيوخ، حيث كانوا بمثابة الطرف المستفيد من التغييرات التي تمت على مدار القرنين الأخيرين، وكان معظمهم لا توجد لديه النية في تغيير النظام الذي حقق لهم كل ما يريدون بصورة جيدة.

وفقًا للمؤرخ الروماني "بلوتارخ"، فإن "تيبريوس جراكوس" بينما كان يسافر عبر إقليم "إتروريا"، وهي منطقة كانت توجد فيما يُعرف الآن بإيطاليا الوسطى، أصبح على دراية بالمشقة والصعاب التي كانت تعانى منها أسر وعائلات الجنود من المواطنين؛ وسواء كان بسبب هذه التجربة، أو بسبب الاحتكاكات والخلافات الأخرى مع أعضاء مجلس الشيوخ ذوى النفوذ والسيطرة في عصره، حيث سرعان ما عزم على القيام بخطة جريئة لتغيير نظام تخصيص وتوزيع الأراضي في إيطاليا. ثمَّ ترشح لمنصب المدافع عن حقوق العامة في عام 133 قبل الميلاد، ثمَّ بعد ذلك استخدم منصبه لتقديم خطة إصلاح وضع الأرض: حيث كانت ستقوم لجنة بالتحقيق فيما إذا كانت الأراضي العامة للدولة قد تم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية، وستقوم بعد ذلك بإعادة توزيع الأراضي التي تزيد عن الحد القانوني، الذي ينص على ثلاثمائة فدان كملكية، على المواطنين الرومان الذين لا يملكون أراضي. وفي الحقيقة، كان الحد الخاص بالثلاثمائة فدان جزءًا من قانون قديم، رغم أنه قد تم تجاهله، ولم يتم تنفيذه على مدار قرون. لقد أرسل المقترح الذي قدمه "تيبريوس جراكوس" موجات صادمة في محيط أعضاء مجلس الشيوخ، والذين كانت لديهم القدرة على عرقلة ووقف تنفيذ الإصلاحات التي قدمها لفترة من الوقت. وعندما استطاع "تيبريوس" أن يستخدم سلطة العامة المؤيدين

له في التخلص من عضو آخر من المدافعين عن حقوق العامة، والذي هدد باستخدام حق الفيتو في الاعتراض على خطة إصلاح الأرض التي قدمها، تم في النهاية تشكيل اللجنة المقترحة. غير أن مجلس الشيوخ منع التنفيذ عن طريق وقف الدعم المادي اللازم للجنة.

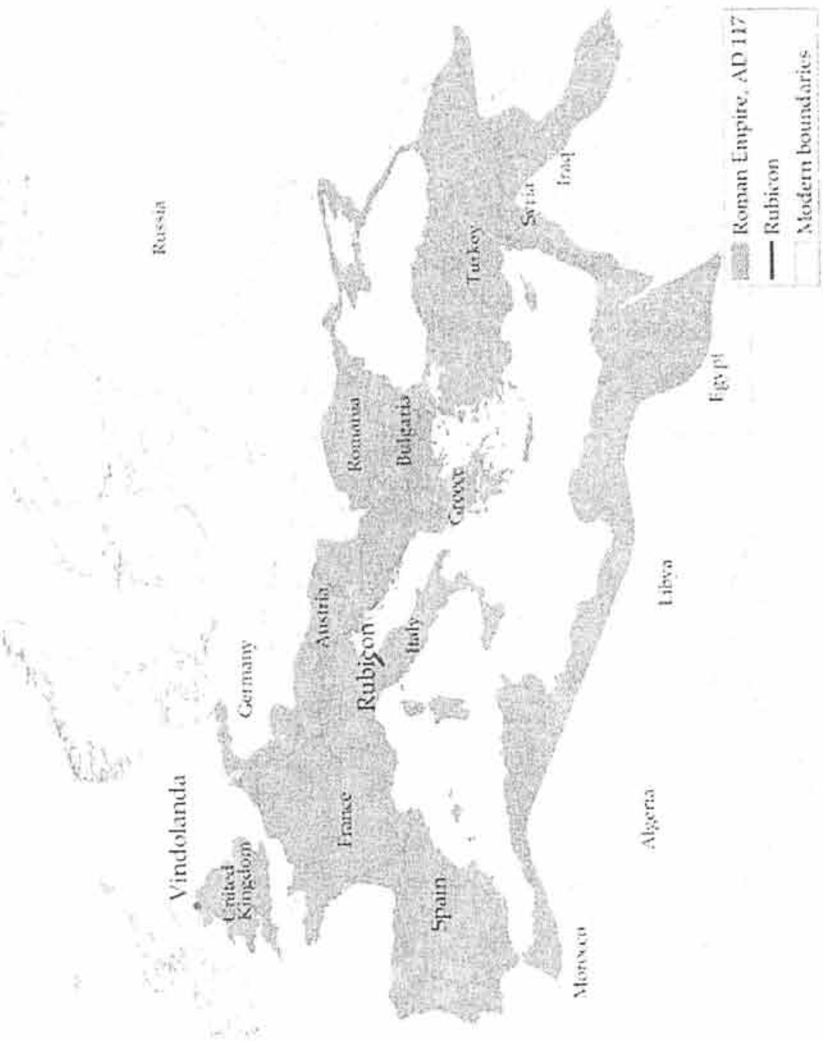
وبلغت الأمور ذروتها عندما طالب "تيبريوس جراكوس" بتخصيص المبالغ، التي كان قد تركها ملك مدينة "بيرجاموم" اليونانية لصالح الشعب الروماني، لصالح اللجنة القائمة على تنفيذ خطة إصلاح الأرض. كما حاول أيضًا أن يترشح لمنصب المدافع عن حقوق العامة لدورة ثانية، لأنه من ناحية كان يخشى من الاضطهاد من جانب مجلس الشيوخ بعد تركه لمنصبه. وقد أعطى هذا لأعضاء مجلس الشيوخ الذريعة لاتهام "تيبريوس"، بأنه كان يحاول أن يُنَصِّب من نفسه ملكا للبلاد؛ ثمَّ بعد ذلك تعرض هو ومؤيدوه للهجوم، وقُتِلَ منهم عدد كبير. وكان "تيبريوس جراكوس" نفسه واحدًا من أوائل الذين سقطوا جراء ذلك الهجوم، رغم أن موته لم يحل المشكلة، وحاول آخرون إصلاح وضع توزيع الأرض، بالإضافة إلى جوانب أخرى من الاقتصاد والمجتمع الروماني. وقد لاقى الكثير منهم نفس المصير. على سبيل المثال، تعرض "جايوس" شقيق لتيبريوس جراكوس للقتل على أيدي مالكي الأراضي، بعد أن حمل شعلة الكفاح نيابة عن أخيه.

وفي الحقيقة، فقد ظهرت هذه التوترات والاضطرابات للسطح مرة أخرى بصورة دورية خلال القرن اللاحق- على سبيل المثال، أدت إلى اندلاع "الحرب الاجتماعية"، بين عامي 91-87 قبل الميلاد؛ حيث لم يكتف فقط "لوسيوس كورنيليوس سولا"- المدافع الشرس عن مصالح الطبقة الحاكمة من مجلس الشيوخ- بقمع المطالب المتعلقة بالتغيير بوحشية، وإنما أيضًا قام بتقليص السلطات والصلاحيات الخاصة بمجلس الدفاع عن حقوق العامة. وأن نفس القضايا ستكون أيضًا عاملًا رئيسيًا في الدعم والتأييد الذي حصل عليه "يوليوس قيصر" من الشعب الروماني، خلال كفاحه ونضاله ضد أعضاء مجلس الشيوخ.

لقد تم الإطاحة بالمؤسسات السياسية التي كانت تشكل جوهر الجمهورية الرومانية عن طريق "يوليوس قيصر" عام 49 قبل الميلاد، عندما تحرك بفيلق تابع له من الجيش عبر "نهر الروبيكون"، وهو نهر يفصل بين الأقاليم الرومانية الواقعة بمنطقة الغال المطلة على جبال الألب وبين إيطاليا؛ حيث سقطت روما في أيدي "قيصر"، ونشبت حرب أهلية أخرى. وعلى الرغم من انتصار قيصر، إلا أنه تعرض للقتل على أيدي أعضاء مجلس الشيوخ الغاضبين، بقيادة "بروتوس وكاسيوس"، في عام 44 قبل الميلاد؛ ولم يكن من الممكن أن يتم إعادة الجمهورية الرومانية كما كانت أبدا. ونشبت حرب أهلية جديدة بين مؤيدي قيصر، وخاصة "مارك أنتوني وأوكتيفيان"، وبين خصومه؛ وبعد أن انتصر كل من أنتوني وأوكتيفيان، قاتل كل منهما الآخر حتى انتصر أوكتيفيان في "معركة أكتيوم" عام 31 قبل الميلاد. وفي العام التالي، وعلى مدار الخمس وأربعون عامًا اللاحقة، حكم "أوكتيفيان"- والذي كان يطلق عليه بعد عام 28 قبل الميلاد اسم أوغسطس قيصر- روما بمفرده، وأقام الإمبراطورية الرومانية، إلا أنه كان يفضل لقب "برنسيب"، والتي كانت تعني "الأول بين أقرانه"، وكان يطلق على نظام حكمه "البرنسيبيت". توضح الخريطة رقم (11) الإمبراطورية الرومانية في أعظم امتداد لها في عام 117 ميلادية، كما تتضمن أيضًا نهر الروبيكون، الذي عبره قيصر بشكل مصيري ومحتوم للغاية.

لقد كان هذا الانتقال من الجمهورية إلى نظام البرنسيبيت، ثمَّ بعد ذلك لنظام الإمبراطورية الصريحة، هو الذي كان يحمل بذور الانهيار لروما؛ حيث تعرضت المؤسسات السياسية الشاملة بصورة جزئية- والتي شكلت الأساس الذي قام عليه النجاح الاقتصادي- إلى الضعف والوهن، حتى إذا كانت الجمهورية الرومانية قد خلقت مجالًا فعليًا، يصب في صالح الطبقة الحاكمة بمجلس الشيوخ والأثرياء الآخرين من الرومان؛ إنه لم يكن نظامًا استبداديًا مطلقًا، كما أنه لم يركز أبدًا الكثير من السلطة في منصب واحد؛ وأن التغييرات التي أجراها "أوغسطس"- كما كان الأمر بالنسبة لتغييرات الإغلاق (Serrata) -، كانت في البداية تغييرات سياسية، ولكنها بعد

ذلك كان لها عواقب اقتصادية هامة. وكنتيجة لهذه التغييرات، بحلول القرن الخامس الميلادي، تدهورت الإمبراطورية الرومانية الغربية- كما كان يطلق على الغرب بعد انفصاله عن الشرق- من الناحية الاقتصادية والعسكرية، وكانت على حافة الانهيار.



خريطة رقم (11): الإمبراطورية الرومانية في عام 117 ميلادية

... الرذائل الرومانية

كان "فلافيوس إيتيوس" واحدًا من الشخصيات الشيقة والجذابة، التي عاشت في الإمبراطورية الرومانية الأخيرة، وأطلق عليه "إدوارد جيبون"، مؤلف كتاب (تدهور وسقوط الإمبراطورية الرومانية)، "آخر الرومان". وربما كان "إيتيوس"، كجنرال،- بين عامي 433 و454 ميلادية، وحتى تعرضه للقتل على يد الإمبراطور "فالنتينيان الثالث"- أقوى شخص في الإمبراطورية الرومانية؛ حيث قام بوضع كل من السياسة الخارجية والداخلية، وخاض سلسلة من المعارك الحاسمة ضد البرابرة، وكذلك ضد الرومانيين الآخرين في الحروب الأهلية. كان فريدًا ومتميزًا بين الجنرالات الأقوياء، الذين كانوا يقاتلون في الحروب الأهلية، بحيث لم يكن يسعى ليصبح إمبراطورًا من أجل نفسه. ومنذ نهاية القرن الثاني، أصبحت الحرب الأهلية واحدة من حقائق الحياة في الإمبراطورية الرومانية. وبين وفاة "ماركوس أوريليوس" في عام 180 ميلادية وحتى انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية في عام 476 ميلادية، لم يكد يمر عِقد بدون حرب أهلية، أو انقلاب داخل القصر ضد إمبراطور ما. كان هناك عدد قليل من الأباطرة، الذين توفوا نتيجة لأسباب طبيعية، أو قتلوا في أحد المعارك، وذلك لأن معظمهم قد تعرض للقتل على أيدي مغتصبي السلطة، أو القوات العسكرية التابعة لهم.

توضح السيرة المهنية لإيتيوس التغيرات التي حدثت بداية من الجمهورية الرومانية والإمبراطورية الأولى، ووصولًا إلى الإمبراطورية الرومانية الأخيرة، لم تتباين فقط مشاركته في الحروب الأهلية المتواصلة، وسلطته في كل جانب من الأعمال التجارية الخاصة بالإمبراطورية، مع تلك السلطة المحدودة بدرجة كبيرة لكل من الجنرالات وأعضاء مجلس الشيوخ خلال الفترات الأقدم، وإنما توضح أيضًا كيف أن الثروات الخاصة بالرومان قد تغيرت بشكل جذري خلال القرون المتداخلة بطرق أخرى.

في أواخر الإمبراطورية الرومانية، أصبح المدعوين بالبرابرة - والذين تم إخضاعهم من قبل وضمهم للجيوش الرومانية أو تم استخدامهم كعبيد - يسيطرون آنذاك على

مناطق كثيرة من الإمبراطورية. وكان "إيتيوس" كشاب، قد وقع كرهينة في أيدي البرابرة، في البداية من قبل القوطيين (قبائل جرمانية في أوروبا) في ظل حكم "ألاريك"، ثمَّ بعد ذلك من قبل الهونيين (قبائل من المغول)؛ وكانت العلاقات الرومانية مع هؤلاء البرابرة تعد علامة على مدى تغير الأحوال منذ فترة الجمهورية. كان "ألاريك" عدوًا شرسًا وحليفًا في الوقت ذاته بتلك الدرجة، حتى أنه تم تعيينه في عام 405 ميلادية كواحد من كبار الجنرالات في الجيش الروماني؛ غير أن هذا الترتيب كان مؤقتا. في عام 408 ميلادية، كان "ألاريك" يقاتل ضد الرومان، عازمًا على غزو إيطاليا وعزل روما.

كان الهونيون أيضًا بمثابة خصوم أقوياء وحلفاء معروفين للرومان؛ ورغم أنهم -أيضًا- كانوا قد احتجزوا "إيتيوس" كرهينة من قبل، إلا أنهم قاتلوا بعد ذلك في صفه خلال إحدى الحروب الأهلية. غير أن الهونيين لم يستمروا لمدة طويلة في جانب واحد، وخلال فترة حكم "أتيلا" خاضوا معركة هامة ضد الرومان في عام 451 ميلادية، على مقربة من نهر الراين؛ وكان القوطيين، تحت حكم "ثيودوريك"، يدافعون هذه المرة عن الرومان.

غير أن هذا لم يثن النخب الرومانية عن محاولة تهدئة واسترضاء القادة البرابرة، ليس في الغالب من أجل حماية المناطق التابعة للرومان، وإنما من أجل أن تكون لهم اليد العليا في حسم الصراعات المتعلقة بالسلطة الداخلية. على سبيل المثال، قام الونداليون (قبائل جرمانية من أوروبا، اشتهرت بالتخريب والعنف)، تحت حكم ملكهم "جيسيريك"، بتخريب مناطق شاسعة من شبه الجزيرة الأيبيرية، ثمَّ بعد ذلك قاموا بغزو المناطق الرومانية الخاصة بإنتاج الحبوب الغذائية بشمال إفريقيا، بداية من عام 429 وصاعدا؛ وكان رد الفعل الروماني على ما حدث يتمثل في تقديم ابنة الإمبراطور "فالنتينيان الثالث" الطفلة كعروس لجيسيريك؛ ولكن "جيسيريك" كان متزوجاً بابنة أحد القادة القوطيين، غير أن هذا لا يبدو أنه قد منعه، فقام بنقض زواجه بذريعة أن زوجته كانت تحاول التخلص منه، ثمَّ قام بردها إلى أسرتها، بعد أن عمد إلى تشويه

جسدها عن طريق بتر كل من أذنيها وأنفها. ولحسن الحظ بالنسبة لها كعروس محتملة، فقد ظلت في إيطاليا بسبب صغر سنها، ولم يتمم أبدًا زواجها بجيسيريك، حيث ستتزوج لاحقًا بجنرال آخر قوي يدعى "بيترونيوس ماكسيموس"، والذي كان هو العقل المُدَبِّر لقتل "إيتيوس" على أيدي الإمبراطور "فالنتينيان الثالث"، والذي لاقى حتفه هو نفسه بعد ذلك بفترة قصيرة في مؤامرة دبرها "ماكسيموس" بعد ذلك نَصَّب ماكسيموس نفسه إمبراطورا، إلا أن فترة حكمه كانت قصيرة جدًّا، والتي انتهت بوفاته خلال هجوم كبير شنه الونداليون تحت قيادة "جيسيريك" ضد إيطاليا، وهو الهجوم الذي شهد سقوط روما ونهبها بوحشية تامة.

في بداية القرن الخامس الميلادي، كان البرابرة بالفعل على الأبواب. ويرى بعض المؤرخين أن هذا كان نتيجة لطبيعة الخصوم الأكثر شراسة، الذين واجههم الرومان خلال فترة الإمبراطورية الأخيرة، غير أن نجاح القوطيين، والهونيين، والونداليين في مواجهة روما كان عرضًا، وليس سببًا، لتدهور روما؛ حيث إنه خلال فترة الجمهورية، تعاملت روما مع خصوم وأعداء أكثر تنظيمًا وتهديدًا بكثير من أولئك، مثل القراطاجيين. إن تدهور وسقوط روما كان له أسباب مشابهة بدرجة كبيرة لتلك الأسباب المتعلقة بحضارة دول مدينة المايا؛ وقد أدى وجود المؤسسات الاقتصادية والسياسية الاستحواذية بدرجة متزايدة إلى نهايتها، لأنها تسببت في نشوب الاقتتال والحرب الأهلية هناك.

إن أسباب التدهور ترجع على الأقل إلى فترة استيلاء "أوغسطس" على السلطة، والتي حدث بها تغييرات، جعلت من المؤسسات السياسية أكثر استحواذاً بقدر كبير. وقد شملت هذه التغييرات: تغييرات في بنية الجيش، والذي جعل من حدوث الانشقاق أمرًا مستحيلا، وهكذا تم التخلص من عنصر هام كان يضمن التمثيل السياسي لعامة الرومان. وقد ألغى الإمبراطور "تيبريوس" - الذي جاء خلفًا للإمبراطور أوغسطس في عام 14 ميلادية - مجلس العموم، ونقل صلاحياته إلى مجلس الشيوخ. وبدلًا من الصوت والتمثيل السياسي، أصبح لدى المواطنين الرومان إعانات مجانية من القمح

- وثمَّ بعد ذلك - زيت الزيتون، والخمور، ولحم الخنزير، والبقاء في حالة استمتاع وترفيه من خلال عروض السيرك ومسابقات المصارعة؛ ومن خلال الإصلاحات التي قام بها أوغسطس. بدأ الأباطرة في عدم الاعتماد بدرجة كبيرة على الجيش المتألف من جنود من المواطنين، وإنما على الحرس الخاص بالقضاة الرومان، وهم عبارة عن مجموعة النخبة من الجنود المحترفين التي أنشأها أوغسطس؛ وسرعان ما أصبح هذا الحرس نفسه وسيطًا مستقلًا هامًّا بالنسبة لمن سيصبح إمبراطور، ولم يكن ذلك في الغالب من خلال الوسائل السلمية، ولكن من خلال الحروب الأهلية والمكائد. كما عمد أوغسطس أيضًا إلى تقوية ودعم الطبقة الأرستقراطية ضد عامة المواطنين الرومان، وكذلك استمرار- وربما حتى تعميق- حالة عدم المساواة المتزايدة، والتي شَكَّلَت أساس الصراع بين "تيبريوس جراكوس" وبين الأرستقراطيين.

إن تراكم السلطة بصور مركزية، جعلت من حقوق الملكية بالنسبة لعامة الرومان أقل أمانا؛ واتسعت أيضًا أراضي الدولة في عهد الإمبراطورية كنتيجة لمصادرة الأراضي، وزادت بدرجة كبيرة، حتى أصبحت تمثل نصف مساحة الأراضي الموجودة في مناطق كثيرة من الإمبراطورية.؛ وأصبحت حقوق الملكية غير مستقرة بصورة خاصة، بسبب تركيز السلطة في أيدي الإمبراطور وبطانته؛ وبنمط لا يختلف كثيرًا عما حدث في دول مدينة حضارة المايا، أصبح الاقتتال هو المسيطر في هذا الموقف القوي بشكل متزايد، وأصبحت الحروب الأهلية حدثًا منتظمًا، وحتى قبل بداية القرن الخامس الذي سادت فيه الفوضى، عندما أصبح للبرابرة اليد العليا في الحكم. فعلى سبيل المثال، استولى "سيبتيميوس سيفيروس" على السلطة من "ديديوس جوليانوس"، والذي نَصَّبَ من نفسه إمبراطورًا بعد مقتل "بيرتيناكس" في عام 193 ميلادية. أصبح "سيفيروس" الإمبراطور الثالث فيما أُطلق عليه "عام الأباطرة الخمسة"، ثمَّ بعد ذلك شن حربًا ضد خصومه المنافسين على الحكم، الجنرالان "بيسينيوس نايجر وكلوديوس ألبينوس"، واللذان- في نهاية المطاف- لاقا هزيمة في عامي 194 و197 ميلادية، على التوالي. قام "سيفيروس" بمصادرة جميع الممتلكات الخاصة بخصومه الخاسرين في الحرب الأهلية

الناجمة عن الصراع؛ على الرغم من أن الحكام الأقوياء، مثل "تراجان" (98 – 117 ميلادية)، و"هادريان"، و"ماركوس أوريليوس" خلال القرن التالي، استطاعوا أن يوقفوا نزيف التدهور، إلا أنهم لم يستطيعوا- أو لم يرغبوا في- التعامل مع المشكلات المؤسسية الجوهرية؛ حيث لم يفكر أي من هؤلاء القادة في التخلي عن فكرة الإمبراطورية، أو إعادة بناء مؤسسات سياسية فعالة على طول حدود الجمهورية الرومانية. وكنتيجة للنجاحات التي حققها "ماركوس أوريليوس"، خلفه ابنه "كومودوس"، والذي كان أكثر شبهًا بكاليجولا أو نيرو من أبيه.

لقد كان عدم الاستقرار المتصاعد واضحًا من خلال تنظيم وموقع البلدان والمدن الموجودة في الإمبراطورية. وبحلول القرن الثالث الميلادي، كانت كل المدن الضخمة في الإمبراطورية لها سور دفاعي، وكانت الآثار، في كثير من الحالات، يتم نهبها للحصول على الأحجار، التي كانت تستخدم في بناء التحصينات. في منطقة الغال، وقبل وصول الرومان في عام 125 قبل الميلاد، كان من المعتاد أن يتم بناء المستوطنات على قمم التلال، حيث كان الدفاع عن هذه الأماكن أكثر سهولة. ومع الوصول الأول للرومان، تم نقل هذه المستوطنات إلى السهول؛ أما في القرن الثالث، فقد تغير مسار هذا الاتجاه مرة أخرى.

وبالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي المتصاعدة، كانت هناك تغيرات في المجتمع، دفعت بالمؤسسات الاقتصادية نحو المزيد من الاستحواذ؛ ورغم أن حقوق المواطنة كانت قد اتسعت وامتدت إلى ذلك الحد، الذي أصبح فيه تقريبًا جميع سكان الإمبراطورية من المواطنين بحلول عام 212 ميلادية، وقد صاحب هذا التغيير تغييرات أخرى في طبيعة المكانة والوضع الاجتماعي بين المواطنين، حيث إن أي إحساس، بأنه قد توجد مساواة للجميع أمام القانون، قد تدهور وتردى. على سبيل المثال، خلال فترة حكم "هادريان" (117 – 138 ميلادية)، كانت هناك فوارق واضحة بين أنماط القوانين، التي كان يتم تطبيقها على الشرائح المختلفة من المواطنين الرومانيين؛ وعلى نفس الدرجة من الأهمية، أصبح دور المواطنين مختلفًا بصورة تامة، عما كان عليه في أيام

الجمهورية الرومانية، عندما كانت لديهم القدرة على ممارسة قدر معين من السلطة، فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية والسياسية من خلال المجالس الموجودة في روما.

كما أن العبودية ظلت تمثل أحد الثوابت في جميع أرجاء روما، رغم وجود بعض الجدل حول ما إذا كانت شريحة العبيد الموجودة ضمن السكان قد تدهورت بالفعل، على مدار القرون أم لا. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، عندما تطورت الإمبراطورية، تم الخفض من مستوى المزيد والمزيد من العمال الزراعيين، ليصبحوا في وضع شبه عبودي، وأصبحوا مقيدين بالأرض التي يعملون فيها. وقد تم مناقشة وضع هؤلاء المستوطنين خلال فترة الإمبراطورية على نحو مُوَسَّع في الوثائق القانونية، مثل قانون "ثيودوسيانوس" وقانون "جوستينيانوس"، وربما يكون قد نشأ خلال فترة حكم "ديوكليتيان" (284 – 305 ميلادية). وقد زادت حقوق أصحاب الأراضي خلال حقبة الإمبراطورية بشكل متواصل؛ حيث سمح الإمبراطور "قنسطنطين"، في عام 332 ميلادية، لأصحاب الأراضي بأن يقيدوا بالسلاسل أي مستوطن يشتبهون في أنه كان يحاول الهرب، وبداية من عام 365 ميلادية، لم يكن يُسمَح للمستوطن بأن يبيع ممتلكاته الخاصة بدون إذن صاحب الأرض التابع له.

ومثلما يمكننا أن نستخدم حطام السفن وطبقات الجليد في جزيرة غرينلاند، من أجل تتبع التوسع والنمو الاقتصادي لروما خلال الحقب الأولى، فإننا نستطيع أن نستخدمها أيضًا في تتبع تدهورها واضمحلالها. بحلول عام 500 ميلادية، انخفض معدل عدد السفن من 180 سفينة إلى 20 سفينة. وعندما انهارت روما، انهارت حركة التجارة عبر المتوسط، وقد رأى بعض العلماء أنها حتى لم تعد إلى معدل ارتفاعها خلال حقبة الرومان، حتى فترة القرن التاسع عشر. ويخبرنا الجليد الموجود في غرينلاند بنفس القصة. لقد استخدم الرومان الفضة في العملات المعدنية، وكان للرصاص الكثير من الاستخدامات، بما في ذلك صناعة الأنابيب وأدوات المائدة. وبعد ارتفاع المعدلات خلال القرن الأول الميلادي، انخفضت معدلات رواسب الرصاص، والفضة، والنحاس في طبقات الجليد بغرينلاند.

لقد كانت تجربة النمو الاقتصادي خلال حقبة الجمهورية الرومانية مبهرة ورائعة، كما هو الحال بالنسبة للأمثلة الأخرى من النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية، مثل حالة الاتحاد السوفيتي. غير أن ذلك النمو كان محدودًا وغير مستدام، حتى عندما يؤخذ في الاعتبار بأنه قد حدث في ظل مؤسسات شبه شاملة؛ لقد كان النمو قائماً على معدل الإنتاجية الزراعية المرتفع بدرجة نسبية، وجمع الجزية والضرائب الباهظة من الأقاليم، والتجارة الخارجية مع المناطق البعيدة، غير أنه لم يكن مدعومًا بالتقدم التكنولوجي أو الفوضى الخَلاَّقة؛ لقد ورث الرومان بعض التكنولوجيات الأساسية، والأدوات الحديدية والأسلحة، والتعليم، وزراعة المحراث وتقنيات البناء؛ كما أنهم قد ابتكروا- في بداية حقبة الجمهورية- بعض الوسائل الأخرى مثل: البناء بالأسمنت، والمضخات، والسواقي (النواعير). غير أنه بعد ذلك، أصبحت التكنولوجيا في حالة ركود، خلال حقبة الإمبراطورية الرومانية. فعلى سبيل المثال، في مجال الشحن، كان هناك القليل من التغيير في تصميم السفن أو حبال الأشرعة، كما أن الرومان لم يقوموا أبدًا بابتكار دفة مؤخرة السفينة، بدلًا من تحري ولكنهم كانوا يحركون السفن بالمجاديف. وانتشرت السواقي بشكل بطيء جدًّا، ولهذا لم تُحدِث أبدًا طاقة المياه ثورة في الاقتصاد الروماني؛ حتى أن مثل هذه الإنجازات العظيمة، مثل القنوات المائية، وبالوعات الصرف الصحي في المدينة كانت تستخدم التكنولوجيا الموجودة، رغم أن الرومان أتقنوها. وقد يكون هناك بعض النمو الاقتصادي بدون وجود ابتكار، اعتمادًا على التكنولوجيا القائمة، غير أنه كان نموًّا بدون فوضى خَلاَّقة. كما أنه لم يدم ويستمر. عندما أصبحت حقوق الملكية غير آمنة بدرجة أكبر، وتلا انهيار الحقوق السياسية للمواطنين انهيار حقوقهم الاقتصادية، انهار النمو الاقتصادي بالمثل.

وهناك شيء ملحوظ حول وسائل التكنولوجيا الحديثة في الحقبة الرومانية، يتمثل في أن ابتكار هذه التكنولوجيات وانتشارها كان يبدو أن الدولة هي التي تقف خلفه. وهذه تعد أخبار طيبة، حتى تقرر الحكومة بأنها ليست مهتمة بالتطور التكنولوجي- وهو ما يعد حدثًا شائعًا للغاية بسبب الخوف من الفوضى الخَلاَّقة. يروى الكاتب الروماني العظيم "بليني الأكبر" القصة التالية: "أثناء فترة حكم الإمبراطور "تيبريوس"،

اخترع رجل زجاجا غير قابل للكسر، ثمَّ ذهب لمقابلة الإمبراطور، متوقعًا أنه سيحصل على مكافأة عظيمة؛ وبدأ في توضيح طبيعة ابتكاره، ثمَّ سأله "تيبريوس" ما إذا كان قد أخبر أي شخص آخر عن هذا الابتكار، وعندما أجاب الرجل بالنفي، أمر "تيبريوس" بأن يؤخذ هذا الرجل بعيدًا ويتم قتله، "وذلك مخافة أن تنخفض قيمة الذهب لتصبح كقيمة الوحل." وهناك أمرين مهمين حول هذه القصة، الأمر الأول: هو أن الرجل ذهب إلى "تيبريوس" في المقام الأول، طمعًا في الحصول على مكافأة، وليس من أجل أن يُنّشئ نشاطه التجاري الخاص، وتحقيق أرباح من خلال بيع الزجاج. ويوضح هذا دور الحكومة الرومانية في التحكم في التكنولوجيا. الأمر الثاني: هو أن "تيبريوس" كان سعيدًا عندما قام بتدمير الابتكار، بسبب الآثار الاقتصادية السلبية التي قد يجلبها؛ إن هذا يمثل الخوف من الآثار الاقتصادية للفوضى الخَلاَّقة.

هناك أيضًا دليل مباشر مستمد من حقبة الإمبراطورية حول الخوف من العواقب السياسية للفوضى الخَلاَّقة؛ حيث يحكي "سيوتينيوس" كيف أن الإمبراطور "فيسباسيان"، والذي حكم بين عامي 69 و79 ميلادية، تعامل مع الرجل الذي عرض عليه ابتكار جهاز يقوم بنقل الأعمدة إلى مقر الحكم، قلعة روما، بتكلفة قليلة بشكل نسبي؛ حيث كانت الأعمدة ضخمة، وثقيلة ويصعب نقلها، وكان نقلها إلى روما من موقع مناجم التعدين التي يتم تصنيعها فيها، يتطلب توفير عمالة بالآلاف من الأشخاص، وكان ذلك يتطلب نفقة ضخمة من الحكومة. غير أن "فيسباسيان" لم يقتل الرجل، ولكنه رفض أيضًا أن يستفيد من الابتكار، موضحًا ذلك بقوله "كيف سيكون من الممكن أن أُطعم الشعب؟" وهذا مثال آخر أتى فيه أحد المخترعين للحكومة، وربما كان هذا طبيعيًّا بدرجة أكبر مما كان عليه الأمر بالنسبة للزجاج غير القابل للكسر، حيث إن الحكومة الرومانية كانت مهتمة بدرجة كبيرة للغاية بتصنيع الأعمدة والنقل. غير أن الابتكار تم رفضه مرة أخرى، بسبب التهديد الذي تمثله الفوضى الخَلاَّقة. وليس بدرجة كبيرة بسبب آثاره الاقتصادية، وإنما بسبب الخوف من الفوضى السياسية الخَلاَّقة. لقد كان "فيسباسيان" مهتمًا وقلقًا بأنه إن لم يظل الشعب في حالة من السعادة

والرضا وتحت السيطرة، فإن الوضع لن يكون مستقرًّا من الناحية السياسية؛ وكان يجب أن يظل عامة الرومان في حالة انشغال ومرونة، ولهذا كان من الجيد أن يكون هناك وظائف يقدمها لهم، مثل القيام بنقل الأعمدة. وكان هذا مكملًا للحصول على القوت وحضور عروض السيرك، والتي كانت يتم صرفها بالمجان أيضًا من أجل نيل رضا الشعب. وربما يكون من الواضح أن كلا هذين المثالين حدثا مباشرة بعد سقوط الجمهورية. وكان الأباطرة الرومان لديهم المزيد من السلطة والنفوذ لصد ووقف التغيير، عما كان عليه الحال بالنسبة للحكام الرومان خلال فترة الجمهورية.

وهناك سبب آخر هام بالنسبة لعدم وجود الابتكار التكنولوجي، ألا وهو انتشار العبودية. وحينما اتسعت وامتدت الأقاليم التي يسيطر عليها الرومان، خضعت أعداد هائلة من السكان للعبودية، وكانوا في الغالب يتم جلبهم إلى إيطاليا للعمل في الممتلكات الضخمة للنخب. ولم يكن الكثير من المواطنين في روما بحاجة إلى العمل: حيث كانوا يعيشون على الإعانات المجانية التي تقدمها الحكومة؛ فمن أين يأتي الابتكار إذاً؟ لقد سبق أن ذكرنا أن الابتكار يأتي من خلال أشخاص جدد يحملون أفكارا جديدة، ويبتكرون حلولا جديدة للمشاكل القديمة. وفي روما، كان الأشخاص الذين يقومون على عملية الإنتاج من العبيد، ثمَّ بعد ذلك كانوا من المستوطنين في وضع أشباه العبيد، مع وجود القليل من المحفزات للابتكار، حيث كان أسيادهم - وليس هم - هم من كانوا يستفيدون من أي ابتكار. وكما سنرى كثيراً في هذا الكتاب، فإن الاقتصاديات القائمة على قمع وإكراه العمالة، وأن الأنظمة مثل العبودية وعبودية الأرض من المعروف عنها علانية أنها معادية للابتكار. يعد هذا صحيحًا منذ بداية العالم القديم وحتى الحقبة الحديثة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، شاركت الولايات الشمالية في الثورة الصناعية، وليس الجنوبية منها؛ وبالطبع ساعدت العبودية وعبودية الأرض (السخرة) في جمع ثروات طائلة لصالح أولئك الأشخاص، الذين كانوا يملكون العبيد، ويسيطرون على خادمي الأرض من المزارعين، ولكنها لم تخلق ابتكارًا تكنولوجيًّا أو ازدهارًا للمجتمع.

لا أحد يرسل أخبارا من فيندولاندا

في عام 43 ميلادية، غزا الإمبراطور الروماني "كلوديوس" إنجلترا، ولكن ليس سكوتلندا. كانت هناك محاولة عقيمة أخيرة، قام بها الحاكم الروماني "أجريكولا"، والذي تخلى عن الفكرة وفي عام 85 ميلادية قام ببناء سلسلة من القلاع لحماية الحدود الشمالية لإنجلترا. كان أحد أكبر هذه القلاع تقع في منطقة "فيندولاندا"، على بعد خمسة وثلاثين ميل غرب "نيوكاسل"، والتي تظهر على الخريطة رقم (11) في أقصى شمال غرب الإمبراطورية الرومانية. وبعد ذلك، تم ضم "فيندولاندا" إلى السور الدفاعي الذي يبلغ طوله خمسة وثمانون ميلا، والذي بناه الإمبراطور "هادريان"، ولكن في عام 103 ميلادية، عندما تمركز قائد روماني يدعى "كانديدوس" بالجنود هناك، كانت بمثابة قلعة أو حصن منعزل. وتواصل "كانديدوس" مع صديقه "أوكتافيوس" لتزويد الحامية العسكرية الرومانية بالمؤن، وتلقى ردًّا من أوكتافيوس على خطاب قد أرسله له:

"من أوكتافيوس" إلى أخيه "كانديدوس"، تحياتي؛

لقد سبق أن كتبت إليك عدة مرات، لأبلغك بأنني قمت بشراء خمسة آلاف نوع من الحبوب، والتي أحتاج للأموال لسداد ثمنها. وإن لم ترسل لي بعض الأموال، على الأقل خمسمائة ديناريوس (عملة رومانية قديمة)، ستكون النتيجة أن أخسر ما دفعته من عربون كمقدم ثمن، حوالي ثلاثمائة ديناريوس، وسأكون في وضع محرج. لهذا، فإنني أطلب منك أن ترسل لي بعض الأموال على وجه السرعة؛ الجلود التي تحدثت عنها موجودة في قرية "كاتاراكتونيوم" الرجاء التأكيد على أن يتم تسليمها لطرفي، وكذلك العربة التي ذكرتها. كنت سأذهب لاستلامها من قبل، لولا أنني خشيت أن تصاب الحيوانات بأذى إذا كان الطريق في وضع سيئ. الرجاء متابعة الموقف مع "تيرتيوس" حول الثماني ونصف ديناريوس التي تلقاها من "فاتاليس"؛ حيث إنه لم يودعهم في حسابي الخاص بعد. الرجاء التأكد من إرسال الأموال لي حتى أحصل على الحبوب المطلوبة منزوعة من سنابلها. تحياتي لكل من ""سبيكتاتوس وفيرموس". إلى اللقاء.

توضح المراسلات بين "كانديدوس" و"أوكتافيوس" بعض الجوانب الهامة للازدهار الاقتصادي لإنجلترا في ظل الحكم الروماني: إنها تُظهر وجود اقتصاد مالي متطور مع توافر خدمات مالية؛ كما أنها توضح وجود طرق مُعَبَّدة، حتى إذا كانت في بعض الأحيان في وضع سيئ. إنها تكشف وجود نظام مالي يقوم على تحصيل الضرائب، من أجل دفع الأجور الخاصة بكانديدوس؛ كما أنها تكشف بشكل واضح أن كلا الرجلين كانا متعلمين، وكانت لديهما القدرة على الاستفادة من الخدمات البريدية المتاحة آنذاك. لقد استفادت إنجلترا أيضًا تحت حكم الرومان من التصنيع الضخم للفخاريات عالية الجودة، وخاصة في منطقة أكسفورد شاير؛ وكذلك المراكز الحضرية التي يوجد بها الحمامات والمباني العامة، وتقنيات تشييد المنازل باستخدام الأسمنت والقرميد للأسطح.

بحلول القرن الرابع الميلادي، كان كل شيء في حالة تدهور. وبعد عام 411 ميلادية تخلت الإمبراطورية الرومانية عن إنجلترا، وتم سحب القوات من هناك، ولم يتلق أولئك الذين بقوا هناك أجورهم، وعندما تفككت الدولة الرومانية، تم طرد المسؤولين الرومان من هناك من قبل السكان المحليين. في عام 450 ميلادية، تلاشت كل هذه السمات والمظاهر المتعلقة بالازدهار الاقتصادي، واختفت الأموال من حركة التداول، وهُجِرَت المناطق الحضرية، وتم تجريد المباني من الأحجار؛ وامتلأت الطرق بالأعشاب الضارة؛ وأصبح النوع الوحيد من الفخار المُصَنَّع غير متقن ويدوي الصنع، وليس مصنعًا بالآلات؛ ونسي الناس كيفية استخدام الأسمنت والملاط، وانخفض مستوى التعليم بصورة جوهرية؛ وأصبحت أسطح المنازل مصنوعة من فروع الأشجار، وليس القرميد؛ ولم يعد هناك أحد يرسل الخطابات من "فيندولاندا" بعد ذلك.

بعد عام 411 ميلادية، واجهت إنجلترا انهيارًا اقتصاديًا، وأصبحت مكانًا منعزلًا فقيرا- ولم يكن ذلك للمرة الأولى. وقد رأينا في الفصل السابق كيف أن ثورة العصر الحجري الحديث بدأت في الشرق الأوسط قرابة عام 9500 قبل الميلاد. وفي حين كان السكان في منطقتي أريحا وأبو هريرة يعيشون في بلدان ومدن صغيرة ويمارسون

الزراعة، كان سكان إنجلترا ما زالوا يعيشون على الصيد وجمع الغذاء، وظلوا يقومون بذلك على الأقل لمدة 5500 عام أخرى. وحتى بعد ذلك، لم يبتكر الإنجليز الزراعة أو الرعي، حيث إن هذه الأنشطة قد وصلت إليهم من الخارج، عن طريق المهاجرين الذين كانوا ينتشرون في جميع أرجاء أوروبا قادمين من منطقة الشرق الأوسط على مدار آلاف السنين. وبينما كان سكان إنجلترا يلحقون بركب هذه الابتكارات الهامة، كان سكان الشرق الأوسط يبتكرون بناء المدن، والكتابة، وصناعة الفخار. في عام 3500 قبل الميلاد، كانت المدن الكبيرة مثل "أوروك وأور" قد ظهرت في بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا)، دولة العراق الحديثة؛ حيث كانت مدينة "أوروك" يوجد بها قرابة أربعة عشر ألف نسمة في عام 3500 قبل الميلاد، ثمَّ أربعين ألفًا بعد ذلك بقليل. وقد أُبتكرت عجلة الخزَّاف في بلاد ما بين النهرين تقريبًا في نفس الوقت الذي تم فيه ابتكار النقل باستخدام العَجَل. ظهرت العاصمة المصرية "ممفيس" كمدينة كبيرة بعد ذلك بقليل؛ وظهرت الكتابة بشكل مستقل في كلا المنطقتين. وبينما كان المصريون يقومون ببناء الأهرامات العظيمة في منطقة الجيزة قرابة عام 2500 قبل الميلاد، كان الإنجليز يُشَيِّدُون المبنى الأثري الأكثر قدمًا وشهرةً بالنسبة لهم، الدائرة الحجرية بمنطقة "ستونهنج" بجنوب إنجلترا؛ وهو ما كان يمثل إضافة لا بأس بها وفقًا للمقاييس الإنجليزية، ولكنه لم يكن حتى كبيرًا بصورة كافية، لكي يستوعب واحدة من القوارب الاحتفالية المدفونة عند أسفل هرم الملك خوفو. لقد استمرت إنجلترا في التخلف عن الركب، والاستعارة من الشرق الأوسط، ومن بقية أوروبا حتى بداية وخلال الحقبة الرومانية.

وعلى الرغم من مثل هذا التاريخ المتواضع والغير واعد، ظهر في إنجلترا أول مجتمع ديمقراطي، يشمل الجميع بصورة حقيقية، وكذلك حيث وضعت الثورة الصناعية بذورها الأولى هناك. لقد ذكرنا من قبل (في الفصل الرابع) أن هذا كان نتيجة لسلسلة من التفاعلات بين الفوارق المؤسسية الضئيلة، وبين المراحل الدقيقة على سبيل المثال، وباء الموت الأسود، واكتشاف الأمريكتين. لقد كان للتفاوت والاختلاف الإنجليزي جذور تاريخية. غير أن المشهد المستمد من "فيندولاندا" يوضح أن هذه

الجذور لم تكن بذلك العمق، كما أنها لم يسبق تحديدها بالتأكيد من الناحية التاريخية؛ إنها لم تكن مغروسةً في تربة ثورة العصر الحجري الحديث، أو حتى خلال القرون التي كان يسودها الهيمنة الرومانية. في عام 450 ميلادية، وفي بداية ما اصطلح المؤرخون على تسميته بعصور الظلام، كانت إنجلترا غارقة ومتردية في حالة من الفقر والفوضى السياسية. لم تكن لتأتي دولة مركزية فاعلة في إنجلترا لمئات السنين.

مسارات متباعدة

إن ظهور المؤسسات الشاملة، والنمو الصناعي اللاحق في إنجلترا، لم يتحقق في الواقع باعتباره ميراث مباشر للمؤسسات الرومانية (أو الفترات التي تسبقها). ولا يعني هذا أنه لم تكن هناك أحداث هامة مع سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية، كحدث هام ترك أثره على معظم أوروبا؛ حيث إن مناطق مختلفة من أوروبا كانت تتقاسم نفس المراحل الدقيقة، وتفاوتت مؤسساتها بنفس الشكل، وربما يكون ذلك بطريقة أوروبية متميزة. إن سقوط الإمبراطورية الرومانية كان يمثل جزءًا هامًّا وحاسمًا من هذه المراحل الدقيقة المشتركة. ويتناقض هذا المسار الأوروبي مع المسارات الموجودة في مناطق أخرى من العالم، والتي تشمل دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا، والأمريكتين، والتي تطورت بصورة جزئية على نحو مختلف، لأنها لم تواجه نفس المراحل الدقيقة.

لقد انهارت إنجلترا التي كانت تخضع للحكم الروماني بضجة عنيفة. ولم يكن هذا صحيحًا بنفس الدرجة في إيطاليا، أو منطقة الغال الرومانية (فرنسا الحديثة)، أو حتى شمال إفريقيا، حيث كانت الكثير من المؤسسات القديمة تتخذ شكلًا ما. غير أنه مما لا شك فيه أن التغير والانتقال من هيمنة دولة رومانية واحدة إلى مجموعة من الدول يدير شؤونها الفرنجة، والقوط الغربيين، والقوط الشرقيين، والونداليين، والبورجونديان كان يمثل أمرًا هاما؛ وكانت سلطة هذه الدول أضعف بدرجة كبيرة، كما أنها تعرضت لسلسلة طويلة من الغارات والهجمات من جيرانها المحيطين بها. أتى الفايكنجز والدنماركيين من الشمال في سفنهم الطويلة. ومن الشرق أتى الفرسان الهونيين

الجرمانيين. وأخيرًا، ظهور الإسلام كدين وقوة سياسية خلال القرن الذي تلا وفاة النبي محمد ﷺ في عام 632 ميلادية، والذي أدى إلى إقامة دول إسلامية جديدة في معظم أرجاء الإمبراطورية البيزنطية، وشمال إفريقيا، وإسبانيا. لقد هزت هذه التطورات المعروفة أوروبا، وظهر في أعقابها نمط معين من المجتمعات، والمشار إليها بشكل عام بالمجتمعات الإقطاعية. لقد كان المجتمع الإقطاعي مجتمعا غير مركزي؛ لأن الدول المركزية القوية قد ضمرت وتلاشت، حتى إذا كان بعض الحكام، من أمثال شارلمان، قد حاولوا أن يعيدوا تنظيم بنيتها وتركيبها.

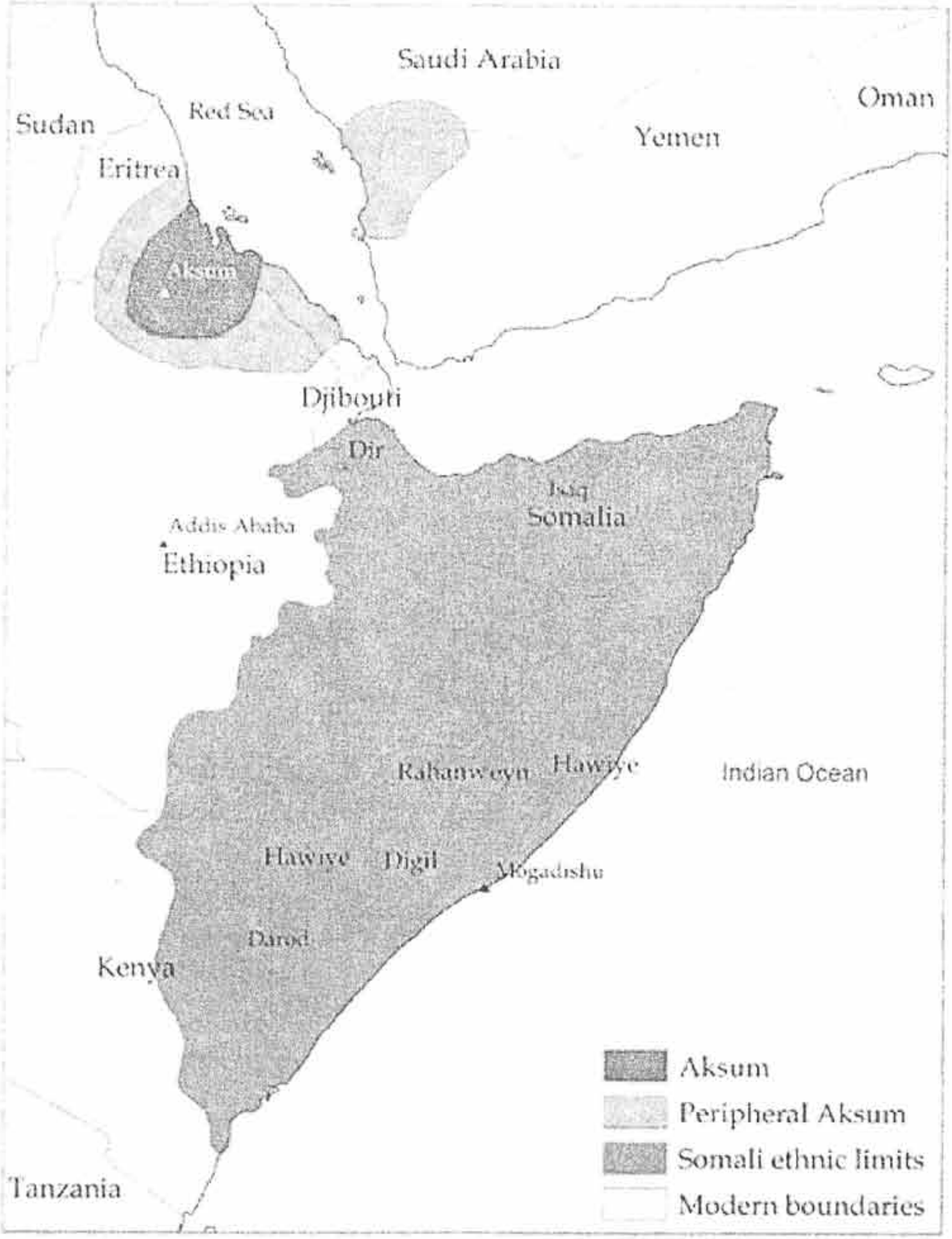
لقد كانت المؤسسات الإقطاعية، والتي كانت تعتمد على العمالة من العبيد المكرهين (عبيد الأرض)، استحواذية بشكل واضح، كما أنها كانت تشكل الأساس لحقبة طويلة من الاستحواذ والنمو البطيء في أوروبا خلال العصور الوسطى. غير أنها كانت أيضًا مؤثرة وهامة بالنسبة للتطورات والتنمية اللاحقة. على سبيل المثال، اختفت العبودية من أوروبا خلال تقليل وخفض الوضع الاجتماعي لسكان المناطق الريفية ليصبحوا في وضع عبيد الأرض. وفي الوقت الذي كان من الممكن أن يخفض النخب وضع جميع سكان المناطق الريفية، إلى وضع عبودية الأرض، لم يكن يبدو من الضروري أن يكون هناك طبقة منفصلة من العبيد، كما كان الوضع في جميع المجتمعات السابقة. لقد خلق النظام الإقطاعي أيضًا حالة من فراغ السلطة، والتي استطاعت خلالها المدن المستقلة المتخصصة في الإنتاج والتجارة أن تنتعش. غير أنه عندما تغير توازن القوى بعد وباء الموت الأسود، وبدأت عبودية الأرض في التفكك والتلاشي في أوروبا الغربية، كان قد تم إعداد الساحة لوجود مجتمع أكثر تعددية بدرجة كبيرة بدون وجود أي عبيد.

كانت المراحل الدقيقة التي ساعدت في ظهور المجتمع الإقطاعي متميزة، غير أنها لم تكن مقصورة على أوروبا بصورة كاملة. ويمكننا أن نعقد مقارنة مناسبة مع دولة إثيوبيا الإفريقية الحديثة، والتي تطورت من مملكة "أكسوم"، والتي كان قد تم تأسيسها في شمال البلاد قرابة عام 400 قبل الميلاد. كانت "أكسوم" مملكة متطورة بشكل نسبي

بالنسبة لمقاييس عصرها، وكانت تشترك في التجارة الدولية مع الهند، وشبه الجزيرة العربية، واليونان، والإمبراطورية الرومانية؛ حيث يمكن مقارنتها في نواحٍ كثيرة بالإمبراطورية الرومانية الشرقية في تلك الحقبة. كانت تستخدم النقود، وقامت بتشييد المباني الأثرية العامة وتعبيد الطرق، وكانت لديهم وسائل تكنولوجية مشابهة، على سبيل المثال، في مجال الزراعة والنقل البحري. وكانت هناك أيضًا تشابهات أيديولوجية مثيرة بين كل من "أكسوم" وروما. في عام 312 ميلادية، تحول الإمبراطور "قسطنطين" إلى الديانة المسيحية، تمامًا كما فعل الملك "إيزانا" ملك أكسوم في نفس التوقيت تقريبا. توضح الخريطة رقم (12) موقع الدولة التاريخية لإمبراطورية أكسوم، والتي تمثل دولتي إثيوبيا وإريتريا في العصر الحديث، بالإضافة لقواعد أمامية في البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية واليمن.

وكما انهارت روما، حدث ذلك أيضًا لإمبراطورية أكسوم، وسلك مسار انهيارها التاريخي نمطًا قريبًا لذلك النمط الخاص بالإمبراطورية الرومانية الغربية. قام العرب بنفس الدور، الذي لعبه الهونيون والونداليون في انهيار وسقوط روما، حيث اتسعت دولة العرب، في القرن السابع الميلادي، وامتدت حتى البحر الأحمر، ولأسفل باتجاه شبه الجزيرة العربية؛ ففقدت إمبراطورية أكسوم مستعمراتها الموجودة في الجزيرة العربية، وكذلك طرقها التجارية هناك. وكان هذا هو الانهيار الاقتصادي المتسارع: تم التوقف عن صك النقود، وانخفض عدد سكان المناطق الحضرية، وكان هناك إعادة تركيز لمناطق الدولة نحو المناطق الداخلية للبلاد، ولأعلى باتجاه مرتفعات إثيوبيا الحديثة.

في أوروبا، ظهرت المؤسسات الإقطاعية بعد انهيار سلطة الدولة المركزية؛ وقد حدث نفس الشيء في إثيوبيا، والتي كانت تقوم على نظام يطلق عليه "جولت" / gult، والذي كان يتضمن منح الأرض من جانب الإمبراطور. وقد ورد ذكر هذه المؤسسة في المخطوطات الخاصة بالقرن الثالث عشر، رغم أنها ربما تكون قد تم إنشائها قبل ذلك بكثير. ومصطلح (جولت/ gult) مشتق من كلمة باللغة الأمهرية (لغة إثيوبيا الرسمية) والتي تعني "لقد خصص قطعة من ملكه"؛ إنها توضح أنه في مقابل الأرض، كان يجب



خريطة رقم (12): إمبراطورية أكسوم وأسر العشائر الصومالية

على الشخص الحاصل على هذه المنحة أن يقدم خدمات للإمبراطور، وخاصة الخدمات العسكرية؛ وفي المقابل، كان صاحب المنحة يملك الحق في جمع الجزية والخراج من

أولئك الذين يقومون بزراعة الأرض. وتوضح الكثير من المصادر التاريخية المختلفة أن الأشخاص الحاصلين على المنحة (جولت)، كانوا يجمعون ما بين قرابة نصف وثلاثة أرباع الناتج الزراعي من المزارعين. كان هذا النظام يمثل تطورًا مستقلًّا مع وجود تشابهات واضحة مع النظام الإقطاعي الأوروبي، ولكنه ربما كان حتى أكثر استبدادًا منه. وفي ذروة وأوج النظام الإقطاعي في إنجلترا، كان المزارعون (عبيد الأرض) يواجهون نظام دفع جزية وخراج أقل إرهاقًا وظلمًا من هذا، وكانوا يفقدون قرابة نصف الناتج الزراعي الذي يخرجونه من الأرض لصالح اللوردات بصيغة أو بأخرى.

غير أن إثيوبيا لم تكن ممثلةً لإفريقيا؛ حيث إن العبودية لم يتم استبدالها في المناطق الأخرى بعبودية أو خدمة الأرض. وقد استمرت العبودية الإفريقية، والمؤسسات التي تدعمها على مدار المزيد من القرون؛ حتى أن المسار النهائي لإثيوبيا كان مختلفًا بدرجة كبيرة. بعد القرن السابع، ظلت إثيوبيا منعزلة، في المناطق الجبلية الواقعة في شرق إفريقيا، عن التطورات التي أثرت بعد ذلك في المسار المؤسسي لأوروبا، مثل ظهور المدن المستقلة، ووجود قيود حديثة على سلطة الملوك والحكام، واتساع حركة التجارة عبر الأطلنطي بعد اكتشاف الأمريكتين. وكنتيجة لذلك، فقد ظل إصدارها المتعلق بالمؤسسات الاستحواذية المطلقة بدون مواجهة وتحديات على نطاق واسع. كما أن القارة الإفريقية تفاعلت بعد ذلك بإمكانية مختلفة بدرجة كبيرة مع كل من أوروبا وآسيا؛ حيث أصبحت شرق إفريقيا موردًا رئيسيًّا للعبيد للعالم العربي، وانجذبت كل من وسط وغرب إفريقيا إلى الاقتصاد العالمي، خلال فترة التوسع الأوروبي المصاحب لحركة التجارة عبر الأطلنطي كموردين للعبيد. وأن الكيفية التي أدت بها حركة التجارة عبر الأطلنطي إلى وجود مسارات متباعدة بصورة حادة بين أوروبا الغربية وأفريقيا، تعد مثالًا آخر على التفاوت المؤسسي الناتج عن التفاعل بين المراحل الدقيقة وبين الفوارق المؤسسية القائمة. وفي حين ساعدت الأرباح والمكاسب الناتجة عن تجارة العبيد في إنجلترا في زيادة ثروات أولئك الذين كانوا يعارضون النظام الاستبدادي المطلق، ساعدت في إفريقيا على خلق وتقوية النظام الاستبدادي.

وبعيدًا عن أوروبا، كانت التطورات المتعلقة بالتفاوت المؤسسي حتى أكثر حريةً بشكل واضح، لكي تسلك مسارها الخاص. وفي الأمريكتين، على سبيل المثال، واللتين انفصلتا عن أوروبا قرابة عام 15000 قبل الميلاد، عن طريق انصهار الجليد الذي كان يربط ولاية ألاسكا بروسيا، كانت هناك ابتكارات مؤسسية مشابهة لتلك التي كانت موجودة عند النطوفيين، والتي أدت إلى ظهور الحياة المستقرة، والتسلسل الهرمي، وعدم المساواة- أو بإيجاز المؤسسات الاستحواذية. لقد حدث ذلك في البداية في المكسيك، وفي بيرو، وبوليفيا المطلتين على الأنديز، وأدت إلى ثورة العصر الحجري الحديث الأمريكية، من خلال تدجين زراعة الأذرة. لقد ظهرت الأشكال الأولى من النمو القائم على الاستحواذ على الثروات في هذه الأماكن، كما سبق أن رأينا في دول مدينة حضارة المايا؛ غير أنه بنفس الطريقة التي لم تتحقق بها الابتكارات والتطورات الكبرى نحو المؤسسات الشاملة للجميع والتطور الصناعي في أوروبا، في الأماكن التي كانت الدولة الرومانية تحكم قبضتها الحديدية عليها، فإن المؤسسات الشاملة في الأمريكتين لم تنشأ في الأراضي التابعة لهذه الحضارات الأولى. وفي الحقيقة، وكما رأينا في الفصل الأول، أن هذه الحضارات المستقرة بشكل كثيف، تفاعلت بطريقة منحرفة وفاسدة مع حركة الاستعمار الأوروبي؛ لكي تخلق حالة من "انعكاس الثروات"، وهو ما جعل الأماكن التي كانت غنية في السابق بصورة نسبية في الأمريكتين تصبح فقيرة بشكل نسبي؛ واليوم نجد أن الولايات المتحدة وكندا، واللتان كانتا في مؤخرة الركب بدرجة كبيرة عن الحضارات المعقدة الموجودة في المكسيك، وبيرو، وبوليفيا، هما الآن أكثر ثراء وغنى بكثير عن بقية الأمريكتين.

عواقب النمو المبكر

إن الحقبة الزمنية الطويلة بين ثورة العصر الحجري الحديث، والتي بدأت في عام 9500 قبل الميلاد، وبين الثورة الصناعية البريطانية في أواخر القرن الثامن عشر، كانت مليئة بدفعات وتدفقات من النمو الاقتصادي. وهذه الدفعات كانت تحركها الابتكارات المؤسسية، التي أصبحت في نهاية المطاف مترنحة ومتداعية. وفي روما القديمة تفككت

المؤسسات التي كانت تقوم عليها الجمهورية، والتي حققت درجة معينة من الحيوية والانتعاش الاقتصادي، وساعدت على بناء إمبراطورية ضخمة، بعد الانقلاب الذي قام به "يوليوس قيصر"، وبناء الإمبراطورية تحت قيادة أوغسطس. لقد استغرق الأمر قروناً للإمبراطورية الرومانية لكي تختفي في النهاية، وللانهيار أن يكتمل. غير أنه عندما فتحت المؤسسات الجمهورية الشاملة بشكل نسبي، الطريق أمام المؤسسات الأكثر استحواذاً واستخلاصًا للثروات التابعة للإمبراطورية، أصبح التدهور والتراجع الاقتصادي أمرًا محتوما.

لقد كانت الديناميكيات الفينيسية (البندقية) مشابهة؛ حيث إن الازدهار الاقتصادي للبندقية، كان قائمًا على المؤسسات التي كانت تحمل عناصر شاملة هامة، غير أن هذه العناصر تعرضت للضعف والوهن عندما قامت النخبة المسيطرة آنذاك بغلق النظام أمام الوجوه الجديدة، وحتى أنها حظرت المؤسسات الاقتصادية التي كانت قد حققت الازدهار للجمهورية.

ورغم أن تجربة روما تعد شهيرة وملحوظة، إلا أنها لم تكن ميراثًا لروما الذي أدى بشكل مباشر إلى ظهور المؤسسات الشاملة في إنجلترا، وكذلك إلى الثورة الصناعية البريطانية. إن العوامل التاريخية تُشكل الطريقة التي تتطور بها المؤسسات، غير أن هذا لا يمثل عملية تراكمية بسيطة يسبق تحديدها. وتوضح كل من روما والبندقية كيف أن الخطوات الأولى نحو شمولية المؤسسات للجميع قد تم عكس مسارها. إن المشهد المؤسسي والاقتصادي الذي شَكلته روما في جميع أرجاء أوروبا والشرق الأوسط، لم يؤد بشكل قوي إلى بناء المؤسسات الشاملة المتأصلة جذورها بشكل أكثر رسوخًا على مدار القرون اللاحقة؛ وفي الحقيقة، فإن المؤسسات التي ظهرت بداية، وبصورة أكثر قوة في إنجلترا، حيث كانت السيطرة الرومانية هي الأضعف حالًا آنذاك، وحيث اختفت بصورة نهائية وحاسمة بعد ذلك، وتقريبًا بدون أثر، خلال القرن الخامس الميلادي. وبدلاً من ذلك، كما ناقشنا في الفصل الرابع، فإن التاريخ يلعب دورًا رئيسيًا خلال عملية الحراك المؤسسي، الذي يخلق الفوارق المؤسسية، وإن كانت فقط ضئيلة في

بعض الأحيان، والتي تتضخم وتتزايد فيها بعد عندما تتفاعل مع المراحل الدقيقة. ولأن هذه الفوارق تكون في الغالب ضئيلة، لدرجة أنها يمكن أن يتم عكس مسارها بسهولة، وأنها ليست بالضرورة نتيجة لعملية تراكمية بسيطة.

وبالطبع، كان لروما آثار طويلة الأمد على أوروبا؛ حيث إن القانون والمؤسسات الرومانية أثرت في القوانين والمؤسسات التي أقامتها ممالك البرابرة بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية. كما أن سقوط روما أيضًا هو الذي أدى إلى وجود المشهد السياسي غير المركزي، والذي تطور إلى النظام الإقطاعي. لقد استغرق اختفاء العبودية وظهور المدن المستقلة وقتًا طويلا، واكتمل كمنتجات وعناصر داخلية لهذه العملية (وبالطبع، كان أمرًا عارضًا من الناحية التاريخية)؛ وأن هذه العناصر أصبحت مؤثرة بصورة خاصة عندما هز وباء الموت الأسود أركان المجتمع الإقطاعي بعمق. وظهر من الرماد الذي خَلَّفَهُ الموت الأسود بلدان ومدن أكثر قوة، ومزارعون لم يعد يُقَيَّدوا بالأرض التي يزرعونها، وتحرروا حديثًا من الالتزامات الإقطاعية. لقد كانت بالتأكيد هذه المراحل الدقيقة التي نتجت عن سقوط الإمبراطورية الرومانية هي التي أدت إلى حراك مؤسسي قوي، ترك أثره على جميع أرجاء أوروبا بطريقة لم يكن لها مثيل في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، أو آسيا، أو الأمريكتين.

بحلول القرن السادس عشر، كانت أوروبا متميزة ومختلفة من الناحية المؤسسية، بدرجة كبيرة عن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء والأمريكتين. على الرغم من أنها ليست أكثر غنى وثراء بكثير عن الحضارات الآسيوية المذهلة في الهند أو الصين، إلا أن أوروبا اختلفت عن هذه الأنظمة السياسية بطرق رئيسية معينة. على سبيل المثال، لقد ابتكرت مؤسسات ممثلة بنمط لم يكن موجودا هناك من قبل؛ وهي تلك المؤسسات التي لعبت دورًا حاسمًا في تطور المؤسسات الشاملة؛ وكما سنرى في الفصلين القادمين، أن الفوارق المؤسسية الضئيلة ستكون هي الأكثر أهمية في كل أرجاء أوروبا؛ وأنها ميزت وخصت إنجلترا، لأنه كان يوجد هناك النظام الإقطاعي، الذي جعل الطريق أكثر شمولًا بالنسبة للمزارعين ذوي العقول التجارية والمراكز الحضرية المستقلة، التي

يمكن للتجار وأرباب الصناعة هناك أن ينتعشوا ويزدهروا. كانت هذه المجموعات بالفعل تطالب بوجود حقوق ملكية أكثر أمانا، ومؤسسات اقتصادية مختلفة، وصوت سياسي من جانب ملوكهم وحكامهم. وقد بلغت هذه العملية برمتها إلى الذروة خلال القرن السابع عشر.

الفصل السابع

نقطة التحول

مشكلة مع الجوارب

عاد "وليام لي" في عام 1583 من دراسته في جامعة كامبريدج، ليصبح القسيس المحلي في كالفيرتون بإنجلترا؛ وكانت إليزابيث الأولى (1558-1603) قد أصدرت مؤخرا مرسومًا يقضي بأنه يجب على شعبها أن يرتدوا دائمًا غطاء للرأس مشغولًا بالتريكو. وقد سجّل "لي" قائلا: "كان عمال التريكو هم الوحيدون الذين يستطيعون صنع هذه الملبوسات، ولكن إنتاج هذه الاشياء يستغرق وقتا طويلا. فبدأت أفكر بينما أشاهد والدتي وأخواتي يجلسن في غسق المساء ينسجن بإبرهم؛ وإذا كانت الثياب يتم صنعها بإبرتين وصف واحد من الخيط، لماذا لا يتم استخدام عدة إبر لسحب الخيط".

سَجّلت هذه الفكرة بالغة الأهمية بداية لمكننة إنتاج المنسوجات؛ وأصبح "لي" مهووسًا بفكرة صنع آلة تحرر الناس من النسج اليدوي الذي لا نهاية له. وتذكر قائلاً: "لقد بدأت أهمل واجباتي نحو الكنيسة ونحو أسرتي، لقد بدأت فكرة آلتي وتصنيعها تستحوذ على قلبي وعقلي".

وأخيرا، أصبح "هيكل آلة صنع الجوارب" جاهزًا في عام 1589. سافر إلى لندن مفعمًا بالبهجة والإثارة وهو يسعى لمقابلة إليزابيث الأولى، ليبين لها إلى أي مدى ستكون الآلة مفيدة، وليطلب منها الحصول على براءة اختراع لمنع الآخرين من نسخ تصميمه وسرقته. واستأجر مبنى لتركيب وضبط الآلة فيه، واستطاع بمساعدة عضو البرلمان المحلي عن بلدته "ريتشارد باركينس" أن يلتقي "بهنري كاري"، و"لورد هنسدون"،

وهو عضو في المجلس الخاص بالملكة؛ ورتب "كاري" لزيارة الملكة إليزابيث لترى الآلة، ولكن رد فعلها كان مدمرا، حيث رفضت منح "لي" براءة الاختراع، واكتفت بإبداء تعليقها: "طموحك عالي جدًا يا سيد "لي"، انظر ماذا يمكن أن يقدم اختراعك لرعاياي من الفقراء؛ إنه بالتأكيد سيجلب عليهم الخراب حيث سيحرمهم من فرص العمل، وبالتالي سيحولهم إلى متسولين". انتقل "لي" إلى فرنسا بعد أن تحطمت كل آماله ليجرب حظه هناك، ثمَّ عاد إلى إنجلترا بعد أن ذاق مرارة الفشل هناك أيضًا. وعلى الفور طلب من جيمس الأول (1603–1625)، خليفة إليزابيث، أن يمنحه براءة الاختراع. ولسوء الحظ، رفض جيمس الأول أيضًا منحه براءة الاختراع لنفس الأسباب التي أبدتها إليزابيث، فكلاهما يخشى أن تؤدي مكننة إنتاج الجوارب إلى زعزعة الاستقرار السياسي، حيث سيسلب عمل النساجين اليدويين ويحولهم إلى عاطلين عن العمل مما سيتسبب في انتشار البطالة، وعدم الاستقرار السياسي، وتهديد السلطة الملكية؛ لقد كان هيكل آلة نسج الجوارب اختراعًا يُبشر بزيادات هائلة في الإنتاجية، ولكنه ينذر أيضًا بالفوضى الخلاقة.

إن رد الفعل على اختراع "لي" الرائع يوضح فكرة رئيسية لهذا الكتاب، وهي أن الخوف من الفوضى الخلاَّقة هو السبب الرئيسي وراء غياب الزيادة المطردة في مستويات المعيشة بين العصر الحجري الحديث وبين الثورات الصناعية. يؤدي الابتكار التكنولوجي إلى ازدهار المجتمعات البشرية، ولكنه ينطوي أيضًا على استبدال القديم بالحديث، والقضاء على الامتيازات الاقتصادية والسلطة السياسية لبعض الأشخاص. ومن أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، نحتاج إلى تكنولوجيات حديثة وطرق جديدة لعمل الأشياء، وستأتي هذه التكنولوجيا والطرق الجديدة في الغالب من أشخاص جدد مثل "لي" دون غيرهم. وقد تؤدي هذه المتطلبات إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع أكثر ازدهارا، ولكن عملية الفوضى الخلاقة التي تبدأها تهدد سبل عيش أولئك الذين يعملون بالتكنولوجيات القديمة، مثل النساجون اليدويون الذين سيجدون أنفسهم عاطلين عن العمل بعد اختراع "لي". والأهم من ذلك، أن الابتكارات

الرئيسية الهامة مثل آلة "لي" لصناعة الجوارب تهدد أيضًا بإعادة تشكيل السلطة السياسية، بمعنى أن السبب وراء رفض إليزابيث الأولى وجيمس الأول لاختراعه ليس القلق بشأن مصير أولئك الذين قد يصبحون عاطلين عن العمل نتيجة آلة "لي"، بل تخوفهم من أن يصبحوا ساسة خاسرين، أي قلقهم من أن يقوم أولئك الذين سيتشردون بسبب اختراع "لي" بإثارة عدم الاستقرار السياسي وتهديد سلطتهم. كما رأينا في حالة النساجين الثائرين (في الفصل الثالث)، وغالبا ما يكون من الممكن تجاوز مقاومة العمال مثل النساجين اليدويين، ولكن الأمر يختلف مع النخبة، ولاسيما عندما تتعرض سلطتهم السياسية للتهديد، فإنهم يُشكلون حاجزًا أكبر حجمًا أمام الابتكار. وحقيقة أن لديهم الكثير ليخسروه من جراء الفوضى الخلاقة لا يعني فقط أنهم لن يكونوا هم من يستحدث الابتكارات الجديدة، ولكنهم أيضًا سيقاومون في الغالب وسيحاولون إيقاف مثل هذه الابتكارات. لذلك، فإن المجتمع بحاجة إلى أن يستحدث القادمون الجدد الابتكارات الأكثر ثورية، والتي تنطوي على تغيرات جذرية وجوهرية، والحاجه إلى أن يتغلب هؤلاء القادمون الجدد والفوضى الخلاقة على العديد من مصادر المقاومة، بما في ذلك تلك المقاومة من جانب الحكام والنخب المسيطرة.

كانت المؤسسات الاستحواذية هي القاعدة، والسائدة على مر التاريخ في إنجلترا ما قبل القرن السابع عشر. وكانت هذه المؤسسات قادرة في بعض الأحيان على تحقيق النمو الاقتصادي، كما هو مبين في الفصلين الأخيرين، ولاسيما عندما تشتمل على عناصر شاملة، كما في حالة البندقية وروما، ولكنها لا تسمح بالفوضى الخلاقة؛ وأن النمو الذي تحققه لم يكن مستداما، ووصل إلى نهايته بسبب غياب الابتكارات الجديدة، وبسبب التناحر السياسي الناجم عن الرغبة في الاستفادة من الاستحواذ على الثروات، أو لأن العناصر الشاملة الوليدة قد انعكس مسارها بشكل قاطع، كما حدث في البندقية.

ربما لا يختلف متوسط العمر المتوقع لأحد سكان قرية النطوف بمنطقة أبو هريرة كثيرا عن أحد مواطني روما القديمة. كان متوسط العمر المتوقع للشخص الروماني

العادي مشابهًا إلى حد ما لمتوسط عمر المواطن العادي في إنجلترا في القرن السابع عشر. فيما يتعلق بالدخل، أصدر الإمبراطور الروماني "دقلديانوس" مرسومًا في عام 301 ميلادية ينص على الحد الأقصى للأسعار، ويحدد نظام الأجور التي تُدفَع لأنواع مختلفة من العمال. ولا نعرف بالضبط مدى دقة تنفيذ نظام الأجور والأسعار الذي أقره "دقلديانوس"، ولكن عندما استخدم المؤرخ الاقتصادي "روبرت ألين" هذا المرسوم لحساب مستويات المعيشة للعامل العادي غير الماهر، وجد أن هذه المستويات هي بالضبط تقريبا نفس مستويات معيشة العامل غير الماهر في إيطاليا خلال فترة ما قبل القرن السابع عشر. كان معدل الأجور في أقصى الشمال في إنجلترا أكثر ارتفاعًا ومتزايدا، وكانت الأمور تشهد حراكًا وتغيرا. وكيف حدث هذا هناك يمثل موضوع هذا الفصل.

الصراع السياسي الدائم

لطالما كان الصراع على المؤسسات وتوزيع الموارد متغلغلًا عبر التاريخ. على سبيل المثال، رأينا كيف شَكَّل الصراع السياسي تطور روما القديمة والبندقية، حيث تم حل الصراع في نهاية المطاف لصالح النخب الذين كانت لديهم القدرة على إحكام قبضتهم على السلطة.

وفي الحقيقة، فإن التاريخ الإنجليزي حافل أيضًا بالصراع بين المَلَكِيَّة ورعاياها، وبين الفصائل المختلفة الذين يتقاتلون من أجل السلطة، وبين النخب والمواطنين. ورغم ذلك، لم تسفر هذه الصراعات دائمًا عن تعزيز قوة أولئك الذين دخلوا فيها. في عام 1215، تحدى البارونات (طبقة من النخبة تحت الملك) الملك جون، ووقفوا في وجهه وجعلوه يُوَقِّع على "ماجنا كارتا" ("الميثاق العظيم") في "رانيميد"، (انظر الخريطة 9)؛ وقد وضعت هذه الوثيقة بعض المبادئ الأساسية، التي كانت بمثابة تحديات كبيرة لسلطة الملك، وأهمها أنها أثبتت أنه يتعين على الملك التشاور مع البارونات من أجل رفع الضرائب. وكان الشرط الأكثر شراسة وإثارة للجدل هو البند رقم (61) الذي ينص على أن "يختار البارونات أي خمسة وعشرين من بارونات المملكة

وفق رغبتهم، والذين سيقومون بكل ما لديهم من قوة، بمراعاة وحفظ وتفويض الآخرين بمراعاة السلام والحريات التي منحناها لهم وأكدناها بموجب هذا الميثاق." وفي الواقع، فقد أنشأ البارونات مجلسًا للتأكد من أن الملك يعمل على تنفيذ الميثاق، وإذا لم يفعل فإن هؤلاء البارونات الخمسة والعشرين يكون لهم الحق في الاستيلاء على القلاع والأراضي والممتلكات ... " حتى يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية وفقًا لتقديرهم الخاص؛" غير أن الملك جون لم يعجبه ما جاء في الميثاق العظيم، وبمجرد أن تفرق البارونات أمر البابا بإلغائه. ولكن استمر كل من السلطة السياسية للبارونات ونفوذ الميثاق العظيم. ومن هنا اتخذت إنجلترا الخطوة الأولى المرتعشة نحو التعددية.

استمر الصراع على المؤسسات السياسية، وازدادت القيود على سلطة النظام الملكي من خلال البرلمان المنتخب الأول في عام 1265. وخلافًا لمجلس العوام في روما أو المجالس التشريعية المنتخبة اليوم، كان أعضاء ذلك البرلمان الإنجليزي الأول في الأصل من النبلاء الإقطاعيين، ثمَّ ضم لاحقا الفرسان وأغنى الأرستقراطيين في البلاد. وعلى الرغم من أن البرلمان الإنجليزي يتألف من النخب، إلا أنه ابتكر خاصيتين مميزتين. أولاهما: إنه لا يمثل فقط النخب المشاركة في تحالف وثيق مع الملك، ولكنه يضم أيضًا مجموعة واسعة من أصحاب الحقوق والمصالح والمطالب، بما في ذلك صغار الأرستقراطيين المشاركين في مختلف مناحي الحياة، مثل أرباب التجارة والصناعة، ولاحقا "طبقة النبلاء"، وهي طبقة جديدة من التجاريين، المزارعين الذين يتقدمون بسرعة. وهكذا، منح البرلمان التمكين لقطاع واسع جدًّا من المجتمع، خاصة بمعايير ذلك الوقت. والخاصية الثانية: تعد نتيجة للخاصية الأولى إلى حد كبير، عارض الكثيرون من أعضاء البرلمان باستمرار محاولات النظام الملكي لزيادة قوته، وأصبحوا بمثابة الدعامة الأساسية لأولئك الذين يقاتلون ضد الملكية في الحرب الأهلية الإنجليزية، ثمَّ خلال الثورة المجيدة.

بالرغم من وجود الميثاق العظيم وأول برلمان منتخب، إلا أن الصراع السياسي استمر على السلطات الملكية ومن الذي سيكون ملكا. وانتهى هذا الصراع داخل

النخبة بحرب الورود، وهي عبارة عن صراع طويل بين عائلة لانكستر وعائلة يورك، وهما عائلتان تضم كل منهما مرشح على منصب الملك. وانتهى الصراع بفوز عائلة لانكستر، وأصبح مرشحهم "هنري تيودور" ملكًا على إنجلترا في عام 1485، وأصبح يُلَقب "هنري السابع".

حدثت عمليتان آخريان ذات صلة بالأمر. أولهما: زيادة المركزية السياسية التي وضعها "تيودور" موضع التنفيذ، حيث نزع "هنري السابع" سلاح الأرستقراطيين بعد عام 1485، بل في الحقيقة نزع عنهم الصفة العسكرية، وبالتالي وسَّعَ سلطة الدولة المركزية على نطاق كبير. ثمَّ قام ابنه "هنري الثامن" بثورة في الحكومة من خلال رئيس وزرائه "توماس كرومويل"؛ حيث استحدث كرومويل نظاماً بيروقراطيًّا جديداً في الثلاثينيات من القرن السادس عشر، بدلا من الحكومة التي كانت مجرد أسرة خاصة بالملك، ويمكنها أن تصبح مجموعة منفصلة من مؤسسات قوية. واستكمل "هنري الثامن" ذلك بالانفصال عن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، و"حل الأديرة" وصادر جميع أراضي الكنيسة. كان التخلص من سلطة الكنيسة جزءا من عملية مركزة الدولة. وتعني هذه المركزية لمؤسسات الدولة أنه أصبح من الممكن لأول مرة وجود مؤسسات سياسية شاملة. بدأ "هنري السابع"، هذه العملية ولم يقتصر هنري الثامن على عملية مركزية مؤسسات الدولة ولكنه أيضًا زاد الطلب على التمثيل السياسي على نطاق أوسع. ويمكن أن تؤدي عملية المركزية السياسية بالفعل إلى شكل من أشكال الحكم الاستبدادي المطلق، حيث يستطيع الملك وأعوانه سحق المجموعات القوية الأخرى في المجتمع. وهذا هو في الحقيقة أحد الأسباب التي تستلزم وجود معارضة ضد مركزية الدولة، كما رأينا في الفصل الثالث. ومع ذلك، يمكن أن تتمثل إحدى صور معارضة هذه القوة، أن تقوم مركزية مؤسسات الدولة أيضًا، بتعبئة الطلب نحو ابتكار شكل وليد من أشكال التعددية، كما تم في إنجلترا في عهد "تيودور". عندما يدرك البارونات والنخب المحلية أن السلطة السياسية ستكون على نحو متزايد أكثر مركزية، وأنه من الصعب وقف هذه العملية، سيقومون بتقديم مطالب بأن يكون لهم رأي في كيفية

استخدام السلطة المركزية. في إنجلترا خلال أواخر القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر، كان هذا يعني بذل المزيد من الجهود من قبل هذه المجموعات، لتشكيل برلمان ليحدث التوازن ضد سلطة الملك والسيطرة جزئيا على طريقة عمل الدولة، وبالتالي فإن مشروع "تيودور" لم يبدأ فقط المركزية السياسية، التي هي أحد دعامات المؤسسات الشاملة، ولكنه ساهم أيضًا بشكل غير مباشر في وجود التعددية، وهي التي تمثل دعامة أخرى للمؤسسات الشاملة.

لقد وقعت هذه التطورات في المؤسسات السياسية ضمن سياق التغييرات الرئيسية الأخرى في طبيعة المجتمع. وكان من أبرز الظواهر التي لوحظت بشكل خاص تتمثل في اتساع دائرة الصراع السياسي، أي توسيع نمط الجماعات ذات القدرة على فرض مطالب على النظام الملكي والنخب السياسية. لقد كانت ثورة الفلاحين في عام 1381 (الفصل الرابع) محورية، حيث اهتزت بنية النخبة الإنجليزية بعدها بسلسلة طويلة من الانتفاضات الشعبية؛ وبدأ يجري عملية إعادة توزيع السلطة السياسية، ليس على نطاق الملك واللوردات فحسب، وإنما أيضًا من النخبة إلى الشعب. لقد أتاحت هذه التغييرات، بالإضافة إلى القيود المتزايدة على سلطة الملك، ظهور ائتلاف واسع معارض للحكم المطلق، وبالتالي وضعت الأسس التي تقوم عليها المؤسسات السياسية التعددية.

وعلى الرغم من أن هناك نزاعا حول ذلك، إلا أن المؤسسات السياسية والاقتصادية التي ورثها "تيودور" ودعمها كانت استحواذية بشكل واضح. توفت الملكة إليزابيث الأولى في عام 1603، وهي ابنة هنري الثامن، وكانت قد جلست على عرش إنجلترا في عام 1558 ولم تنجب أطفال، ولذلك حَلَّت أسرة "ستيوارت" محل أسرة "تيودور" في خلافة العرش. كان الملك "جيمس الأول" أول من جلس على عرش بريطانيا من أفراد أسرة ستيوارت، والذي لم يرث فقط المؤسسات، وإنما ورث أيضًا الصراعات القائمة عليها؛ وكان يرغب في أن يكون الحاكم المطلق. وعلى الرغم من أن الدولة كانت قد أصبحت أكثر مركزية، وكان التغيير الاجتماعي يعيد توزيع السلطة في المجتمع، إلا أن

المؤسسات السياسية لم تكن قد أصبحت تعددية بعد. أما فيما يتعلق بالاقتصاد، كشفت المؤسسات الاستحواذية عن نفسها، ليس فقط من خلال معارضتها لاختراع "لي"، وإنما في اتخاذ شكل احتكارات واحتكارات، ثمَّ المزيد من الاحتكارات. حتى أنه عندما تم قراءة قائمة بهذه المؤسسات الاحتكارية أمام البرلمان في عام 1601، اندفع أحد الأعضاء للتساؤل بسخرية عندما وجدها تحتكر كل شيء تقريبا، قائلا "ألا يتضمن ذلك الخبز أيضًا؟" كان هناك قرابة سبعمائة من هذه المؤسسات بحلول عام 1621. كما صاغ ذلك المؤرخ الإنجليزي "كريستوفر هيل" قائلا:

> يعيش المرء في منزل بُنِيَّ بطوب احتكاري، ونوافذه من زجاج ... احتكاري؛ تم تسخينه بواسطة فحم احتكاري (في إيرلندا خشب احتكاري)، ويتم حرقه في مواقد مصنوعة من حديد احتكاري... ويستحم بصابون احتكاري، ويتم تنشية ملابسه بنشا احتكاري، ويرتدي الدانتيل الاحتكاري والكتان الاحتكاري، والجلود الاحتكارية، وخيوط الذهب الاحتكاري... وأحزمة احتكارية لملابسه، وأزرار احتكارية، ودبابيس احتكارية، يتم صبغها بأصباغ احتكارية. ثمَّ يأكل الزبدة الاحتكارية والزبيب الاحتكاري، وأسماك الرنكة الحمراء الاحتكارية، والسلمون الاحتكاري، وسرطانات البحر الاحتكارية؛ وكذلك يتم إضافة ملح محتكرة على طعامه، والفلفل الاحتكاري والخل الاحتكاري... ويكتب بأقلام احتكارية، على ورق احتكاري؛ ويقرأ (بالاستعانة بنظارات احتكارية وعلى ضوء الشموع الاحتكارية) كتبا مطبوعة احتكاريا."

لقد منحت هذه المؤسسات الاحتكارية، وغيرها الكثير، للأفراد أو المجموعات الحق الوحيد للسيطرة على إنتاج العديد من السلع، وأعاقت نمط تخصيص وتوزيع المواهب، الذي يعتبر عنصرًا حاسمًا وهامًّا لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

كان كلا من جيمس الأول وابنه وخليفته "تشارلز الأول" يطمحان في تعزيز النظام الملكي، والحد من تأثير البرلمان، وإنشاء مؤسسات استحواذية مماثلة لتلك التي يجري إقامتها في إسبانيا وفرنسا، من أجل المزيد من فرض سيطرتهما وسيطرة النخبة على الاقتصاد، مما يجعل المؤسسات مستحوذة على الثروات بدرجة أكثر. بلغ الصراع

بين جيمس الأول والبرلمان ذروته في العشرينيات من القرن السابع عشر. كان الصراع للسيطرة على التجارة الخارجية والتجارة داخل الجزر البريطانية يمثل عنصرًا جوهريًا في هذا الصراع؛ وكانت قدرة الملك على منح امتيازات الاحتكار مصدرًا رئيسيًا للدخل بالنسبة للدولة، وكان يستخدم في كثير من الأحيان كوسيلة لمنح حقوق حصرية لأنصار الملك. وليس من الغريب، أن تعرقل هذه المؤسسة الاستحواذية الدخول إلى السوق وإعاقة نشاطه، وهو الأمر الذي كان له أثر مدمر على النشاط الاقتصادي ومصالح العديد من أعضاء البرلمان بدرجة كبيرة. حقق البرلمان انتصارًا ملحوظًا في عام 1623 من خلال النجاح في تمرير لائحة الاحتكارات التي تحظر على "جيمس الأول" استحداث احتكارات محلية جديدة. على الرغم من أنه كان لا يزال قادرا على منح الاحتكارات في مجال التجارة الدولية، نظرا لأن سلطة البرلمان لا تمتد إلى الشئون الدولية. وبناءً على هذه اللائحة، لم ينطبق هذا الحظر على الاحتكارات القائمة، سواء الدولية أو غير ذلك.

لم يكن البرلمان ينعقد بصورة منتظمة، حيث كان يُدعى لعقد الجلسات من قبل الملك؛ وكانت الاتفاقية التي تم التوصل إليها بعد الميثاق العظيم، تقضي بأنه يتعين على الملك أن يعقد جلسة للبرلمان، للحصول على موافقته بخصوص أي ضرائب جديدة قبل فرضها. جلس "تشارلز الأول" على عرش إنجلترا في عام 1625، رفض دعوة البرلمان للانعقاد بعد عام 1629، وكثف من الجهود التي كان قد بذلها "جيمس الأول"، لبناء نظام حكم مطلق أكثر استبدادًا وصلابةً. فرض تقديم قروض جبرية، أي أن "يقرضه" الشعب المال، ثمَّ قام بتغيير شروط القروض من طرف واحد ورفض سداد ديونه. وقام كذلك باستحداث الاحتكارات، وبيعها في النطاق الوحيد الذي كان مسموحًا له بموجب "لائحة الاحتكارات": وهو التداول في المشاريع الخارجية؛ وبالإضافة إلى ذلك، قوض استقلال القضاء، وحاول التدخل فيه للتأثير على الأحكام الصادرة في القضايا القانونية؛ وعلاوة على ذلك، فرض الكثير من الغرامات والرسوم، والتي كان أكثرها إثارة للجدل "أموال السفن". في عام 1634، قام بفرض ضرائب

تدفعها المقاطعات الساحلية لتقديم الدعم للبحرية الملكية، وفي عام 1635 مد الضريبة إلى المقاطعات الداخلية أيضًا؛ وظلت هذه الضريبة تُحصَّل سنويًا حتى عام 1640.

أثار سلوك "تشارلز" المستبد على نحو متزايد، وسياساته الاستحواذية الاستياء والمقاومة في جميع أنحاء البلاد. في عام 1640 واجه تشارلز صراعًا مع اسكتلندا، دون أن يكون لديه ما يكفي من المال لنشر الجيش المناسب في ميدان المعركة، مما اضطره إلى استدعاء البرلمان لفرض المزيد من الضرائب. استمر ما يسمى "بالبرلمان القصير" لمدة ثلاثة أسابيع فقط، لأن البرلمانيين الذين جاءوا إلى لندن رفضوا الحديث عن الضرائب، واكتفوا بطرح العديد من المظالم حتى طردهم تشارلز. أدرك الاسكتلنديون أن تشارلز ليس لديه دعم من أمته، ولذلك غزوا إنجلترا واحتلوا مدينة نيوكاسل؛ الأمر الذي اضطر تشارلز لفتح المفاوضات معهم، وطالب الاسكتلنديون أن يشارك البرلمان في المفاوضات، مما اضطر تشارلز لاستدعاء ما أصبح يُعرَف باسم "البرلمان الطويل"، لأنه استمر حتى عام 1648، ورفض أن يتم حله حتى عندما طالب تشارلز بذلك.

اندلعت الحرب الأهلية بين تشارلز والبرلمان في عام 1642، على الرغم من أن كثيرين من أعضاء البرلمان وقفوا مع الملك. لقد عكس نمط النزاعات القائمة حقيقة الصراع على المؤسسات الاقتصادية والسياسية، حيث أراد البرلمان القضاء على المؤسسات السياسية المستبدة المطلقة، بينما أراد الملك تعزيزها. وكانت هذه الصراعات متجذرة في الاقتصاد، وقد قدمت العديد من هذه المؤسسات الدعم للملك، لأنه كان يمنحها احتكارات مربحة. على سبيل المثال، الاحتكارات المحلية، التي سيطر عليها تجار مناطق "شروزبري وأوزويستري" الأغنياء والأقوياء، كانت محميةً من منافسة تجار لندن من قبل الملك؛ لذلك، انحاز هؤلاء التجار لجانب تشارلز الأول. وعلى الجانب الآخر، ازدهرت الصناعات المعدنية حول "برمنجهام"، لأن الاحتكارات كانت ضعيفة هناك، ولم يكن القادمون الجدد على هذه الصناعة مضطرين أن يقضوا سبع سنوات في التدريب المهني، كما كان هو الحال في أجزاء أخرى من البلاد. انحاز هؤلاء الصانعون إلى جانب البرلمان خلال الحرب الأهلية، وقاموا بصنع السيوف وجمع

المتطوعين؛ وبالمثل، سمح عدم توفر تنظيم للنقابة في مقاطعة لانكشاير بتطور صناعة "الأقمشة الجديدة" قبل عام 1640، وهو نمط جديد من القماش الأخف وزنا؛ وكانت المنطقة التي تَرَكَّز فيها إنتاج هذه الملابس هي الجزء الوحيد في لانكشاير الذي دعم البرلمان.

تحت قيادة أوليفير كروموِيا تمكن البرلمانيون- المعروفون باسم "الرؤوس المستديرة" نظرا لطريقة قص وتصفيف شعرهم- من إيقاع الهزيمة بالملكيين المعروفين باسم الفرسان Cavaliers، وتم محاكمة تشارلز وإعدامه في عام 1649. ورغم ذلك، لم تؤد هزيمة تشارلز وإلغاء المَلَكِيَّة إلى إنشاء مؤسسات شاملة، ولكن تم استبدال النظام الملكي بدكتاتورية أوليفر كرومويل، وتم استعادة النظام الملكي بعد وفاة كرومويل في 1660، واستردت الملكية العديد من الامتيازات التي كانت قد سُلِبَت منها في عام 1649. بدأ ابن تشارلز، تشارلز الثاني، بتبني نفس برنامج إقامة الحكم الاستبدادي المطلق في إنجلترا.عندما توفى تشارلز الثاني وتولى شقيقه "جيمس الثاني" العرش في عام 1685، قام بتكثيف هذه المحاولات التي كان قد بدأها شقيقه. أدت محاولة جيمس الثاني لإعادة خلق الحكم الاستبدادي المطلق إلى نشوب أزمة وحرب أهلية أخرى في عام 1688. كان البرلمان هذه المرة أكثر توحدًا وتنظيمًا، فقام بدعوة رئيس قاضي المقاطعات المتحدة لهولندا، الهولندي "وليام اوف اورانج" وزوجته ماري، التي هي ابنة جيمس البروتستانتية، ليحل محل جيمس. لقد طالبه البرلمان بتحريك الجيش، والمطالبة بعرش إنجلترا ليس بوصفه العاهل المطلق المستبد، ولكن في ظل نظام ملكي دستوري يقوم البرلمان بصياغته. وبعد شهرين من وصول "وليام" إلى الجزر البريطانية في منطقة "بريكسهام" في ديفون (انظر الخريطة 9) تفكك جيش جيمس وهرب إلى فرنسا.

الثورة المجيدة

بعد الانتصار في الثورة المجيدة، تفاوض البرلمان مع وليام حول وضع دستور جديد؛ حيث بَشَّر "إعلان" وليام الذي أصدره قبل فترة قصيرة من غزوه لبريطانيا بالتغيرات الوشيكة، وتم التأكيد عليها وتوثيقها في "إعلان الحقوق"، الذي أنتجه

البرلمان في فبراير (شباط) من عام 1689. تم قراءة الإعلان أمام وليام في نفس الجلسة التي تم فيها تتويجه ملكًا على إنجلترا. لقد كان الإعلان الذي سيطلق عليه لاحقا اسم "مشروع الحقوق" بعد توقيعه وتمريره كقانون، غامضا في نواحٍ كثيرة. ومع ذلك، أسس هذا القانون بعض المبادئ الدستورية المركزية الجوهرية بشكل حاسم، حيث حدد مبادئ الخلافة على العرش بطريقة تختلف إلى حد كبير عن المبادئ الوراثية، التي كانت سائدة في ذلك الوقت، آخذًا في الاعتبار أنه إذا كان البرلمان قد استطاع أن يزيح الملك ويستبدل به آخر يحوز رضاءهم بدرجة أكبر، فماذا سيمنعهم من القيام بذلك مرة أخرى؟ أكد إعلان الحقوق أيضًا أن الملك لا يستطيع تعليق أو الاستغناء عن القوانين، وأكد كذلك على عدم شرعية فرض الضرائب دون موافقة البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أنه لا يمكن أن يتواجد جيش دائم عامل في إنجلترا بدون موافقة البرلمان؛ وتجلى الغموض في بنود هذا الإعلان، ولاسيما البند الثامن الذي ينص على أنه "ينبغي أن يكون انتخاب أعضاء البرلمان حرا"، لكنه لم يحدد مدى وكيفية هذه "الحرية". وثمة بند آخر أكثر غموضا، وهو البند الثالث عشر، الذي تدور فكرته الرئيسية حول أنه يجب عقد جلسات البرلمان على نحو متكرر، نظرًا لاستمرار الجدل طوال قرن بأكمله حول مسألة الوقت، والكيفية التي سيعقد بها البرلمان جلساته، لذلك كان من المتوقع أن يتم توضيح هذه البنود بشكل أكثر دقة. ورغم ذلك، فإن السبب وراء هذا الغموض في الصياغة واضح، حيث كان يتعين إنفاذ البنود. وكان هناك "قانون السنوات الثلاث" بالفعل في عهد تشارلز الثاني، والذي يُلزم بالدعوة لعقد جلسات البرلمان مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات، لكن تشارلز تجاهله ولم يحدث شيء، بسبب عدم وجود طريقة لإنفاذه. كان البرلمان يستطيع محاولة إيجاد طريقة لفرض هذا البند بعد عام 1688، كما فعل البارونات من قبل مع مجلسهم بعد توقيع الملك "جون" للميثاق العظيم، ولكنهم لم يفعلوا ذلك، لأنهم لم يكونوا بحاجة إلى ذلك، حيث انتقلت السلطة وصلاحيات اتخاذ القرارات إلى البرلمان بعد عام 1688. لقد أقلع وليام ببساطة عن العديد من ممارسات الملوك السابقين، حتى بدون أي قواعد أو قوانين دستورية محددة، وتوقف عن التدخل في الأحكام القانونية، وتخلى عن "الحقوق"

السابقة مثل الحصول على إيرادات الجمارك مدى الحياة. لقد مثلت هذه التغييرات مجتمعةً في المؤسسات السياسية انتصارًا للبرلمان على الملك، وبالتالي نهاية الاستبداد والحكم المطلق في إنجلترا، وفيما بعد بريطانيا العظمى – حيث كانت إنجلترا واسكتلندا متحدتين بقانون الاتحاد لعام 1707. بسط البرلمان سيطرته بقوة على سياسة الدولة منذ ذلك الحين فصاعدا. لقد أحدث هذا فرقًا هائلا، لأن مصالح البرلمان كانت مختلفة بدرجة كبيرة عن مصالح ملوك أسرة ستيوارت، نظرًا لأن العديد من أعضاء البرلمان كان لهم استثمارات هامة في مجال التجارة والصناعة، لذلك كان لديهم مصلحة قوية في إنفاذ حقوق الملكية، بينما انتهك ملوك أسرة ستيوارت كثيرا حقوق الملكية، والآن سيضطرون للالتزام بها. وعلاوة على ذلك، عندما سيطر ملوك أسرة ستيوارت على كيفية انفاق الحكومة للمال، عارض البرلمان فرض الضرائب الأكبر، وأحبطوا محاولات تعزيز سلطة الحكومة. ونظرًا لأن البرلمان كان يهيمن آنذاك على الإنفاق، لذلك كان سعيدا برفع الضرائب، وإنفاق المال على الأنشطة التي تعتبر ذات قيمة، أهمها كان تعزيز القوات البحرية، الذي من شأنه أن يحمي المصالح التجارية في الخارج لكثير من أعضاء البرلمان.

ثمة قضية أخرى أكثر أهمية من مصالح البرلمانيين، وهي الطبيعة التعددية الناشئة للمؤسسات السياسية؛ حيث يستطيع الشعب الإنجليزي الآن الوصول إلى البرلمان، ويتم صياغة السياسيات والمؤسسات الاقتصادية في البرلمان بطريقة لم تكن معهودة من قبل، عندما كان الملك يتحكم في السياسات. وكان هذا بالطبع جزئيًّا، لأن أعضاء البرلمان كانوا منتخبين، ولكن نظرًا لأن إنجلترا كانت أبعد ما تكون عن الديمقراطية في هذه الفترة، لذلك سمح وصول الشعب لهذا البرلمان بقدر متواضع من الاستجابة. كان من بين المظالم الكثيرة في إنجلترا أن أقل من 2 في المئة فقط من السكان لهم حق التصويت في القرن الثامن عشر، وكان هذا مقصورًا على الرجال. لم يكن للمدن التي شهدت الثورة الصناعية – وهي برمنجهام وليدز ومانشستر وشيفيلد – أي تمثيل مستقل في البرلمان، بينما كانت المناطق الريفية تحظى بتمثيل زائد عن المعقول. ولم يقتصر

الأمر على ذلك، ولكن حق التصويت في المناطق الريفية و"المقاطعات" كان يعتمد أساسا على ملكية الأرض، وكانت نخبة صغيرة تهيمن على كثير من المناطق الحضرية "المدن ذات الحكم المحلى الذاتي"، ولم يسمحوا لرجال الصناعة الجدد بالتصويت أو الترشح لمنصب الرئاسة. على سبيل المثال، كان ثلاثة عشر مواطن فقط في مدينة "باكنجهام" لهم الحق الحصري في التصويت. وعلاوة على ذلك، كانت هناك "المناطق المتعفنة"، التي كانت تتمتع تاريخيًا بالحق في التصويت، ولكنه تلاشى إما لأن سكانها قد غادروها مع مرور الوقت، أو أنها سقطت بالفعل في المحيط نتيجة لتآكل السواحل. كان عدد قليل جدًا من الناخبين في كل من هذه البلدان المتعفنة ينتخبون اثنين من أعضاء البرلمان، على سبيل المثال، كان يوجد في بلدة "ساروم القديمة" سبعة ناخبين فقط ، بينما كانت بلدة "دونويتش" بها اثنين وثلاثين ناخب، وكانت كل واحدة من البلدتين تنتخب اثنين من أعضاء البرلمان.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل كانت هناك وسائل أخرى للتأثير على البرلمان، وبالتالي المؤسسات الاقتصادية، كان أهمها عبر تقديم التماس، وهو ما كان أهم بكثير من المدى المحدود من الديمقراطية بالنسبة للتعددية الناشئة بعد الثورة المجيدة، حيث كان أي شخص يستطيع تقديم التماس للبرلمان، وهذا ما فعلوه بالضبط. ومن الواضح، أنه عندما يقدم الناس التماسا يستمع البرلمان إليه؛ حيث كان هذا أكثر من أي شيء آخر يعكس هزيمة الاستبداد المطلق، وتمكين شريحة واسعة نسبيًا من المجتمع، وظهور التعددية في إنجلترا بعد عام 1688. ويبين النشاط المحموم في تقديم الالتماسات أن هذا القطاع يمثل في الواقع مجموعة واسعة في المجتمع، تتجاوز ما هو أبعد من أصحاب المقاعد الفعليين، أو حتى أولئك الذين يجري تمثيلهم في البرلمان، من حيث القدرة على التأثير في طريقة عمل الدولة، وقد استخدموا هذه الطريقة بالفعل.

توضح حالة الاحتكارات الوضع القائم على أفضل وجه. ولقد رأينا أعلاه كيف كانت الاحتكارات أساس وجوهر المؤسسات الاقتصادية المستحوذة والمستخلصة للثروات في القرن السابع عشر. لقد تعرضت هذه المؤسسات للهجوم في عام 1623

بموجب "اللائحة الأساسية للاحتكارات،" وكانت تمثل قضية خطيرة مثيرة للخلاف خلال الحرب الأهلية الإنجليزية؛ حيث ألغى البرلمان الطويل كل الاحتكارات المحلية، التي كانت تتعدي بدرجة كبيرة على حياة الناس. ورغم أن تشارلز الثاني وجيمس الثاني لم يتمكنا من تحقيق عودة هذه الاحتكارات، إلا إنهما تمكنا من الحفاظ على القدرة على منح الاحتكارات الخارجية؛ وكان أحد هذه الاحتكارات لشركة "رويال أفريكان"، التي أصدر حق امتياز احتكارها تشارلز الثاني في عام 1660. احتكرت هذه الشركة تجارة الرقيق الأفارقة المربحة، وكان مديرها الإداري وأكبر المساهمين فيها جيمس شقيق تشارلز، الذي سرعان ما جلس على عرش إنجلترا وأصبح جيمس الثاني. لم تفقد الشركة بعد عام 1688 مديرها الإداري فقط، ولكن أكبر مؤيديها؛ لقد حمى جيمس احتكار الشركة بدأب ومثابرة ضد "الدخلاء"، التجار المستقلين الذين حاولوا شراء العبيد في غرب أفريقيا وبيعهم في الأمريكتين. لقد كانت هذه التجارة مربحة جدًّا، وواجهت شركة "رويال أفريكان" الكثير من التحديات، لأن جميع أنواع التجارة الإنجليزية الأخرى في المحيط الأطلسي كانت حرة. وقد صادرَت هذه الشركة في عام 1689 شحنة البضائع الخاصة بأحد التجار الدخلاء، ويدعى "نايتينجيل"، فقام "نايتينجيل" برفع دعوى قضائية ضد الشركة المحتكرة نتيجة الاستيلاء، غير القانوني للبضائع، وقضى رئيس المحكمة العليا "هولت"، أن استيلاء الشركة على البضائع غير قانوني، لأنها كانت تمارس حق الاحتكار الذي تم منحه من خلال امتياز ملكي. وعَلَّل "هولت" ذلك بأنه يمكن منح امتيازات الاحتكار من خلال اللائحة الأساسية للاحتكار فقط، وعلى أن يتم ذلك من خلال البرلمان. وهكذا دفع "هولت" بجميع الاحتكارات في المستقبل، وليس فقط احتكار شركة رويال أفريكان، بين أيدي البرلمان. وكان جيمس الثاني قبل عام 1688 يتخلص بشكل سريع من أي قاضي يصدر مثل هذا الحكم، غير أن الأمور أصبحت مختلفة بعد عام 1688.

أصبح يتعين على البرلمان الآن أن يقرر ما يجب القيام به بشأن الاحتكار، وبدأت الالتماسات تتطاير. قام التجار المستقلون بتقديم مائة وخمسة وثلاثين التماسًا، يطالبون

فيها بحرية الوصول إلى التجارة في المحيط الأطلسي. وعلى الرغم من أن شركة رويال أفريكان ردت عينيا من خلال التماسات من جانبها، إلا أنها لم تستطع مواجهة عدد أو نطاق الالتماسات التي تطالب بزوالها. لقد نجح التجار المستقلون في تحديد وتحجيم نطاق المعارضة، ليس فقط من منطلق المصلحة الذاتية الضيقة، ولكن من منطلق المصلحة الوطنية، وقد كانوا صادقين فعلا في هذا، لأن الاحتكار يضر بالاقتصاد الوطني وقد كان كذلك بالفعل. وكنتيجة لذلك، تم التوقيع على خمسة فقط من الالتماسات البالغ عددها 135 التي وقعها التجار الدخلاء أنفسهم، بالإضافة إلى 73 من الالتماسات القادمة من التجار المستقلين من الأقاليم الأخرى خارج لندن، مقابل 8 التماسات من جانب الشركة. ونظرًا لأن تقديم الالتماسات من المستعمرات مسموح به أيضًا، جمع التجار الدخلاء هناك 27 التماسا مقابل 11 من الشركة. وكذلك جمع التجار الدخلاء توقيعات أكثر بكثير لالتماساتهم، حيث بلغت 8000 توقيع، مقابل 2500 توقيع من الشركة. استمر الصراع حتى تم إلغاء احتكار شركة رويال أفريكان في عام 1698.

وبالإضافة إلى هذا الموضع الجديد في تحديد المؤسسات الاقتصادية والاستجابة الجديدة بعد عام 1688، بدأ البرلمانيون في إجراء سلسلة من التغييرات الرئيسية في المؤسسات الاقتصادية والسياسة الحكومية، التي من شأنها أن تمهد الطريق في نهاية المطاف للثورة الصناعية. لقد تعززت حقوق الملكية التي كانت قد تآكلت تحت حكم أسرة ستيوارت؛ وبدأ البرلمان عملية إصلاح المؤسسات الاقتصادية لتعزيز التصنيع، بدلًا من فرض المزيد من الضرائب وإعاقة التصنيع. تم إلغاء "ضريبة الموقد" في عام 1689، بعد وقت قصير من تولي وليام وماري العرش، وهي ضريبة سنوية كانت تُفرَض على كل مدفأة أو موقد، وكانت تثقل كاهل معظم المصنعين بشكل كبير، ولذلك كانوا يعارضونها بمرارة. وبدلًا من فرض ضرائب على المواقد، استبدلها البرلمان ببدء فرض ضرائب على الأراضي.

لم تكن إعادة توزيع العبء الضريبي هو السياسة الوحيدة المناصرة للتصنيع التي

ساندها البرلمان، حيث قام أيضًا بإقرار سلسلة كاملة من القوانين والتشريعات، التي كان من شأنها التوسع في سوق وربحية المنسوجات الصوفية. كان هذا منطقيا من الناحية السياسية، نظرًا لأن العديد من البرلمانيين الذين عارضوا جيمس بشدة، كانوا يستثمرون بثقل في هذه المشاريع الصناعية الوليدة. أقر البرلمان أيضًا تشريعًا يسمح بإعادة تنظيم حقوق الملكية في الأرض بالكامل، مما سمح بتدعيم وإلغاء أشكال عديدة من الحقوق القديمة للملكية والاستخدام.

ثمة أولوية أخرى كانت أمام البرلمان، وهي الإصلاح المالي. على الرغم من أنه كان هناك توسع في الأعمال المصرفية والتمويل في الفترة التي سبقت الثورة المجيدة، إلا أن هذه العملية وجدت مزيدًا من الدعم بإنشاء بنك إنجلترا في عام 1694، ليكون بمثابة مصدر للأموال اللازمة للصناعة. كان هذا نتيجة أخرى مباشرة من نتائج الثورة المجيدة؛ لقد مَهَّد تأسيس هذا البنك الطريق "لثورة مالية" أوسع بكثير، مما أدى بدوره إلى التوسع الكبير في الأسواق المالية والمصرفية؛ وأصبحت القروض متاحة بحلول أوائل القرن الثامن عشر لأي شخص يستطيع تقديم الضمانات اللازمة. وقد ظهرت هذه النقطة في السجلات الباقية عن الفترة ما بين عامي 1702- 1724 لأحد البنوك الصغيرة نسبيًا، وهو "بنك سي هور وشركاه" في لندن. وعلى الرغم من أن البنك قدم قروضًا للأرستقراطيين واللوردات، إلا أن ثلثي أكبر المقترضين من بنك "هور"، خلال هذه الفترة لم يكونوا من الطبقات الاجتماعية المتميزة، ولكنهم كانوا من التجار ورجال الأعمال، بما في ذلك "جون سميث"، وهو رجل يحمل اسم رجل إنجليزي عادي، وكان قد اقترض من البنك 2600 جنيها إسترلينيا خلال الفترة ما بين عامي 1715-1719.

لقد أكدنا حتى الآن كيف أن الثورة المجيدة حَوَّلت المؤسسات السياسية الإنجليزية بأن جعلتها أكثر تعددية، وبدأت أيضًا في وضع الأسس لمؤسسات اقتصادية شاملة. وثمة تغيير هام آخر ناجم عن الثورة المجيدة، والذي طرأ على المؤسسات: حيث واصل البرلمان عملية المركزية السياسية التي بدأها "تيودور"؛ حيث لم يقتصر

هذا على زيادة القيود، أو أن الدولة نظمت الاقتصاد بطريقة مختلفة، أو أن الدولة الإنجليزية أنفقت المال على أشياء مختلفة، ولكنها تعني أيضًا زيادة قدرة وطاقة الدولة في جميع الاتجاهات. يوضح هذا مرة أخرى الروابط الموجودة بين المركزية السياسية والتعددية: لقد عارض البرلمان جعل الدولة أكثر فاعليةً، وأفضل وصولًا للموارد قبل 1688، لأنه كان لا يستطيع السيطرة على الدولة، ولكن بعد عام 1688 شهد تغير ذلك الوضع.

بدأت الدولة في التوسع، حتى وصل حجم الإنفاق حوالي 10 في المئة من إجمالي الدخل القومي؛ حيث ارتكز هذا على توسيع القاعدة الضريبية، لاسيما ضريبة الإنتاج، التي تم فرضها على إنتاج قائمة طويلة من السلع المنتجة محليا. لقد كانت هذه ميزانية كبيرة جدًّا بالنسبة لأي دولة خلال تلك الفترة، وهي في الواقع أكبر مما نراه اليوم في كثير من دول العالم؛ حيث إن ميزانيات الدولة في كولومبيا، على سبيل المثال، بلغت هذا الحجم النسبي في الثمانينيات من القرن العشرين فقط، والموازنة العامة للدولة حتى اليوم أصغر بكثير بالنسبة إلى حجم الاقتصاد، دون تدفقات كبيرة من المعونات الخارجية في أجزاء كثيرة من جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، على سبيل المثال في سيراليون.

ولكن التوسع في حجم الدولة ليس سوى جزء من عملية المركزية السياسية؛ والأكثر أهمية من ذلك كان يتمثل في الطريقة النوعية التي تعمل بها الدولة، وطريقة تصرف أولئك الذين كانوا يسيطرون عليها، وأولئك الذين عملوا فيها. يرجع بناء مؤسسات الدولة في إنجلترا إلى العصور الوسطى، ولكن كما رأينا (سابقاً في هذا الفصل) قطع هنري السابع وهنري الثامن خطوات نحو المركزية السياسية، وتطوير الإدارة الحديثة بشكل حاسم. ومع ذلك، كانت لا تزال الدولة بعيدة عن النموذج الحديث الذي سيظهر بعد عام 1688. على سبيل المثال، تم تعيين العديد من الأشخاص وفقًا لأسباب سياسية وليس على أساس الجدارة أو الموهبة، وكانت قدرة الدولة على جمع الضرائب مازالت محدودة جدًّا.

بدأ البرلمان بعد عام 1688 في تحسين القدرة على جمع الإيرادات من خلال الضرائب، وهو تطور يتجلى واضحًا في بيروقراطية ضريبة الإنتاج، التي توسعت بسرعة من 1211 شخصا في عام 1690 إلى 4800 شخص بحلول عام 1780. تمركز مفتشو ضريبة الإنتاج في جميع أنحاء البلاد تحت إشراف المُحَصِّلين، الذين شاركوا في جولات التفتيش، لقياس والتحقق من كمية الخبز والبيرة وغيرها من السلع الخاضعة لضريبة المكوس. وقد اتضح مدى هذه العملية في إعادة ترتيب جولات المكوس، التي قام بها المشرف "جورج كوبيرثويت"، والتي سجلها المؤرخ "جون بروير"، حيث سافر هذا المشرف الضريبي "كوبيرثويت" لمسافة 290 كيلومترا في منطقة "ريتشموند في يوركشاير" خلال الفترة ما بين 12 يونيو (حزيران) و5 يوليو (تموز) 1710، والتي زار فيها 263 موردا للمؤن الغذائية والتموينية، و71 ممن يعملون في تنبيت حبوب الشعير، و20 من صانعي الشموع، وصانع واحد للبيرة. وفي المجموع، اتخذ 81 قياسا مختلفا للإنتاج، وفحص عمل 9 من العاملين في ضريبة المكوس الذين يعملون لديه. ونجده بعد ثماني سنوات يعمل بنفس الاجتهاد، ولكن الآن في منطقة "ويكفيلد" التي تقع في جزء مختلف من يوركشاير. كان يسافر هناك أكثر من تسعة عشر ميلا في اليوم في المتوسط، وكان يعمل على مدار ستة أيام في الأسبوع، يفتش عادة أربعة أو خمسة أماكن، بينما يقوم بشؤون التسجيل في الدفاتر في يوم عطلته، يوم الأحد، وبذلك يكون لدينا سجل كامل لنشاطه. وفي الحقيقة، كان نظام حفظ سجلات ضريبة المكوس مفصلاً للغاية، حيث يحتفظ المسؤولون بثلاثة أنواع مختلفة من السجلات، وكان من المفترض أن تتطابق مع بعضها البعض، وكان يعتبر أي تلاعب فيها جريمة خطيرة. إن هذا المستوى الرائع من إشراف الدولة على المجتمع يفوق ما تستطيع حكومات معظم البلدان الفقيرة تحقيقه اليوم، في حين أن هذا النظام كان مطبقًا في عام 1710؛ وعلاوة على ذلك، بدأت الدولة بعد عام 1688 في الاعتماد بدرجة أكبر وبشكل ملحوظ على الموهبة، وبدرجة أقل على المعينين السياسيين، وهكذا وضعت بنية تحتية قوية لإدارة البلاد.

الثورة الصناعية

تجلت الثورة الصناعية في كل جانب من جوانب الاقتصاد الإنجليزي، حيث كانت هناك تحسينات كبيرة في مجال النقل والتعدين والطاقة البخارية. غير أن المجال الذي شهد أهم جوانب الابتكار، كان يتمثل في مكننة إنتاج المنسوجات، وتطوير المصانع التي تنتج هذه المنسوجات المصنعة. جاءت هذه العملية الديناميكية نتيجة للتغييرات المؤسسية، التي نجمت بدورها عن الثورة المجيدة. ولا يتعلق هذا فقط بإلغاء الاحتكارات المحلية الذي تحقق بحلول عام 1640، ولا بالضرائب المختلفة ولا بالحصول على التمويل، ولكنه يتعلق بإعادة التنظيم الجوهري للمؤسسات الاقتصادية لصالح المبتكرين ورجال الأعمال، استنادًا إلى ظهور حقوق للملكية أكثر أمنا وكفاءة.

لعبت التحسينات في تأمين وكفاءة حقوق الملكية، على سبيل المثال، دورًا محوريًا في "ثورة وسائل النقل"، مما مهد الطريق أمام الثورة الصناعية. وشهد الاستثمار في القنوات والطرق، ما يسمى بالطرق الرئيسية، زيادة واسعة النطاق بعد عام 1688، حيث ساعدت هذه الاستثمارات الناتجة عن خفض تكاليف النقل في توفير شرط هام من شروط الثورة الصناعية؛ لقد تعرقل الاستثمار في هذه البنية التحتية قبل 1688 بسبب القوانين والتصرفات التعسفية من قبل ملوك أسرة ستيوارت. يتضح التغير في الوضع بعد عام 1688 بشكل جلي من قضية نهر سالويرب في مقاطعة ورتسترشير بإنجلترا؛ حيث أقر البرلمان في عام 1662 قانوناً لتشجيع الاستثمار لجعل الملاحة ممكنة عبر هذا النهر. استثمرت أسرة "بالدوين" 6000 جنيه إسترليني لتحقيق هذه الغاية، وحصلوا في المقابل على حق تحصيل رسوم على من يقوم بالملاحة في النهر. وتم تقديم مشروع قانون إلى البرلمان في عام 1693، لنقل حقوق تحصيل هذه الرسوم إلى إيرل مقاطعة شروبيري واللورد كوفنتري، طعن السير "تيموثي بالدوين" في مشروع القانون هذا، بتقديم التماس على الفور للبرلمان، بدعوى أن مشروع القانون المقترح يصادر بشكل أساسي حقوق والده، الذي كان قد استثمر بالفعل بكثافة في النهر توقعًا للرسوم التي سيحصلها، حيث رأى أن "القانون الجديد يميل إلى تفريغ القانون السابق

من جوهره، ويسلب جميع الأعمال والمواد التي تمت حتى الآن". إن إعادة توزيع الحقوق بهذه الطريقة هو بالضبط نفس الشيء الذي قام به ملوك ستيوارت. أشار بالدوين قائلا: "إن سلب حق أي شخص حصل عليه بالقانون أقره البرلمان بدون موافقته شيء خطير وله عواقب سيئة." فشل القانون الجديد في هذه الحالة واحتفظ بالدوين بحقوقه. لقد أصبحت حقوق الملكية أكثر أمنا بعد عام 1688، ويرجع ذلك من ناحية إلى حقيقة أن تأمينها يتسق مع مصالح البرلمان، ويرجع أيضًا إلى أن المؤسسات التعددية يمكنها أن تتفاعل مع الالتماسات. ونرى هنا أن النظام السياسي بعد عام 1688 أصبح أكثر تعددية بشكل ملحوظ، وخلق فرصا متكافئة نسبيًا في إنجلترا.

تكمن القوانين البرلمانية التي غيرت طبيعة الملكية في ثورة النقل، وبشكل أعم، إعادة تنظيم الأراضي في القرن الثامن عشر. كان هناك افتراض قانوني حتى عام 1688 أن جميع الأراضي في إنجلترا مملوكة في نهاية المطاف للملك، باعتبارها إرثًا مباشرًا من التنظيم الإقطاعي للمجتمع. كان العديد من قطع الأراضي مثقلة بعديد من الأشكال القديمة من حقوق الملكية، والعديد من المطالبات المتداخلة؛ حيث تم الاحتفاظ بالكثير من الأراضي فيما يسمى بحق ملكية حقيقي ولكنه غير قانوني، مما يعني أن مالك الأرض لا يمكنه رهن أو تأجير أو بيع الأرض، وغالبا ما يمكن استخدام الأرض المشاع للاستخدامات التقليدية. كانت هناك عوائق هائلة لاستخدام الأراضي بالطرق التي من شأنها أن تكون مرغوب فيها اقتصاديا. بدأ البرلمان في تغيير هذا من خلال السماح لمجموعات من الناس في تقديم التماس للبرلمان، لتبسيط وإعادة تنظيم حقوق الملكية، وهي التعديلات التي تجسدت لاحقا في مئات من القوانين التي أقرها البرلمان.

تجلت هذه الإعادة لتنظيم المؤسسات الاقتصادية أيضًا في ظهور جدول أعمال للبرلمان، لحماية إنتاج المنسوجات المحلية ضد الواردات الأجنبية. وليس من المستغرب، أن البرلمانيين وناخبيهم لم يعارضوا كل حواجز الدخول والاحتكارات، وذلك لأنهم يرحبون بما من شأنه أن يزيد حصتهم من السوق ويزيد أرباحهم. ومع ذلك، فمن

الأهمية بمكان أن المؤسسات السياسية التعددية - حقيقة أن البرلمان مثّل ومكّن واستمع إلى شريحة واسعة من المجتمع - تعني أن حواجز الدخول هذه لن تخنق أرباب الصناعة الآخرين، أو توقف تماما القادمين الجدد، كما فعل قانون إغلاق المصانع/ Serrata في وجه العمال للضغط على العمال في البندقية (الفصل السادس). وسرعان ما اكتشف صانعو الصوف الأقوياء ذلك.

المنسوجات الهندية من الشيت والشاش كانت بعضا من أهم الواردات إلى إنجلترا في عام 1688، وكانت تشكل نحو ربع جميع واردات المنسوجات. كذلك كان الحرير المستورد من الصين هاما. كان يتم استيراد الشاش والحرير من خلال شركة الهند الشرقية، التي كانت تتمتع قبل عام 1688 بالاحتكار الذي تقره الحكومة على التجارة مع آسيا، لكن الاحتكار والسلطة السياسية لشركة الهند الشرقية استمرا من خلال الرشاوى الثقيلة لجيمس الثاني. وأصبحت الشركة بعد عام 1688 في موقف ضعيف، وسرعان ما تعرضت للهجوم في شكل حرب مكثفة من الالتماسات من قبل التجار الذين كانوا يأملون في التجارة في الشرق الأقصى والهند، مطالبين البرلمان بالسماح بمنافسة شركة الهند الشرقية، بينما كانت الشركة تردّ بالتماسات مضادة وعروض لإقراض المال للبرلمان. خسرت الشركة المعركة، وتأسست شركة الهند الشرقية الجديدة للتنافس معها، ولكن منتجي المنسوجات كانوا لا يريدون فقط المزيد من المنافسة في التجارة للهند، ولكنهم أرادوا أن يتم فرض ضرائب، أو حتى حظر الواردات من المنسوجات الهندية الرخيصة (الشاش)، حيث كانوا يواجهون منافسة قوية من هذه الواردات الهندية الرخيصة. كان أهم المصنعين المحليين في هذه المرحلة ينتجون المنسوجات الصوفية، ولكن منتجي الملابس القطنية أصبحوا أهم اقتصاديًا وأقوى سياسيا.

قامت صناعة الصوف بمحاولات لحماية نفسها في أوائل الستينيات من القرن السابع عشر، حيث قامت بالترويج "لقوانين محددة للنفقات" والتي حظرت، من بين أمور أخرى، ارتداء القماش الأخف وزنا، كما ضغطت على البرلمان لتمرير تشريعات

في عامي 1666 و1678، من شأنها أن تجعل من غير القانوني دفن الموتى في أي شيء آخر سوى الكفن الصوفي، وذلك بهدف حماية سوق السلع الصوفية، وخفض المنافسة التي يواجهها المصنعون الإنجليز من آسيا. ومع ذلك، كانت شركة الهند الشرقية في هذه الفترة قوية جدًا، بحيث إنها لم تتمكن تقييد الواردات من المنسوجات الآسيوية. تغير الحال بعد عام 1688، حيث شهدت الفترة ما بين 1696 و1698 تحالف مصنعي المنسوجات الصوفية من منطقة إيست أنجليا ومقاطعات غربي إنجلترا غرب البلاد، مع الشركات المصنعة للحرير في لندن وكانتربري وشركة شرق المتوسط بهدف تقييد الواردات. وبالرغم من أن مستوردي الحرير من قد فقدوا احتكارهم في قبل ذلك بقليل، إلا أنهم رغبوا في استبعاد الحرير الآسيوي لخلق قطاع وسوق للحرير القادم من الإمبراطورية العثمانية. بدأ هذا التحالف في تقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان، لوضع قيود على ارتداء الأقطان والحرائر الآسيوية، وكذلك وضع القيود على صباغة وطباعة المنسوجات الآسيوية في إنجلترا. وردا على ذلك، أقر البرلمان أخيرًا في عام 1701 "قانوناً للتوظيف الأكثر فاعلية للفقراء من خلال تشجيع مصنعي هذه المملكة". وصدر مرسوم في سبتمبر (أيلول) 1701 نص على: "يحظر ارتداء جميع المنسوجات المصنعة من الحرير والبنغال، والمواد، المخلوطة بالحرير أو "الهربا" من صنع بلاد فارس أو الصين أو الهند الشرقية، وكل الشاش المرسوم أو المصبوغ أو المطبوع أو المزركش هناك، أو التي يتم أو سيتم استيرادها إلى هذه المملكة ".

أصبح من غير القانوني الآن ارتداء الحرير والشيت (نسيج قطني مطبوع) الآسيوي في إنجلترا، ولكنه كان لا يزال من الممكن استيرادهما لإعادة تصديرها إلى أوروبا أو أي مكان آخر، ولا سيما إلى المستعمرات الأمريكية. وعلاوة على ذلك، كان يمكن استيراد الشيت العادي وإنهاء تصنيعه في إنجلترا، وكان الشاش معفى من الحظر. وبعد نضال طويل، تم غلق هذه الثغرات، كما كان يراها مصنعو الغزل والأنسجة الصوفية المحليين، وذلك باستصدار قانون الشاش لعام 1721 وينص على: "بعد 25 ديسمبر (كانون الأول) 1722، لن يكون من القانوني لأي شخص أو أشخاص على الإطلاق

استخدام أو ارتداء في بريطانيا العظمى ضمن أي ثياب أو ملابس من الشاش من أي نوع على الإطلاق، مطبوع أو مرسوم أو ملون أو مصبوغ". وعلى الرغم من أن هذا القانون قضى على المنافسة من جانب آسيا للمنسوجات الصوفية الإنجليزية، إلا أنه ترك الصناعة المحلية النشطة للأقطان والكتان تتنافس ضد المنسوجات الصوفية: حيث كان يُمَزَج بين القطن والكتان لإنتاج قماش شعبي يطلق عليه طنان (نسيج قطني خشن). وبعد استبعاد المنافسة الآسيوية، كانت صناعة الصوف تسعى الآن إلى تضييق الخناق على الكتان، حيث كان الكتان يُصنَع أساسا في اسكتلندا وإيرلندا، مما مهد الطريق للتحالف الإنجليزي للمطالبة باستبعاد هاتين البلدتين من الأسواق الإنجليزية. ومع ذلك، كانت هناك حدود لقوة شركات صناعة الصوف. واجهت المحاولات الجديدة معارضة قوية من منتجي الطنان في المراكز الصناعية المزدهرة في مانشستر ولانكستر وليفربول. إن المؤسسات السياسية التعددية تعني أن كل هذه الجماعات المختلفة تستطيع الوصول إلى العملية السياسية في البرلمان عبر التصويت، والأهم من ذلك عبر الالتماسات. وعلى الرغم من تدفق الالتماسات من كلا الجانبين لحشد التوقيعات المؤيدة والمعارضة، إلا أن هذا الصراع أسفر عن انتصار لأصحاب المصالح الجدد ضد مصنعي الصوف؛ حيث أقر قانون مانشستر لعام 1736 أنه "كان يتم إنتاج كميات كبيرة من المواد المصنوعة من خيوط الكتان والقطن لعدة سنوات، وكان يتم طبعها ورسمها داخل مملكة بريطانيا العظمى"، ثمَّ استطرد نص القانون مؤكدا على أنه "لا شيء في القانون الذي تم قراءته [لعام 1721] يعني أنه يحظر أو يُفَسَّر بأنه يحظر ارتداء أو استخدام في الملابس، أو في الأثاث المنزلي، أو الاستخدامات المنزلية، أو غير ذلك، أي نوع من الأشياء من خيوط الكتان والقطن المصنعة، أو المطبوعة أو المرسومة بأي لون أو ألوان داخل مملكة بريطانيا العظمى".

كان قانون مانشستر انتصارًا كبيرا لمصنعي القطن الجدد، ولكن أهميته التاريخية والاقتصادية كانت في الواقع أكبر من ذلك بكثير. أولاً: أظهر حدود عوائق الدخول التي ستسمح بها المؤسسات السياسية التعددية في إنجلترا البرلمانية. ثانياً: ستلعب

الابتكارات التكنولوجية في صناعة الأقمشة القطنية دورًا مركزيًا في الثورة الصناعية على مدى نصف القرن التالي، وستنقل المجتمع بشكل جذري من خلال إدخال نظام المصنع.

ظهر تكافؤ الفرص محليًا بعد عام 1688؛ أما على المستوى الدولي، فقد حاول البرلمان كبحه. تجلى هذا واضحا ليس فقط في قوانين الشاش، ولكن أيضًا في قوانين الملاحة؛ وصدر أول هذه القوانين في عام 1651، ولكنها ظلت سارية المفعول مع بعض التناوبات لمدة المائتي عاماً التالية؛ لقد كان الهدف من هذه القوانين تسهيل احتكار إنجلترا للتجارة الدولية - على الرغم من خطورته، إلا أنه لم يكن احتكارا من قبل الدولة، ولكنه للقطاع الخاص. كان المبدأ الأساسي يتمثل في أن التجارة الإنجليزية ينبغي أن تتم بالسفن الإنجليزية. لقد جعلت هذه القوانين من غير القانوني قيام السفن الأجنبية بنقل البضائع من خارج أوروبا لإنجلترا أو مستعمراتها، وبالمثل من غير القانوني أن تقوم سفن أطراف أخرى بشحن البضائع من أي بلد في أوروبا إلى إنجلترا. وبالطبع، ساهمت هذه الميزة للتجار والمصنعين الإنجليز في زيادة أرباحهم، وربما زيادة تشجيع الابتكار في هذه الأنشطة الجديدة والمربحة للغاية.

بحلول عام 1760، بدأ جني ثمار مضمون جميع هذه العوامل، المتمثلة في تحسن حقوق الملكية القائمة وإدخال حقوق جديدة، وتحسين البنية التحتية، وتغيير النظام المالي، وزيادة سبل الحصول على التمويل، والحماية القوية للتجار والمصنعين. بعد هذا التاريخ كان هناك طفرة في عدد من الاختراعات التي حصلت على براءات اختراع، وبالتالي، ازدهار كبير في التغير التكنولوجي، الذي كان يمثل جوهر الثورة الصناعية التي كان جليا أنها تلوح في الأفق. ظهرت الابتكارات في جبهات عديدة من مناحي الحياة، مما يعكس تحسن البيئة المؤسسية؛ وأحد المجالات الحيوية كانت الطاقة، وأشهرها التحولات في استخدام الآلة البخارية، التي كانت نتيجة لأفكار "جيمس وات" في الستينيات من القرن الثامن عشر.

كان الابتكار الأولي أمام "وات" يتمثل في استحداث غرفة تكثيف منفصلة للبخار،

بحيث يمكن الإبقاء على الأسطوانة التي تضم المكبس ساخنة باستمرار، بدلًا من الحاجة إلى تسخينها ثمَّ تبريدها. لقد قدم "وات" العديد من الأفكار الأخرى في وقت لاحق، بما في ذلك أساليب أكثر كفاءة لتحويل حركة المحرك البخاري إلى طاقة مفيدة، ولا سيما نظامه "الشمس والكواكب" للمسننات". اعتمدت الابتكارات التكنولوجية في جميع هذه المجالات على أعمال سابقة قام بها آخرون؛ على سبيل المثال، اعتمد المحرك البخاري على أعمال سابقة في وقت مبكر للمخترع الإنجليزي "توماس نيوكمن"، والفيزيائي والمخترع الفرنسي "ديونيسيوس بابان" أيضًا.

تعد قصة اختراع "بابان" بمثابة مثال آخر على الكيفية التي يكون فيها تهديد الفوضى الخلاقة معيقًا للتغير التكنولوجي في ظل المؤسسات الاستحواذية؛ وضع بابان تصميماً لـ "هاضم البخار" في عام 1679، ثمَّ طوره في عام 1690 ليمتد إلى محرك مكبس، ثمَّ استخدم هذا المحرك البدائي في عام 1705 لبناء الباخرة الأولى في العالم. كان بابان أستاذا للرياضيات في جامعة ماربورج بولاية كاسل في ألمانيا، ثمَّ قرر أن يسير بالقارب مستخدمًا قوة البخار عبر نهر "فولدا" إلى "نهر فيسر"؛ وكان يتعين على أي قارب يقوم بهذه الرحلة في ذلك الوقت التوقف في مدينة "موندين". كانت حركة المرور في نهر فولدا وفيسر في ذلك الوقت احتكارا لرابطة البحارة؛ وقد أدرك بابان أن هناك متاعب تنتظره في رحلته؛ قام صديقه ومعلمه الفيزيائي الألماني الشهير "جوتفريد لايبنتز" بإرسال التماس إلى النائب البرلماني عن كاسل ورئيس الولاية يطلب منه السماح لبابان أن " ... يمر بدون أن يتعرض لاضطرابات... " عبر كاسل، ولكن الالتماس رُفِضَ، حيث جاء رد مقتضب مفاده "وجد المستشارون الانتخابيون عقبات خطيرة تحول دون الاستجابة للالتماس، وقد طلبوا مني أن أبلغك قراراهم بدون أن يفصحوا لي عن الأسباب، ونتيجة لذلك لن يستطيع سمو النائب الاستجابة لطلبك". قرر بابان أن يتحدى ويقوم بالرحلة على أي حال. وعندما وصل قاربه البخاري إلى موندين، حاولت رابطة البحارة أولا الحصول على حكم من قاضي محلي لحجز السفينة، ولكن محاولتهم لم تكلل بالنجاح، فقاموا بمهاجمة باخرة "بابان" وحطموا المحرك البخاري

إلى أشلاء؛ ومات بابان فقيرا ودُفِنَ في قبر غير معلوم. وربما كان بابان سيلقى نفس المعاملة العدائية في عصر ملوك تيودور، أو ملوك ستيوارت في إنجلترا ولكن كل هذا تغير بعد عام 1688. وفي الحقيقة، كان بابان ينوي الإبحار بالقارب إلى لندن قبل تدميره.

فيما يتعلق بالصناعات المعدنية، قُدِّمَت مساهمات رئيسية في الثمانينيات من القرن الثامن عشر على يد "هنري كورت"، الذي قدم تقنيات جديدة للتعامل مع الشوائب في الحديد، مما سمح بجودة أفضل بكثير للحديد المطاوع الذي يتم إنتاجه. كان هذا هامًّا وحاسمًا بالنسبة لتصنيع قطع غيار الآلات والمسامير والأدوات. أصبح إنتاج كميات كبيرة من الحديد المطاوع باستخدام تقنيات "كورت" أسهل من خلال ابتكارات "أبراهام داربي" وأبنائه، الذي كان رائدا في استخدام الفحم لصهر الحديد ابتداءً من عام 1709. تعززت هذه العملية في عام 1762 نتيجة تبني "جون سميتون" للطاقة المائية لتشغيل أسطوانات النفخ في صنع فحم الكوك. وتم بعد ذلك إحلال فحم المناجم محل فحم الحطب النباتي في إنتاج الحديد، لأنه كان أرخص بكثير ومتاح بدرجة أكثر.

على الرغم من أنه من الواضح أن الابتكار هو عملية تراكمية، إلا أنه كان هناك تسارع واضح في الابتكارات في منتصف القرن الثامن عشر؛ وكان هذا جليًّا في إنتاج المنسوجات أكثر منه في أي مجال آخر. ويعتبر الغزل بمثابة العملية الأساسية في إنتاج المنسوجات، وهي عبارة عن ليِّ الألياف النباتية أو الحيوانية، مثل القطن أو الصوف، معا لتشكيل الغزل، ثمَّ يتم نسج هذه الخيوط لصنع المنسوجات. كانت عجلة الغزل (دولاب الغزل) أحد الابتكارات التكنولوجية العظيمة في فترة القرون الوسطى، وهي التي حَلَّت محل الغزل اليدوي. ظهر هذا الاختراع في أوروبا في حوالي عام 1280، وربما جاء هذا الاختراع من الشرق الأوسط. لم تتغير طرق الغزل حتى القرن الثامن عشر؛ وبدأت الابتكارات الهامة في عام 1738، عندما اخترع "لويس بول" طريقة جديدة للغزل باستخدام بكرات الغزل ليحل محل الأيدي البشرية في استخلاص الألياف التي

يجري نسجها. ومع ذلك، لم تعمل الآلة بشكل جيد، وكانت ابتكارات "ريتشارد أركرايت" و"جيمس هارجريفز" هي التي أحدثت ثورة حقيقية في مجال الغزل.

حصل "أركرايت"، أحد الشخصيات المهيمنة في الثورة الصناعية، على براءة اختراع "آلة الغزل التي تعمل بقوة المياه" في عام 1769، والتي كانت تمثل تطورًا كبيرا لماكينة لويس. دخل أركرايت في شراكة مع "جيديدية ستروت" و"صموئيل نييد"، واللذان كانا مصنعين للجوارب. قامت الشراكة الجديدة ببناء أحد أوائل المصانع الأولى في العالم في عام 1771 في كرومفورد. كانت الآلة الجديدة تعمل بقوة المياه، ولكن أركرايت تحول في نقلة حاسمة إلى قوة البخار. بلغ عدد العاملين في الشركة ستمائة عامل بحلول عام 1774، وتوسع بقوة حتى أقام مصانع في مانشستر وماتلوك، وباث وفي نيو لانارك في اسكتلندا. واكتملت ابتكارات أركرايت باختراع "هارجريفز" لدولاب الغزل في عام 1764، والذي طوره صموئيل كرومبتون في عام 1779 إلى آلة لغزل الخيوط من الألياف، والتي طورها ريتشارد روبرتس بدوره وفي وقت لاحق لتعمل آليا. لقد كانت آثار هذه الابتكارات ثورية حقا: حيث كان غزل مائة رطل من القطن في أوائل هذا القرن يستغرق 50000 ساعة من الغزل اليدوي، في حين تستطيع آلة أركرايت التي تعمل بقوة المياه غزلها في 300 ساعة فقط، بينما تستطيع آلة "ريتشارد روبرتس" التي تعمل آليًا غزلها في 135 ساعة.

جاءت مكننة النسيج جنبًا إلى جنب مع مكننة الغزل؛ وكانت الخطوة الأولى الهامة تتمثل في اختراع المكوك الطائر على يد "جون كاي" في عام 1733؛ ولم تقتصر مساهمات هذا المكوك على مجرد زيادة إنتاجية النساجين اليدويين في البداية، ولكن تأثيره الأكثر استدامة يتمثل في فتح الطريق أمام النسيج الآلي. وبالاعتماد على المكوك الطائر، قدم "ادموند كارترايت" النول الآلي في عام 1785، كخطوة أولى في سلسلة من الابتكارات التي كان من شأنها أن تؤدي إلى استبدال المهارات اليدوية في النسيج بالآلات، كما فعلت أيضًا في قطاع الغزل.

لم تكن صناعة النسيج الإنجليزية هي القوة الدافعة للثورة الصناعية فقط، ولكنها

أحدثت أيضًا ثورة في الاقتصاد العالمي. لقد تضاعفت الصادرات الإنجليزية، وعلى رأسها المنسوجات القطنية، في الفترة ما بين عامي 1780 و1800. كان النمو في هذا القطاع بمثابة القاطرة التي سحبت الاقتصاد برمته للأمام؛ لقد وفَّر الجمع بين الابتكار التكنولوجي والابتكار التنظيمي نموذجًا للتقدم الاقتصادي، الذي حوّل اقتصاديات دول العالم التي أصبحت غنية.

كان هذا التحول بحاجة إلى أناس جدد يحملون أفكارا جديدة. وإذا ما نظرنا إلى الابتكار في مجال النقل، فسنرى أنه كانت هناك عدة موجات من هذه الابتكارات في إنجلترا: أولا القنوات، ثمَّ بعد ذلك الطرق، وأخيرا السكك الحديدية. كان المبتكرون في كل من هذه الموجات من هؤلاء الرجال الجدد. بدأت القنوات تتطور في إنجلترا بعد عام 1770، وكانت قد ربطت العديد من المناطق الصناعية الأكثر أهمية بحلول عام 1810. ومع تَكَشُّف مسارات الثورة الصناعية، لعبت القنوات دورًا هامًّا في الحد من تكاليف النقل، للتحرك حول مناطق الإنتاج الضخم للبضائع الجديدة كاملة الصنع، مثل المنسوجات القطنية، والعناصر الداخلة في إنتاجها، لاسيما القطن الخام والفحم اللازم لمحركات البخار. كان المبتكرون الأوائل في بناء القنوات رجال من أمثال "جيمس بريندلي"، الذي وُلِدَ في ديربيشاير الريفية وكان يعمل ميكانيكي آلات، وقد اكتسب شهرة في إيجاد حلول خَلاَّقة للمشاكل الهندسية، بلغت إلى الدوق "بريدجواتر" عندما كان يعمل لديه في بناء قناة بريدجواتر، التي انتهت بربط المدينة الصناعية الرئيسية "مانشستر" بميناء ليفربول. لم يكن لدى بريندلي خبرة سابقة في مشاكل النقل، وكذلك كان الحال مع غيره من كبار مهندسي القناة مثل "توماس تيلفورد"، الذي بدأ حياته في البناء بالحجارة، أو "جون سميتون" المهندس وصانع الأدوات.

وكما كان كبار مهندسو القناة يفتقرون إلى خبرة العمل السابقة في وسائل النقل، لم يكن لدى كبار مهندسي السكك الحديدية خبرة عمل سابقة في مجال عملهم؛ حيث كان "جون ماك آدم"، الذي اخترع الأَسفلت المستخدم في رصف الطرق حوالي عام 1816،

هو الابن الثاني لأحد صغار الأرستقراطيين. وبنى "ريتشارد ترافيثيك" أول قطار بخاري في عام 1804، وقد عمل مع والده في أعمال التعدين في منطقة "كورنوال" في سن مبكرة، وأصبح مفتونًا بالمحركات البخارية المستخدمة في الضخ من المناجم. كانت الابتكارات الأكثر أهميةً تتمثل في القطار الشهير "الصاروخ" الذي اخترعه "جورج ستيفنسون"، وكان ابن لوالدين أميين، وقد بدأ العمل كميكانيكي محركات في منجم للفحم.

قاد الرجال الجدد صناعة المنسوجات القطنية الهامة أيضًا؛ وكان بعض رواد هذه الصناعة الجديدة رجال قد سبق أن شاركوا بقوة في إنتاج وتجارة الملابس الصوفية؛ حيث قام جون فوستر، على سبيل المثال، بتوظيف سبعمائة نساج نول يدوي في صناعة الصوف في الوقت الذي تحَوَّل إلى القطن، وافتتح "مطاحن "بلاك دايك" في عام 1835. ولكن الرجال من أمثال "فوستر" كانوا أقلية، حيث كان حوالي خُمس الرواد الصناعيين فقط في هذا الوقت قد سبق لهم المشاركة في أي من الأنشطة الصناعية؛ وليس هذا بالأمر الغريب، حيث إن صناعة القطن تطورت في مدن جديدة في شمال إنجلترا، وكانت المصانع تمثل أسلوبا جديدا تمامًا لتنظيم الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، كان تنظيم صناعة الصوف بطريقة مختلفة جدًّا، حيث يتم "توزيع" المواد الخام على الأفراد في منازلهم ليقوموا بالعمل بأنفسهم، ولذلك كان معظم العاملين في صناعة الصوف غير مؤهلين جيدًا للتحول إلى الصناعات. القطنية كما فعل فوستر. وكانت هناك حاجة لتطوير الوافدين الجدد على هذه الصناعات وتدريبهم على استخدام التكنولوجيات الحديثة. أدى التوسع السريع في الصناعات القطنية إلى القضاء على صناعة الصوف– الفوضى الخَلاَّقة تمارس دورها.

تعيد الفوضى الخَلاَّقة ليس فقط توزيع الدخل والثروة، ولكنها تعيد أيضًا توزيع السلطة السياسية، كما أدرك ذلك "ويليام لي" عندما وجد أن السلطات الحاكمة غير مهيأة لاستقبال اختراعه، لأن هذه السلطات كانت تخشى العواقب السياسية لتقديم مثل هذا الاختراع. مع توسع الاقتصاد الصناعي في مانشستر وبرمنجهام، بدأ أصحاب

المصانع الجديدة ومجموعات الطبقة الوسطى في الاحتجاج، بسبب تهميشهم وسياسات الحكومة التي تتعارض مع مصالحهم؛ وكان اعتراضهم الرئيسي على قوانين الأذرة التي حظرت استيراد "الأذرة"– بل جميع الحبوب والبذور، ولكن بصفة أساسية القمح - إذا تدنى السعر جدًا، وبالتالي ضمان احتفاظ كبار ملاك الأراضي بأرباح عالية. لقد كانت هذه السياسة مناسبة جدًا لكبار ملاك الأراضي الذين ينتجون القمح، ولكنها سيئة بالنسبة للمصنعين، لأنه يتعين عليهم أن يدفعوا أجوراً أعلى للتعويض عن الأسعار المرتفعة للخبز.

مع تركز العمال في المصانع الجديدة والمراكز الصناعية، أصبح من السهل تنظيم الصفوف وإحداث الشغب. وبحلول العشرينيات من القرن التاسع عشر، أصبح لا يمكن الدفاع عن الاستبعاد السياسي للمصنعين الجدد ومراكز التصنيع؛ حيث عُقِدَ في 16 أغسطس (آب) 1819 اجتماعا لتنظيم الاحتجاج على النظام السياسي، وسياسات الحكومة في حقول القديس بطرس بمانشستر؛ وكان المنظِّم "جوزيف جونسون"، وهو صاحب الشركة المحلية المصنعة للفرش، وأحد مؤسسي الصحيفة الراديكالية "مانشستر اوبزرفر". ضمت قائمة المنظمين أشخاصا آخرين مثل "جون نايت" وهو مُصَنِّع للقطن ومُصلح، و"جون ثاكر ساكستون"، رئيس تحرير "مانشستر اوبزرفر". تَجَمَّع ستون ألف متظاهر يحمل العديد منهم لافتات مثل "لا لقوانين الأذرة"، و"حق الاقتراع العام"، و"التصويت عن طريق الاقتراع" (بمعنى أن التصويت يجب أن يتم سرا وليس علنا كما تم في عام 1819). كانت السلطات في حالة عصبية شديدة بسبب الاجتماعات، وتم حشد قوة من ستمائة جندي من فرسان الفرقة الخامسة عشر. ومع بداية إلقاء الخطب، قرر القاضي المحلي إصدار مذكرة اعتقال بحق المتحدثين، وبينما كانت الشرطة تحاول تنفيذ أمر الاعتقال، اشتبكت مع المعارضة واندلع القتال، وهنا اتهم الفرسان الحشد. كان أحد عشر شخصًا قد قتلوا بعد بضعة دقائق من الفوضى، وربما أصيب ستمائة من الحشد؛ أطلقت جريدة "مانشستر اوبزرفر" على ما حدث اسم "مذبحة بيترلو".

بالرغم من ذلك، ونظرا للتغيرات التي حدثت بالفعل في المؤسسات الاقتصادية والسياسية، لذلك فإن القمع طويل المدى لم يكن حلا في إنجلترا؛ وستظل مذبحة بيترلو حدثا منفردًا واستثنائيًّا لا يمثل القاعدة. في أعقاب أعمال الشغب، أفسحت المؤسسات السياسية في إنجلترا الطريق أمام الضغوط الشعبية، والتهديد بزعزعة الاستقرار، بسبب الاضطرابات الاجتماعية على نطاق أوسع من ذلك بكثير، ولا سيما بعد ثورة 1830 في فرنسا ضد "شارل العاشر"، الذي حاول استعادة الحكم المطلق الذي قضت عليه الثورة الفرنسية لعام 1789. أصدرت الحكومة القانون الأول للإصلاح في عام 1832، الذي منح امتيازات برمنجهام وليدز ومانشستر وشيفيلد، ووسع القاعدة التصويتية بحيث يمكن تمثيل الشركات المصنعة في البرلمان. دفع التحول اللاحق في السلطة السياسية إلى توجه السياسة إلى الاتجاه المُفَضَّل لدى أصحاب هذه الحقوق والمصالح الذين تم تمثيلهم حديثا؛ ونجحوا في عام 1846 في إلغاء قانون الأذرة المقيت، مما يدل مرة أخرى على أن الفوضى الخلاقة يعني إعادة توزيع ليس فقط الدخل ولكن أيضًا السلطة السياسية. وبطبيعة الحال، ستؤدي التغيرات في توزيع السلطة السياسية إلى مزيد من إعادة توزيع الدخل في الوقت المناسب.

لقد كانت الطبيعة الشاملة للمؤسسات الإنجليزية هي التي سمحت بحدوث هذه الفوضى العملية؛ ولم يعد أولئك الذين يخافون من الفوضى الخلاقة وعانوا منه قادرين على وقفها.

لماذا في إنجلترا؟

انطلقت الثورة الصناعية وقفزت أكبر خطواتها في إنجلترا، بسبب مؤسساتها الاقتصادية الشاملة بشكل متفرد؛ وكانت هذه المؤسسات قد بُنِيَت بدورها على الأسس التي وضعتها مؤسسات سياسية شاملة أفرزتها الثورة المجيدة. إنها الثورة المجيدة، هي التي عززت وسَوَّغَت حقوق الملكية، وأدخلت تحسينات على الأسواق المالية، وقوضت الاحتكارات التي قد اعتمدتها الدولة في مجال التجارة الخارجية،

وأزالت الحواجز التي تحول دون التوسع في الصناعة. إنها الثورة المجيدة التي جعلت النظام السياسي مفتوحًا، ومستجيبًا للاحتياجات والتطلعات الاقتصادية للمجتمع؛ وأعطت هذه المؤسسات الاقتصادية الشاملة للرجال الموهوبين وذوي الرؤية، من أمثال جيمس وات، الفرصة والحافز لتطوير مهاراتهم وأفكارهم، والتأثير على النظام بالطرق التي تحقق لهم وللأمة النفع والفائدة. وبالطبع، بمجرد أن أصبح هؤلاء الرجال ناجحين تولدت لديهم نفس الدوافع كأي شخص آخر، وأرادوا منع الآخرين من دخول أعمالهم والتنافس ضدهم، وخشوا من عملية الفوضى الخلاَّقة التي قد تعرضهم للخروج من الأعمال، كما ساهموا في إفلاس من سبقوهم، ولكن أصبح من الصعب تحقيق ذلك بعد عام 1688. حصل ريتشارد أركرايت في عام 1775 على براءة اختراع شاملة، كان يأمل أن تمنحه احتكاراً في صناعة غزل القطن التي تشهد توسعًا سريعًا في المستقبل، ولكنه لم يتمكن من الحصول على حكم من المحكمة لإنفاذها.

لماذا بدأت هذه العملية الفريدة من نوعها في إنجلترا في القرن السابع عشر؟ لماذا طورت إنجلترا مؤسسات سياسية تعددية، وابتعدت عن المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات؟ كما رأينا، لقد تشكلت التطورات السياسية التي أدت إلى الثورة المجيدة نتيجة لعدة عمليات مترابطة. كان الصراع السياسي بين الحكم المطلق والمعارضة عنصرًا أساسيًا وجوهريًا في هذه العمليات التي مهدت الطريق للثورة المجيدة في إنجلترا. ولم تقتصر نتائج هذا الصراع على وضع حد لمحاولات إنشاء حكم مستبد مطلق قوى من جديد في إنجلترا، ولكنها مكنت أيضًا أولئك الذين يرغبون في إحداث تغيير جذري في مؤسسات المجتمع. لم يحاول معارضو الحكم المطلق مجرد بناء نوع مختلف من الحكم المطلق، حيث لم يكونوا يطمحون إلى إحداث تغيير لا يتعدى مجرد هزيمة عائلة لانكستر لعائلة يورك في حرب الورود، ولكن الثورة المجيدة انطوت على ظهور نظام جديد على أساس الحكم الدستوري والتعددية.

كان هذه النتيجة ناجمة عن الحراك الموجود في المؤسسات الإنجليزية، والطريقة التي تفاعلت بها هذه المؤسسات مع المراحل الدقيقة. لقد رأينا في الفصل السابق، كيف

تم إنشاء المؤسسات الإقطاعية في أوروبا الغربية بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية، وبدأ انتشار الإقطاع في معظم أنحاء أوروبا شرقها وغربها، ولكن كما تبين في الفصل الرابع، بدأت أوروبا الغربية والشرقية التباعد جذريا عن بعضهما البعض بعد وباء "الموت الأسود". كانت الفوارق الضئيلة في المؤسسات السياسية والاقتصادية تعني أن توازن القوى في الغرب أدى إلى التطور المؤسسي؛ وأدى في الشرق إلى التدهور المؤسسي؛ ومع ذلك، لم يكن هذا مسارًا ممهدًا من شأنه أن يؤدي بالضرورة وحتمًا إلى مؤسسات شاملة، ولكن كان ينبغي أخذ العديد من التحولات الأكثر الأهمية على الطريق لإتمام هذا التحول إلى مؤسسات شاملة. وعلى الرغم من أن الميثاق العظيم قد حاول وضع بعض الأسس المؤسسية الجوهرية للحكم الدستوري، إلا أن أجزاء أخرى كثيرة من أوروبا، حتى أوروبا الشرقية، شهدت صراعات مماثلة حول وثائق مماثلة، إلا أن أوروبا الغربية جنحت بعد الموت الأسود بعيدا عن الشرق إلى حد كبير. بدأت وثائق مثل الميثاق العظيم تحكم قبضتها أكثر في الغرب؛ أما في الشرق، كانت مثل هذه الوثائق تعني القليل. في إنجلترا، حتى قبل الصراعات في القرن السابع عشر، كان الثابت والمعتاد أن الملك لا يستطيع فرض ضرائب جديدة دون موافقة البرلمان، وكان الانحراف المتزايد البطيء للسلطة بعيدًا عن النخب لصالح المواطنين لا يقل أهمية بصفة عامة، وهو ما تجلى في التعبئة السياسية للمجتمعات الريفية التي شهدتها إنجلترا مع لحظات مماثلة لما حدث في ثورة الفلاحين لعام 1381.

حدث تتفاعل الآن بين هذا الحراك للمؤسسات مع مرحلة دقيقة أخرى كنتيجة للتوسع الهائل في التجارة في المحيط الأطلسي. وكما رأينا في الفصل الرابع، يتوقف أثر هذا في الديناميكيات المؤسسية المستقبلية على ما إذا كان النظام الحاكم قادراً أو غير قادر على احتكار التجارة. كانت قوة البرلمان – الأكبر إلى حد ما في إنجلترا – تعني أن ملوك تيودور وستيوارت لا يستطيعون أن يحتكروا التجارة، مما خلق طبقة جديدة من التجار ورجال الأعمال، الذين عارضوا بقوة خطة لإنشاء نظام حكم استبدادي مطلق في إنجلترا. على سبيل المثال، بحلول عام 1686 كان هناك في لندن 702 تاجر يصدرون إلى

منطقة البحر الكاريبي و1283 يستوردون، وفي أمريكا الشمالية كان هناك 691 تاجرا يصدرون و626 تاجرا يستوردون. قام هؤلاء التجار بتوظيف أمناء مخازن وبحارة وربابنة وعمال موانئ وموظفين إداريين – تقاسموا جميعا المصالح على نطاق واسع. كانت الموانئ الحيوية الأخرى، مثل بريستول وليفربول وبورتس ماوث حافلةً بمثل هؤلاء التجار. طالب هؤلاء الرجال الجدد بمؤسسات اقتصادية مختلفة، ونظرًا لأنهم حققوا الثراء من خلال التجارة، أصبحوا أكثر قوة. كانت فرنسا وإسبانيا والبرتغال يشهدون نفس القوى والمؤثرات، لكن ملوكهم كانوا أكثر قدرة بكثير على الهيمنة والتحكم في التجارة وأرباحها. لقد ظهر في تلك البلدان نفس نوع المجموعة الجديدة التي استطاعت تحويل إنجلترا، ولكنها كانت أصغر وأضعف بكثير.

عندما استقر البرلمان الطويل واندلعت الحرب الأهلية في عام 1642، انحاز هؤلاء التجار بشكل أساسي إلى جانب القضية البرلمانية. لقد شارك هؤلاء التجار بقوة في تشكيل الحزب اليميني في السبعينيات من القرن السابع عشر لمعارضة حكم أسرة ستيوارت المطلق الاستبدادي، وسوف يضطلعون بدور محوري في خلع جيمس الثاني في عام 1688. وهكذا، أسفر توسيع فرص التجارة المقدمة من الأمريكتين، والدخول الضخم للتجار الإنجليز في هذه التجارة والتنمية الاقتصادية للمستعمرات والثروات التي حققوها في هذه العملية، عن قلب ميزان القوة في الصراع بين الملك ومعارضي الحكم المطلق لصالح المعارضة.

وربما يكون الأبرز من ذلك، يتمثل في أن ظهور وتمكين المصالح المتنوعة- والتي تتراوح بين طبقة النبلاء وهم فئة المزارعين التجاريين، التي ظهرت في فترة حكم تيودور إلى أنواع الشركات المصنعة المختلفة عن تجار الأطلسي- يعني أن التحالف ضد حكم أسرة ستيوارت المطلق ليس فقط قويًا بل أيضًا واسع. لقد وجد هذا التحالف دعمًا وتعزيزًا أكثر بتشكيل الحزب اليميني في السبعينيات من القرن السابع عشر، مما وفر شكلًا تنظيميا لمزيد من تعزيز مصالحه. كان تمكين هذا التحالف هو ما عزز التعددية في أعقاب الثورة المجيدة. وإذا كان كل أولئك الذين يقاتلون ضد أسرة

ستيوارت الحاكمة لهم نفس المصالح ونفس الخلفية، كان من المرجح أكثر بكثير أن الإطاحة بنظام أسرة ستيوارت الملكي سيكون تكرارًا لسيناريو الصراع بين عائلة لانكستر مقابل عائلة يورك، أي تأليب مجموعة من ضد فئة أخرى من المصالح الضيقة أيضًا، وفي نهاية المطاف، استبدال وإعادة إنشاء نفس الشكل، أو شكل مختلف من المؤسسات المستوحذة للثروات. إن التحالف الواسع يعني أنه سيكون هناك زيادة في الطلب على إنشاء مؤسسات سياسية تعددية؛ وبدون نوعا ما من التعددية، سيكون هناك خطر اغتصاب أحد المصالح المتنوعة للسلطة على حساب المصالح الأخرى. والحقيقة أن البرلمان بعد عام 1688 مثَّل هذا التحالف الواسع كان بمثابة عامل حاسم في جعل أعضاء البرلمان يستمعون إلى الالتماسات، حتى عندما جاءت هذه الالتماسات من أطراف خارج البرلمان، وحتى ممن ليس لهم حق التصويت. كان هذا عاملًا هامًّا في منع محاولات مجموعة واحدة في إنشاء احتكار على حساب باقي المجموعات، مثلما حاول أصحاب مصالح الصوف القيام به قبل قانون مانشستر.

كانت الثورة المجيدة حدثًا بالغ الأهمية؛ ويرجع ذلك على وجه الدقة إلى أنها كانت ذات قيادة جريئة لتحالف واسع النطاق من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، عززت الثورة تمكين هذا التحالف، مما نجح في تشكيل نظام دستوري يفرض قيودًا على قوة ونفوذ كل من السلطة التنفيذية، وبنفس القدر من الحسم على أي فرد من أعضاء هذه السلطة. على سبيل المثال، كانت تلك القيود هي التي منعت مصنعي الصوف من أن يكونوا قادرين على سحق المنافسة المحتملة من مصنعي القطن والفستيان (نسيج قطني خشن). وهكذا، كان هذا التحالف واسع النطاق ضروريًّا للتمهيد لبرلمان قوي بعد عام 1688، لكنه كان يعني أيضًا أن هناك ضوابط داخل البرلمان ضد أي مجموعة واحدة تصبح قوية جدًّا، وتستغل قوتها بشكل مخالف. كان هذا بمثابة العامل الحاسم في ظهور مؤسسات سياسية تعددية. بالإضافة إلى ذلك، لقد لعب تمكين هذا الائتلاف الواسع دورًا هامًّا في استمرار وتعزيز هذه المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة، كما سنرى في الفصل.

ورغم ذلك، لم يكن لأي من هذه الظروف والعوامل ما يجعل النظام التعددي حتميًّا بشكل حقيقي، وكان ظهور هذا النظام - جزئيا - نتيجة لمسار تاريخي عرضي. إن التحالف الذي لم يكن مختلفًا كثيرًا خرج منتصرًا من الحرب الإنجليزية الأهلية ضد ملوك أسرة ستيوارت إلا أنه أدى فقط إلى ديكتاتورية "أوليفر كرومويل"؛. وعلاوة على ذلك، لم تكن قوة هذا التحالف أيضًا ضمانًا بأن الحكم الاستبدادي المطلق سينهزم. كان من الممكن أن ينجح جيمس الثاني في هزيمة "وليام اوف أورانج"؛. وكالمعتاد، لم يكن مسار التغيير الرئيسي المؤسسي أقل عرضاً واحتمالًا عن محصلة الصراعات السياسية الأخرى، كان هذا هو الواقع حتى لو كان مسار الحراك المؤسسي الذي خلق الائتلاف الواسع المعارض للحكم المطلق، والمرحلة الدقيقة من الفرص التجارية عبر الأطلسي، هي التي قلبت الأوراق ضد حكم أسرة ستيوارت؛ لذلك، كان المسار العارض والائتلاف الواسع بمثابة العوامل الحاسمة في هذا الموقف والتي دعمت ظهور التعددية والمؤسسات الشاملة.

الفصل الثامن

خارج نطاقنا: العوائق التي تعرقل التنمية

ممنوع الطباعة

في عام 1445 في مدينة "ماينز" الألمانية، كشف "يوهانز جوتنبرج" النقاب عن ابتكار ذو نتائج عميقة ومؤثرة على تاريخ الاقتصاد المستقبلي: مطبعة من النوع المتنقل. فحتى ذلك الحين كان يتم إما نسخ الكتب يدويًّا من قبل ناسخي المخطوطات، وهي عملية بطيئة وشاقة للغاية، أو كان يتم طبعها باستخدام الخشب الذي يتم تقطيعه ليناسب طباعة كل صفحة. كانت الكتب قليلة ومتباعدة ومكلفة جدًّا. بدأت الأمور تتغير بعد اختراع "جوتنبرج"، فتمت طباعة الكتب وأصبحت متاحة بسهولة أكثر. بدون هذا الابتكار كان من المستحيل محو أمية جموع الناس وتعليمهم.

سرعان ما أدركت أوربا الغربية أهمية المطبعة، ففي عام 1460، أصبح هناك بالفعل مطبعة بالقرب من الحدود في "ستراسبورج" بفرنسا. وبحلول أواخر الستينيات من القرن الخامس عشر، انتشرت تكنولوجيا الطباعة في روما والبندقية بإيطاليا، وسرعان ما ظهرت في فلورنسا وميلانو وتورينو. وفي عام 1476 أدخل "وليام كاكستون" مطبعة في لندن وأخرى في أكسفورد بعد سنتين. تزامن ذلك مع انتشار الطباعة في جميع أنحاء الأراضي المنخفضة (بلجيكا ولكسمبورج وهولندا)، وفي إسبانيا وحتى أوربا الشرقية، حيث تم افتتاح مطبعة في بودابست في عام 1473 وفي كراكو بعد عام.

لم يكن هناك إجماع على أن الطباعة ابتكار مرغوب فيه. أصدر السلطان العثماني "بايزيد الثاني" في عام 1485 مرسومًا يحظر صراحةً على المسلمين الطباعة باللغة

العربية. وجد هذا الحظر مزيدًا من الدعم من قِبَل السلطان "سليم الأول" في عام 1515. لم تدخل المطبعة إلى الأراضي العثمانية حتى عام 1727، ثمَّ أصدر السلطان "أحمد الثالث" مرسومًا بمنح "إبراهيم موتفريكا" تصريحا بإنشاء مطبعة. وبالرغم من تأخر هذه الخطوة، إلا أنها كانت محاطة بالقيود. ومع أن المرسوم كان ينص على "اليوم السعيد الذي تم فيه الكشف عن هذه التقنية الغربية يشبه كشف النقاب عن العروس ولا يمكن إخفاؤه مرة أخرى" إلا أن مطبعة "موتفريكا" ستخضع للرقابة الصارمة، حيث ذكر المرسوم ما يلي:

> "حتى تكون الكتب المطبوعة خالية من أخطاء الطباعة، سيشرف على تصحيحها علماء الدين الحكماء والمحترمون والقديرون المتخصصون في الشريعة الإسلامية، والقاضي الكبير في إسطنبول مولانا القاضي إسحق، وقاضي "سلانيكي" مولانا "صهيب"، وقاضي "جالاتا" مولانا "أسد" رفع الله قدرهم، وكبار القائمين على المذاهب الدينية المشهورة، وأعمدة الدين الحنيف من العلماء، الشيخ الدرويش "قاسم باشا مفلفيهان" ومولانا "موسى"، زادهم الله علما."

صدر إذن "لموتفريكا" بإنشاء مطبعة، ولكن كان كل ما يتم طبعه يخضع للفحص والتدقيق من قِبَل لجنة من ثلاثة علماء الدين والقانون، القضاة. ومثل أي شخص آخر، ربما كانت حكمة ومعرفة هؤلاء العلماء ستزداد بشكل أسرع إذا كان قد تم توفير المطبعة بسهولة أكثر، ولكن هذا لم يكن الحال حتى بعد منح "موتفريكا" الإذن بإنشاء مطبعة.

ليس من المستغرب أن "موتفريكا" قد طبع عددًا قليلًا من الكتب في نهاية المطاف، سبعة عشر كتابا فقط، خلال الفترة من عام 1729، عندما بدأت المطبعة في العمل وحتى توقفت عن العمل في عام 1743. حاولت عائلته مواصلة المهنة، ولكنهم تمكنوا من طباعة سبعة كتب أخرى فقط، ثمَّ توقفوا عن هذا النشاط في عام 1797. تخلفت الطباعة عن الركب أكثر من ذلك خارج مركز الدولة العثمانية، ففي مصر على سبيل المثال، أنشئت أول مطبعة في عام 1798 على يد رجل فرنسي ضمن حملة نابليون

بونابرت الفاشلة التي حاولت الاستيلاء على البلاد؛ وكان إنتاج الكتاب في الإمبراطورية العثمانية لا يزال يتم أساسًا حتى فترة متقدمة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر من قِبَل الكتبة الذين يقومون بالنسخ باليد. كان من المعروف أن هناك ثمانين ألفًا من هؤلاء الناسخين ناشطين في إسطنبول في أوائل القرن الثامن عشر.

كان لهذه المعارضة للطباعة عواقب واضحة على محو الأمية، التعليم والازدهار الاقتصادي؛ وعلى الأرجح، كان من يعرف القراءة والكتابة في عام 1800 بين مواطني الدولة العثمانية يتراوح بين 2 إلى 3 في المئة، بالمقارنة مع 60 في المئة من الذكور البالغين و40 في المئة من الإناث البالغات في إنجلترا. كانت معدلات معرفة القراءة والكتابة أعلى في هولندا وألمانيا. تخلفت الأراضي العثمانية كثيرًا حتى عن الدول الأوربية ذات مستوى التحصيل التعليمي الأدنى في هذه الفترة، مثل البرتغال، حيث ربما كان حوالي 20 في المئة فقط من البالغين يستطيعون القراءة والكتابة.

نظرًا لأن المؤسسات العثمانية كانت استحواذية للغاية، لذلك يمكن تفهم عداء السلطان للطباعة، حيث إن الكتب تنشر الأفكار وتجعل السيطرة على الشعوب أكثر صعوبة؛ وقد تنطوي بعض هذه الأفكار على طرح وسائل جديدة قيِّمة لزيادة النمو الاقتصادي، ولكن البعض الآخر قد يكون هدامًا ويتحدى الوضع السياسي والاجتماعي القائم؛ وعلاوة على ذلك، تقوض وتضعف الكتب قوة أولئك الذين يسيطرون على المعرفة الشفهية، لأنها تجعل هذه المعرفة في متناول أي شخص يتقن التعليم، لذلك هدد هذا بتقويض الوضع الراهن حيث تتحكم النخب في المعرفة. خشي السلاطين العثمانيون والمؤسسة الدينية من عملية الفوضى الخلَّاقة الذي سينتج عنه وصول المعرفة للشعوب، وكان الحل يتمثل في حظر الطباعة.

خلقت الثورة الصناعية مرحلة دقيقة أثَّرت على جميع الدول تقريبا؛ فبعض الدول، مثل إنجلترا، لم تقتصر على مجرد السماح بالتجارة، والتصنيع، وإنشاء المشروعات، ولكنها شجعت على ذلك بكل حماس، وبالتالي حققت نموًا سريعا. على الجانب الآخر، تخلفت دول عديدة أخرى مثل الإمبراطورية العثمانية، والصين والأنظمة الاستحواذية

الأخرى، حيث حظرت أو على أقل تقدير لم تفعل شيئًا لتشجيع انتشار الصناعة. لقد شكلت المؤسسات السياسية والاقتصادية طبيعة رد الفعل إزاء الابتكار التكنولوجي، مما خلق مرة أخرى نمطا مألوفًا من التفاعل بين المؤسسات القائمة والمراحل الدقيقة المؤدية إلى التباين في المؤسسات والنتائج الاقتصادية.

ظلت الإمبراطورية العثمانية تنتهج نظام الحكم الاستبدادي حتى انهيارها في نهاية الحرب العالمية الأولى، وبهذا كانت قادرة على معارضة أو عرقلة الابتكارات بنجاح، مثل المطبعة والفوضى الخلاقة التي كان من شأنها أن تنتج عن ذلك. إن السبب في أن التغيرات الاقتصادية التي حدثت في إنجلترا لم تحدث في الإمبراطورية العثمانية، هو العلاقة الطبيعية بين المؤسسات السياسية الاستبدادية الاستحواذية والمؤسسات الاقتصادية الاستحواذية. إن الاستبداد هو الحكم المطلق غير المقيد بالقانون أو برغبات الآخرين، بالرغم من أن المستبدين يحكمون في الواقع مع دعم بعض المجموعات الصغيرة أو النخبة. في القرن التاسع عشر، كان القياصرة يمثلون الحكام المطلقين الاستبداديين في روسيا، على سبيل المثال، والذين كانوا يلقون دعمًا من طبقة النبلاء التي تمثل حوالي 1 في المئة من مجموع السكان؛ حيث نظَّمت هذه المجموعة الضيقة المؤسسات السياسية بطريقة معينة لإدامة سلطتهم. لم يكن هناك برلمان أو تمثيل سياسي للمجموعات الأخرى في المجتمع الروسي حتى عام 1905، عندما أنشأ القيصر مجلس الدوما، على الرغم من أنه سرعان ما قوَّض الصلاحيات والسلطات القليلة التي منحها إياه. ومما لا يثير الدهشة، أن المؤسسات الاقتصادية كانت استحواذية وكانت منظمة، لتمكن القيصر والنبلاء من تحقيق أضخم ثروة ممكنة. وكما في العديد من النظم الاقتصادية الاستحواذية، ارتكز حكم القياصرة على نظام جماعي قائم على إكراه العمال والسيطرة عليهم، في الشكل الخبيث من عبودية الأرض الروسية.

لم يكن الحكم الاستبدادي هو النوع الوحيد من المؤسسة السياسية التي تمنع التصنيع. على الرغم من أن الأنظمة المطلقة المستبدة لم تكن تعددية وكانت تخشى الفوضى الخلاقة، إلا أن العديد من هذه الأنظمة كان لديها حكومات مركزية، أو على

الأقل حكومات مركزية بما فيه الكفاية لفرض حظر على الابتكارات، مثل المطبعة. مع أن اليوم، في بلدان مثل أفغانستان، وهايتي، ونيبال التي بها حكومات وطنية إلا أنها تفتقر إلى المركزية السياسية. ويزداد الموقف سوءًا في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وكما ناقشنا آنفا، لا يمكن أن تنشأ المؤسسات الشاملة بدون دولة مركزية توفر النظام وتنفذ القانون وتحفظ حقوق الملكية. سنرى في هذا الفصل، أن غياب أي شكل من أشكال المركزية السياسية يمثل عائقًا رئيسيًّا أمام التصنيع في العديد من المناطق في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء (على سبيل المثال الصومال وجنوب السودان). وليس أمام التصنيع أي فرصه للانطلاق بدون توفر هذه الشروط الطبيعية المسبقة.

يمثل كل من الحكم الاستبدادي المطلق وغياب، أو ضعف، المركزية السياسية نوعين مختلفين من العوائق التي تحول دون انتشار الصناعة، ولكنهما مترابطين أيضًا، فكلاهما يكمن في موضعه خشية الفوضى الخلاقة، وغالبا ما تخلق عملية المركزية السياسية نزعة نحو الاستبداد. تتماثل الدوافع وراء مقاومة المركزية السياسية مع الدوافع وراء مقاومة المؤسسات السياسية الشاملة، وتتمثل هذه الدوافع في خوف الدولة التي تتحول للمركزية حديثًا، وخوف أولئك الذين يسيطرون عليها من فقدان السلطة السياسية. رأينا في الفصل السابق كيف أن عملية السياسية المركزية في ظل نظام "تيودور" الملكي في إنجلترا قد زادت من طلب النخب المحلية المختلفة على التصويت والتمثيل في المؤسسات السياسية الوطنية في محاولة منهم لدرء خسارتهم المحتومة للسلطة السياسية؛ وتم إنشاء برلمان أقوى، مما أدى في النهاية إلى السماح بظهور المؤسسات السياسية الشاملة الشاملة.

ومع ذلك، يحدث العكس تمامًا في العديد من الحالات الأخرى، حيث تفتح عملية المركزية السياسية فترة من الحكم الأكثر استبدادا. ويتجلى هذا واضحًا من خلال أصول الحكم الاستبدادي الروسي الذي صاغه "بطرس العظيم" في الفترة ما بين عام 1682 ووفاته في عام 1725، حيث بنى "بيتر أو بطرس" عاصمة جديدة في "سانت بطرسبرج" وجرد الأرستقراطيين القدامى من سلطاتهم (الذين يطلق عليهم اسم بويارز)،

من أجل إنشاء دولة بيروقراطية حديثة وجيش حديث، حتى أنه تخلص من أعضاء الدوما الذين جعلوا منه قيصرا، واستحدث جدول الرتب، الذي يضم نظام هرمي اجتماعي جديد تمامًا، يهدف في جوهره لخدمة القيصر، كما هيمن على الكنيسة تمامًا، كما فعل "هنري الثامن" عندما قام بتحويل إنجلترا إلى المركزية. قام "بيتر" بسحب كل سلطات الآخرين ليستحوذ عليها لنفسه من خلال هذه العملية من المركزية السياسية. أدت إصلاحاته العسكرية إلى تمرد الحرس الملكي التقليدي، الذي أعقبه ثورات من قِبَل الآخرين مثل الباشكير (The Bashkirs) في آسيا الوسطى وتمرد "استراخان" (Bulavin Rebellion)، ولكن لم ينجح أي منها.

على الرغم من أن مشروع بيتر العظيم للمركزية السياسية كان ناجحًا وتم التغلب على المعارضة، إلا أن نوع القوى التي عارضت مركزية الدولة، مثل الحرس الملكي الذين رأوا أن سلطاتهم تتعرض للسلب، فازوا في العديد من مناطق العالم، وأدى غياب مركزية الدولة إلى استمرار وجود نوع مختلف من المؤسسات السياسية الاستحواذية.

سنرى في هذا الفصل، كيف أن العديد من الأمم فاتتها الفرصة، وفشلت في الاستفادة من انتشار الصناعة أثناء المرحلة الدقيقة التي أفرزتها الثورة الصناعية، إما لأن كانت لديها مؤسسات اقتصادية وسياسية استحواذية، كما هو الحال في الإمبراطورية العثمانية، أو لأنهم كانوا يفتقرون إلى المركزية السياسية كما هو الحال في الصومال.

فارق صغير هام

انهار الحكم الاستبدادي المطلق في إنجلترا أثناء القرن السابع عشر، ولكنه أصبح أقوى في إسبانيا. كان البرلمان الممثل للمجموعات المختلفة وأصحاب الأملاك في إسبانيا (كورتيس/ Cortes) والمعادل للبرلمان الإنجليزي موجودًا بالاسم فقط، ولم يكن له دور في واقع الحياة. تقدمت إسبانيا في عام 1492 من خلال الدمج بين ممالك كل من "قشتالة وأراغون" من خلال زواج الملكة "إيزابيلا" والملك "فرديناند".

تزامن ذلك التاريخ مع نهاية عملية إعادة الاستيلاء، وهي عملية طويلة للإطاحة بالعرب الذين احتلوا جنوب إسبانيا وبنوا المدن العظيمة "غرناطة" و"قرطبة" و"إشبيلية" منذ القرن الثامن. سقطت آخر دولة عربية في شبه جزيرة "أيبيريا"، وهي "غرناطة"، في يد إسبانيا في نفس الوقت الذي وصل فيه "كريستوفر كولومبوس" إلى الأمريكتين وبدأت المطالبة بملكية الأراضي في العالم الجديد للملكة "إيزابيلا" والملك "فرديناند" اللذان قاما بتمويل رحلته.

أدى اندماج تيجان "قشتالة وأراغون" والزيجات الملكية اللاحقة بين المملكتين والإرث إلى خلق دولة أوربية هائلة. توفيت إيزابيلا في عام 1504، وتم تتويج ابنتها "جوانا" ملكة على "قشتالة"، ثمَّ تزوجت "جوانا" من "فيليب" من عائلة "هابسبورح" ابن إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، "ماكسيميليان" الأول. تم تتويج "تشارلز الأول" ابن جوانا وفيليب ملكا على "قشتالة وأراغون" في عام 1516، وعندما توفي والده ورث هولندا و"فرانش كونيته" اللذان أضافهما إلى الأراضي في أيبيريا والأمريكتين. عندما توفي "ماكسيميليان" الأول في عام 1519، ورث تشارلز أراضي "هابسبورج" في ألمانيا، وأصبح "شارل الخامس" الإمبراطور على الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وبذلك أصبح الاندماج بين اثنين من الممالك الإسبانية في عام 1492 إمبراطورية عابرة القارات، وواصل "شارل" مشروع تعزيز الدولة الاستحواذية التي بدأها كل من "إيزابيلا وفرديناند".

لاقت الجهود الرامية إلى بناء وتوطيد الحكم الاستبدادي المطلق في إسبانيا دعمًا واسع النطاق من خلال اكتشاف المعادن الثمينة في الأمريكتين. كان قد تم اكتشاف الفضة بالفعل بكميات كبيرة في "جواناخواتو" بالمكسيك بحلول العشرينيات من القرن السادس عشر، ثمَّ في "زاكاتيكاس" بالمكسيك بعد ذلك بوقت قصير. أضاف غزو بيرو في عام 1532 المزيد من الثروات للنظام الملكي، حيث كانت المملكة تحصل على حصة تعادل "الخمس الملكي" في أي غنائم من الغزو وكذلك من المناجم. كما رأينا في الفصل 1، تم اكتشاف جبل من الفضة في "بوتوسي" بحلول الأربعينيات من القرن

السادس عشر، مما أدى إلى تدفق المزيد من الثروات على خزائن ملك إسبانيا.

كانت إسبانيا في وقت اندماج "قشتالة وأراغون" من بين المناطق الأكثر نجاحًا اقتصاديًّا في أوربا. وبعد أن توطد نظامها السياسي الاستبدادي المطلق، مرت بتدهور اقتصادي نسبي، ثمَّ تدهور تام بعد عام 1600. كانت أول القوانين التي أصدرها كل من "إيزابيلا وفرديناند" بعد إعادة الاستيلاء على الأراضي التي كانت بحوزة العرب، هي مصادرة أملاك اليهود، وكان يبلغ تعدادهم ما يقرب من مائتي ألف يهودي، ومنحهم مهلة قدرها أربعة أشهر لمغادرة البلاد. اضطر اليهود إلى بيع كل ما لديهم من أراضي وأصول بأسعار منخفضة جدًّا، ولم يُسمَح لهم أخذ أي ذهب أو فضة خارج البلاد؛ وقد وقعت مأساة إنسانية مماثلة بعد ما يزيد قليلًا عن مائة سنة، حيث قام "فيليب الثالث" أثناء الفترة ما بين عامي 1609 و1614 بطرد "الموريسكيين" (أحفاد العرب)، المنحدرين من مواطني الولايات العربية في جنوب إسبانيا، وكما هو الحال مع اليهود، كان مفروضا على المسلمين أن يرحلوا ولا يأخذوا معهم أيًا من ممتلكاتهم سوى تلك التي يمكن حملها في أيديهم، ولم يكن مسموحًا لهم حمل أي ذهب أو فضة أو غيرها من المعادن الثمينة.

كانت حقوق الملكية غير آمنة في أبعاد أخرى تحت حكم إمبراطورية "هابسبورج" في إسبانيا؛ حيث عجز "فيليب الثاني" الذي خلف والده "شارل الخامس" على العرش في عام 1556 عن سداد ديونه في عام 1557، ومرة أخرى في عام 1560، مما دمر العائلات المصرفية مثل عائلة "فيوجر" وعائلة "ولزر". ثمَّ تولى دور العائلات المصرفية الألمانية العائلات المصرفية في "جنوة"، الذين تعرضوا بدورهم لنفس المصير؛ نتيجة تخلف إسبانيا لاحقًا في سداد ديونها أيضًا في عهد إمبراطورية "هابسبورج" في الأعوام 1575 و 1596و 1607و 1627 و 1647 و 1652و 1660و و1662.

لم يكن تأثير الاستبداد على المؤسسات الاقتصادية للتجارة وتنمية وتطوير الإمبراطورية الإسبانية الاستعمارية، أقل أهمية من عدم الاستقرار في حقوق الملكية في نظام الحكم الإسباني الاستبدادي المطلق. كما رأينا في الفصل السابق، ارتكز النجاح

الاقتصادي في إنجلترا على التوسع التجاري السريع. على الرغم من أن إنجلترا تأخرت في الدخول في التجارة عبر الأطلسي، بالمقارنة مع إسبانيا والبرتغال، إلا أنها سمحت لقاعدة واسعة النطاق نسبيًا بالمشاركة في التجارة والفرص الاستعمارية. وبينما كانت أرباح تجارة إسبانيا مع العالم الجديد تملأ خزائن ولي العهد في إسبانيا، كانت أرباح تجارة إنجلترا مع العالم الجديد تثري طبقة التجار الجديدة الصاعدة في إنجلترا؛ وهذه الطبقة من التجار هي التي سوف تُرسِي لاحقا أسس الديناميكية الاقتصادية المبكرة في إنجلترا، وأصبحت هذه الطبقة بمثابة حصن للائتلاف السياسي المضاد للاستبداد.

لم تشهد إسبانيا مثل هذه العمليات التي أدت إلى التقدم الاقتصادي والتغييرات المؤسسية. نظمت "إيزابيلا وفرديناند" التجارة بين إسبانيا وتلك المستعمرات الجديدة بعد اكتشاف الأمريكتين عبر رابطة للتجار في إشبيلية؛ حيث سيطر هؤلاء التجار على كل التجارة، وتعهدوا بضمان حصول النظام الملكي على حصته من ثروات العالم الجديد. لم يكن هناك أي تجارة حرة مع أي من المستعمرات، وكل عام يعود أسطول كبير من السفن من الأمريكتين محملًا بالمعادن الثمينة والسلع القيِّمة إلى إشبيلية. كانت القاعدة الاحتكارية الضيقة لهذه التجارة تعني أنه لا تستطيع أي فئة واسعة من التجار أن تصعد من خلال فرص التجارة مع المستعمرات. لم يقتصر هذا على التجارة بين الأمريكتين وإسبانيا، وإنما تم إخضاع التجارة داخل الأمريكتين أيضًا لتنظيم صارم. على سبيل المثال، لا يستطيع أي تاجر في أي مستعمرة مثل إسبانيا الجديدة الواقعة تقريبًا، المكسيك حاليًّا، أن يتاجر مباشرة مع أي شخص في غرناطة الجديدة، الواقعة كولومبيا حاليًّا. أدت هذه القيود على التجارة في الإمبراطورية الإسبانية إلى خفض النمو والازدهار الاقتصادي، وانخفضت أيضًا بشكل غير مباشر المكاسب المحتملة التي كان يمكن لإسبانيا أن تحققها من خلال التجارة مع إمبراطورية أخرى أكثر ازدهارا. ومع ذلك، كانت هذه القيود على التجارة جذابة لأنها تضمن استمرار تدفق الفضة والذهب إلى إسبانيا.

كانت المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية في إسبانيا نتيجة مباشرة لبناء الحكم

الاستبدادي المطلق والمسار المختلف، بالمقارنة مع إنجلترا، الذي اتخذته المؤسسات السياسية. كان لدى كل من مملكتي قشتالة وأراغون برلمان يمثل المجموعات المختلفة وأصحاب الأملاك في إسبانيا (كورتيس / Cortes). كما هو الحال مع البرلمان الإنجليزي، كان هناك حاجه لدعوة البرلمان "القشتالي" للموافقة على فرض ضرائب جديدة. ومع ذلك، فإن كلا من برلمان "قشتالة وأراغون" يمثلان في المقام الأول المدن الكبرى وليس كل من المناطق الحضرية والريفية كما هو الحال مع البرلمان الإنجليزي. على سبيل المثال، كان كل من برلماني "قشتالة وأراغون" بحلول القرن الخامس عشر يمثلان فقط ثمانية عشر مدينة بمعدل نائبين لكل مدينة منهم؛ ونتيجة لذلك، لم يكن البرلمان يمثل مجموعات واسعة على النحو الذي كان عليه البرلمان الإنجليزي، ولم يتطور ليصبح بمثابة رابطة أو همزة وصل للمصالح المتنوعة التي تتنافس لتقييد الحكم الاستبدادي المطلق. لم يكن البرلمان الإسباني مسموحًا له بالتشريع، حتى أن نطاق صلاحياته فيما يتعلق بفرض الضرائب كان محدودا، مما جعل من الأسهل على النظام الملكي الإسباني تهميشه ضمن عملية دعم حكمه الاستبدادي المطلق. وحتى مع وصول الفضة من الأمريكتين، طالب "شارل الخامس وفيليب الثاني" زيادة إيرادات الضرائب على نحو متواصل لتمويل سلسلة من الحروب باهظة التكاليف. قرر شارل الخامس في عام 1520 تقديم مطالب للبرلمان بزيادة الضرائب؛ واستغلت النخب الحضرية هذه الفرصة للمطالبة بإدخال تغييرات كثيرة في البرلمان وصلاحياته وسلطاته؛ حيث تحولت هذه المعارضة إلى مواجهة عنيفة، وسرعان ما نشأ ما أصبح يُعرَف باسم "تمرد كومونيرو". تمكن "تشارلز" من سحق التمرد بالقوات الموالية. وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك معركة مستمرة طوال بقية القرن السادس عشر، كما حاول ولي العهد سلب البرلمان حقوق فرض ضرائب جديدة وزيادة قيمة الضرائب القديمة. بالرغم من أن هذه المعركة تعرضت لتقلبات كثيرة، إلا أن النظام الملكي حسمها لصالحه في نهاية المطاف. لم ينعقد البرلمان بعد عام 1664 حتى تم إعادة إنشائه أثناء غزوات نابليون بعد ما يقرب من 150 عاما.

لم تؤدِ هزيمة الحكم الاستبدادي المطلق في إنجلترا في عام 1688 فقط إلى تحويل المؤسسات السياسية إلى مؤسسات تعددية، ولكنها أدت أيضًا إلى إقامة دولة مركزية أكثر فاعلية بكثير. وفي المقابل، حدث عكس ذلك تمامًا في إسبانيا، حيث انتصر الحكم الاستبدادي المطلق. على الرغم من أن النظام الملكي حدّ من فعالية البرلمان (كورتيس) وألغى أي قيود محتمله على سلوكه، إلا أنه أصبح من الصعوبة بشكل متزايد زيادة الضرائب، حتى عندما حاول النظام القيام بذلك عن طريق المفاوضات المباشرة مع المدن بمفردها. وبينما كانت الدولة الإنجليزية تنشئ بيروقراطية ضريبية حديثة على درجة من الكفاءة، كانت الدولة الإسبانية تتحرك مرة أخرى في الاتجاه المعاكس. لم يفشل النظام الملكي فقط في وضع حقوق ملكية آمنة لأصحاب المشاريع والتجارة الاحتكارية، ولكنه كان يبيع أيضًا الوظائف الكبيرة، وغالبا ما يجعلها وراثية، وينغمس في إخضاع الأراضي الزراعية لنظام الالتزام، بل وبيع الحصانة ضد ملاحقة العدالة أيضًا.

كانت عواقب المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية في إسبانيا متوقعة؛ في حين أن إنجلترا كانت تتحرك نحو النمو التجاري، ثمَّ التصنيع السريع خلال القرن السابع عشر، كانت إسبانيا تنجرف بسرعة نحو تدهور اقتصادي واسع النطاق؛ حيث كان واحد من كل خمسة أشخاص في إسبانيا يعيشون في المناطق الحضرية في بداية هذا القرن. ولكن بحلول نهاية القرن، انخفض هذا الرقم إلى النصف ليصل إلى واحد من كل عشرة أشخاص في عملية تتطابق مع زيادة فقر السكان الإسبان وانخفاض دخولهم في ذات الوقت الذي كان ينمو فيه ثراء إنجلترا.

كان استمرار وتعزيز الحكم الاستبدادي المطلق في إسبانيا، في حين كان يجري اقتلاعه في إنجلترا، بمثابة مثال آخر على الفوارق الصغيرة الهامة أثناء المراحل الدقيقة من تاريخ الأمم. كانت تلك الاختلافات الصغيرة تتمثل في نقاط قوة وطبيعة المؤسسات النيابية، وكانت المرحلة الدقيقة تتمثل في اكتشاف الأمريكتين. وأدى التفاعل بين هذه القوى إلى انزلاق إسبانيا إلى مسار مؤسسي مختلف جدًّا عن إنجلترا.

لقد أدت المؤسسات الاقتصادية الشاملة نسبيًا التي أسفرت عن بناء إنجلترا إلى دينامية اقتصادية غير مسبوقة، بلغت ذروتها في الثورة الصناعية، في حين أن التصنيع لم يجد فرصته في إسبانيا. وبينما كانت التكنولوجيا الصناعية تنتشر في مناطق كثيرة من العالم، تدهور الاقتصاد الإسباني كثيرًا، لدرجة أنه لم يكن هناك حاجة لقيام الملك أو النخب المالكة للأرضي بمنع التصنيع.

الخوف من الصناعة

كانت هناك فرصة ضئيلة للبلدان ذات الحكم الاستبدادي المطلق للاستفادة من الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة التي أفرزتها الثورة الصناعية بدون إجراء تغييرات مماثلة لتلك التي ظهرت في إنجلترا بعد عام 1688 في المؤسسات السياسية والسلطة السياسية. في إسبانيا، على سبيل المثال، كان غياب حقوق آمنة للملكية والتدهور الاقتصادي على نطاق واسع، يعنيان ببساطة أن الناس ليس لديهم حافز للقيام بالاستثمارات والتضحيات اللازمة. في روسيا والمجر النمساوية، لم يكن السبب الذي حال دون التصنيع مجرد الإهمال وسوء الإدارة من قِبَل النخب والانزلاق الماكر تحت المؤسسات الاستحواذية، ولكن السبب كان يكمن في حظر الحكام بالقوة أي محاولة لإدخال هذه التكنولوجيات والاستثمارات الأساسية في البنية التحتية، مثل خطوط السكك الحديدية، التي كان من الممكن أن تكون بمثابة قنوات لهم.

كانت الخريطة السياسية لأوربا في زمن الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مختلفة تمامًا عما هي عليه اليوم. كانت الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي ضمت غطاء سياسيا متنوعا ومتألفا من أكثر من أربعمائة من الأنظمة السياسية الحاكمة، التي تحالف معظمها في نهاية المطاف في ألمانيا، واحتلوا معظم دول أوربا الوسطى. كانت عائلة "هابسبورج" لا تزال تتمتع بقوة سياسية رئيسية، وامتدت إمبراطوريتها، المعروفة باسم "هابسبورج" أو الإمبراطورية النمساوية المجرية، على مساحة واسعة تبلغ حوالي 250 ألف كيلومترا مربعا، حتى إذا كانت لم تعد تضم إسبانيا بعد أن استولى "البوربون" على العرش الإسباني في عام

1700. احتلت إمبراطورية "هابسبورج" ترتيب ثالث أكبر دولة في أوربا من حيث التعداد السكاني، بما يعادل سُبع سكان أوربا. اشتملت أراضي "هابسبورج" في أواخر القرن الثامن عشر في الغرب على ما هو معروف اليوم باسم بلجيكا، ثمَّ ما هو معروف باسم هولندا النمساوية. ومع ذلك، كان الجزء الأكبر منها هو تلك الكتلة من الأراضي المتلاصقة الواقعة حول النمسا والمجر، بما في ذلك جمهورية التشيك وسلوفاكيا في الشمال، وسلوفينيا وكرواتيا وأجزاء واسعة من إيطاليا وصربيا في الجنوب، والكثير مما يسمى اليوم رومانيا وبولندا في الشرق.

كان التجار في البلاد التي تخضع لحكم ملوك عائلة "هابسبورج" أقل أهمية بكثير من التجار في إنجلترا، وسادت عبودية العمل في الأراضي الزراعية في أوربا الشرقية. وكما رأينا في الفصل الرابع، كانت المجر وبولندا في قلب العبودية الثانية في أوربا الشرقية. وعلى عكس ملوك عائلة "ستيوارت"، كان ملوك عائلة "هابسبورج" ناجحين في الحفاظ على الحكم الاستبدادي المطلق بقوة. "فرانسيس" الأول الذي حكم كآخر إمبراطور للإمبراطورية الرومانية المقدسة في الفترة ما بين عامي 1792 و1806، وبعد ذلك إمبراطورًا على النمسا والمجر حتى وفاته في عام 1835، كان حاكمًا استبداديًا مطلقًا تماما. لم يكن يقر بأي قيود على سلطته، بل والأهم من ذلك، أنه كان يرغب في الحفاظ على الوضع السياسي الراهن. كانت استراتيجيته الأساسية تتلخص في معارضة التغيير، أي نوع من التغيير. وقد أعلن ذلك صراحةً في خطاب ألقاه في عام 1821 للمعلمين في أحد المدارس في "لايباخ"، مؤكدًا فيه على غرار ملوك عائلة "هابسبورج" "أنا لست بحاجة إلى العلماء، ولكني بحاجة إلى المواطن الشريف الجيد. وتتمثل مهمتكم في أن تنشئوا الأجيال الجديدة ليحققوا هذا الهدف؛ لا بد لمن يخدمني أن يقوم بتدريس ما آمره به. إذا كان أي شخص لا يستطيع القيام بذلك، أو إذا أتى أي شخص بأفكار جديدة يجب عليه أن يرحل قبل أن أطرده".

كانت الإمبراطورة "ماريا تيريزا" التي حكمت في الفترة ما بين عامي 1740 و1780 كثيرا ما تجيب على الاقتراحات الخاصة بكيفية تحسين أو تغيير المؤسسات

بالقول "اتركوا كل شيء كما هو". ومع ذلك ، كانت وابنها "جوزيف الثاني"، الذي أصبح الإمبراطور في الفترة ما بين عامي 1780 و1790، مسؤولين عن محاولة لبناء دولة أكثر مركزية ونظام إداري أكثر فاعلية، إلا أنهما قاما بذلك في سياق نظام سياسي يخلو من القيود الحقيقية على أفعالهم ومع عدد قليل من عناصر التعددية. لم يكن هناك برلمان وطني يمارس حتى ولو رقابة قليلة على الملك، حيث كان كل ما هناك يقتصر على نظم إقليمية للعقارات، كانت تتمتع تاريخيًا ببعض السلطات فيما يتعلق بفرض الضرائب والتجنيد العسكري. لقد كانت الضوابط على ما يمكن أن تفعله أسرة "هابسبورج" النمساوية المجرية الحاكمة أقل مما كان يفعله الملوك الإسبان، وكانت السلطة السياسية مركزة بشكل ضيق في أيدي نخبة قليلة.

مع تعزيز الاستبداد المطلق في "هابسبورج" في القرن الثامن عشر، ضعفت قوة جميع المؤسسات غير الملكية بدرجة أكثر. وعندما وصل تفويض من مواطني المقاطعة النمساوية "تيرول" يلتمس من فرانسيس تشكيل دستور، أجابهم قائلا "إنكم إذًا ترغبون في دستور!... أنا لا ألقي لذلك بالًا، سأمنحكم دستورا، ولكن يجب أن تعلموا جيدًا أن الجنود يطيعونني، ولن أطلب منكم المال مرتين إذا كنت بحاجة إليه... وعلى أية حال أنصحكم بأن تكونوا حذرين فيما سيكون ردكم عندما أطلب المال". فأجاب قادة المقاطعة على هذا الرد قائلين: "اذا كان الأمر كذلك، من الأفضل أن لا يكون هناك أي دستور"، وكان رد "فرانسيس" مرة أخرى "هذا هو رأيي أيضًا".

قام "فرانسيس" بحل مجلس الدولة الذي استخدمته "ماريا تيريزا" كمنتدى للتشاور مع وزرائها؛ ولم تكن هناك منذ ذلك الحين فصاعدا أي مشاورات أو مناقشة عامة لقرارات الملك؛ حيث أنشأ فرانسيس دولة بوليسية، وأخضع للرقابة الصارمة أي شيء يمكن أن يكون راديكاليًا إلى حد ما. واعتمدت فلسفته للحكم على "الكونت هارتيج"، الذي كان أحد أعوانه لمدة طويلة، وكان شعاره "الحفاظ بلا هوادة على سلطة صاحب السيادة ورفض جميع المطالبات الشعبية بالمشاركة في هذه السلطة". وقد لاقى دعمًا في تحقيق كل هذا من الأمير "فون مترنيخ" وعينه وزيرا للخارجية في عام

1809. في الحقيقة، ظل "مترنيخ" في عمله وسلطته ونفوذه لمدة فاقت سلطة فرانسيس، حيث ظل وزيرًا للخارجية لأربعين عامًا تقريبا.

كانت المؤسسات الاقتصادية في "هابسبورج" تقوم على النظام الإقطاعي وعبودية الأرض، بحيث كانت تزداد كثافة النظام الإقطاعي كلما توجهنا ناحية الشرق في محيط الإمبراطورية، مما يعكس المُكَوِّن العام في المؤسسات الاقتصادية الذي رأيناه في الفصل الرابع كلما توجهنا من غرب إلى شرق أوربا. وخضع تنقل العمالة للتقييد الصارم وكانت الهجرة غير مشروعة؛ وعندما حاول رجل البر والإحسان الإنجليزي "روبرت أوين" إقناع الحكومة النمساوية بإجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية من أجل تحسين أحوال الفقراء، أجاب "فريدريش فون جنتس"، وهو أحد مساعدي "مترنيخ" قائلا "نحن لا نرغب أن تصبح الأغلبية العظمى من الجماهير أغنياء ومستقلين... كيف يمكننا أن نحكمهم حينئذ؟"

بالإضافة إلى عبودية الأرض، التي حالت تمامًا دون ظهور سوق العمل وإزالة الحوافز الاقتصادية، أو مبادرة المواطنين من سكان المناطق الريفية، ازدهرت "هابسبورج" الاستحواذية على أساس الاحتكارات وغيرها من القيود المفروضة على التجارة. وسيطرت النقابات على الاقتصاد الحضري وقَيَّدت الدخول في المهن. وكانت هناك تعريفات داخلية حتى داخل النمسا نفسها، وحتى عام 1775 وفي المجر حتى عام 1784. كانت هناك رسوم جمركية مرتفعةً جدًّا على السلع المستوردة، مع العديد من أشكال الحظر الصريح على استيراد وتصدير السلع.

يمثل قمع الأسواق وإنشاء المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية بطبيعة الحال اثنان من سمات الحكم الاستبدادي المطلق. لم يكتف "فرانسيس" بذلك ولكن تجاوزه إلى ما هو أبعد، حيث لم تقتصر المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية على مجرد إزالة الحوافز المتاحة للأفراد من أجل الابتكار أو اعتماد تكنولوجيا جديدة. لقد رأينا في الفصل الثاني كيف فشلت محاولات تشجيع استخدام المحاريث الزراعية في مملكة الكونغو، لأن الناس كانوا يفتقرون إلى الحوافز، نظرًا للطبيعة الاستحواذية

للمؤسسات الاقتصادية. أدرك ملك الكونغو أنه إذا استطاع تحفيز الناس على استخدام المحاريث فستزيد الإنتاجية الزراعية، مما سيولِّد المزيد من الثروات التي يمكنه الاستفادة منها. وتمثل الثروات الحافز المحتمل لجميع الحكومات، حتى تلك الاستحواذية منها. ولكن المشكلة في الكونغو كانت تتمثل في أن الناس كانوا يدركون أن أي إنتاج لهم سيخضع للمصادرة من قبل أي ملك مستبد، وبالتالي ليس لديهم أي حافز للاستثمار أو لاستخدام تكنولوجيا أفضل. لم يشجع "فرانسيس الأول" المواطنين في إقليم "هاسبورج" على تبني تكنولوجيا أفضل، بل على العكس من ذلك عارض ذلك وحظر نشر التكنولوجيات التي كان لدى الشعب رغبة في تبنيها من خلال المؤسسات الاقتصادية القائمة.

اتخذت معارضة الابتكار طريقتين؛ أولهما: أن "فرانسيس الأول" كان معارضًا لتطوير الصناعة، لأن الصناعة أدت إلى إقامة وانتشار المصانع، مما أدى بدوره إلى تركيز العمال الفقراء في المدن، ولاسيما في مدينة فيينا العاصمة، وقد يصبح هؤلاء العمال بعد ذلك أنصارا لمعارضي الحكم الاستبدادي المطلق. كانت سياساته تهدف إلى تأمين بقاء النخب التقليدية حوله والمحافظة على الوضع السياسي والاقتصادي الراهن؛ وكان يرغب في الحفاظ على المجتمع زراعيًا في المقام الأول. وكان يعتقد أن أفضل طريقة للقيام بذلك هو وقف بناء المصانع من الأساس؛ وهذا هو ما قام به بالفعل مباشرة. فعلى سبيل المثال، حظر في عام 1802 إنشاء مصانع جديدة في فيينا، وحظر استيراد وتبني الآلات الجديدة حتى عام 1811 بدلًا من تشجيع ذلك باعتبار أن الآلات تمثل أساس التصنيع.

ثانيا: لقد عارض "فرانسيس الأول" بناء السكك الحديدية، الذي يمثل أحد التكنولوجيات الرئيسية الحديثة التي ظهرت مع الثورة الصناعية. وعندما تم عرض خطة أمامه لبناء خط سكة حديد في الشمال أجاب قائلا، "لا، لا، هذا الموضوع لا يخصني وليس هناك ما سأفعله حيال ذلك خشية أن تصل الثورة الصناعية للبلاد".

نظرًا لأن الحكومة لم تمنح امتيازًا لبناء السكك الحديدية البخارية، لذلك كانت

السكك الحديدية الأولى التي بنيت في الإمبراطورية تسير باستخدام العربات التي تجرها الخيول. تم بناء الخط الذي يسير بين مدينة "لينز" على نهر الدانوب إلى مدينة "بودفايس" البوهيمية على نهر "مولداو"، بمزلقانات وزوايا، مما يعني أنه كان من المستحيل تحويله إلى محركات بخارية لاحقا. ولذلك استمر الخط يسير بقوة الحصان حتى الستينيات من القرن التاسع عشر. أدرك المصرفي "سالومون روتشيلد"، ممثل الأسرة المصرفية الكبيرة في فيينا، الإمكانات الاقتصادية لتطوير السكك الحديدية في الإمبراطورية في وقت مبكر من قبل؛ وكان ناثان، شقيق "سالومون" الذي كان يقيم في إنجلترا، قد أعجبه جدًّا محرك "جورج ستيفنسن" "الصاروخ " وإمكانية الحركة بطاقة البخار، فاتصل بأخيه ليشجعه على البحث عن فرص لتطوير السكك الحديدية في النمسا، فقد كان يعتقد أن الأسرة تستطيع تحقيق أرباح هائلة من خلال تمويل تطوير السكك الحديدية. وافق "ناثان"، ولكن المشروع لم يحرز أي تقدم نظرًا لأن الإمبراطور "فرانسيس" رفض ذلك ببساطة مرة أخرى.

كانت معارضة الصناعة والسكك الحديدية البخارية ناجمةً من قلق "فرانسيس" من الفوضى الخلاقة التي تكون مصاحبة لبناء اقتصاد حديث. كانت أولوياته الرئيسية ضمان استقرار المؤسسات الاستحواذية التي يحكمها، وحماية المزايا التي تتمتع بها النخب التقليدية الداعمة له. لم تكن معارضته تقتصر على أنه هناك القليل فقط من الفائدة من التصنيع الذي من شأنه أن يقوِّض النظام الإقطاعي من خلال جذب العمالة من الريف إلى المدن، ولكن فرانسيس أدرك التهديد الذي ستفرضه التغيرات الاقتصادية الرئيسية على سلطته السياسية، ولذلك حظر الصناعة والتقدم الاقتصادي، مما حصر البلاد في التخلف الاقتصادي الذي أعلن عن نفسه بعدة طرق. وبينما كان، على سبيل المثال، يتم إنتاج 90 في المئة من إنتاج الحديد في العالم باستخدام فحم المناجم في عام 1883، كان أكثر من نصف الناتج في إقليم "هابسبورج" لايزال يتم باستخدام فحم أقل كفاءة بكثير. وبالمثل، لم يكن قد تم مكننة عملية النسيج أبدًا بالكامل حتى الحرب العالمية الأولى عندما انهارت الإمبراطورية، حيث كان لا يزال يتم القيام به باليد.

لم تكن المجر النمساوية وحدها هي التي تخشى الصناعة، حيث كان لدى روسيا في أقصى الشرق مجموعة من المؤسسات السياسية بنفس الدرجة من الاستبداد المطلق التي أنشأها "بطرس الأكبر" كما رأينا آنفا في هذا الفصل. وعلى غرار المجر النمساوية، كانت المؤسسات الاقتصادية الروسية استحواذية مستحوذة للثروات للغاية، وترتكز على أساس عبودية العمل في الأراضي الزراعية، وربط ما لا يقل عن نصف عدد السكان بالأرض. وكان يجب على عبيد الأرض العمل بدون أي أجر ثلاثة أيام في الأسبوع على أراضي اللوردات أسيادهم، ولا يستطيعون الانتقال إلى مكان آخر، ويفتقرون حرية العمل في أي مهنة أخرى، ويمكن بيعهم بإرادة أسيادهم إلى لوردات آخرين. ترك الفيلسوف الراديكالي وأحد مؤسسي الفوضوية الحديثة، "بيتر كروبوتكين"، تصويراً حيًّا للطريقة التي عمل بها هؤلاء العبيد في عهد القيصر "نيقولا الأول"، الذي حكم روسيا في الفترة ما بين عام 1825 وعام 1855، حيث استعاد ذكريات طفولته قائلا:

> "قصص عن رجال ونساء مُبعدين عن أسرهم وقراهم ويتم بيعهم من قبل أسيادهم إذا ما خسروا في لعب القمار أو يتم استبدالهم ببضع كلاب صيد، ونقلهم إلى منطقة نائية من روسيا... مع انتزاع الأطفال بعيدا عن والديهم وبيعهم إلى أسياد قساة أو ماجنين؛ ويتم الجلد "في الاسطبلات كل يوم مع قسوة لم يُسمَع بها من قبل؛ الفتاة التي لم تجد خلاصًا إلا في إغراق نفسها؛ الرجل العجوز الذي شاب شعره في خدمة سيده يقوم أخيرًا بشنق نفسه تحت نافذة سيده؛ وثورات العبيد التي كان يقمعها جنرالات "نيقولا الأول" بالجلد حتى الموت لكل رجل يكون ترتيبه العاشر أو الخامس في الصف، وتدمير القرية... أما بالنسبة للفقر الذي رأيته خلال رحلاتنا في بعض القرى، وخصوصًا في تلك التي تنتمي إلى العائلة الإمبراطورية، لا توجد كلمات كافية لوصف البؤس للقراء الذين لم يطلعوا عليه."

تمامًا كما في المجر النمساوية، لم يقتصر الحكم الاستبدادي المطلق على إنشاء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي تعوق ازدهار المجتمع، بل كان هناك خوف مماثل من الفوضى الخلاقة والخوف من الصناعة ومن السكك الحديدية. كان وراء هذا الخوف

الكونت "إيجور كانكرين"، الذي شغل منصب وزير المالية في الفترة ما بين 1823 و1844 في عهد نيقولا الأول، ولعب دورًا رئيسيًا في معارضة التغييرات اللازمة لتعزيز الازدهار الاقتصادي في المجتمع.

كانت سياسات "كانكرين" تهدف إلى تعزيز الركائز السياسية التقليدية للنظام، ولاسيما الأرستقراطية العقارية، وإبقاء المجتمع ريفي وزراعي. وعندما أصبح وزيرًا للمالية، عارض اقتراح مقدم من وزير المالية السابق، "جوريف"، لتطوير بنك تجاري مملوك للحكومة للإقراض من أجل الصناعة. ولم يكتف بذلك، بل أعاد افتتاح بنك الدولة للتسليف، الذي كان قد تم إغلاقه أثناء الحروب النابليونية، وكان قد تم إنشاؤه في الأساس لمنح القروض لكبار ملاك الأراضي بأسعار مدعومة، وهي السياسة التي تبناها "كانكرين". وكان الحصول على قروض يتطلب قيام طالبي القروض بطرح العبيد كضمان للقروض بحيث لا يستطيع الحصول على هذه القروض سوى أصحاب الأراضي الإقطاعية. ومن أجل تمويل بنك الدولة للتسليف، نقل "كانكرين" الأصول من البنك التجاري وبذلك اصطاد عصفورين بحجر واحد، يتبقى القليل فقط من المال للصناعة.

تشكلت توجهات ومواقف "كانكرين" على بصيرة من الخوف من أن التغيير الاقتصادي من شأنه أن يحدث تغييرا سياسيا، وهكذا كان القيصر "نيقولاس". وقد تعرض تولي "نيقولاس" للسلطة في ديسمبر 1825 تقريبًا لمحاولة انقلاب فاشلة من قِبَل ضباط الجيش، ويطلق عليهم اسم "ديسمبرستس" (نسبة إلى شهر ديسمبر) وكان لديهم برنامج جذري للتغيير الاجتماعي وقد كتب "نيقولاس" إلى الدوق الأكبر ميخائيل قائلا "الثورة على أعتاب روسيا، ولكني أقسم أنها لن تخترق البلاد طالما كان هناك نفسًا في جسدي".

كان نيقولاس يخشى التغييرات الاجتماعية التي سيجلبها الاقتصاد الحديث، وعلى حد تعبيره في الخطاب الذي ألقاه في اجتماع المُصَنِّعين في المعرض الصناعي في موسكو:

"يجب على كل من الدولة والمُصَنِّعين أن يحولوا انتباههم إلى الموضوع الذي تصبح المصانع بدونه نقمة وليس نعمة، وهذا الموضوع هو رعاية العمال الذين يزيد عددهم سنويا؛ إنهم بحاجة إلى الإشراف الحيوي والأبوي على أخلاقهم، وبدون ذلك ستفسد هذه الكتل البشرية تدريجيًّا، ويتحولون في نهاية المطاف إلى طبقة بائسة بنفس القدر من خطورتها على أسيادها."

كما هو الحال مع فرانسيس الأول، خشى نيقولاس من أن تؤدي الفوضى الخلاقة التي يطلقها الاقتصاد الصناعي الحديث إلى تقويض الوضع السياسي الراهن في روسيا. اتخذ "كانكرين" خطوات محددة بتشجيع من "نيقولاس" لإبطاء حركة الصناعة المحتملة، حيث حظر عدة معارض صناعية، والتي كانت تعقد من قبل بشكل دوري لعرض التكنولوجيا الحديثة وتسهيل عملية تبنيها.

اهتزت أوربا في عام 1848 كنتيجة لسلسلة من الانفجارات الثورية. وردًّا على ذلك، كتب الحاكم العسكري لموسكو، الذي كان مسؤولا عن حفظ النظام العام، إلى "نيقولاس" قائلا "من أجل الحفاظ على الهدوء والازدهار، الذي لا يتمتع به في الوقت الحاضر إلا روسيا، يجب على الحكومة ألا تسمح بتجمع المتشردين والماجنين الذين سينضمون بسهولة لأي حركة ويقوضون السلام الاجتماعي أو الخاص. وتم عرض نصيحته على اجتماع وزراء نيقولاس، وصدر القانون الجديد في عام 1849 ليضع قيودا صارمة على عدد المصانع التي يمكن فتحها في أي منطقة من موسكو، وحظر تحديدا افتتاح أي مصانع جديدة لغزل القطن أو الصوف ومسابك الحديد. كما ينبغي تقديم التماس للحاكم العسكري لإنشاء أي مصانع للصناعات الأخرى، مثل النسيج والصباغة، ولكن تم حظر غزل القطن صراحةً في نهاية المطاف. كان هذا القانون يهدف إلى وقف أي تركز آخر محتمل للعمال المتمردين في المدينة.

صاحب معارضة إنشاء خطوط السكك الحديدية معارضة للصناعة، تماما كما كان الأمر في المجر النمساوية. لم يكن في روسيا سوى خط واحد للسكك الحديدية حتى عام 1842، وكانت تسمى خط السكة الحديدية القيصر سيلو، وكانت تسير لمسافة

سبعة عشر ميلًا من "سان بطرسبرج" إلى المناطق السكنية الاستعمارية "سكيو سيلو" القيصر "وبافلوفسك". وكما عارض "كانكرين" الصناعة، صرح أيضًا أنه لا يرى سببًا لتعزيز السكك الحديدية التي يرى أنها ستحدث تنقل اجتماعي خطير، مشيرًا إلى أن "السكك الحديدية لا تنجم دائما عن ضرورة طبيعية، ولكنها بالأحرى مسألة حاجة أو ترف مصطنع، فهي تشجع السفر غير الضروري من مكان إلى آخر، كما هو الحال تمامًا في عصرنا."

رفض "كانكرين" عطاءات عديدة لبناء السكك الحديدية، ولم يتم بناء الخط الذي يربط موسكو بسان بطرسبرج إلا في عام 1851. استمر "كلاين ميشيل" في تبني نفس سياسة "كانكرين" بعد أن تم تعيينه كرئيس للإدارة الرئيسية للنقل والمباني العامة. أصبحت هذه المؤسسة الوسيط الرئيسي لبناء السكك الحديدية، واستخدمها "كلاين ميشيل" كمنصة لتثبيط بناء السكك الحديدية، حتى أنه استخدم سلطته بعد عام 1849 لفرض رقابة على مناقشة الصحف لتطوير السكك الحديدية.

تُبين الخريطة رقم (13) العواقب المترتبة على هذا المنطق. وفي حين كانت بريطانيا ومعظم دول شمال غرب أوربا تربط بين جميع مناطقها خطوط سكك حديدية في عام 1870، إلا أن عددا قليلا جدًّا من السكك الحديدية اخترقت أراضي روسيا الواسعة. لم يتم تغيير السياسة القائمة ضد السكك الحديدية إلا بعد هزيمة روسيا هزيمة قاطعة من قِبَل القوات البريطانية والفرنسية والعثمانية في حرب القرم في الفترة ما بين عامي 1853 - 1856، حيث أدركت روسيا بعدها أن تخلف شبكة النقل يمثل عاملًا هامًّا للأمن الروسي. كان هناك أيضًا تطوير محدود للسكك الحديدية في المجر النمساوية خارج النمسا والأجزاء الغربية من الإمبراطورية، على الرغم من أن ثورات عام 1848 قد أحدثت تغييرا في هذه الأراضي، لا سيما إلغاء عبودية العمل في الأراضي.



خريطة رقم (13): السكك الحديدية في أوربا عام 1870

ممنوع الشحن

ساد الحكم الاستبدادي المطلق ليس فقط في جزء كبير من أوربا ولكن أيضًا في آسيا، وبالمثل تم منع التصنيع خلال المرحلة الدقيقة التي أفرزتها الثورة الصناعية. يتجلى هذا النمط في عائلات "مينج وتشينج" في الصين والحكم الاستبدادي المطلق للإمبراطورية العثمانية. وقد قادت الصين العالم في العديد من الابتكارات التكنولوجية تحت حكم أسرة "سونج" في الفترة ما بين عامي 960 و1279، حيث اخترع الصينيون قبل أوربا الساعات والبوصلة والبارود والورق والنقود الورقية، والخزف، وأفران صهر الحديد الزهر. كما طوروا بشكل مستقل دواليب الغزل والطاقة المائية تقريبًا في نفس وقت ظهورهم في الطرف الآخر من "أوراسيا (أوربا وآسيا)؛ وقد أسفر ذلك

عن ارتفاع مستويات المعيشة في عام 1500 في الصين، ربما على الأقل بنفس ارتفاع مستوياتها في أوربا. كما أن الصين كانت تتمتع أيضًا بدولة مركزية لقرون مع تعيين المدنيين على أساس كفاءتهم.

مع ذلك، كانت الصين تخضع للحكم الاستبدادي المطلق، وكان النمو تحت حكم أسرة "سونج" يخضع لمؤسسات استحواذية. لم يكن هناك تمثيل سياسي للجماعات الأخرى في المجتمع غير النظام الملكي، لا شيء يشبه البرلمان أو مجلس ممثل للمجموعات مختلفة وأصحاب الأملاك مثل "الكورتيز/the Cortes". كان وضع التجار دائمًا غير مستقر في الصين، ولم تأت الاختراعات العظيمة تحت حكم سونج بحوافز من السوق ولكن أتت تحت رعاية، أو حتى أوامر من الحكومة؛ حيث تم تسويق القليل من هذه الاختراعات. أحكمت الدولة قبضتها خلال حكم عائلات "مينج وتشينج" التي تلت عائلة "سونج". استند كل هذا على المنطق المعتاد للمؤسسات الاستحواذية؛ ونظرًا لأن المؤسسات الاستحواذية كانت تحت رئاسة معظم الحكام، لذلك عارض أباطرة الصين المستبدين التغيير، وسعوا إلى الاستقرار، وخشوا في الأساس من الفوضى الخلاقة.

يتجلى هذا في أوضح صوره من خلال تاريخ التجارة الدولية. وكما رأينا، لعب اكتشاف الأمريكتين وأسلوب تنظيم التجارة الدولية دورًا رئيسيًّا في الصراعات السياسية، والتغيرات المؤسسية في أوربا في بداية تاريخها الحديث. أما في الصين، بينما كان تجار القطاع الخاص يشاركون عادة في التجارة داخل البلاد، احتكرت الدولة التجارة الخارجية. عندما تولت أسرة "مينج" السلطة في عام 1368، كان الإمبراطور "هونجوو" أول حكامها واستمر على عرش السلطة لمدة ثلاثين عاما. كان يشعر بالقلق من أن التجارة الخارجية ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار سياسيًّا واجتماعيًّا، ولم يسمح بممارسة التجارة الدولية إلا إذا تم تنظيمها من قِبَل الحكومة، وإلا إذا كانت تنطوي على تقديم الجزية أو الهدايا للتعبير عن الاحترام والامتنان وليس النشاط التجاري. وصل استبداد "هونجوو" حتى إلى إعدام مئات من الأشخاص المتهمين

بمحاولة تحويل الجزية والهدايا إلى مشاريع تجارية. ولم يتم السماح لبعثات الجزية والهدايا العابرة للمحيطات في الفترة ما بين عامي 1377 و1397، وحظر على الأفراد التداول مع الأجانب، ولم يسمح للصينيين بالإبحار إلى الخارج.

تولى الإمبراطور "يونجل" العرش في عام 1402 وبدأ واحدة من أكثر الفترات شهرة في التاريخ الصيني، بإعادة استئناف التجارة الخارجية الكبيرة الحجم التي ترعاها الحكومة. قام أمير البحر اميرال "تشنج هي" بستة بعثات ضخمة إلى جنوب شرق وجنوب آسيا والجزيرة العربية وأفريقيا بتكليف ورعاية "يونجلي؛ وقد عرف الصينيون هذه الأماكن من خلال تاريخهم الطويل من العلاقات التجارية، ولكن لم يتم شيء بهذا الحجم الضخم في أي وقت مضى. ضم الأسطول الأول 27800 رجلا و62 سفينة لحمل الكنوز يرافقهم 190 سفينة صغيرة، بعضهم مخصص على وجه التحديد لحمل المياه العذبة، والبعض الآخر لحمل التموين الغذائي والأمتعة واللوازم، والبعض الآخر يحمل القوات. ومع ذلك، أوقف الإمبراطور "يونجلي" البعثات مؤقتًا بعد البعثة السادسة في عام 1422؛ حيث استمر هذا الإيقاف بأمر من خليفته "هونج شي" الذي حكم خلال الفترة ما بين عامي 1424-1425. وبعد موته المبكر خلفه على العرش الإمبراطور "اكزواند" الذي سمح في البداية لـ "تشنج هي" بالقيام ببعثة أخيرة في عام 1433؛ حيث تم حظر التجارة الخارجية ككل بعد ذلك، حتى أنه تم تجريم بناء سفن البحار بحلول عام 1436 وتم اعتباره نشاط غير قانوني، ولم يتم رفع الحظر على التجارة الخارجية حتى عام 1567.

على الرغم من أن هذه الأحداث مجرد غيض من فيض أحكام المؤسسات الاستحواذية التي حظرت العديد من الأنشطة الاقتصادية التي كانت تعتبر أنها قد تكون مزعزعة للاستقرار، إلا أنها كان لها تأثير جوهري على التنمية الاقتصادية في الصين. وبينما كانت التجارة الدولية واكتشاف الأمريكتين يُحدث تحويلًا جذريًا في المؤسسات في إنجلترا، كانت الصين تعزل نفسها عن هذه المرحلة التاريخية الحاسمة وتنغلق على ذاتها، واستمر تقوقع الصين هذا حتى عام 1567. تم غزو وسحق عائلة

"مينج" في عام 1644 على يد شعب "جورشن المانشو" من سكان آسيا الداخلية الذين أنشأوا عائلة "تشينج" الحاكمة. وقد تلا ذلك فترة من عدم الاستقرار السياسي المكثف، حيث قامت عائلة "تشينج" الحاكمة بمصادرة كميات كبيرة من الممتلكات والأصول؛ حيث كتب "تانج تشن" العالم الصيني المتقاعد والتاجر الفاشل في التسعينيات من القرن السابع عشر قائلا:

> "لقد مرت أكثر من خمسين عاما منذ تأسيس عائلة "تشينج" الحاكمة [كينج]، وازداد فقر الإمبراطورية يوماً بعد يوم. أصبح المزارعون والحرفيون والتجار وحتى المسؤولون معدمين؛ وبالرغم من رخص أسعار الحبوب إلا أنه من الصعب أن يأكل المرء ملء معدته، كذلك الحال مع القماش، حيث إنه من الصعب أن يغطي المرء جسده بالرغم من رخص الأسعار؛ تسافر قوارب البضائع من سوق إلى آخر، ولكن يجب بيع الشحنات بالخسارة؛ واكتشف المسؤولون عند مغادرتهم لوظائفهم أنهم لا يملكون المال الكافي لدعم أسرهم. كانت المهن الأربع كلها فقيرة في الحقيقة."

أمر الإمبراطور "كانج شي" في عام 1661 بأنه يجب على جميع الناس الذين يعيشون على طول الساحل من فيتنام إلى "شيكيانج" أن يتحركوا سبعة عشر ميلا إلى داخل البلاد، فيما يشكل أساسًا الساحل الجنوبي بأكمله، والذي كان يمثل من قبل الجزء الأكثر نشاطًا من الناحية التجارية في الصين. وكانت دوريات قوات الحراسة تجوب الساحل لفرض وتنفيذ هذا الأمر، وكان هناك حظر على الشحن في كل مكان على الساحل حتى عام 1693. تم إعادة فرض هذا الحظر بشكل دوري في القرن الثامن عشر، مما أدى بالفعل إلى تحجيم ظهور التجارة الخارجية الصينية؛ على الرغم من أن بعض التجارة قد تطورت، إلا أن القليل من السكان كانوا على استعداد للاستثمار؛ لأن الإمبراطور يستطيع فجأة تغيير رأيه ويحظر التجارة مما يجعل الاستثمار في السفن والمعدات والعلاقات التجارية غير ذا قيمة أو حتى أسوأ.

لقد أصبح تفسير سبب معارضة دول أسر "مينج" وتشينغ" الحاكمة للتجارة

الدولية مألوفًا الآن، وهو: الخوف من الفوضى الخلاقة؛ حيث كان الهدف الأساسي للقادة هو الاستقرار السياسي. وكانت التجارة الدولية تنطوي على احتمال زعزعة الاستقرار، حيث إنها تؤدي إلى ثراء التجار وجرأتهم، كما كان الحال في إنجلترا خلال عصر التوسع في الأطلسي. لم يكن هذا اعتقاد أسر "مينج" وتشينغ" الحاكمة فقط، ولكنه أيضًا موقف حكام الأسرة الحاكمة "سونج" حتى ولو كانوا على استعداد لرعاية الابتكارات التكنولوجية والسماح بحرية تجارية أكبر، شريطة أن يكون هذا تحت سيطرتهم. تفاقمت الأمور أكثر في ظل أسر "مينغ وتشينغ" الحاكمة، حيث أحكمت الدولة سيطرتها على النشاط الاقتصادي وتم حظر التجارة الخارجية. كانت هناك بالتأكيد أسواقًا وتجارةً في الصين في ظل أسر "مينغ وتشينغ"، وفرضت الحكومة الضريبة على الاقتصاد المحلي ضرائب طفيفة جدًّا؛ ومع ذلك، لم يكن ذلك كافيًّا لدعم الابتكار. وقامت الحكومة بتبادل التطوير التجاري أو الازدهار الصناعي لأغراض الاستقرار السياسي. كانت نتيجة كل هذه السيطرة الاستحواذية المطلقة على الاقتصاد متوقعة: ركود الاقتصاد الصيني طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بينما كانت الاقتصادات الأخرى تخطو بخطوات واسعة في التصنيع. كانت عندما أنشأ "ماو" نظامه الشيوعي في عام 1949الصين واحدة من أفقر البلدان في العالم.

الحكم الاستبدادي المطلق للملك بريستر جون

يمثل الحكم الاستبدادي المطلق مجموعة من المؤسسات السياسية، والذي لم تكن النتائج الاقتصادية التي نجمت عنه مقتصرة على أوربا وآسيا، كما كان موجودًا أيضًا في أفريقيا، كما رأينا في مملكة الكونغو، على سبيل المثال، في الفصل الثاني. وثمة مثال آخر أكثر دوامًا للاستبداد الأفريقي، وهو في إثيوبيا أو الحبشة التي وصلنا لجذورها في الفصل السادس، عندما ناقشنا ظهور الإقطاع بعد سقوط مملكة "أكسوم". كان الحكم الحبشي الاستبدادي المطلق أطول حتى من نظيراته الأوربية، وذلك لأنه واجه تحديات ومراحل دقيقة مختلفة بدرجة كبيرة.

بعد تحول الملك "إيزانا"، حاكم مملكة أكسوم، إلى المسيحية ، ظل الإثيوبيون

مسيحيين، وأصبحوا بحلول القرن الرابع عشر محور تركيز أسطورة الملك "بريستر جون". كان "بريستر جون" ملك مسيحي تم عزله عن أوربا بسبب ظهور الإسلام في الشرق الأوسط؛ وكان يُعتَقَد في البداية أن مملكته تقع في الهند، ولكن مع تزايد معرفة الأوربيين عن الهند أدركوا أن هذا لم يكن صحيحا. ونظرًا لأن الملك الإثيوبي كان مسيحيا، لذلك أصبح هدفًا طبيعيًا للأسطورة. في الحقيقة، حاول الملوك الإثيوبيون جاهدين إلى إقامة تحالفات مع ملوك أوربا ضد غزوات العرب، وإرسال البعثات الدبلوماسية إلى أوربا بما لا يقل عن 1300 بعثه حتى تم إقناع الملك البرتغالي بإرسال جنود.

ترك هؤلاء الجنود، بالإضافة إلى الدبلوماسيين، واليسوعيين، والمسافرين الذين كانوا يرغبون في مقابلة "بريستر جون"، العديد من التقارير والقصص عن إثيوبيا؛ ويعد بعضها أكثر إثارة للاهتمام من وجهة النظر الاقتصادية، ألا وهي تلك التي كتبها "فرانسيسكو ألفاريز" وهو قسيس كان برفقة البعثة الدبلوماسية البرتغالية في إثيوبيا منذ عام 1520حتى عام 1527. بالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير وقصص من قبل اليسوعي "مانويل دي أليدا"، الذي عاش في إثيوبيا منذ 1624، وكذلك تقارير وقصص "جون بروس" الذي كان في البلاد في الفترة ما بين عامي 1768 و1773. تقدم كتابات هؤلاء تقريرًا ثريًا بالمعلومات حول المؤسسات السياسية والاقتصادية في إثيوبيا في ذلك الوقت، ولم يتركوا أدني شك في أن إثيوبيا كانت عينة مثالية للحكم الاستبدادي المطلق. لم يكن هناك مؤسسات تعددية من أي نوع، ولا أي ضوابط أو قيود على سلطة الإمبراطور الذي ادعى الحق في الحكم على أساس النسب المفترض من الملك الأسطوري "سليمان وملكة سبأ".

كانت نتيجة الحكم الاستبدادي المطلق انعدام كبير لحقوق الملكية الآمنة بسبب الاستراتيجية السياسية للإمبراطور؛ وقد كتب "بروس"، على سبيل المثال، قائلا:

> "كل الأرض ملك الملك، يمنحها لمن يشاء عندما يشاء ويستردها عندما يشاء. وبمجرد موت الإمبراطور تؤول كامل الأرض في المملكة إلى القصر؛ ولا

يقتصر الأمر على ذلك، بمجرد موت أي مواطن تؤول كل ممتلكاته للملك ولا يرثها الابن البكر."

زعم "الفاريز" أنه سيكون هناك الكثير من "الفاكهة والزراعة إذا لم يسيء الرجال العظماء معاملة الناس"؛ ويعد تفسير "ألاميدا" للكيفية التي كان يعمل بها المجتمع تتسق جدًا مع ذلك، حيث كتب قائلاً:

"من المعتاد بدرجة كبيرة للإمبراطور تبديل، وتغيير وسلب الأراضي من الأشخاص كل عامين أو كل ثلاثة أعوام، وأحيانا خلال نفس العام، وحتى عدة مرات على مدار العام، مما لا يثير الدهشة هنا. وكان في الغالب ما يحرث التربة رجل، وينثر البذور آخر، ويأتي رجل آخر ليحصد ما زرعه الآخرون، مما أدى إلى إحجام الأشخاص عن العناية بالأرض، ولم يكن يوجد حتى أي شخص لغرس شجرة لأنه يعلم أن الذي يزرع نادرًا جدًا ما يحصد الثمار. ومع ذلك، لم يكن الملك ينزعج من هذا الوضع، فهو شيء جيد بالنسبة له أن يضطروا للاعتماد عليه."

تشير هذه الأوصاف إلى التشابهات الكبيرة بين الأنظمة السياسية والاقتصادية في إثيوبيا والأنظمة الأوربية الاستحواذية، على الرغم من أنهم أوضحوا أيضًا أن الحكم الاستبدادي المطلق أكثر كثافة في إثيوبيا، والمؤسسات الاقتصادية كانت أكثر استحواذية؛ وعلاوة على ذلك، وكما أكدنا في الفصل السادس، لم تكن إثيوبيا تخضع لنفس المراحل الدقيقة، التي ساعدت على تقويض النظام الاستبدادي المطلق في إنجلترا، حيث كانت إثيوبيا معزولة عن العديد من العمليات التي شكّلت العالم الحديث. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، ربما من شأن شدة الاستبداد أن تؤدي إلى تقوية الحكم المطلق أكثر من ذلك. على سبيل المثال، وكما هو الحال في إسبانيا، كان الملك يتحكم في التجارة الدولية في إثيوبيا بما في ذلك تجارة الرقيق المربحة؛ ولم تكن إثيوبيا معزولة تماما: بحث الأوربيون عن "برستر جون" واضطرت إثيوبيا خوض حروب ضد الأنظمة السياسية الإسلامية المحيطة الحاكمة. ومع ذلك، ذكر المؤرخ

"إدوارد جيبون" مع بعض الدقة بقوله "لقد غفل الإثيوبيون حوالي ألف سنة، بينما كانوا محاطين بأعدائهم من كل جانب ونسوا العالم، الذي نسيهم."

عندما بدأ الاستعمار الأوربي في أفريقيا في القرن التاسع عشر كانت إثيوبيا مملكة مستقلة تحت حكم "راس (دوق) "كاسا"، الذي كان قد تم تتويجه باسم الإمبراطور "تويدروس الثاني" في عام 1855. شرع "تويدروس" في تحديث الدولة وخلق بيروقراطية أكثر مركزية وعدلا، وجيش قادر على السيطرة على البلاد، وربما مقاتلة الأوربيين. وقام بتعيين حكام عسكريين في جميع المحافظات لجمع الضرائب وتحويلها له. وعلاوة على ذلك، كانت مفاوضاته مع القوى الأوربية صعبة، ودفعه غضبه لسجن القنصل الإنجليزي، مما دفع الحكومة الإنجليزية إلى إرسال قوة التدخل السريع في عام 1868، والتي سلبت ونهبت العاصمة، وانتحر "تويدروس" على إثرها.

ورغم ذلك، فقد نجحت حكومة "تويدروس" التي أعيد بناؤها في سحب أحد الانتصارات العظيمة المناهضة للاستعمار في القرن التاسع عشر ضد الإيطاليين. تولى عرش إثيوبيا في عام 1889 "منليك الثاني" الذي سرعان ما واجه مطالب إيطاليا في إنشاء مستعمرة هناك. عقد المستشار الألماني "بسمارك" في عام 1885 مؤتمرًا في برلين، والذي دبَّرت فيه القوى الأوربية مؤامرة "التدافع على إفريقيا"، وقرروا كيفية تقسيم إفريقيا إلى مناطق مصالح مختلفة؛ حيث نجحت إيطاليا في المؤتمر في تأمين حقوقها في المستعمرات في إريتريا على طول الساحل من إثيوبيا والصومال. على الرغم من أن إثيوبيا لم تكن ممثلة في المؤتمر، إلا أنها تمكنت من الإبقاء على نفسها وحدة واحدة غير مجزأة؛ ومع ذلك، ظل الإيطاليون يحتفظون بخططهم وتحركوا بجيش في عام 1896 إلى الجنوب من إريتريا. وكان رد "منليك" مماثلًا لرد أحد ملوك أوربا في العصور الوسطى، حيث شكل جيشًا عن طريق مطالبة النبلاء باستدعاء رجالهم المسلحين؛ ولا يسمح هذا النهج بنشر جيش في الميدان لفترة طويلة، ولكنه يسمح بنشر جيش ضخم لفترة قصيرة. وكان هذا الوقت القصير يكفي لهزيمة الإيطاليين في معركة "ادووا" في عام 1896، بالرغم من أن جيش إيطاليا كان يضم خمسة عشر ألف رجل، وكان جيش "منليك" قرابة مائة ألف مقاتل. وكانت هذه أخطر الهزائم العسكرية التي استطاعت

فيها دولة إفريقية مستعمرة التغلب على القوة الأوربية، وامكنت إثيوبيا من تأمين استقلالها لمدة أربعين عاما أخرى.

تم تتويج آخر أباطرة إثيوبيا "راس تافاري" في عام 1930 بعد أن اتخذ اسم "هيلا سيلاسي"، واستمر في حكم البلاد حتى أطاح به الغزو الإيطالي الثاني الذي بدأ في عام 1935. لكنه عاد من المنفى بمساعدة الإنجليز في عام 1941 ليحكم البلاد مرة أخرى إلى أن تم الإطاحة به في عام 1974 عقب انقلاب قامت به "اللجنة"، وهي عبارة عن مجموعة من ضباط الجيش الماركسي الذين نهبوا البلاد وأدخلوها في مزيد من الفقر. استمرت المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية الأساسية بالإمبراطورية الإثيوبية، مثل مؤسسة "جولت"، والإقطاع الذي نشأ بعد تراجع أكسوم (مدينة في شمال إثيوبيا وكانت العاصمة منذ القرن الأول وحتى القرن الثامن الميلادي) حتى تم إلغائهما بعد ثورة عام 1974.

وتعد إثيوبيا اليوم واحدة من أفقر البلدان في العالم، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد حوالي جزء من أربعين جزءًا من دخل المواطن الإنجليزي العادي. يعيش معظم الناس في المناطق الريفية ويمارسون الزراعة التي توفر لهم حد الكفاف، ويفتقرون إلى المياه النظيفة والكهرباء والمدارس المناسبة والرعاية الصحية. يبلغ متوسط العمر المتوقع للمواطن الإثيوبي حوالي خمسة وخمسين عاما، والثلث فقط من البالغين يعرفون القراءة والكتابة. وتظهر المقارنة بين إنجلترا وإثيوبيا حالة عدم المساواة التي تسود العالم. يكمن السبب في بقاء إثيوبيا على ما هي عليه اليوم في أنها، خلافا لما حدث في إنجلترا، استمرت خاضعة للحكم الاستبدادي المطلق حتى الماضي القريب، بما ينطوي عليه هذا الحكم من مؤسسات اقتصادية استحواذية وفقر الشعب الإثيوبي، على الرغم من أن الأباطرة والنبلاء استفادوا من ذلك بالطبع بشكل كبير. وبالرغم من ذلك، كان التأثير الأكثر ديمومةً للحكم الاستبدادي المطلق هو فشل المجتمع الإثيوبي في الاستفادة من فرص التصنيع خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مما تسبب في معاناة المواطنين من الفقر المدقع اليوم.

الأطفال الصوماليين

أعاقت المؤسسات السياسية الاستحواذية المطلقة في جميع أنحاء العالم التصنيع، إما بشكل غير مباشر، أو كنتيجة للطريقة التي نظموا بها الاقتصاد، أو بشكل مباشر، كما رأينا في المجر النمساوية وروسيا. ومع ذلك، لم يكن الاستبداد هو المعوق الوحيد أمام ظهور المؤسسات الاقتصادية الشاملة. كانت مناطق كثيرة من العالم، ولاسيما في أفريقيا، تفتقر في فجر القرن التاسع عشر إلى الحالة التي يمكن أن توفر ولو أدنى درجة من القانون والنظام، وهذه الحالة شرط مسبق لتوفر الاقتصاد الحديث. لم يكن لدى هذه الأماكن شخص مثل "بطرس الأكبر" في روسيا ليبدأ عملية المركزية السياسية، ثمَّ يصيغ الحكم الروسي الاستبدادي المطلق، ناهيك عن حكم عائلة "تيودور" في إنجلترا الذي قام بتحويل الدولة إلى المركزية دون القضاء بالكامل، أو بتعبير أكثر ملائمةً، دون أن يكون قادرًا بالكامل على تدمير البرلمان وغيره من القيود الأخرى على سلطتهم. وبدون درجة معينة من المركزية السياسية، لم يكن أمام نخب هذه الأنظمة السياسية الحاكمة الكثير الذي تستطيع القيام به، حتى لو كانت تتمنى استقبال التصنيع بأذرع مفتوحة.

تقع الصومال في منطقة القرن الأفريقي، وهي بمثابة مثال توضيحي للآثار المدمرة لغياب المركزية السياسية. هيمن على الصومال تاريخيًا ست عائلات عشائرية، أكبر أربعة منهم عشائر "دير" و"دارود" و"إسحق" و"هاوي"، وترجع جذورهم جميعًا إلى جد أسطوري يسمى "سامال". نشأت هذه العائلات العشائرية في شمال الصومال وانتشرت تدريجيًا نحو الجنوب والشرق، وهم في المقام الأول رعويون، وحتى اليوم الناس يهاجرون مع قطعانهم من الماعز والأغنام والجمال. توجد العشيرتان الأخيرتان "ديجيل" و"رهانوين" في الجنوب وهم مزارعون مستقرون؛ وتصف الخريطة (12) في الفصل السادس أراضي هذه العشائر.

يُعَرِّف الصوماليون أنفسهم أولًا بالعائلة العشائرية، ولكن هذه العشائر كبيرة جدًا وتحتوي على العديد من المجموعات الفرعية. أولًا، من بين هؤلاء عشائر يعود

نسبها إلى إحدى أسر عائلات عشيرة أكبر حجما. والأهم من ذلك أن التجمعات داخل العشائر تسمى "دافعي الدية"، التي تتكون من أقارب يدفعون ويجمعون الدية، أو "ثروة الدماء"، للتعويض ضد قتل أحد من أفرادهم. كانت العشائر الصومالية وجماعات دفع الدية منغمسين تاريخيًّا في صراع مستمر تقريبًا على الموارد الشحيحة المتاحة لها، ولا سيما مصادر المياه وأراضي الرعي الجيدة لحيواناتهم. كما كانوا يداهمون باستمرار قطعان العشائر المجاورة ومجموعات دفع الدية الأخرى. بالرغم من أن هذه العشائر لها قادة يسمون سلاطين وشيوخ، إلا أنهم لم يكن لهم أي سلطة حقيقية، حيث كانت السلطة السياسية مبعثرة على نطاق واسع للغاية، فكل رجل صومالي بالغ قادر على أن يتخذ القرارات التي قد تؤثر على كل العشيرة أو الجماعة. وقد تحقق هذا من خلال مجلس غير رسمي يضم جميع الذكور البالغين. لم يكن هناك قانون مكتوب ولا شرطة ولا نظام قانوني للحديث عنهم، باستثناء الشريعة الإسلامية التي كانت تُستَخدَم كإطار ينطوي على قوانين غير رسمية تشكل جزءًا لا يتجزأ منها؛ حيث تم صياغة هذه القوانين غير الرسمية لمجموعة دفع الدية فيما كان يسمى "هير"، وهو عبارة عن شيء مثل دستور يضم مجموعة من الالتزامات والحقوق والواجبات التي تم صياغتها بشكل صريح، وتطالب المجموعة أن يطيعها الآخرون في معاملاتهم وتفاعلاتهم معها. بدأ كتابة هذه الدساتير مع ظهور الحكم الاستعماري، على سبيل المثال، كان أحفاد "حسن أوجاس" مجموعة دفع الدية من حوالي ألف وخمسمائة رجل، وكانت هذه المجموعة عشيرة فرعية من عشيرة "دير" في أرض الصومال البريطانية. تم تسجيل دستورهم في 8 مارس (آذار) 1950، من خلال المفوَّض البريطاني بالمنطقة، وفيما يلي البنود الثلاثة الأولى من نصوص هذا الدستور:

1- إذا تعرض أي من رجال مجموعة "حسن أوجاس" للقتل من قبل مجموعة أخرى، يأخذ أقرب أقربائه بصلة الدم عشرين جملاً من إجمالي ديته البالغة (100) جمل وتقتسم باقي المجموعة الثمانين من الإبل المتبقية بين كل رجال مجموعة "حسن أوجاس".

2- إذا أصيب رجل من مجموعة "حسن أوجاس" من قِبَل شخص خارج المجموعة، وتقدر قيمة تعويض إصاباته ثلاثة وثلاثين وثلث من الإبل، يجب أن تعطى له عشرة جمال وتؤول الإبل الباقية إلى مجموعته المتفرعة من مجموعة الدية.

3- القتل بين أعضاء مجموعة "حسن أوجاس" يخضع لتعويض بمعدل ثلاثة وثلاثين وثلث من الإبل تدفع فقط لأقرب شخص للمتوفى فقط. إذا كان الجاني غير قادر على دفع كل أو جزء من الدية، تساعده ذريته أو آباؤه وأجداده.

يعكس هذا التركيز على القتل والإصابة حالة مستمرة تقريبًا من الحرب بين مجموعة دفع الدية والعشائر. وتمثل ثروة الدم والنزاع على الدم أمر من الأمور الأساسية في حياتهم؛ وكل جريمة تقع ضد شخص معين تعتبر جريمة ضد كل مجموعة دفع الدية، وتستلزم التعويض الجماعي. إذا لم يتم دفع ثروة الدم، تتعرض كل جماعة دفع الدية التابع لها الشخص الذي ارتكب الجريمة للانتقام الجماعي من الضحية. عندما تم إدخال وسائل النقل الحديثة إلى الصومال، تم تمديد ثروة الدم إلى الناس الذين يتعرضون للقتل أو الإصابة في حوادث السيارات؛ ولم يقتصر هذا القانون على القتل والإصابة فقط؛ وإنما نصت المادة السادسة على أنه: "إذا سب رجل من جماعة "حسن أوجاس" رجلًا آخر في مجلس "حسن أوجاس"، فإنه يجب عليه دفع 150 شلن للشخص الذي تعرض للسب".

في أوائل عام 1955، كانت قطعان من العشيرتين "هابار توجالو" و"هابار يونس"، ترعي بالقرب من بعضها البعض في منطقة "دمبرلي". تعرض رجل من يونس للإصابة بعد خلاف مع رجل من "توجالو" على رعي الإبل. ردت عشيرة يونس على الفور بمهاجمة عشيرة "توجالو" وقتلوا رجلًا منهم. كانت عقوبة هذه الجريمة طبقا لقوانينهم، أن تدفع عشيرة يونس تعويضات لعشيرة "توجالو"، وتم قبول هذا الحل. كانت مراسم تقديم التعويض تتم شخصيًا كما جرت العادة في شكل إبل؛ وأثناء حفل تسليم الإبل قام أحد أعضاء عشيرة "توجالو" بقتل رجل من عشيرة يونس ظنًا منه أنه

عضو من مجموعة دفع الدية التابعة للقاتل؛ وأدى ذلك إلى نشوب قتال شامل لثماني وأربعين ساعة، أسفرت عن مقتل ثلاثة عشر شخصًا من عشيرة يونس وستة وعشرين من عشيرة "توجالو"؛ واستمرت الحرب لمدة عام آخر قبل أن يتم التوصل لاتفاق بين شيوخ العشائر من كلتا المجموعتين بوساطة من الإدارة الاستعمارية الإنجليزية، التي نجحت في التوصل لصفقة تنطوي على تبادل دفع الديات التي أرضت كلا الجانبين، وتم السداد على مدار السنوات الثلاث التالية.

تم دفع الديات تحت تهديد استخدام القوة والتناحر، وحتى بعدما تم دفعها لم يكن ذلك يعني بالضرورة توقف الصراع؛ حيث عادةً ما يخمد الصراع ثمَّ يشتعل مرة أخرى.

وهكذا كانت السلطة السياسية مبعثرة على نطاق واسع في المجتمع الصومالي، بشكل تعددي تقريبا، ولكن بدون سلطة دولة مركزية لفرض النظام، فضلا عن حقوق الملكية، وأن هذا لم يؤدِ إلى مؤسسات شاملة؛ ولا أحد يحترم سلطة الآخر، ولا أحد، بما في ذلك دولة بريطانيا الاستعمارية عندما وصلت، قادر على فرض النظام. أدى غياب المركزية السياسية إلى أنه أصبح من المستحيل أن تستفيد الصومال من الثورة الصناعية؛ وسيكون من غير المتصور أن يتم في مثل هذا المناخ الاستثمار هناك أو تبني التكنولوجيات الحديثة الصادرة من بريطانيا، أو في الحقيقة، إقامة أنواع المؤسسات اللازمة للقيام بذلك.

كان للسياسة المعقدة في الصومال تداعيات ملحوظة بدرجة أكبر على التقدم الاقتصادي. وقد ذكرنا سابقًا بعض من الألغاز التكنولوجية الهائلة من التاريخ الأفريقي. قبل التوسع في الحكم الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر، لم تستخدم المجتمعات الإفريقية النقل باستخدام العجلات أو الزراعة بالمحراث، ولم يكن يعرف الكتابة إلا عدد قليل. وكما رأينا، كان الشعب الإثيوبي يعرف الكتابة. كان لدى الصوماليون أيضًا نصوصاً مكتوبة، ولكن على عكس الإثيوبيين لم يستخدموا الكتابة؛ وقد رأينا بالفعل أمثلة على هذا في التاريخ الإفريقي؛ ربما لم تستخدم المجتمعات

الإفريقية العجلات أو المحاريث، ولكنهم كانوا يعلمون بالتأكيد عنها. وكما رأينا، كانت هذه الحالة في مملكة الكونغو ترجع أساسًا إلى حقيقة أن المؤسسات الاقتصادية لم تخلق أي محفزات للناس ليتبنوا هذه التكنولوجيات. هل من الممكن أن تنشأ نفس هذه القضايا مع تبني الكتابة؟

يمكننا أن ندرك هذا بدرجة ما من خلال "مملكة تقالي"، والتي تقع إلى الشمال الغربي من الصومال، في تلال النوبة جنوب السودان، وقد تشكلت في أواخر القرن الثامن عشر من قبل مجموعة من المحاربين بقيادة رجل يدعى "إسماعيل"، وظلت مستقلة حتى تم ضمها إلى الإمبراطورية البريطانية في عام 1884. كان الملوك والناس في هذه المملكة يعرفون الكتابة باللغة العربية، ولكنها لم تستخدم إلا من قِبَل الملوك لأغراض التواصل الخارجي مع نظم الحكم الأخرى والمراسلات الدبلوماسية. بدا هذا الوضع محيرًا للغاية في البداية؛ ويرجع التفسير التقليدي لأصل الكتابة في بلاد ما بين النهرين أنها تطورت من قِبَل الدول من أجل تسجيل المعلومات والسيطرة والرقابة على الشعوب وجباية الضرائب؛ ألم تكن دولة "تقالي" مهتمة بهذا؟

بحثت المؤرخة "جانيت ايوالد" في هذه المسائل في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، بينما كانت تحاول إعادة بناء تاريخ دولة تقالي. يحكي جزء من القصة أن المواطنين قاوموا استخدام الكتابة لأنهم كانوا يخشون من أن يتم استخدامها للسيطرة على الموارد، مثل الأرض القيِّمة، من خلال السماح للدولة بالمطالبة بملكيتها، كما أنهم كانوا يخشون أن يؤدي هذا إلى مزيد من الضرائب المنهجية. لم تصبح الأسرة الحاكمة التي بدأها إسماعيل دولة قوية، حتى لو كانت تريد أن تكون دولة قوية، إلا أنها لم تستطع أن تصل للقوة التي تمكنها من فرض إرادتها رغم اعتراضات المواطنين. ومع ذلك، كانت هناك قوى وعوامل أخرى أكثر تأثيرًا وفاعلية تعمل ضد هذه الدولة، حيث عارضت النخب المختلفة أيضًا المركزية السياسية، مفضلين، على سبيل المثال، التفاعل الشفهي على التفاعل الكتابي، لأن هذا يسمح لهم بأقصى قدر من الحذر. كما أنه لم يكن من العدول عن أو إنكار القوانين أو الأوامر المكتوبة كان من الأصعب تغييرها،

كما وضعت هذه النخبة معايير قد ترغب النخب الحاكمة في عكسها. ولذلك، لم ير إذن كلا من الحكام والمحكومين أن إدخال الكتابة في صالحهم؛ حيث خشي المحكومون من كيفية استخدام الحكام للكتابة، ورأى الحكام أنفسهم أن غياب الكتابة يساند إحكام سلطتهم غير المستقرة. كانت سياسة تقالي وراء عدم إدخال الكتابة إلى المملكة؛ وعلى الرغم من أن الصوماليين كان لديهم حتى نخبة أقل تحديدًا بالمقارنة بمملكة تقالي، إلا أنه من المعقول جدًّا أن نفس القوى منعت استخدام الكتابة وتبني التقنيات الأساسية الأخرى.

تبين الحالة الصومالية عواقب غياب المركزية السياسية على النمو الاقتصادي. لم تسجل الأدبيات التاريخية أي من محاولات خلق هذه المركزية في الصومال؛ ومع ذلك، فإنه من الواضح السبب الذي جعل من هذا الأمر صعب بدرجة كبيرة، حيث إن خلق مركزية سياسية يعني أن تخضع بعض الجماعات لسيطرة الآخرين الذين يرفضون أي هيمنة من هذا القبيل، وما يستتبعه من تسليم ما لديهم من سلطة؛ كما أن ميزان القوى العسكرية في المجتمع سيجعل من الصعب إنشاء هذه المؤسسات المركزية. وفي الحقيقة، فمن المرجح أن أي جماعة أو عشيرة تحاول تركيز السلطة ستواجه ليس فقط مقاومة شديدة، ولكن ستفقد السلطة والامتيازات الحالية. ونتيجة لغياب هذه المركزية السياسية والغياب الضمني حتى لمجرد الحقوق الأساسية للملكية الآمنة، لم يشهد المجتمع الصومالي أبدا تقديم المحفزات للاستثمار في تكنولوجيات تحسين الإنتاجية. وبينما كانت عملية التصنيع جارية في مناطق أخرى من العالم في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان الصوماليون يتقاتلون ويناضلون للحفاظ على حياتهم وإعالة أسرهم، وأصبح التخلف الاقتصادي أكثر تأصلًا فيهم.

التخلف الدائم

لقد أفرزت الثورة الصناعية مرحلة تحويلية دقيقة في العالم برمته خلال القرن التاسع عشر وما تلاه: حيث إن تلك المجتمعات التي سمحت لمواطنيها وحفزتهم على الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، استطاعت أن تنمو بسرعة؛ في حين فشلت العديد

من المجتمعات في جميع أنحاء العالم في القيام بذلك- أو بالأحرى فضلوا عدم القيام بذلك بشكل صريح. إن الأمم التي كانت تخضع لقبضة مؤسسات سياسية واقتصادية استحواذية، لم تقم بتقديم مثل هذه المحفزات. على سبيل المثال، تقدم كل من إسبانيا وإثيوبيا نماذج لتلك القبضة الاستحواذية المطلقة للمؤسسات السياسية والمؤسسات الاقتصادية الاستحواذية الضمنية، التي حالت دون وجود المحفزات الاقتصادية قبل وقت طويل من بزوغ فجر القرن التاسع عشر. كانت النتيجة مماثلة في أنظمة استحواذية مطلقة أخرى، على سبيل المثال، في النمسا، والمجر، وروسيا، والإمبراطورية العثمانية والصين، بالرغم من أن الحكام في هذه الحالات بسبب خوفهم من الفوضى الخلاقة هم الذين لم يهملوا فقط تشجيع التقدم الاقتصادي، ولكنهم اتخذوا أيضًا خطوات واضحة لمنع انتشار الصناعة، وحالوا دون إدخال تكنولوجيات جديدة من شأنها أن تجلب التصنيع.

الحكم الاستبدادي المطلق ليس هو الشكل الوحيد للمؤسسات السياسية الاستحواذية، ولم يكن العامل الوحيد الذي منع التصنيع؛ حيث تتطلب المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة درجة معينة من المركزية السياسية، بحيث تستطيع الدولة فرض القانون والنظام، ودعم حقوق الملكية، وتشجيع النشاط الاقتصادي عند الضرورة من خلال الاستثمار في الخدمات العامة. ومع ذلك، هناك العديد من الدول غير القادرة لوقتنا هذا على الحفاظ حتى على أكثر الأشكال بدائية من النظام والمحفزات الاقتصادية، مثل أفغانستان، وهايتي، ونيبال، والصومال. ويوضح نموذج الصومال كيف مرت عملية التصنيع أيضًا على مثل هذه المجتمعات من قبل. وتلقى المركزية السياسية مقاومةً لنفس سبب مقاومة الأنظمة الاستحواذية المطلقة للتغيير، وهو الخوف كثيرًا من أن التغيير سينقل السلطة السياسية من أولئك الذين يهيمنون اليوم على الأفراد والجماعات الجديدة؛ وهكذا، مثلما يمنع الاستبداد المطلق التحرك نحو التعددية والتغيير الاقتصادي، كذلك تفعل النخب والعشائر التقليدية المهيمنة على المشهد في المجتمعات التي تفتقر لدولة مركزية. وكنتيجة لذلك، فإن المجتمعات التي

كانت تفتقر إلى مثل هذه المركزية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تعرضت بصورة خاصة للحرمان من الفرص في عصر الصناعة.

في حين أن العديد من المؤسسات الاستحواذية التي تتراوح بين الحكم الاستبدادي المطلق والدول ذات المركزية الضئيلة قد فشلت في الاستفادة من انتشار الصناعة، كان للمرحلة الدقيقة المتمثلة في الثورة الصناعية تأثيرات مختلفة جدًّا في أنحاء أخرى من العالم. وكما سنرى في الفصل العاشر، اتخذت بعض المجتمعات بالفعل خطوات نحو بناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة الشاملة، مثل الولايات المتحدة وأستراليا، في حين تعرض الحكم الاستبدادي المطلق في البعض الآخر لتحدي أكبر مثل فرنسا واليابان، واللتان استغلتا هذه الفرص الاقتصادية الجديدة، وبدأتا عملية النمو الاقتصادي السريع. وهكذا فإن النمط المعتاد للتفاعل بين المرحلة الدقيقة والاختلافات المؤسسية القائمة التي أدت إلى مزيد من الاختلافات المؤسسية والاقتصادية التي حدثت مرة أخرى في القرن التاسع عشر، ولكن كانت هذه المرة حتى ذات ضجةٍ أكبر وتداعيات أكثر جوهرية على رخاء وفقر الأمم.

الفصل التاسع

عكس مسار حركة التنمية

التوابل والإبادة الجماعية

يتألف (جزر الملوك) "أرخبيل "مولوكاس" في إندونيسيا الحديثة من ثلاث مجموعات من الجزر؛ كانت جزر "مولوكاس" الشمالية تضم في أوائل القرن السابع عشر، الممالك المستقلة "تيدور" و"تيرنيت" و"باكان". في حين تضم جزر "مولوكاس" الوسطى مملكة "جزيرة أمبون"؛ وفي الجنوب " جزر باندا" وهي عبارة عن أرخبيل صغير لم يكن قد توحد سياسيًا بعد. وعلى الرغم من أن هذه الجزر تبدو بعيدة ومنعزلة عنا اليوم، إلا أنها كانت أساسية بالنسبة للتجارة العالمية باعتبارها المُنتِج الوحيد للتوابل الثمينة مثل القرنفل، وجوزة الطيب، وتابل مستخرج من قشرة جوزة الطيب، والتي كان يتم زراعتها في "جزر باندا" فقط. كان سكان هذه الجزر ينتجون ويصدرون هذه التوابل النادرة في مقابل الحصول على الغذاء والسلع المصنعة القادمة من "جزيرة جاوة" ومن المراكز التجارية من "ملقا" في شبه الجزيرة الماليزية ومن الهند، والصين، وشبه الجزيرة العربية.

كان أول اتصال تم بين سكان هذه الجزر مع الأوربيين في القرن السادس عشر، وكان مع البحارة البرتغاليين الذين جاءوا لشراء التوابل. كان يتم شحن هذه التوابل قبل ذلك عبر طرق التجارة التي تسيطر عليها الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط. بحث الأوربيون عن ممر حول إفريقيا أو عبر المحيط الأطلسي للوصول المباشر إلى جزر التوابل وتجارة التوابل. دار البحار البرتغالي "بارتولوميو دياز" حول

طريق رأس الرجاء الصالح في عام 1488. ووصل "فاسكو دا جاما" إلى الهند عبر نفس الطريق في عام 1498؛ لقد أصبح الأوربيون الآن، ولأول مرة، يمتلكون الطريق المستقل الخاص بهم إلى جزر التوابل.

سرعان ما بدأ البرتغاليون على الفور مهمة محاولة السيطرة على تجارة التوابل، فاحتلوا "ملقا" في عام1511، وهي تحتل موقعًا استراتيجيًّا على الجانب الغربي من شبه الجزيرة الماليزية، ويأتي إليها التجار من جميع أنحاء جنوب شرق آسيا لبيع التوابل لتجار آخرين هنود، وصينيين، وعرب، والذين كانوا يقومون بشحنها إلى الغرب. وكما وصف الرحَّالة البرتغالي "تومي بيريس" هذا في عام 1515 قائلا: "تستلزم التجارة والتبادل التجاري بين مختلف الدول أن تأتي ألف فئة من كل صوب إلى "ملقا"... ومن يتحكم في "ملقا" تكون يديه ملتفة حول رقبة البندقية."

وفي حين سيطر البرتغاليون على "ملقا"، حاولوا بانتظام كسب احتكار تجارة التوابل القيِّمة، ولكنهم فشلوا.

ويرجع فشلهم في ذلك إلى أن خصومهم كانوا من الصعب تجاهلهم. شهد جنوب شرق آسيا في الفترة ما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، تطورا اقتصاديًّا كبيرًا على أساس التجارة في التوابل. وسرعان ما توسعت المدن الكبرى المستقلة (دول المدينة) مثل "اتشيه"، و"بانتين"، و"ملقا"، و"ماكاسار"، و"بيغو"، و"بروناي" وكانوا يقومون بإنتاج وتصدير التوابل بالإضافة إلى المنتجات الأخرى مثل جذوع أشجار الخشب الصلب.

اتخذت حكومات هذه الدول الأشكال الاستحواذية المطلقة المماثلة لتلك الموجودة في أوربا في الفترة نفسها. وجد تطوير المؤسسات السياسية الحافز عن طريق عمليات مماثلة، بما في ذلك التغير التكنولوجي في أساليب الحرب والتجارة الدولية. أصبحت مؤسسات الدولة أكثر مركزية، حيث يحتل الملك قلب الحكم ويستحوذ على السلطة المطلقة. وكما كان الحال بالنسبة للحكام الاستبداديين في أوربا، اعتمد ملوك جنوب شرق آسيا اعتمادًا كبيرًا على العائدات من التجارة، سواء بالانخراط في التجارة بأنفسهم



خريطة رقم (14): جنوب شرق آسيا، جزر التوابل، أمبون، وباندا في عام 1600 ميلادية

أو بمنح الاحتكارات للنخب المحلية والأجنبية. وكما كان الوضع في أوربا الاستحواذية المطلقة، أسفر هذا النشاط عن بعض النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا، ولكنه كان أبعد ما يكون عن مجموعة مثالية من المؤسسات الاقتصادية لتحقيق الازدهار الاقتصادي، مع وجود حواجز واضحة تعوق دخول السلع وغياب لحقوق الملكية الآمنة للغالبية. ومع ذلك، كانت الحركة التجارية جارية وفاعلة حتى مع محاولة البرتغاليون فرض هيمنتهم في المحيط الهندي.

تضخم وجود الأوربيين وكان لهم تأثير أكبر بكثير مع وصول الهولنديين. وسرعان ما أدرك الهولنديون أن احتكار توريد توابل جزر "مولوكاس" القيِّمة ستكون أكثر ربحيةً بكثير من التنافس ضد التجار المحليين أو غيرهم من التجار الأوربيين. استطاع الهولنديون في عام 1600 إقناع حاكم "أمبون" بالتوقيع على اتفاق حصري يمنحهم حق احتكار تجارة القرنفل في "أمبون". ومع تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية في عام

1602، اتخذت محاولات الهولنديين للهيمنة على تجارة التوابل بالكامل والقضاء على منافسيهم، بأية وسيلة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، منعطفًا أفضل بالنسبة للهولنديين وأسوأ بالنسبة لجنوب شرق آسيا. كانت شركة الهند الشرقية الهولندية تمثل ثاني شركة مساهمة أوربية بعد شركة الهند الشرقية الإنجليزية، وهاتان الشركتان تمثلان معالم رئيسية على طريق تطوير الشركات الحديثة، وستلعبان دورًا رئيسيًّا في النمو الصناعي الأوربي. كانت شركة الهند الشرقية الهولندية ثاني شركة لها جيش خاص بها ولديها القدرة على شن حرب واستعمار الأراضي الأجنبية. ومع ضغط القوة العسكرية للشركة، شرع الهولنديون في القضاء على جميع المتطفلين المحتملين حتى يتم إنفاذ معاهدتهم الحصرية مع حاكم "أمبون"، فاستولوا على حصن رئيسي في عام 1605 كان تحت سيطرة البرتغاليين وطردوا جميع التجار الآخرين بالقوة. ثمَّ توسعوا إلى جزر "مولوكاس" الشمالية وأجبروا "تيدور" و"تيرنيت" و"باكان" على قبول عدم زراعة أو التجارة في القرنفل على أراضيهم، حتى أن المعاهدة التي فرضوها على "تيرنيت" كانت حتى تسمح للهولنديين أن يأتوا ويدمروا أي أشجار قرنفل يجدوها هناك.

كانت "أمبون" تخضع لنظام حكم مشابه بشكل كبير لما كان سائدًا في أوربا والأمريكتين خلال تلك الفترة، حيث يلتزم مواطنوها بدفع جزية للحاكم وكانوا يخضعون لأعمال السخرة. استولى الهولنديون على الحكم وشددوا من هذه النظم الاستحواذية من أجل استخلاص المزيد من طاقة العمل والمزيد من القرنفل من الجزيرة. كانت الأسر الممتدة تدفع الجزية إلى النخبة الأمبونية عينيًّا قبل وصول الهولنديين في صورة محصول القرنفل. ثمَّ بعد ذلك فرض الهولنديون على كل أسرة أن تظل مقيدة بالأرض وأن تزرع عددا معينا من أشجار القرنفل، وأن تقدم أيضًا العمل القسري (السخرة) إلى الهولنديين.

سيطر الهولنديون أيضًا على جزر "باندا"، وكانوا يقصدون من وراء ذلك هذه المرة احتكار تابل عصا البغاتيلة المستخرج من قشرة جوزة الطيب الخارجية وجوزة الطيب، ولكن جزر "باندا" كانت منظمة بشكل مختلف جدًّا عن جزيرة "أمبون"، فهي

تتألف من العديد من دول المدينة الصغيرة المستقلة، ولم يكن هناك هيكل اجتماعي أو سياسي هرمي فيها. لم تكن هذه الدول الصغيرة في واقع الأمر أكثر من مدن أو بلدات صغيرة، وكان يتم إدارتها من خلال اجتماعات مواطني القرية. لم يكن هناك سلطة مركزية يستطيع الهولنديون إكراهها على توقيع معاهدة احتكار، وكذلك لم يكن هناك نظام الجزية الذي يستطيع الهولنديون الاستيلاء عليها لتسيطر بالكامل على توريد جوزة الطيب وتابل عصا البغاتيلة المستخرج من قشرة جوزة الطيب الخارجية. كان هذا يعني في البداية أنه كان يتعين على التجار الهولنديين التنافس مع التجار الإنجليز، والبرتغال، والهنود، والصينيين، وخسارة التوابل لصالح منافسيهم عندما يرفضون دفع أسعار مرتفعة. ونظرًا لفشل خططهم الأولية في الحصول على حق احتكار جوزة الطيب وتابل عصا البغاتيلة المستخرج من قشرة جوزة الطيب الخارجية، توصل حاكم "باتافيا" الهولندي "جان بيترسزون كوين" من وضع خطة بديلة. أسس "كوين" "باتافيا" في جزيرة جاوة كعاصمة جديدة لشركة الهند الشرقية الهولندية في عام 1618، ثمَّ أبحر مع أسطول في عام 1621 إلى "باندا، وشرع في قتل جميع سكان الجزر تقريبا، ربما حوالي خمسة عشر ألف شخص، وأعدم كل قادتهم بالإضافة إلى الباقين، وتركوا القليل فقط على قيد الحياة، ما يكفي فقط للحفاظ على المعرفة والخبرة اللازمة لإنتاج جوزة الطيب وتابل عصا البغاتيلة. وبعد أن انتهى "كوين" من هذه الإبادة الجماعية الكاملة، شرع في إنشاء البنية السياسية والاقتصادية اللازمة لخطته: مجتمع من المزارع. قام بتقسيم الجزر إلى ثمانية وستين جزءًا تم منحهم إلى ثمانية وستين رجلا هولنديًا، معظمهم من الموظفين الحاليين والسابقين بشركة الهند الشرقية الهولندية. تم تعليم أصحاب المزارع الجدد كيفية إنتاج التوابل على أيدي القلة الباقية على قيد الحياة من السكان الاصليين للجزر واستطاعوا شراء العبيد من شركة الهند الشرقية لتعمير الجزر بالسكان بعد أن أصبحت الآن فارغة ولإنتاج التوابل التي كان يجب أن يتم بيعها للشركة مرة أخرى بأسعار ثابتة.

حققت المؤسسات الاستحواذية التي أنشأها الهولنديون في جزر التوابل الآثار

المرجوة منها، بالرغم من أن ذلك تم في "باندا" على حساب خمسة عشر ألف من أرواح الأبرياء وإنشاء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي من شأنها أن توصم الجزر بالتخلف. لقد خفض الهولنديون بحلول نهاية القرن السابع عشر إمدادات العالم من هذه التوابل بنحو 60 في المائة وتضاعف سعر جوزة الطيب.

نشر الهولنديون الاستراتيجية التي أتقنوها وطبقوها بكفاءة في جزر "مولوكاس" في المنطقة بأكملها، الأمر الذي كان له تداعيات عميقة على المؤسسات الاقتصادية والسياسية في بقية جنوب شرق آسيا. اتخذ التوسع التجاري الطويل، الذي بدأ في القرن الرابع عشر في العديد من الدول في المنطقة، مسارًا معاكسا. حتى الأنظمة السياسية الحاكمة، التي لم تكن مستعمرة وتم سحقها بشكل مباشر من قبل شركة الهند الشرقية الهولندية، تقوقعت أيضًا إلى الداخل وتخلت عن التجارة. وباختصار، توقف مسار التغيير الاقتصادي والسياسي الوليد في جنوب شرق آسيا.

تخلت العديد من الدول عن إنتاج محاصيل التصدير وأوقفت نشاطها التجاري، حتى تتجنب تهديد شركة الهند الشرقية الهولندية. كان الاكتفاء الذاتي والتقوقع إلى الداخل أكثر أمانًا من مواجهة الهولنديين. أقدمت دولة "بانتين" في جزيرة "جاوا" في عام 1620 على قطع أشجار الفلفل الأسود فيها أملًا في أن يحث هذا الهولنديين على تركهم في سلام. عندما زار تاجر هولندي منطقة "ماجويندناناو" في جنوب الفلبين في عام 1686، أخبره البعض بأنه "يمكن زراعة جوزة الطيب والقرنفل هنا تماما مثل "ملاكاو"، حيث إن هذه الأشجار لا تتوفر هنا الآن، لأن "راجا" العجوز قام بتدميرها قبل وفاته خوفا من أن تأتي الشركة الهولندية لتقاتلهم من أجل الحصول على هذه المحاصيل ". كان ما سمعه التاجر عن حاكم "ماجويندناناو" في عام 1699 مماثلا: "لقد حظر مواصلة زراعة الفلفل حتى لا يضطر للدخول في حرب سواء مع الشركة (الهولندية) أو مع الحكام الآخرين." كان هناك إزالة للتحضر، بل وانخفاض في عدد السكان. قام البورمية (نسبة إلى بورما) بنقل عاصمتهم في عام 1635 من "بيجو" على الساحل إلى "أفا" بعيدًا في الداخل حتى نهر "ايراوادي".

إننا لا نعرف كيف كان سيصبح تطور المسار الاقتصادي والسياسي في دول جنوب شرق آسيا بدون العدوان الهولندي. ربما كانت ستبتكر طرازها الخاص من الحكم الاستبدادي المطلق، أو ربما كانت ستظل في نفس الحالة التي كانت عليها في نهاية القرن السادس عشر، أو ربما كانت ستواصل تجارتها من خلال التبني التدريجي لمؤسسات أكثر فأكثر شمولا؛ لكن، كما هو الحال في جزر "مولوكاس" شرق إندونيسيا حاليا، لقد أدخل الاستعمار الهولندي تغييرات جوهرية في التنمية الاقتصادية والسياسية هناك. توقف الناس عن التجارة في جنوب شرق آسيا، وتقوقعوا إلى الداخل، وأصبحوا أكثر استبدادية. وكانوا خلال القرنين التاليين في موقف لا يسمح لهم بالاستفادة من الابتكارات التي ستبزغ وتزدهر في الثورة الصناعية، وكان انسحابهم من التجارة لن ينقذهم من الأوربيين في نهاية المطاف حيث أصبحوا كلهم تقريبًا جزءًا من الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية بحلول نهاية القرن الثامن عشر.

رأينا في الفصل السابع كيف أن التوسع الأوربي في الأطلسي قد أدى إلى زيادة ظهور وصعود المؤسسات الشاملة الشاملة في بريطانيا. ومع ذلك، يتضح من تجربة "مولوكاس" تحت حكم الهولنديين أن هذا التوسع قد غرس بذور التخلف في كثير من أركان العالم المختلفة عن طريق فرض مؤسسات استحواذية جديدة أو زيادة تعزيز المؤسسات الاستحواذية القائمة. أدى هذا إما إلى تدمير النشاط التجاري والصناعي الناشئ في جميع أنحاء العالم إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، أو إلى إدامة المؤسسات التي أوقفت التصنيع. ونتيجة لذلك، ومع انتشار التصنيع في بعض مناطق من العالم، حاولت قصارى جهدها لتلك الأماكن التي كانت جزءًا من الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية للاستفادة من هذه التكنولوجيات الحديثة ولكنها لم تحظ قط بفرصة.

المؤسسات واحدة في كل مكان

أدى انتشار البحرية والقوة التجارية الأوربية في جنوب شرق آسيا في بداية التاريخ الحديث إلى تقليص الفترة الواعدة بالتوسع الاقتصادي والتغيير المؤسسي. وقد

ازدهرت في نفس الفترة تجارة من نوع آخر تمامًا في أفريقيا مع توسع شركة الهند الشرقية الهولندية: تجارة الرقيق.

غالبًا ما كان يشار للعبودية الجنوبية في الولايات المتحدة باسم "المؤسسة الغريبة". ولكن من الناحية التاريخية، وكما أشار العالم الكلاسيكي العظيم "موسى فينلي"، يمكن وصف الرق بأي شيء سوى أن يكون "غريبا" لأنه كان حاضرًا في كل جانب تقريبًا في المجتمع. كما رأينا آنفا، كان الرق كما لو أنه وباء متوطن في روما القديمة وفي أفريقيا، اللذان يمثلان منذ فترة طويلة مصدرين للعبيد لأوروبا، وإن لم يكونا المصدرين الوحيدين.

جاء العبيد في الفترة الرومانية من الشعوب السلافية حول البحر الأسود ومن الشرق الأوسط ومن أوربا الشمالية أيضًا، ولكن توقف الأوربيون استعباد بعضهم البعض بحلول عام 1400. كما رأينا في الفصل السادس، لم تمر إفريقيا بعملية الانتقال من العبودية إلى عبودية العمل في الأراضي الزراعية، كما فعلت أوربا في القرون الوسطى. كانت هناك تجارة حيوية للرقيق في شرق أفريقيا قبل بداية التاريخ الحديث، وكان يتم نقل أعداد كبيرة من العبيد عبر الصحراء إلى الجزيرة العربية. وعلاوة على ذلك، استخدمت دول غرب أفريقيا الواسعة مالي، وغانا، وسونجاي العبيد بكثافة في القرون الوسطى في الحكومة والجيش والزراعة مطبقةً لنماذج تنظيمية من دول شمال أفريقيا المسلمة الذين تاجروا معهم.

كان إنشاء مستعمرات زراعة السكر بمنطقة البحر الكاريبي في أوائل القرن السابع عشر وراء التصعيد الكبير في تجارة العبيد الدولية والزيادة غير المسبوقة في أهمية العبودية في أفريقيا نفسها. ربما بلغ عدد العبيد الذين تمت المتاجرة فيهم حوالي 300,000 عبد في المحيط الأطلسي في القرن السادس عشر، أتى معظمهم من أفريقيا الوسطى، مع مشاركة كبيرة من الكونغو والبرتغاليين الذين يقيمون في أقصى الجنوب في "لواندا"، حاليًا عاصمة أنجولا. كانت تجارة الرقيق عبر الصحراء في ذلك الوقت لا تزال أكبر حيث شهدت انتقال ما يقرب من 550,000 من الأفارقة العبيد شمالا.

انقلب الوضع في القرن السابع عشر، حيث تم بيع حوالي 1,350,000 من الأفارقة كعبيد في تجارة الأطلسي، كان يتم شحن لبيتهم إلى الأمريكتين. لم تتغير أعداد المشاركين في تجارة الصحراء نسبيًّا. شهد القرن الثامن عشر زيادة واضحة أخرى مع شحن حوالي 6,000,000 من العبيد عبر المحيط الأطلسي، وربما 700.000 عبد عبر الصحراء. تكشف الأرقام الإجمالية على مدى الفترات الزمنية والأجزاء المختلفة من إفريقيا عن أنه تم شحن أكثر من 10,000,000 من الأفارقة من القارة كعبيد.

تقدم الخريطة 15 لمحة عن حجم تجارة الرقيق، فهي تصف تقديرات المدى التراكمي للعبودية ما بين عامي 1400 و1900 كنسبة مئوية من السكان في عام 1400، وذلك باستخدام حدود الدولة الحديثة. تشير الألوان الداكنة إلى كثافة أكثر للعبودية، على سبيل المثال في أنجولا وبنين وغانا وتوجو حيث بلغ الإجمالي التراكمي للصادرات من الرقيق إلى أكثر من مجموع سكان البلاد في عام 1400.

كان الظهور المفاجئ للأوربيين في جميع أنحاء ساحل غرب ووسط إفريقيا الحريصين على شراء العبيد، لا يمكن إلا أن يكون له تأثير تحولي على المجتمعات الإفريقية. كان معظم العبيد الذين تم شحنهم إلى الأمريكتين أسرى حرب تم نقلهم بعد ذلك إلى الساحل. أدت الواردات الضخمة من البنادق والذخيرة إلى إشعال المزيد من الحروب، وكان الأوربيون يبادلون هذه الأسلحة بالعبيد. كان يتم استيراد حوالي 180,000 بندقية كل عام على طول ساحل غرب أفريقيا بحلول عام 1730، وباع البريطانيون وحدهم ما بين 283,000 و394,000 بندقية في السنة. خلال الفترة ما بين عام 1750 وأوائل القرن التاسع عشر، باعوا على نحو استثنائي 22,000 طن من البارود خلال الفترة ما بين عامي 1750 و1807 مما يعني حوالي 384,000 كجم سنويا في المتوسط ، بالإضافة إلى 91,000 كجم من الرصاص سنويا. لقد انتعشت هذه التجارة في أقصى الجنوب أيضًا، حيث باع الأوربيون على ساحل "لوانجو" في الشمال من مملكة الكونغو حوالي 50,000 بندقية سنويا.



خريطة رقم (15): صادرات الرقيق من قارة إفريقيا

لم يقتصر تأثير كل هذه الحروب والصراعات على الخسائر البشرية الكبيرة ومعاناة الإنسان، ولكن أيضًا وضع مسار معين للتنمية المؤسسية في إفريقيا. كانت المجتمعات الإفريقية أقل مركزيةً من الناحية السياسية من تلك في أوراسيا قبل المراحل الأولى من العصر الحديث، وكانت معظم الأنظمة السياسية الحاكمة صغيرة النطاق حيث تتمثل في زعماء القبائل وربما الملوك المهيمنين على الأرض والموارد. وكما أوضحنا مع الصومال، لم يكن للعديد منها هيكل هرمي لسلطة سياسية على الإطلاق. دشنت تجارة العبيد عمليتين سياسيتين متضادتين؛ أولاً: أصبح العديد من أنظمة الحكم أكثر استبدادًا وأصبحت تتمحور حول هدف واحد: استعباد الآخرين وبيعهم إلى تجار

الرقيق الأوربيين. ثانياً: نتيجة لذلك، ولكن مع المفارقة، وعلى عكس العملية الأولى، فقد دمر الاقتتال والاستعباد في نهاية المطاف أي نظام وسلطة للدولة الشرعية الموجودة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وبالإضافة إلى الحرب، كان يتم اختطاف وأسر العبيد على نطاق صغير من خلال شن الغارات. وعلاوة على ذلك، أصبح القانون أداة للاستعباد، حيث أصبحت العقوبة هي الاستعباد، بصرف النظر عن الجريمة التي ارتكبها الشخص. ذكر التاجر الإنجليزي "فرانسيس مور" عواقب هذا على طول ساحل "سنجامبيا" في غرب إفريقيا في الثلاثينيات من القرن الثامن عشر قائلا:

> "منذ بدأ استخدام تجارة الرقيق تم تغيير كل العقوبات على كل الجرائم لتصبح العبودية، وكانوا يستفيدون من هذه الإدانات ويبذلون قصارى جهدهم لإثبات الإدانة من أجل الحصول على فائدة من بيع الجناة، ليس فقط جرائم القتل والسرقة والزنا، ولكن كل المخالفات التافهة يُعَاقَب عليها بنفس الطريقة."

أصبحت المؤسسات، حتى الدينية منها، منحرفة بسبب الرغبة في أسر وبيع العبيد. ومن الأمثلة على ذلك وسيط الوحي الشهير في "اروشوكوا" في شرق نيجيريا؛ حيث كان يُعتَقَد على نطاق واسع أن وسيط الوحي يتحدث بالنيابة عن إله بارز في المنطقة تُجِلّه الجماعات العرقية المحلية الكبرى المسماة " ايجاو" و"إيبيبيو" و"إجبو" وكانوا يقتربون منه من أجل تسوية النزاعات والفصل في الخلافات. كان يتعين على المُدَّعِين الذين يسافرون إلى "اروشوكوا" لمواجهة وسيط الوحي النزول من البلدة في ممر ضيق لنهر "كروس" حيث يمكث وسيط الوحي في كهف مرتفع وتصطف جماجم بشرية أمامه. ينبئ المتخاصمين بقرار الوحي الكهنة المتحالفون مع أحد أفراد المجموعة الفرعية "آرو" في غرب أفريقيا وتجار الرقيق. وغالبا ما ينطوي هذا القرار على "ابتلاع" وسيط الوحي للناس، والذي في الواقع يعني أنه بمجرد أن يمروا من خلال الكهف سيتم اصطحابهم بعيدا أسفل نهر "كروس" في انتظار السفن الأوربية للسفر إلى أوربا كعبيد. هذه العملية التي كان يتم فيها انتهاك وتحريف جميع القوانين والعادات

لاعتقال العبيد وعبيد أكثر، كانت لها آثار مدمرة على المركزية السياسية، وإن كان في بعض الأماكن قد أدي إلى نهوض دول قوية كانت تعتمد في وجودها على شن الغارات والاستعباد. ربما كانت مملكة الكونغو نفسها أول دولة إفريقية تمر بالتحول إلى دولة استعباديه، أي تعيش أساسًا على نشاط الرق والاتجار فيهم حتى تم القضاء على ذلك بالحرب الأهلية. صعدت دول استعبادية أخرى، أبرزها في غرب أفريقيا وتشتمل على "أويو" في نيجيريا و"داهومي" في بنين، وفي وقت لاحق "اشانتي" في غانا.

يرتبط التوسع في ولاية "أويو" في منتصف القرن السابع عشر، على سبيل المثال، مباشرة بالزيادة في الصادرات من الرقيق على الساحل. وترجع قوة الولاية إلى ثورة عسكرية اشتملت على استيراد الخيول من الشمال وتشكيل سلاح فرسان قوي يمكن أن يبيد جيوش الخصم. مع توسع "أويو" جنوبًا نحو الساحل استطاعت أن تسحق الأنظمة السياسية الحاكمة المتدخلة في شؤونها وباعت العديد من سكانها كعبيد. أسست "أويو" في الفترة ما بين عامي 1690 و1740 لاحتكارها في الداخل لما أصبح معروفًا باسم "ساحل العبيد"؛ حيث يُقَدَّر أن حوالي من 80 إلى 90 في المائة من العبيد الذين تم بيعهم على الساحل كان نتيجة لهذه الغزوات. وهناك صلة واضحة مماثلة بين الحرب وانتقال إمدادات الرقيق إلى أقصى الغرب في القرن الثامن عشر على "جولد كوست" (شاطئ الذهب) في المنطقة التي تسمى الآن "غانا". توسعت ولاية " اشانتي" من الداخل بعد عام 1700، بطريقة مشابهة كثيرا لولاية "أويو" من قبل. أثار هذا التوسع خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ما يسمى "حروب آكان" حيث ألحقت "اشانتي" هزيمة بالولايات المستقلة واحدة تلو الأخرى، وكانت آخرهم ولاية "جيامان" التي غزتها في عام 1747. ومن المرجح أن العبيد البالغ عددهم 375,000 عبد، الذين تم تصديرهم من "جولد كوست" في الفترة ما بين عامي 1700 و1750 كانوا من أسرى هذه الحروب.

ربما كان الأثر الأكثر وضوحًا لهذا الاستبداد والاستغلال الشديد للبشر هو التأثير الديموجرافي (السكاني)؛ وأنه من الصعب معرفة تعداد سكان إفريقيا قبل العصر

الحديث على وجه اليقين، ولكن العلماء قدموا تقديرات معقولة مختلفة حول تأثير تجارة الرقيق على السكان. يُقَدِّر المؤرخ "باتريك مانينج" أن عدد سكان تلك المناطق في غرب إفريقيا والوسط الغربي من إفريقيا، التي قدمت العبيد للتصدير، كان يتراوح بين اثنين وعشرين مليونا إلى خمسة وعشرين مليونا في أوائل القرن الثامن عشر. وبناء على الافتراض المتحفظ بأن هذه المناطق كانت ستشهد معدل نمو سكاني بحوالي نصف في المائة سنويًّا بدون تجارة الرقيق، وبالتالي قدر "مانينج" أن عدد سكان هذه المنطقة في عام 1850 كان يجب أن يتراوح على الأقل بين ستة وأربعين مليون نسمة إلى ثلاثة وخمسين مليون نسمة، بينما في الحقيقة بلغ عدد السكان نصف هذه التقديرات المفترضة.

لا يرجع هذا الفارق الهائل في تعداد السكان إلى تصدير حوالي ثمانية مليون شخص كعبيد من هذه المنطقة خلال الفترة ما بين عامي 1700 و1850 فقط، ولكن أيضًا من المرجح أن الملايين قد قتلتهم الحرب الداخلية المستمرة التي كانت تهدف إلى أسر العبيد. وبالإضافة إلى ذلك، أفسد الرق وتجارة الرقيق في أفريقيا كل من نظام الأسرة والزواج وقد يكون قد قلل الخصوبة أيضًا.

بدأت حركة قوية لإلغاء تجارة الرقيق بقيادة الشخصية الكاريزمية "وليام ويلبرفورس" في التحرك بقوة في بريطانيا ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر. تمكن المطالبون بإلغاء تجارة الرقيق، بعد محاولات فاشلة متكررة، من إقناع البرلمان البريطاني في عام 1807 بإقرار مشروع قانون يجعل تجارة الرقيق غير قانونية، ثمَّ تبعه قرار مماثل في الولايات المتحدة في العام التالي. ذهبت الحكومة البريطانية إلى أبعد من ذلك حيث سعت بنشاط لتنفيذ هذا الإجراء من خلال تمركز أفواج من سلاح البحرية في المحيط الأطلسي في محاولة للقضاء على تجارة الرقيق. وعلى الرغم من أن هذه التدابير استغرقت بعض الوقت لتكون فعالة حقًّا ولم يتم إلغاء العبودية في حد ذاتها حتى عام 1834 في الإمبراطورية البريطانية، إلا أن أيام تجارة الرقيق عبر الأطلسي التي تشكل الجزء الأكبر من التجارة باتت معدودة.

على الرغم من أن إنهاء تجارة الرقيق بعد 1807 قد قلل الطلب الخارجي على العبيد من إفريقيا، إلا أن هذا لم يعنِ أن تأثير العبودية على المجتمعات والمؤسسات الإفريقية كان سيتلاشى بشكل سحري. أصبحت العديد من الدول الإفريقية قائمة على الاستعباد، ولم يتغير هذا الواقع بمجرد وضع البريطانيين حدًّا لهذه التجارة. وعلاوة على ذلك، أصبحت العبودية أكثر انتشارًا بكثير في إفريقيا نفسها، وسوف تقوم هذه العوامل في نهاية المطاف بتشكيل مسار التنمية في إفريقيا ليس فقط قبل عام 1807، ولكن بعده أيضًا.

تم استبدال العبودية "بالتجارة المشروعة"، وهي العبارة التي تم صياغتها لتصدير السلع الجديدة غير المرتبطة بتجارة الرقيق من إفريقيا. واشتملت هذه السلع على زيت النخيل والحبوب والفول السوداني والعاج والمطاط والصمغ العربي. زاد الطلب على العديد من هذه المنتجات الاستوائية بشكل حاد مع الارتفاع في مستويات الدخول في أوربا وأمريكا الشمالية نتيجة لانتشار الثورة الصناعية. ومثلما استغلت المجتمعات الإفريقية بجرأة الفرص الاقتصادية التي وفرتها تجارة العبيد، فعلوا نفس الشيء مع التجارة المشروعة ولكن في سياق غريب، حيث كانت العبودية تمثل أسلوب ووسيلة للحياة ولكن الطلب الخارجي على العبيد أصبح منخفضًا بشكل مفاجئ. ماذا سيفعل كل هؤلاء العبيد الآن بعد أن أصبح من غير الممكن بيعهم للأوربيين؟ وكانت الإجابة بسيطة: يمكن استغلالهم في العمل المربح تحت الإكراه في إفريقيا لإنتاج سلع جديدة للتجارة المشروعة.

كانت "اشانتي"، "غانا" الحالية، أحد أفضل الأمثلة الموثقة، حيث كانت هذه الإمبراطورية تشارك بقوة قبل عام 1807 في أسر وتصدير العبيد ونقلهم إلى جنوب الساحل ليتم بيعهم في قلاع الاستعباد الكبيرة في "كيب كوست" و"إلمينا". أما بعد 1807 ومع عدم توافر هذا الخيار، أعادت النخبة السياسية في "اشانتي" تنظيم اقتصادها. ومع ذلك، لم ينته الاستعباد والعبودية، ولكن تم توطين العبيد في مزارع كبيرة حول العاصمة "كوماسي" في البداية وفي جميع أنحاء الإمبراطورية لاحقا (أي في

معظم المناطق الداخلية في غانا). تم استخدامهم في إنتاج الذهب ومكسرات الكولا للتصدير وفي زراعة كميات كبيرة من الغذاء وبشكل مكثف كحمالين لأن "اشانتي" لم تستخدم وسائل النقل ذات العجلات. أما في أقصى الشرق، تكرر نفس السيناريو. ففي "داهومي"، على سبيل المثال، استخدم الملك العبيد في العمل بالسخرة في مزارع زيت النخيل الضخمة الخاصة به بالقرب من الموانئ الساحلية "هوايداه" و"بورتو نوفو".

وهكذا، فإن إلغاء تجارة الرقيق، وليس إضعاف العبودية في إفريقيا، أدى ببساطة إلى إعادة نشر العبيد الذين كان يتم استخدامهم آنذاك في إفريقيا بدلًا من الأمريكتين. وعلاوة على ذلك، لم تتغير العديد من المؤسسات السياسية التي أنشأتها تجارة الرقيق في القرنين الماضيين، واستمرت أنماط السلوك كما هي دون أي تغيير. على سبيل المثال انهارت مملكة "أويو" في نيجيريا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر بعد أن كانت عظيمة من قبل، حيث قوضتها الحروب الأهلية وظهور دول المدينة المستقلة في "يوروبا"، مثل "ايللورين" و"ايبادان" اللتان شاركتا مباشرة في تجارة الرقيق لجنوبها. تعرضت عاصمة "أويو" في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر للسحق، وتنازعت بعد ذلك المدن المستقلة في "يوروبا" مع "داهومي" على السلطة والهيمنة الإقليمية. استمرا في سلسلة متواصلة تقريبًا من الحروب في النصف الأول من القرن، مما أتاح وجود إمدادات هائلة من العبيد. وإلى جانب هذا، استمرت الجولات العادية من الاختطاف والإدانة من جانب وسطاء الوحي إلى جانب الإغارة ولكن على نطاق أصغر. كان الاختطاف يمثل مشكلة في بعض أجزاء نيجيريا حتى أن الآباء كانوا يمنعون أطفالهم من اللعب في الخارج خوفًا من أن يتم اختطافهم وبيعهم في سوق العبيد.

وكنتيجة لذلك، يبدو أن العبودية، وليس إبرام التعاقدات، قد توسعت في إفريقيا خلال القرن التاسع عشر. على الرغم من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة، إلا أن عددًا من التقارير والتقديرات الواردة في كتب الرحالة والتجار خلال هذه الفترة تشير

إلى أن أكثر من نصف السكان في ممالك غرب إفريقيا، مثل "أشانتي" و"داهومي"، وفي دول المدينة المستقلة في "يوروبا"، كانوا من العبيد. وتوجد بيانات أكثر دقة في السجلات الاستعمارية الفرنسية المبكرة، والتي تشير إلى استعباد 30 في المائة من السكان في عام 1900 لغرب السودان، ومناطق شاسعة في غرب إفريقيا تمتد من السنغال عبر "مالي"، و"بوركينا فاسو"، و"النيجر"، و"تشاد".

وتماماً مثلما كان الوضع مع ظهور التجارة المشروعة، فإن الوصول الاستعمار الرسمي بعد التزاحم على إفريقيا في القضاء على العبودية في أفريقيا. على الرغم من أن وجود الكثير من الاختراق الأوربي لإفريقيا كان مبررًا على أساس أنه لا بد من مكافحة العبودية وإلغائها. إلا أن الواقع كان مختلفًا. استمرت العبودية في معظم أنحاء إفريقيا الاستعمارية حتى فترة طويلة من القرن العشرين. على سبيل المثال، لم يتم القضاء على العبودية في "سيراليون" حتى عام 1928، على الرغم من أن العاصمة "فري تاون" تأسست أصلًا في أواخر القرن الثامن عشر كملاذ للعبيد الذين تم إعادة توطنيهم من الأمريكتين. ثمَّ أصبحت بعد ذلك قاعدة هامة للسرب البريطاني لمكافحة العبودية وموطناً جديداً للعبيد المحررين من سفن العبيد التي تعتقلها البحرية البريطانية. بالرغم من هذه الرمزية، تأخرت العبودية في سيراليون لمدة 130 سنة. تكررت نفس القصة في ليبيريا التي تقع إلى الجنوب مباشرة من سيراليون، حيث تم تأسيسها في الأربعينيات من القرن التاسع عشر للعبيد الأمريكيين المحررين، ولكن بقيت العبودية هناك أيضًا حتى القرن العشرين، حيث أشارت التقديرات في أواخر الستينيات من القرن العشرين إلى أن ربع القوة العاملة كانت تعمل بالإكراه، وأنهم يعيشون ويعملون في ظروف قريبة من العبودية. ونتيجة لوجود المؤسسات الاقتصادية والسياسية الاستحواذية القائمة على تجارة الرقيق، لم ينتشر التصنيع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، والتي مرت بركود أو تخلف اقتصادي بينما كانت مناطق أخرى من العالم تشهد تحولاً في اقتصادها.

صناعة الاقتصاد المزدوج

لا يزال نموذج "الاقتصاد المزدوج" الذي اقترحه في الأصل السير "آرثر لويس" في عام 1955، يُشكل طريقة تفكير معظم علماء الاجتماع حول المشاكل الاقتصادية للبلاد الأقل تقدما. يرى "لويس" أن العديد من الاقتصاديات الأقل نموا والاقتصاديات المتخلفة لديها هيكلاً مزدوجاً وتنقسم إلى قطاع حديث وقطاع تقليدي. يرتبط القطاع الحديث الذي يتوافق مع القسم الأكثر نموًّا من الاقتصاد بالحياة الحضرية والصناعة الحديثة واستخدام التكنولوجيات المتقدمة. وعلى الجانب الآخر، يرتبط القطاع التقليدي بالحياة الريفية والزراعة والمؤسسات والتكنولوجيات "المتخلفة". تنطوي المؤسسات الزراعية المتخلفة على الملكية الجماعية للأرض، مما يعني غياب حقوق الملكية الخاصة للأرض. ويرى "لويس" أنه يتم استخدام العمالة في القطاع التقليدي بشكل غير فعال بحيث إنه لو تم نقلهم للقطاع الحديث فلن تقل كمية إنتاج القطاع الريفي. وعلى مدار أجيال متعاقبة من الاقتصاديين المهتمين بالتنمية الذين اعتمدوا على رؤى "لويس"، أصبحت "مشكلة التنمية" تعني نقل الناس والموارد من القطاع التقليدي الزراعي الريفي إلى القطاع الحديث الصناعي في المدن. فاز "لويس" بجائزة نوبل في عام 1979 عن جهوده في مجال التنمية الاقتصادية.

كان "لويس" والاقتصاديون المتخصصون في التنمية الذين بنوا رؤيتهم على عمل "لويس،" محقين بالتأكيد في تحديد الاقتصاديات المزدوجة. وتمثل جنوب إفريقيا أحد أوضح الأمثلة، حيث انقسمت إلى قطاع تقليدي متخلف وفقير وقطاع حديث نابض بالحياة ومزدهر. وما زال الاقتصاد المزدوج كما قدمه "لويس" موجودًا في كل مكان في جنوب إفريقيا حتى يومنا هذا. وتمثل أحد الطرق الأكثر إثارة لمعرفة ذلك هي القيام برحلة بالسيارة عبر الحدود بين ولاية "كوازولو - ناتال" التي كان يطلق عليها سابقًا اسم "ناتال" وولاية "ترانسكي". وتحاذي الحدود "نهر كي العظيم". وسيلاحظ المسافر ملامح الثراء من خلال الممتلكات الممتدة على طول الشاطئ شرق النهر، حيث توجد "ناتال"، وعلى مساحات واسعة من الشواطئ الرملية المذهلة، والمناطق الداخلية

مغطاة بمزارع قصب السكر الخضراء المورقة. الطرق جميلة؛ والمنطقة كلها تعج بالازدهار. يبدو الأمر على الجانب الآخر عبر النهر كما لو كانت حقبة زمنية مختلفة وبلد مختلف، تظهر المنطقة مدمرة إلى حد كبير، وقد اختفى اللون الأخضر من على الأرض وساد اللون البني حيث قطعت الأشجار بشدة؛ وبدلًا من المنازل الحديثة التي يتوفر فيها الماء والمراحيض وجميع وسائل الراحة الحديثة، يعيش الناس في أكواخ مؤقتة ويطهون على نيران مكشوفة. وبالتأكيد فالحياة هناك تقليدية وبعيدة كل البعد عن مظاهر الحياة الحديثة إلى الشرق من النهر. الآن لن تندهش إذا ما علمت أن هذه الاختلافات ترتبط باختلافات كبيرة في المؤسسات الاقتصادية بين جانبي النهر.

بينما نجد على الجانب الشرقي من النهر، حيث توجد "ناتال"، حقوقاً للملكية الخاصة ونظماً قانونية عاملة، وأسواقاً، وزراعة تجارية، وصناعة. ونجد في المقابل على الجانب الغربي، حيث "ترانسكاي"، ملكية جماعية للأرض وزعماء تقليديين ذوي قوة كانوا هناك حتى مدة قريبة. إذا ما نظرنا من خلال عدسة نظرية "لويس" للاقتصاد المزدوج ، يُسلِط التناقض بين "ترانسكاي" و"ناتال" الضوء على مشاكل التنمية الإفريقية. في الحقيقة، يمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونلاحظ أن كل إفريقيا كانت تاريخيًا مثل "ترانسكاي" فقيرة وذات مؤسسات اقتصادية تنتمي إلى ما قبل العصر الحديث وتكنولوجيا متخلفة وحكم رؤساء القبائل؟ ووفقًا لهذا المنظور، ينبغي للتنمية الاقتصادية إذًا وببساطة أن تعني ضمان أن "ترانسكاي" تتحول في نهاية المطاف إلى "ناتال".

يتمتع هذا المنظور بالكثير من الحقيقة، ولكنه يفتقد كل المنطق في كيفية نشأة الاقتصاد المزدوج وعلاقته بالاقتصاد الحديث. إن تخلف "ترانسكاي" ليس مجرد بقايا تاريخية للتخلف الطبيعي في إفريقيا؛ والاقتصاد المزدوج بين "ترانسكاي" و"ناتال" هو في الحقيقة حديث تمامًا وليس طبيعيا بأي حال، حيث أنشأته النخب البيضاء بجنوب إفريقيا من أجل خلق مخزون لليد العاملة الرخيصة لأعمالهم والحد من المنافسة من الأفارقة السود. إن الاقتصاد المزدوج هو مثال آخر للتخلف المصنوع والمتعمد وليس

التخلف الذي ظهر بشكل طبيعي واستمر على مدى قرون.

كما سنرى لاحقا، تجنبت جنوب إفريقيا وبوتسوانا معظم الآثار السلبية لتجارة الرقيق والحروب التي صنعتها. وقد حدث أول تفاعل رئيسي لجنوب إفريقيا مع الأوربيين عندما أسست شركة الهند الشرقية الهولندية في عام 1652 قاعدة في خليج "تيبل" في الموقع الحالي لميناء "كيب تاون". كان الجزء الغربي من جنوب أفريقيا في هذا الوقت قليل السكان ومعظمهم من الصيادين ويطلق عليهم "خواخوا". على الجانب الآخر في أقصى الشرق، فيما يُعرَف الآن باسم "سيسكاي وترانسكاي"، كانت توجد المجتمعات الأفريقية كثيفة السكان والمتخصصة في الزراعة، والذين لم يتفاعلوا في البداية بشكل كبير مع المستعمرة الهولندية الجديدة ولم ينخرطوا كذلك في الاستعباد. كان الساحل الجنوبي لإفريقيا بعيدًا عن أسواق الرقيق وكان سكان "سيسكاي وترانسكاي" المعروفين باسم "خوزا" بعيدين عن الساحل بما فيه الكفاية بحيث إنها لم تجذب انتباه الآخرين، ولذلك لم تشعر هذه المجتمعات بوطأة العديد من التيارات الوخيمة التي ضربت غرب ووسط إفريقيا.

تغيرت عزلة هذه الأماكن في القرن التاسع عشر. بالنسبة للأوربيين، كان المناخ والبيئة المرضية في جنوب إفريقيا جذابين بدرجة كبيرة؛ وعلى العكس من غرب إفريقيا، على سبيل المثال، كانت جنوب إفريقيا تتمتع بمناخ معتدل خالٍ من الأمراض الاستوائية مثل الملاريا والحمى الصفراء اللذان حولا جزءًا كبيرًا من إفريقيا إلى "مقبرة للرجل الأبيض" ومنعا الأوربيين من الاستيطان أو حتى إقامة قواعد دائمة. كانت جنوب إفريقيا تنطوي على مستقبل أفضل بكثير لاستيطان الأوربيين؛ وسرعان ما بدأ التوسع الأوربي في داخل جنوب أفريقيا بعد وقت قصير من استيلاء البريطانيين على "كيب تاون" من الهولنديين أثناء الحروب النابليونية. أدى هذا إلى التعجيل بسلسلة طويلة من حروب "خوزا" مع التوسع في حدود الاستيطان إلى الداخل. وتكثف التغلغل في داخل جنوب إفريقيا في عام 1835 عندما بدأ الأوربيون المتبقون من أصل هولندي المعروفين باسم "افريكانر" أو "البوير" الهجرة الجماعية الشهيرة المعروفة باسم

"تريك العظمى/Great Trek" بعيدا عن السيطرة البريطانية على الساحل ومنطقة "كيب تاون" وأسسوا في وقت لاحق اثنين من الولايات المستقلة في المناطق الداخلية من إفريقيا وهما ولاية "اورانج فري" وولاية "ترانسفال".

جاءت المرحلة التالية في تنمية جنوب إفريقيا مع اكتشاف احتياطيات الماس الواسعة في "كيمبرلي" في عام 1867 ومناجم الذهب الغنية في "جوهانسبرج" في عام 1886. وقد أقنعت هذه الثروة المعدنية الضخمة في المناطق الداخلية البريطانيين على الفور ببسط سيطرتهم على كل جنوب إفريقيا. أدت مقاومة ولاية " أورانج فري" وولاية " ترانسفال" إلى حروب "بوير" الشهيرة في الفترات ما بين 1880-1881 و1899 -1902؛ وبعد هزيمة بريطانيا المبدئية غير المتوقعة تمكنت من دمج الدول الأفريكانية مع إقليم "الكاب" و"ناتال" لتأسيس "اتحاد جنوب إفريقيا" في عام 1910. وبصرف النظر عن نشوب القتال بين الأفارقة والبريطانيين، كان لتنمية الاقتصاد التعديني والتوسع في الاستيطان الأوربي آثار أخرى على تنمية وتطوير المنطقة، ولاسيما توافر الطلب على الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى وخلق فرص اقتصادية جديدة للأفارقة الأصليين في كل من الزراعة والتجارة.

جاء رد فعل "خوزا" في "سيسكاي" و"ترانسكاي" على هذه الفرص الاقتصادية سريعا كما سجل المؤرخ "كولن بندي". لاحظ أحد المبشرين للمسيحية من "مورافيا" في "ترانسكاي"، الديناميكية الاقتصادية الجديدة في هذه المجالات مبكرًا في عام 1832 حتى قبل ازدهار التعدين، وأشار إلى طلب الأفارقة على السلع الاستهلاكية الجديدة التي بدأوا يعرفونها بعد انتشار الأوربيين. كتب قائلا: "للحصول على هذه السلع، سيفكرون في الحصول على المال اللازم لشرائها وذلك من خلال العمل بأيديهم لشراء الملابس والمجاريف والمحاريث والعربات والسلع الأخرى المفيدة".

يكشف وصف المُفَوَّض المدني "جون هيمينج" لزيارته إلى "فنجولاند" في "سيسكاي" في عام 1876 الكثير أيضًا، حيث كتب قائلا:

> "لقد أدهشني كثيرا التقدم الكبير جدًّا الذي حدث في "فنجولاند" في غضون سنوات قليلة... فأينما ذهبت وجدت أكواخًا كبيرة من الطين أو من الطوب أو مساكن من الحجر؛ وكثيرا ما يتم بناء منازل من الطوب... وتم غرس أشجار الفواكه؛ أينما يتوفر تيار مائي يتم زراعة التربة حولها وزراعة أي مساحة يمكن ريها وسفوح التلال وحتى قمم الجبال مزروعة وأي مكان يمكن استخدام المحراث فيه. لقد أدهشتني المساحة المزروعة، لم أرَ مثل هذه المساحة الكبيرة من الأراضي المزروعة لسنوات."

كما هو الحال في مناطق أخرى من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، كان استخدام المحراث حديثًا في الزراعة، ولكن عندما أتيحت الفرصة للمزارعين الأفارقة لاستخدامه، يبدو أنهم كانوا مستعدون تمامًا لتبني هذه التكنولوجيا وللاستثمار في العربات وأعمال الري.

بدأت المؤسسات القبلية الجامدة في إفساح المجال أمام تطور الاقتصاد الزراعي؛ وهناك قدر كبير من الأدلة على إدخال تغيرات في حقوق ملكية الأراضي. كتب قاضي "اومزيمكولو" في "جريقولاند ايست" في "ترانسكاي" في عام 1879 قائلا "أدت الرغبة المتزايدة لدى السكان الأصليين ليتملكوا الأراضي إلى شراء 38000 فدان. ثمَّ سجل بعد ثلاث سنوات أن نحو ثمانية آلاف من المزارعين الأفارقة قاموا بشراء تسعين ألف فدان من الأرض وبدأوا العمل فيها.

لم تكن إفريقيا بالتأكيد على وشك ثورة صناعية، ولكن كان يجري هناك تغيير حقيقي، حيث أضعفت الملكية الخاصة للأرض من سلطة رؤساء القبائل وسمحت لرجال جدد بشراء الأراضي وتكوين ثرواتهم، وهو الأمر الذي كان لا يمكن مجرد تصوره منذ عقود سابقة. يوضح هذا أيضًا كيف أن إضعاف المؤسسات الاستحواذية ونظم السيطرة الاستحواذية المطلقة يمكن أن يؤدي بسرعة إلى الديناميكية الاقتصادية المكتشفة حديثا؛ وتعد قصة "ستيفن سونجيكا" هي إحدى قصص النجاح في "سيسكاي"، وهو مزارع عصامي من أسرة فقيرة، حيث ذكر " سونجيكا" في خطاب ألقاه في عام 1911 موضحًا كيف أعرب لأبيه لأول مرة عن رغبته في شراء الأرض

فأجابه والده قائلا: "شراء الأراضي؟ كيف يمكن أن تريد شراء الأراضي؟ ألا تعلم أن كل الأرض هي ملك لله وأنه أعطاها لرؤساء القبائل فقط"؟ كان رد فعل والد "سونجيكا" مفهوما، ولكن "سونجيكا" لم يرتدع، حيث حصل على وظيفة في مدينة الملك "وليام" وذكر قائلا:

> "تحايلت واستطعت ببعض المكر والدهاء فتح حساب مصرفي خاص وقمت بتحويل جزء من مدخراتي... وظللت أفعل هذا لفترة حتى أصبح لدي ثمانين جنيها استرلينيًا... [اشتريت] زوجاً من الثيران والنير الذي يربطهما معا والعتاد ومحراث وبقية أدوات الزراعة... اشتريت الآن مزرعة صغيرة... لا أستطيع أن أوصي بقوة جدًا [بالزراعة] كمهنة لأبناء بلدي... ولكن ينبغي عليهم مع ذلك تبني الأساليب الحديثة لتحقيق الربح."

ثمة دليل غير عادي من الأدلة المؤيدة للديناميكية الاقتصادية وازدهار المزارعين الأفارقة في هذه الفترة يتمثل في رسالة بعث بها التبشيري التابع للكنيسة الميثودية "دبليو جيه ديفيز" إلى إنجلترا في عام 1869 عبر فيها عن سعادته لجمع ستة وأربعين جنيها إسترلينيًا نقدا "لصندوق إغاثة قطن لانكشاير". كان المزارعون الأفارقة في هذه الفترة مزدهرين اقتصاديًا وكانوا يتبرعون بالمال لإعانة عمال النسيج الإنجليز الفقراء!

ليس من المستغرب إذًا، ألا ترضي هذه الديناميكية الاقتصادية الجديدة الزعماء التقليديين، الذين كالعادة وحتى يومنا، يرون أن هذا يسبب تآكل لثرواتهم وسلطتهم. لاحظ "ماثيو بليث"، رئيس قضاة "ترانسكاي"، أن هناك معارضة لمسح الأرض حتى يمكن تقسيمها إلى ملكية خاصة، وسجّل أن "بعض رؤساء القبائل... اعترضوا، ولكن معظم الناس كانوا سعداء... يرى رؤساء القبائل أن منح الألقاب الفردية سيدمر نفوذهم بين علية القوم".

قاوم رؤساء القبائل أيضًا التحسينات التي أدخلت على الأراضي، مثل حفر مصارف الري أو بناء الأسوار، وأدركوا أن هذه التحسينات كانت مجرد تمهيد لحقوق الملكية الفردية للأرض وبداية النهاية بالنسبة لهم. أشار المراقبون الأوربيون أيضًا إلى أن

رؤساء القبائل والسلطات التقليدية الأخرى، مثل الأطباء السحرة، حاولوا حظر جميع "السبل الأوربية" التي شملت محاصيل جديدة وأدوات مثل المحاريث والسلع التجارية. ومع ذلك فقد أضعف، دمج "سيسكاي" و"ترانسكاي" في الدولة الاستعمارية البريطانية من قوة رؤساء القبائل والسلطات التقليدية، مما جعل مقاومتهم غير كافية لوقف الديناميكية الاقتصادية الجديدة في جنوب أفريقيا. أشار المراقب الأوربي في فينجولاند في عام 1884 إلى أن الناس

> "حولوا ولائهم لنا. حيث تحول زعماء القبائل إلى نوع من أنواع أصحاب الأملاك ... بدون سلطة سياسية. لم يعد الناس يخافون من غيرة رئيس القبيلة أو من السلاح الفتاك... أو من الطبيب الدجال، ولا ملاك الماشية الأثرياء ولا المستشار ذو النفوذ ولا المزارع الماهر، حيث تدنت مراكز هؤلاء ولم يعد هناك خوف منهم، أصبح رجل القبيلة في "فنجو" رجل تقدمي، وإن ظل فلاحا، يمتلك العربات والمحاريث ويفتح أخاديد الماء للري، إنه صاحب قطيع من الأغنام."

حتى أن وجود القدر اليسير من المؤسسات الديمقراطية الشاملة وتآكل صلاحيات رؤساء القبائل وقيودهم كان كافيًا لبدء الطفرة الاقتصادية الإفريقية القوية. وللأسف، ستكون هذه الطفرة قصيرة الأمد حيث ستصل إلى نهاية مفاجئة ثمَّ تنتكس إلى الاتجاه العكسي في الفترة ما بين عامي 1890 و1913، حيث عملت قوتان خلال هذه الفترة على تدمير ازدهار الريف والديناميكية التي خلقها الأفارقة في الخمسين عاما السابقة. أولى هاتان القوتان العدائيتان كانت من قبل المزارعين الأوربيين الذين كانوا يتنافسون مع الأفارقة، حيث أدى نجاح المزارعين الأفارقة إلى خفض أسعار المحاصيل التي ينتجها الأوربيون أيضًا، وجاء رد الأوربيين في طرد الأفارقة من الأعمال. وكانت القوة الثانية أكثر شرًّا، حيث رغب الأوربيون في الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة للعمل في الاقتصاد التعديني المزدهر، واستطاعوا ضمان هذا العرض من الأيدي العاملة الرخيصة فقط من خلال إفقار الأفارقة. قد قاموا بهذا بشكل منهجي

منتظم على مدى عدة العقود التالية.

تصف شهادة رئيس جمعية المناجم "جورج البو" التي أدلى بها في كلمات سريعة أمام لجنة تحقيق في عام 1897 منطق إفقار الأفارقة من أجل الحصول على العمالة الرخيصة، وشرح كيف أنه اقترح ترخيص اليد العاملة عن طريق "القول للأولاد ببساطة أن أجورهم قد انخفضت"، واستمر في شهادته على النحو التالي:

اللجنة: لنفترض أن الأفارقة السود عادوا إلى ماشيتهم؟ هل ستنضم لمطالبة الحكومة بإنفاذ العمالة، أي إجبار السود على العمل قسرا؟

البو: بالتأكيد... سأجعل ذلك إلزاميا... لماذا ينبغي أن نترك الزنوج لا يعملون شيئا؟ أعتقد أنه ينبغي إجبار الإفريقي الأسود على العمل من أجل كسب لقمة عيشه.

اللجنة: إذا كان الرجل يستطيع أن يعيش بدون عمل، كيف يمكنك إجباره على العمل؟

البو: فرض ضريبة عليه، ثمَّ...

اللجنة: إذن أنت لن تسمح للأفارقة السود امتلاك الأراضي في البلاد، لكنه يجب أن يعمل لصالح الرجل الأبيض حتى يصبح ثريا؟

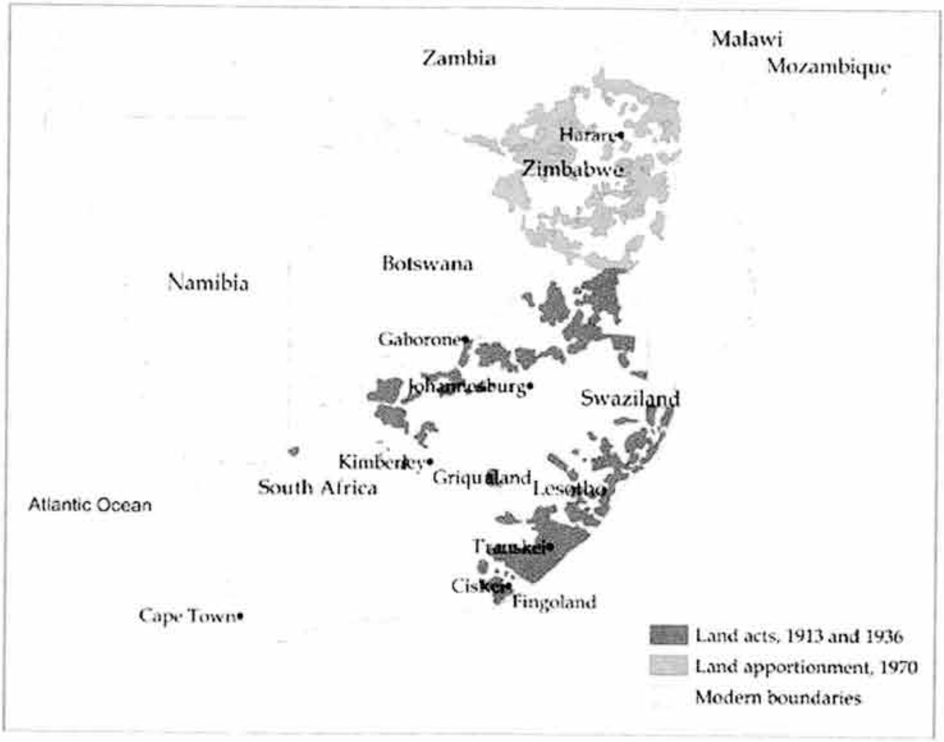
البو: أنه يجب أن يقوم بنصيبه من العمل لمساعدة جيرانه.

تم إنجاز كل من هدفي إزالة المنافسة مع المزارعين البيض وتوفير القوى العاملة الوفيرة ذات الأجور المنخفضة معًا في وقت واحد بموجب "قانون أرض السكان الأصليين" لعام 1913. اتساقا مع توقع مفهوم "لويس" للاقتصاد المزدوج، حيث قسَّم القانون جنوب أفريقيا إلى قسمين، جزء حديث مزدهر وجزء تقليدي فقير. إلا أن الازدهار والفقر كانا في الواقع من صنع القانون نفسه. وقد نص القانون على منح 87 في المائة من الأرض للأوربيين الذين يمثلون نحو 20 في المائة من السكان، في حين كانت باقي الأرض بنسبة 13% مخصصة للأفارقة. كان لقانون الأراضي الجديد العديد من أسلافه التي كانت قد صدرت في وقت سابق حيث إن الأوربيين كانون يحصرون

ويضيقون ملكية الأفارقة للأرض تدريجيا. ولكن قانون عام 1913 هو الذي أضفى الطابع المؤسسي نهائيًا على الوضع ومهد الطريق لتشكيل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، حيث تمتلك الأقلية البيضاء كلا من الحقوق السياسية والاقتصادية في حين يتم استبعاد الأغلبية السوداء منها. نص القانون على أن العديد من أراضي المحميات، بما في ذلك "ترانسكاي" و"سيسكاي" تصبح ملكاً للأفارقة "كأوطان لهم تتمتع بحكم شبة ذاتي"؛ وسَيُطلَق عليها لاحقا اسم "البانتوستانات"، وهي تمثل جزًا آخر من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، لأنه يَدَّعى أن الأفريقيين ليسوا الشعوب الأصلية للمنطقة ولكنهم انحدروا من شعب البانتو الذين هاجروا من نيجيريا الشرقية قبل حوالي ألف سنة. وبالتالي فإن ليس لهم حقوق أكثر، وبالطبع يحصلون من الناحية العملية على ملكية للأراضي أقل من المستوطنين الأوربيين.

تعرض الخريطة 16 بدرجة تدعو للسخرية مساحة الأراضي القليلة المخصصة للأفارقة، وفقًا لقانون الأراضي لعام 1913 والقانون التالي له لعام 1936. كما تسجل أيضًا معلومات ترجع إلى عام 1970 بشأن مدى تخصيص الأراضي المماثلة التي وقعت خلال بناء اقتصاد مزدوج آخر في زيمبابوي، والذي سنناقشه في الفصل الثالث عشر.

تضمنت تشريعات قانون عام 1913 أيضًا أحكاما تهدف إلى وقف المزارعين المستأجرين لأرض غيرهم وواضعي اليد على الأراضي الزراعية من الزراعة في الأراضي المملوكة للبيض بأي صفة أخرى سوى عمال بأجر. وكما شرح وزير شئون السكان الأصليين، "كان تأثير القانون يتمثل في أنه وضع حد في المستقبل لجميع المعاملات التي تنطوي على أي شيء ذا طبيعة شراكة بين الأوربيين والسكان الأصليين فيما يتعلق بالأرض أو ثمار الأرض. ويجب على جميع العقود الجديدة مع المواطنين الأصليين أن تكون عقود عمل وخدمة بالأجر. وبشريطة أن يكون هناك حسن النية، يجوز لصاحب العمل منح المواطنين الأصليين أجورهم في صورة عينية أو منحهم امتياز زراعة قطعة محدده من الأرض... ولكن المواطن الأصلي لا يستطيع دفع أي شيء لصاحب العمل مقابل حقه في شغل هذه القطع المحددة".



خريطة رقم (16): مساحات الأرض المخصصة للأفريقيين من قبل أنظمة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا وزيمبابوي

بالنسبة لخبراء الاقتصاد التنمويين الذين زاروا جنوب أفريقيا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عندما كان نظام الدراسة والمعارف الأكاديمية يتبلور وأفكار "آرثر لويس" تنتشر، بدا أن التناقض بين مناطق السكان الأصليين واقتصاد الأوربيين البيض الحديث المزدهر يلخص بالضبط ما تنطوي عليه نظرية الاقتصاد المزدوج. كان الجزء الأوربي من الاقتصاد متحضر ومتعلم ويستخدم التكنولوجيا الحديثة، بينما كان المواطنون في الأراضي الأصلية فقراء وريفيين ومتخلفين؛ وكانت العمالة هناك غير منتجة للغاية وكان الناس غير متعلمين؛ ويبدو أن هذا كان هو جوهر أفريقيا الخالدة المتخلفة.

غير أن الاقتصاد المزدوج لم يكن طبيعي أو حتمي، حيث قام الاستعمار الأوربي

بوضع هذا النظام. نعم لقد كان المواطنون في الأراضي الأصلية فقراء ومتخلفين تكنولوجيًا وغير متعلمين، ولكن كل هذا كان نتيجة لسياسة الحكومة التي قمعت قسرًا النمو الاقتصادي الإفريقي وخلقت مخزون العمالة الإفريقية غير المتعلمة الرخيصة لاستخدامهم في العمل في المناجم والأراضي التي يسيطر عليها الأوربيون. ولتنفيذ هذا المخطط، تم إجلاء أعداد كبيرة من الأفارقة من أراضيهم بعد أن استولى عليها البيض بعد عام 1913 وتزاحموا في أراضي السكان الأصليين التي كانت أصغر من أن توفر لهم سبل للعيش المستقل. وكما كان هو مخطط من جانب البيض، سيضطر هؤلاء المواطنون السود تحت ضغط السعي وراء لقمة العيش أن يعملوا في اقتصاد البيض وبذلك تتوفر العمالة لديهم مقابل ثمن بخس. وبانهيار الحوافز الاقتصادية لدى هؤلاء السود، فإن التطورات التي حدثت خلال الخمسين عاما السابقة قد اتخذت مسارًا منعكسا. أقلعوا عن استخدام المحاريث ورجعوا إلى الزراعة بالمعاول – إذا قاموا بالزراعة في المقام الأول- ولم يكن أمامهم في أغلب الأحوال سوى أن يكونوا عمالة رخيصة متاحة للبيض، وبنفس الطريقة التي تم بها هيكلة الأراضي الأصلية من قبل البيض.

لم يقتصر الهدم والدمار على الحوافز الاقتصادية فقط، حيث إن التغيرات السياسية التي حدثت بدأت في التحرك في الاتجاه المعاكس. تم تعزيز قوة الزعماء والحكام التقليديين الذين كانوا في طريقهم لفقد سلطاتهم، وذلك لأن إزالة الملكية الخاصة للأرض تشكل جزءًا من مشروع خلق مخزون العمالة الرخيصة. ولذلك تم إعادة التأكيد على سيطرة الزعماء على الأرض. بلغت هذه التدابير أوجها في عام 1951 عندما أقرت الحكومة قانون سلطات البانتو. وقد وضع "ج. فندلي" يده على لب القضية عندما قال في عام 1940:

> "الحيازة القبلية هي ضمانة على أنه لن يتم العمل في الأرض واستغلالها بشكل صحيح أبدا وأنه لن تؤول ملكيتها أبدا للسكان الأصليين. يجب أن تنشأ

العمالة الرخيصة في مكان فقير رخيص، ولذلك يتم توفير هذه الأماكن للأفارقة على حسابهم الخاص."

أدى نزع ملكية المزارعين الأفارقة إلى إفقارهم الشامل، وأسفر ليس فقط عن ظهور الأسس المؤسسية لاقتصاد متخلف ولكن أيضًا ظهور الفقراء للإبقاء على هذا الاقتصاد.

توضح الأدلة المتاحة التردي في مستويات المعيشة في مناطق السكان الأصليين بعد صدور قانون الأراضي الأصلية في عام 1913. دخلت الولايتان "ترانسكاي" و"سيسكاي" في تدهور اقتصادي لفترة طويلة. وتشير سجلات العمل لشركات تعدين الذهب التي جمعها المؤرخ "فرانسيس ويلسون" إلى أن هذا التدهور كان واسع النطاق في اقتصاد جنوب إفريقيا ككل. وبعد صدور قانون الأراضي الأصلية وغيره من التشريعات، انخفضت أجور عمال المناجم بنسبة 30 في المائة بين عامي 1911 و1921. وفي عام 1961، على الرغم من النمو المطرد نسبيًا في اقتصاد جنوب إفريقيا، إلا أنه هذه الأجور كانت ماتزال أقل بنسبة 12 في المائة مما كانت عليه في عام 1911. ولا عجب إذًا أن تصبح جنوب إفريقيا البلد الأقل مساواة في العالم خلال هذه الفترة.

ورغم ذلك، ألم يستطع هؤلاء الأفارقة السود بالرغم من هذه الظروف شق طريقهم في الاقتصاد الأوربي الحديث، بأن يبدأوا أعمالا تجارية أو أن يتعلموا مهنة؟ والإجابة هنا بالنفي، لأن الحكومة حرصت على عدم حدوث هذه الأمور، حيث لم يكن مسموحًا لهم حق التملك أو بدء نشاط في الجزء الأوربي من الاقتصاد الذي يحتل 87 في المائة من الأراضي. أدرك النظام العنصري أيضًا أن الأفارقة المتعلمين سيتنافسون مع البيض بدلا من توفير العمالة الرخيصة للمناجم وللأراضي الزراعية المملوكة للبيض. لقد تم إدخال نظام حجز الوظائف للأوربيين في الاقتصاد التعديني في عام 1904. لم يكن مسموحا للأفارقة أن يعملوا في خلط المعادن أو فحصها أو مساعد عامل المرفاع أو حداد أو صانع مراجل أو عامل صقل النحاس أو سباكة النحاس الأصفر أو عامل بناء... وتطول قائمة الوظائف المحظورة حتى تنتهي بالعامل على ماكينة النجارة.

لقد تم منع الأفارقة في وقت واحد من شغل أي وظيفة مخصصة للمهرة في القطاع التعديني. كان هذا أول تجسيد لنظام الفصل العنصري الشهير "قضيب الألوان" الذي يعتبر أحد الاختراعات العنصرية العديدة في النظام السياسي في جنوب أفريقيا. تم تمديد قضيب الألوان العنصري في عام 1926 ليشمل الاقتصاد بأكمله، واستمر حتى الثمانينيات من القرن العشرين. وليس من المستغرب أن يكون الأفارقة السود غير متعلمين؛ حيث إن دولة جنوب إفريقيا لم تقتصر فقط على حظر كل فرص استفادة الأفارقة اقتصاديًا من التعليم ولكنها أيضًا رفضت الاستثمار في مدارس السود وعملت على تثبيط تعليم السود. وقد بلغت هذه السياسة ذروتها في الخمسينيات من القرن العشرين عندما قامت الحكومة تحت قيادة "هندريك فيرورد"، أحد مهندسي نظام الفصل العنصري الذي استمر حتى عام 1994، بإقرار "قانون تعليم البانتو" ويقصد به قانون التعليم الخاص بالسكان الأصليين في جنوب إفريقيا. وقد عبر "هندريك فيرورد" صراحةً عن الفلسفة الكامنة وراء هذا القانون في خطاب ألقاه في عام 1954 قائلا:

> "يجب توجيه البانتو لخدمة مجتمعه في جميع النواحي؛ ليس له مكانا في المجتمع الأوربي أعلى من مستوى أشكال معينة من العمل... لذلك السبب سيكون من غير المجدي له الحصول على أي تدريب يهدف لانهماكه في المجتمع الأوربي في حين أنه لا يستطيع ولن يستطيع الانهماك فيه."

وبطبيعة الحال يختلف مفهوم الاقتصاد المزدوج الذي نص عليها خطاب "فيرورد" عنه في نظرية "لويس". لم يكن الاقتصاد المزدوج في جنوب إفريقيا نتيجة حتمية لعملية التنمية ولكنه كان من صنع الدولة. لم يكن أمام الفقراء في جنوب إفريقيا أي فرصة سلسة للانتقال من القطاع المتخلف إلى القطاع الحديث مع تطور الاقتصاد، بل على العكس من ذلك اعتمد نجاح القطاع الحديث على وجود القطاع المتخلف، مما سمح للبيض أرباب العمل تحقيق أرباح ضخمة من خلال دفع أجور منخفضة جدًا إلى العمال السود غير المهرة. لم يكن هناك في جنوب أفريقيا عملية لتعليم وتدريب العمال

غير المهرة من القطاع التقليدي تدريجيًا حتى ينتقلوا إلى قطاع المتعلمين والمهرة كما كانت رؤية منهج نظرية "لويس". في الحقيقة، تم الإبقاء عمدا على عدم مهارة العمال السود وتم حرمانهم من الوظائف التي تتطلب مهارات عالية حتى لا يجد العمال البيض المهرة منافسة من العمال السود وبالتالي يتمتعوا بالأجور المرتفعة. في الحقيقة، كان الأفارقة السود في جنوب إفريقيا "محاصرين" في الاقتصاد التقليدي في الأراضي الأصلية. لم تكن هذه مشكلة في التطور التي يمكن تحسينها بالنمو. إنها الأراضي الأصلية هي التي أمكنت من تطوير اقتصاد البيض.

لا ينبغي أن يكون من المثير للدهشة، أن تكون التنمية الاقتصادية التي حققها البيض في جنوب إفريقيا في نهاية المطاف محدودة نظرًا لأنها ارتكزت على المؤسسات الاستحواذية التي بناها البيض لاستغلال السود. كان البيض في جنوب إفريقيا يتمتعون بحقوق الملكية واستثمروا في التعليم وكانوا قادرين على استخراج الذهب والماس وبيعها بسعر مربح في السوق العالمية. ومن ناحية أخرى، تم تهميش أكثر من 80 في المائة من سكان جنوب إفريقيا واستبعادهم من الغالبية العظمى من الأنشطة الاقتصادية المرغوب فيها. لم يتمكن السود من استخدام مواهبهم، فهم لم يستطيعوا أن يصبحوا عمالًا مهرة أو رجال أعمال أو أصحاب مشاريع أو مهندسين أو علماء. كانت المؤسسات الاقتصادية استحواذية. وأصبح البيض أغنياء عن طريق ممارسة الاستحواذ من السود. وفي الحقيقة، تقاسم البيض في جنوب إفريقيا مستويات المعيشة المرتفعة التي تتمتع بها الشعوب في دول أوربا الغربية، في حين أن السود في جنوب إفريقيا لم يكونوا أغنى من أولئك في بقية إفريقيا جنوب الصحراء. استمر هذا النمو الاقتصادي بدون الفوضى الخلاقة والذي استفاد منه البيض فقط طالما كانت الإيرادات من الذهب والماس تتزايد. ومع ذلك، توقف الاقتصاد عن النمو بحلول السبعينيات من القرن العشرين.

ومرة أخرى، سيكون من غير المثير للدهشة، أن هذه المجموعة من المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية تم بناءها على الأسس التي وضعتها مجموعة من المؤسسات

السياسية الاستحواذية للغاية. لقد منح النظام السياسي في جنوب إفريقيا، قبل الإطاحة به في عام 1994، جميع السلطات للبيض الذين كانوا الوحيدين المسموح لهم بالتصويت والترشح لمنصب الرئاسة. سيطر البيض على قوات الشرطة والجيش وجميع المؤسسات السياسية؛ وتم هيكلة هذه المؤسسات تحت الهيمنة العسكرية للمستوطنين البيض. كانت الأنظمة السياسية الأفريكانية لدولة أورانج الحرة وترانسفال تتمتع في وقت تأسيس اتحاد جنوب إفريقيا في عام 1910 بالامتيازات العنصرية الصريحة التي تتمثل في منع السود تمامًا من المشاركة السياسية. سمحت مستعمرة "ناتال وكاب" للسود بحق التصويت، إذا كان لديهم ما يكفي من الممتلكات وهو ما لم يتوفر لهم عادة. واستمر الوضع الراهن في هذه المستعمرة حتى عام 1910 حتى تم حرمان السود صراحةً في كل مكان في جنوب أفريقيا بحلول الثلاثينيات من القرن العشرين.

انتهى الاقتصاد المزدوج بجنوب إفريقيا في عام 1994، ولكن ليس للأسباب التي بنى عليها السير "آرثر لويس" نظريته. لم يكن المسار الطبيعي للتنمية الاقتصادية هو الذي أنهى التمييز السياسي والاجتماعي والعنصري على أساس اللون والأراضي الأصلية. احتج السود في جنوب إفريقيا وانتفضوا ضد النظام الذي لا يعترف بحقوقهم الأساسية ولم يشركهم في مكاسب النمو الاقتصادي. وبعد انتفاضة "السويتو" في عام 1976، أصبحت الاحتجاجات أكثر تنظيمًا وأقوى ونجحوا في نهاية المطاف في إسقاط دولة الفصل العنصري. كان تمكين هؤلاء السود، الذين تمكنوا من تنظيم أنفسهم والانتفاضة، هو الذي أنهى في نهاية المطاف الاقتصاد المزدوج في جنوب إفريقيا بنفس الطريقة التي وضع بها البيض في جنوب أفريقيا هذا الاقتصاد في الأساس.

عكس مسار التنمية

يوجد في العالم اليوم عدم مساواة لأن بعض الأمم خلال القرنين التاسع عشر والقرن العشرين كانت قادرة على الاستفادة من الثورة الصناعية والتقنيات وأساليب التنظيم التي جلبتها هذه الثورة، في حين أن آخرين كانوا غير قادرين على القيام بذلك. والتغير التكنولوجي هو مجرد أحد محركات الازدهار، ولكنه ربما يكون أكثرهم أهمية؛

وأن الدول التي لم تستفد من التكنولوجيات الجديدة لم تستفد من المحركات الأخرى للازدهار أيضًا. كما أشرنا في هذا الفصل وفي الفصل السابق، كان فشلها هذا يرجع إلى مؤسساتها الاستحواذية، إما نتيجة لإصرار أنظمتها الاستبدادية المطلقة أو لأنها تفتقر لوجود الحكومات المركزية. ومع ذلك، لقد أوضح هذا الفصل أيضًا أن في المؤسسات الاستحواذية التي كانت السبب وراء فقر هذه الدول كان قد تم فرضها، أو على أقل تقدير قد تم تعزيزها من خلال نفس العملية التي غذت النمو الأوربي، أي التوسع الأوربي التجاري والاستعماري. وفي الحقيقة، غالبًا ما قد تم بناء ربحية الإمبراطوريات الأوربية الاستعمارية إما على أساس تدمير الأنظمة السياسية المستقلة الحاكمة والاقتصاديات المحلية في جميع أنحاء العالم، أو على أساس إنشاء مؤسسات استحواذية أساسًا من الألف إلى الياء كما هو الحال في جزر الكاريبي بعد الانهيار شبه التام للسكان الأصليين وقيام الأوربيين باستيراد العبيد الأفارقة وإنشاء نظام المزارع.

لن نتمكن أبدًا من معرفة الطبيعة التي كانت ستظهر عليها مسارات دول المدينة المستقلة مثل تلك الموجودة في أتشيه بجزر "باندا" أو "بورما" (ميانمار) بدون التدخل الأوربي. ربما كان سيشهد السكان الأصليون هناك ثورة مجيدة خاصة بهم أو التحرك ببطء نحو المؤسسات السياسية والاقتصادية الأكثر شمولاً وديمقراطية على أساس نمو التجارة في التوابل والسلع الثمينة الأخرى. ومع ذلك، فقد تلاشت هذه الاحتمالات من خلال التوسع في شركة الهند الشرقية الهولندية، حيث سحقت الشركة أي أمل في التنمية لدى السكان الأصليين في جزر "باندا" من خلال تنفيذها للإبادة الجماعية هناك، وأدى تهديدها أيضًا إلى تراجع التجارة في دول المدينة المستقلة في مناطق أخرى كثيرة من جنوب شرق آسيا.

وفي الواقع، فإن قصة الهند التي تمثل أحد أقدم الحضارات في آسيا مماثلة للقصة السابقة، على الرغم من أن عكس التنمية هذه المرة كان على أيدي البريطانيين وليس الهولنديين. كانت الهند أكبر منتج ومصدر للمنسوجات في العالم في القرن الثامن عشر؛ حيث غمر الشيت الهندي(نسيج قطني) والموسلين (نوع من الحرير) الهندي الأسواق

الأوربية وانتشرت تجارتها في مختلف أنحاء آسيا وحتى شرق إفريقيا. كانت شركة الهند الشرقية الإنجليزية الوكيل الرئيسي الذي حملها إلى الجزر البريطانية، وقد تأسست هذه الشركة في عام 1600، قبل عامين من نسختها الهولندية، وقد قضت القرن السابع عشر وهي تحاول إنشاء احتكار للصادرات القيمة من الهند. كان عليها أن تتنافس مع البرتغاليين الذين أقاموا قواعد لهم في "جوا" و"شيتاجونج" و"بومباي"، وتتنافس مع الفرنسيين الذين أقاموا قواعد لهم في "بونديشيري" و"شاندرناجور" و"يانام" و"كاريكال". ومع ذلك وكما رأينا في الفصل السابع، كانت الثورة المجيدة بمثابة الأسوأ بالنسبة لشركة الهند الشرقية، حيث كان احتكار شركة الهند الشرقية ممنوح من قبل ملوك عائلة ستيوارت وقد تعرض هذا الاحتكار للمواجهة والتحدي بعد عام 1688، بل وتم إلغائه لأكثر من عقد من الزمان. كان فقدان السلطة أمر جلل كما رأينا آنفا في االفصل السابع لأن منتجي المنسوجات البريطانيون كانوا قادرين على حمل البرلمان على حظر استيراد الأقمشة القطنية (الكاليكو) التي تمثل السلعة الأكثر ربحيةً لشركة الهند الشرقية. غيرت الشركة استراتيجياتها تحت قيادة "روبرت كليف" في القرن الثامن عشر، وبدأت في تطوير إمبراطورية قارية. شهدت هذه الفترة تقسيم الهند إلى العديد منها الأنظمة السياسية الحاكمة المتنافسة، على الرغم من أن العديد منهم كان لا يزال إسميا تحت سيطرة إمبراطور المغول في "دلهي". توسعت شركة الهند الشرقية أولا في ولاية البنغال في الشرق وقهرت القوى المحلية في معارك "بلاسي" في عام 1757 و"بوكسار" في عام 1764 ونهبت الثروة المحلية واستولت على - وربما كثفت وشددت - المؤسسات الاستحواذية لفرض الضرائب التي فرضها حكام المغول في الهند. وتزامن هذا التوسع مع الانكماش الهائل لصناعة الغزل والنسيج الهندية، نظرًا لأنه على أية حال لم يعد هناك سوق لهذه السلع في بريطانيا. توازى الانكماش مع زوال التمدن والتحضر وزيادة الفقر، وبدأت فترة طويلة من التنمية المعكوسة في الهند، وبدلا من إنتاج المنسوجات بدأ الهنود شراء المنسوجات من بريطانيا وزراعة الأفيون لصالح شركة الهند الشرقية لبيعه في الصين.

تكررت تجارة الرقيق عبر الأطلسي بنفس النمط في إفريقيا، حتى ولو أنها بدأت من ظروف أقل تطورًا عنها في جنوب شرق آسيا والهند. تحولت العديد من الدول الإفريقية إلى آلات حرب عازمةً على أسر وبيع العبيد للأوربيين. ونظرًا لتزايد الصراع بين الأنظمة السياسية الحاكمة المختلفة ودخول الدول في حروب مستمرة، لذلك فإن مؤسسات الدولة، التي لم تحقق في كثير من الحالات مركزية سياسية كبيرة في أي حالة، انهارت في مناطق كثيرة من إفريقيا مما مهد الطريق للمؤسسات الاستحواذية الثابتة وللدول الفاشلة اليوم التي سندرسها لاحقا. فرض الأوربيون مجموعة مختلفة من المؤسسات في المناطق القليلة من إفريقيا، والتي نجت من تجارة الرقيق مثل جنوب إفريقيا، وكان الهدف هذه المرة إنشاء مخزون لليد العاملة الرخيصة لمناجمهم ومزارعهم. أنشأت دولة جنوب إفريقيا اقتصادًا مزدوجًا مما منع ثمانين في المائة من السكان من المشاركة في المهن التي تحتاج مهارة والزراعة التجارية والمشاريع. كل هذا يفسر ليس فقط لماذا تجاوز التصنيع مناطق واسعة من العالم لم يمر بها، ولكنه يفسر أيضًا، ويلخص كيف أن التنمية الاقتصادية أحيانًا ما تتعدى على، بل وتخلق، التخلف في جزء آخر من الاقتصاد المحلي أو العالمي.

الفصل العاشر

انتشار الازدهار والرخاء

الشرف بين اللصوص

كان لدى إنجلترا في القرن الثامن عشر- أو بالأحرى بريطانيا العظمى بعد اتحاد إنجلترا وويلز واسكتلندا في عام 1707- حل بسيط للتعامل مع المجرمين: بعيدا عن الأنظار، أو عن العقل، أو على الأقل بعيدا عن المتاعب. كان يتم نقل وإيداع العديد من المجرمين المدانين، والمحكوم عليهم إلى المستعمرات الأمريكية العقابية، تحت مظلة الإمبراطورية في المقام الأول قبل حرب استقلال أمريكا. لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية المستقلة ترحب بالمدانين والمحكوم عليهم البريطانيين بعد 1783، وكان يتعين على السلطات في بريطانيا إيجاد مكان آخر لهم. فكروا أولًا في غرب إفريقيا، ولكن المناخ غير المناسب، والأمراض المتوطنة، مثل الملاريا، والحمى الصفراء، التي لا يتمتع الأوربيون بحصانة ضدها، جعل السلطات تقرر أنه من غير المقبول أن ترسل حتى المدانين والمحكوم عليهم إلى "مقبرة الرجل الأبيض". كان خيارهم التالي يتمثل في إرسالهم إلى أستراليا، التي كان قد استكشف البحار العظيم القبطان "جيمس كوك" ساحلها الشرقي، عندما رسي في 29 أبريل (نيسان) 1770 في خليج رائع سماه "خليج بوتاني (علم النبات)" تكريمًا للأنواع والأجناس المتنوعة الغنية، التي وجدها هناك أحد المسافرين معه من العلماء أنصار الطبيعة؛ حيث بدا هذا للمسؤولين الحكوميين البريطانيين، وكأنه المكان المثالي نظرًا لأنه معتدل المناخ ، بعيدًا عن الأنظار والعقل مما قد يمكن تخيله.

بناء على هذا، انطلق أسطول من أحد عشر سفينة محملة بالمدانين إلى خليج "بوتاني" في يناير (كانون الثاني) 1788 تحت قيادة القبطان "آرثر فيليب"، وقاموا في يوم 26 يناير (كانون الثاني) الذي يُحتَفَل به الآن باسم اليوم القومي لأستراليا بإقامة مخيم في "سيدني كوف"، التي تعتبر قلب مدينة سيدني الحالية؛وأطلقوا على المستعمرة اسم "ساوث ويلز الجديدة". على ظهر إحدى السفن،وتسمى "الكسندر"،والتي كانت تحت قيادة "دنكان سنكلير"، كان يوجد زوجين من المدانين المحكوم عليهم، هنري وسوزانا كابل، وكانت سوزانا مدانة بالسرقة، وكان محكوم عليها في البداية بالإعدام، ولكن تم تخفيف هذا الحكم فيما بعد إلى السجن لمدة أربعة عشر عاما والترحيل إلى المستعمرات الأمريكية. نتيجة استقلال الولايات المتحدة، لم يكن من الممكن تنفيذ هذه الخطة. في غضون ذلك، تقابلت سوزانا في سجن "قلعة نورويتش" مع "هنري كابل" المحكوم عليه أيضًا ووقعت في حبه. في عام 1787 تم اختيارها من بين المسجونين الذين سيتم نقلهم إلى مستعمرة المحكوم عليهم الجديدة في أستراليا مع أول أسطول في طريقه إلى هناك، ولكن هنري لم يكن ممن سيتم نقلهم، وكانا قد أنجبا ابنا صغيرًا يُدعَى هنري أيضًا؛ وكان هذا القرار يعني تفكيك الأسرة. تم نقل "سوزانا" إلى السجن في القارب الذي رسي على نهر التيمز، ولكن أنباء الانفصال الموجع للأسرة نمت إلى آذان إحدى السيدات المحسنات، الليدي كادوجان، التي قامت بتنظيم حملة ناجحة لجمع شمل الأسرة مرة أخرى، وبالفعل تم تقرير نقل زوجها وابنهما أيضًا معها إلى أستراليا. علاوة على ذلك، قامت السيدة "كادوجان" بجمع التبرعات لشراء طرد من البضائع لهم بقيمة عشرين جنيهاً إسترلينيًّا، على أن يحصلوا على هذا الطرد في أستراليا. أبحرت الأسرة على متن السفينة "الكسندر"، ولكن عندما وصلوا إلى "خليج بوتاني" كان طرد البضائع قد اختفى، أو على الأقل هذا هو ما ادعاه قائد السفينة القبطان "سنكلير".

ماذا يمكن أن تفعل أسرة "كابل"؟ ليس الكثير، وفقًا للقانون الإنجليزي أو البريطاني. على الرغم من أنه كان لدى بريطانيا في عام 1787 مؤسسات سياسية واقتصادية شاملة، ولكن هذه الديمقراطية لا تمتد إلى المدانين والمحكوم عليهم الذين

كانوا عمليًا محرومين من أي حقوق، ولا يستطيعون التملك من الأساس، وبالتالي لا يستطيعون مقاضاة أي شخص، ولا حتى الإدلاء بشهادتهم في المحكمة. كان سنكلير يعرف هذا وربما سرق الطرد؛ على الرغم من أنه لم يعترف بذلك أبدا، إلا أنه كان يفخر بأن أسرة "كابل" لا يمكنها مقاضاته. لقد كان محقًا وفقا للقانون البريطاني، وكانت القضية كلها ستنتهي إذا حدث هذا في بريطانيا؛ ولكن ليس في أستراليا. صدر تفويض إلى "ديفيد كولينز" معاون القاضي هناك،وينص على ما يلي:

> "حيث إن هنري كابل وزوجته مستوطنين جدد في هذا المكان، وكانا قد تم شحن طرد لهما قبل مغادرتهما إنجلترا على متن السفينة " الكسندر" تحت قيادة "دنكان سنكلير"،ويضم عدة قطع ملابس وسلع أخرى مناسبة لوضعهما الحالي، وكان قد تم جمع وشراء هذه السلع على حساب العديد من الأشخاص الخيرين لستخدمها أسرة كابل؛ تقدمت هذه الأسرة بالعديد من الطلبات الصريحة بغرض الحصول على الطرد من قائد السفينة "الكسندر" الراسية الآن في هذا الميناء، ولكن بدون جدوى (اللهم إلا) جزء صغير من الطرد يتألف من عدد قليل من الكتب، أما باقي محتويات الطرد ذات القيمة الأكبر لا يزال على متن السفينة "الكسندر"، التي يبدو أن قائدها مهمل جدًا، حيث لم يقم بأي فعل لضمان تسليم الطرد بالكامل لأصحابه كما أسلفنا الذكر."

نظرًا لأن هنري وسوزانا لا يعرفان القراءة والكتابة لم يمكنهما التوقيع على التفويض، ولذلك قاما بوضع علامة "صلبانهم" مع الرسالة. قام شخص ما بشطب عبارة "المستوطنين الجدد في هذا المكان" في وقت لاحق، وكانت للكلمات أهمية كبيرة للغاية. توقع ذلك الشخص الذي قام بالشطب أنه إذا تم وصف هنري كابل وزوجته بأنهما مدانان، فقد لا يكون أمام دعواهما أي أمل؛ وعلى الأرجح أن يكون القاضي "كولينز" هو ذلك الشخص الذي شطب هذه العبارة. لاقت الدعوى الاهتمام، وعقد القاضي اجتماع مع المحكمة التي تتألف من هيئة محلفين من الجنود بكاملها. تم استدعاء "سنكلير" أمام المحكمة؛وعلى الرغم من أن "كولينز" كان أقل من أن يكون متحمسًا للدعوى وكانت هيئة المحلفين تتألف من الجنود الذين تم إرسالهم إلى أستراليا

لحراسة المحكوم عليهم مثل أسرة "كابل"، إلا أن أسرة "كابل" كسبت القضية. اعترض "سنكلير" على القضية برمتها على أساس أن أسرة "كابل" من المجرمين، ولكن تم تنفيذ الحكم واضطر أن يدفع خمسة عشر جنيها إسترلينيًا.

بغية الوصول إلى هذا الحكم، لم يطبق القاضي "كولينز" القانون البريطاني، بل تجاهله؛ حيث كانت هذه هي أول قضية مدنية يتم الفصل فيها في أستراليا. كانت القضية الجنائية الأولى ستبدو بنفس القدر من الغرابة لهؤلاء في بريطانيا. كان أحد المحكوم عليهم مذنبًا بسرقة خبز قيمته بنسين من مدان آخر. ما كان لمثل هذه القضية أن تُحال للمحكمة في ذلك الوقت، نظرًا لأن المدانين لم يكن مسموحًا لهم بامتلاك أي شيء. لم تكن أستراليا مثل بريطانيا، وقانونها لم يكن فقط بريطانيًا أو إنجليزيًا، وسرعان ما تباينت أستراليا عن بريطانيا في القانون الجنائي والمدني، وكذلك في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية.

كانت المستعمرة العقابية "نيو ساوث ويلز" تتألف في البداية من المدانين المحكوم عليهم، وحراسهم أغلبهم من الجنود. كان هناك عدد قليل من "المستوطنين الأحرار غير المدانين قضائيا" في أستراليا حتى العشرينيات من القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من توقف نقل المدانين المحكوم عليهم في نيو ساوث ويلز في عام 1840، إلا أنه تواصل في غرب أستراليا حتى عام 1868. كان يتعين على المحكوم عليهم تنفيذ "عمل إجباري"،والذي يمثل أساساً مجرد اسم آخر لأعمال السخرة، واستهدف الحراس كسب المال من وراء ذلك. كان المدانون المحكوم عليهم يعملون بدون أجر في البداية، وكانوا يحصلون على الطعام فقط في مقابل العمل الذي يؤدونه؛ حيث كان الحراس يستولون على حصيلة إنتاج هؤلاء المساجين. ولكن هذا النظام لم ينجح تمامًا، كما كان الحال مع شركة "فيرجينيا" في "جيمس تاون"، لأن المساجين لم يكن لديهم حوافز للعمل بجد أو القيام بعمل جيد، بل كانوا يتعرضون للضرب بالسياط، أو نفي إلى جزيرة "نورفولك" التي تبلغ مساحتها ثلاثة عشر ميلًا مربعًا فقط في الأراضي الواقعة على بعد أكثر من ألف ميل شرق أستراليا في المحيط الهادي. ونظرا لأن الجَلْد والنفي لم

ينجحا، لذلك كان البديل منحهم حوافز للعمل. لم تكن هذه الفكرة طبيعية بالنسبة للجنود والحراس، فهم يرون أنهم مدانون، وليس من المفترض أن يبيعوا من عملهم، أو أن تكون لهم ممتلكات خاصة، ولكن لم يكن يوجد أحد آخر في أستراليا للقيام بهذا العمل. كان هناك بالطبع السكان الأصليين، الذين كانوا ربما يصل عددهم إلى مليون شخص في وقت تأسيس نيو ساوث ويلز، لكنهم كانوا منتشرين عبر القارة الشاسعة، وكانت كثافتهم في "نيو ساوث ويلز" غير كافية لإنشاء اقتصاد قائم على استغلالها لهم. وهكذا، لم يكن خيار الأمريكي اللاتيني متاحًا في أستراليا، ولذلك سلك الحراس مسارا سيؤدي في نهاية المطاف إلى مؤسسات كانت أكثر شمولية من مؤسسات بريطانيا. ووفقًا لهذا النظام، كان يتم تعيين بعض المهام للمساجين للقيام بها، وإذا كان لديهم مزيد من وقت الفراغ يمكنهم العمل لحساب أنفسهم وبيع ما ينتجونه.

استفاد الحراس أيضًا من الحريات الاقتصادية الجديدة الممنوحة للمساجين، حيث زاد الإنتاج، وأنشأ الحراس احتكارات لبيع سلع للمساجين. كان أكثر هذه السلع ربحية الشراب المسكر من نوع "الروم". ومثلما كان الأمربالنسبة للمستعمرات البريطانية الأخرى، كانت "نيو ساوث ويلز" تدار في هذا الوقت من قبل حاكم معين من قبل الحكومة البريطانية. عينت بريطانيا "وليام بلاي" في عام 1806، (وكان قائدًا للسفينة "باونتي" بطلة القصة الشهيرة "ثورة على السفينة باونتي" التي كانت قد وقعت قبل سبعة عشر عاما في عام 1789. كان "بلاي" صارماً ومنظبطاً، وهي السمة التي ربما كانت مسؤولة إلى حد كبير عن التمرد. لم يتغير أسلوبه عبر هذه السنوات، وسرعان ما تحدى محتكري الروم، مما كان من شأنه أن يؤدي إلى تمرد آخر من قبل المحتكرين هذه المرة بقيادة الجندي السابق "جون ماك آرثر"، فيما عُرِفَ لاحقا باسم "تمرد المشروب المسكر الروم"، مما أدى مرة أخرى إلى تغلب المتمردين على "بلاي" على الأرض بدلًا من على متن السفينة. أمر "ماك آرثر" بحبس "بلاي" وأرسلت السلطات البريطانية لاحقًا المزيد من الجنود للتعامل مع التمرد؛حيث تم القبض على "ماك آرثر" وشحنه إلى بريطانيا، ولكن سرعان ما أُطلِقَ سراحه وعاد إلى أستراليا

ليلعب دورًا رئيسيًا في كل من السياسة والاقتصاد في المستعمرة.

كانت جذور "تمرد روم" اقتصادية؛ وأدت استراتيجية إعطاء المساجين حوافز إلى تَربُّح أمثال "ماك آرثر" للمال، وهو الذي كان قد وصل إلى أستراليا كجندي في المجموعة الثانية من السفن التي هبطت في عام 1790. استقال في عام 1796 من الجيش للتركيز في الأعمال التجارية، وبالفعل كان بحلول ذلك الوقت قد امتلك أول أغنامه وأدرك أن هناك الكثير من المال ليحصل عليه من تربية الأغنام وتصدير الصوف. كان يوجد في داخل سيدني "الجبال الزرقاء"، التي تم عبورها أخيرًا في عام 1813، وكشفت عن مساحات شاسعة مفتوحة من المروج الطبيعية على الجانب الآخر. كان هذا المكان بمثابة جنة لتربية الأغنام. سرعان ما أصبح "ماك آرثر" أغنى رجل في أستراليا، ويطلق عليه وأتباعه وزملائه من رجالات الأغنام اسم "واضعو اليد"، حيث كانت الأرض التي كانوا يرعون أغنامهم عليها مملوكة للحكومة البريطانية وليست ملكهم. قد تبدو هذه القصة في البداية مجرد تفصيلات صغيرة، ولكن واضعي اليد هؤلاء أصبحوا النخبة في أستراليا، أو بشكل أكثر ملائمة، "طبقة واضعي اليد".

لم تكن نيو ساوث ويلز في أي شيء مثل الأنظمة الاستحواذية المطلقة في أوربا الشرقية، أو في المستعمرات في أمريكا الجنوبية، حتى مع وجود واضعي اليد هؤلاء، حيث لم يكن هناك القنان (عبيد الأرض) كما هو الحال في المجر النمساوية وروسيا، ولم يكن هناك سكان أصليين كثيرين لاستغلالهم، كما هو الحال في المكسيك وبيرو، ولكن "نيو ساوث ويلز" كانت مثل "جيمس تاون" بولاية فرجينيا في نواح كثيرة: وجدت النخبة في نهاية المطاف أنه في مصلحتهم بناء المؤسسات الاقتصادية، التي كانت أكثر شمولية إلى حد كبير من تلك الموجودة في المجر النمساوية وروسيا والمكسيك وبيرو. كان المساجين يشكلون القوى العاملة الوحيدة، والسبيل الوحيد لتحفيزهم هو دفع أجور لهم مقابل العمل الذي يقومون به.

سرعان ما سُمِحَ للمساجين أن يصبحوا رجال أعمال، ويستأجروا المساجين الآخرين للعمل لديهم. ومن أبرز المزايا التي حصلوا عليها أن تم منحهم الأرض، واستعادوا

كل حقوقهم بعد استكمال مدة عقوبتهم. بدأ بعض منهم في الثراء، بما فيهم ذلك الأمي "هنري كابل" حيث أصبح يملك فندقاً بحلول عام 1798 يسمى "الفرس الهائج " وكان لديه متجر أيضًا، واشترى سفينة ودخل في تجارة جلود الفقمة. وبحلول عام 1809 كان قد امتلك ما لا يقل عن تسعة من المزارع يبلغ مجموعة مساحتها حوالي 470 فدانًا وكذلك عدد من المحلات التجارية والمنازل في سيدني.

تبلور الصراع اللاحق في "نيو ساوث ويلز" بين النخبة وبقية أفراد المجتمع، الذين كانوا يضمون المدانين حاليًا والمدانين السابقين وأسرهم. كانت النخبة بقيادة الحراس السابقين وجنودهم أمثال "ماك آرثر" تضم بعض المستوطنين الأحرار، الذين قد انجذبوا إلى المستعمرة بسبب الطفرة التي شهدتها في اقتصاديات الصوف. كانت معظم الملكية لا تزال في أيدي النخبة، ورغب المدانون السابقون وذريتهم في وضع حد للترحيل، وطالبوا بفرصة للمحاكمة أمام هيئة محلفين من أقرانهم، والوصول إلى الأراضي المجانية. لم ترغب النخبة في منحهم أي من هذه المطالبات، حيث كان مصدر قلقهم الرئيسي في أن يضعوا أيديهم على الأراضي، وينشئوا ملكية قانونية عليها. كان الوضع مرة أخرى مشابهًا للأحداث التي وقعت في أمريكا الشمالية منذ أكثر من قرنين من الزمان. كما رأينا في الفصل الأول، أعقب انتصارات العاملين بعقود زمنية لدى شركة فرجينيا على الشركة صراعات في ولاية ميريلاند ونورث وساوث كارولينا؛ولعب دور اللورد بالتيمور والسير أنتوني آشلي كوبر في نيو ساوث ويلز كلا من "ماك آرثر" وواضعو اليد على الأرض. مرة أخرى، كانت الحكومة البريطانية في صف النخبة، على الرغم من أنها كانت تخشى أيضًا أن يأتي يوم يعلن فيه "ماك آرثر" وواضعو اليد استقلالهم عن بريطانيا.

أرسلت الحكومة البريطانية "جون بيج" للمستعمرة في عام 1819، لرئاسة لجنة للتحقيق في التطورات هناك. صُدِمَ "بيج" من الحقوق التي يتمتع بها المدانين، وفوجئ بالطبيعة الشمولية الديمقراطية للمؤسسات الاقتصادية بشكل أساسي في هذه المستعمرة العقابية، وأوصى بإصلاح جذري يتمثل في عدم تمكين المدانين من تملك

الأراضي، ولا يُسمَح لأحد أن يدفع لهم أي أجور بعد ذلك مع تقييد العفو، وعدم منح أراضي للمدانين السابقين، وأن يكون العقاب أكثر وحشية وقسوة بكثير. رأى "بيج" أن واضعي اليد يمثلون الأرستقراطيين الطبيعيين لأستراليا، وتصور مجتمعًا استبداديًا تحت سيطرتهم، ولكن هذا لم يحدث.

بينما كان "بيج" يحاول إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء، كان المدانون السابقون وأبناؤهم وبناتهم يطالبون بالمزيد من الحقوق. والأهم من ذلك، أنهم أدركوا مرة أخرى تماما كما كان الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أنه لتعزيز التنمية الاقتصادية والحقوق السياسية بالكامل فإنهم يحتاجون إلى المؤسسات السياسية التي ستشركهم في عملية صنع القرار؛ لذلك، طالبوا بانتخابات يستطيعون المشاركة فيها على قدم المساواة وطالبوا كذلك بمؤسسات ومجالس نيابية تمثلهم ويستطيعون أن يكونوا أعضاء فيها.

قاد المدانين السابقين وأبنائهم وبناتهم الكاتب المرح المبهج والمستكشف والصحفي "وليام وينتورث"، وكان واحدا من قادة الحملة الأولى التي عبرت جبال "بلو ماونتنز"، التي فتحت المراعي الشاسعة أمام واضعي اليد؛ ومازالت هناك بلدة تقع على هذه الجبال تحمل اسمه. كان "وليام وينتورث" متعاطفًا مع المدانين، ربما لأن والده كان قد أتهم بقطع الطريق، واضطر لقبول الترحيل إلى أستراليا، لتجنب المحاكمة واحتمال الإدانة. كان "وينتورث" في هذا الوقت مدافعًا قويًا عن المؤسسات السياسية الأكثر شمولية وديمقراطية، ومجلساً منتخباً، والمحاكمة أمام هيئة محلفين من المدانين السابقين وأسرهم، ووضع حد للترحيل إلى "نيو ساوث ويلز". بدأت صحيفة "الأسترالي"، التي ستقود منذ ذلك الوقت وصاعدا الهجوم على المؤسسات السياسية القائمة. لم يعجب هذا "ماك آرثر"، وبالتأكيد لم يحب كل ما دعا إليه "وينتورث"، فقام باختراق قائمة مؤيدي "وينتورث" ونعتهم بالصفات التالية:

> "محكوم عليه بالسجن شنقًا منذ أن جاء إلى هنا / يهودي وتم جلده مرارًا في عربة يهودي بلندن / حُرِمَ مؤخرا من رخصة النشر / دلال بالمزادات وتم نقله للمتاجرة في العبيد / كثيرًا ما كان يُجلد هنا / ابن اثنين من المدانين / نصاب

غارق في الديون / مغامر أمريكي / محام بدون شخصية ولا قيمة له / غريب فشل في الآونة الأخيرة هنا في متجر لآلات الموسيقى / تزوج من ابنة اثنين من المدانين / كانت زوجته تعمل سابقًا بالضرب على الدف."

ومع ذلك، لم تستطع معارضة "ماك آرثر" وواضعو اليد القوية إيقاف المد في أستراليا، فقد كان الطلب قويًا على مؤسسات ممثلة ولا يمكن قمعه. كان الحاكم يحكم "نيو ساوث وويلز" من تلقاء نفسه تقريبًا حتى عام 1823، حين تم تقييد صلاحياته من خلال إنشاء مجلس تُعَيِّن الحكومة البريطانية أعضائه. كان المعينون في البداية من واضعي اليد والنخبة غير المدانين، فيما بينهم " ماك آرثر"، ولكن هذا لم يصمد لفترة طويلة، حيث رضخ الحاكم "ريتشارد بورك" في عام 1831 للضغوط للمرة الأولى، وسمح للمدانين السابقين بالجلوس في هيئة المحلفين. رغب المدانون السابقون، وفي واقع الأمر معهم أيضًا العديد من المستوطنين الجدد،في إيقاف نقل المدانين من بريطانيا، لأن ذلك خلق المنافسة في سوق العمل، وأدى إلى تدني الأجور. على الجانب الآخر كان واضعو اليد يحبون الحفاظ على الأجور منخفضة، ولكنهم خسروا المعركة، حيث توقف نقل المدانين من بريطانيا إلى "نيو ساوث ويلز" في عام 1840، وشهد عام 1842 إنشاء مجلس تشريعي ثلثي أعضائه منتخبين (بينما الباقين بالتعيين)؛ وكان المدانون السابقون يستطيعون الترشح للمناصب والتصويت إذا كان لديهم ملكية بما فيه الكفاية، واستطاع بالفعل الكثير منهم الوفاء بهذا الشرط.

كانت أستراليا قد سمحت للذكور البالغين البيض بحق الاقتراع بحلول الخمسينيات من القرن التاسع عشر. كانت مطالب المواطنين والمدانين السابقين وأسرهم تفوق بكثير ما كان يتصوره "ويليام وينتورث" في أول الأمر. وفي الحقيقة، كان هو في هذا الوقت في جانب المحافظين يصرون على مجلس تشريعي غير منتخب. ولكن مثلما حدث تمامًا مع "ماك آرثر" من قبل، لم يستطع "وينتورث" وقف المد نحو بناء المؤسسات السياسية الأكثر شمولية وديمقراطية. أصبحت ولاية "فيكتوريا" التي كانت قد اقتطعت من "نيو ساوث ويلز" في عام 1851، وولاية "تسمانيا" اللتان

ستصبحان في عام 1856 الأماكن الأولى في العالم لاستحداث اقتراع سري فعال في الانتخابات، وهو النظام الذي أوقف شراء الأصوات وإكراه المصوتين على التصويت لأشخاص معينين. ومازلنا نطلق اليوم على الطريقة المعيارية لتحقيق السرية، في التصويت في الانتخابات ونظام الاقتراع الأسترالي.

كانت الظروف الأولية في "سيدني"، أي "نيو ساوث ويلز" مشابهة جدًا لتلك الظروف في "جيمس تاون" بولاية فيرجينيا قبل 181 عاما، على الرغم من أن المستوطنين في "جيمس تاون" كانوا في معظمهم من العمال بالسخرة وليسوا من المدانين. لم تسمح الظروف الأولية في كلتا الحالتين بإنشاء مؤسسات استعمارية الاستحواذية، حيث لم تكن تتوفر في أي من المستعمرتين كثافة سكانية عالية من الشعوب الأصلية لاستغلالهم، ولم تكن هناك إمكانية للحصول على المعادن الثمينة مثل الذهب أو الفضة بطريقة سهلة، أو التربة والمحاصيل التي من شأنها أن تجعل مزارع العبيد مجدية اقتصاديًا. كانت تجارة الرقيق لا تزال نابضة بالحياة في الثمانينيات من القرن الثامن عشر، وكان من الممكن أن تمتلئ "نيو ساوث ويلز" بالعبيد لو كان ذلك مربحا، ولكنه لم يكن. لقد رضخ كل من شركة فرجينيا والجنود والمستوطنين الأحرار الذين أداروا "نيو ساوث ويلز" للضغوط، وأقاموا تدريجيًا مؤسسات اقتصادية شمولية وديمقراطية، والتي تطورت جنبًا إلى جنب مع مؤسسات سياسية شاملة ديمقراطية. لقد حدث هذا، وإن كان من خلال صراع أقل في "نيو ساوث ويلز" عنه في ولاية فرجينيا، وقد فشلت المحاولات اللاحقة للرجوع عن هذا الاتجاه والذهاب في الاتجاه المعاكس.

تبنت أستراليا، مثل الولايات المتحدة، نهجًا مختلفًا للوصول إلى المؤسسات الشاملة الديمقراطية بالمقارنة بالنهج الذي تبنته إنجلترا. لم تكن نفس الثورات التي هزت إنجلترا خلال الحرب الأهلية، ثمَّ الثورة المجيدة مطلوبة في الولايات المتحدة، أو أستراليا، بسبب الاختلاف الشديد في ظروف تأسيس تلك البلاد – على الرغم من أن هذا لا يعني بالطبع أنه تم إنشاء المؤسسات الشاملة الديمقراطية بدون أي صراع،

واضطرت الولايات المتحدة للتخلص من الاستعمار البريطاني أثناء هذه العملية. كان لانجلترا تاريخ طويل من الحكم الاستبدادي المطلق، الذي كان راسخًا بعمق، ولذلك كان بحاجة إلى ثورة لإزالته. وعلى الجانب الآخر، لم يكن بالولايات المتحدة وأستراليا أي شيء من هذا القبيل. وعلى الرغم من أنه ربما قد تَطَلَّع اللورد "بالتيمور" في ميريلاند، و"جون ماك آرثر" في "نيو ساوث ويلز" إلى مثل هذا الدور، إلا أنهما لم يتمكنا من إحكام قبضتهما بقوة على المجتمع بما فيه الكفاية لإنجاح خططهما. كانت المؤسسات الشاملة الديمقراطية التي تم إنشاؤها في الولايات المتحدة، وفي أستراليا، تعني انتشار الثورة الصناعية بسرعة في هذه الأراضي، وأنه سرعان ما أصبحوا أثرياء. سارت مستعمرات مثل كندا ونيوزيلندا على خطى ذلك المسار الذي سلكته الولايات المتحدة وأستراليا.

كانت لا تزال هناك مسارات أخرى للمؤسسات الديمقراطية الشاملة، حيث سلكت مناطق من أوربا الغربية مسارًا ثالثًا للوصول إلى مؤسسات شاملة ديمقراطية، تحت زخم الثورة الفرنسية التي أطاحت بالحكم الاستبدادي المطلق في فرنسا، ثمَّ تولدت سلسلة من الصراعات بين الدول التي نشرت الإصلاح المؤسسي في معظم أنحاء أوربا الغربية. وقد أسفرت هذه الإصلاحات الاقتصادية عن ظهور المؤسسات الاقتصادية الشاملة الديمقراطية، والثورة الصناعية، والنمو الاقتصادي، في معظم دول أوربا الغربية.

كسر الحواجز: الثورة الفرنسية

حكم فرنسا نظام ملكي استبدادي مطلق على مدار القرون الثلاثة التي سبقت عام 1789. كان المجتمع الفرنسي مقسم لثلاثة أجزاء، وهي ما تسمى بالطبقات الثلاثة؛ حيث يشكل الأرستقراطيين (النبلاء) الطبقة الثانية، بينما يشكل رجال الدين الطبقة الأولى، وأخيرًا تضم الطبقة الثالثة باقي أفراد المجتمع أو ما يطلق عليهم العموم. كان لكل طبقة القوانين الخاصة بها، وكانت الطبقتان الأوليتان يتمتعان بحقوق لم يكن يتمتع بها بقية السكان. وكما هو متوقع من نظام استحواذي إلى حد كبير، لم يكن يدفع

النبلاء ورجال الدين أي ضرائب، في حين أن العديد من المواطنين كانوا يدفعون ضرائب مختلفة؛ وفي الواقع، لم تقتصر مزايا الكنيسة على الإعفاء من الضرائب، ولكنها كانت تمتلك أيضًا مساحات واسعة من الأراضي، ويمكنها أن تفرض ضرائب خاصة بها على الفلاحين. كان الملك وطبقة النبلاء ورجال الدين يتمتعون بحياة فاخرة، في حين أن الكثير من أفراد الطبقة الثالثة عاشوا في فقر مدقع. لقد ضمنت القوانين المختلفة لطبقة النبلاء ورجال الدين ليس فقط الوضع الاقتصادي المتميز إلى حد كبير، ولكنها أعطتهم أيضًا سلطة سياسية.

كانت الحياة في المدن الفرنسية في القرن الثامن عشر قاسية وغير صحية. وكانت النقابات القوية تنظم الصناعة، مما حقق دخلًا جيدًا لأعضائها، ولكنه حرم الآخرين من دخول هذه المهن، أو بدء أعمال تجارية جديدة. كان ما يسمى "النظام القديم" يفتخر باستمراريته وثباته؛ وحيث كان دخول رجال الأعمال والأفراد الموهوبين في المهن الجديدة سيخلق عدم الاستقرار، ولذلك لم يتم التسامح معه. إذا كانت الحياة في المدن قاسية، فربما كانت الحياة في القرى أسوأ بكثير. وكما رأينا، مضى وقت طويل قبل أن يسقط الشكل الأكثر تطرفًا من أشكال العبودية، المتمثل في العبودية بالعمل في الأرض قسرًا لصالح الإقطاعيين، ومن أجل سداد ما يفرضونه من ضرائب. ومع ذلك، كان هناك قيود على التنقل، وكان هناك عدد كبير من المستحقات الإقطاعية المطلوب من الفلاحين الفرنسيين دفعها إلى الملك والنبلاء والكنيسة.

واستنادًا على هذه الخلفية، كانت الثورة الفرنسية بمثابة أمر جذري. قامت الجمعية التأسيسية الوطنية في 4 أغسطس (آب) 1789، بتغيير القوانين الفرنسية تمامًا من خلال تقديم اقتراح بدستور جديد؛ والذي نصت المادة الأولى فيه على:

> "بموجب هذا الدستور، تلغي الجمعية الوطنية النظام الإقطاعي تماما، وقررت إلغاء الحقوق والمستحقات القائمة، الإقطاعية، التي تنشأ من أو تمثل العبودية الحقيقية، أو الشخصية للأرض دون تعويض."

ثمَّ واصل مادته التاسعة:

> "إلغاء الامتيازات المالية المتمثلة في تحصيل ضرائب إلى الأبد، سواء كانت شخصية أو حقيقية. يتم تحصيل الضرائب من جميع المواطنين، وعلى جميع الممتلكات بنفس الطريقة وبنفس الشكل. وسيتم وضع خطط بشأن دفع الضرائب المتناسبة من قبل الجميع، حتى بالنسبة للستة أشهر الأخيرة من العام الحالي."

وهكذا، ألغت الثورة الفرنسية النظام الإقطاعي وجميع الالتزامات والمستحقات التي كان يستتبعها هذا النظام، وألغت تمامًا الإعفاءات الضريبية للنبلاء ورجال الدين. ومع ذلك، قد يكون التغيير الأكثر راديكالية، الذي لا يمكن تصوره في ذلك الوقت؛ هو المادة الحادية عشرة التي نصت على:

> "جميع المواطنين مؤهلين لتولي أي منصب، أو لقب رفيع دون تمييز من حيث المولد، سواء كانت مناصب كنسية أو مدنية أو عسكرية، وليس هناك أي انتقاص أو تحقير لأي مهنة."

وهكذا، أصبح هناك مساواة للجميع أمام القانون الآن، ليس فقط في الحياة اليومية والأعمال التجارية، ولكن أيضًا في السياسة. استمرت إصلاحات الثورة بعد 4 أغسطس (آب)، وقامت بإلغاء سلطة الكنيسة لاحقًا، لأنها فرضت ضرائب خاصة، وحولت رجال الدين إلى موظفين في الدولة. وهكذا، نجحت الثورة، بعد ذلك وبعد إزالة الأدوار السياسية والاجتماعية الجامدة، في القضاء على الحواجز التي تحول دون الأنشطة الاقتصادية، وألغت جميع القيود والنقابات المهنية، مما خلق بيئة من المساواة وتكافؤ الفرص في المدن.

كانت هذه الإصلاحات خطوة أولى نحو إنهاء عهد من الحكم الاستبدادي المطلق للملوك الفرنسيين. أعقب إعلانات 4 أغسطس (آب) عدة عقود من عدم الاستقرار والحرب، ولكن كان قد تم أخذ خطوة لا رجعة فيها، بإبعاد الحكم المستبد المطلق، والمؤسسات الاستحواذية، والاتجاه نحو المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة الديمقراطية. وسيعقب هذه التغييرات إصلاحات أخرى في الاقتصاد وفي السياسة،

تصل ذروتها بالجمهورية الثالثة في عام 1870، التي من شأنها أن تجلب إلى فرنسا نوعا من النظام البرلماني، الذي وضعته الثورة المجيدة في إنجلترا موضع التنفيذ. لقد خلقت الثورة الفرنسية الكثير من العنف والمعاناة وعدم الاستقرار والحرب؛ ومع ذلك، استطاعت هذه الثورة أن تُحصِّن فرنسا ضد وقوف المؤسسات الاستحواذية حائلًا دون النمو والازدهار الاقتصادي، كما فعلت الأنظمة الاستحواذية المطلقة في شرق أوربا مثل النمسا والمجر وروسيا.

كيف وصلت الملكية الفرنسية الاستحواذية المطلقة إلى شفا ثورة 1789؟ على أية حال، رأينا أن العديد من الأنظمة الاستحواذية المطلقة تمكنت من البقاء على قيد الحياة لفترة طويلة، حتى في خضم الركود الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية. وكما هو الحال مع معظم الحالات من الثورات والتغييرات الجذرية، يرجع قيام الثورة الفرنسية إلى التقاء عوامل فتحت الطريق أمامها، وكانت هذه العوامل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحقيقة أن بريطانيا كانت تقوم بعملية التصنيع بسرعة. وبالطبع، كان المسار غير مؤكد كالعادة، حيث فشل العديد من محاولات النظام الملكي في تحقيق الاستقرار، وحققت الثورة نجاحًا أكثر في تغيير المؤسسات في فرنسا وأماكن أخرى في أوربا أكثر مما كان من الممكن تصوره في عام 1789.

كانت العديد من القوانين والامتيازات في فرنسا من مخلفات العصور الوسطى، ولم تقتصر على محاباة النبلاء ورجال الدين على حساب غالبية السكان، ولكنها أعطتهم أيضًا امتيازات لم تمنحها حتى للملك. حكم الملك لويس الرابع عشر، ملك الشمس، فرنسا لأربعة وخمسين عامًا اعتبارا من عام 1661 وحتى وفاته في عام 1715، على الرغم من أنه تولى العرش بالفعل في عام 1643، وهو في سن الخامسة. عزز لويس الرابع عشر السلطة الملكية، والاستمرار في عملية التوجه نحو المزيد من الاستبداد التي كانت قد بدأت من قرون؛ وغالبا ما يقوم الملوك بأخذ مشورة من يطلق عليهم بمجلس الأعيان، الذي يتألف من كبار الأرستقراطيين الذين يختارهم الملك بنفسه. وعلى الرغم من كون هذا المجلس استشاريًا إلى حد كبير، إلا أنه كان لا يزال يقوم مقام القيد الخفيف على

سلطة الملك، ولهذا السبب حكم لويس الرابع عشر دون انعقاد المجلس. حققت فرنسا في ظل حكمه بعض النمو الاقتصادي، على سبيل المثال عن طريق المشاركة في التجارة الاستعمارية عبر الأطلسي. أشرف وزير ماليته "جان - بابتيست كولبير" أيضًا على تطوير الصناعة التي تخضع لرعاية أو لسيطرة الحكومة، وهو نوع من النمو الاستحواذي. استفاد النبلاء ورجال الدين من هذه الكمية المحدودة من النمو بشكل حصري تقريبا. أراد لويس الرابع عشر أيضًا ترشيد النظام الضريبي الفرنسي، لأن الدولة غالبًا ما كانت تعاني مشاكل في تمويل حروبها المتكررة، وجيشها ذو المكانة الكبيرة، وإنفاق الحاشية، والاستهلاك، والقصور الفاخرة الخاصة بالملك. إن عدم قدرة الدولة على فرض الضرائب حتى على طبقة النبلاء المحدودة وضعت قيوداً صارمة على إيراداتها.

بالرغم من أنه كان هناك نمو اقتصادي ضعيف، إلا أن فرنسا شهدت تغييرات كبيرة في المجتمع في الوقت الذي تولى فيه لويس السادس عشر السلطة في عام 1774. وعلاوة على ذلك، تحولت المشاكل المالية السابقة إلى أزمة مالية، وكانت حرب السنوات السبع مع البريطانيين بين عامي 1756 و1763 التي خسرت فرنسا فيها كندا، مكلفة بشكل خاص. حاول عدد من الشخصيات الهامة تحقيق التوازن في الميزانية الملكية من خلال إعادة هيكلة الديون وزيادة الضرائب؛ وكان من بينهم "آن روبير جاك تورجو"، وهو واحد من أشهر الاقتصاديين في ذلك الوقت؛ و"جاك نيكر" الذي سيلعب دورًا هامًّا بعد الثورة، و"تشارل الكسندر دي كالون". ولكن لم تنجح أي من هذه المحاولات. أقنع "كالون" لويس السادس عشر بدعوة مجلس الأعيان للانعقاد كجزء من استراتيجيته، وكان يتوقع كل من الملك ومستشاريه أن يُصَدِّق المجلس على الإصلاحات بدرجة كبيرة، بنفس الطريقة التي توقع فيها الملك الإنجليزي "تشارلز الأول" أن يوافق البرلمان الإنجليزي ببساطة على دفع الجيش لمحاربة الاسكتلنديين عندما دعاه للانعقاد في عام 1640. اتخذ المجلس خطوة غير متوقعة، وأصدر مرسومًا يقضي بأن الجمعية العامة هي التي تمثل الشعب، وبالتالي هي وحدها التي تستطيع التصديق على مثل هذه الإصلاحات.

كانت الهيئة العامة هيئة مختلفة جدًا عن مجلس الأعيان، ففي حين يتألف مجلس الأعيان من النبلاء الذين يتم اختيارهم إلى حد كبير من قبل الملك من بين كبار الأرستقراطيين، تشتمل الهيئة العامة على ممثلين من جميع الفئات الثلاثة. عقدت هذه الهيئة العامة اجتماعا لآخر مرة في عام 1614؛ وعندما اجتمعت الهيئة العامة في عام 1789 في فرساي، أصبح واضحًا على الفور أنه لا يوجد اتفاق يمكن التوصل إليه. كانت هناك خلافات لا يمكن التوفيق بينها، حيث رأت الطبقة الثالثة (طبقة العوام) في هذا الأمر فرصة لزيادة قوتها السياسية، وأرادت الحصول على مزيد من الأصوات في الهيئة العامة، وهو ما عارضه النبلاء ورجال الدين بإصرار. انتهى الاجتماع في 5 مايو (آيار) 1789، دون أي قرار، فيما عدا قرار بعقد اجتماع مع هيئة أكثر قوة، والمقصود بها الجمعية الوطنية، وهو القرار الذي أدى إلى تعميق الأزمة السياسية. رأت طبقة العوام المتمثلة في الطبقة الوسطى، لا سيما التجار ورجال الأعمال والمهنيين والحرفيين، الذين كانت لهم مطالب بزيادة سلطتهم، أن هذه التطورات دليل على نفوذهم المتزايد، ولذلك طالبوا في الجمعية الوطنية بمزيد من النفوذ في الإجراءات، ومزيد من الحقوق بشكل عام. أدى دعمهم في الشوارع في جميع أنحاء البلاد من قبل المواطنين الذين شجعتهم هذه التطورات إلى إعادة تشكيل الجمعية باسم الجمعية الوطنية التأسيسية في 9 يوليو (تموز).

أصبح المزاج العام في البلاد، وخاصة في باريس، أكثر راديكالية في هذا الوقت. وفي رد فعل على هذا، قام لويس السادس عشر بإقالة وزير المالية الإصلاحي، "نيكر"، بعد أن أقنعته بذلك الدوائر المحافظة المحيطة به؛ وأدى ذلك إلى المزيد من التطرف في الشوارع، أسفر عن اقتحام سجن الباستيل الشهير في 14 يوليو (تموز) 1789، وبدأت الثورة بشكل جدي من هذه اللحظة فصاعدًا، وتم إعادة "نيكر" إلى منصبه، وتم تنصيب الثوري الماركيز "دي لافاييت" مسؤولًا عن الحرس الوطني في باريس.

كانت القوى الديناميكية المحركة للجمعية التأسيسية الوطنية أكثر روعة من اقتحام سجن الباستيل، حيث أقرت في 4 أغسطس (آب) 1789، بثقتها المكتشفة

حديثا، الدستور الجديد وإلغاء الإقطاع والامتيازات الخاصة الممنوحة للنبلاء ورجال الدين. ومع ذلك، أدى هذا التطرف إلى انقسام داخل الجمعية، نظرًا لوجود العديد من الآراء المتضاربة حول الشكل الذي يجب أن تأخذ هذه الجمعية. كانت الخطوة الأولى تتمثل في تشكيل الأندية المحلية، وأبرزها نادي الجاكوبيين (اليعاقبة) الراديكالي، الذي سيسيطر على الثورة في وقت لاحق. كان النبلاء يفرون في نفس الوقت من البلاد بأعداد كبيرة، وهم ما يطلق عليهم اسم "المهاجرين". كان العديد أيضًا يشجع الملك بالدخول في نزاع مع الجمعية، ويتخذ الإجراءات اللازمة ضدها إما بنفسه أو بمساعدة قوى أجنبية مثل النمسا باعتبارها البلد الأصلي للملكة "ماري أنطوانيت"، والتي فر إليها معظم المهاجرين. ونظرًا لأن الكثيرين في الشوارع بدأوا في إدراك خطر وشيك يهدد إنجازات الثورة على مدى العامين السابقين، لذلك تسارعت وتيرة التطرف هناك. أصدرت الجمعية التأسيسية الوطنية النسخة النهائية من الدستور في 29 سبتمبر (أيلول) 1791، وتحولت فرنسا بموجب هذا الدستور إلى ملكية دستورية، مع المساواة في الحقوق لجميع الرجال، وإلغاء أي التزامات أو مستحقات إقطاعية، ووضع حد لجميع القيود التجارية التي تفرضها النقابات. كانت فرنسا لا تزال تحت النظام الملكي، ولكن الملك لا يملك الآن إلا دوراً صغيراً، ولا يملك في الحقيقة حتى حريته.

ولكن القوى الديناميكية المحركة للثورة تغيرت بلا رجعة، بسبب الحرب التي اندلعت في عام 1792 بين فرنسا و"التحالف الأول" بزعامة النمسا. زادت الحرب من عزيمة الثورة، وتطرف الثوار والجماهير (ما يطلق عليهم "بدون سروال يصل إلى الركبتين" لأنهم كان لا يتحملون شراء نوع السراويل التي كانت مألوفة آنذاك). كانت نتائج هذه العملية ما عُرِفَ بفترة "الإرهاب" تحت قيادة حركة الجاكوبيين بقيادة "روبسبير" و"سان جوست"، الذين انطلق عنانهم بعد إعدام "لويس السادس عشر وماري أنطوانيت". أسفرت هذه العملية عن إعدام عشرات ليس فقط من الأرستقراطيين وزعماء الثورة المضادة، ولكن أيضًا العديد من الشخصيات الرئيسية في الثورة، بما في ذلك القادة ذوي الشعبية سابقا منهم "بريسو" و"دانتون" و"ديمولان".

ولكن سرعان ما خرج "الإرهاب" عن نطاق السيطرة إلى أن وصل إلى نهايته في يوليو (تموز) 1794، بإعدام زعمائه، بما في ذلك "روبسبير" و"سان جوست"؛ ثمَّ تلا ذلك مرحلة من الاستقرار النسبي، أولا تحت مجلس مديرين غير فعال إلى حد ما في الفترة ما بين عامي 1795 و1799، ثمَّ بعد ذلك تحت سلطة أكثر تركيزا في شكل حكومة مكونة من ثلاثة أشخاص، وهم "دوكو" و"سييز" و"نابليون بونابرت". بعد أن اكتسب الشاب نابليون بونابرت بالفعل شهرة بسبب نجاحاته العسكرية أثناء وجوده ضمن الهيئة، زاد نفوذه بعد 1799، وسرعان ما أصبحت الحكومة تحت الحكم الشخصي لنابليون.

شهدت السنوات ما بين عام 1799 ونهاية عهد نابليون في عام 1815، سلسلة من الانتصارات العسكرية الكبيرة لفرنسا، بما في ذلك في "أوسترليتز" و"جينا-اورشتادت" و"فاجرام"، مما جعل أوربا القارية تخضع للهيمنة الفرنسية، وفرض نابليون لإرادته وإصلاحاته وقوانينه عبر رقعة واسعة من الأراضي. أدى سقوط نابليون، بعد هزيمته الأخيرة في عام 1815، إلى بدء فترة من التقشف، وتقييد أكثر للحقوق السياسية، واستعادة النظام الملكي الفرنسي تحت حكم "لويس الثامن عشر". ومع ذلك، لم يتجاوز تأثير هذه التغيرات مجرد إبطاء الظهور النهائي للمؤسسات السياسية الشاملة.

أنهت القوى التي أطلقتها ثورة عام 1789 الحكم الفرنسي الاستبدادي المطلق، مما أدي لا محالة إلى ظهور مؤسسات شاملة ديمقراطية حتى لو كان ببطء، وبالتالي ستشارك فرنسا وتلك المناطق، من أوربا حيث تم تصدير الإصلاحات الثورية في عملية التصنيع الجارية بالفعل في القرن التاسع عشر.

تصدير الثورة

كان هناك قيود شديدة مفروضة على اليهود في جميع أنحاء أوربا في عشية الثورة الفرنسية في عام 1789، على سبيل المثال، في مدينة "فرانكفورت" الألمانية، كانت حياتهم

تخضع في تنظيمها للأوامر المنصوص عليها في النظام الأساسي الذي يرجع تاريخه إلى العصور الوسطى. كان لا ينبغي أن يتجاوز عدد العائلات اليهودية في فرانكفورت خمسمائة أسرة، وكان يجب أن يعيشوا جميعا في جزء صغير ضيق في المدينة محاط بالجدران يسمى "حي اليهود"، ولم يكن مسموحًا لهم بمغادرة الحي اليهودي في الليل أيام الأحد أو خلال أي من الأعياد والاحتفالات المسيحية.

كان حي اليهود مكتظًا بهم بشكل لا يمكن تصديقه، وكان يبلغ طوله قرابة ربع ميل، بينما لا يزيد عرضه عن اثني عشر قدما، بل أقل من عشرة أقدام في بعض الأماكن. عاش اليهود تحت القمع واللوائح باستمرار، حيث كان لا يُسمَح لأكثر من أسرتين جديدتين بالعيش في الحي اليهودي سنويا، ولا يستطيع أكثر من اثني عشر من اليهود الزواج سنويا، وبشرط أن يكونوا فوق سن الخامسة والعشرين، ولم يكن مسموحًا لليهود بممارسة الزراعة ولا التجارة في الأسلحة أو التوابل أو النبيذ أو الحبوب، وكان يتعين عليهم حتى عام 1726 ارتداء علامات محددة تتمثل في حلقتين صفراويتين متحدتين في المركز للرجال والحجاب المخطط للنساء، وكان جميع اليهود يدفعون الجزية.

تزامن اندلاع الثورة الفرنسية مع وجود رجل الأعمال الشاب الناجح "ماير أمشيل روتشيلد"، الذي كان يعيش في حي اليهود في فرانكفورت، واستطاع في أوائل الثمانينيات من القرن الثامن عشر تثبيت أقدامه كتاجر رائد في العملات المعدنية والمعادن والتحف في فرانكفورت. ولكن مثل كل اليهود في المدينة لم يكن مسموحًا له بفتح مشروع تجاري خارج حي اليهود أو العيش خارجه.

غير أن كل هذا قد تغير سريعا، حيث حررت الجمعية الوطنية الفرنسية في عام 1791 اليهود الفرنسيين؛ وكانت الجيوش الفرنسية تحتل بعدها مباشرة أيضًا "راينلاند"، ويحررون يهود ألمانيا الغربية. وكان تأثيرهم في فرانكفورت مفاجئًا بدرجة أكثر، وربما إلى حد ما غير مقصود. قصف الفرنسيون فرانكفورت في عام 1796، وهدموا نصف حي اليهود في المدينة في هذه العملية، مما شرد قرابة ألفين من اليهود،

واضطروا للتحرك خارج الحي. كانت عائلة "روتشيلد" من بينهم، فتم تحريرها من عدد لا يحصى من اللوائح التي كانت تحظر عليهم تنظيم المشاريع، وأصبح في وسعهم اغتنام الفرص التجارية الجديدة، بما في ذلك عقد لتوريد الحبوب إلى الجيش النمساوي، وهو ما كان غير مسموح به لهم سابقا.

كان "روتشيلد" أحد أغنى اليهود في فرانكفورت بحلول نهاية العقد، وأصبح بالفعل رجل أعمال راسخ الأركان. كان على التحرر الكامل الانتظار حتى عام 1811، والذي قام بتنفيذه أخيرًا "كارل فون دالبيرج"، الذي كان قد تم منحه لقب الدوق الأكبر في فرانكفورت في عام 1806، عندما أعاد نابليون تنظيم ألمانيا، وقال "ماير أمشيل" لابنه "أنت الآن مواطن".

لم تنهِ مثل هذه الأحداث الصراع على تحرير اليهود، لأنه كانت هناك انتكاسات لاحقة، ولا سيما في مؤتمر فيينا لعام 1815، الذي قام بوضع التسوية السياسية لمرحلة ما بعد نابليون؛ ومع ذلك، لم يكن هناك عودة إلى الحي اليهودي لعائلة "روتشيلد"، وامتلك "ماير أمشيل" وأبناؤه بعد ذلك بقليل أكبر بنك في أوربا في القرن التاسع عشر له فروع في فرانكفورت ولندن وباريس ونابولي وفيينا.

لم يكن هذا حدثًا منعزلا، فأولًا قامت الجيوش الثورية الفرنسية، ثمَّ نابليون، بغزو مناطق كبيرة من أوربا القارية، وكانت المؤسسات القائمة في جميع المناطق التي غزوها تقريبًا من مخلفات العصور الوسطى،وكانت تعمل على تمكين الملوك والأمراء والنبلاء، وتقييد التجارة في كل من المدن والريف. كانت عبودية العمل في الأرض والإقطاع أهم بكثير في العديد من هذه المناطق عنها في فرنسا نفسها. كان العبيد العاملين في الأرض في أوربا الشرقية، بما في ذلك بروسيا والجزء المجري من النمسا والمجر، مقيدين بالأرض. أما في الغرب، فإن هذا النموذج الصارم من العبودية للأرض كان قد اختفى بالفعل، ولكن الفلاحين كانوا مدينين للإقطاعيين بأنواع مختلفة من الرسوم الأميرية والضرائب والتزامات العمل. على سبيل المثال، كان الفلاحون في ظل نظام الحكم تحت أسرة "ناساو – اوزنجن" يخضعون لدفع 230 حصة مختلفة من المستحقات

والخدمات لأسيادهم الإقطاعيين، بما في ذلك المستحقات اللازم دفعها بعد ذبح الحيوان "تسمى عُشر الدم" وعُشر النحل وعُشر الشمع، ورسوم عند شراء أو بيع أي قطعة من الممتلكات. كانت النقابات التي تنظم جميع أنواع النشاط الاقتصادي في المدن عادة أقوى أيضًا في هذه الأماكن، مما كانت عليه في فرنسا. أما في غرب المدن الألمانية "كولونيا وآخن"، كانت قد حظرت النقابات استخدام آلات الغزل والنسيج، وكان العديد من المدن من برن في سويسرا إلى فلورنسا في إيطاليا تخضع لسيطرة عدد قليل من العائلات.

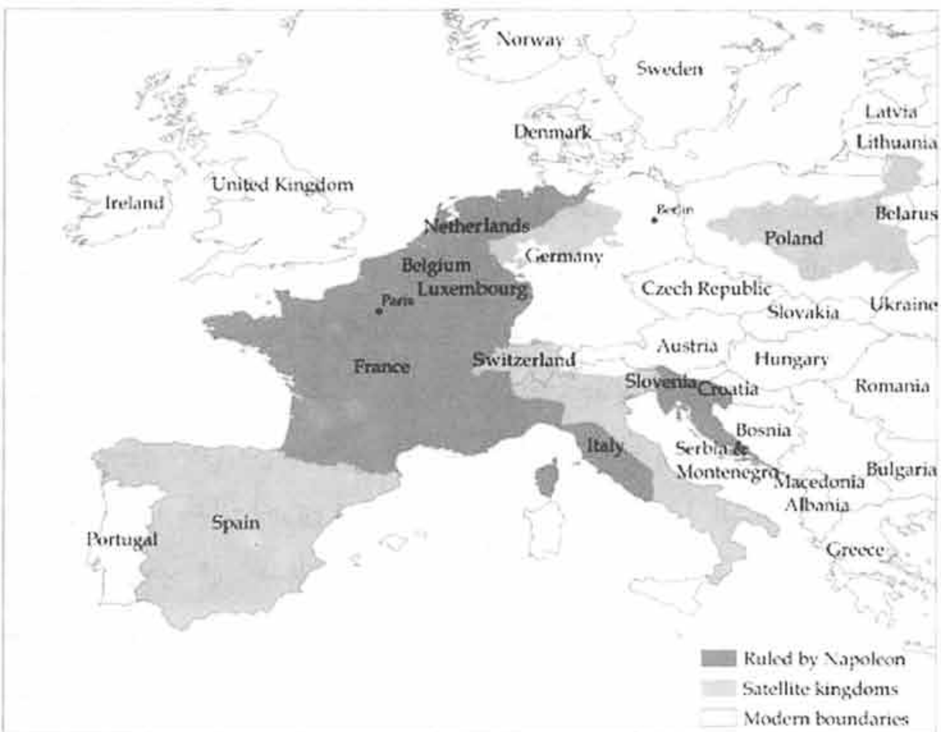
لقد صَدَّر قادة الثورة الفرنسية، وفيما بعد نابليون، الثورة إلى هذه الأراضي، من أجل هدم الحكم الاستبدادي المطلق، وإنهاء العلاقات الإقطاعية بالأراضي، وإلغاء النقابات، وفرض المساواة بين الجميع أمام القانون – ويُقصَد به مفهوم سيادة القانون الأكثر أهمية، والذي سنناقشه بمزيد من التفصيل في الفصل التالي. وهكذا، فقد مهدت وأعدت الثورة الفرنسية، ليس فقط فرنسا، ولكن في الكثير من بقية أوربا، للمؤسسات الشاملة الديمقراطية والنمو الاقتصادي الذي سيبزغ نتيجة لهذه التغيرات.

وكما سبق أن رأينا، فلقد شعر العديد من القوى الأوربية بقلق إزاء التطورات في فرنسا، ولذلك التفوا حول النمسا في عام 1792 لمهاجمة فرنسا، بحجة ظاهرية لتحرير الملك "لويس السادس عشر"، ولكن في الواقع لسحق الثورة الفرنسية. كان التوقع أن الجيوش المؤقتة التي نشرتها الثورة الفرنسية ستنهار قريبًا، ولكنها لم تتعرض إلا لبعض الهزائم في وقت مبكر، ثمَّ انتصرت في حرب كانت دفاعية في البداية. كانت جيوش الثورة الفرنسية تعاني من مشاكل تنظيمية خطيرة تحتاج إلى التغلب عليها، ولكن الفرنسيين سبقوا بلدان أخرى في ابتكار رئيسي، وهو: التجنيد الشامل، وقد قدمت هذه الاستراتيجية في أغسطس (آب) 1793، مما سمح للفرنسيين بنشر الجيوش الكبيرة، وتحقيق ميزة عسكرية أشرفت بها على التفوق حتى قبل ظهور مهارات نابليون العسكرية الشهيرة على الساحة.

شجَّع النجاح العسكري المبدئي قيادة الجمهورية لتوسيع حدود فرنسا، مع

التركيز في اتجاه إقامة منطقة عازلة فعالة بين الجمهورية الجديدة وملوك بروسيا والنمسا المعاديين. استولى الفرنسيون بسرعة على هولندا النمساوية والأقاليم المتحدة التي تشكل ما يُعرَف اليوم باسم بلجيكا وهولندا. استولى الفرنسيون أيضًا على الكثير مما يُعرَف اليوم باسم سويسرا. أحكمت فرنسا قبضتها على هذه الأماكن الثلاثة خلال التسعينيات من القرن الثامن عشر.

كان النزاع على ألمانيا حاميًّا في البداية، ولكن بحلول عام 1795 أحكمت فرنسا قبضتها على الراين، أي الجزء الغربي من ألمانيا الواقع على الضفة اليسرى لنهر الراين. اضطر البروسيين للاعتراف بهذه الحقيقة بموجب معاهدة بازل. احتفظ الفرنسيون بالراين خلال الفترة ما بين عامي 1795 و 1802، ولكن لم يحتفظوا بأي جزء آخر من ألمانيا. تم ضم وإدراج "راينلاند" إلى فرنسا رسميًّا في عام 1802.



خريطة رقم (17): إمبراطورية نابليون

ظلت إيطاليا تشغل مركز قيادة الحرب في النصف الثاني من التسعينيات من القرن الثامن عشر ضد خصومهم النمساويين. كان قد تم ضم "سافوي" إلى فرنسا في عام 1792، تم التوصل إلى طريق مسدود حتى غزو نابليون في إبريل (نيسان) 1796. غزا نابليون في أول حملة قارية رئيسية له في أوائل عام 1797، كل شمال إيطاليا تقريبا باستثناء البندقية التي استولى عليها النمساويين من قبل. تم التوقيع على معاهدة "كامبوفورميو" مع النمساويين في أكتوبر (تشرين الأول) 1797، وبذلك أنهت حرب التحالف الأول، واعترفت بعدد من الجمهوريات التي تسيطر عليها فرنسا في شمال إيطاليا. ومع ذلك، واصل الفرنسيون توسيع سيطرتهم على إيطاليا حتى بعد توقيع هذه المعاهدة، وغزو الولايات البابوية، وتأسيس الجمهورية الرومانية في مارس (آذار) 1798. غزو نابولي في يناير (كانون الثاني) 1799، إنشاء جمهورية بارتنوبيان. أصبحت فرنسا الآن تسيطر على شبه الجزيرة الإيطالية بأكملها - باستثناء البندقية التي ظلت في قبضة النمسا- إما مباشرة كما في حالة "سافوي"، أو من خلال الدول التابعة مثل جمهوريات سيسالبين وليجوريا والجمهوريات الرومانية.

كان هناك مزيد من الكر والفر في حرب الائتلاف الثاني في الفترة ما بين عامي 1798 و1801، ولكنه انتهى مع بقاء إحكام الفرنسيين لقبضتهم بشكل أساسي. بدأت الجيوش الفرنسية الثورية بسرعة إجراء عملية إصلاح جذرية في الأراضي التي غزوها، وإلغاء الآثار الباقية لعبودية العمل في الأرض، والعلاقات الإقطاعية مع الأراضي، ولفرض المساواة أمام القانون. تم تجريد رجال الدين من وضعهم الخاص وسلطتهم، وتم القضاء على النقابات في المناطق الحضرية أو على الأقل إضعافها إلى حد كبير. حدث هذا في هولندا النمساوية مباشرة بعد الغزو الفرنسي في عام 1795، وفي المقاطعات المتحدة حيث أسس الفرنسيون جمهورية باتافيان وأنشأوا فيها مؤسسات سياسية مشابهة جدًا لتلك الموجودة في فرنسا. كانت الحالة مماثلة في سويسرا، وتم هزيمة النقابات والإقطاعيين والكنيسة، وتم إزالة الامتيازات الإقطاعية، وتم إلغاء ومصادرة النقابات الإقطاعية.

استمر كل ما بدأته جيوش الثورة الفرنسية بشكل أو بآخر على أيدي نابليون، حيث اهتم أولًا وقبل كل شيء بإحكام قبضته على الأراضي التي غزاها. انطوى هذا أحيانًا على تفويض وعقد بعض الصفقات مع النخب المحلية، أو وضع عائلته وشركائه في موضع المسؤولية، كما هو الحال خلال سيطرته الوجيزة على إسبانيا وبولندا. لم يقتصر الأمر على هذا، بل كان لدى نابليون أيضًا رغبة حقيقية في مواصلة وتعميق الإصلاحات الثورية. والأهم من ذلك، قام بتدوين القانون الروماني، وأفكار المساواة أمام القانون في نظام قانوني أصبح يُعرَف باسم "قانون نابليون". وقد رأى نابليون هذا النظام القانوني كأعظم إرث له، وتمنى أن يفرضه في كل الأراضي التي يسيطر عليها.

بطبيعة الحال، لم يكن هناك رجعة في الإصلاحات التي فرضتها الثورة الفرنسية ونابليون. وعلى العكس من ذلك، أعيدت أوضاع النخب القديمة في بعض الأماكن الأخرى، مثلما هو الحال في هانوفر بألمانيا بعد وقت قصير من سقوط نابليون، وفقدوا إلى الأبد الكثير مما حققه الفرنسيون هناك. بينما في أماكن أخرى كثيرة تم تدمير أو إضعاف الإقطاع والنقابات والنبلاء بشكل دائم. على سبيل المثال، ظل قانون نابليون ساريًا في كثير من الحالات حتى بعد مغادرة الفرنسيين.

وبإيجاز، أوقعت الجيوش الفرنسية الكثير من المعاناة في أوربا، ولكنهم غيروا جذريًا وضع الأرض. اختفت في جزء كبير من أوربا العلاقات الإقطاعية، وسلطة النقابات، والسيطرة الاستحواذية المطلقة للملوك والأمراء، وقبضة رجال الدين على السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأسس "النظام القديم" الذي كان يعامل مختلف الناس بطرق غير متكافئة، استنادا على مكانتهم عند ولادتهم. أقامت هذه التغييرات نوعاً من المؤسسات الاقتصادية الشاملة، التي ستسمح إذن بوضع جذور التصنيع في هذه الأماكن. بحلول منتصف القرن التاسع عشر كان يجري التصنيع السريع تقريبًا في جميع الأماكن التي يسيطر عليها الفرنسيون، في حين أنه في أماكن أخرى مثل النمسا والمجر وروسيا التي لم تسيطر فرنسا عليها أو بولندا وإسبانيا، حيث كانت سيطرة فرنسا عليهم مؤقتة ومحدودة،ظلت راكدة إلى حد كبير.

السعي نحو التحديث

في خريف عام 1867 سافر "أوكوبوتوشيميشي"، أحد كبار رجال الحاشية الملكية المتودد، من الإقطاعية اليابانية الواقعة بمدينة "ساتسوما"، من العاصمة "ايدو" (طوكيو الآن) إلى المدينة الإقليمية "ياماجوتشي"، وقابل قادة منطقة "تشوشو" في 14 أكتوبر (تشرين الأول)، وكان لديه اقتراح بسيط: أن يضموا قواتهم وينطلقوا مع جيوشهم إلى "ايدو" لإسقاط حاكم اليابان (شوجون)؛ وقبل هذا الوقت كان "أوكوبوتوشيميشي" قد نجح في إقناع قادة "توسا" و"هيزن" بنفس الشيء، وكانوا بالفعل على ظهر السفينة في طريقهم إلى هناك أيضًا. وبمجرد اتفاق زعماء "تشوشو" الأقوياء تم تشكيل التحالف السري "Satcho".

كانت اليابان في عام 1868 بلد متخلف اقتصاديًا، يسيطر عليه أسرة "توكوجاوا" منذ عام 1600، واتخذ حاكمها لقب "شوجون" أي الحاكم (القائد) في 1603. كان الإمبراطور الياباني قد تم تهميشه ويضطلع بدور شرفي بحت. كان الحكام القادة المهيمنون "شوجون" من طبقة الإقطاعيين الذين يمارسون الحكم، ويخضعوا المزارعين بها لدفع الضريبة، ومن بينها منطقة "ساتسوما"، التي يحكمها "أسرة شيمازو". لقد كان هؤلاء اللوردات، بالإضافة إلى أتباعهم من العسكر الساموراي الشهيرين، يديرون مجتمعا مشابهًا لأوربا في العصور الوسطى، مع فئات مهنية صارمة، وقيود مفروضة على التجارة، ومعدلات مرتفعة من الضرائب على المزارعين. حكم القائد "شوجون" العاصمة "ايدو" واحتكر التجارة الخارجية وهيمن عليها وحظر على الأجانب دخول البلد. كانت المؤسسات السياسية والاقتصادية استحواذية وكانت اليابان فقيرة.

ومع ذلك، لم تكتمل هيمنة "شوجون"؛ بالرغم من أن عائلة "توكوجاوا" استولت على البلاد في عام 1600، إلا أنهم لم يستطيعوا السيطرة على كل من فيها. تجلى هذا واضحًا في جنوب البلاد، حيث ظلت منطقة "ساتسوما" مستقلة تمامًا، حتى أنه كان مسموح لها التجارة بشكل مستقل مع العالم الخارجي من خلال جزر ريوكيو. وُلِدَ "أوكوبو توشيميشي" في عام 1830 في "ساتسوما" عاصمة "كاجوشيما"، ونظرًا لأنه

ابن ساموراي، أصبح ساموراي أيضًا. أدرك "شيمازو نارياكيرا،" لورد "ساتسوما" موهبته مبكرًا، وقام بترقيته بسرعة في الدواوين الحكومية البيروقراطية، وكان اللورد "شيمازو نارياكيرا" قد وضع خطة بالفعل في هذا الوقت لاستخدام قوات "ساتسوما" للإطاحة بـ "شوجون"، وأراد توسيع التجارة مع آسيا وأوربا، وإلغاء المؤسسات الاقتصادية الإقطاعية القديمة، وبناء دولة حديثة في اليابان؛ تم اختصار خطته الوليدة بوفاته في عام 1858، وخلفه "شيمازو هيساميتسو" وكان أكثر حذرا، على الأقل في البداية.

أصبح "أوكوبو توشيميشي" الآن مقتنعًا أكثر فأكثر بأن اليابان بحاجة للإطاحة بنظام "شوجون" الإقطاعي، وفي نهاية المطاف أقنع "شيمازو هيساميتسو" بذلك. ولحشد التأييد لقضيتهما غلفاها بالغضب على تهميش الإمبراطور. وقد تم بالفعل توقيع معاهدة (أوكوبو توشيميشي) مع إقليم "توسا"، والتي تؤكد على أن "البلاد ليس لها ملكين، والمنزل ليس به سيدين والحكومة تؤول إلى حاكم واحد"، إلا أن القصد الحقيقي لم يكن مجرد استعادة سلطة الإمبراطور، ولكن لتغيير المؤسسات السياسية والاقتصادية تماما. على جانب إقليم "توسا" الإقطاعي، كان أحد الموقعين على المعاهدة "ساكاموتور يوما". بينما حشد "ساتسوما" و"شوشو" جيوشهما، تقدم "ساكاموتور يوما" للشوجون بخطة من ثماني نقاط لحثه على الاستقالة لتجنب الحرب الأهلية. كانت الخطة جذرية، وعلى الرغم من أن البند الأول ينص على أنه "ينبغي إعادة السلطة السياسية في البلاد إلى البلاط الإمبراطوري وجميع المراسيم الصادرة عن البلاط"، إلا أنه اشتمل أيضًا على أكثر بكثير من مجرد استعادة الإمبراطور؛ وقد نصت البنود الثاني والثالث والرابع والخامس على ما يلي:

- البند الثاني: ينبغي إنشاء هيئتين تشريعيتين، إحدا عليا والأخرى أدنى منها، وينبغي وضع جميع الإجراءات الحكومية على أساس الرأي العام.
- البند الثالث: ينبغي توظيف الرجال ذوي القدرة من بين الأمراء والنبلاء والناس بصفة عامة كأعضاء في المجالس ومستشارين، وينبغي إلغاء المكاتب التقليدية من الماضي التي فقدت الغرض منها.

- البند الرابع: ينبغي إدارة الشؤون الخارجية وفق القواعد واللوائح المناسبة التي يتم وضعها وفقا للرأي العام.
- البند الخامس: ينبغي استبعاد التشريعات واللوائح السابقة واختيار قانون جديد ومناسب.

وافق شوجون "يوشينوبو" على الاستقالة في الثالث من يناير (كانون الثاني) عام 1868، وتم إعلان "استعادة مييجي"، أي وتم تتويج الإمبراطور "كومى"، ثمَّ بعد وفاته بشهر واحد، تم تتويج ابنه "مييجي" على قمة السلطة. وعلى الرغم من أن قوات "ساتسوما" و"شوشو" أصبحت تحتل الآن "ايدو" والعاصمة الإمبراطورية "كيوتو، إلا أنهما خشيا من أن يحاول "توكوجاواس" استعادة السلطة وإعادة خلق نظام "شوجن". أراد "أوكوبو توشيميشي" أن يسحق "توكوجاواس" إلى الأبد، فأقنع الإمبراطور القيام بإلغاء نفوذ "توكوجاوا" ومصادرة أراضيهم. هاجم الشوجون السابق "يوشينوبو" قوات "ساتسوما" و"شوشو" في 27 يناير (كانون الثاني)، واندلعت حرب أهلية واحتدمت حتى الصيف، عندما تم أخيرًا هزيمة "توكوجاواس".

أعقب "استعادة حكم الإمبراطور "مييجي" عملية الإصلاحات المؤسسية التحويلية في اليابان، حيث تم إلغاء الإقطاع في عام 1869، واستسلمت الإقطاعيات الثلاثمائة للحكومة، وتحولت إلى محافظات تحت سيطرة حاكم يتم تعيينه. كان فرض الضرائب مركزيا، وأحلت الدولة البيروقراطية الحديثة محل الدولة الإقطاعية القديمة. وفي عام 1869 تم إعلان المساواة بين جميع الطبقات الاجتماعية أمام القانون، وإلغاء القيود المفروضة على الهجرة والتجارة الداخليين، وتم إلغاء طبقة "الساموراي"، ولكن بعد إخماد بعض حركات التمرد. تم كذلك إقرار حقوق الملكية الفردية على الأرض، وكان يسمح للناس بحرية الدخول في أي تجارة وممارستها. تبنت الدولة مشاريعاً ضخمة لبناء البنية التحتية؛ وعلى النقيض من مواقف الأنظمة الاستحواذية المطلقة نحو السكك الحديدية، قام النظام الحاكم في اليابان بإنشاء خط سكة حديد يسير بالبخار في عام 1869، يربط ما بين "طوكيو" و"أوساكا"، وتم بناء أول خط سكة

حديد بين "طوكيو" و"يوكوهاما". كما بدأ في تطوير الصناعة التحويلية، وأشرف وزير المالية "أوكوبو توشيميشي" على انطلاق الجهود المتضافرة للتصنيع. وكان لورد حقول "ساتسوما" رائدًا في هذه الجهود، وتم بناء مصانع لصناعة الفخار والمدافع وغزل القطن، واستيراد آلات النسيج الإنجليزية لابتكار أول آلة حديثة لغزل القطن في اليابان في عام 1861. وتم أيضًا إنشاء حوضين حديثين لبناء السفن. وهكذا، أصبحت اليابان بحلول عام 1890 أول دولة آسيوية تعتمد دستوراً مكتوباً، واستحدثت الدستورية الملكية مع برلمان منتخب، وهيئة تشريعية ذات مجلسين، وقضاءً مستقلًّا . كانت هذه التغييرات بمثابة عوامل حاسمة في تمكين اليابان لتصبح المستفيد الأول من الثورة الصناعية في آسيا.

كانت كل من الصين واليابان دولتين فقيرتين في منتصف القرن التاسع عشر تقبعان في ظل أنظمة استحواذية. وظل النظام الاستبدادي المطلق في الصين متخوفاً من التغيير لعدة قرون. على الرغم من أنه كانت هناك العديد من أوجه التشابه بين الصين واليابان - حيث حظر قائد الجيش الياباني " توكوجاوا" التجارة الخارجية أيضًا في القرن السابع عشر، كما فعل الأباطرة الصينيون في وقت سابق، وكان كلا البلدين معارضين للتغيير الاقتصادي والسياسي أيضًا - إلا أنه كان هناك بعض الفوارق السياسية الملحوظة. كانت الصين إمبراطورية مركزية بيروقراطية يحكمها إمبراطور مستبد مطلق؛ وكان الإمبراطور بالتأكيد يواجه قيوداً على سلطته، أهمها التهديد بالتمرداً. وبالفعل، اندلعت حركة "تمرد تايينج" في كل جنوب الصين خلال الفترة ما بين عامي 1850 و1864، ومات الملايين إما في الصراع أومن خلال حدوث المجاعات الشاملة. ومع ذلك، لم تكن معارضة الإمبراطور ذات طابع مؤسسي.

كان هيكل المؤسسات السياسية اليابانية مختلف، حيث قام قائد الجيش بتهميش الإمبراطور، ولكن كما رأينا لم تكن قوة قائد الجيش الحاكم "توكوجاوا" مطلقة، واحتفظت الأقاليم باستقلالها، كما هو الحال في إقليم "ساتسوما"، وحتى أنهم كانت لديهم القدرة على القيام بصفقات التجارة الخارجية بأنفسهم.

وكما هو الحال مع فرنسا، ثمة نتيجة هامة للثورة الصناعية البريطانية بالنسبة لكل من الصين واليابان تتمثل في الضعف العسكري. تعرضت الصين للإهانة على يد القوة البحرية البريطانية خلال حرب الأفيون الأولى في الفترة ما بين 1839 و1842، وأصبح نفس التهديد حقيقةً أمام اليابانيين، حيث انطلقت سفن حربية أمريكية بقيادة ضابط البحرية "ماثيو بيري" إلى "خليج إيدو" في عام 1853. حقيقة أن التخلف الاقتصادي أنتج التخلف العسكري، كانت جزءا من الدافع وراء خطة "شيمازو نارياكيرا" للإطاحة بحكم قادة الجيش الياباني، وقاموا بتفعيل التغييرات التي أدت في نهاية المطاف إلى "استعادة حكم الإمبراطور ميجي". أدرك قادة إقليم "ساتسوما" أنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي- وربما بقاء اليابانيين على قيد الحياة – إلا عن طريق إصلاح المؤسسات اليابانية، ولكن قائد الجيش الياباني (شوجون) عارض هذا، لأن سلطته كانت مرتبطة بالمجموعة القائمة من المؤسسات. كان لابد من الإطاحة بقائد الجيش حتى يمكن انتزاع الإصلاحات، وقد تم هذا بالفعل. كان الوضع مماثلًا في الصين، ولكن المؤسسات السياسية المبدئية المختلفة جعلت الإطاحة بالإمبراطور أكثر صعوبة بكثير، إلى أن تمكنوا من هذا بالفعل في عام 1911، وبدلا من إصلاح المؤسسات، حاول الصينيون التطابق مع العسكرية البريطانية عن طريق استيراد الأسلحة الحديثة؛ في حين بنى اليابانيون صناعة الأسلحة الخاصة بهم.

نتيجة لهذه الاختلافات المبدئية، استجابت كل بلد بشكل مختلف لتحديات القرن التاسع عشر، وتباينت اليابان والصين بشكل كبير في مواجهة المرحلة الدقيقة التي أفرزتها الثورة الصناعية. بينما كان يجري تحويل المؤسسات اليابانية، وكان الاقتصاد ينطلق في مسار النمو السريع، لم تكن القوى التي تدفع الصين إلى التغيير المؤسسي قوية بما فيه الكفاية، واستمرت المؤسسات الاستحواذية بلا هوادة حتى اتخذت منعطفًا نحو الأسوأ مع ثورة "ماو الشيوعية" في عام 1949.

جذور عدم المساواة في العالم

سردنا في هذا الفصل والفصول الثلاثة السابقة قصة ظهور المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة الشاملة في إنجلترا لجعل الثورة الصناعية ممكنة، ولماذا استفادت بعض البلدان من الثورة الصناعية وسلكت طريق النمو، بينما لم يستفد البعض الآخر، أو في الحقيقة رفضوا بثبات السماح حتى ببداية التصنيع. كان قرار دخول دولة ما في التصنيع في أيدي المؤسسات إلى حد بعيد. ابتكرت الولايات المتحدة، التي مرت بتحول مماثل للثورة الإنجليزية المجيدة، النوع الخاص بها من المؤسسات السياسية والاقتصادية في نهاية القرن الثامن عشر. وأصبحت بذلك أول دولة تستفيد من التكنولوجيات الحديثة القادمة من الجزر البريطانية، مما جعلها تتفوق بعد ذلك بقليل على بريطانيا، وتصبح رائدة التصنيع والتغير التكنولوجي. انتهجت أستراليا مسارًا مماثلًا للمؤسسات الديمقراطية الشاملة، حتى ولو كان قد تأخر هذا إلى حد ما، ولم يكن ملحوظًا بنفس القدر بعض الشيء. كما هو الحال في إنجلترا والولايات المتحدة، كان يتعين على مواطنيها القتال حتى يحصلوا على مؤسسات شاملة، وبمجرد أن تم هذا دشنت أستراليا عملية النمو الاقتصادي الخاصة بها. استطاعت أستراليا والولايات المتحدة التصنيع والنمو بسرعة. بسبب أن مؤسساتهم الديمقراطية الشاملة نسبيًا لم تمنع التكنولوجيات الجديدة، أو الابتكار، أو الفوضى الخلاقة.

لم يكن الأمر كذلك في معظم المستعمرات الأوربية الأخرى، حيث كانت قواهم الديناميكية المحركة على العكس تمامًا من تلك الموجودة في أستراليا والولايات المتحدة. وكان غياب السكان الأصليين، أو الموارد التي يتم الاستحواذ عليها، جعل الاستعمار في أستراليا والولايات المتحدة مختلفًا جدًا، حتى لو اضطر مواطنو هذه البلاد إلى القتال المنهك للحصول على حقوقهم السياسية، وبناء مؤسسات شاملة. كان أمام المواطنين الأصليين في جزر الملوك (مولوكاس)، كما في غيرها من الكثير من الأماكن التي استعمرها الأوربيون في آسيا، وفي منطقة البحر الكاريبي وفي أمريكا الجنوبية، فرصة ضئيلة للفوز في مثل هذه المعركة، حيث فرض المستعمرون الأوربيون في هذه الأماكن

نوعا جديدا من المؤسسات الاستحواذية، أو استولوا على المؤسسات الاستحواذية التي وجدوها، حتى يتسنى لهم الاستحواذ على الموارد القيمة بدءًا من التوابل والسكر إلى الفضة والذهب. وفي الكثير من الأماكن قاموا بإدخال مجموعة من التغييرات المؤسسية التي من شأنها أن تجعل من المستبعد جدًّا ظهور مؤسسات شاملة، وبطشوا في بعض هذه الأماكن بالصناعة المزدهرة أو المؤسسات الاقتصادية الشاملة الموجودة بالفعل. أصبحت معظم هذه الأماكن في وضع لا يسمح لها بالاستفادة من التصنيع في القرن التاسع عشر، أو حتى في القرن العشرين.

كانت القوى الديناميكية المحركة في بقية أوربا مختلفة تمامًا أيضًا عن تلك الموجودة في أستراليا والولايات المتحدة. وبينما كانت الثورة الصناعية تتسارع في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، كانت معظم الدول الأوربية محكومة بأنظمة استحواذية مطلقة، سيطر عليها الملوك والأرستقراطيين الذين كان مصدرهم الرئيسي للدخل يأتي من الممتلكات الخاصة، أو من امتيازات تجارية ممنوحة لهم بفضل العوائق التي تحظر الدخول التجاري. كانت الفوضى الخلاقة التي ستنتج من خلال عملية التصنيع ستؤدي إلى تآكل أرباح تجارة القادة، وتبعد الموارد والعمالة بعيدًا عن أراضيهم، وسيكون الأرستقراطيون هم الخاسرون اقتصاديًا من التصنيع. والأهم من ذلك، أنهم سيكونون أيضًا الخاسرين السياسيين، حيث ستخلق عملية التصنيع بالتأكيد عدم استقرار وتحديات سياسية لاحتكارهم للسلطة السياسية.

لكن التحولات المؤسسية في بريطانيا والثورة الصناعية خلقت فرصا وتحديات جديدة للدول الأوربية. وعلى الرغم من وجود الحكم الاستبدادي المطلق في أوربا الغربية، إلا أن المنطقة تقاسمت أيضًا الكثير من الانجراف المؤسسي، الذي أثر على بريطانيا في الألفية السابقة. وعلى النقيض من ذلك، كان الوضع مختلفًا جدًّا في أوربا الشرقية، والإمبراطورية العثمانية والصين؛ وتعد هذه الاختلافات هامة بالنسبة لنشر التصنيع. وكما هو الأمر بالنسبة لوباء الموت الأسود أو ظهور تجارة الأطلسي، فقد أدت المرحلة الدقيقة التي أفرزها التصنيع إلى تكثيف الصراع المستمر على المؤسسات في

العديد من الدول الأوربية. وأدت نهاية الحكم الاستبدادي المطلق في فرنسا إلى فتح الطريق أمام المؤسسات الشاملة، وسلك الفرنسيون في نهاية المطاف مسار التصنيع والنمو الاقتصادي السريع؛ وثمة عامل رئيسي يتمثل في الثورة الفرنسية في عام 1789، التي فعلت في الحقيقة أكثر من ذلك، حيث قامت بتصدير مؤسساتها من خلال الغزو وإصلاح المؤسسات الاستحواذية بالقوة في عدد من دول الجوار. وهكذا، فتحت الطريق إلى التصنيع ليس فقط في فرنسا ولكن أيضًا في بلجيكا وهولندا وسويسرا وبعض أجزاء من ألمانيا وإيطاليا. أما في أقصى الشرق، كان رد الفعل مشابهاً لرد الفعل بعد وباء الموت الأسود، فبدلًا من تفكيك وتقويض النظام الإقطاعي، أصبح على العكس أشد قوة وفتكا. تخلفت كل من النمسا، والمجر، وروسيا، والإمبراطورية العثمانية من الناحية الاقتصادية بدرجة أكبر، ولكن سلطاتهم الملكية الاستحواذية المطلقة تمكنت من البقاء حتى الحرب العالمية الأولى.

أما في المناطق الأخرى من العالم، كان الحكم الاستبدادي المطلق مرنًا كما هو الحال في أوربا الشرقية. وكان هذا صحيحًا بشكل خاص في الصين، حيث أدت التحولات التي أجراها "مينج تشينج" إلى دولة ملتزمة ببناء مجتمع زراعي مستقر ومعادٍ للتجارة الدولية. ومع ذلك، كان هناك فوارق مؤسسية أيضًا مهمة في آسيا. وبينما كان رد فعل الصين للثورة الصناعية مماثلاً لرد فعل أوربا الشرقية، كان رد فعل اليابان مماثل لرد فعل أوربا الغربية. وكما هو الحال في فرنسا، تَطَلَّب الأمر القيام بثورة لتغيير النظام، وكانت الثورة هذه المرة بقيادة اللوردات المنشقة من "ساتسوما" و"تشوسو" و"توسا" و"هيزن"؛ حيث أطاح هؤلاء اللوردات بقيادات الجيش "شوجن"، ودشنوا الإصلاح المستنير "إصلاح مييجي" في الهياكل الاجتماعية والسياسية، ونقلوا اليابان على مسار الإصلاحات المؤسسية والنمو الاقتصادي.

رأينا أيضًا أن الحكم الاستبدادي المطلق كان مرنًا في إثيوبيا المعزولة. أما في الأماكن الأخرى في القارة، فإن قوة التجارة الدولية ذاتها التي ساعدت على تحويل المؤسسات الإنجليزية في القرن السابع عشر، قد أحكمت وثاق مناطق كبيرة من غرب

ووسط إفريقيا بمؤسسات استحواذية للغاية عن طريق تجارة الرقيق. وقد أدى هذا إلى هدم المجتمعات في بعض الأماكن، وخلق دول استحواذية استعبادية في الدول الأخرى.

لقد حددت الديناميكيات المؤسسية، التي سبق أن وصفناها، في نهاية المطاف أي البلدان استفادت من الفرص الرئيسية الموجودة في القرن التاسع عشر فصاعدًا وتلك التي فشلت في القيام بذلك؛ حيث تكمن جذور عدم المساواة التي نلاحظها في عالم اليوم في هذا الاختلاف والتفاوت. مع وجود استثناءات قليلة، فإن البلدان الغنية اليوم هي تلك التي شرعت في عملية التصنيع والتغير التكنولوجي بدءًا من القرن التاسع عشر، والدول الفقيرة هي تلك التي لم تفعل ذلك.

الفصل الحادي عشر

الحلقة الحميدة

قانون - الملطخين بالسواد-

تقع قلعة "وندسور" في غرب لندن، وهي إحدى أماكن الإقامة الملكية الفخمة في إنجلترا. كانت القلعة محاطة في أوائل القرن الثامن عشر بغابة كبيرة مليئة بالغزلان، رغم أنه لم يتبق منها اليوم إلا القليل. في عام 1722 كان قد تم حبس أحد حراس الغابة ، وهو المعمدان "نان"، بعد صراع عنيف، وقد كتب في 27 يونيو (حزيران) يحكي هذه القصة قائلا:

> "جاء "الملطخون بالسواد" ليلا وأطلقوا عليّ رصاصتين ثلاث مرات من خلال شباك غرفتي ، ووافقت على أن أدفع لهم خمسة جنيهات في "كروثورن" في الثلاثين من هذا الشهر. "

كتب "نان" في صفحة أخرى من مذاكراته قائلا، "مفاجأة جديدة، لقد ظهر أحدهم مُقَنَّعًا وأبلغني رسالة تدميرية".

من هم هؤلاء "الملطخون بالسواد" الغامضين الذين يهددون ويطلقون النار على "نان" ويطلبون منه المال؟ كانوا مجموعات من الرجال المحليين، الذين صبغوا وجوههم بالسواد ليخفوا هويتهم في الليل. وكانوا يظهرون على نطاق واسع عبر جنوب إنجلترا خلال تلك الفترة، كانوا يقتلون ويشوهون الغزلان وغيرها من الحيوانات، وكانوا يحرقون أكوام التبن والحظائر، ويهدمون الأسوار وبرك الأسماك.

ظاهريا بدا هذا الأمر وكأنه مجرد خروج على القانون لكنه لم يكن كذلك. كان الصيد غير الشرعي للغزلان (اعتداء على أرض الغير للصيد) في الأراضي المملوكة للملك، أو غيره من أعضاء الطبقة الأرستقراطية مستمرًّا منذ فترة طويلة. تعرضت كل الغزلان في قلعة "وندسور" للقتل خلال الحرب الأهلية في الأربعينيات من القرن السابع عشر. بعد استعادة "تشارلز الثاني" للعرش في عام 1660، تم إعادة إعمار الحديقة بالغزلان، ولكن هؤلاء "الملطخين بالسواد" لم يكونوا مجرد صيادين يشرقون الغزلان لأغراض الأكل فقط، ولكنهم شاركوا أيضًا في أعمال وحشية ومستهترة، ولكن ماذا كان هدفهم من ذلك؟

كان أحد الأسس الجوهرية للثورة المجيدة لعام 1688 الطابع التعددي للمصالح الممثلة في البرلمان. لم يكن أي من التجار أو الصناعيين أو طبقة النبلاء، أو الأرستقراطيين الذين تحالفوا مع "وليام أوف أورانج" ثمَّ مع ملوك "هانوفر" الذين خلفوا الملكة "آن" في عام 1714، قويًّا بما فيه الكفاية، لفرض إرادته من جانب واحد.

استمرت محاولات أسرة "ستيوارت" لاستعادة النظام الملكي خلال فترات طويلة من القرن الثامن عشر؛ وبعد وفاة "جيمس الثاني" في عام 1701، اعترف كل من فرنسا وإسبانيا والبابا وأنصار النظام الملكي لأسرة ستيوارت في إنجلترا وأسكتلندا وهم من يُطلَق عليهم "اليعاقبة"، لابنه "جيمس فرانسيس إدوارد ستيوارت" المطالب الأكبر للعرش كوريث شرعي للتاج الإنجليزي. حاول "جيمس فرانسيس إدوارد ستيوارت" استعادة العرش في عام 1708، بدعم من القوات الفرنسية ولكن دون جدوى. كان هناك العديد من الثورات اليعقوبية في العقود التي تلت ذلك، بما في ذلك تلك الثورات الكبرى في عامي 1715 و1719، كما حاول ابنه "تشارلز إدوارد ستيوارت" المطالب الأصغر للعرش في عامي 1745-1746 استعادة العرش ولكن الجيش البريطاني هزم قواته.

كما رأينا آنفا في نهاية الفصل السابع، تأسس الحزب السياسي اليميني في السبعينيات من القرن السابع عشر؛ لتمثيل المصالح التجارية والاقتصادية الجديدة،

وكان بمثابة المؤسسة الرئيسية وراء الثورة المجيدة، وهيمن اليمينيون على البرلمان خلال الفترة ما بين عامي 1714 و1760؛ وبمجرد أن أصبحوا في السلطة، كانوا يميلون إلى إساءة استخدام سلطاتهم ومراكزهم التي تقلدوها حديثًا للتعدي على حقوق الآخرين والاستيلاء على ما ليس لهم. كانوا لا يختلفون عن ملوك أسرة "ستيوارت"، ولكن قوتهم كانت بعيده عن أن تكون مطلقة، حيث كانت مقيدة من قبل المجموعات المنافسة لهم في البرلمان، ولاسيما حزب المحافظين الذي شكل معارضة ضد الحزب اليميني، ومن قبل نفس المؤسسات التي حاربوها من قبل لتعزيز البرلمان، ومنع ظهور حكم مستبد مطلق من جديد والحيلولة دون عودة ملوك أسرة "ستيوارت". كانت الطبيعة التعددية التي ظهرت في مجتمع الثورة المجيدة تعني أيضًا أن السكان عموما، حتى أولئك غير الممثلين رسميًّا في البرلمان، كانوا قد تم تمكينهم، و"الملطخون بالسواد" كانوا على وجه التحديد بمثابة رد فعل من قبل هؤلاء العوام من الناس على تصوراتهم واعتقاداتهم بأن أعضاء الحزب اليميني يستغلون مراكزهم ويسيئون استخدام سلطاتهم.

وتوضح حالة وليام كادوجان"، وهو جنرال ناجح شارك في حرب الخلافة الإسبانية التي نشبت خلال الفترة ما بين عامي 1701 و1714، وشارك كذلك في قمع ثورات اليعاقبة، هذا النوع من انتهاك اليمينيين لحقوق عوام الناس، مما أدى إلى غارات "الملطخين بالسواد". منح الملك "جورج الأول" لقب بارون إلى "كادوجان" في عام 1716، ثمَّ منحه لقب "إيرل/ نبيل" في عام 1718. كان "كادوجان" أيضًا عضوًا مؤثرًا في مجلس الوصاية على العرش لوزراء العول، الذي يرأس القضايا الكبرى للدولة، وعمل في منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة. اشترى قطعة أرض تبلغ مساحتها حوالي ألف فدان في منطقة "كافرشام"، التي تبعد حوالي عشرين ميلًا إلى الغرب من "وندسور"، حيث بنى منزلا كبيرا وحدائق مزخرفة وخصص 240 فدان منها كحديقة للغزلان؛ ومع ذلك، ولكي يبني العقار على قطعة أرض واحدة متصلة قام بالتعدي على حقوق السكان المحيطين بالعقار، حيث قام بطرد الناس، وألغى

حقوقهم التقليدية المتمثلة في رعي الحيوانات وجمع الجفت (وقود الفحم) والحطب. واجه "كادوجان" غضب "الملطخين بالسواد". ففي الأول من يناير (كانون الثاني) عام 1722 وأيضًا في يوليو هاج الحديقة مجموعة من الملطخين بالسواد الذين يمتطون الخيول ويحملون السلاح، وقتلوا ستة عشر غزالا في الغارة الأولى. لم يقتصر الأمر على كادوجان فقط، حيث داهموا ممتلكات العديد من كبار ملاك الأراضي والساسة.

لم تكن الحكومة اليمينية لتستسلم لهذه الجريمة دون حراك؛ لذلك، أقر البرلمان في مايو (آيار) 1723 قانون "الملطخين بالسواد"، الذي أضاف خمسين جريمة استثنائية جديدة يُعَاقَب عليها شنقا. جَرَّمَ هذا القانون ليس فقط من يحمل السلاح، ولكن من يلطخ وجهه بالسواد أيضًا، وسرعان ما تم تعديل القانون لجعل عقوبة الصبغة السوداء الشنق أيضًا. شرعت النخب اليمينية في تنفيذ القانون، بتشغف وشرع المعمدان "نان" بتكوين شبكة من المخبرين في غابة "ويندسور" لاكتشاف هوية هؤلاء الملطخين بالسواد، وسرعان ما أُلقِيَ القبض على العديد منهم وكان تنفيذ أمر الشنق يعد إلقاء القبض عليهم أمرًا مباشرًا. على أية حال، تم سن القانون بالفعل، وكان اليمينيون مسؤولين عن البرلمان، وكان البرلمان مسؤولاً بدوره عن البلاد، وكان هؤلاء "الملطخون بالسواد" يتصرفون على العكس مباشرة من مصالح بعض البرلمانيين اليمينيين الأقوياء، ومن بينهم السير "روبرت والبول" الذي كان وزيرًا الخارجية ثمَّ أصبح رئيسًا للوزراء، ومثل "كادوجان"، أصبح عضو آخر ذو نفوذ في مجلس الوصاية على العرش مشتركا في هذا (لوزراء العدل) وكانت له مصلحة مكتسبة في حديقة ريتشموند في جنوب غرب لندن، التي أنشأها "تشارلز الأول" على أرض مشاع. وقد تعدت هذه الحديقة أيضًا على الحقوق التقليدية للسكان المحليين في رعي حيواناتهم، ومطاردة وصيد الأرانب البرية والأرانب المستأنسة وجمع الحطب، لكن كان هناك تراخٍ في إلغاء هذه الحقوق، واستمر الرعي والصيد حتى قام "والبول" بالترتيب لابنه ليصبح حارسا على الحديقة. في ذلك الوقت تم إغلاق الحديقة، وتم تشييد سور جديد، وتركيب فخاخ لمقتحمي الحديقة. كان "والبول" يحب صيد الغزلان وكان لديه

كوخ بناه لنفسه في "هوتون" داخل الحديقة، وسرعان ما اشتعل العداء بينه وبين "الملطخين بالسواد" المحليين.

اتُّهِمَ أحد السكان المحليون الذين يقيمون خارج حديقة الغزلان، ويدعى "جون هنتريدج"، في 10 نوفمبر (تشرين الثاني) 1724، بمساعدة لصوص الغزلان وتحريض "الملطخين بالسواد"، وكلتا الجريمتين يُعاقَب عليهما بالشنق. جاءت محاكمة "هنتريدج" من القمة وبدأها مجلس الوصاية على العرش لوزراء العدل التي يهمين عليها "والبول" و"كادوجان". وقد قام "والبول" بهذا حتى أنه قام باستخراج الأدلة بنفسه، لإثبات إدانة "هنتريدج" من خلال المخبر "ريتشارد بلاكبيرن". كان ينبغي أن تكون الإدانة مفروغ منها، ولكنها لم تكن كذلك، حيث وجدت هيئة المحلفين بعد محاكمة استمرت ثماني أو تسع ساعات أن "هنتريدج" غير مذنب، إلى حدّ ما لأسباب إجرائية، نظرا لوجود مخالفات في الطريقة التي تم بها جمع الأدلة.

لم يكن جميع "الملطخون بالسواد"، أو أولئك الذين تعاطفوا معهم محظوظين مثل "هنتريدج"؛ على الرغم من أنه قد تم تبرئة البعض الآخر أيضًا، أو تخفيف الأحكام الصادرة ضدهم، وتم شنق العديد منهم أو نقلهم إلى مستعمرة العقوبات التي كان يقع الاختيار عليها في ذلك الوقت، وهي أمريكا الشمالية. في الحقيقة، ظل هذا القانون في كتب التشريع حتى أُلغِيَ في عام 1824؛ ومع ذلك، كان انتصار "هنتريدج" لافتًا للنظر ورائعًا. لم تكن هيئة المحلفين تضم أي من أقران "هنتريدج"، ولكنها كانت تتألف من كبار ملاك الأراضي وطبقة النبلاء، الذين كان من المفترض أن يتعاطفوا مع "والبول"، ولكن لم يعد هذا الزمن هو القرن السابع عشر، حيث كانت محكمة دائرة "ستار" ترضخ ببساطة لرغبات ملوك أسرة "ستيوارت"، وتتصرف كأداة قمعية مفتوحة ضد خصومهم، وحيث يستطيع الملوك عزل القضاة إذا لم تتسق الأحكام مع هواهم؛ ونظرا لأنه يتعين على "اليمينيون" أيضًا الالتزام بسيادة القانون الآن، ومبدأ أن القوانين لا ينبغي أن تطبق بشكل انتقائي أو تعسفي وأنه لا أحد فوق القانون.

تشير الأحداث المحيطة بقانون "المغيرون الملطخين بالسواد" إلى أن الثورة المجيدة

قد خلقت سيادة القانون، وأن هذه الفكرة كانت أقوى في إنجلترا وبريطانيا، وأن النخب مقيدون بمبدأ سيادة القانون أكثر بكثير مما قد يتصورون هم أنفسهم. ومن الجدير بالذكر أن سيادة القانون ليست هي نفسها الحكم بالقانون؛ وحتى لو استطاع اليمينيون تمرير قانون قمعي قاس لسحق العقبات المتمثلة في عامة الناس، فقد كان عليهم أن يقاوموا أي قيود إضافية ضدهم بسبب سيادة القانون. انتهك قانونهم الحقوق التي أرستها ورسختها الثورة المجيدة، وكذلك التغييرات في المؤسسات السياسية التي أوجدتها هذه الثورة؛ تلك الحقوق التي يتمتع بها الجميع بموجب هدم الحقوق "الإلهية" للملوك والامتيازات الممنوحة للنخب؛ حيث تنطوي سيادة القانون على أن كل من النخب وغير النخب سيقاومون تنفيذه على حد سواء.

إن مبدأ سيادة القانون يمثل مفهومًا غريبًا جدًّا عند التفكير فيه من منظور تاريخي؛ إنه يطرح بقوة أسئلة مثل، لماذا ينبغي تطبيق القوانين بالتساوي على الجميع؟ إذا كان الملك والطبقة الأرستقراطية يمتلكون السلطة السياسية بينما باقي الفئات والأطراف لا يمتلكون أي سلطة، فمن الطبيعي إذن أن يكون كل ما يراه ويريده الملك والطبقة الأرستقراطية فهو لهم، وبالتالي يكون محظورًا على باقي الفئات والأطراف، بل ويستوجب عقابهم. وفي الحقيقة، فإن سيادة القانون ليست متخيلة في ظل المؤسسات السياسية الاستحواذية المطلقة. وهذا المبدأ ثمَّ وضعه بواسطة المؤسسات السياسية التعددية، والتحالفات الواسعة التي تدعم مثل هذه التعددية، وهو يتواجد فقط عندما يؤخذ في الاعتبار رأي الكثير من الأفراد والجماعات عند اتخاذ القرارات الهامة، وأن يكون للسلطة السياسية رأي أيضًا مع الآخرين، بمعنى بدء فهم فكرة أنه ينبغي أن يتم معاملة الجميع معاملة عادلة. أصبحت بريطانيا بحلول أوائل القرن الثامن عشر تعددية بما فيه الكفاية، وسوف تكتشف النخبة اليمينية فيما بعد أن القوانين والمؤسسات سوف تقيدهم هم أيضًا، تماما كما هو متأصل في جوهر مفهوم سيادة القانون.

لماذا إذن يلتزم اليمينيون والبرلمانيون بهذه القيود؟ لماذا لم يستخدموا نفوذهم على البرلمان والدولة لفرض التنفيذ الصارم بلا هوادة لقانون "الملطخين بالسواد"، وإلغاء

المحاكم عندما تأتي أحكامها على غير هواهم؟ يكشف الجواب الكثير عن طبيعة الثورة المجيدة، لماذا لم يقوموا بمجرد استبدال الاستبداد القديم بنسخة جديدة - تتمثل الإجابة في العلاقة بين التعددية ومبدأ سيادة القانون، مع القوى الديناميكية المحركة للحلقات الحميدة. وكما رأينا في الفصل السابع، لم يكن جوهر الثورة المجيدة إطاحة نخبة بأخرى، ولكنها كانت ثورة ضد الاستبداد قام بها ائتلاف واسع، يضم طبقة النبلاء والتجار والمصنعين، وكذلك مجموعات من اليمينيين والمحافظين. كان ظهور المؤسسات السياسية التعددية نتيجة لهذه الثورة. برزت سيادة القانون أيضًا كمنتج فرعي لهذه العملية. ونظرا لتعدد الأطراف والأحزاب المشاركة في السلطة، كان من الطبيعي أن يتم وضع قوانين وقيود تطبق عليهم جميعا، لئلا يبدأ طرف واحد في حشد الكثير من السلطة، وفي نهاية المطاف يتم تقويض نفس أسس التعددية وجوهرها وهكذا، فإن فكرة أن هناك حدودا وقيودا مفروضة على الحكام، التي هي جوهر سيادة القانون، كانت جزءًا من منطق التعددية التي نشأت عن الائتلاف الواسع، الذي قام بتشكيل المعارضة لحكم أسرة "ستيوارت" الاستبدادي المطلق.

في ضوء ذلك، ينبغي ألا يكون مفاجئًا أن يبدأ سيادة القانون مقرونًا بفكرة أن الملوك ليس لهم حقوقًا إلهية هي في الحقيقة حجة رئيسية ضد حكم ملوك أسرة ستيورات الاستبدادي المطلق. وقد عبر المؤرخ البريطاني "أي. بي. طومسون" عن النضال ضد حكم ملوك أسرة "ستيوارت" قائلا:

> "بُذِلَت جهود هائلة... لإبراز صورة الطبقة الحاكمة والتي كانت هي نفسها تخضع لسيادة القانون، وأن شرعيتها كانت تستند على العدل والمساواة وعمومية الأشكال والقواعد القانونية. كان الحكام، بالمعنى الحقيقي الجاد، شاءوا أو أبوا، أسرى لخطابهم وعباراتهم الرنانة التي يتشدقون بها؛ لقد لعبوا لعبة القوة والسلطة وفقا للقواعد الملائمة لهم، لكنهم لم يتمكنوا من كسر هذه القواعد وإلا انهارت اللعبة كلها."

وانهيار اللعبة سيعني زعزعة النظام، وفتح الطريق أمام الاستبداد من قبل مجموعة

فرعية من التحالف الواسع، أو حتى خطر العودة لحكم أسرة "ستيوارت". وعلى حد تعبير "طومسون" فإن الذي منع البرلمان من خلق نظام استبدادي مطلق جديد هو ما يلي:

"يؤدي إلى اكتساب الحكم الملكي فيفقدوا كل ممتلكاتهم وحياتهم. "

وعلاوة على ذلك،

> اختار هؤلاء [الأرستقراطيين والتجار... إلخ الذين عارضوا الملك] وسيطًا لدفاعهم الذاتي عن أنفسهم، وهو تحديدا القانون الذي من طبيعته المتأصلة في أشكاله وتقاليده مبادئ الإنصاف والعمومية، بمعنى أن قواعده تطبق على الجميع بدون تمييز... وكان لابد من تمديد هذه الخصائص لجميع أنواع الأشخاص، بصرف النظر عن طبقاتهم ورتبهم؛ وبناءً على ذلك، لا يستطيع هؤلاء الخروج عن الوسيط الذي اختاروه بأنفسهم وتشدقوا بمبادئه.

لا يقتصر ترسخ مفهوم سيادة القانون على إبعاد الاستبداد، ولكنه أيضًا يخلق نوعا من الحلقة الحميدة: إذا ما تم تطبيق القوانين بالتساوي على الجميع، لا يستطيع فرد أو مجموعة ، ولا حتى "كادوجان" أو "والبول"، أن يعلو فوق القانون، ويعني أيضًا أنه لا يزال أمام عامة الناس المتهمين بالتعدي على الملكية الخاصة الحق في محاكمة عادلة.

رأينا كيف تنشأ المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة، ولكن لماذا تظل هذه المؤسسات مستمرة على مر الزمن؟ يوضح تاريخ "قانون الملطخين بالسواد" وحدود تنفيذه الحلقة الحميدة، وهي عملية قوية من ردود الفعل الإيجابية، التي تحفظ هذه المؤسسات في وجه محاولات تقويضها، وفي الحقيقة تقوم بتفعيل القوى التي تؤدي إلى مزيد من الشمولية. ينبع منطق الحلقات الحميدة جزئيًا من حقيقة أن المؤسسات الشاملة ترتكز على أساس القيود المفروضة على ممارسة السلطة، وعلى التوزيع التعددي للسلطة السياسية في المجتمع المتمثلة في سيادة القانون؛ وقدرة مجموعة فرعية على فرض إرادتها على الآخرين دون أي قيود، حتى لو كان هؤلاء الآخرون مواطنون عاديون

مثل "هنتريدج"، من شأنها أن تهدد نفس هذا التوازن؛ وإذا تم تعليق هذه القدرة على فرض الإرادة على الآخرين ولو مؤقتا في حالة الفلاحين المحتجين ضد النخب الذين تعدوا على أراضيهم المشاعية، ما الذي يضمن أنه لن يتم تعليق هذه القدرة على فرض الإرادة الباغية مرة أخرى؟ وفي المرة القادمة التي يتم تعليقها، ما الذي يمنع الملك والطبقة الأرستقراطية من استرداد ما اكتسبه التجار، ورجال الأعمال، وطبقة النبلاء، خلال نصف القرن؟ في الحقيقة، في المرة التالية التي سيتم فيها تعليق هذه القدرة الباغية، ربما ينهار مشروع التعددية بأكمله، لأن مجموعة صغيرة من المصالح ستهيمن على حساب التحالف واسع النطاق؛ ولن يخاطر النظام السياسي بالدخول في هذا، ولكن هذا جعل التعددية وسيادة القانون الضمنية سمات ثابتة للمؤسسات السياسية البريطانية. وسنرى أنه بمجرد تأسيس التعددية وسيادة القانون، سيكون هناك طلب لمزيد من التعددية، ومزيد من المشاركة في العملية السياسية.

تنشأ الحلقة الحميدة ليس فقط من المنطق المتأصل في التعددية وسيادة القانون، ولكنها تنشأ أيضًا لأن المؤسسات السياسية الشاملة تميل إلى دعم المؤسسات الاقتصادية الشاملة، ثمَّ يؤدي هذا إلى توزيع أكثر عدالة للدخل، وتمكين شرائح أوسع من المجتمع، وتحقيق تكافؤ الفرص السياسية بشكل أكبر. يحد هذا من قدرة المرء على اغتصاب السلطة السياسية، ويقلل من الحافز لإعادة إنشاء المؤسسات السياسية الاستحواذية. كانت هذه العوامل هامة في ظهور المؤسسات السياسية الشاملة الحقيقية في بريطانيا.

إن التعددية تخلق أيضًا نظامًا أكثر انفتاحًا، وتسمح لوسائل الإعلام المستقلة أن تزدهر، مما يجعل من الأسهل بالنسبة للمجموعات التي لها مصلحة في استمرار المؤسسات الشاملة أن تصبح على وعي وتواجه التهديدات التي تقابلها هذه المؤسسات، وأن تنظم الجهود ضدها؛ وكان من المهم جدًّا أن تتوقف الدولة الإنجليزية عن فرض رقابة على وسائل الإعلام بعد عام 1688. وقد لعبت وسائل الإعلام دورًا هامًّا مماثلًا في تمكين كثير من العوام من السكان، واستمرار الحلقة الحميدة للتطور

المؤسسي في الولايات المتحدة كما سنرى في هذا الفصل.

رغم أن الحلقة الحميدة تخلق توجهًا نحو استمرار المؤسسات الشاملة، إلا أن ذلك ليس حتميًّا وليس محصنًا ضد الإلغاء. واجهت المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة العديد من التحديات. في عام 1745 قام "تشارلز إدوارد" المعروف باسم (المدعى الصغير) بقطع المسافة من لندن إلى "ديربي"، التي تبلغ مائة ميل في مقدمة جيش للإطاحة بالمؤسسات السياسية التي تشكلت خلال الثورة المجيدة، ولكنه رجع مهزوما. كانت التحديات المحتملة من داخل تلك المؤسسات أهم من التحديات من خارجها، والتي كان من الممكن أن تؤدى أيضًا إلى انهيار المؤسسات الشاملة. وكما رأينا في سياق "مجزرة بيترلو" في مانشستر في عام 1819 في الفصل السابع، وكما سنرى بمزيد من التفصيل لاحقا، فقد فكرت النخب السياسية البريطانية في استخدام القمع لتجنب المزيد من انفتاح النظام السياسي، ولكنها عدلت عن ذلك خوفًا من السقوط في الهاوية. وبالمثل، واجهت المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة في الولايات المتحدة تحديات خطيرة، والتي كان من الممكن أن تنجح في إسقاط هذه المؤسسات، ولكنها باءت بالفشل. وبالطبع لم يكن مقدرًا لهذه التحديات أن تفشل؛ ولم ترجع هزيمتها فقط للحلقة الحميدة ولكن أيضًا لتحقيق المسار التاريخي الذي قدر أن تنجو المؤسسات الشاملة في بريطانيا والولايات المتحدة وأن تصبح أقوى إلى حد كبير مع مرور الوقت.

المسيرة البطيئة للديمقراطية

أظهرت ردود فعل عوام البريطانيين بعد الأحداث التي أعقبت قانون "الملطخين بالسواد" أنه أصبح لديهم المزيد من الحقوق أكثر مما كانوا يدركون من قبل، حيث يمكنهم الدفاع عن حقوقهم التقليدية، ومصالحهم الاقتصادية، في المحاكم، وفي البرلمان، من خلال استخدام الالتماسات وممارسة الضغط؛ ومع ذلك فإن هذه التعددية لم تفرز ديمقراطية فعالة، حيث إن معظم الرجال البالغين لم يكن يمكنهم التصويت؛ كذلك النساء، وكان هناك العديد من مظاهر عدم المساواة في الأنظمة الديمقراطية

القائمة؛ وكان يتعين تغيير كل هذا. لا تقتصر الحلقة الحميدة للمؤسسات الشاملة على الحفاظ فقط على ما تم إنجازه بالفعل، ولكنها تفتح أيضًا الباب لمزيد من الشمولية. كان من الأرجح أن تفشل النخبة البريطانية في القرن الثامن عشر في الحفاظ على قبضتهم على السلطة السياسية دون التعرض لتحديات جدية، فقد وصلت هذه النخبة إلى السلطة من خلال تحدي الحق الإلهي للملوك، وفتح الباب أمام مشاركة الشعب في السياسة، ولكنها بعد ذلك أعطت هذا الحق لأقلية صغيرة فقط، ولكن الأمر مجرد مسألة وقت، حتى يطالب المزيد ثمَّ المزيد من السكان بالحق في المشاركة في العملية السياسية، وبالفعل حصلوا على حقهم هذا خلال السنوات التي سبقت عام 1831.

شهدت العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر زيادة الاضطرابات الاجتماعية في بريطانيا، في الغالب نتيجة لتزايد عدم المساواة الاقتصادية، ومطالب الجماهير المحرومة من الحقوق بزيادة تمثيلها السياسي؛ وبعد أعمال "شغب العمال محطمي الآلات" خلال الفترة ما بين عامي 1811-1816، حين حارب العمال ضد إدخال تكنولوجيات حديثة، كانوا يعتقدون أنها تسبب في الحد من أجورهم، أعقبتها أعمال شغب مطالبة صراحة بالحقوق السياسية، وهي ما تسمى أعمال شغب "حقول سبا" في عام 1816 في لندن، ثمَّ "مذبحة بيترلو" في عام 1819 في مانشستر؛ وفي أعمال الشغب المسماة "احتجاجات سوينج" التي وقعت في عام 1830، احتج عمال الزراعة ضد انخفاض مستويات المعيشة، ضد وكذلك إدخال التكنولوجيا الجديدة. في الوقت نفسه انفجرت ثورة يوليو (تموز) 1830 في باريس. بدأ يتشكل إجماع بين النخب على أن الاستياء كان يقترب من نقطة الغليان، وأن السبيل الوحيد لنزع فتيل الاضطرابات الاجتماعية وإخماد الثورة هو تلبية مطالب الجماهير، والتعهد بالإصلاح البرلماني.

لم يكن غريبا إذًا بعد ذلك أن تتمحور انتخابات عام 1831 أساسا حول قضية واحدة: الإصلاح السياسي. كان اليمينيون، الذين جاءوا بعد حوالي مائة عام من السير "روبرت والبول"، أكثر استجابة بكثير لرغبات الرجل العادي، وشنوا حملة لتوسيع نطاق حقوق التصويت. ولكن كان هذا يعني مجرد زيادة طفيفة في عدد الناخبين، ولم

يكن مطروحًا على الطاولة إجراء اقتراع عام، ولو حتى للرجال فقط. فاز اليمينيون في الانتخابات، وأصبح زعيمهم "ايرل جراي" رئيسا للوزراء، ولم يكن راديكاليًّا، بل كان أبعد ما يكون عن ذلك، وقد دفع هو واليمينيون في اتجاه الإصلاح لا لأنهم اعتقدوا أن امتياز التصويت الأوسع أكثر عدلًا أو لأنهم أرادوا تقاسم السلطة. لم يحصل الشعب البريطاني على الديمقراطية على أيدي النخبة، ولكن جموع الناس هي التي انتزعتها، وقد مكنتهم من ذلك العمليات السياسية التي كانت جارية في إنجلترا وبقية بريطانيا لعدة. فقد أصبحوا أكثر جرأة بسبب التغييرات في طبيعة المؤسسات السياسية التي أطلقتها الثورة المجيدة؛ لقد تمت الاستجابة لمطالبهم بالإصلاحات، لأن النخبة رأت أن الإصلاح هو السبيل الوحيد لتأمين استمرار حكمهم، ولو بشكل مخفف إلى حد ما؛ وقد صَرَّح "ايرل جراي" في خطابه الشهير أمام البرلمان عن تأييده للإصلاح السياسي، حيث عبر عن ذلك بوضوح قائلًا:

> "لا يوجد من هو أكثر مني رفضًا للبرلمانات السنوية والاقتراع العام والتصويت. إن هدفي ليس تشجيع هذه الآمال والمشاريع ولكن وضع حد لها... إن مبدأي في الإصلاح هو منع ما يستلزم قيام ثورة... الإصلاح للحفاظ على الوضع القائم وليس للإطاحة به. "

لم ترغب جموع الناس في التصويت لمجرد التصويت فقط، ولكن لكي يكون لها مقعد على الطاولة لتكون قادرة على الدفاع عن مصالحها. كان هذا مفهومًا جيدًا من قبل حركة "تشارتست"، التي قادت حملة من أجل حق الاقتراع العام بعد عام 1838، والتي يرجع اسمها إلى تبنيها لميثاق الشعب، لتستدعي بالتوازي "ماجنا كارتا"، أو "الميثاق العظيم". لقد شرح عضو تشارتست"ج. ر. ستيفنس" بالتفصيل السبب في أن الاقتراع العام وحقوق التصويت لجميع المواطنين كانتا قضيتان أساسيتان للجماهير، قائلا:

> "مسألة الاقتراع العام... هي مسألة تمس كل بريطاني في حياته اليومية واحتياجاته الأساسية، تماما مثل أكله وشربه... أقصد بالاقتراع العام القول

> بأن لكل رجل يعمل في الأرض الحق في أن يرتدي معطفا جيدًا، وقبعة جيدة على رأسه، وأن يستظل بسقف جيد لمسكن يأوي إليه وعشاء جيد على طاولته."

كان "ستيفنس" يفهم جيدًا أن الاقتراع العام هو السبيل الأكثر دوامًا لتحقيق المزيد من التمكين للشعب البريطاني، وضمان معطف وقبعة وسقف وعشاء جيد للرجل العامل.

نجح "ايرل جراي" في النهاية سواء في ضمان إقرار "القانون الأول للإصلاح"، أو في نزع فتيل المد الثوري دون اتخاذ أي خطوات كبيرة نحو حق الاقتراع الشامل. كانت إصلاحات عام 1832 متواضعة، حيث اقتصرت فقط على مضاعفة حق الاقتراع من 8 في المائة إلى حوالي 16 في المائة من السكان البالغين من الذكور (الذين يشكلون ما يتراوح بين 2 إلى 4 في المائة من كل السكان)، والتخلص من الأحياء الفاسدة ومنح تمثيل مستقل للمدن الصناعية الجديدة مثل مانشستر، وليدز، وشيفيلد. ولكن بقيت هناك الكثير من القضايا. ولذلك سرعان ما تصاعدت الأصوات للمطالبة بمزيد من حقوق التصويت، والمزيد من الاضطرابات الاجتماعية، وقد استجيب لها المزيد بمزيد من الإصلاحات.

لماذا رضخت النخب البريطانية للمطالب؟ لماذا شعر "ايرل جراي" أن الإصلاح الجزئي - جزئي جدًّا في الحقيقة - كان السبيل الوحيد للحفاظ على النظام؟ لماذا اضطروا لتحمل أخف الضررين، الإصلاح أو الثورة، بدلًا من الحفاظ على السلطة بدون أي إصلاح؟ ألم يكن باستطاعتهم أن يفعلوا مثلما فعل الإسبان الغزاة في أمريكا الجنوبية، وما كان سيفعله ملوك المجر النمساوية وقياصرة الروس في العديد من العقود التالية، عندما تصل مطالب الإصلاح إلى تلك الأراضي، بل ما فعله البريطانيون أنفسهم في منطقة البحر الكاريبي وفي الهند: أي استخدام القوة لرد تلك المطالب؟ يأتي الجواب على هذا السؤال من الحلقة الحميدة، بمعنى أن التغيرات الاقتصادية والسياسية التي قد حدثت بالفعل في بريطانيا، جعلت استخدام القوة لقمع هذه المطالب غير

جذاب بالنسبة للنخبة وغير مجدي على نحو متزايد، كما عبَّر عنه "طومسون" عندما كتب:

"عندما أشارت الحركات النضالية خلال الفترة ما بين عامي 1790-1832 إلى أن هذا التوازن قد تغير ولم يعد مقبولا، واجه حكام إنجلترا بدائل مخيفة فإما الاستغناء عن سيادة القانون، أو تفكيك الأنظمة الدستورية المعقدة، أو مخالفة خطابهم الذي يتشدقون به، ويحكموا بالقوة، أو الاستسلام لقواعدهم والتنازل عن هيمنتهم... وقد أخذوا خطوات مرتعشة في الاتجاه الأول، ولكنهم في نهاية المطاف بدلًا من تحطيم صورتهم الذاتية والتنصل من 150 عاما من الشرعية الدستورية رضخوا للقانون."

وبعبارة أخرى، فإن نفس القوى التي جعلت النخبة البريطانية لا ترغب في هدم صرح سيادة القانون خلال قانون "الملطخين بالسواد"، هي نفس القوى التي جعلتهم يتجنبون القمع والحكم بالقوة، لأن ذلك من شأنه أن يُعَرِّض استقرار النظام كله للخطر. وإذا كان تقويض القانون من خلال محاولة تنفيذ قانون "الملطخين بالسواد" يعني إضعاف النظام الذي كان قد بناه التجار ورجال الأعمال والنبلاء خلال الثورة المجيدة، وبالمثل فإن إقامة ديكتاتورية قمعية في عام 1832، كان يعني تقويض هذه الديكتاتورية تماما. وفي الحقيقة، كان منظمو الاحتجاجات من أجل الإصلاح البرلماني يدركون جيدًا أهمية سيادة القانون ورمزيته بالنسبة للمؤسسات السياسية البريطانية خلال هذه الفترة، حيث تشدقوا بخطاب وعبارات سيادة القانون لإبراز هذه النقطة. كانت إحدى أولى المنظمات التي سعت للإصلاح البرلماني تسمى " نادي هامبدن"، نسبة إلى عضو البرلمان الذي عارض "تشارلز الأول" في البداية في قضية ضريبة السفن التي كانت بمثابة الحدث الحاسم الذي أدى إلى أول انتفاضة كبرى ضد حكم عائلة ستيوارت الاستبدادي المطلق كما رأينا في الفصل السابع.

كان هناك أيضًا ردود فعل إيجابية ديناميكية بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة، مما جعل من مثل هذا المسار للعمل جذابا. أدت المؤسسات الاقتصادية

الشاملة إلى تنمية الأسواق الشاملة، الأمر الذي أدى إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد، وزيادة التشجيع على اكتساب المزيد من التعليم والمهارات، والتوسع في الابتكارات الشاملة التكنولوجية. كانت كل هذه القوى تتفاعل في بريطانيا بحلول عام 1831؛ وكان قمع المطالب الشعبية والقيام بانقلاب ضد المؤسسات السياسية الشاملة من شأنه أيضًا تدمير هذه المكاسب، وقد تجد النخب المعارضة لمزيد من الديمقراطية نفسها من بين أولئك الذين يفقدون ثرواتهم نتيجة لهذا التقويض.

ثمة جانب آخر لردود الفعل الإيجابية هذه، وهو أن المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة التي تتحكم في السلطة أصبحت أقل مركزية؛ وكما رأينا في الفصل الثامن، كان لدى الملوك والأرستقراطيين في المجر النمساوية وروسيا الكثير ليخسروه نتيجة التصنيع والإصلاح؛ وعلى النقيض من ذلك، وبفضل تطوير المؤسسات الاقتصادية الشاملة، كان هناك الأقل بكثير على المحك في بريطانيا في بداية القرن التاسع عشر، حيث لم تكن هناك القنانة (العبودية بالعمل في الأرض)، وكان هناك القليل نسبيًّا من العمل بالإكراه في سوق العمل، وكان هناك عدد قليل من الاحتكارات التي تحميها الحواجز التجارية؛ ولذلك، كان التشبث بالسلطة ذا قيمة أقل بكثير بالنسبة للنخبة البريطانية.

كان منطق الحلقة الحميدة يعني أيضًا أن مثل هذه الخطوات القمعية سوف تكون غير مجدية على نحو متزايد، وذلك مرة أخرى بسبب ردود الفعل الإيجابية بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة، فالمؤسسات الشاملة أدت إلى توزيع أكثر إنصافًا للموارد بالمقارنة مع المؤسسات الاستحواذية، وبالتالي، تُمَكِّن المواطنين بشكل عام مما يعني مزيد من تكافؤ الفرص، حتى عندما يتعلق الأمر بالصراع على السلطة، مما يجعل من الأصعب على النخبة الصغيرة سحق الجماهير بدلًا من الاستسلام لمطالبهم، أو على الأقل لبعض منها. كانت المؤسسات البريطانية الشاملة قد أطلقت بالفعل أيضًا الثورة الصناعية، وأصبحت بريطانيا متحضرة للغاية، كان اللجوء للقمع ضد مجموعة متحضرة من الناس ومتمركزة ومنظمة ومتمكنة جزئيًّا سيكون أصعب بكثير من قمع العبيد والفلاحين.

وهكذا أخرجت الحلقة الحميدة قانون الإصلاح الأول لبريطانيا إلى النور في عام 1832؛ ومع ذلك، لم تكن هذه سوى البداية، وكان الطريق لا يزال طويلًا نحو الديمقراطية الحقيقية، لأن النخبة قدمت في عام 1832 ما كانت تعتقد أنه لديها وليس أكثر. تولت "حركة تشارتيست" موضوع الإصلاح البرلماني والذي نص ميثاقها الشعبي لعام 1838 على المواد التالية:

"حق التصويت مكفول لكل ذكر عاقل غير مدان قضائيًا، يبلغ من العمر إحدى وعشرين عامًا على الأقل.

الاقتراع لحماية حرية الناخب في استخدام حقه.

ليس هناك أي شروط للملكية لأعضاء البرلمان - مما يعني تمكين الدوائر الانتخابية من اختيار ممثليها، بصرف النظر عما إذا كان غنيًا أو فقيرا.

دفع مكافآت لأعضاء البرلمان، لتمكين التاجر الأمين والرجل العامل أو أي شخص آخر من خدمة دائرته؛ لأنه يتخلى عن عمله لرعاية مصالح البلاد.

المساواة بين الدوائر الانتخابية لتأمين نفس العدد من التمثيل لنفس العدد من الناخبين، بدلًا من السماح للدوائر الصغيرة أن تبتلع أصوات الدوائر الكبيرة.

البرلمانات السنوية، وبالتالي تحقيق المراجعة الأكثر فاعلية في حالة الرشاوى وإساءة استخدام السلطة في الترهيب، لأنه على الرغم من أنه قد يتم شراء الدائرة مرة واحدة كل سبع سنوات بالرشاوى (حتى في حالة التصويت السري)، إلا أنه لن يكون هناك من يستطيع شراء دائرة كل اثني عشر شهرا (في ظل نظام الاقتراع العام)، ونظرًا لأنه سيتم انتخاب الأعضاء لمدة عام واحد فقط، فلن يكونوا قادرين على تحدي وخيانة ناخبيهم كما هو الحال الآن. "

إن المقصود من "الاقتراع" هنا هو الاقتراع السري ونهاية التصويت المفتوح، لأن هذا الأخير قد جعل من السهل شراء الأصوات وإكراه الناخبين.

نظمت حركة "تشارتيست" سلسلة من المظاهرات الشعبية، وناقش البرلمان

باستمرار طوال هذه الفترة إمكانية إجراء المزيد من الإصلاحات؛ وعلى الرغم من تفكيك حركة "تشارتيست" بعد عام 1848، إلا أنه أعقب ذلك تأسيس "اتحاد الإصلاح الوطني" في عام 1864، و"رابطة الإصلاح" في عام 1865. أدت أحداث الشغب الرئيسية الموالية للإصلاح، التي اندلعت في يوليو (تموز) 1866 في "هايد بارك" إلى تَصَدُّر الإصلاح لجدول الأعمال السياسي مرة أخرى. أتت هذه الضغوط بثمارها في شكل القانون الثاني للإصلاح لعام 1867، الذي تم فيه مضاعفة مجموع الناخبين، وأصبح الناخبون من الطبقة العاملة يشكلون الغالبية في جميع الدوائر الانتخابية بالمدن؛ وبعد فترة وجيزة تم تبني نظام الاقتراع السري، واتخذت التحركات للقضاء على الممارسات الانتخابية الفاسدة مثل "الهدية" (التي تعني أساسا شراء الأصوات في مقابل حصول الناخب على هدية، عادة في صورة مال أو غذاء أو كحول). ثمَّ وفقًا لقانون "الإصلاح الثالث" لعام 1884، تم زيادة عدد الناخبين إلى الضعف مرة أخرى، عندما تم تحرير 60 في المائة من الذكور البالغين من العبودية. منح قانون "تمثيل الشعب" لعام 1918 بعد الحرب العالمية الأولى حق التصويت لكل الذكور البالغين فوق سن الواحد والعشرين، وكل النساء فوق سن الثلاثين اللاتي كن من دافعي الضرائب، أو متزوجات من دافعي الضرائب؛ وفي نهاية المطاف، حصلت كل النساء أيضًا على حق التصويت على قدم المساواة مع الرجال في عام 1928. تم التفاوض بشأن تدابير عام 1918 خلال الحرب، وعكست العلاقة بين الحكومة والطبقات العاملة القائمة على أساس تبادل المنافع، نظرًا لحاجة الحكومة لهذه الطبقة العاملة للقتال، ولإنتاج الذخائر اللازمة للحرب؛ وقد يرجع هذا أيضًا إلى التفات الحكومة إلى راديكالية الثورة الروسية.

وبالتوازي مع التطور التدريجي لمؤسسات سياسية شاملة أكثر، كان هناك تحركًا أكبر نحو مؤسسات اقتصادية أكثر شمولية. كان أحد النتائج الناجمة عن "قانون الإصلاح الأول" إلغاء قوانين الأذرة لعام 1846؛ وكما رأينا في الفصل السابع، فقد حظرت قوانين الأذرة استيراد الحبوب والبذور، مما حافظ على ارتفاع أسعارها، وضمن

أرباحًا مجزية لكبار ملاك الأراضي. أراد البرلمانيون الجدد من مانشستر وبرمنجهام الحصول على الأذرة الرخيصة وخفض الأجور، وبالفعل، حققوا ما يريدون ولحق بكبار ملوك الأراضي هزيمة منكرة.

أعقب التغيرات التي طرأت خلال القرن التاسع عشر على الناخبين، وعلى الأبعاد الأخرى للمؤسسات السياسية مزيدًا من الإصلاحات. فتح رئيس الوزراء الليبرالي "جلادستون" في عام 1871 الخدمة المدنية أمام التفتيش العام، مما جعلها تعتمد مبدأ التأهل عن جدارة وقدرة الأفراد وإنجازاتهم، وبالتالي، استمرار عملية المركزية السياسية، وبناء مؤسسات الدولة التي بدأت خلال فترة حكم ملوك "أسرة تيودور". قدمت الحكومات الليبرالية والمحافظين خلال هذه الفترة قدرًا كبيرًا من التشريعات الخاصة بسوق العمل، على سبيل المثال، تم إلغاء قوانين "الأسياد والخدم" التي كانت تسمح لأصحاب العمل باستخدام القانون للحد من تنقل موظفيهم، مما أسفر عن تغيير طبيعة علاقات العمل لصالح العمال. بدأ الحزب الليبرالي تحت قيادة "إتش. إتش. اسكويث" و"ديفيد لويد جورج" خلال الفترة ما بين عامي 1906-1914 في استخدام الدولة لتوفير المزيد من الخدمات العامة، بما في ذلك التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة والمعاشات التي تمولها الحكومة، والحد الأدنى للأجور، والالتزام بإعادة توزيع الضرائب. أسفرت هذه التغيرات المالية عن زيادة حصيلة الضرائب كنسبة من الناتج القومي إلى أكثر من الضعف في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، ثمَّ تضاعفت مرة أخرى في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين؛ وعلاوة على ذلك، أصبح النظام الضريبي أكثر تصاعديا، بمعنى أن الناس الأكثر ثراء يتحملون عبئًا ضريبيًا أكبر.

سار هذا بالتوازي مع إدخال الإصلاحات في نظام التعليم في الوقت نفسه؛ حيث كان التعليم سابقًا إما للنخبة في المقام الأول، أو يُدار من قبل الطوائف الدينية، أو يُطلب من الفقراء دفع رسوم، فأصبح الآن متاحًا أكثر للعامة، وألزم قانون التعليم لعام 1870 الحكومة بتوفير التعليم المنهجي الشامل للمرة الأولى. أصبح التعليم مجانيًا

في عام 1891؛ وتم في عام 1893 تحديد سن ترك المدرسة بأحد عشر عامًا على الأقل، وتم زيادته في عام 1899 إلى اثني عشر عامًا، وتم إصدار أحكام خاصة بتقديم مساعدات خاصة لأبناء الأسر المحتاجة. أسفرت هذه التغييرات عن زيادة نسبة الأطفال الذين يبلغون من العمر عشر سنوات، الملتحقين بالمدارس من نسبة 40 في المائة المخيبة للآمال في عام 1870، إلى 100 في المائة في عام 1900؛ وأخيرا، أدى قانون التعليم لعام 1902 إلى التوسع الكبير في الموارد المخصصة للمدارس، واستحداث مدارس علم النحو، التي أصبحت لاحقا أساسًا للتعليم الثانوي في بريطانيا.

في الحقيقة، يقدم المثال البريطاني عن الحلقة الحميدة للمؤسسات الشاملة توضيحًا "للحلقة الحميدة التدريجية"، حيث كانت التغييرات السياسية متجهة بجلاء نحو المؤسسات السياسية الأكثر شمولية، وكانت نتيجة لمطالب الجماهير، التي كانت قد حصلت على سلطات؛ ومع ذلك، كانت هذه التغييرات تدريجية أيضًا، حيث شهد كل عقد من الزمان خطوة أخرى نحو الديمقراطية، أحيانا خطوة أصغر وأحيانا أكبر. كان هناك صراع على كل خطوة، وكانت حصيلة كل خطوة ترتبط بعوامل أخرى. أنشأت الحلقة الحميدة قوى قللت من مخاطر التشبث بالسلطة، وحثت على سيادة القانون، مما جعل من الصعب استخدام القوة ضد أولئك الذين كانوا يطالبون بما طالبت به هذه النخب نفسها من ملوك "أسرة ستيوارت"؛ حيث أصبح تحول هذا الصراع إلى ثورة شاملة أقل احتمالا، وجعل من الأرجح تحوله لصالح المزيد من الشمولية. هناك فضيلة عظيمة في هذا النوع من التغيير التدريجي، حيث إنه يعد أقل تهديدا للنخبة عن الإطاحة الكاملة للنظام؛ حيث تكون كل خطوة صغيرة، وتجعل من المنطقي الاستسلام لمطلب صغير بدلًا من الوصول إلى مواجهة كبرى؛ وهذا ما يفسر جزئيًّا كيفية إلغاء قانون الأذرة دون حدوث صراع أكثر خطورة، بحلول عام 1846 لم يعد ملاك الأراضي يسيطرون على التشريعات في البرلمان نتيجة لقانون الإصلاح الأول؛ ومع ذلك، إذا كان قد تم طرح كل مشاريع قوانين التوسع في أعداد الناخبين وإصلاح الأحياء الفاسدة وإلغاء قانون الأذرة في وقت واحد على الطاولة في عام 1832 فإن ملاك الأراضي كانوا

سيعارضون بقوة أكبر؛ وما أدى إلى نزع فتيل الصراع حقيقة أنه كانت هناك إصلاحات سياسية محدودة في البداية وأن إلغاء قوانين الأذرة قد جاء على جدول الأعمال لاحقًا.

أدى التغيير التدريجي أيضًا إلى منع المشاريع في الأراضي غير الواردة في الخرائط المساحية. إن الإطاحة العنيفة بالنظام تعني أنه ينبغي بناء شيء جديد تمامًا مكان ما تم إزالته. كان هذا هو الحال مع الثورة الفرنسية عندما أدت التجربة الأولى مع الديمقراطية إلى "الإرهاب" ومن ثمَّ العودة إلى النظام الملكي مرتين قبل أن يؤدي في النهاية إلى الجمهورية الثالثة الفرنسية في عام 1870. كانت هذه هي الحال أيضًا في الثورة الروسية، حيث كانت رغبات الكثيرين في بناء نظام أكثر مساواة من نظام الإمبراطورية الروسية قد أدت إلى دكتاتورية الحزب الواحد الذي كان أكثر عنفًا ودمويةً وشرًّا بكثير عما كان عليه الحال من قبل. كان الإصلاح التدريجي صعبًا في هذه المجتمعات على وجه التحديد، بسبب أنها تفتقر إلى التعددية وكانت استحواذية للغاية. كانت التعددية الناشئة من الثورة المجيدة، وسيادة القانون الذي جاءت به ما جعل هذا التغيير التدريجي عمليًّا ومرغوبًا فيه في بريطانيا.

كتب المحلل الإنجليزي المحافظ "إدموند بيرك"، الذي عارض بثبات الثورة الفرنسية، في عام 1790 قائلا: "ينبغي أن يتوخى الحذر اللانهائي أي رجل يخاطر بهدم صرح قد لبى بدرجة مقبولة الأغراض العامة للمجتمع على مدى العصور، أو يقوم ببناء صرح آخر من جديد، دون وجود نماذج وأنماط جاهزة ذات فائدة تحظى بالقبول أمام عينيه". "كان "بيرك" مخطئًا في إدراك الصورة الكبيرة؛ حيث استبدلت الثورة الفرنسية الصرح الفاسد وفتحت الطريق أمام المؤسسات الشاملة ليس فقط في فرنسا ولكن في أنحاء كثيرة من أوربا الغربية؛ ومع ذلك، لم يكن حذر وحرص "بيرك" خارج السياق تمامًا، حيث أثبتت بأنها ستكون أكثر فاعلية لأن طبيعتها التدريجية جعلتها أكثر قوة وأكثر ضد للمقاومة، وفي نهاية المطاف أكثر دواما.

فض الاتحادات الاحتكارية

ترجع جذور حركات نضال المؤسسات الشاملة في الولايات المتحدة في ولاية فيرجينيا، وميريلاند، وكارولينا الشمالية، وكارولينا الجنوبية إلى الحقبة الاستعمارية (الفصل الأول)؛ وقد وجدت هذه المؤسسات تعزيزًا ودعمًا لها من قبل دستور الولايات المتحدة، وما ينطوي عليه نظامه من فرض للقيود وفصله للسلطات؛ ولكن الدستور لم يشكل نهاية لتطوير المؤسسات الشاملة، فكما كان الحال في بريطانيا، وجدت هذه المؤسسات دعمًا من قبل ردود الفعل الإيجابية استنادا إلى الحلقة الحميدة.

بحلول منتصف القرن التاسع عشر، كان جميع الذكور البيض في الولايات المتحدة – وليس النساء أو السود – يمكنهم التصويت، وأصبحت المؤسسات الاقتصادية أكثر شمولًا، فعلى سبيل المثال، إقرار قانون الضيعة في عام 1862، الذي أتاح الأراضي الحدودية أمام المستوطنين المحتملين بدلًا من تخصيصها للنخب السياسية. ومع ذلك، وكما هو الحال في بريطانيا، لم تكن التحديات غائبة عن المؤسسات الشاملة تماما. شهدت نهاية الحرب الأهلية الأمريكية بدء طفرة من النمو الاقتصادي السريع في الشمال الأمريكي. ومع التوسع في مد خطوط السكك الحديدية وفي الصناعة والتجارة نجح عدد قليل من الناس في تكوين ثروات هائلة، وقد تجرأ هؤلاء وشركاتهم من الضمير الأخلاقي على نحو متزايد، نتيجة لنجاحهم الاقتصادي، ولذلك أطلق عليهم "البارونات اللصوص" بسبب ممارساتهم التجارية صعبة المراس الرامية إلى تعزيز الاحتكارات ومنع أي منافس محتمل من دخول السوق أو القيام بمشروعات على قدم المساواة. كان "كورنيليوس فاندربيلت" أحد أعتى هؤلاء البارونات اللصوص وهو صاحب المقولة الشهيرة "لماذا أهتم بالقانون؟ أليس لديّ السلطة؟"

كان منهم أيضًا "جون دي. روكفلر" الذي بدأ شركة "ستاندرد أويل" في عام 1870، وسرعان ما تخلص من منافسيه في كليفلاند وحاول احتكار النقل وبيع النفط والمنتجات النفطية بالتجزئة، ونجح بالفعل بحلول عام 1882 في خلق احتكار ضخم – ما يسمى بلغة اليوم "اتحاد احتكاري"، وسيطرت شركته "ستاندرد أويل" بحلول عام

1890 على 88 في المائة من تدفقات النفط المكرر في الولايات المتحدة، والرسوم الكرتونية المعاصرة هذه الشركة كأخطبوط يلف نفسه ليس فقط حول صناعة النفط ولكن أيضًا حول الكابيتول هيل، وأصبح "جون روكفلر" أول ملياردير في العالم في عام 1916.

وبنفس القدر تقريبًا من سوء السمعة كان "جون بيربونت مورجان"، مؤسس التكتل المصرفي الحديث "جي بي مورجان"، الذي أصبح لاحقًا وبعد العديد من عمليات الدمج على مدى عقود ما يُعرَف باسم "جي بي مورجان تشيس". قام "مورجان"، بالاشتراك مع "أندرو كارنيجي"، بتأسيس شركة " الولايات المتحدة للحديد والصلب" في عام 1901، وهي أول شركة ذات رأس مال يتجاوز مليار دولار، وتمثل أكبر شركة للصلب في العالم بلا منازع. بدأت الاتحادات الاحتكارية الكبرى في الظهور في كل قطاع تقريبًا من القطاعات الاقتصادية في التسعينيات من القرن التاسع عشر، وسيطر كثير منها على أكثر من 70 في المائة من السوق كل في قطاعه، واشتملت على العديد من أسماء الأسر، مثل "دو بون" و"ايستمان كوداك" و"انترناشونال هارفستر". من المعروف تاريخيًّا أن الولايات المتحدة، على الأقل في الشمال والغرب الأوسط منها، كان بها أسواق تنافسية نسبيًّا، وكانت تتمتع بالمساواة أكثر من مناطق أخرى من البلاد، ولا سيما الجنوب، ولكن خلال هذه الفترة مهدت المنافسة الطريق للاحتكار، وازداد بسرعة التفاوت الكبير في الثروة.

كان النظام السياسي التعددي في الولايات المتحدة قد منح بالفعل التمكين لشريحة واسعة من المجتمع، والتي يمكنها الوقوف ضد مثل هذه التجاوزات، حيث بدأ أولئك الذين كانوا ضحايا ممارسات "البارونات اللصوص" الاحتكارية أو الذين اعترضوا على الهيمنة غير الأخلاقية لصناعتهم في تنظيم أنفسهم ضدهم، وشكلوا "الحركة الشعبية"، وأطلقوا في وقت لاحق الحركات التقدمية.

ظهرت الحركة الشعبية نتيجة لأزمة زراعية طويلة أصابت الغرب الأوسط منذ أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر فصاعدا. تأسست جماعة "جرانج" في عام

1867 الجماعة الوطنية للمزارعين والرعاة وبدأت في حشد المزارعين ضد الممارسات التجارية التمييزية وغير العادلة، ونجح أعضاء الجماعة في عامي 1873 و1874 من السيطرة على أحد عشر من مجلسًا تشريعيًّا بالغرب الأوسط، وحين بلغ السخط في المناطق الريفية ذروته انتهى الأمر تشكيل حزب "الشعب" في عام 1892، والذي حصل على 5.8 في المائة من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية لعام 1892، إلا أن شعبية خذا الحزب انخفضت في الانتخابين التاليين، أثناء حملتي الديمقراطيين غير الناجحة من قبل "وليام جيننجز برايان" الذي تبنى العديد من قضاياهم؛ وقد تم تنظيم المعارضة الشعبية الرئيسية ضد انتشار الاتحادات الاحتكارية في محاولة لمواجهة النفوذ الذي يمارسه "روكفلر" وغيره من البارونات اللصوص على السياسة الوطنية.

بدأت هذه الحركات السياسية في التأثير ببطء على المواقف السياسية ثمَّ على التشريع، ولا سيما فيما يتعلق بدور الدولة في تنظيم الاحتكار. وكان أول تشريع هام يتمثل في قانون فيما التجارة بين الولايات لعام 1887، الذي أنشأ لجنة التجارة فيما بين الولايات وبدأ تطوير التنظيم الفيدرالي للصناعة، وسرعان ما أعقبه إقرار قانون شيرمان لعام 1890 لمكافحة التكتلات الاحتكارية، الذي لا يزال يمثل جزءا كبيرا من النظام الأمريكي لمكافحة الاحتكار، والذي سيصبح أساسا للهجوم على الاتحادات الاحتكارية المملوكة للبارونات اللصوص. تم رفع دعاوى قانونية كبرى ضد الاتحادات الاحتكارية بعد انتخاب رؤساء تعهدوا بالإصلاح والحد من سلطة البارونات اللصوص: تيودور روزفلت 1901-1909؛ وليام تافت 1909-1913؛ وودرو ويلسون 1913-1921.

وفي الحقيقة، كان هناك ثمة قوة سياسية رئيسية تقف وراء منع الاحتكار، والتحرك لفرض تنظيم اتحادي للصناعة، وهي تصويت المزارع. جاءت المحاولات المبكرة من قبل الولايات الفردية في السبعينيات من القرن التاسع عشر لتنظيم السكك الحديدية من منظمات المزارعين، حتى أن ما يقرب من كل الالتماسات التسعة وخمسين التي أُرسِلَت إلى الكونجرس قبل تفعيل قانون شيرمان الخاص بالاتحادات الاحتكارية

جاءت من ولايات زراعية وصدرت من منظمات مثل "اتحاد المزارعين" و"تحالف المزارعين" و"جمعية المزارعين للمنفعة المتبادلة" و"رعاة تربية الحيوانات" وجد المزارعون مصلحة جماعية في معارضة الممارسات الاحتكارية الصناعية.

وعلى أشلاء "الحركة الشعبية" التي تدهورت بشكل خطير بعد أن ارتمت بثقلها في أحضان الديمقراطيين؛ جاءت "حركة التقدميين" وهي عبارة عن حركة إصلاحية غير متجانسة تهتم بالعديد من نفس القضايا، وقد التفت في البداية حول شخصية "تيدي روزفلت" الذي كان نائبًا للرئيس "وليام مكينلي" والذي خلف "ميكينلي" في الرئاسة بعد اغتياله في عام 1901. كان "روزفلت" قبل توليه هذا المنصب الوطني حاكما لنيويورك، لا هوادة عنده وعمل بجد للقضاء على الفساد السياسي "سياسة الآلات"[1]. أشار "روزفلت" في أول خطاب له أمام الكونجرس إلى الاتحادات الاحتكارية، وقال: إن ازدهار الولايات المتحدة يستند إلى اقتصاد السوق وعبقرية رجال الأعمال، ولكن في الوقت نفسه:

> هناك شرور حقيقية وخطيرة... و... وهناك قناعة واسعة الانتشار في عقول الشعب الأمريكي بأن الشركات الكبيرة المعروفة باسم الاتحادات الاحتكارية، هي في بعض خصائصها واتجاهاتها ضارة بالرفاهية العامة. لا تنشأ هذه القناعة عن دوافع الحسد، أو الحقد، ولا عن عدم الافتخار بالإنجازات الصناعية الكبرى، التي جعلت هذا البلد على رأس الدول التي تكافح من أجل التفوق التجاري. وكذلك لا يرتكز على عدم التقدير الذكي لضرورة مسايرة الظروف المتغيرة والظروف الجديدة في التجارة بالطرق والمناهج الجديدة، ولا ينبع عن الجهل بحقيقة أنه من الضروري دمج رؤوس الأموال في محاولة لإنجاز الأشياء العظيمة التي يتطلبها تحقيق التقدم لهذا العالم، وإنما تنشأ عن القناعة الصادقة بأنه لا ينبغي حظر تكوين الاتحادات والتكتلات، ولكن يجب أن يتم

---

(1) ملحوظة المترجم: (تنظيم سياسي يقوم فيه الزعماء بشراء الأصوات الانتخابية للعاملين في الصناعات والأعمال مقابل مكافأة وخدمات لهذه الصناعات).

> هذا تحت الإشراف، وضمن حدود معقولة تخضع للرقابة؛ وفي رأيي أن هذه القناعة صحيحة.

وتابع حديثه قائلا: "ينبغي أن يكون هدف أولئك الذين يسعون إلى تحسين الظروف الاجتماعية لتخليص عالم الأعمال من جرائم المكر والاحتيال بنفس قدر هدفهم من تخليص الكيان السياسي بأكمله من جرائم العنف. " واختتم قائلا:

> إنه من مصلحة الشعب كله، أن تأخذ الأمة على عاتقها أيضًا سلطة الرقابة والإشراف والتنظيم على جميع الشركات التي تقوم بالأعمال التجارية فيما بين الولايات، على أن يتم ذلك دون التدخل في سلطة الولايات في المسألة نفسها؛ وينطبق هذا بشكل خاص عندما تستمد الشركة الكبيرة جزء من ثروتها من وجود بعض العناصر الاحتكارية أو ميل أعمالها للاحتكار. "

اقترح "روزفلت" أن ينشأ الكونجرس وكالة اتحادية مخولة بالتحقيق في شؤون الشركات الكبرى، وإذا لزم الأمر يمكن إجراء تعديل دستوري لتأسيس مثل هذه الوكالات بحلول عام 1902 استخدم "روزفلت" "قانون شيرمان" لفض "شركة الشمالية للأوراق المالية"، مما أثر على مصالح "جي بي مورجان" والدعاوى القضائية اللاحقة التي تم رفعها ضد "دو بون" و"الشركة الأمريكية للتبغ" و"شركة ستاندرد للنفط". عزز "روزفلت" قانون التجارة فيما بين الولايات "بقانون هيبورن" لعام 1906، مما أدى إلى زيادة صلاحيات لجنة التجارة فيما بين الولايات، ولا سيما السماح لها بفحص الحسابات المالية للسكك الحديدية، وتوسيع سلطتها في مجالات جديدة. لاحق "وليام تافت"، خليفة "روزفلت"، الاتحادات الاحتكارية بدأب أكثر، ووصلت جهوده هذه أوجها عند تفكيك "شركة ستاندرد للنفط" في عام 1911؛ وعلاوة على ذلك، عزز "تافت" أيضًا إصلاحات أخرى هامة، مثل فرض ضريبة الدخل الاتحادية التي جاءت مع التصديق على التعديل السادس عشر في عام 1913.

تحقق أوج الإصلاحات التقدمية مع انتخاب "وودرو ويلسون" في عام 1912؛ حيث أشار "ويلسون" في كتابه "الحرية الجديدة The New Freedom" الذي صدر في

عام 1913 إلى أنه "إذا استمر الاحتكار، فإنه سوف يجثم على عجلة قيادة الحكومة. إنني لا أتوقع أن أرى الاحتكار يكبح جماح نفسه. إذا كان هناك رجال في هذا البلد لديهم القدرة على امتلاك حكومة الولايات المتحدة، فسوف يمتلكونها".

عمل "ويلسون" على تمرير قانون "كلايتون لمكافحة الاحتكار" في عام 1914 لتعزيز قانون شيرمان، وقام بإنشاء لجنة التجارة الاتحادية، التي تولت تنفيذ قانون كلايتون؛ وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظل زخم فحص "لجنة بيوجو" - برئاسة عضو الكونجرس عن ولاية لويزيانا، "أرسين بيوجو" إلى "المؤسسات المالية الاحتكارية" وانتشار الاحتكار في صناعة المال، انتقل "ويلسون" لزيادة تنظيم القطاع المالي، وأنشأ في عام 1913 مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الذي من شأنه تنظيم الأنشطة الاحتكارية في القطاع المالي.

وكما أكدنا بالفعل في الفصل الثالث، فإن ظهور "البارونات اللصوص" والاتحادات الاحتكارية الخاصة بهم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يؤكد أن وجود الأسواق ليس ضمانًا في حد ذاته لوجود مؤسسات شاملة، حيث يمكن السيطرة على الأسواق بواسطة عدد قليل من الشركات ، وفرض أسعار باهظة ومنع دخول المنافسين الأكثر كفاءة والتكنولوجيات الجديدة. وإذا ما تركت الأسواق لتدبيراتها الخاصة بها، يمكن أن تتوقف عن أن تكون شاملة، وتصبح تحت هيمنة الأقوى سياسيًا واقتصاديًا على نحو متزايد. لا تتطلب المؤسسات الاقتصادية الأسواق فقط، ولكن الأسواق الشاملة التي تخلق مجالات تكفل المساواة وتكافؤ الفرص الاقتصادية لغالبية الناس. ولكن الاحتكار واسع النطاق، المدعوم من قبل السلطة السياسية للنخبة يتناقض مع هذا. ومع ذلك، يوضح رد الفعل على الاتحادات الاحتكارية أيضًا أنه عندما تكون المؤسسات السياسية شاملة، فإنها تخلق قوة معادلة ضد الحركات البعيدة عن الأسواق الشاملة؛ وهذه هي الحلقة الحميدة الفاعلة. توفر المؤسسات الاقتصادية الشاملة الأسس التي يمكن أن تزدهر المؤسسات السياسية على أساسها، بينما تقيد المؤسسات السياسية الشاملة الحيود عن المؤسسات الاقتصادية؛ وعلى النقيض مما رأيناه

في المكسيك، يوضح فض الاتحادات الاحتكارية في الولايات المتحدة هذا الوجه من وجوه الحلقة الحميدة؛ وفي حين أنه لا توجد هيئة سياسية في المكسيك تقيد احتكار "كارلوس سليم"، تم استخدام قانوني "شيرمان" و"كلايتون" مرارًا وتكرارًا في الولايات المتحدة خلال القرن الماضي لتقييد الاتحادات الاحتكارية والاحتكارات والتكتلات، ولضمان أن تظل الأسواق شاملة للجميع.

تؤكد تجربة الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين أيضًا على أهمية دور وسائل الإعلام الحر في تمكين شرائح واسعة من المجتمع، وبالتالي وجود الحلقة الحميدة. صاغ "روزفلت" مصطلح "البحث عن معائب الأعيان من الناس والتشهيرات" في عام 1906، استنادا إلى شخصية أدبية وردت في كتاب بانيان "تقدم الحاج Pilgrim's Progress"، لوصف ما اعتبره الصحافة المتطفلة؛ وقد ترسخ المصطلح وأصبح يرمز إلى الصحفيين الذين كانوا يفضحون بتطفل، ولكن أيضًا بفعالية تجاوزات "البارونات اللصوص"، وكذلك الفساد في السياسة المحلية والاتحادية؛ وربما كان أشهر هؤلاء الصحفيين هو "إيدا تاربل" وقد لعب كتابه "تاريخ شركة ستاندرد للنفط" "History of the Standard Oil Company"، الذي صدر في عام 1904، دورا أساسيًا في تحريك الرأي العام ضد "روكفلر" ومصالحه التجارية، وانتهى الأمر بتفكيك الشركة في عام 1911. كان "لويس برانديز" أيضًا أحد كبار هؤلاء الصحفيين التشهيريين وكان محاميًا ومؤلفًا أيضًا، وهو الذي سيعينه الرئيس "ويلسون" فيما بعد قاضي المحكمة العليا. لخّص "برانديز" سلسلة من الفضائح المالية في كتابه "أموال الآخرين وكيف يستخدمها المصرفيون" Other People's Money and How Bankers Use it"، وكان لهذا الصحفي تأثير كبير على "لجنة بيوجو". لعب القطب الصحفي "ويليام راندولف هيرست" أيضًا دورًا بارزًا كصحفي يبحث عن الفضائح ويكشفها، ونشر سلسلة حلقاته المسلسلة في مجلته "الكوزموبولتان" في عام 1906، والتي نشرت المقالات التي كتبها "ديفيد جراهام فيليبس" المسماة "خيانة مجلس الشيوخ"، والتي حفزت على تدشين الحملة لإدخال الانتخابات المباشرة لمجلس

الشيوخ، وهو ما يمثل إصلاحًا تدريجيًّا رئيسيًّا آخر حدث مع إصدار التعديل السابع عشر على دستور الولايات المتحدة في عام 1913.

لعب هؤلاء الصحفيون التشهيريون دورًا رئيسيًّا في حث السياسيين لاتخاذ إجراءات ضد الاتحادات الاحتكارية؛ وبطبيعة الحال كان "البارونات اللصوص" يبغضون هؤلاء الصحفيين، ولكن المؤسسات السياسية بالولايات المتحدة جعلت من المستحيل لهؤلاء البارونات القضاء على هؤلاء الصحفيين وإسكاتهم؛ وسمحت المؤسسات السياسية الشاملة لوسائل الإعلام الحر أن تزدهر، والإعلام الحر، بدوره، سيجعل من المرجح الكشف عن التهديدات ضد المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة على نطاق واسع وسيقاومها؛ وعلى النقيض من هذا، تصبح مثل هذه الحرية مستحيلة في ظل المؤسسات السياسية الاستحواذية، أو في ظل الحكم الاستبدادي المطلق، أو في ظل الديكتاتوريات التي تساعد الأنظمة الاستحواذية على منع تشكيل المعارضة الجدية في الأساس؛ ومن الواضح أن المعلومات التي وفرتها وسائل الإعلام الحر كانت جزءًا رئيسيًّا من الحياة في الولايات المتحدة خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث إنه بدون هذه المعلومات لم يكن للرأي العام الأمريكي أن يعرف المدى الحقيقي لسلطة وانتهاكات "البارونات اللصوص" وما كان ليستطيع الاحتشاد ضد اتحاداتهم الاحتكارية.

مشروع إصلاح القضاء

تم انتخاب "فرانكلين روزفلت" رئيسًا في عام 1932، في خضم الكساد الكبير كان هو مرشح الحزب الديمقراطي وابن عم "تيدي روزفلت" ، وقد جاء إلى السلطة بتفويض شعبي لتنفيذ مجموعة طموحة من سياسات مكافحة الكساد الكبير. تزامن تنصيبه رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية في أوائل عام 1933 مع ارتفاع نسبة البطالة إلى ربع اليد العاملة، وسقوط العديد في مستنقع الفقر، وانخفض الإنتاج الصناعي بأكثر من النصف، وكان الاستثمار قد انهار منذ أن ضرب الكساد البلاد في عام 1929؛ وقد عُرِفَت مجموعة السياسات التي اقترحها "روزفلت" للتصدي لهذا الوضع باسم

"الخطة الإصلاحية الجديدة" أو ما يعرف باسم "العهد الجديد". حقق روزفلت فوزًا قويًا حيث حصد 57 في المائة من أصوات الناخبين، وحصل الحزب الديمقراطي على الأغلبية في كل من الكونجرس ومجلس الشيوخ، وهو ما يكفي لتمرير وإقرار تشريعات الخطة الجديدة؛ ومع ذلك، أثارت بعض التشريعات قضايا دستورية، وانتهى الأمر برفعها إلى المحكمة العليا حيث لم يكن نجاح روزفلت في الانتخابات ذو تأثير مجدٍ.

كان قانون الإصلاح الصناعي الوطني أحد الركائز الأساسية للخطة الإصلاحية الجديدة؛ وركز الباب الأول على الانتعاش الصناعي. كان الرئيس "روزفلت" وفريقه يعتقدون أن تقييد المنافسة الصناعية، وإعطاء العمال حقوقًا أكبر لتشكيل النقابات العمالية، وتنظيم معايير العمل بمثابة عوامل حاسمة لجهود الإنعاش؛ في حين نظم الباب الثاني إدارة الأشغال العامة التي تشتمل مشاريعها للبنية التحتية على معالم مثل محطة السكك الحديدية في شارع الثلاثين في فيلادلفيا، وجسر "ترايبورو" وسد "جراند كولي" العظيم والطريق الدولي السريع الذي يربط "كي وست" بولاية فلوريدا مع البر الرئيسي. وقع الرئيس "روزفلت" على مشروع القانون ليصبح قانونًا في 16 يونيو (حزيران) 1933، وتم وضع قانون الإصلاح الصناعي الوطني موضع التنفيذ؛ ومع ذلك، واجه هذا القانون تحديات في المحاكم، ففي 27 مايو (آيار) 1935، حكمت المحكمة العليا بالإجماع بأن الباب الأول من هذا القانون غير دستوري، وأشار حكمها رسميًا إلى "أن الظروف الاستثنائية قد تستدعي علاجات استثنائية ولكن... الظروف الاستثنائية لا تخلق أو توسع السلطة الدستورية."

كان "روزفلت" قد انتقل إلى الخطوة التالية من جدول أعماله قبل أن يأتي حكم المحكمة، حيث كان قد وقَّع على قانون التأمين الاجتماعي، الذي أدخل دولة الرفاهية الحديثة إلى الولايات المتحدة، والذي يضمن المعاشات عند التقاعد، وإعانات البطالة، والمساعدات للأسر التي تعول أطفال، وبعض الرعاية الصحية العامة والمزايا لحالات الإعاقة. وقَّع "روزفلت" أيضًا في نفس الوقت على القانون الوطني لعلاقات العمل،

الذي زاد من تعزيز حقوق العمال في تنظيم النقابات، والمشاركة في التفاوض الجماعي وإجراء الإضرابات ضد أصحاب الأعمال؛ وقد واجهت هذه التدابير أيضًا تحديات في المحكمة العليا، وبينما كانت في طريقها إلى القضاء كان "روزفلت" قد أعيد انتخابه في عام 1936 بنسبة كبيرة بلغت 61 في المائة من أصوات الناخبين.

مع ارتفاع شعبيته التي وصلت إلى مستويات قياسية، كان روزفلت عازمًا على ألا يدع المحكمة العليا تعرقل المزيد من أجندة سياساته، وأعلن خططه في إحدى خطبه المعتادة أذيعت عبر الراديو على الهواء مباشرة في التاسع من مارس (آذار) 1937. بدأ بالإشارة إلى أنه كان في ولايته الأولى الكثير من السياسات التي كانت ضرورية ومطلوبة جدًّا، وحصلت على موافقة المحكمة العليا بأغلبية ضئيلة للغاية، ومضى قائلا:

> "أذكر ذلك المساء في مارس (آذار) منذ أربع سنوات، عندما قدمت أول تقرير إذاعي إليكم، حيث كنا في خضم الأزمة المصرفية الكبيرة، وبعد فترة وجيزة طلبنا من الأمة ، بعد موافقة الكونجرس بتحويل كل ما لديهم من ممتلكات من الذهب والدولارات إلى حكومة الولايات المتحدة؛ وقد أثبت الانتعاش الذي نشعر به اليوم مدى صحة تلك السياسة، ولكن عندما قدمت القضية إلى المحكمة العليا بعد ما يقرب من عامين، فإنها حصلت على التأييد بخمسة أصوات فقط أمام أربعة أصوات، بمعنى أن تغيير صوت واحد كان سيطيح بالقضية ويلقي بكل شؤون هذه الأمة العظيمة في حالة من الفوضى الميؤوس منها. وفي الحقيقة، قضى أربعة قضاة بأن الحق بموجب عقد خاص لانتزاع رطل من اللحم يعد أقدس من الأهداف الرئيسية للدستور من أجل إقامة دولة دائمة.

ومن الواضح، أنه لا ينبغي المخاطرة به مرة أخرى.

ثمَّ استأنف "روزفلت" حديثه قائلا:

وصفت يوم الخميس الماضي نموذج الحكومة الأمريكية كفريق واحد يسير بثلاثة خيول، قَدَّمهم الدستور للشعب الأمريكي حتى يمكنهم حرث حقولهم؛ والخيول الثلاثة هي بطبيعة الحال تمثل الفروع الثلاثة للحكومة: الكونجرس والسلطة التنفيذية والمحاكم. اثنان من الخيول يمضيان في انسجام، وهما الكونجرس والسلطة التنفيذية، في حين لا يسايرهم الحصان الثالث. "

ثمَّ أشار "روزفلت" إلى أن دستور الولايات المتحدة لم يمنح بالفعل المحكمة العليا الحق في الطعن في دستورية التشريعات، ولكن المحكمة العليا هي التي أخذت على عاتقها هذا الدور في عام 1803. حينما نص القاضي "بوشرود واشنطن" على أنه ينبغي على المحكمة العليا أن "تفترض صحة القانون، حتى يثبت انتهاكه للدستور بشكل أكيد لا يتطرق إليه الشك في حدود المعقول". ثمَّ أشار "روزفلت"

في السنوات الأربعة الماضية ذهبت الحكمة المعروفة بحسن الظن في القوانين أدراج الرياح. وباتت المحكمة تتصرف ليس بوصفها هيئة قضائية ولكن بوصفها هيئة لصنع السياسات.

والب روزفلت" قائلاً: إن الشعب الأمريكي قد منحه ولاية انتخابية لتغيير هذا الوضع وأنه "بعد النظر في الإصلاح الذي سيعرض، فإن الأسلوب الوحيد الذي يتضح أنه دستوري... هو ضخ دماء جديدة في جميع محاكمنا". ساق "روزفلت" الحجج وراء هذا الاقتراح بأن قضاة المحكمة العليا قد أجهدوا في العمل وكان الحمل مرهقًا جدًّا للقضاة الطاعنين في السن الذين صادف أن قوضوا تشريعه. ثمَّ اقترح أن يتم إحالة جميع القضاة للتقاعد الإلزامي في سن السبعين، وأنه ينبغي أن يتم السماح له بتعيين ما يصل إلى ستة قضاة جدد. كانت هذه الخطة التي قدمها "روزفلت" كمشروع قانون لإعادة تنظيم السلطة القضائية كفيل بالإطاحة بالقضاة الذين كان قد تم تعيينهم في وقت سابق من قبل إدارات أكثر تحفظًا، والذين كانوا أكثر من عارض الخطة الإصلاحية الجديدة بشدة.

> وعلى الرغم من أن "روزفلت" حاول بمهارة كسب التأييد الشعبي لهذا الإجراء، إلا أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن حوالي 40 في المائة فقط من السكان صوتوا لصالح الخطة؛ وأصبح لويس برانديز في ذلك الوقت قاضٍ في المحكمة العليا. ورغم تعاطف "برانديز"، مع الكثير من تشريعات روزفلت، إلا أنه تحدث ضد محاولات الرئيس لتقويض سلطة المحكمة العليا، وادعاءاته بأن قضاتها قد أجهدوا في العمل. كان حزب "روزفلت" الديمقراطي يتمتع بأغلبية كبيرة في مجلسي النواب والشيوخ، ولكن مجلس النواب رفض تقريبًا التعامل مع مشروع قانون "روزفلت"، ثمَّ حاول روزفلت مع مجلس الشيوخ وتم إرسال مشروع القانون إلى اللجنة القضائية بالمجلس، التي عقدت حينئذ اجتماعات مثيرة للجدل للغاية، وطلبت آراء مختلفة بشأن مشروع القانون. ثمَّ أرسلوا المشروع في نهاية المطاف مرة أخرى إلى مجلس الشيوخ، ومعه تقرير سلبي بحجة أن مشروع القانون كان بمثابة "تخلٍ عديم الجدوى وخطير بشكل تام عن المبدأ الدستوري... دون سابقة أو مبرر"، وكانت نتيجة تصويت مجلس الشيوخ 70 إلى 20 لإرساله مرة أخرى إلى اللجنة لإعادة كتابته، حيث تم تجريده من جميع العناصر الخاصة "بإصلاح القضاء"، وبذلك أصبح "روزفلت" غير قادر على إزالة القيود المفروضة على سلطته من قبل المحكمة العليا. ورغم أن سلطة "روزفلت" ظلت مقيدة، إلا أنه كان هناك تنازلات، وتم إقرار قانون التأمين الاجتماعي، والقانون الوطني لعلاقات العمل باعتبارهما دستوريين من قبل المحكمة.

كان الدرس العام المستفاد من هذا الحدث والأكثر أهمية من مصير هذين القانونين، هو أن المؤسسات السياسية الشاملة لا تقتصر فقط على فحص ومراجعة الانحرافات الكبرى عن المؤسسات الاقتصادية الشاملة، لكنها أيضًا تقاوم محاولات تقويض استمرارها. كان إصلاح المحكمة من المصالح المباشرة والفورية للكونجرس ومجلس الشيوخ الديمقراطي ، والتأكد من إقرار واعتماد جميع تشريعات الخطة الإصلاحية الجديدة، ولكن بنفس الطريقة التي تفهمت فيها النخب السياسية البريطانية في أوائل القرن الثامن عشر، بأن تعليق سيادة القانون سيعرض للخطر المكاسب التي كانوا قد

انتزعوها من النظام الملكي، كذلك فهم رجال الكونجرس ومجلس الشيوخ أنه إذا نجح الرئيس في تقويض استقلال القضاء، فإن هذا من شأنه أن يقوض توازن القوى في النظام الذي يحميهم من الرئيس، ويضمن استمرارية المؤسسات السياسية التعددية.

ربما كان روزفلت سيقرر بعد ذلك أن الحصول على أغلبية تشريعية يتطلب الكثير من التنازلات ومن الوقت، وأنه بدلا من ذلك سيصدر حكما بموجب مرسوم رئاسي بتقويض التعددية والنظام السياسي في الولايات المتحدة تماما. ولم يكن الكونجرس ليوافق على هذا بالتأكيد، ولكن كان يمكن لروزفلت حينئذ أن يناشد الأمة مؤكدًا أن الكونجرس يعيق التدابير اللازمة لمكافحة الكساد. وكان يستطيع أيضًا استخدام الشرطة لتعطيل الكونجرس؛ فهل يبدو هذا بعيد المنال؟ هذا هو بالضبط ما حدث في بيرو وفنزويلا في التسعينيات من القرن العشرين، حيث ناشد الرئيسان "فوجيموري" و"شافيز" بتفويض شعبي لغلق المجالس النيابية غير المتعاونة، ثمَّ أعادوا بعد ذلك كتابة دساتير بلديهما لتعزيز صلاحيات الرئيس على نطاق واسع. إن الخوف من هذا المنحدر الزلق من قبل أولئك الذين يتقاسمون السلطة في ظل المؤسسات السياسية التعددية هو بالضبط ما أوقف "والبول" من إصلاح المحاكم البريطانية في العشرينيات من القرن الثامن عشر، وهذا هو ما أوقف الكونجرس الأمريكي من دعم خطة "روزفلت" لإصلاح المحاكم؛ وهكذا، كان روزفلت قد واجه قوى الحلقات الحميدة.

ولكن هذا المنطق لا يتحقق دائما، ولا سيما في المجتمعات التي قد يكون لها بعض الملامح الشمولية ولكنها استحواذية على نطاق واسع. لقد شهدنا بالفعل هذه الديناميكية في روما والبندقية؛ وثمة مثال آخر يتجلى من مقارنة محاولة "روزفلت" الفاشلة في إصلاح المحكمة مع جهود مماثلة في الأرجنتين، حيث وقعت نفس الصراعات بشكل حاسم في سياق المؤسسات الاقتصادية والسياسية الاستحواذية المهيمنة من قبل.

أسس دستور الأرجنتين لعام 1853 محكمة عليا ذات واجبات مماثلة لواجبات المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وسمح القرار الصادر لعام 1887 للمحكمة

الأرجنتينية بتحمل نفس دور المحكمة العليا في الولايات المتحدة في تقرير مدى دستورية قوانين معينة؛ ومن الناحية النظرية، كان من الممكن أن تكون المحكمة العليا قد تطورت كأحد العناصر الهامة للمؤسسات السياسية الشاملة في الأرجنتين، ولكن ظل بقية النظام السياسي والاقتصادي استحواذيًا للغاية، ولم يكن هناك في الأرجنتين أي تمكين لشرائح واسعة من المجتمع ولا تعددية؛ وكما هو الحال في الولايات المتحدة، سوف يتم الطعن في الدور الدستوري للمحكمة العليا في الأرجنتين؛ وكان قد تم انتخاب "خوان دومينجو بيرون" بطريقة ديمقراطية رئيسًا للأرجنتين في عام 1946، وكان قبل ذلك عقيدًا سابقًا بالجيش، وقد برز لأول مرة على الساحة الوطنية بعد انقلاب عسكري وقع في عام 1943، الذي عينه وزيرا للعمل. وقد بنى خلال شغله لهذا المنصب ائتلافًا سياسيًّا مع النقابات العمالية والحركة العمالية، مما كان له دورًا حاسمًا في مسعاه للرئاسة.

بعد فوز "بيرون" بمنصب الرئاسة بوقت قصير، اقترح أنصاره في مجلس النواب بإقالة أربعة من إجمالي خمسة أعضاء في المحكمة. كانت التهم الموجهة ضد المحكمة عديدة؛ وأول هذه التهم قبول المحكمة لشرعية اثنين من الأنظمة العسكرية في عامي 1930 و1943 على نحو غير دستوري، وهو ما يدعو للسخرية حيث إن "بيرون" نفسه قد لعب دورًا رئيسيًّا في الانقلاب الأخير. ركزت ثاني التهم الموجهة ضد المحكمة على تشريع قد ألغته المحكمة، تماما كما قامت به المحكمة العليا الأمريكية. وعلى وجه الخصوص كانت المحكمة الأرجنتينية قد أصدرت قرارًا قبيل انتخاب "بيرون" كرئيس يقضي بأن مجلس "بيرون" الوطني الجديد للعلاقات العمالية غير دستوري؛ وتمامًا مثلما انتقد "روزفلت" المحكمة العليا بشدة في 1936 في حملة إعادة انتخابه، انتقد " بيرون" المحكمة الأرجنتينية أثناء حملته في عام 1946. وبعد تسعة أشهر من بدء عملية إقالة القضاة الأربعة، قام مجلس النواب بعزل ثلاثة من القضاة، في حين كان القاضي الرابع قد استقال بالفعل، ثمَّ أعقب ذلك تصديق مجلس الشيوخ على القرار. ثمَّ قام "بيرون" بتعيين أربعة قضاة جدد. كان لتقويض المحكمة أثر واضح تمثل في

تحرير "بيرون" من القيود السياسية، فقد كان يستطيع الآن ممارسة السلطة دون رادع تقريبًا بنفس الطريقة التي كانت الأنظمة العسكرية تتبعها في الأرجنتين قبل وبعد توليه الرئاسة. فعلى سبيل المثال، حكم القضاة المعينين حديثًا بدستورية إدانة "ريكاردو بالبين" زعيم الحزب الرئيسي المعارض لسياسة "بيرون" بعدم احترام "بيرون"؛ واستطاع "بيرون" أن يحكم كديكتاتور على نحو فعال.

منذ أن أصلح "بيرون" القضاء المحكمة بنجاح، أصبحت القاعدة في الأرجنتين بالنسبة لأي رئيس جديد أن ينتقي بنفسه قضاة المحكمة العليا. وهكذا تم التخلص من مؤسسة سياسية، والتي ربما كانت ستمارس بعض القيود على السلطة التنفيذية. تمت إزاحة حكم "بيرون" من السلطة بانقلاب آخر في عام 1955، وأعقبه سلسلة طويلة من الفترات الانتقالية بين الحكم العسكري والحكم المدني، وكان كلا النظامين العسكري والمدني يختار القضاة الجدد مع توليه السلطة؛ ومع ذلك، لم يكن اختيار قضاة المحكمة العليا في الأرجنتين نشاطًا مقتصرًا على الفترات الانتقالية بين الحكم العسكري والحكم المدني. شهدت الأرجنتين أخيرا في عام 1990 مرحلة انتقالية بين حكومتين منتخبتين ديمقراطيًا - حكومة ديمقراطية اتبعتها أخرى. وبالرغم من ذلك، لم تكن الحكومات الديمقراطية في هذا الوقت تتصرف على نحو مختلف كثيرًا عن الحكومات العسكرية فيما يتعلق بالمحكمة العليا. كان الرئيس الجديد "كارلوس صول منعم" من الحزب البيروني؛ وكانت المحكمة العليا القائمة قد تم تعيينها بعد الانتقال إلى الديمقراطية في عام 1983 من قبل رئيس الحزب الراديكالي "راؤول الفونسين". ونظرا لأن ذلك كان تحولًا ديمقراطيا، كان ينبغي ألا يكون هناك أي سبب أمام "منعم" لتعيين محكمته الخاصة به. ولكن "منعم" كان قد ظهر على حقيقته بالفعل في الفترة التي سبقت الانتخابات، فقد حاول باستمرار، ولكنه لم ينجح، في حضّ أعضاء المحكمة على الاستقالة (أو حتى بتهديدهم)، على سبيل المثال، قدم عرضه الشهير بمنصب سفير على القاضي "كارلوس فايت"، ولكن جاء رد "فايت" موبخًا له، ثمَّ أرسل له نسخة من كتابه "القانون والأخلاق" مع تعليق له "حذار، أنا مؤلف هذا

الكتاب". لم يرتدع "منعم" حيث أرسل في غضون ثلاثة أشهر من توليه منصبه مشروع قانون إلى مجلس النواب يقترح توسُّع المحكمة من خمسة أعضاء إلى تسعة أعضاء. كانت الحجة التي لجأ إليها هي نفس حجة روزفلت التي استخدمها في عام 1937، والمتمثلة في أن المحكمة كانت مجهدة؛ وسرعان ما تم إقرار القانون من قبل مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مما سمح "لمنعم" اختيار أربعة قضاة جدد، ونال الأغلبية في المحكمة.

كان نصر "منعم" ضد المحكمة العليا بمثابة انطلاق لديناميكيات "المنحدر الزلق" التي ذكرناها آنفا. كانت خطوته التالية إعادة كتابة الدستور، لإزالة الفقرة التي تحدد عدد مرات الترشح للرئاسة حتى يستطيع أن يتقدم للترشح مرة أخرى. وبعد إعادة انتخابه شرع في إعادة كتابة الدستور مرة أخرى، إلا أنه تم إيقافه ليس من قبل المؤسسات السياسية الأرجنتينية، ولكن من قبل فصائل داخل حزبه "البيروني" الذي كافح ضد هيمنة "منعم" الشخصية.

عانت الأرجنتين منذ استقلالها من معظم المشاكل المؤسسية التي أصابت أمريكا اللاتينية، وقد حوصرت بحلقة مفرغة ولكنها غير حميدة. ونتيجة لذلك، لم تكسب التطورات الإيجابية موطئ قدم على الإطلاق، على سبيل المثال، الخطوات الأولى نحو إنشاء محكمة عليا مستقلة؛ لا تريد أو لا تجرؤ مجموعة على إسقاط سلطة أخرى في ظل التعددية، خوفاً من أن قوتها ستتعرض للتحدي والمقاومة الذاتية في وقت لاحق. وعلاوة على ذلك، فإن التوزيع الواسع للسلطة يجعل في ذات الوقت مثل هذه الإطاحة صعبة. تستطيع المحكمة العليا اكتساب سلطة إذا كانت تلقى دعما كبيرا من قطاعات واسعة من المجتمع والتي ترغب في دحر محاولات إبطال استقلال المحكمة، كما كان الحال في الولايات المتحدة، ولكنه لم يكن كذلك في الأرجنتين، حيث كان المشرعون سعداء بتقويض المحكمة حتى لو كان من المتوقع أن هذا يمكن أن يهدد وظائفهم. ولكنهم يفعلون هذا لسبب واحد وهو أنه هناك الكثير من المكاسب التي يمكنهم تحقيقها من إسقاط المحكمة العليا في ظل المؤسسات الاستحواذية، وأن تلك الفوائد المحتملة تستحق المخاطر.

ردود الفعل الإيجابية والحلقات الحميدة

لا تظهر المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة من تلقاء نفسها. فهي غالبًا ما تكون بمثابة نتائج هامة لصراع مؤثر بين النخب التي تقاوم النمو الاقتصادي والتغيير السياسي، وأولئك الذين يرغبون في الحد من السلطة الاقتصادية والسياسية للنخب القائمة. تظهر المؤسسات الشاملة خلال المراحل الدقيقة من تاريخ الأمم، مثل الثورة المجيدة في إنجلترا، أو تأسيس مستعمرة "جيمس تاون" في أمريكا الشمالية، عندما تؤدي سلسلة من العوامل إلى إضعاف قبضة النخب القائمة على السلطة، وجعل معارضيهم أقوى، وخلق حوافز لتشكيل مجتمع تعددي. وتعد نتائج الصراع السياسي غير مؤكده على الإطلاق، وحتى لو أدركنا متأخرًا أن وقوع العديد من الأحداث التاريخية لا مفر منه وأن مسار التاريخ مقدر. ومع ذلك، بمجرد إنشاء المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة فإنها تميل إلى خلق حلقة حميدة وهي عملية من ردود الفعل الإيجابية، مما يجعل من المرجح أكثر أن تظل هذه المؤسسات مستمرة، بل وتتوسع.

تعمل الحلقة الحميدة من خلال عدة آليات. أولا: منطق المؤسسات السياسية التعددية يجعل اغتصاب السلطة أصعب كثيرًا من قبل ديكتاتور أو فصيل داخل الحكومة أو حتى رئيس حسن النية أو القصد، كما اكتشف ذلك الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" عندما حاول إزالة الرقابة والضوابط التي تفرضها المحكمة العليا على سلطته، وكما اكتشف السير "روبرت والبول" عندما حاول تنفيذ قانون محاكمة الملطخين بالسواد. وفي كلتا الحالتين، كان تركيز السلطة أكثر في أيدي فرد أو مجموعة ضيقة سيبدأ في تقويض أسس المؤسسات السياسية التعددية، والمقياس الحقيقي للتعددية هو بالضبط قدرتها على مقاومة مثل تلك المحاولات. تكرس التعددية أيضًا مفهوم سيادة القانون ومبدأ وجوب تطبيق القانون على الجميع سواسية، وهو الأمر المستحيل في ظل النظام الملكي الاستبدادي المطلق. ولكن سيادة القانون تعني بدورها أنه لا يمكن ببساطة استخدام القوانين من قبل مجموعة واحدة للانقضاض على حقوق

المجموعات الأخرى. وعلاوة على ذلك، يفتح مبدأ سيادة القانون الباب لمزيد من المشاركة في العملية السياسية، والمزيد من الشمولية، حيث يفرض بقوة فكرة أن الناس يجب أن يكونوا على قدم المساواة ليس فقط أمام القانون بل أيضًا في النظام السياسي. كان هذا أحد المبادئ التي جعلت من الصعب على النظام السياسي البريطاني مقاومة الدعوات القوية لمزيد من الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر، مما فتح الطريق أمام التمديد التدريجي للامتياز لجميع البالغين.

ثانيا: وكما رأينا عدة مرات من قبل، فإن المؤسسات السياسية الشاملة تدعم وتتلقى الدعم من المؤسسات الاقتصادية الشاملة، مما يخلق آلية أخرى للحلقة الحميدة؛ فالمؤسسات الاقتصادية الشاملة تزيل أفظع العلاقات الاقتصادية الاستحواذية الصارخة، مثل العبودية والقنانة (عبودية العمل بالسخرة) وتقلل من أهمية الاحتكارات وتخلق اقتصادًا ديناميكيًا، مما يقلل من الفوائد الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها على الأقل في المدى القصير من خلال اغتصاب السلطة السياسية. ونظرًا لأن المؤسسات الاقتصادية أصبحت بالفعل شاملة بما فيه الكفاية في بريطانيا بحلول القرن الثامن عشر، كان أمام النخبة القليل لتكسبه من خلال التمسك بالسلطة، بل ستخسر في الحقيقة الكثير باستخدام القمع على نطاق واسع ضد المطالبين بديمقراطية أكبر. وهذا الوجه من وجوه الحلقة الحميدة جعل المسيرة التدريجية للديمقراطية في القرن التاسع عشر في بريطانيا أقل تهديدًا للنخبة وأكثر احتمالًا للنجاح. يتناقض هذا مع الوضع في الأنظمة الاستحواذية المطلقة مثل الإمبراطوريات المجرية - النمساوية أو الروسية حيث لا تزال المؤسسات الاقتصادية استحواذية للغاية، وبالتالي ستتعرض الدعوة إلى مزيد من المشاركة السياسية للقمع في وقت لاحق في القرن التاسع عشر لأن النخبة كان لديها الكثير مما ستخسره من تقاسم السلطة.

أخيرا، سمحت المؤسسات السياسية الشاملة بازدهار وسائل إعلام حر، والذي غالبا ما يقدم معلومات حول التهديدات ضد المؤسسات الشاملة ويحشد المعارضة ضدها كما حدث خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن

العشرين، عندما كانت الزيادة في السيطرة الاقتصادية للبارونات اللصوص تهدد جوهر المؤسسات الاقتصادية الشاملة في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن نتائج الصراعات الموجودة دائمًا ما زالت محتملة الحدوث، إلا أن الحلقة الحميدة خلقت من خلال تلك الآليات نزعة قوية لدى المؤسسات الشاملة، في أن تستمر وأن تقاوم التحديات وأن تتوسع كما فعلت في كل من بريطانيا والولايات المتحدة. وللأسف، كما سنرى في الفصل القادم، أن المؤسسات الاستحواذية تخلق قوى على نفس الدرجة من القوة سعيًا من جانبها نحو استمرارها وهذه هي عملية الحلقة المفرغة.

الفصل الثاني عشر

الحلقة المفرغة

لم يعد بمقدورك أن تستقل القطار إلى مدينة بو

أصبحت دولة سيراليون الواقعة في غرب إفريقيا بأكملها مستعمرة بريطانية عام 1896. وقد تأسست مدينة"فري تاون" العاصمة في أواخر القرن الثامن عشر، لتكون ملاذًا للعبيد الذين تم إعادتهم إلى وطنهم ومن تحرر منهم؛ ولكن حين صارت "فري تاون" مستعمرة بريطانية، كان البناء الداخلي لسيراليون مازال يتألف من عدة ممالك إفريقية صغيرة. قامت بريطانيا تدريجيًّا بمد نفوذها على كامل البناء الداخلي لسيراليون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال عقد سلسلة طويلة من المعاهدات مع الحكام الأفارقة. وفي الحادي والثلاثين من أغسطس (آب) 1896، أعلنت حكومة بريطانيا الحماية البريطانية على مستعمرة سيراليون بموجب تلك المعاهدات. حدد البريطانيون الحكام ذوي الأهمية ومنحوهم لقب "الرئيس المطلق". فعلى سبيل المثال، التقى البريطانيون في سيراليون الشرقية وهي منطقة حديثة لاستخراج الألماس تدعى "كونو" بملك محارب يدعى "سولوكو"، فقاموا بتنصيبه حاكمًا مطلقًا وتم جعل مشيخة القبيلة في "ساندور" كوحدة إدارية في المستعمرة.

وعلى الرغم من أن الملوك من أمثال "سولوكو" قد قاموا بتوقيع معاهدات مع الإدارة البريطانية، إلا أنهم لم يدركوا أن تلك المعاهدات سوف يتم تفسيرها كتفويض لإنشاء مستعمرة. وحين حاول البريطانيون فرض ضريبة الكوخ - وهي ضريبة قدرها خمسة شلنات تُجبى من كل بيت- في يناير (كانون الثاني) 1898، قام ملوك المناطق

بحرب أهلية اشتهرت باسم "تمرد ضريبة الكوخ"؛ وقد بدأت في الشمال ولكن كان أقصى استعار لجذوتها وأطولها زمنًا في الجنوب، خاصة في "مينديلاند" والتي هيمنت عليها مجموعة ميندي العرقية. ورغم أن حركة تمرد الكوخ سرعان ما تم دحرها، إلا أنها نَبَّهَت البريطانيين بالتحديات الكامنة في الهيمنة على المناطق النائية بسيراليون. كان البريطانيون قد بدأوا بالفعل في إنشاء خط سكك حديدية، يبدأ من مدينة "فري تاون" إلى داخل البلاد. وبدأ العمل في مارس (آذار) 1896، ووصل الخط إلى مدينة "سونجو" في ديسمبر (كانون الأول) 1898، أثناء فترة تمرد ضريبة الكوخ. وقد سجَّلت الوثائق الخاصة بالبرلمان البريطاني عام 1904 ما نصه:

> "في حالة سكك حديد سيراليون، فإن انتفاضة السكان الأصليين التي اندلعت في فبراير (شباط) 1898، كان لها تأثيرًا على سير العمل مما عطل العمل بشكل تام وشتت فريق العمال لبعض الوقت؛ ونزل المتمردون إلى السكك الحديدية وكانت النتيجة أن اضطر فريق العمل بأكمله إلى الانسحاب إلى مدينة فري تاون ..... ووقعت مدينة روتيفانك، والتي تقع الآن على خط السكك الحديدية على بعد 55 ميلًا من فري تاون، بالكامل في أيدي المتمردين".

لم تكن "روتيفانك" في الواقع ضمن المدن التي شملتها خطة مد السكك الحديدية عام 1894؛ ولكن تم تغيير الطريق بعد بدء التمرد، فبدلًا من مده إلى الشمال الشرقي تم تحويله إلى الجنوب ليمر بمدن روتيفانك، وبو، حتى يصل إلى مينديلاند؛ فقد أراد البريطانيون وصولًا سريعًا إلى مدينة مينديلاند، وهي بؤرة التمرد وإلى غيرها من المناطق التي قد تكون مصدرًا للإزعاج بالبقاع النائية حالما تندلع حركات تمرد مماثلة.

وعندما نالت سيراليون استقلالها عام 1961، سلم البريطانيون السلطة إلى السير "ملتون مارجاي" وإلى أعضاء حزبه السيراليوني (الحزب الشعبي السيراليوني)، والذي اجتذب الدعم من الجنوب أولًا وخاصة في مينديلاند ثمَّ من الشمال. وقد خلف السير ملتون أخيه السير "ألبرت مارجاي"، كرئيس للوزراء عام 1964. وفي عام 1967 خسر حزب الشعب السيراليوني انتخابات شديدة التنافس وبفارق ضئيل عن حزب

المعارضة " حزب مؤتمر كل الشعب السيراليوني"، الذي يقوده "سياكا ستيفنز". كان"ستيفنز" ينتمي لقبيلة "ليمبا" في الشمال، حيث إن حزب كل الشعب السيراليوني (APC) حصل على معظم مؤيديه من المجموعات العرقية الشمالية مثل قبيلة ليمبا، وتيمنى، ووكو.

على الرغم من أن السكك الحديدية التي تصل إلى الجنوب قد أقامتها بريطانيا في بداية حكمها لسيراليون إلا أنها أصبحت ذات دور اقتصادي بحلول عام 1967، حيث كانت تنقل معظم صادرات البلاد: مثل البُن، والكاكاو، والماس. كان سكان قرية "ميندي" من المزارعين الذين يزرعون البُن والكاكاو، حيث كان خط السكة الحديد هو نافذة مدينة مينديلاند إلى العالم. منحت مدينة مينديلاند أصواتها بشكل كبير لصالح "ألبرت مارغاي" في انتخابات عام 1967، وكان "ستيفنز" أكثر اهتمامًا بالتمسك بالسلطة من اهتمامه بتشجيع صادرات مدينة مينديلاند بشكل أكبر. كان تفكيره يعني ببساطة أن كل ما هو جيد لـ "ميندي" فهو جيد لـ حزب الشعب السيراليوني (SSLP) ولكنه سيئ بالنسبة لـ "ستيفنز"؛ حتى أنه قام باقتلاع خط السكك الحديدية الواصل لـ مينديلاند، ثمَّ واصل خطواته ببيع خط السكك الحديدية والمحركات والقطارات لكي يجعل التغيير لا رجعة فيه قدر الإمكان. والآن، عندما تخرج من مدينة "فريتاون" متجهًا إلى الشرق، ستمر على محطات السكك الحديدية المتهالكة في مدن "هاستينغز" و"واترلو"، حيث لا يوجد المزيد من القطارات المتجهة إلى "بو". وبطبيعة الحال، تسببت الإجراءات الجذرية التي قام بها "ستيفنز" في أضرار قاتلة لبعض القطاعات الأكثر حيوية في الاقتصاد السيراليوني، لكنه مثل العديد من الزعماء في إفريقيا ما بعد الاستقلال، عندما كان الخيار بين تعزيز وتقوية السلطة وبين تشجيع النمو الاقتصادي، اختار "ستيفنز" دعم سلطته، ولم ينظر إلى الماضي أبداً. واليوم لا يمكنك أن تستقل قطارًا متجهًا إلى "بو" بعد الآن، لأنه، مثلما كان القيصر "نيقولا الأول" يخشي أن تتسبب السكك الحديدية في خلق ثورة في روسيا، كان " ستيفنز" يعتقد بأن السكك الحديدية من شأنها تقوية خصومه. ومثل الكثير من الحكام

الآخرين الذين كانوا يسيطرون على المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات، كان خائفًا من التحديات التي قد تواجه سلطته السياسية وكان على استعداد بالتضحية بالنمو الاقتصادي لإحباط تلك التحديات.

كانت استراتيجية "ستيفنز" للوهلة الأولى تتناقض مع البريطانيين؛ ولكن في الواقع، كان هناك قدر ملحوظ من الاستمرارية بين الحكم البريطاني ونظام "ستيفنز" الذي يوضح منطق الحلقات المفرغة. لقد حكم "ستيفنز" سيراليون عن طريق نزع موارد الدولة من شعبها باستخدام أساليب وطرق مماثلة. واستمر "ستيفنز" في السلطة حتى عام 1985، ليس لأنه أُعيد انتخابه شعبيًا ولكن لأنه، بعد عام 1967، أقام ديكتاتورية عنيفة وقتل وأنهك خصومه السياسيين، ولا سيما أعضاء حزب الشعب السيراليوني (SSLP). نصَّب "ستيفنز" من نفسه رئيسًا للبلاد عام 1971، وبعد عام 1978، كانت سيراليون بها حزب سياسي واحد فقط، وهو حزب كل الشعب السيراليوني (APC) الخاص بـ "ستيفنز". وبالتالي، نجح "ستيفنز" بتعزيز قوته حتى ولو كانت التكلفة هي إفقار الكثير من المناطق النائية.

خلال الفترة الاستعمارية، استطاعت بريطانيا استخدام نظام الحكم غير المباشر من أجل حُكم سيراليون، كما فعلوا مع معظم مستعمراتهم الإفريقية. كانت قاعدة هذا النظام هم زعماء القبائل، الذين قاموا بجمع الضرائب وإنفاذ العدل بين الناس وحفظ النظام. لم تتعامل بريطانيا مع مزارعي الكاكاو والبُن بعزلهم فقط، ولكن أيضًا بإرغامهم على بيع كامل إنتاجهم إلى هيئة التسويق التي استحدثها ديوان المستعمرات والذي كان في ظاهره يقدم المساعدة للمزارعين. ومن ناحية أخرى، تقلبت أسعار السلع الزراعية بعنف مع مرور الوقت، حيث كانت ترتفع أسعار الكاكاو في عام واحد ثمَّ تنخفض في العام التالي؛ وتأرجحت دخول المزارعين تباعا. كان المبرر الذي أقيمت من أجله مجالس التسويق، هو أن يتمكنوا هم وليس المزارعين من استيعاب تقلبات الأسعار. وعندما ارتفعت الأسعار العالمية كان المجلس يدفع للمزارعين في سيراليون أقل من السعر العالمي، ولكن عندما انخفضت الأسعار العالمية كانوا يفعلون العكس.

بدت الفكرة جيدة من حيث المبدأ، لكن الواقع كان مختلفًا جدًّا. أقامت سيراليون مجلس التسويق في عام 1949. بالطبع، كان المجلس في حاجة إلى مصدر للإيرادات ليبدأ في العمل؛ وكان الطريق الطبيعي لتحقيق ذلك هو دفع سعر أقل مما ينبغي أن يحصل عليه المزارعون سواء كانت محاصيل الأعوام جيدة أو رديئة؛ وعندئذ، يمكن أن تُستخدم هذه الأموال لتغطية النفقات العامة والإدارة. وسرعان ما أصبح أقل القليل أقل بكثير. كانت السلطات الاستعمارية تستخدم مجلس التسويق كوسيلة لفرض ضرائب كبيرة على المزارعين.

لقد توقع الكثيرون بأن تتوقف الممارسات الأسوأ للحكم الاستعماري في دول إفريقيا جنوب الصحراء بعد الاستقلال، وانتهاء فرض مجالس التسويق لضرائب باهظة على المزارعين. ولكن لم يحدث هذا ولا ذاك. في الواقع، أصبح الاستحواذ الذي فرضته مجالس التسويق على المزارعين أسوأ بكثير. بحلول منتصف الستينيات، حصل مزارعي لب النخيل على نسبة 56 في المائة من السعر العالمي من مجلس التسويق؛ وحصل مزارعي الكاكاو على نسبة 48 في المائة، ومزارعي البُن على 49 في المائة. وعندما ترك "ستيفنز" منصبه في عام 1985، حيث استقال ليسمح لخليفته "جوزيف موموه" بأن يُصبح الرئيس، كانت هذه الأرقام 37 ٪ و19 ٪ و27 ٪ على التوالي. لقد كان ذلك هزيلًا ومثيرًا للشفقة كما قد يبدو، إلا أنه كان أفضل مما كان يحصل عليه المزارعون خلال عهد "ستيفنز" الذي كان في كثير من الأحيان يبلغ إلى 10 في المائة- بمعنى، أن حكومة "ستيفنز" كانت مستبدة لدرجة أنها كانت تستحوذ على نسبة 90 في المائة من دخل المزارعين، ولم تكن تقوم بتوفير الخدمات العامة، مثل الطرق أو التعليم، ولكنه اكتفى بزيادة ثرواته هو ورفاقه ومن أجل شراء الدعم السياسي.

كجزء من الحكم البريطاني غير المباشر، اشترط البريطانيون أيضًا أن يكون منصب الزعيم الأعلى قائماً مدى الحياة. ولكي يكون مؤهلًا لمنصب الزعيم الأعلى، كان يجب أن يكون عضوًا في "منزل مرتبط بالحكم." تطورت هوية بيوت الزعامة الحاكمة على مر الزمن، ولكن كان هذا يستند أساسًا على نسب الملوك في منطقة معينة ولصالح أسر

النخبة التي وقَّعَت معاهدات مع البريطانيين في أواخر القرن التاسع عشر، حيث كان يتم انتخاب الرؤساء، ولكن بطريقة غير ديمقراطية. كانت هناك هيئة تسمى السلطة القبلية، والتي كان أعضاؤها يمثلون رؤساء القرى الأقل مكانة أو ممن تم تعيينهم من قِبَل زعماء القبائل أو رؤساء القرى أو السلطات البريطانية، والتي كانت تقرر من سيكون الزعيم الأعلى. يمكن للفرد أن يتصور أن هذه المؤسسة الاستعمارية كان يجب أن يتم إلغاؤها أيضًا أو على الأقل يتم إصلاحها بعد الاستقلال؛ ولكن كما كان الحال بالنسبة لمجلس التسويق، الذي لم يكن كذلك، فقد استمر دون تغيير. واليوم، لايزال زعماء القبائل مسؤولون عن جمع الضرائب، حيث إن هذه الضرائب لم تعد ضريبة السكن "الكوخ"، وإنما سليلتها الحميمة، ضريبة الرؤوس. في عام 2005 قامت السلطة القبلية فى "ساندور" بانتخاب زعيم أعلى جديد. وكان يجب أن يكون المرشحون من أسرة "فاسولوكو" الحاكمة فقط، باعتبارها المنزل الحاكم الوحيد؛ وكان المنتصر هو "شيكو فاسولوكو"، حفيد حفيد الملك "سولوكو".

كانت طريقة عمل مجالس التسويق والنُظم التقليدية لملكية الأرض تقطع شوطًا طويلا لكي تفسر السبب وراء انخفاض الإنتاجية الزراعية بشكل كبير في سيراليون وفي الكثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء. حاول العالم السياسي "روبرت بيتس" في الثمانينيات من القرن العشرين أن يفهم السبب الذي يجعل الزراعة غير مُنتجة بدرجة كبيرة في إفريقيا، على الرغم من أنها وفقًا لكتب علم الاقتصاد ينبغي أن تكون أكثر القطاعات الاقتصادية ديناميكية. أدرك "روبرت بيتس" أن هذا لم يكن له علاقة بالجغرافيا أو أنواع العوامل التي سبق مناقشتها في الفصل الثاني، والتي يرى البعض أنها تجعل الإنتاجية الزراعية منخفضة بصورة جوهرية؛ بل بالأحرى، كان هذا يرجع فقط إلى أن سياسات تحديد الأسعار التي فرضتها مجالس التسويق قضت على أي حوافز قد تدفع المزارعين للاستثمار، أو استخدام الأسمدة، أو الحفاظ على التربة.

إن السبب الذي أدى إلى أن تكون سياسات مجالس التسويق غير ملائمة للمصالح الريفية يتمثل في أن هذه المصالح لم تكن تملك السلطة السياسية. تفاعلت سياسات

تحديد الأسعار مع عوامل جوهرية أخرى جعلت امتلاك الأرض غير آمن، مما زاد من إضعاف حوافز الاستثمار بعد ذلك. في سيراليون، لا يقوم الزعماء الأعلى فقط بفرض القانون والنظام والخدمات القضائية، وجمع الضرائب، ولكنهم أيضًا يمثلون "حُراس الأرض". على الرغم من أن العائلات والعشائر والأسر الملكية تملك حقوق المستخدم والحقوق التقليدية لحيازة الأرض؛ إلا أنه في نهاية اليوم يكون زعماء القبائل هم أصحاب الكلمة النهائية فيما يتعلق بمن سيقوم بالزراعة وأين؛ وتكون حقوق ملكيتك للأرض فقط آمنة إذا كانت تربطك صلة بزعيم القبيلة، أو ربما عليك أن تكون من العائلة الحاكمة نفسها. لا يمكن شراء الأراضي أو بيعها أو استخدامها كضمان للحصول على قرض، وإذا كانت ولادتك قد تمت خارج نطاق الزعامة، فستكون عاجزًا عن زراعة أي محصول معمر مثل نبات البُن والكاكاو والنخيل خوفًا من أن يسمح هذا لك بإثبات حقوق الملكية كأمر واقع.

يتضح التناقض بين المؤسسات الاستحواذية التي ابتكرها البريطانيون في سيراليون والمؤسسات الشاملة التي نشأت في المستعمرات الأخرى، مثل أستراليا، من خلال الطريقة التي أُديرت بها الموارد المعدنية. تم اكتشاف الماس في "كونو" شرق سيراليون في يناير (كانون الثاني) عام 1930؛ وقد تم اكتشاف الماس في الطمي، وليس في المناجم العميقة، لذلك فإن الوسيلة الرئيسية التي كانوا يستخدموها في التعدين هي الغسل في الأنهار. وقد أطلق بعض علماء الاجتماع على هذا الماس "الماس الديمقراطي،" لأنه يسمح للكثير من الناس بالمشاركة في مجال التعدين، الأمر الذي قد يتيح فرصة شاملة مُحتملة، لم تتحقق في سيراليون. وبتجاهل الطبيعة الديمقراطية بشكل جوهري لغسل الماس، وضعت الحكومة البريطانية نظام احتكار لفرض الحماية الكاملة، والذي أطلقت عليه "اتحاد سيراليون الاحتكاري"، ثمَّ قامت بمنح هذا الحق لشركة "دي بيرز" (شركة جنوب إفريقيا العملاقة للتنقيب عن الماس). بحلول عام 1936، تم منح "دي بيرز" حق إنشاء قوة لحماية الماس، بمعنى إنشاء جيش خاص من شأنه أن يصبح أكبر حجمًا من جيش الحكومة الاستعمارية في سيراليون. ومع ذلك، أدى تواجد الماس

في مناطق واسعة إلى صعوبة الموقف بالنسبة لقوة الشرطة. وفى الخمسينيات من القرن الماضي، تم الهجوم على القوة المكلفة بحماية الماس من جانب الآلاف من عمال مناجم الماس المخالفين، مما جعلها مصدرًا هائلًا للصراع والفوضى. في عام 1955، فتحت الحكومة البريطانية بعض حقول الماس أمام شركات التنقيب المرخصة بعيدًا عن اتحاد سيراليون الاحتكاري، وبالرغم من ذلك، احتفظت الشركة بأغنى المناطق في حقول "ينغيما" و"كويدو" و"تونغو". تأزمت الأمور أكثر بعد الاستقلال. في عام 1970، قام "سياكا ستيفنز" بشكل فعلي بتأميم اتحاد سيراليون الاحتكاري وأنشأ الشركة الوطنية للتنقيب عن الماس "سيراليون المحدودة"، والتي كانت تمتلك فيها الحكومة، أو بالأحرى "ستيفنز" حصة بنسبة 51 في المائة. كانت هذه بمثابة المرحلة الافتتاحية لخطة "ستيفنز" للسيطرة على استخراج الماس في البلاد.

في أستراليا القرن التاسع عشر كان الذهب الذي تم اكتشافه في عام 1851 في "نيو ساوث ويلز" وولاية "فكتوريا" التي أُنشئت حديثا- وليس الماس، الذي جذب انتباه الجميع هناك. ومثل اكتشاف الماس في سيراليون، كان الذهب مدفونًا في الأرض، وكان يجب أن يتم اتخاذ القرار حول كيفية استغلاله؛ حيث اقترح البعض، مثل "جيمس ماك آرثر"، ابن "جون ماك آرثر" القائد البارز في "جماعة واضعي اليد على الأراضي"، والتي سبق أن ناقشناها في الفصل العاشر، وضع أسوار حول مناطق التعدين والمناطق التي تم منحها بحقوق احتكار في مزاد علني. لقد أراد هؤلاء إنشاء نسخة أسترالية مطابقة لاتحاد سيراليون الاحتكاري؛ غير أن الكثيرين في أستراليا كانوا يريدون حرية الوصول إلى مناطق التنقيب عن الذهب. وقد فاز النموذج الديمقراطي الشامل للجميع، وبدلًا من إقامة نظام احتكاري، سمحت السلطات الأسترالية لأى فرد قام بدفع الرسوم السنوية الخاصة برخصة البحث والتنقيب عن الذهب، أن يفعل ذلك. وسرعان ما أصبح المُنَقِّبون، كما كان يطلق على هؤلاء المغامرون آنذاك، يمثلون قوة كبيرة في السياسة الأسترالية، ولا سيما في "فيكتوريا. لقد لعبوا دورًا هامًّا في دفع ابتكار إجراءات الاقتراع العام والاقتراع السري إلى الأمام.

لقد رأينا بالفعل اثنين من الآثار الخبيثة والفتاكة للتوسع الأوربي والحكم الاستعماري في إفريقيا الأول: إدخال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والتي شجعت إقامة المؤسسات السياسية والاقتصادية الإفريقية وفقًا لنمط استحواذي مستخلص للثروات، والثاني: استخدام التشريعات والمؤسسات الاستعمارية للقضاء على تطوير الزراعة التجارية الإفريقية التي قد تنافس الأوروبيين. لقد كانت تجارة الرقيق في سيراليون تمثل قوة بالتأكيد. في وقت الاستعمار، لم تكن هناك دولة مركزية قوية في الداخل، فقط الكثير من المالك الصغيرة التي تُضمر العداء المتبادل وكانوا يُغيرون على بعضهم البعض بصورة مستمرة ويقومون بأسر الرجال وسبي النساء من بعضهم البعض. كان الرق متوطنًا حيث كان ما يقرب من 59 في المائة من الشعب من العبيد. لم تسمح البيئة المرضية بوجود حجم كبير من المستوطنين أصحاب البشرة البيضاء في سيراليون، كما كان الوضع في جنوب أفريقيا؛ وبالتالي، لم تكن هناك منافسة بين أصحاب البشرة البيضاء والأفارقة؛ وعلاوة على ذلك، عدم وجود اقتصاد تعديني مثل الذي كان موجوداً في جوهانسبرج كان يعني، بالإضافة إلى عدم وجود طلب على العمالة الإفريقية من مزارع البيض، عدم وجود حافز يؤدى لإنشاء مؤسسات سوق عمل استحواذية، والتي تعتبر سمة من سمات الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

لكن هناك آليات أخرى تدخلت في اللعبة. لم يدخل مزارعو الكاكاو والبن في سيراليون في منافسة مع أصحاب البشرة البيضاء، على الرغم من أن دخولهم الخاصة كانت لا تزال تتم مصادرتها بسبب احتكار الحكومة ومجلس التسويق. عانت سيراليون أيضًا من الحُكم غير المباشر؛ وفي أجزاء كثيرة من إفريقيا حيث كانت السلطات البريطانية ترغب في استخدام الحكم غير المباشر. كانت هناك شعوبًا لا يوجد لديها نظام سلطة مركزية والتي يمكن أن يتم السيطرة عليها. على سبيل المثال، قام البريطانيون في القرن التاسع عشر بمهاجمة شعوب " إجبو"، التي تقطن في شرق نيجيريا والتي لم يكن لديها من يحكمها آنذاك؛ ومن ثمَّ قام البريطانيون بتنصيب زعماء ورؤساء مفوضين. وفي سيراليون، قام البريطانيون بوضع قاعدة للحكم غير المباشر اعتمادًا على المؤسسات الأهلية وأنظمة السلطة.

ومع ذلك، بغض النظر عن الأساس التاريخي للأفراد الذين تم تعيينهم كزعماء أو حكام سامين في عام 1896، فإن الحُكم المباشر، والسلطات التي خولتها لهؤلاء الحكام قد غير تمامًا من السياسة القائمة في سيراليون. ولأول مرة، أدخلت بريطانيا نظام التقسيم الطبقي الاجتماعي- المنازل الحاكمة- التي لم تكن موجودة في السابق. حلت الأرستقراطية الموروثة محل الوضع الذي كان أكثر سيولة حيث كان الزعماء يطلبون التأييد الشعبي. وفي المقابل، كان ما ظهر هو نظام صارم مع وجود زعماء يتقلدون مناصب مدى الحياة ويدينون بالفضل نحو أسيادهم في مدينة فري تاون أو بريطانيا، وأقل من ذلك بكثير نحو الشعب الذي يحكمونه. كان البريطانيون سعداء بتخريب المؤسسات بطرق عديدة، وأيضا، على سبيل المثال، عن طريق استبدال الزعماء الشرعيين بأولئك الذين كانوا أكثر تعاونا. وفي الواقع، فقد أتت أسرة "مارغاي" والتي قدمت أول رئيسين للوزراء في تاريخ سيراليون المستقلة، للسلطة في " بانتا السفلى" بسبب انحيازهم للبريطانيين عندما اندلعت حركة تمرد ضد ضريبة الكوخ وضد الزعيم الحاكم "نياما"؛ حيث تم الإطاحة بـ "نياما" وأصبحت أسرة "مارغاي" تشغل منصب الرئيس حتى عام 2010.

واللافت للنظر هنا هو مدى الاستمرارية بين سيراليون الاستعمارية وسيراليون ما بعد الاستقلال. لقد أنشأ البريطانيون مجالس التسويق واستخدموها لفرض الضرائب على المزارعين؛ وقامت الحكومات التي جاءت بعد الاستعمار بممارسة نفس إجراءات استخلاص الثروات والاستحواذ عليها وحتى بمعدلات أعلى. أنشأ البريطانيون نظام الحكم غير المباشر عبر زعماء القبائل؛ ولم ترفض الحكومات التي أعقبت الاستقلال هذه المؤسسة الاستعمارية؛ بل بالأحرى، استخدمت الحكومات هذه المؤسسة للتحكم في الريف أيضًا. قام البريطانيون بإنشاء نظام احتكار الماس وحاولوا إبعاد عمال المناجم الأفارقة، وأيضاً قامت الحكومات التي جاءت بعد الاستقلال بنفس الشيء. صحيح أن البريطانيين اعتقدوا أن بناء السكك الحديدية وسيلة جيدة لحكم "مينديلاند"، بينما اعتقد "سياكا ستيفنز" العكس. استطاع البريطانيون أن يثقوا في جيشهم وأن يدركوا

أنه يمكن أن يتم إرساله إلى مينديلاند إذا ما نشأت حركات تمرد هناك، ومن ناحية أخرى، لم يتمكن "ستيفنز" من أن يفعل ذلك. وكما هو الحال في العديد من الدول الإفريقية الأخرى كان يمكن أن يصبح الجيش القوي بمثابة تهديد لحكم "ستيفنز"، لذلك قام بإضعاف وتقسيم الجيش، وخصخصة العنف من خلال إنشاء وحدات شبه عسكرية موالية له فقط، ومن خلاله قيامه بذلك، فقد عمل "ستيفنز" على الإسراع في عملية انهيار القليل من السلطة التي كانت موجودة في سيراليون. وبدلًا من الجيش، جاءت أول وحدة أمن داخلي (ISU)، والتي عانت منها سيراليون لمدة طويلة والتي عرفها الشعب القابع تحت المعاناة الطويلة باسم "أقتلك" "I Shot You". بعد ذلك جاءت وحدة الأمن الخاصة (SSD) والتي عرفها الشعب باسم "كلاب سياكا ستيفنز" "Siaka Steven's Dogs". وفي النهاية، فإن عدم وجود جيش يدعم النظام من شأنه أن يمثل أيضاً أداة لتفكك وانهيار النظام. كانت عبارة عن مجموعة مكونة فقط من ثلاثين جنديًا بقيادة النقيب "فالنتين ستراسر" والذي أطاح بحزب مجلس كل الشعب (APC) عن السلطة في 29 أبريل (نيسان) 1992.

ويمكن أن يتم فهم تنمية سيراليون، أو عدمها، بصورة أفضل كمحصلة للحلقة المفرغة. فقد قامت السلطات الاستعمارية البريطانية ببناء المؤسسات الاستحواذية في المقام الأول، وكان السياسيون الأفارقة بعد الاستقلال في منتهى السعادة فقط لأنهم استحوذوا على عصا السلطة لأنفسهم. كان النمط مماثلًا لما حدث في جميع دول إفريقيا جنوب الصحراء بشكل مخيف. كانت هناك آمال أخرى مماثلة تتوق لمرحلة ما بعد الاستقلال في كل من غانا، وكينيا، وزامبيا والعديد من الدول الإفريقية الأخرى. تمت إعادة بناء المؤسسات الاستحواذية في كل هذه الحالات بنمط تنبأت به الحلقة المفرغة، فقد أصبحوا أكثر شراسة من أي وقت مضى. وفي جميع هذه البلدان، على سبيل المثال، استدامت مجالس التسويق والحكم غير المباشر التي خلقتها بريطانيا.

هناك أسباب طبيعية لهذه الحلقة المفرغة. أدت المؤسسات السياسية الاستحواذية إلى المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية التي تزيد من ثراء القليل على حساب الكثير.

وأولئك الذين يستفيدون من المؤسسات الاستحواذية يمتلكون الموارد اللازمة لبناء جيوشهم (الخاصة) وشراء المرتزقة، ومن أجل شراء قُضاتهم وللتلاعب في الانتخابات الخاصة بهم من أجل البقاء في السلطة؛ حيث إن من مصلحتهم أيضًا الدفاع عن النظام. وبالتالي، خلقت المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية منصة وقاعدة لمساعدة المؤسسات السياسية الاستحواذية على أن تستمر في البقاء. تتمتع السلطة بقيمة عالية في الأنظمة ذات المؤسسات السياسية الاستحواذية لأن السلطة طليقة الحركة(بلا رقيب) وتستطيع جلب الثروات الاقتصادية.

لا تقوم المؤسسات السياسية الاستحواذية بتقديم أي مراجعات ضد انتهاكات استخدام السلطة؛ وأن فساد السلطة من عدمه يعد أمرًا محل جدال، ولكن اللورد "أكتون" كان مُحقًّا بالتأكيد عندما قال " إن السلطة المطلقة تفسد بصورة مطلقة". رأينا في الفصل السابق أنه حتى عندما كان "فرانكلين روزفلت" يرغب في استخدام سلطاته الرئاسية بالطريقة التي كان يعتقد أنها ستكون مفيدة للمجتمع على أن تكون غير مقيدة بما فرضته المحكمة العليا من ضوابط، ثمَّ قامت المؤسسات السياسية الشاملة في الولايات المتحدة بمنعه من تحييد القيود المفروضة على سلطته جانبا. وفي ظل حُكم المؤسسات السياسية الاستحواذية، يكون هناك القليل من المراجعة والرقابة على ممارسات السلطة، بالرغم من حالات التشويه والعادات المناهضة للمجتمع التي قد تحدث. في عام 1980 أصبح "سام بانغورا" محافظًا للبنك المركزي في سيراليون، والذي انتقد سياسات "سياكا ستيفنز" لكونها فاسقة؛ وسرعان ما تم قتله وإلقاءه من فوق سطح الطابق العلوي لمبنى البنك المركزي وسقوطه على شارع مُسمي باسم "سياكا ستيفنز". وبالتالي، مالت المؤسسات السياسية الاستحواذية أيضًا إلى خلق حلقة مفرغة لأنها لم توفر أي خط دفاع ضد أولئك الذين يريدون مزيدًا من اغتصاب وإساءة استخدام سلطات الدولة.

غير أن هناك آلية أخرى لهذه الحلقة المفرغة تتمثل في أن المؤسسات الاستحواذية تزيد من أوتاد اللعبة السياسية المحتملة عن طريق خلق قوة غير مقيدة وعدم مساواة

كبيرة في الدخل. ولأن من يسيطر على الدولة يصبح هو المستفيد من هذه القوة المفرطة والثروات التي تتولد عنها، خلقت المؤسسات الاستحواذية حوافز للاقتتال من أجل السيطرة على السلطة والحصول على مكاسبها، وهو أحد الديناميكيات التي رأيناها تحقق في حضارة المايا وفي روما القديمة. وفي ضوء ذلك، ليس من المستغرب أن المؤسسات الاستحواذية التي ورثتها العديد من الدول الإفريقية زرعت بذور الصراعات على السلطة والحروب الأهلية. كانت هذه الصراعات مختلفة جدًّا عن الحرب الأهلية الإنجليزية والثورة المجيدة حيث لم يقاتل هؤلاء من أجل تغيير المؤسسات السياسية وتقييد ممارسات السلطة أو إنشاء تعددية لكنهم تقاتلوا من أجل الانفراد بالسلطة وإثراء مجموعة واحدة على حساب بقية الشعب. وفي كل من أنجولا وبوروندي وتشاد وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وليبريا وموزامبيق ونيجيريا وجمهورية الكونغو برازافيل ورواندا والصومال والسودان وأوغندا. وبطبيعة الحال سيراليون، كما سنرى بمزيد من التفصيل في الفصل التالي، تحولت الصراعات إلى حروب أهلية دامية وتسببت في إحداث خراب اقتصادي ومعاناة إنسانية لا مثيل لها- فضلًا عن فشل الدولة.

من نظام الإنكومييندا إلى نظام الاستيلاء على الأرض

أدى "راميرو دي ليون كاربيو" اليمين الدستورية كرئيس لغواتيمالا في 14 يناير (كانون الثاني) عام 1993، وقام بتعيين كل من "ريتشارد آيتكنهيد كاستيلو" في منصب وزير المالية و"ريكاردو كاستيلو سينيبالدى" وزيرًا للتنمية. كان بين هؤلاء الرجال الثلاثة شيء مشترك، وهو أنهم أحفاد الغزاة الإسبان الذين وصلوا إلى غواتيمالا في أوائل القرن السادس عشر. كان الجد المشهور للرئيس "دي ليون" هو "خوان دي ليون كاردونا"- في حين كانت تربط بين الوزيرين "كاستيلو" الاثنين الآخرين وبين "برنال دياز ديل كاستيلو" علاقة قرابة- وهو الرجل الذي كتب واحدة من أشهر السير التاريخية كشاهد العيان على غزو المكسيك. وكمكافأة لجهوده في خدمة "هيرنان كورتيس" تم تعيين "دياز ديل كاستيلو" حاكمًا لـ "سانتياغو دي لوس كاباليروس"،

والتي تمثل اليوم مدينة "أنتيغوا" في غواتيمالا. وقد أسس كل من "كاستيلو" و"دي ليون" أسراً ملكية بالإضافة إلى الغزاة الآخرين مثل "بيدرو دي ألفارادو". حددت عالمة الاجتماع الغواتيمالية "مارتا كاسايوس أرزو" مجموعة أصلية من اثنين وعشرين عائلة في غواتيمالا تربطها علاقة زواج بستة وعشرين عائلة أخرى من خارج النواة الجينية الأصلية. توصلت دراساتها الجينية والسياسية إلى أن هذه العائلات هي التي كانت تسيطر على السلطة الاقتصادية والسياسية في غواتيمالا منذ عام 1531، وتوصلت أيضًا إلى تعريف أوسع حول أي من هذه العائلات كانت تمثل جزءًا من هذه النخبة، حيث كانت تمثل ما يزيد قليلًا عن نسبة 1 في المائة من السكان في التسعينيات من القرن العشرين.

اتخذت الحلقة المفرغة في سيراليون وفي كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء شكل المؤسسات الاستحواذية التي أنشأتها القوى الاستعمارية التي استولى عليها زعماء ما بعد الاستقلال. في غواتيمالا، كما هو الحال في العديد من بلدان أميركا الوسطى، يمكننا أن نرى شكلاً أبسط وأكثر وضوحًا من الحلقة المفرغة: وهو أن أولئك الذين يملكون السلطة الاقتصادية والسياسية يخططون المؤسسات لضمان استمرارية سلطتهم، وقد نجحوا في القيام بذلك. أدى هذا النوع من الحلقة المفرغة إلى صمود وبقاء المؤسسات الاستحواذية واستمرار نفس النخب في السلطة واستمرار التخلف.

كانت غواتيمالا مأهولة بالسكان وقت الغزو وربما كان عدد سكانها يبلغ حوالي مليوني نسمة من سكان المايا. تسبب المرض والاستغلال في خسائر فادحة مثل ما حدث في أنحاء الأمريكيتين. لم يعد إجمالي السكان إلى هذا المستوى حتى عام 1920. وكما حدث في أماكن أخرى من الإمبراطورية الإسبانية، تم تخصيص السكان الأصليين للغزاة في شكل نظام الإنكونومييندا (إنكومييندا: هو نظام عمالة قانوني أقامته إسبانيا عندما احتلت أمريكا الجنوبية لتنظيم عمالة السكان الأصليين والحكم الذاتي) على شكل منح؛ وكما رأينا في سياق الاستعمار لكل من المكسيك وبيرو، كان نظام الإنكومييندا عبارة عن نظام سخرة، والذي أعطى مبررًا في وقت لاحق لغيره من المؤسسات القسرية المماثلة، ولا سيما نظام repartimiento أو التقسيم والذي يسمى

أيضًا mandamiento أو نظام العمل والزراعة التجارية في غواتيمالا. لم تستفد النخبة، التي تتكون من أحفاد الغزاة وبعض عناصر السكان الأصليين، فقط من نُظم العمل القسري المختلفة ولكن أيضًا السيطرة على التجارة واحتكار من خلال نقابة تجارية يطلق عليها "نقابة التجار". كان معظم سكان غواتيمالا يسكنون أعالي الجبال بعيدًا عن الساحل؛ ولذلك قللت تكاليف النقل العالية من حجم اقتصاد التصدير، ولم تكن الأرض ذات قيمة في البداية؛ حيث كان الكثير منها لا يزال ملك للسكان الأصليين الذين كانوا يستحوذون على مساحات ضخمة من الأراضي، وكانوا يطلق عليهم "إيخيدوس". وكانت بقية الأراضي غير مأهولة إلى حد كبير ومملوكة نظريًا للحكومة. كان هناك المزيد من المال من خلال السيطرة وفرض الضرائب على التجارة، كما كانت في السابق، عنها في حالة السيطرة على الأراضي.

كما هو الحال في المكسيك، نظرت النخبة الغواتيمالاية إلى مشروع دستور "كاديز" (الفصل الأول) على أنه مشروع معادٍ، مما شجعهم على إعلان الاستقلال تمامًا مثلما فعلت النُخب المكسيكية. بعد الاتحاد الوجيز بين المكسيك واتحاد أمريكا الوسطى، قامت النخبة الاستعمارية بحُكم غواتيمالا تحت النظام الدكتاتوري الذي أقامه "رافائيل كاريرا (1839-1871)". وخلال هذه الفترة، حافظت النخبة من السكان الأصليين وأحفاد الغزاة الإسبان على المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية المستخلصة للثروات التي ورثوها من الحقبة الاستعمارية دون تغيير يُذكر. وحتى منظمة "نقابة التجار" لم يطالها أي تغيير مع الاستقلال، رغم أنها كانت مؤسسة ملكية، ولحسن الحظ فقد استمرت حتى تحت الحكم الجمهوري.

لم يكن الاستقلال إذًا سوى مجرد انقلاب قامت به النخبة المحلية الموجودة من السابق، كما هو الحال في المكسيك. أقاموا المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية على النحو المعتاد الذي يحقق لهم الاستفادة بشكل أكبر. ومن المفارقات الساخرة، خلال هذه الفترة ظلت "هيئة التجارة" مسؤولة عن التنمية الاقتصادية في البلاد، ولكن كما كان الحال قبل الاستقلال، كانت "نقابة التجار" ترعى مصالحها فقط وليس مصالح

البلاد. كان تطوير البنية التحتية والموانئ والطرق جزءًا من مسؤوليتها، ولكن مثل الإمبراطورية النمساوية المجرية وروسيا وسيراليون،،كان هذا في الغالب ما يهدد الفوضى الخلاقة ويتسبب في زعزعة استقرار النظام. وبالتالي، في كثير من الأحيان، كانت تتم مقاومة تنفيذ تطوير البنية التحتية بدلًا من البدء في تطويرها. على سبيل المثال، كان تطوير ميناء ساحل مدينة "سوشيتيبكيز" المطلة على المحيط الهادئ. يمثل أحد المشاريع المقترحة. وحيث كانت هذه المدينة في ذلك الوقت هي المنفذ المناسب الوحيد على الساحل الكاريبي وكانت "هيئة التجارة" هي المُسيطرة عليها. لم تفعل "هيئة التجارة" شيئا فيما يخص الجانب المطل على المحيط الهادئ للميناء، والذي من شأنه أن يوفر منفذًا للسلع أسهل بكثير من المدن المُقامة على الأراضي المرتفعة مثل "مازاتينانغو" و"كويزالتينانجو"، وأيضًا لتسهيل الوصول إلى الأسواق المختلفة لهذه السلع من أجل تقويض احتكار "هيئة التجارة" للتجارة الخارجية. ينطبق المنطق نفسه على الطرق، حيث، مرة أخرى، كانت "هيئة التجارة" هي المسؤولة عن البلاد بأكملها. ومن المتوقع أنها رفضت أيضًا بناء الطرق التي من شأنها تقوية الجماعات المتنافسة أو كانت ستؤدي إلى تقويض احتكارها. وقد أتى الضغط الخارجي، من أجل القيام بذلك، من غرب "غواتيمالا" و"كويزالتينانجو"، في منطقة "لوس التوس". ولكن إذا تحسن الطريق بين "لوس التوس" وساحل "سوشيتيبيكيز" قد تم تحسينه لكان من شأنه أن يخلق طبقة من التجار، والتي كان من الممكن أن تصبح منافسًا لتجار "نقابة التجار" في العاصمة؛ ولكن لم يتم تحسين الطريق.

نتيجة لهيمنة النخبة، اشتعلت غواتيمالا في منتصف القرن التاسع عشر، حيث تغيرت بسرعة مثل بقية العالم. لكن هذه التغيرات كان من شأنها التأثير على غواتيمالا في نهاية المطاف. تراجعت تكاليف النقل بسبب الابتكارات التكنولوجية مثل القطار البخاري والسكك الحديدية والأنواع الحديثة من السفن السريعة. وعلاوة على ذلك، تزايدت الدخول في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية مما خلق طلباً شديداً على كثير من المنتجات التي من المحتمل أن تنتجها بلد مثل غواتيمالا.

بدأت غواتيمالا بحلول أوائل القرن في إنتاج بعض أنواع الصبغات الزرقاء النيلية وبعد ذلك القرمزية الطبيعية بغرض التصدير، إلا أن الفرصة التي تحقق ربحًا أكثر كانت تتمثل في إنتاج بُن القهوة. كانت غواتيمالا تمتلك الكثير من الأراضي الصالحة لزارعة نبات بُن القهوة ومن ثمَّ بدأت في توسيع رقعة الأراضي الزراعية دون أي مساعدة من "نقابة التجار". أدى ارتفاع السعر العالمي للبن إلى توسع التجارة الدولية وأصبحت هناك أرباح ضخمة مما جعل النخبة في غواتيمالا تهتم بزراعة نبات البُن. في عام 1871، أُطيح بنظام الديكتاتور "كاريرا"، الذي مكث طويلًا في الحكم بواسطة مجموعة من الناس يطلقون على أنفسهم الليبراليين، بعد ظهور حركة عالمية بهذا الاسم. تغير معنى الليبرالية مع مرور الوقت، في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة وأوربا كانت الليبرالية مشابهة لما يسمى اليوم بالتحررية، حيث إنها نشأت من أجل حرية الأفراد، وتحديد اختصاصات الحكومة، وتحرير التجارة. غير أن الأمور سارت بشكل مُغاير قليلًا في غواتيمالا، حيث حُكمت غواتيمالا في البداية بقيادة "ميغيل غارسيا غرانادوس"، وبعد عام 1873 بقيادة " خوستو روفينو باريوس"، كان الليبراليون في غواتيمالا، الأكثرية منهم، لا يمثلون أشخاصًا جددًا يحملون المُثل الليبرالية؛ وبشكل عام، احتفظت نفس العائلات بالسلطة. احتفظوا بالمؤسسات السياسية الاستحواذية وقاموا بتنفيذ عملية إعادة تنظيم كبيرة للاقتصاد من أجل استغلال إنتاج بُن القهوة. قام الليبراليون بإلغاء نقابة التجار" عام 1871، ولكن كانت الظروف الاقتصادية قد تغيرت؛ وانصب تركيز المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية على إنتاج وتصدير البُن.

يحتاج إنتاج البُن للأرض والأيدي العاملة. ولتوفير الأرض لزراعة البُن، انخرط الليبراليون في خصخصة الأراضي، في الواقع، كان الاستيلاء على الأراضي يتمثل في الاستيلاء على الأراضي التي كانت في السابق في حيازة الشعب أو الحكومة. وعلى الرغم من أن محاولتهم لاقت مجابهة مريرة، بالنظر إلى قدرة المؤسسات السياسية شديدة الاستحواذ والسلطة السياسية المتركزة في غواتيمالا، إلا أن النخبة انتصرت في نهاية

المطاف. أصبحت الأراضي، ما يقرب من مليون فدان، والتي كان معظمها مملوكًا للسكان الأصليين والجزء الآخر أراضي حدودية، في أيدي النخبة بين الأعوام 1871 و1883، وكان ذلك بداية النمو السريع لإنتاج بن القهوة. كان الهدف هو تشكيل ملكيات عقارية كبيرة. تم عرض الأراضي التي تم خصخصتها للبيع في مزاد لصالح أفراد من النخبة التقليدية في الغالب أو لمن على علاقة بهم؛ ثمَّ بعد ذلك تم استخدام السلطة القسرية للدولة الليبرالية لمساعدة كبار ملاك الأراضي في الحصول على العمالة من خلال تكييف وتكثيف أنظمة مختلفة من السخرة. في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1876، قام الرئيس "باريوس" بمراسلة مُحافظي غواتيمالا يخبرهم بالآتي:

"بما أن البلاد بها مساحات واسعة من الأراضي التي تحتاج للزرعة باستخدام العديد من العمال الذين لا يزالون حتى اليوم خارج حركة تطور عناصر الإنتاج الوطني التي تشهدها البلاد، لذلك، عليكم تقديم كل المساعدة لتصدير ما تتم زراعته":

1- من مُدن الهنود الواقعة في ولايتكم وتقديمها لأصحاب المزارع الذين يطلبون تشغيل عدد من العمال بحيث يتراوح العدد بين خمسين أو مائة.

لم يتم إلغاء نظام "repartimiento" أو نظام التقسيم، وهو نظام العمل القسري، بعد الاستقلال بل على العكس اتسع نطاقه وطالت مدته، تم إضفاء الطابع المؤسسي علي هذا النظام في عام 1877 بموجب المرسوم رقم 177، والذي حدد أنه يجب على أصحاب العمل تقديم طلب للحصول من قبل الحكومة بما يصل إلى ستين عامل لمدة خمسة عشر يومًا من العمل، إذا كانت الملكية في نفس الدائرة ولثلاثين يومًا إذا كانت الملكية خارج نطاق الدائرة. ومن ناحية أخرى، يمكن تجديد الطلب إذا رغب صاحب العمل في ذلك. يمكن تعيين هؤلاء العمال قسرًا، إلا إذا تمكنوا سجل العمل الخاص لهم إثبات أنهم قد أدوا مثل هذه الخدمة سابقاً بطريقة مرضية. اضطر جميع العمال الريفيين إلى حمل سجل العمل الخاص بهم، والذي كان يطلق عليه باسم "libreta" أي "الكُتيب"، والذي يتضمن تفاصيل مكان عملهم ومديونياتهم. كان العديد من

الفلاحين مديونين لأصحاب العمل حيث لا يستطيع العامل المديون ترك صاحب العمل دون إذن. ينص المرسوم رقم 177 كذلك على أن الطريقة الوحيدة لتجنب القيد في نظام التقسيم هو إظهار مديونيته حاليًّا تصاحب العمل. كان العمال محاصرون. وبالإضافة إلى هذه القوانين تم تمرير العديد من قوانين التشرد بحيث إن أي شخص يُثبت أنه لا يعمل يتم تعيينه على الفور في نظام التقسيم أو في أنواع أخرى من أنواع السخرة على الطرق، أو سيضطر لقبول العمل في أي مزرعة. كما كان الحال في القرن التاسع عشر والقرن العشرين في جنوب إفريقيا، تم إصدار قانون سياسات الأراضي بعد 1871 لتقويض اقتصاد الكفاف للشعوب صاحبة الأرض لإجبارهم على العمل مقابل أجور متدنية. استمر نظام التقسيم حتى العشرينيات من القرن الماضي، استمر نظام سجل العمل والسلسلة الكاملة لقوانين التشرد سارية المفعول حتى عام 1945، عندما شهدت غواتيمالا أول ازدهار ديمقراطي لها.

حكمت نخبة غواتيمالا البلاد من خلال القادة العسكريين الأقوياء، وكان ذلك قبل عام 1871، حيث استمروا في ذلك بعد الطفرة التي شهدتها زراعه بُن القهوة. تولى "خورجي أوبيكو" منصب الرئيس بين الأعوام 1931 و1944، وكان حكمه هو الأطول. فاز أوبيكو بالانتخابات الرئاسية في عام 1931 دون معارضة لعدم وجود أحد متهور بما كافي للترشح ضده. ومثل مؤسسة "نقابة التجار"، لم يوافق "أوبيكو" على القيام بالإجراءات التي قد تسبب الفوضى الخلاقة وتهدد كل من سلطته السياسية وأرباحه وأرباح النخبة من حوله. عارض "أوبيكو" الصناعة لنفس السبب الذي جعل كل من "فرانسيس الأول" ملك النمسا والمجر و"نيكولاس الأول" قيصر روسيا يعارضون الصناعة، حيث إن العمال الصناعيين يتسببون في إثارة المتاعب. قام "أوبيكو" في التشريع الفريد، الذي لا مثيل له في القمع، بحظر استخدام كلمات مثل (عمال) و(النقابات العمالية)، و(الإضرابات)، حيث يُمكن أن تتعرض للسجن لمجرد استخدامك إحدى هذه الكلمات. وعلى الرغم من "أوبيكو" كان قويًّا، إلا أن النخبة قامت بسحب بساط الحُكم من تحت أقدامه. قام المعارضون لنظامه في عام 1944،

يتقدمهم طلاب الجامعات الساخطين الذين بدأوا في تنظيم مظاهرات؛ وزاد السُخط الشعبي. وبحلول يوم 24 يونيو (حزيران)، قام حوالي 311 فردًا، كان أكثرهم من النخبة بالتوقيع على "ميموريال دي لوس311"، الخطاب المفتوح الذي يندد بالنظام. استقال "أوبيكو" في الأول من يوليو (تموز). على الرغم من أن النظام الذي تلاه في عام 1945، كان ديمقراطيًا، إلا أنه أطيح به في انقلاب عام 1954، مما أدى إلى حرب أهلية طاحنة، ثمَّ عادت غواتيمالا ديمقراطية مرة أخرى بعد عام 1986.

لم يندم الغزاة الإسبان على ما أقاموه من نظام سياسي واقتصادي استحواذي، فقد كان هذا هو سبب قطعهم كل هذه المسافة نحو العالم الجديد. لكن كان من المفترض أن تكون معظم المؤسسات التي أنشئوها مؤقتة. كان نظام "إنكوميندا" على سبيل المثال، كان يقوم بمنح الحقوق مقابل العمل مؤقتًا، ولم يكن لديهم خطة كاملة مُعدة لإقامة نظام من شأنه أن يستمر لأربعمائة عام قادم. وفي الواقع، تغيرت المؤسسات التي أنشئوها بشكل ملحوظ بمرور الوقت، ولكن شيئًا واحدا لم يتغير، وهو طبيعة استحواذ المؤسسات التي كانت نتيجة لهذه الحلقة المفرغة. تغير شكل الاستبداد، لكن لم تتغير طبيعة الاستحواذ المؤسسي، ولا حتى هوية النخبة. وفي غواتيمالا، أدى نظام "إنكوميندا" ونظام "التقسيم" واحتكار التجارة، إلى إتاحة الفرصة أمام خلق نظام "سجل العمل" والاستيلاء على الأراضي؛ ولكن الغالبية العظمى من السكان الأصليين "المايا" استمروا "كعمال بمرتب ضئيل"، ولم يكن يوجد تعليم، ولا حقوق، ولا خدمات عامة.

في غواتيمالا، وكما هو الحال في العديد من بلدان أمريكا الوسطى، التي كان بها نمط نموذجي من الحلقة المفرغة، ودعم من المؤسسات السياسية الاستحواذية للمؤسسات الاقتصادية الاستحواذية المستخلصة للثروات، والتي قامت بدورها بتوفير الأساس والدعم اللازم للمؤسسات السياسية الاستحواذية واستمرار سلطة نفس النخبة.

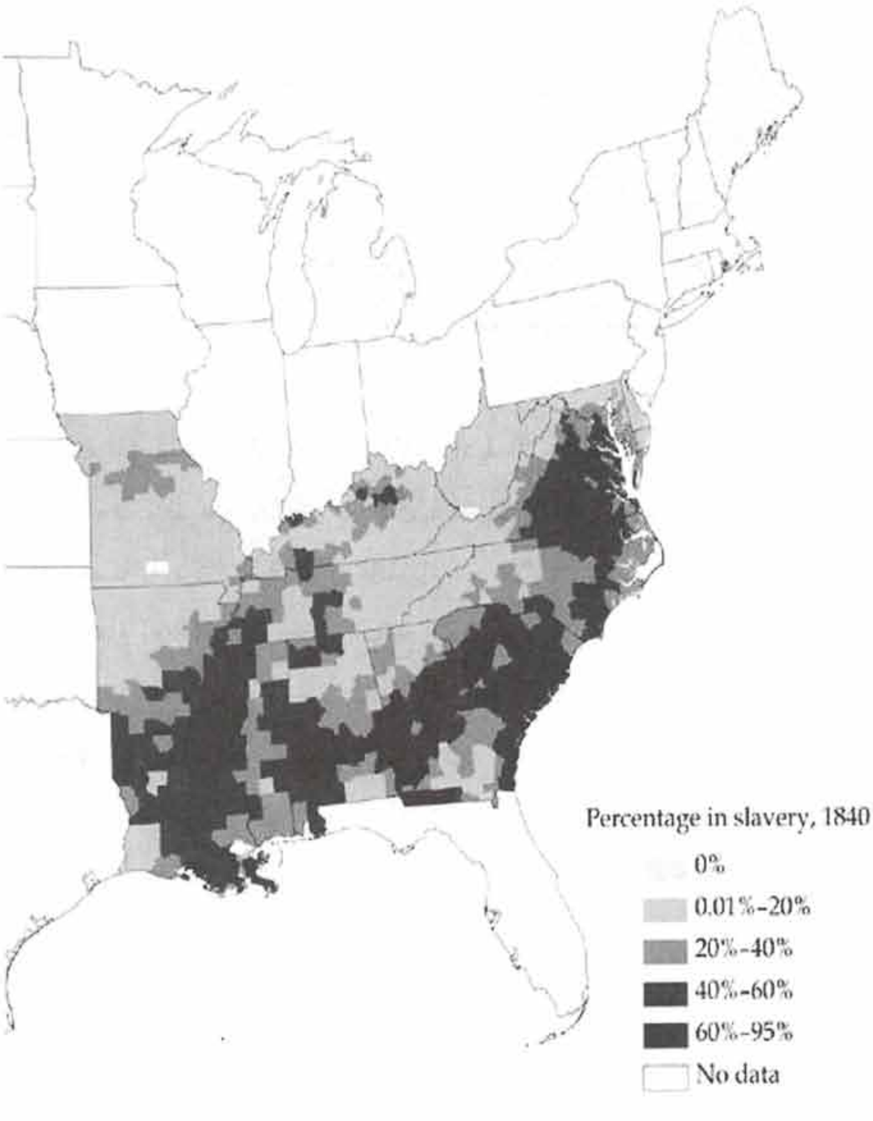
من العبودية إلى قوانين جيم كرو

استمرت المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات في "غواتيمالا" في الوجود منذ الحقبة الاستعمارية وحتى العصر الحديث، من خلال نفس النخبة التي كانت تسيطر بإحكام هناك. أي تغير في المؤسسات قد نتج عن محاولات التكيف مع البيئات المتغيرة، كما كانت الحالة بالنسبة للاستحواذ على الأرض من قبل النخبة مدفوعةً بانتعاش تجارة القهوة. لقد كانت المؤسسات الموجودة في جنوب الولايات المتحدة استحواذية مستخلصة للثروات على نحو مشابه حتى نشوب الحرب الأهلية؛ وكان الاقتصاد والسياسة يخضعون لهيمنة النخبة الجنوبية، وهم أصحاب المزارع الذين يستحوذون على مساحات ضخمة من الأرض والعبيد. ولم يكن يتمتع العبيد هناك بحقوق اقتصادية ولا سياسية؛ وبالفعل، كان لديهم القليل من الحقوق على جميع المستويات.

لقد جعلت المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية من الجنوب مكانًا أكثر فقرًا بشكل ملحوظ عن الشمال بحلول منتصف القرن التاسع عشر. كان الجنوبيون يفتقرون للصناعة وكانوا يقومون بالقليل من الاستثمار بشكل نسبي في قطاع البنية التحتية. في عام 1860، كان إجمالي الناتج التصنيعي أقل مما هو موجود في بنسلفانيا، أو نيويورك، أو ماساشوستس؛ وكان يعيش قرابة 9 في المائة فقط من السكان الجنوبيين في المناطق الحضرية، بالمقارنة مع نسبة 35 في المائة من السكان في الشمال الشرقي. وكانت كثافة السكك الحديدية (بمعنى، المسافات بالأميال التي تمتد فيها السكك الحديدية وفقًا لمساحة الأرض) أعلى بثلاثة أضعاف في الولايات الشمالية عن الولايات الجنوبية؛ وكانت نسبة طول مسافات القنوات المائية مشابهة لذلك.

توضح الخريطة رقم 18 مدى انتشار العبودية من خلال توزيع نسبة السكان الذين كانوا عبيد في أنحاء مقاطعات الولايات المتحدة في عام 1840. ومن الواضح أن العبودية كانت مسيطرة ومنتشرة في الجنوب مع وجود بعض المقاطعات، على سبيل المثال، على طول نهر المسيسيبي تشمل حوالي 95 في المائة من السكان كعبيد. ثمَّ بعد

ذلك تبين الخريطة رقم 19 أحد العواقب الخاصة بهذا الأمر، وهي نسبة القوة العاملة في مجال التصنيع في عام 1880. وعلى الرغم من أن هذا لم يكن مرتفعًا في أي مكان وفقًا لمقاييس القرن العشرين، إلا أنه توجد فوارق واضحة بين الشمال والجنوب. وفي كثير من

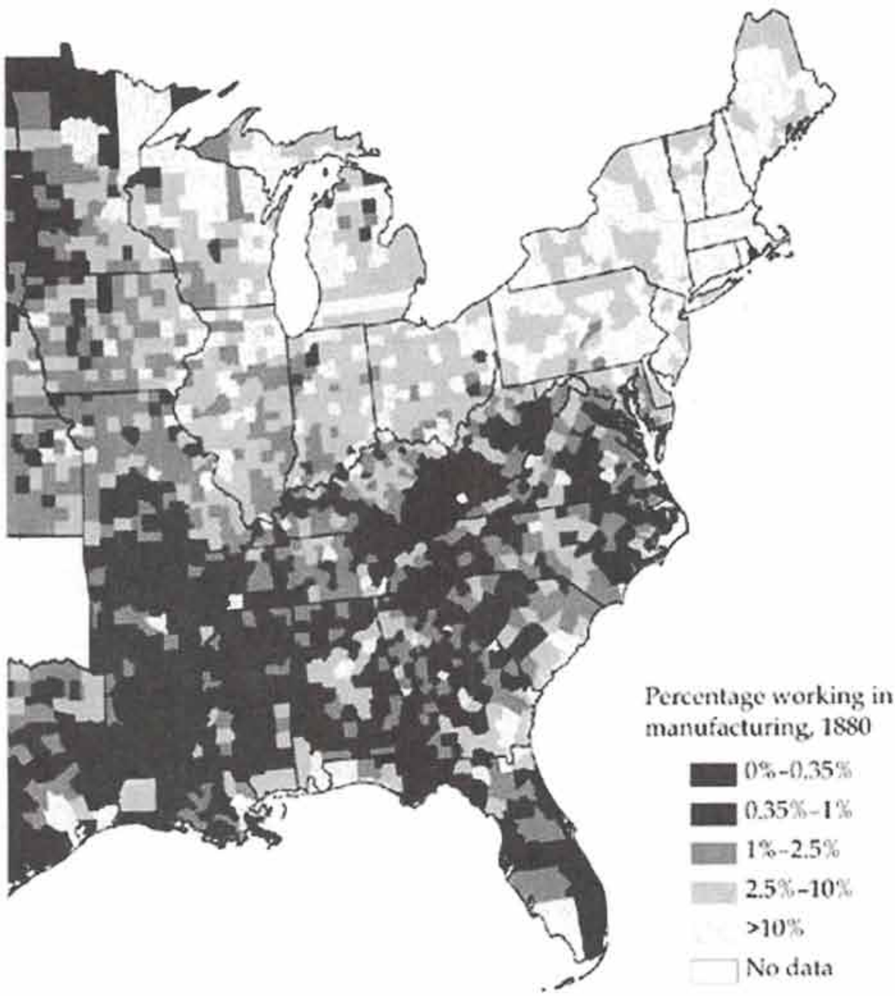


خريطة رقم (18): العبودية في أنحاء المقاطعات الأمريكية في عام 1840

منطقة الشمال الشرقي، كان أكثر من 10 في المائة من قوة العمل الموجودة يعمل في التصنيع. وعلى النقيض في الكثير من مناطق الجنوب، ولاسيما المناطق ذات الكثافات الضخمة من العبيد، كانت النسبة أساساً صفر.

لم يكن الجنوب مبتكرًا حتى في القطاعات التي كان متخصصًا فيها: كانت أعداد براءات الاختراع التي صدرت في الفترة بين عامي 1837 و1859 في كل عام بالنسبة للابتكارات المتعلقة بالذرة والقمح بمتوسط اثنا عشر وعشرة، على التوالي؛ وكان يوجد فقط براءة اختراع واحدة كل عام بالنسبة لأهم محصول في الجنوب، ألا وهو القطن. لم تكن هناك إشارة أو دلالة على أن التصنيع والنمو الاقتصادي سوف يبدأ قريبًا في أي وقت. غير أن الهزيمة في الحرب الأهلية تبعها إصلاح سياسي واقتصادي جوهري على أسنة الرماح؛ وتم إلغاء العبودية، وسُمِحَ للعبيد بالتصويت.

كان ينبغي أن تفتح هذه التغييرات الهامة الطريق أمام تحول جذري للمؤسسات الجنوبية الاستحواذية نحو المؤسسات الشاملة، وأن ينطلق الجنوب في مسار الازدهار الاقتصادي. غير أنه في تجلي آخر من الحلقة المفرغة، لم يحدث شيء من هذا النوع. وكان هناك استمرارية للمؤسسات الاستحواذية، وكانت هذه المرة في نمط "جيم كرو" وليس العبودية، والذي ظهر في الجنوب. وعبارة "جيم كرو"، والتي من المفترض أنها نشأت من أغنية بعنوان "اقفز يا جيم كرو"، وكانت أغنية ساخرة ظهرت في بداية القرن الثامن عشر حول الأشخاص السود، والتي قام بأدائها مغنين بيض يرتدون "أقنعة سوداء"، والتي كان يقصد منها الإشارة إلى السلسلة الكاملة من التشريعات المتعلقة بالفصل العنصري، التي تم سنها في الجنوب بعد عام 1865. وقد ظلت هذه التشريعات سارية لمدة قرن آخر تقريبا، حتى اندلعت ثورة هامة أخرى هناك، ألا وهي حركة الحقوق المدنية. وفي تلك الأثناء، استمر استبعاد السود من المشاركة في السلطة وعانوا من القمع. كانت الزراعة المرتبطة بنظام المزارع تقوم على دفع الأجور المنخفضة، واستمرت العمالة غير الحاصلة على تعليم مناسب، وتدنت مستويات الدخل في الجنوب بدرجة أكبر بالمقارنة مع متوسط الدخل الأمريكي. لقد كانت الحلقة المفرغة للمؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات أقوى مما كان يتوقع الكثيرون في ذاك الوقت.



الخريطة رقم (19): العمالة المرتبطة بالتصنيع في أنحاء المقاطعات الأمريكية في عام 1880

إن السبب وراء عدم تغير المسار السياسي والاقتصادي للجنوب على الإطلاق، على الرغم من إلغاء العبودية وحصول السود على حق التصويت، يتمثل في أن السلطة السياسية والاستقلال الاقتصادي للسود كان ضعيفًا وهشا. لقد خسر المزارعون الجنوبيون الحرب، ولكنهم سيفوزون بالسلام؛ وأنهم كانوا مازالوا منظمين وما زالوا يمتلكون الأرض. وقد حصل العبيد المحررين، أثناء الحرب، على وعد بأربعين فدانًا وبغل عندما تم إلغاء العبودية، وقد حصل حتى البعض منهم على ذلك خلال

الحملات الشهيرة التي قام بها الجنرال "ويليام تي. شيرمان". غير أنه في عام 1865، قام الرئيس "أندرو جونسون" بإلغاء قرارات "شيرمان"، ولم يحدث في الواقع إعادة توزيع الأرض كما كان مأمولًا من قبل؛ وفي مناظرة حول هذه المسألة داخل الكونجرس، أشار عضو الكونجرس "جورج واشنطن جوليان" ببصيرة نافذة بقوله: "ما الفائدة التي سنجنيها في وجود قانون من الكونجرس يلغي العبودية بصورة تامة...إذا ظل الأساس الزراعي القديم للسلطة الأرستقراطية قائما؟" لقد كان هذا بمثابة البداية بالنسبة "لخلاص" الجنوب القديم واستمرار وجود النخبة الجنوبية القديمة المالكة للأرض.

لقد قام عالم الاجتماع "جوناثان واينر" بدراسة ظاهرة استمرار نخبة المزارعين في خمس مقاطعات من منطقة الحزام الأسود، بلاد القطن الرئيسية، بولاية ألباما الجنوبية. قام بتتبع العائلات من سجلات التعداد السكاني للولايات المتحدة ودراسة الحالات التي تمتلك على الأقل ما يقدر بمبلغ 10,000 دولار أمريكي كممتلكات عقارية، حيث وجد أنه من بين عدد (236) عضوًا من نخبة المزارعين في عام 1850، كان هناك عدد (101) عضوًا احتفظوا بمكانتهم في عام 1870. ومما يثير الدهشة، أن هذه النسبة من الاستمرارية كانت مشابهة بدرجة كبيرة للنسبة التي شهدتها فترة ما قبل الحرب الأهلية؛ ومن بين عدد (236) من الأسر الأكثر ثراءً من المزارعين لعام 1850، ظل فقط عدد (110) منهم كذلك لمدة عقد لاحق. ورغم ذلك، فإنه من بين عدد (25) مزارعًا كانت لديهم أكبر الممتلكات في عام 1870، كان منهم 18 مزارعًا (72 في المائة) ينتمون إلى عائلات النخبة في عام 1860. وكان منهم 16 عضوًا في مجموعة النخبة في عام 1850؛ وفي حين أن ما يزيد عن 600 ألف شخص قد لاقوا حتفهم في الحرب الأهلية، لم تعانِ نخب المزارعين إلا من القليل من حالات القتل والإصابات. لقد كان القانون، الذي وضعه المزارعون لصالح المزارعين، يعفي الشخص الذي يملك العبيد من الخدمة العسكرية عن كل عشرين عبد يملكهم. وبينما لاقى مئات الآلاف من الرجال حتفهم من أجل الحفاظ على الاقتصاد الزراعي الجنوبي، كان الكثيرون من مالكي

العبيد وأبناؤهم يجلسون في الهواء الطلق في شرفات منازلهم، وبهذا كانت لديهم القدرة على ضمان استمرار الاقتصاد الزراعي هناك.

بعد نهاية الحرب، كانت النخبة من المزارعين الذين يسيطرون على الأرض قادرة على إعادة فرض سيطرتها على قوة العمالة. وعلى الرغم من إلغاء المؤسسة الاقتصادية المرتبطة بالعبودية، إلا أن الأدلة تظهر خطًا واضحًا للاستمرار في النظام الاقتصادي للجنوب، القائم على الزراعة بنمط المزارع مع توافر العمالة الرخيصة. لقد تم المحافظة على هذا النظام الاقتصادي من خلال العديد من القنوات، بما في ذلك السيطرة على السياسة المحلية وممارسة العنف. وكنتيجة لذلك، وكما صاغها العالم الأمريكي من أصول إفريقية "دبليو. إي. بي. دو بوا"، لقد أصبح الجنوب " بمثابة معسكر مسلح لقذف الرعب والخوف في العشيرة السوداء."

في عام 1865، أصدرت الهيئة التشريعية بولاية ألباما قانون السود، والذي يمثل مَعْلَمًا هامًا نحو قمع العمالة السوداء. وعلى غرار المرسوم رقم (177) في غواتيمالا، كان قانون السود لولاية ألباما يتألف من قانون التشرد وقانون ضد "تحريض" العمال. لقد تم وضع القانون لإعاقة تنقل العمالة وتقليل التنافس في سوق العمل، وكان يضمن أيضًا أن المزارعين الجنوبيين سيظلون يتمتعون بمستوى عمالة منخفضة التكلفة بشكل ثابت.

بعد انتهاء الحرب الأهلية، وخلال الفترة التي أطلق عليها إعادة التعمير، والتي استمرت من عام 1865 وحتى 1877؛ قام رجال السياسة الشماليين، وبمساعدة جيش الاتحاد، بابتكار بعض التغييرات الاجتماعية في الجنوب. غير أن النخبة الجنوبية قامت برد فعل عنيف على ذلك من خلال الدعم المتنكر بمظهر ما كان يطلق عليهم "المُخَلِّصين"، الذين يسعون لخلاص الجنوب، حيث قاموا بإعادة إنتاج النظام القديم. في الانتخابات الرئاسية لعام 1877، كان "رازرفورد هاييز" يحتاج لدعم الجنوب في المجمع الانتخابي؛ وكان هذا المجمع، الذي يستخدم حتى اليوم، يمثل أساس أو قلب عملية الانتخاب غير المباشر للرئيس والتي أقرها الدستور الأمريكي؛ حيث إن

أصوات المواطنين لا تنتخب الرئيس بشكل مباشر ، وإنما تنتخب في المقابل ناخبين يقومون بعد ذلك باختيار الرئيس في الهيئة الانتخابية. وفي مقابل دعمهم له في المجمع الانتخابي، طلب الجنوبيون أن يقوم جنود جيش الاتحاد بالانسحاب من الجنوب وأن تترك المنطقة للأجهزة الخاصة بها لإدارتها. ووافق "هييز" على ذلك؛ ومن خلال دعم الجنوب، أصبح "هييز" رئيسًا وقام بسحب القوات من هناك. كانت الفترة بعد عام 1877 قد شهدت بعد ذلك إعادة الظهور الحقيقي لنخبة المزارعين التي كانت موجودة قبل فترة الحرب الأهلية؛ وقد أدخلت مجموعة خلاص الجنوب استحداث ضرائب الاقتراع الجديدة، واختبارات في التعليم من أجل التصويت، والتي نزعت بصورة ممنهجة الحقوق من السود، وكذلك في الغالب أيضًا السكان الفقراء من البيض. نجحت هذه المحاولات وخلقت نظام الحزب الواحد تحت مظلة الحزب الديمقراطي، مع وضع الكثير من السلطة السياسية في أيدي نخبة المزارعين.

لقد عملت قوانين "جيم كرو" على إنشاء مدارس منفصلة، ومتدنية بصورة يمكن ملاحظتها. فعلى سبيل المثال، أعادت ولاية ألباما كتابة دستورها في عام 1901 من أجل تحقيق هذا الغرض. ومما يثير الصدمة، أن المادة (256) من دستور ألباما، حتى اليوم- رغم أنها لم تعد تُنَفَّذ- ما زالت تنص على:

> "يجب على التشريع أن يحدد ويحافظ على نظام المدارس الحكومية؛ وتخصيص التمويل للمدارس الحكومية، وأن يفصل مدارس الأطفال البيض عن مدارس الأطفال السود.
>
> يجب على القانون أن يحدد، وينظم ويحافظ على وجود نظام ليبرالي للمدارس الحكومية في جميع أنحاء الولاية، لصالح الأطفال الموجودين بين أعمار سبع سنوات وإحدى وعشرين عاما. ويجب أن يتم تحديد نسبة التمويل الخاص بالمدارس الحكومية بالنسبة للمقاطعات المختلفة، بما يتناسب مع عدد أطفال المدارس في سن المدرسة بكل منطقة، ويجب أن يتم تحديد نسبتها كذلك وفقًا للمدارس الموجودة في المناطق أو المدن الصغيرة الموجودة في المقاطعة، بحيث يتم تقديم، وفقًا لأقرب ما يمكن أن يكون عمليا، فترات دراسية ذات أوقات

> متساوية في تلك المدارس الموجودة في المناطق أو المدن الصغيرة. يجب أن يتم توفير مدارس منفصلة للأطفال البيض والسود، ولا يُسمح لأي طفل من عرق مختلف أن يحضر في مدرسة مخصصة للعرق الآخر."

لقد تم على نطاق ضيق إبطال مشروع تعديل للمادة (256) من الدستور والخاصة بالإضراب ضمن التشريعات الخاصة بالولاية في عام 2004.

وفي الحقيقة، فإن عملية تجريد الحقوق، وقوانين التشرد مثل قانون السود لولاية ألاباما، وقوانين جيم كرو المختلفة، وإجراءات "كو كلوكس كلان"- والتي كان يمولها ويدعمها في الغالب النخبة- قد حولت جنوب ما بعد الحرب الأهلية إلى مجتمع تمييز عنصري نشط، حيث كان يعيش السود والبيض حياة مختلفة لكل منهما. وكما كان الوضع في جنوب إفريقيا، فإن هذه القوانين والممارسات كانت تهدف إلى السيطرة على السكان السود والعمالة الخاصة بهم.

كان رجال السياسة الجنوبيون في واشنطن، يعملون أيضًا للتأكد من استمرارية وبقاء المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات في الجنوب. على سبيل المثال، كانوا يتأكدون من عدم إقرار أي مشاريع فيدرالية، أو أعمال عامة قد تؤدي إلى المساس بسيطرة النخبة الجنوبية على قوة العمل الخاصة بالسود. وبالتالي، دخل الجنوب في القرن العشرين كمجتمع ريفي في معظمه، مع وجود مستويات منخفضة من التعليم والتكنولوجيا المتخلفة، حيث كان ما زالوا يستخدمون العمالة اليدوية وقوة البغال بشكل فعلي، وبدون الاستعانة بالوسائل الميكانيكية. وعلى الرغم من أن نسبة السكان في المناطق الحضرية قد تزايدت، إلا أنها كانت أقل بكثير عما كان موجوداً في الشمال. في عام 1900، على سبيل المثال، كان قرابة 13.5 في المائة من السكان في الجنوب يعيشون في مناطق حضرية، بالمقارنة مع 60 في المائة من السكان في الشمال الشرقي.

وبشكل عام، فإن المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية - استنادًا للسلطة التي كانت تستحوذ عليها النخبة المالكة للأرض، والزراعة القائمة على المزارع، والأجور المنخفضة، والعمالة ذات المستوى

التعليمي المتدني- قد ظلت مستمرة ومتواصلة بشكل جيد ودخلت في القرن العشرين. وقد بدأت هذه المؤسسات تتفتت وتنهار قواها فقط بعد الحرب العالمية الثانية، ثمَّ بعد ذلك قامت حركة الحقوق المدنية بصورة فعلية بتدمير الأساس السياسي للنظام. وأنه فقط بعد فناء هذه المؤسسات في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كان أن بدأ الجنوب في عملية تحولِّه السريع للشمال.

توضح حالة الجنوب في الولايات المتحدة الأمريكية جانبًا آخر أكثر مطاطيةً من الحلقة المفرغة: كما كان الحال في غواتيمالا، حيث ظلت النخبة الجنوبية من المزارعين في السلطة، وشكلت المؤسسات السياسية والاقتصادية من أجل ضمان استمرارية سلطتها. ولكن بصورة مختلفة عن غواتيمالا، واجهت هذه النخبة تحديات واضحة بعد هزيمتها في الحرب الأهلية، والتي ألغت العبودية، وعكست وضع الاستبعاد الدستوري التام للسود من المشاركة السياسية. غير أنه توجد أكثر من طريقة واحدة لسلخ القطة: حيث إن نخبة المزارعين كانت مسيطرة على ممتلكاتها الضخمة وظلت منظمة، فقد استطاعت أن تشكل مجموعة جديدة من المؤسسات، قوانين "جيم كرو" بدلًا من العبودية، من أجل تحقيق نفس الهدف؛ لقد تحولت الحلقة المفرغة لتصبح أكثر قوة مما كان يعتقد الكثيرون، بما فيهم "أبراهام لينكلون". تقوم الحلقة المفرغة على المؤسسات السياسية الاستحواذية التي تقوم بإنشاء مؤسسات اقتصادية استحواذية مستخلصة للثروات، والتي بدورها تدعم المؤسسات السياسية الاستحواذية، لأن الثروة والنفوذ الاقتصادي يقوم بشراء السلطة السياسية. فعندما تم التخلص من قرار توزيع الأربعين فدانًا وبغل، ظل النفوذ الاقتصادي لنخبة المزارعين في الجنوب بكامل قوته ولم يمسه سوء. فإن التداعيات الخاصة بذلك- ومما لا يثير الدهشة وللأسف - فإن التداعيات الخاصة بذلك بالنسبة للسكان السود في الجنوب، وكذلك بالنسبة للتنمية الاقتصادية للجنوب، كانت نفس الشيء.

القانون الحديدي للأوليغاركية (حكم الأقلية)

ظلت الأسرة السليمانية في إثيوبيا في الحكم، حتى تم الإطاحة بها من خلال انقلاب عسكري في عام 1974. كان هذا الانقلاب تحت قيادة "الديرج"، وهي مجموعة من ضباط الجيش الماركسيين؛ وكان النظام الذي أطاحت به هذه المجموعة من السلطة يبدو وكأنه قد تجمد عند أحد القرون الأولى، مفارقة تاريخية؛ حيث كان الإمبراطور "هايلا سيلاسي" يبدأ يومه بالوصول إلى ساحة البلاط بالقصر العظيم، والذي كان قد شيده الإمبراطور "مينلك الثاني" في أواخر القرن التاسع عشر. خارج القصر كان يوجد جمع من النخبة الأرستقراطية في انتظار وصوله، حيث ينحنون لتحيته ويحاولون بصورة بائسة نيل شرف انتباهه لهم. كان الإمبراطور يعقد جلسة في صالة الحضور، وهو يجلس على كرسي العرش الإمبراطوري. (كان "سيلاسي" رجل صغير القامة؛ ولذلك كانت رجليه لا تُترك متأرجحة في الهواء، وكانت هذه هي مهمة خاصة لحامل الوسادة بأن يرافقه حيثما كان يذهب، لكي يضمن وجود وسادة مناسبة لكي يضعها تحت قدميه؛ وكان حامل الوسادة لديه مخزون يتكون من اثنين وخمسين وسادة تكفي للتعامل مع أي موقف.) كان "سيلاسي" يسيطر على مجموعة صارمة من المؤسسات الاستحواذية التي كانت تعمل على إدارة شؤون البلاد بالإضافة إلى ممتلكاته الخاصة، وكان يُنّعم بأفضال ومحسوبيات على المقربين ويعاقب بقسوة من لا يُكِنُّون له الولاء. لم تكن هناك تنمية اقتصادية يمكن الحديث عنها في إثيوبيا في ظل حكم الأسرة السليمانية.

قامت مجموعة "الديرج" في البداية بتشكيل هيئة مكونة من (108) ممثلًا للوحدات العسكرية المختلفة من كل أنحاء البلاد. كان الممثل للقسم الثالث بإقليم "هارار" رائد يدعى "مينجستو هايلي ماريام". وعلى الرغم من أنه خلال الإعلان المبدئي في 4 يوليه (تموز) 1974، أعلن الضباط في هذه المجموعة عن ولائهم للإمبراطور، إلا أنهم سرعان ما بدأوا في اعتقال أعضاء الحكومة، من أجل اختبار حجم المعارضة التي سوف تنشأ عن ذل. وعندما أصبحوا أكثر ثقةً في أن حجم التأييد لنظام "سيلاسي" كان ضعيفًا وهشًا، بدأوا في التحرك نحو الإمبراطور نفسه، حيث

قاموا باعتقاله في 12 سبتمبر (أيلول) ثمَّ بعد ذلك بدأت عمليات الإعدام والتصفية، حيث تم التخلص بشكل سريع من الكثير من السياسيين الذين كانوا يمثلون قلب النظام القديم. وبحلول ديسمبر (كانون الأول)، أعلنت مجموعة الضباط (الديرج) أن إثيوبيا أصبحت دولة اشتراكية. وتوفي "سيلاسي"، ومن المحتمل أن يكون قد تعرض للقتل، في 27 أغسطس (آب) 1975. في عام 1975، بدأ "الديرج" في تأميم الممتلكات، بما في ذلك جميع الأراضي الموجودة في الأماكن الحضرية والريفية، ومعظم أنواع الممتلكات الخاصة. لقد كان السلوك السلطوي الذي انتهجه النظام الحاكم سببًا في اشتعال المعارضة في كل أنحاء البلاد. حيث تم دمج مناطق كبيرة من إثيوبيا معًا خلال فترة التوسع الاستعماري الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عن طريق السياسات التي وضعها الإمبراطور "مينلك الثاني"، المنتصر في معركة "أدووا"، التي سبق أن تعرضنا لها من قبل؛ وكانت هذه المناطق تشمل إريتريا وتيجراي في الشمال، وأوجادين في الشرق. ظهرت حركات الاستقلال كرد فعل لنظام الحكم القاسي لمجموعة الضباط "الديرج" في كل من إريتريا وتيجراي، في حين قام الجيش الصومالي بغزو منطقة أوجادين المتحدثة باللغة الصومالية. بدأت مجموعة "الديرج" نفسها في الانفصال وانقسمت إلى فصائل مختلفة. كان الرائد "مينجستو" بمثابة أكثر هذه المجموعة قسوة ودهاءً؛ حيث قام في منتصف عام 1977 بالتخلص من خصومه الرئيسيين وأصبح بصورة فعلية مسؤولًا عن نظام الحكم، والذي تم إنقاذه من الانهيار فقط من خلال دفعة ضخمة من الأسلحة والقوات القادمة من الاتحاد السوفيتي وكوبا بعد ذلك في نوفمبر (تشرين الثاني) من نفس العام.

في عام 1978، قام النظام الحاكم بتنظيم احتفال وطني يُمَجِّد تاريخ الذكرى الرابعة للإطاحة بنظام "هايلا سيلاسي"؛ وفي ذلك الوقت، أصبح "مينجستو" قائدًا منفردًا لمجموعة الضباط "الديرج". ومن محل إقامته، المكان الذي سيباشر من خلاله حكم إثيوبيا، فقد اختار القصر العظيم الخاص بسيلاسي- والذي كان خاليًا منذ الإطاحة بالنظام الملكي. وخلال ذلك الاحتفال، جلس على كرسي مطلي بالذهب،

تمامًا مثلما كان يفعل الأباطرة القدامى، يشاهد العرض الاحتفالي. أصبحت المهام الرسمية يتم عقدها وإدارتها مرة أخرى في القصر العظيم، حيث كان "مينجستو" يجلس على العرش القديم لـ"هايلا سيلاسي". بدأ "مينجستو" في مقارنة نفسه بالإمبراطور "تويدروس"، والذي كان قد أعاد تأسيس الأسرة السليمانية في منتصف القرن التاسع عشر بعد فترة من التراجع والتدهور.

"وقد سَجَّل أحد وزرائه، "داويت وولد جيورجيس"، في مذكراته مشيرًا لذلك بقوله:

> في بداية الثورة رفض جميعنا مطلقًا أي شيء كان له علاقة بالماضي. لن نقود السيارات بعد ذلك، أو نرتدي البدل الرسمية؛ وكان ارتداء رابطة العنق يعد جريمة؛ بالإضافة إلى أي شيء يجعلك تبدو متميزًا أو من البورجوازيين الرأسماليين، وأي شيء يرتبط بالغنى أو الحياة المعقدة، كان محط توبيخ واستهجان كجزء من النظام القديم. ثمَّ بعد ذلك، في قرابة عام 1978، بدأ كل ذلك يتغير. تدريجيًا أصبحت الرأسمالية مقبولة، ثمَّ بعد ذلك ضرورية ومتطلبة. وأصبحت الملابس التي يصنعها أفضل مصممي الأزياء الأوروبيين هي الزي الرسمي لجميع مسؤولي الحكومة الكبار، وكذلك أعضاء المجلس العسكري. أصبح لدينا الأفضل والأجود من كل شيء: أفضل المنازل، أفضل السيارات، أجود أنواع الويسكي، والشمبانيا، والأطعمة. لقد كان الأمر العكس تماماً للمثل والمبادئ التي قامت عليها الثورة."

وقد سَجَّل أيضًا "جيورجيس" بصورة حية كيف أن "مينجيستو" تغير عندما أصبح حاكمًا منفرداً:

> لقد ظهر "مينجيستو" الحقيقي: محب للانتقام، قاسي القلب ومستبد... الكثيرون منا- والذين كان قد اعتادوا أن يتحدثوا إليه وأيديهم في جيوبهم، وكأنه واحد منا- وجدنا أنفسنا نقف متيبسين في وضع الانتباه، ونظهر الاحترام بحذر في حضوره؛ وكنا عندما نخاطبه نستخدم دائمًا الصيغة المألوف لذلك "أنت"؛ ولكن الآن وجدنا أنفسنا نتحول إلى استخدام الصيغة الأكثر

رسمية "سيادتكم". لقد انتقل لمكتب أكثر بذخًا وأكبر حجمًا في قصر "مينلك"... وبدأ يستخدم سيارة الإمبراطور... كان من المفترض أننا لدينا ثورة تدعو للمساواة؛ لقد أصبح الآن بمثابة الإمبراطور الجديد."

إن نمط الحلقة المفرغة الذي صَوَّرته مرحلة الانتقال بين "هايلا سيلاسي" وبين "مينجيستو"، أو بين الحكام الاستعماريين البريطانيين لسيراليون وبين "سياكاستيفنز"، يعد متطرفًا للغاية، وغريبًا بدرجة شديدة عند مستوى معين، لدرجة أنه يستحق اسمًا خاصا. وكما سبق أن ذكرنا في الفصل الرابع، أن عالم الاجتماع الألماني "روبرت ميشلز" قد أطلق عليه مسمى "القانون الحديدي للأوليجاركية"(حكم الأقلية). يتمثل الأساس المنطقي الداخلي لأنظمة حكم الأوليجاركية، وفي الحقيقة بالنسبة لجميع المؤسسات الهرمية، كما يرى ميشلز، في أنها تعيد إنتاج ذاتها ليس فقط عندما تكون نفس المجموعة في السلطة، وإنما حتى عندما تتملك مجموعة جديدة بشكل كامل زمام الأمور. وربما كان ما لم يتوقعه "ميشلز" يتمثل في صدى عبارة "كارل ماركس" بأن التاريخ يعيد نفسه- في المرة الأولى كحدث تراجيدي، وفي المرة الثانية كمسرحية هزلية.

لم يكن فقط أن الكثيرين من زعماء مرحلة ما بعد الاستقلال في إفريقيا قد انتقلوا إلى نفس مناطق إقامة من سبقوهم، واستفادوا من نفس شبكات المحسوبيات والموالين، واستخدموا نفس الطرق في استغلال الأسواق، واستحواذ على الموارد كما كان الحال بالنسبة للأنظمة الاستعمارية والأباطرة الذين حلوا محلهم؛ غير أنهم جعلوا أيضًا الأمور في وضع أكثر سوءا. لقد كانت بالفعل بمثابة مسرحية هزلية، أن يكون "ستيفنز" المناهض للحركة الاستعمارية بإخلاص وثبات مهتمًا بالسيطرة على نفس الأشخاص، شعب الميندي، الذين حاول البريطانيون أن يسيطروا عليهم؛ لدرجة أنه اعتمد على نفس المسؤولين الذين فوضهم البريطانيون ثمَّ بعد ذلك استخدموهم للسيطرة على المناطق النائية خلف الساحل؛ ولدرجة أنه سيدير الاقتصاد بنفس الطريقة، ويقوم بمصادرة ممتلكات المزارعين من خلال نفس الهيئات التسويقية، والسيطرة على الماس تحت نفس أسلوب الاحتكار. لقد كانت بالفعل مسرحية هزلية،

مسرحية هزلية ممزوجة بالحزن بالفعل، أن يكون "لوران كابيلا"، الذي حَرَّك جيشًا ضد ديكتاتورية "موبوتو" وهو يحمل الوعد والعهد بأن يحرر الشعب وينهي تلك الحالة من الجمود والفساد المُفْقِر والقمع الذي عاشته زائير "موبوتو"، هو نفس الشخص الذي أنشأ نظام حكم على نفس الدرجة من الفساد، وربما حتى أكثر كارثيةً من نظام موبوتو. لقد كان من السخرية بالتأكيد أنه حاول أن يؤسس لطائفة دينية مرتبطة بشخصية موبوتو بمساعدة وتحريض من جانب "دومينيك ساكومبي إينونجو"، والذي كان يشغل في السابق منصب وزير الإعلام في حكومة موبوتو، وأن نظام موبوتو كان في حد ذاته قائمًا على أنماط من استغلال مجموعات السكان، التي كانت قد بدأت منذ ما يزيد عن قرن من الزمان مع الملك "ليوبولد" في بناء دولة الكونغو الحرة. لقد كانت حقًا مسرحية هزلية أن يبدأ الضابط الماركسي "مينجيستو" في العيش في قصر، وناظرًا لنفسه كإمبراطور، وجامعًا للثروات لصالح نفسه وحاشيته بنفس الطريقة التي انتهجها "هايلا سيلاسي" والأباطرة الآخرون من قبله.

لقد كان الأمر برمته بمثابة مسرحية هزلية، ولكن أيضًا أكثر تراجيدية من المأساة الأصلية ذاتها، وليس فقط من أجل الآمال التي ولت وتلاشت. لقد بدأ كل من "ستيفنز وكابيلا"، مثل الكثيرين من الحكام الآخرين في إفريقيا، في قتل خصومهم، ثمَّ بعد ذلك المواطنين الأبرياء. وكانت سياسات كل من "مينجيستو" ومجموعة الضباط (الديرج) سينتج عنها حدوث مجاعات متكررة في أراضي إثيوبيا الخصبة. لقد كان التاريخ يعيد نفسه، ولكن في صيغة مشوهة ومحرفة بدرجة كبيرة. كانت هناك مجاعة في إقليم "وولو" في عام 1973، والتي كان "هايلا سيلاسي" غير مكترث بها بشكل واضح، والتي ساهمت في النهاية بدرجة كبيرة في تعزيز وتعضيد المعارضة ضد نظامه. لقد كان "سيلاسي" على الأقل غير مكترث فقط بالمجاعة، في حين رأى "مينجيستو" في المقابل أن المجاعة تعد بمثابة أداة سياسية لإضعاف وتقويض قوة معارضيه. إن التاريخ لم يكن فقط هزليًا وتراجيديا، وإنما أيضًا قاسيًا على المواطنين في إثيوبيا وفي كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

إن جوهر القانون الحديدي للأوليجاركية، هذا الوجه المحدد من الحلقة المفرغة، يتمثل في أن الزعماء الجدد يطيحون بالحكام السابقين وهم يحملون الوعود بإجراء تغيير جذري ولكنهم لا يحققون أي شيء سوى المزيد من نفس الأنظمة. وعند مستوى معين، يكون من الأصعب أن نفهم القانون الحديدي للأوليجاركية وأن نميزه عن الأشكال الأخرى من الحلقة المفرغة. هناك سبب منطقي واضح بالنسبة لاستمرارية وبقاء المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات في جنوب الولايات المتحدة وفي غواتيمالا؛ حيث استمرت نفس المجموعات في الهيمنة على الاقتصاد والسياسة على مدار قرون. وحتى عندما لاقت مواجهة وتحديات، كما حدث بالنسبة لنخبة المزارعين في جنوب الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية، ظلت سلطتهم قائمة كما هي، وكان لديهم القدرة على الحفاظ على مجموعة مماثلة من المؤسسات الاستحواذية، ليتمكنوا من خلالها تحقيق الأرباح والمكاسب. ولكن كيف يمكننا أن نفهم وندرك حقيقة أولئك الذين تملكوا زمام السلطة تحت مسمى التغيير الجذري ثمَّ أعادوا خلق نفس النظام؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكشف، مرة أخرى، أن الحلقة المفرغة تكون أقوى عنها عند ظهورها في المرة الأولى.

ورغم ذلك، ليست جميع التغييرات الجذرية محكوم عليها بالفشل. لقد كانت الثورة المجيدة بمثابة تغيير جذري، وربما تكون قد أدت إلى ما أصبح يمثل أهم ثورة سياسية على مدار الألفيتين الماضيتين. وكانت الثورة الفرنسية حتى أكثر راديكالية منها، من خلال ما صاحبها من فوضى وعنف مفرط وصعود نابليون بونابرت، ولكنها لم تعيد خلق النظام القديم.

هناك ثلاثة عوامل سهلت بشكل كبير ظهور المؤسسات السياسية الأكثر ديمقراطيةً وشمولا بعد كل من الثورة المجيدة والثورة الفرنسية. العامل الأول، كان يتمثل في التجار ورجال الأعمال الجدد الذين كانت لديهم الرغبة في اطلاق العنان لقوة الفوضى الخَلاَّقة، والتي سيستفيدون منها أنفسهم بعد ذلك؛ لقد كان هؤلاء الرجال الجدد من بين الأعضاء الرئيسيين في الائتلافات الثورية، كما أنهم لم يرغبوا في رؤية إعادة إنتاج

مجموعة أخرى من المؤسسات الاستحواذية التي ستفترسهم مرة أخرى.

كان العامل الثاني يتمثل في طبيعة الائتلاف الواسع الذي تشكل في كلتا الحالتين. على سبيل المثال، لم تكن الثورة المجيدة بمثابة انقلاب قامت به مجموعة ضيقة أو اهتمام ضيق محدد، وإنما كانت حركة يدعمها التجار، وأرباب الصناعة، وطبقة النبلاء، والمجموعات السياسية المتباينة. وكان نفس الشيء صحيحًا بدرجة كبيرة بالنسبة للثورة الفرنسية.

يرتبط العامل الثالث بتاريخ كل من المؤسسات السياسية الإنجليزية والفرنسية؛ حيث إنها وضعت الأساس لخلفية تستطيع الأنظمة الجديدة الأكثر ديمقراطية وشمولًا أن تقوم عليها. وفي كلتا الدولتين كان هناك طابعًا وتقليدًا للبرلمانات والسلطة التي يتم تقاسمها، والتي تعود بتاريخها إلى "الميثاق العظيم" في إنجلترا وإلى مجلس الوجهاء في فرنسا. وعلاوة على ذلك، فقد حدثت كلتا الثورتين في خضم عملية كانت بالفعل قد أضعفت وقوضت قبضة الأنظمة الاستحواذية المطلقة، أو المتطلعة لأن تصبح كذلك. كما أن هذه المؤسسات السياسية لم تسمح في أي من الحالتين لفئة جديدة من الحكام، أو لنخبة ضيقة أن تسيطر على الدولة وتقوم بنهب واغتصاب الثروات الاقتصادية الموجودة، وأن تبنى سلطة سياسية ثابتة لا تخضع للمراجعة والرقابة. في أعقاب الثورة الفرنسية، قامت مجموعة قليلة بقيادة "روبسبير" والقديس "جوست" بالسيطرة على السلطة، مع وجود عواقب كارثية لذلك، غير أن هذا كان مؤقتًا، ولم ينحرف عن المسار المتجه نحو بناء المؤسسات الأكثر ديمقراطية وشمولاً. إن كل هذا يتعارض مع موقف المجتمعات ذات التاريخ الطويل من حيث المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية بشكل متطرف، وغياب المراجعة والرقابة على سلطة الحكام. وفي هذه المجتمعات، لم يكن هناك تجار أو رجال أعمال أقوياء جدد يدعمون ويمولون المقاومة ضد النظام القائم بشكل جزئي من أجل التوصل لبناء مؤسسات اقتصادية أكثر شمولا؛ ولم تكن هناك ائتلافات واسعة تستحدث قيودًا ضد سلطة كل عضو فيها؛ ولم تكن هناك مؤسسات سياسية تكبح وتمنع رغبة الحكام الجدد في اغتصاب واستغلال السلطة.

وكنتيجة لذلك، سنلاحظ أن الحلقة المفرغة في كل من سيراليون، وإثيوبيا، والكونغو كانت أصعب بكثير لكي يتم مقاومتها، وأن التحركات نحو بناء المؤسسات الشاملة من غير المحتمل بدرجة أكبر أن تتم في الواقع. لم يكن هناك أيضًا مؤسسات تاريخية أو تقليدية يمكنها أن تراقب وتراجع سلطة أولئك الذين سيستحوذون على السلطة في البلاد. لقد كانت توجد مثل هذه المؤسسات في بعض مناطق من إفريقيا، وأن البعض منها- كما كان في بتسوانا- ظل موجودًا خلال الحقبة الاستعمارية؛ غير أنها كانت أقل ظهورًا بكثير عبر تاريخ سيراليون برمته، وحتى عندما كانت موجودة، فقد تشوهت وانحرفت عن المسار من خلال الحكم الغير مباشر. كان نفس الشيء صحيحًا في المستعمرات البريطانية الأخرى في إفريقيا، مثل كينيا ونيجيريا؛ ولكنها لم تكن موجودة مطلقًا في النظام الاستبدادي لمملكة إثيوبيا. وفي الكونغو، كانت المؤسسات الوطنية قد تم إضعافها من قبل الحكم الاستعماري البلجيكي والسياسات الاستحواذية لموبوتو. في كل هذه المجتمعات، لم يكن هناك أيضًا تجار أو رجال أعمال جدد، أو أصحاب أعمال يدعمون الأنظمة الجديدة، ويطالبون بحقوق ملكية آمنة ووضع نهاية للمؤسسات الاستحواذية السابقة. وفي الحقيقة، كانت المؤسسات الاقتصادية المستخلصة للثروات المتعلقة بالحقبة الاستعمارية تعني أنه لم يعد هناك مجال للكثير من الأنشطة التجارية والأعمال على الإطلاق.

لقد اعتقد المجتمع الدولي أن الاستقلال الإفريقي بعد مرحلة الاستعمار سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي من خلال عملية التخطيط الحكومي وتنمية ورعاية القطاع الخاص. غير أن القطاع الخاص لم يكن موجودًا في الأساس- إلا في المناطق الريفية، والتي لم يكن يوجد لها تمثيل في الحكومات الجديدة وهكذا ستصبح فريستهم الأولى. وربما يكون من الأكثر أهمية هنا، أنه في معظم هذه الحالات كانت هناك مكاسب وفوائد ضخمة يتم جنيها من خلال الاستحواذ على السلطة؛ وقد كانت هذه المكاسب هي التي جذبت الأشخاص الأكثر تجردًا من المبادئ والضمير، مثل "ستيفنز"، والذين كانوا يرغبون في احتكار هذه السلطة، كما أنها أخرجت أسوأ ما بداخلهم عندما تملكوا

زمام الأمور وأصبحوا يسيطرون على السلطة. لم يكن هناك شيء يساعد على الخروج من هذه الحلقة المفرغة.

التغذية المرتدة والحلقات المفرغة

إن الدول الغنية تعد غنية في الغالب لأنها استطاعت أن تبنى مؤسسات ديمقراطية شاملة في مرحلة معينة خلال الثلاثمائة عام الماضية. وقد استمرت هذه المؤسسات في الوجود من خلال عملية من الحلقات الحميدة، وحتى إذا كانت ديمقراطية وشاملة في نطاق محدود كبداية، وكانت هشة وضعيفة في بعض الأحيان، إلا أنها استطاعت أن تُوَلِّد ديناميكيات ساهمت في خلق عملية تغذية مرتدة إيجابية، واستطاعت أن تزيد من شموليتها وديمقراطيتها بشكل تدريجي. إن إنجلترا لم تصبح نموذجًا ديمقراطيًّا بعد الثورة المجيدة لعام 1688، وإنها بعيدة عن ذلك بدرجة كبيرة؛ وكان هناك قطاع صغير فقط من السكان لديه تمثيل رسمي، ولكنها كانت بالفعل تعددية. وأنه عندما يتم التمسك بالتعددية، يكون هناك اتجاه وميل للمؤسسات بأن تصبح أكثر ديمقراطيةً وشمولا بمرور الوقت، وحتى إذا كانت هذه العملية غير يقينية ومترنحة.

وفي هذا الصدد، كانت إنجلترا نموذجًا قياسيًّا للحلقات الحميدة: بمعنى أن تقوم المؤسسات السياسية بوضع قيود وضوابط ضد ممارسة واغتصاب السلطة؛ كما أنها أيضًا تميل إلى بناء مؤسسات اقتصادية شاملة، والتي في المقابل تجعل من استمرار المؤسسات السياسية الديمقراطية الشاملة أكثر احتمالا.

وفي ظل وجود المؤسسات الاقتصادية الشاملة، لا تتركز الثروة في أيدي مجموعة صغيرة يمكنها بعد ذلك أن تستخدم قدرتها الاقتصادية في زيادة سلطتها ونفوذها السياسي بطريقة غير عادلة. وعلاوة على ذلك، فإنه في ظل المؤسسات الاقتصادية الشاملة يكون هناك مكاسب محدودة بدرجة أكبر لا تسمح بالسيطرة على السلطة السياسية، وهكذا يكون هناك محفزات أضعف بالنسبة لكل مجموعة ولكل شخص

طامح، ومحدث نعمة حتى يحاول السيطرة على الدولة. وتعد مجموعة من العوامل المتاحة خلال مرحلة دقيقة- بما في ذلك التفاعل المتبادل بين المؤسسات القائمة، وبين الفرص والتحديات التي أفرزتها المرحلة الدقيقة- هي المسؤولة بشكل عام عن بداية تَشَكُّل المؤسسات الديمقراطية الشاملة، كما توضح ذلك الحالة البريطانية. غير أنه عندما تصبح هذه المؤسسات موجودة في الواقع، فإننا لا نحتاج نفس مجموعة العوامل لضمان بقاء هذه المؤسسات. إن الحلقات الحميدة، رغم أنها ما زالت خاضعة للمصادفة أو المسار المحتوم بشكل واضح، إلا أنها تساعد على استمرارية المؤسسات، كما أنها حتى في الغالب تحرر الديناميكيات التي تنقل المجتمع نحو مزيد من الديمقراطية والشمول.

وفي حين تساعد الحلقات الحميدة في بقاء المؤسسات الديمقراطية الشاملة، تخلق الحلقات المفرغة قوى ذات نفوذ وسيطرة تساعد على استمرار وبقاء المؤسسات الاستحواذية. إن التاريخ لا يمثل المصير أو القضاء المحتوم، والحلقات المفرغة ليست غير قابلة للكسر، كما سنرى لاحقًا في الفصل الرابع عشر. غير أنها مطاطية؛ إنها تخلق عملية قوية من التغذية المرتدة السلبية، حيث تقوم المؤسسات السياسية الاستحواذية بتشكيل المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية المستخلصة للثروات، والتي في المقابل تخلق الأساس اللازم لبقاء واستمرارية المؤسسات السياسية الاستحواذية. لقد رأينا هذا بشكل أكثر وضوحًا في حالة غواتيمالا، حيث إن نفس النخبة سيطرت على السلطة، بداية في ظل الحكم الاستعماري، ثمَّ بعد ذلك في غواتيمالا المستقلة، لمدة تزيد عن أربعة قرون؛ وتعمل المؤسسات الاستحواذية على زيادة ثروات النخبة، وتشكل ثرواتهم الأساس في استمرار هيمنتهم وسيطرتهم.

إن نفس العملية المتعلقة بالحلقة المفرغة تعد أيضًا واضحة في استمرار الاقتصاد القائم على نظام المزارع في جنوب الولايات المتحدة، وباستثناء أنها تظهر أيضًا الحالة المطاطية المرنة بدرجة كبيرة للحلقة المفرغة في مواجهة التحديات؛ لقد فقد مزارعو الجنوب الأمريكي سيطرتهم الرسمية على المؤسسات السياسية والاقتصادية بعد هزيمتهم في الحرب الأهلية. وتم إلغاء العبودية، التي كانت تمثل الأساس بالنسبة

للاقتصاد القائم على المزارع؛ وتم منح السود حقوق اقتصادية وسياسية متساوية. غير أن الحرب الأهلية لم تدمر السلطة السياسية لنخبة المزارعين أو الأساس الاقتصادي الخاص بها، وكانت لديهم القدرة على إعادة هيكلة النظام مرة أخرى، تحت قناع مختلف، كانت ما تزال تخضع لسيطرتهم السياسية المحلية، ومن أجل تحقيق نفس الهدف: وفرة من العمالة منخفضة التكلفة للمزارع.

إن هذه الصيغة من الحلقة المفرغة، والتي تستمر فيها المؤسسات الاستحواذية في البقاء؛ لأن النخبة التي تسيطر عليها وتستفيد من بقائها تظل موجودة، لا تمثل صيغتها الوحيدة. وفي البداية تكون هناك صيغة أكثر غموضاً- ولكنها ليست أقل واقعيةً أو أقل فسادا- من التغذية المرتدة السلبية التي تشكلها التنمية الاقتصادية والسياسية لكثير من الأمم، كما أنها تمثلها التجارب المتعلقة بالكثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء، ولاسيما سيراليون وإثيوبيا. وفي صيغة يطلق عليها عالم الاجتماع "روبرت ميشلز" القانون الحديدي للأوليجاركية، فإن الإطاحة بالنظام القابع فوق المؤسسات الاستحواذية ينذر بقدوم مجموعة جديدة من القادة لكي يقوموا باستغلال نفس النسق من المؤسسات الاستحواذية الخبيثة.

إن السبب المنطقي لهذا النوع من الحلقة المفرغة يعد أيضًا بسيطًا، لكي نفهمه في مرحلة الإدراك المتأخر: تضع المؤسسات السياسية الاستحواذية القليل من القيود على ممارسة السلطة، ولهذا لا يكون هناك في الأساس أي مؤسسات تقيد استخدام وانتهاك السلطة من قبل أولئك الذين يطيحون بالحكام المستبدين السابقين ويفرضون سيطرتهم على الدولة. وتشير المؤسسات الاقتصادية المستخلصة للثروات أن هناك أرباحًا وثروات عظيمة يتم جنيها، والاستحواذ عليها فقط من خلال السيطرة على السلطة، ومصادرة الأصول الخاصة بالآخرين، وفرض وسائل احتكارية لجني المزيد.

وبالطبع، فإن القانون الحديدي للأوليجاركية لا يمثل قانونًا صحيحا، مثل قوانين الطبيعة الصحيحة. إنه لا يرسم مسارًا محتوما، كما يوضح مثال الثورة المجيدة في إنجلترا أو إستعادة ميجي في اليابان.

كان هناك عامل رئيسي في هذه الأحداث، والذي شهد تحولًا جوهريًا نحو بناء المؤسسات الشاملة، يتمثل في تمكين ائتلاف واسع استطاع أن يقف في وجه النظام المستبد المطلق، وأن يستبدل المؤسسات المستبدة المطلقة بمؤسسات أكثر ديمقراطية وشمولاً وتعددية. والثورة التي يقوم بها ائتلاف واسع تجعل من ظهور المؤسسات السياسية التعددية أمرًا أكثر احتمالا بكثير. وفي كل من سيراليون وإثيوبيا، أصبح القانون الحديدي للأقلية الحاكمة أكثر احتمالًا، ليس فقط بسبب أن المؤسسات القائمة كانت استحواذية بشكل مفرط وإنما أيضًا لأنه لم تكن حركة الاستقلال في السابق، ولا الانقلاب الذي قامت به مجموعة الضباط (الديرج) بمثابة ثورات قادها مثل تلك الائتلافات الواسعة، وإنما بالأحرى قام بها أشخاص ومجموعات تسعى للوصول إلى السلطة حتى تتمكن من الاستحواذ على الثروات.

غير أنه ما زال هناك وجه آخر حتى أكثر تدميرًا وفتكًا من الحلقة المفرغة، والذي نتوقعه من خلال مناقشتنا لدول مدينة حضارة المايا في الفصل الخامس. وعندما تخلق المؤسسات الاستحواذية حالات من عدم المساواة الهائلة في المجتمع، وثروات عظيمة، وسلطة بلا رقيب، بالنسبة لأولئك الذين يستحوذون على السلطة، فسيكون هناك الكثيرون الذين يرغبون في القتال من أجل السيطرة على الدولة والمؤسسات. ومن ثمَّ فإن المؤسسات الاستحواذية لا تمهد الطريق فقط للنظام القادم، والذي سيكون حتى أكثر استحواذاً، وإنما أيضًا تتسبب في نشوب الاقتتال المتواصل والحروب الأهلية. ثمَّ بعد ذلك تسبب الحروب الأهلية المزيد من المعاناة الإنسانية، كما أنها حتى تدمر أيضًا ذلك القدر اليسير الذي حققته هذه المجتمعات من مركزية الدولة. وغالبًا ما يبدأ هذا أيضًا بعملية انحدار نحو غياب القانون، وفشل الدولة، والفوضى السياسية، والتي تسحق كل الآمال المتعلقة بالازدهار الاقتصادي، كما سيوضح الفصل القادم.

الفصل الثالث عشر

لماذا تفشل الأمم في هذا العصر

كيف تفوز بجائزة اليانصيب في زيمبابوي

في شهر يناير (كانون الثاني) 2000 بمدينة هراري، عاصمة زيمبابوي، كان مدير المراسم والتشريفات، السيد "فالوت تشاواوا"، هو المسؤول عن سحب التذكرة الفائزة في مسابقة اليانصيب الوطنية التي تنظمها مؤسسة زيمبابوي المصرفية المملوكة جزئيًا للدولة. كانت المسابقة مفتوحة أمام جميع العملاء الذين احتفظوا بمبلغ قيمته خمسة آلاف دولار زيمبابوي (Z$ 5000) أو أكثر في حساباتهم خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) 1999. أصاب السيد فالوت تشاواوا الذهول عندما قام بسحب شهادة اليانصيب الفائزة، كما وصفه البيان العام الذي صدر عن المؤسسة المصرفية بقوله" لم يكد مدير المراسم والتشريفات، السيد فالوت تشاواوا، يصدق عينيه عندما تم سحب التذكرة الفائزة بالجائزة الكبرى بقيمة مائة ألف دولار زيمبابوى (Z$ 100,000) ورأى اسم صاحب الفخامة رئيس الجمهورية "روبرت جابرييل موجابي" عليها."

الرئيس روبرت موجابي، الذي حكم زيمبابوي بكل الوسائل الشريفة وغير الشريفة، وبسط في العادة قبضته الحديدية منذ عام 1980، فاز بجائزة اليانصيب والتي كانت بقيمة مائة ألف دولار زيمبابوي (Z$ 100,000) بما يعادل حوالي خمسة أضعاف الدخل السنوي للفرد في بلاده. زعمت المؤسسة المصرفية أن اسم السيد موجابي قد تم سحبه من بين الآلاف من العملاء المسموح لهم بالمشاركة في المسابقة. يا له من رجل

محظوظ! لسنا بحاجة للقول إنه لم يكن بالفعل في حاجة إلى هذا المال. في الحقيقة، لقد منح موجابي نفسه ووزراءه زيادة في المرتبات مؤخرًا بنسبة تصل إلى 200 في المائة.

تُعد هذه الجائزة مجرد مؤشر آخر على المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات في زيمبابوي؛ حيث يمكن القول بسهوله أن هذا نوع من أنواع الفساد، كان مجرد أحد أعراض المرض المؤسسي في زيمبابوي. الحقيقة التي توضح أن موجابي يمكنه الفوز حتى بجائزة اليانصيب إذا أراد أن تظهر مدى سيطرته على الأمور في زيمبابوي، وأعطت العالم بأسره لمحةً عن حجم المؤسسات الاستحواذية في البلاد.

إن السبب الأكثر شيوعًا وراء فشل الأمم اليوم يتمثل في أن هذه الدول بها مؤسسات استحواذية. أظهر نظام موجابي في زيمبابوي العواقب الاقتصادية والاجتماعية بكل وضوح؛ وعلى الرغم من أن الإحصاءات الوطنية في زيمبابوي غير جديرة بالثقة ولا يمكن الاعتماد عليها بأي حال من الأحوال، إلا أن أفضل تقدير كان في عام 2008، حيث وصل نصيب المواطن في زيمبابوي من الدخل نصف ما كان عليه عندما حصلت الدولة على استقلالها في عام 1980. وبالرغم من ضخامة المأساة التي تعكسها هذه الإحصائية، إلا أنها لا تترجم بالفعل حالة التدهور الحقيقي في مستويات المعيشة في زيمبابوي، فقد انهارت الدولة وتوقفت تقريبًا عن تقديم الخدمات العامة الأساسية. أدى التدهور في النُظم الصحية إلى تفشي وباء الكوليرا في جميع أنحاء البلاد في عامي 2008-2009. وأشارت التقارير الصادرة في 10 يناير (كانون الثاني) 2010 إلى 98,741 حالة مصابة بالكوليرا، بينما وصل عدد الوفيات إلى 4,293 مما جعلها الدولة الأولى في حجم الوفيات بوباء الكوليرا في إفريقيا على مدار الخمسة عشر عامًا السابقة. وصل حجم البطالة في الوقت ذاته إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، حيث أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في أوائل عام 2009، أن معدل البطالة قد بلغ نسبة لا تُصدق حيث وصلت إلى 94 في المائة.

كما هو الحال في كثير من دول أفريقيا جنوب الصحراء، تعود جذور العديد من المؤسسات الاقتصادية والسياسية في زيمبابوي إلى الحقبة الاستعمارية. في عام 1890،

أرسل "سيسيل روديس" من شركة جنوب أفريقيا البريطانية حملة عسكرية إلى "نديبيلي"، التي كانت مملكة حينذاك، والواقعة في ماتابيليلاند، أيضًا إلى مدينة ماشونالاند، حيث أدى تفوق أسلحة البعثة العسكرية البريطانية إلى قمع المقاومة الإفريقية في هذه المدن بشكل سريع. وبحلول عام 1901 تشكلت مستعمرة روديسيا الجنوبية، نسبة إلى "سيسيل رودس"، في المنطقة التي تُسمي حاليًا بزيمبابوي. ونظرًا لأن هذه المنطقة كانت تُعتبر امتيازًا مملوكًا لشركة جنوب إفريقيا البريطانية، حيث كان رودس يتوقع أن يصنع ثروة هناك عن طريق التعدين والتنقيب عن المعادن الثمينة. غير أنه لم تتم إقامة أية مشاريع علىٰ الأرض، لكن المزارع الغنية بدأت في جذب المهاجرين البيض، حيث قام هؤلاء المستوطنون الجدد بضم مُعظم الأراضي. وبحلول عام 1923 كانوا قد حرروا أنفسهم من سيطرة شركة جنوب أفريقيا البريطانية وأقنعوا الحكومة البريطانية بمنحهم الحكم الذاتي. ما حدث بعد ذلك يُشبه إلى حد بعيد ما حدث في جنوب إفريقيا قبل عقد من الزمان أو ما شابه. خلق قانون "أراضي السكان الأصليين" لعام 1913 اقتصادًا مزدوجًا في جنوب أفريقيا وقامت "روديسيا" بإقرار قوانين مشابهة جدًّا ومستوحاة من النموذج الجنوب إفريقي، وبالفعل تم إنشاء دولة الفصل العنصري للبيض فقط بعد عام 1923 بفترة وجيزة.

مع سقوط الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، قامت النخبة البيضاء في روديسيا، والتي تمثل ما يقارب 5 في المائة من إجمالي السكان، بقيادة "إيان سميث"، بإعلان استقلالها عن بريطانيا في عام 1965. اعترف عدد قليل من الحكومات الدولية باستقلال روديسيا، وقامت الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ضدها. نظّم المواطنون السود حرب عصابات قاموا بشنها من قواعد في بلدان مجاورة لها مثل موزمبيق وزامبيا. أدت الضغوط الدولية وحركات التمرد التي شنتها مجموعتان رئيسيتان هما الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي (ZANU) واتحاد الشعب الإفريقي لزيمبابوي (ZAPU) بقيادة "جوشوا نكومو" إلى التفاوض الذي أفضى إلى إنهاء حكم البيض وإنشاء دولة زيمبابوي في عام 1980.

سرعان ما فرض "موجابي" سطوتهُ الشخصية بعد الاستقلال مباشرة، وقام أيضًا إما بالقضاء على خصومه بعنف أو اتخاذهم كمؤيدين له. وقعت أفظع أعمال العنف في "ماتابيليلاند"، معقل دعم اتحاد الشعب الإفريقي لزيمبابوي، حيث قُتِلَ ما يقرب من عشرين ألف شخص في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. وبحلول عام 1987 تم الاندماج بين الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي واتحاد الشعب الإفريقي لزيمبابوي لإنشاء حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي (ZANU-PF)– الجبهة الوطنية، تم تهميش "جوشوا نكومو" سياسيًّا. استطاع موجابي إعادة كتابة الدستور الذي ورثه كجزء من التفاوض من أجل الاستقلال. ليجعل نفسه رئيسًا (كانت بدايته رئيسًا للوزراء)، وقام بإلغاء قوائم الناخبين البيض التي كانت جزءًا من اتفاق الاستقلال. وفي النهاية تخلص من مجلس الشيوخ تمامًا في عام 1990، وأدخل مناصب في المجلس التشريعي تُمكِّنه من تعيين الأشخاص. كانت النتيجة أمر واقع من دولة ذات حزب واحد برئاسة موجابي.

استحوذ موجابي فور الاستقلال على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية التي أنشأها نظام حُكم البيض، بما فيها مجموعة من اللوائح على الأسعار والتجارة الدولية والصناعات التي تديرها الدولة ومجالس التسويق الزراعي الإجباري. اتسع مجال التوظيف في الدولة بشكل سريع مع منح وظائف لأنصار حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي – الجبهة الوطنية. كان التنظيم الحكومي الصارم للاقتصاد مناسبًا لنُخب حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي – الجبهة الوطنية، لأنه جعل من الصعب ظهور طبقة مستقلة من رجال الأعمال الأفارقة الذين قد يواجهوا الاحتكار السياسي السابق. كان هذا شبيهًا جدًّا بما رأيناه في غانا في الستينيات من القرن العشرين في الفصل الثاني. ومن المفارقات بالتأكيد أن هذا أدى إلى أن يصبح البيض طبقة رجال الأعمال الرئيسية. ولم يتم المساس خلال هذه الفترة بنقاط القوة الرئيسية في اقتصاد البيض، ولا سيما قطاع التصدير الزراعي ذو الإنتاجية العالية. لكن هذا استمر فقط حتى تلك الفترة التي فقد فيها موجابي شعبيته.

أصبح نموذج التنظيم والتدخل في السوق غير مستدام تدريجيًا، وبدأت عملية التغيير المؤسسي في عام 1991 بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعد تعرض البلاد لأزمة مالية حادة. أدى تدهور الأداء الاقتصادي في النهاية إلى ظهور معارضة سياسية جادة، والمتمثلة في حركة التغيير الديمقراطي المعارضة لحُكم الحزب الواحد المسمى بالاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي– الجبهة الوطنية، حيث كانت الانتخابات البرلمانية لعام 1995 بعيدة عن المنافسة. وفاز حزب (ZANU-PF) الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي– الجبهة الوطنية بنسبة 81 في المائة من الأصوات وحصد 118 مقعدًا من مجموع 120 مقعدًا. وقد تم انتخاب خمسة وخمسين من أعضاء البرلمان بالتزكية في حين أظهرت الانتخابات الرئاسية في العام التالي أكثر من إشارة تدل على المخالفات والتزوير. فاز موجابي بنسبة 93 في المائة من الأصوات، لكن منافسيه في الانتخابات "آبيل موزوريوا" و"ندابانينجى شيتهولى" انسحبا بالفعل قبل الانتخابات متهمين الحكومة بإكراه الناخبين والتزوير.

بعد عام 2000، على الرغم من هذا الفساد، ضعُفت قبضة الحزب الحاكم، الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي– الجبهة الوطنية، حيث حصل على نسبة 49 في المائة فقط من الأصوات الشعبية وفاز بعدد 63 مقعدًا فقط. وكانت حركة التغيير الديمقراطي هي من خاضت الانتخابات أمامه، والتي حصلت على كل المقاعد في العاصمة هراري. فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية التي أُجريت عام 2002، شق موجابى طريقه نحو الرئاسة بصعوبة حاصلًا على نسبة 56 في المائة فقط من الأصوات. جاءت حصيلة جولتي الانتخابات من نصيب حزب (ZANU-PF) الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي– الجبهة الوطنية بسبب العنف والترهيب فقط إلى جانب تزوير الانتخابات.

جاء رد موجابي على انهيار قبضته السياسية بمزيد من القمع واستخدام السياسات الحكومية لشراء الدعم الشعبي. أطلق موجابى العنان لهجوم واسع النطاق على ملاك الأراضي البيض، وفى بداية عام 2000 قام بتشجيع ودعم سلسلة واسعة من احتلال

ومصادرة الأراضي، في الغالب من خلال جمعيات قدامى المحاربين، وهي مجموعات من المفترض أنها تضم الذين حاربوا في حرب الاستقلال في مقابل منحهم بعض الأراضي التي تمت مصادرتها. أما الكثير منها ذهب أيضًا إلى نُخب حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي- الجبهة الوطنية. أدى خرق موجابى وحزب (ZANU-PF) الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي- الجبهة الوطنية لتأمين حقوق الملكية إلى انهيار الناتج والإنتاجية الزراعية. وبينما كان الاقتصاد ينهار، لم يتبق إلا شيء واحد وهو طبع النقود لشراء الدعم مما أدى إلى حدوث تضخم هائل، بحلول شهر يناير (كانون الثاني) 2009، أصبح استخدام العملات الأخرى قانونيًّا مثل الراند الجنوب إفريقي واختفى الدولار الزيمبابوي من التداول في الأسواق وأصبح قطعة من الورق لا قيمة لها.

ما حدث في زيمبابوي بعد عام 1980 كان بمثابة قاسمًا مشتركًا بين دول إفريقيا جنوب الصحراء منذ الاستقلال، حيث ورثت زيمبابوي مجموعة كبيرة من المؤسسات الاستحواذية السياسية والاقتصادية في عام 1980، وظلت هذه المؤسسات لمدة عِقد ونصف بدون تغيير نسبي. وعلى الرغم من أن الانتخابات كانت تتم في مواعيدها، إلا أن المؤسسات السياسية كانت أبعد ما يكون عن مؤسسات شاملة ديمقراطية. تغيرت المؤسسات الاقتصادية إلى حد ما؛ على سبيل المثال، لم يعُد هناك تمييز صريح ضد أصحاب البشرة السوداء، ولكن بشكل عام ظلت المؤسسات استحواذية، ولكن مع وجود اختلاف وحيد وهو قيام موجابى (Mugabe) ونُخب حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي- الجبهة الوطنية بملء جيوبهم بدلًا من "إيان سميث" (Ian Smith) والبيض. مع مرور الوقت، أصبحت المؤسسات أكثر استحواذية وانهارت الدخول في زيمبابوي. كان الفشل الاقتصادي والسياسي في زيمبابوي مظهرًا آخر من مظاهر القانون الحديدي لحكم الأقلية- في هذه الحالة إحَلال حُكم موجابي (Mugabe) الاستحواذي الفاسد والقمعي محل حُكم "إيان سميث" الاستحواذي والقمعي. كان فوز موجابى المُصطنع بجائزة اليانصيب عام 2000 يمثل

بساطة انحرافًا نحو الفساد الشديد وتشكيل جبل الجليد بصورة تاريخية.

إن سبب فشل الأمم في هذا العصر يرجع إلى أن المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية المستخلصة للثروات لا تخلق الحوافز والفرص اللازمة للأشخاص من أجل الادخار، والاستثمار، والابتكار. تُدعم المؤسسات السياسية الاستحواذية تلك المؤسسات الاقتصادية عن طريق تدعيم قوة أولئك المستفيدين من الاستحواذ؛ وعلى الرغم من اختلاف تفاصيل المؤسسات الاستحواذية الاقتصادية والسياسية بسبب اختلاف الظروف، إلا أنها تظل دائمًا تمثل جذور هذا الفشل. في كثير من الحالات، كما سنرى في كل من الأرجنتين، وكولومبيا، ومصر على سبيل المثال، يتخذ هذا الفشل شكل غياب ما يكفي من النشاط الاقتصادي، وذلك لأن السياسيين راضون بالاستحواذ على الموارد والثروات أو قمع أي نوع من النشاط الاقتصادي المستقل الذي يشكل تهديدًا لهم وللنخب الاقتصادية. في بعض الحالات المتطرفة، كما هو الحال في زيمبابوي وسيراليون، اللتان سنناقشهما لاحقا، تمهد المؤسسات الاستحواذية الطريق لفشل الدولة بالكامل وتدمير ليس فقط القانون والنظام، ولكن أيضًا الحوافز الاقتصادية الأساسية، مما يسفر عن حدوث ركود اقتصادي وحروب أهلية ونزوح جماعي ومجاعات وأوبئة، كما أوضح لنا التاريخ الحديث في كل من أنجولا، والكاميرون، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، وليبيريا، ونيبال، وسيراليون، والسودان، وزيمبابوي، مما جعل العديد من هذه البلدان أكثر فقرًا اليوم مما كانت عليه في الستينيات من القرن العشرين.

أهي حرب صليبية على الأطفال؟

في 23 مارس (آذار) عام 1991، عبر مجموعة من الرجال المسلحين بقيادة "فوداي سنكوه" الحدود من ليبيريا إلى سيراليون وهاجمت بلدة حدودية جنوب "كايلاهون". كان "سنكوه" عريف سابقًا في الجيش السيراليوني، وقد تم سجنه بعد مشاركته في محاولة انقلاب فاشلة ضد حكومة "سياكا ستيفنز" في عام 1971. وبعد الإفراج عنه انتهى به المطاف في ليبيا حيث دخل معسكرًا تدريبيًا تابعًا للديكتاتور الليبي "العقيد

القذافي" لصالح الثوار الأفارقة حيث التقى هناك بالسيد "تشارلز تايلور"، الذي خطط للإطاحة بالحكومة في ليبيريا. عندما غزا "تشارلز تايلور" ليبيريا عشية عيد الميلاد في عام 1989، كان "سنكوه" معه ضمن مجموعة من أتباع "تشارلز تايلور"، وكان معظمهم ليبيريين وبوركينانيين (مواطني بوركينا فاسو)، وغزا "سنكوه" سيراليون وأطلقوا على أنفسهم اسم الجبهة الثورية المتحدة (RUF)، وأعلنوا أنهم كانوا هناك للإطاحة بالحكومة الفاسدة والمستبدة لحزب مجلس كل الشعب.

كما رأينا في الفصل السابق، استولى "سياكا ستيفنز" وحزبه "مجلس كل الشعب" (APC)، ودعموا المؤسسات الاستحواذية التابعة للحكم الاستعماري في سيراليون تمامًا، كما فعل موجابي وحزب الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي (ZANU-PF) التابع لموجابي– الجبهة الوطنية في زيمبابوي. بحلول عام 1985، عندما أصيب "ستيفنز" بمرض السرطان، قام بإحضار جوزيف مومو (Joseph Momoh) ليحل محله، وكان الاقتصاد ينهار. فعلى ما يبدو وبدون سخرية، كان "ستيفنز" معتاد على الاستمتاع بترديد القول المأثور "إن البقرة تأكل حيث ربطتها"، وحيث أكل "ستيفنز" ذات مرة كان "مومو" الآن يأكل بينهم. انهارت الطُرق وتفككت المدارس وتوقف البث التلفزيوني الوطني في عام 1987، عندما قام وزير الإعلام ببيع جهاز الإرسال التلفزيوني، وفى عام 1989 سقط برج إرسال موجات الراديو الذي كان يرسل إشارات الراديو التي كانت تنقل البث خارج مدينة "فريتاون" لينتهي الإرسال خارج العاصمة. وقد نُشِر تحليل صحيح جدًّا على حلقات في إحدى الصحف في العاصمة فريتاون في عام 1995:

> "بحلول نهاية حكم "مومو" توقف عن دفع الرواتب لموظفي الخدمة المدنية والمعلمين وحتى المديرين الأساسيين. وانهارت الحكومة المركزية ومن ثَمَّ بالطبع أصبحت حدودنا تتعرض لغارات أوسع ومتمردين، وأصبحت جميع الأسلحة الأوتوماتيكية تتدفق عبر الحدود من ليبيريا. تسبب مجلس الحُكم الوطني المؤقت، "المتمردين" والجنود الذين تحولوا إلى متمردون، في اندلاع

جميع أشكال الفوضى التي يمكن أن يتم توقعها عندما تختفي الحكومة. لم يكن أي من هؤلاء السبب الأساسي لمشاكلنا، ولكنهم كانوا مجرد أعراض لها."

جاء انهيار الدولة في ظل "مومو" نتيجة لهذه الحلقة المفرغة التي أطلقتها المؤسسات الاستحواذية المتطرفة تحت حُكم "ستيفنز"، مما يعني أنه لا يوجد شيء لوقف الجبهة الثورية المتحدة من الوصول عبر الحدود في عام 1991. حيث كانت الدولة غير قادرة على مجابهتها. كان "ستيفنز" قد أضعف الجيش بالفعل خوفًا من الانقلاب عليه، ومن ثمَّ أصبح من السهل قيام أي عدد قليل من الرجال المسلحين بخلق حالة من الفوضى في معظم أنحاء البلاد، حيث كانوا يمتلكون وثيقة تسمى "الطُرق نحو الديمقراطية"، والتي بدأت بمقولة المفكر الأسود "فرانز فانون": حيث قال " يجب على كل جيل أن يخرج من الظلام النسبي ويكتشف مهمته ويكون إما وفيًا أو خائنًا لها." ويبدأ "الجزء المعنون "ما الذي نقاتل من أجله؟" كما يلي:

" نواصل الكفاح لأننا سئمنا من كوننا ضحايا بشكل دائم للدولة التي ترعي الفقر وتدهور الإنسان الذي أصابنا بسبب سنوات من الحكم الاستبدادي والعسكري. ولكن يجب علينا ممارسة ضبط النفس والاستمرار في الانتظار بصبر حتى يأتي موعد السلام، وسنكون حينها فائزين. نحن ملتزمون بالسلام، بأي وسيلة ضرورية، ولكن ما نحن غير ملتزمين به هو أن نكون ضحايا للسلام. نحن نعرف قضيتنا ونعرف أن الله لن يتخلى عنا أبدا في نضالنا من أجل إعادة بناء سيراليون جديدة."

على الرغم من أن "سنكوه" وقادة الجبهة الثورية المتحدة (RUF) الآخرين قد يكونوا قد بدأوا بمظالم سياسية ومظالم الناس الذين كانوا يعانون تحت حُكم المؤسسات الاستحواذية إبان حُكم حزب مجلس كل الشعب (APC)، والذي ربما شجعهم على الانضمام إلى الحركة في وقت مبكر، إلا أن الوضع تغير بسرعة وخرج عن نطاق السيطرة. وأغرقت "رسالة" الجبهة الثورية المتحدة البلاد في عذاب كما شهد بذلك مراهق من جيوما جنوب سيراليون قائلا:

"لقد قاموا بتجميع البعض منا... لقد اختاروا بعض أصدقائنا وقتلوا اثنين منهم، واللذان كان آباؤهما قادة ولديهم أحذية جنود وممتلكات جنود في منازلهما، أُطلقوا عليهما النار لا لسبب سوى أنهما أُتهما بإيواء جنود. وقاموا أيضًا بقتل القادة بصفتهم جزءًا من الحكومة. لقد قاموا باختيار شخص ما ليكون الرئيس الجديد، وظلوا يرددون أن الوقت قد حان ليحررونا من سطوة حزب مجلس كل الشعب، وبعد هذه المرحلة لم يختاروا أناسًا ليقتلوهم لكنهم كانوا يُطلقون النار عشوائيًا."

في العام الأول من الغزو، انطفأت تمامًا أي جذور فكرية للجبهة الثورية المتحدة، وقام "سنكوه" بإعدام كل من ينتقد التيار المتصاعد من الأعمال الوحشية. سرعان ما انضم للجبهة عدد قليل من المتطوعين بدلًا من تحويلهم إلى التجنيد القسري، ولا سيما الأطفال. في الواقع، قامت كل الأطراف بفعل هذا بما في ذلك الجيش. إذا كانت الحرب الأهلية في سيراليون حملة صليبية من أجل بناء مجتمع أفضل، فإنها في النهاية كانت حملة صليبية على الأطفال. تأجج الصراع أكثر وزادت المجازر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب الجنسي الجماعي وبتر اليدين والأذنين. عندما احتلت الجبهة الثورية المتحدة مناطق عدة، شاركت أيضًا في الاستغلال الاقتصادي، وهو ما كان جليًا في مناطق استخراج الماس، حيث قامت الجبهة بإجبار الناس على استخراج الماس، ولكن هذه الممارسات كانت منتشرة على نطاق واسع في أماكن أخرى أيضًا.

لم تكن الجبهة الثورية المتحدة ضالعة وحدها في ارتكاب هذه الفظائع، والمجازر، والعمل القسري المنظم، بل كانت الحكومة مشاركة أيضًا في ذلك. نظرًا لانهيار القانون والنظام، أصبح من الصعب على الشعب أن يتعرف على من كان جنديًا ومن كان متمردًا. اختفى الانضباط العسكري تمامًا. بحلول الوقت الذي انتهت فيه الحرب في عام 2001، كان قد لقى ما يقرب من ثمانين ألف (80,000) شخص حتفهم وتم تدمير البلاد كليًا بما في ذلك الطرق والمنازل والمباني. وحتى يومنا هذا، إذا ذهبت إلى "كويدو" (Coido)، حيث المنطقة الرئيسية في إنتاج الماس في الشرق، سترى صفوف المنازل المحترقة والمُشوهة بثقوب طلقات الرصاص.

بحلول عام 1991، كانت الدولة في سيراليون قد فشلت تماماً. ويمكننا أن نفكر فيما بدأه الملك "شيام" مع "البوشونج": أقام المؤسسات الاستحواذية لتعزيز سلطته واستغل الناتج الذي كان ينتجه باقي المجتمع. ولكن حتى المؤسسات الاستحواذية بسلطتها المركزية التي ظلت تحت سيطرته كانت مع ذلك بمثابة وضع أفضل من الوضع القائم، حيث لا يوجد قانون أو نظام أو سلطة مركزية أو حقوق ملكية، وهي الأركان التي ميزت مجتمع قبائل "الليلي" الواقع على الجانب الآخر من نهر "كاساي". أصبح غياب النظام والسلطة المركزية مصير العديد من الدول الإفريقية في العقود الأخيرة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تأخر عملية المركزية السياسية تاريخيًا في كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأيضا إلى الحلقة المفرغة للمؤسسات الاستحواذية التي ألغت أي دولة مركزية كانت موجودة من قبل مما مهد الطريق لفشل الدولة.

كانت سيراليون أثناء الحرب الأهلية الدامية التي استمرت لعشر سنوات منذ عام 1991 حتى 2001، نموذجًا للدولة الفاشلة، حيث بدأت باعتبارها مجرد بلد آخر شابهُ وجود المؤسسات الاستحواذية، حتى ولو كان من النوع الشرير وغير الكفء. تصبح الدول فاشلة ليس بسبب الجغرافيا أو الثقافة الخاصة بها، ولكن بسبب إرث المؤسسات الاستحواذية التي تركز السلطة والثروة في أيدي أولئك المسيطرون على الدولة، مما يفتح الطريق أمام الاضطرابات والصراع والحرب الأهلية. أسهمت المؤسسات الاستحواذية أيضًا بشكل مباشر في الفشل التدريجي للدولة من خلال إهمال الاستثمار في الخدمات العامة الأساسية، وهو ما حدث بالضبط في سيراليون.

المؤسسات الاستحواذية التي تصادر ملكية وحقوق الشعب وتفقره وتمنع التنمية الاقتصادية كانت أمرًا شائعًا جدًا في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا الجنوبية. ساعد "تشارلز تايلور" في بدء الحرب الأهلية في سيراليون في الوقت الذي شرع فيه في إشعال صراعًا وحشيًا في ليبيريا مما أدى إلى فشل دولة ليبيريا أيضًا. حدث نفس سيناريو سقوط نمط المؤسسات الاستحواذية في حرب أهلية، وفشل الدولة في أماكن أخرى في إفريقيا مثل أنجولا، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزمبيق، وجمهورية

الكونغو، والصومال، والسودان، وأوغندا. مهَّد الاستبداد الطريق لصراع ليس مختلفًا عن الصراع الذي ولَّدته المؤسسات الاستحواذية الكبيرة في دول مدينة "المايا" منذ ما يقرب من ألف عام؛ حيث إن الصراع يُعجِّل من فشل الدولة. وهكذا، هناك سبب آخر لفشل الدول في وقتنا هذا، هو فشل دولهم، وهذا بدوره نتيجة لعقود من حُكم المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية.

من الذي يمثل الدولة؟

بالرغم من أن حالات زيمبابوي، والصومال، وسيراليون تمثل نموذجًا للبلدان الفقيرة في إفريقيا، وربما يوجد هذا النموذج في بعض دول آسيا، إلا أن هذه البلدان تبدو متطرفة إلى حد ما. هل من المؤكد أن أمريكا اللاتينية لا يوجد بها دولًا فاشلة؟ هل من المؤكد أن رؤساء تلك الدول ليسوا بتلك الدرجة من الصفاقة بشكل كافٍ حتى يفوزوا بجائزة اليانصيب؟

في كولومبيا، تلتحم جبال الأنديز شمالًا تدريجيا مع السهل الساحلي الكبير الذي يقع على الحدود مع المحيط الكاريبي، حيث يُطلق عليها الكولومبيين "البلد الحارة"، تمييزًا لها عن عالم الأنديز المعروف باسم "البلد الباردة". كان يُنظر لكولومبيا على مدى السنوات الخمسين الماضية، على أنها دولة ديمقراطية من قبل معظم الحكومات وعلماء السياسة، حتى أن الولايات المتحدة شعرت بسعادة عند التفاوض معها على عقد اتفاقية تجارة حرة محتملة، وأن تعطيها كل أنواع المساعدات، ولاسيما المساعدات العسكرية. بعد الحكم العسكري الذي لم يدم طويلًا، والذي انتهى عام 1958، تم إجراء الانتخابات بانتظام حتى عام 1974 حيث تم التوصل لاتفاق بتناوب السلطة السياسية والرئاسية بين الحزبين السياسيين التقليديين، وهما حزب المحافظين والليبراليين. قام الشعب الكولومبي بالتصديق على هذا الاتفاق والجبهة الوطنية عبر استفتاء، وكل هذا يبدو ديمقراطيًا بدرجة كافية.

على الرغم من أن كولومبيا تتمتع بتاريخ طويل من الانتخابات الديمقراطية، إلا

أنها تمتلك مؤسسات شاملة. لقد شاب التاريخ الكولومبي بعض الانتهاكات للحريات المدنية، وتنفيذ عمليات إعدام تعسفية خارج نظام القانون وأعمال العنف ضد المدنيين وحرب أهلية، وهو ما لم نكن نتوقعه من الديمقراطية. اختلفت الحرب الأهلية في كولومبيا عن تلك التي كانت في سيراليون، حيث انهارت الدولة والمجتمع وسادت حالة من الفوضى، ومع ذلك فهي حرب أهلية تسببت في المزيد من الخسائر في الأرواح. كان الحكم العسكري خلال الخمسينيات من القرن العشرين مسؤولًا بشكل جزئي عن الحرب الأهلية المعروفة في اللغة الإسبانية باسم "العنف". ومنذ ذلك الوقت ظهرت مجموعة كبيرة من الجماعات المتمردة التي كان أغلبها ثوار شيوعيين، قاموا بأعمال الخطف والقتل والتعذيب في قرى الريف؛ لكي تتجنب هذه الخيارات السيئة في المناطق الريفية في كولومبيا، يجب عليك دفع المال مقابل "الحماية" مما يعني أنه يجب عليك حماية نفسك من القتل والخطف عن طريق دفع المال كل شهر لمجموعة من البلطجية المسلحين.

لم تكن كل الجماعات المسلحة في كولومبيا ذات فكر شيوعي، ففي عام 1981 قام أعضاء من جماعة الحزب الشيوعي الرئيسي في كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC)، بخطف مُزارع ومنتج لمنتجات الألبان يسمى "يسوع كاستانيو"، والذي يعيش في بلدة صغيرة تسمى "أمالفي" الواقعة في البلد الحارة في الجزء الشمالي الشرقي من مقاطعة "أنتيوكويا"، حيث طالبت القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) بفدية بلغت 7,500 دولارًا أمريكيًّا، والتي تمثل بدورها ثروة صغيرة في المناطق الريفية في كولومبيا. على أي حال، قامت أسرة المزارع بجمع المبلغ عن طريق رهن المزرعة، ولكنها عثرت على جثة الوالد ميتًا مُقيدًا بالسلاسل في شجرة. كان هذا كافيًا لأبناء "كاستانيو" الثلاثة كارلوس وفيدل وفيسنتي لكي يقوموا بتأسيس مجموعة شبه عسكرية باسم "لوس تانجويروس" لمطاردة أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية والانتقام من هذا الفعل. قام الإخوة بتأسيس جماعتهم على نحو جيد وسرعان ما إزداد عدد أعضاء المجموعة، وبدأت في التعرف على الجماعات شبه

العسكرية المماثلة ذات المصلحة المشتركة التي تأسست لمثل هذا الغرض. عانى الكولومبيون في العديد من المناطق على أيدي مقاتلي الجناح الأيسر وقوات الجناح الأيمن شبه العسكرية التي تشكلت داخل المعارضة. استخدم مالكو الأراضي تلك القوات شبه العسكرية للدفاع عن أنفسهم ضد المتمردين، لكنهم كانوا متورطين أيضًا في تهريب المخدرات والابتزاز والخطف وقتل المواطنين.

بحلول عام 1997، قامت القوات شبه العسكرية بقيادة الأخوة كاستانيو بالتخطيط من أجل تشكيل منظمة وطنية للجماعات شبه العسكرية تسمى نفسها قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية. انتشرت منظمة قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية (AUC) في أجزاء واسعة من البلاد خاصة في منطقة البلد الحار في إدارات قرطبة، وسوكري، وماجدالينا، ووسيزار. وبحلول عام 2001، كانت منظمة قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية (AUC) تضم ما لا يقل عن ثلاثين ألف رجل مسلح تحت تصرفها حيث جرى تقسيمهم إلى تكتلات مختلفة. في قرطبة، قام " سلفاتوري مانكوسو" بإدارة كتلة كاتاتومبو شبه العسكرية التي واصلت توسعها. ومن ثمَّ قامت قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية (AUC) باتخاذ قرار استراتيجي بالانخراط في السياسة. تودد كل من القوات شبه العسكرية والسياسيين إلى بعضهم البعض؛ لذلك نظم العديد من قادة قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية (AUC) لقاء مع السياسيين البارزين في مدينة "سانتافي دي راليتو" في قرطبة. صدرت وثيقة الاتفاق المشتركة التي تدعو إلى "إعادة تأسيس البلاد" ووقّع عليها الطرفان؛ الأول يمثل أعضاء قياديين في قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية (AUC) وهم: "جورج 40" (الاسم المستعار لـ رودريجو توفار بوبو)، "أدولفو باز" (الاسم الحركي لفرناندو دييجو "دون بيرنا" موريللو) و"دييغو فسينو" (واسمه الحقيقي: إدوار كوبو تيليز)، والطرف الآخر يمثله سياسيون آخرون بما فيهم أعضاء مجلس الشيوخ الوطني "ويليام مونتيس" و"ميجيل دي لا إسبريبا". انطلاقًا من هذه النقطة، أدارت قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية (AUC) مساحات واسعة من كولومبيا، وكان من السهل

عليهم تدعيم من تم انتخابه في انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب عام 2002. على سبيل المثال، تم ترتيب الانتخابات في بلدية "سان أونوفري" في سوكري بواسطة زعيم منظمة "كادينا" أو "السلسلة" شبه العسكرية، وقد وصف أحد شهود العيان ما حدث على النحو التالي:

> "ذهبت الشاحنات التي أرسلتها منظمة "كادينا" إلى الأحياء والبلديات والمناطق الريفية في سان أونوفري لنقل الناخبين. وفقًا لبعض السكان... بالنسبة لانتخابات عام 2002 قاموا بأخذ مئات الفلاحين إلى الأقسام الإدارية ليتمكنوا من رؤية وجوه المرشحين الذين سيصوتون لصالحهم في الانتخابات البرلمانية وهم: "خايرو ميرلانو" لمجلس الشيوخ و"موريل بنيتو ريبوللو" لمجلس النواب.
>
> قامت منظمة "كادينا" بكتابة أسماء أعضاء مجلس المدينة ووضعتها في حقيبة وأخرجت إسمين من الناخبين، وقالت إنها سوف تقتلهم إلى جانب أشخاص آخرين سيتم اختيارهم عشوائيًا إذا لم يربح "موريل".

يبدو أن التهديد قد أتى بثماره، حيث حصل كل مرشح على أربعين ألف صوت في مدينة سوكري. ليس من المستغرب أن رئيس بلدية "سان أونوفري" قام بالتوقيع على اتفاقية "سانتافي دي راليتو". وربما فاز ثلثي أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ في انتخابات عام 2002 بدعم من القوات شبه العسكرية، حيث توضح الخريطة رقم (20) المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات شبه العسكرية، والتي تبين مدى اتساع المناطق التي سيطروا عليها. ظهر "سلفاتوري مانكوسو" بنفسه في مقابلة وصرح بالتالي:

> "تم انتخاب 35 في المائة من أعضاء مجلس النواب في المناطق التي كانت جماعات الدفاع الذاتي تسيطر عليها وكنا نقوم في تلك المناطق بجمع الضرائب وتحقيق العدالة وكنا نملك الجيش ونسيطر على أراضي المنطقة، وكان لِزامًا على كل من يريد أن يدخل عالم السياسة أن يأتي ويعقد اتفاقًا مع الممثلين السياسيين التابعين لنا في هذه المناطق."



خريطة رقم (20): التواجد شبه العسكري في أنحاء كولومبيا، خلال عامي 1997-2005

ليس من الصعب أن نتخيل مدى تأثير تحكم الجماعات شبه العسكرية في السياسة والمجتمع على المؤسسات الاقتصادية والسياسة العامة. لم يكن انتشار قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية (AUC) شأنًا سلميًّا، بل لم تكتفِ بقتال القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC)، ولكنها أيضًا قتلت المدنيين الأبرياء وروعت وشردت مئات الآلاف. وبحلول عام 2010 تم تشريد حوالي 10 في المائة من السكان في كولومبيا،

أي ما يقارب 4.5 مليون نسمة وفقًا لما ذكره مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) التابع للمجلس النرويجي للاجئين. كما اقترح "مانكوسو"، استولت القوات شبه العسكرية على الحكومة وجميع وظائفها، إلا أنها كانت تجمع الضرائب وتقتطعها لحسابها الخاص. نَص الاتفاق غير العادي الذي تم بين قائد الجماعة شبه العسكرية "مارتين ليانوس" (واسمه الحقيقي: هيكتور جيرمان بويتراجو) ورؤساء بلديات "تاورامينا" و"أجوازول" و"ماني" و"فيانويفا" و"مونتيري" و"سابانالارجا" في دائرة مدينة "كاساناري" شرق كولومبيا على القواعد التالية لرؤساء البلديات الذين كان لزامًا عليهم الالتزام بها بأمر من "الفلاحون شبه العسكريين في كاساناري":

9) إعطاء 50 في المائة من ميزانية البلدية لكي يتم إدارتها بواسطة المزارعين شبه العسكريين في كاساناري.
10) أخذ نسبة 10 في المائة من كل عقد تبرمه البلدية [على أن يُعطى للفلاحين شبه العسكريين في كاساناري].
11) الحضور الإلزامي لجميع الاجتماعات التي تدعو إليها جماعة المزارعين شبه العسكريين في كاساناري.
12) إدراج جماعة المزارعين شبه العسكريين في كاساناري في كل مشروع من مشاريع البنية التحتية.
13) الانتساب إلى حزب سياسي جديد يتكون من جماعة المزارعين شبه العسكريين في كاساناري.
14) إنجاز برنامج الحوكمة والإدارة الخاص به/ بها.

لم تكن "كاساناري" دائرة فقيرة، بل على العكس، يعتبر نصيب الفرد من الدخل في مدينة كاساناري الأعلى من بين مستويات الدخول في أي دائرة كولومبية أخرى، لأنها تمتلك مخزونًا كبيرًا من البترول، والذي يعد مجرد نوع من أنواع الموارد التي تجذب القوات شبه العسكرية. في الواقع، بمجرد أن وصلت القوات شبه العسكرية إلى السلطة، قامت بتكثيف المصادرة المنهجية للممتلكات. ومن ناحية أخرى، أشيع أن

"مانكوسو" نفسه لديه ممتلكات بقيمة 25 مليون دولارًا في المناطق الحضرية والريفية. قُدِّرت الأراضي المُصادرة في كولومبيا من قِبل القوات شبه العسكرية بنسبة 10 في المائة من مجموع الأراضي الريفية.

لا تُعد دولة كولومبيا دولة فاشلة على وشك الانهيار، لكنها دولة بدون مركزية كافية وذات سلطة بعيدة عن أن تكون كاملة على أراضيها. ورغم أن الدولة قادرة على توفير الأمن والخدمات العامة في المناطق الحضرية الكبيرة مثل بوجوتا وبارانكيا، إلا أن هناك أجزاء كبيرة من البلاد يتوفر فيها القليل من الخدمات العامة، وتفتقد تقريبًا لفرض القانون والنظام، حيث تسيطر جماعات وأُناس بديلة مثل "مانكوسو" على السياسة والموارد. هناك مؤسسات اقتصادية تعمل بشكل جيد جدًّا في بعض الأماكن من البلاد، وهناك مستويات عالية من رأس المال البشري والمهارات الريادية؛ ولكن في بعض الأماكن الأخرى هناك مؤسسات استحواذية كبيرة حتى أنها تفشل في توفير الحد الأدنى من سلطة الدولة.

قد يكون من الصعب فهم كيف يمكن لمثل هذا الوضع أن يظل مستمرًا لعقود من الزمن بل لقرون، لكن هذا الوضع لديه في الحقيقة منطقه الخاص به كنوع من أنواع الحلقة المفرغة. دخلت أعمال العنف وغياب مؤسسات الدولة المركزية من هذا النوع في علاقة تكافلية مع السياسين الذين يديرون أجزاء وظيفية في المجتمع. نشأت هذه العلاقة التكافلية لأن الساسة الوطنين استغلوا الانفلات الأمني في المناطق الحدودية من البلاد، بينما تركت الحكومة الوطنية الجماعات شبه العسكرية على رأس إدارة الأجهزة الخاصة بها.

أصبح هذا النمط واضحًا بصفةٍ خاصةٍ في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. فاز "ألفارو أوريبي" بحلول عام 2002، في الانتخابات الرئاسية، وكان هناك تشابه بينه وبين الإخوة كاستانيو الذين قُتل والدهم من قبل على يد القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC). أدار "أوريبي" حملة تتبرأ من محاولات الإدارة السابقة في إقامة سلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC). في عام 2002، كانت نسبة

التصويت التي حصل عليها أعلى بنسبة 3 في المائة في المناطق التي توجد بها القوات شبه العسكرية عن غيرها من المناطق التي لا توجد بها مثل هذه القوات. وعندما أعيد انتخابه في عام 2006، كانت نسبة التصويت التي حصل عليها أعلى بنسبة 11 في المائة في هذه المناطق. إذا كان بإمكان "مانكوسو" وشركائه توصيل الأصوات لصالح مجلس النواب ومجلس الشيوخ، فإنهم يستطيعون فعل ذلك في الانتخابات الرئاسية أيضًا، ولا سيما بالنسبة لرئيس يُعد حليفًا قويًا يشاركهم نظرتهم للعالم ومن المرجح أن يكون متساهلًا معهم. كما أعلن "خايرو أنجاريتا" نائب "سلفاتوري مانكوسو"، والقائد السابق للقوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) في مدينتى "سينو" و"سان خورخي" في سبتمبر (أيلول) 2005، أنه يشعر بالفخر لعمله من أجل "إعادة انتخاب أفضل رئيس على الإطلاق."

بمجرد انتخابه، قام أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونجرس شبه العسكريين بالتصويت لما أراده "أوريبي" وبخاصة تغيير الدستور ليتمكن من إعادة ترشيح نفسه مرة أخرى في عام 2006، حيث لم يكن يسمح له الدستور بالترشح مرة أخرى بعد عام 2002. في المقابل، أصدر الرئيس "أوريبي" قانونًا متساهلاً جدًّا يسمح بتسريح القوات شبه العسكرية. ولا يعنى هذا القانون بالضرورة نهاية القوات شبه العسكرية، ولكنه يعنى ببساطة إضفاء الطابع المؤسسي على أجزاء كبيرة من كولومبيا والدولة الكولومبية التي استولت عليها الجماعات شبه العسكرية وسمحت ببقائها.

في كولومبيا، أصبحت جوانب كثيرة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية أكثر ديمقراطية وشمولاً مع مرور الوقت، ولكن مع بقاء بعض العناصر الرئيسية الاستحواذية. توطنت الفوضى وغياب التأمين لحقوق الملكية في مساحات واسعة من البلد نتيجة لعدم وجود رقابة من جانب الدولة الوطنية في أجزاء كثيرة من البلاد، وغياب مركزية الدولة في كولومبيا. ومع ذلك، فإن هذا الوضع ليس نتيجة حتمية حيث إنه يُعد في حد ذاته نتيجة للديناميكيات التي تعكس الحلقة المفرغة: لأن المؤسسات السياسية في كولومبيا لا تمنح الحوافز للسياسيين لتوفير الخدمات العامة

وفرض القانون والنظام في البلاد، ولا تضع ما يكفي من قيود عليهم لمنعهم من الدخول في صفقات ضمنية أو صريحة مع القوات شبه العسكرية والبلطجية.

الحظيرة الصغيرة

سقطت الأرجنتين في براثن أزمة اقتصادية في أواخر عام 2001، واستمرت لمدة ثلاث سنوات، حيث تراجع الدخل وارتفعت البطالة وتراكمت عليها الديون الدولية الهائلة. أدت السياسات التي تم اعتمادها وتبنيها بعد عام 1989 من قبل حكومة "كارلوس منعم" إلى هذا الوضع، وكانت تهدف إلى وقف التضخم واستقرار الاقتصاد حيث نجحت هذه السياسات لفترة ضئيلة.

في عام 1991، قام "كارلوس منعم" بمساواة البيزو الأرجنتيني بالدولار الأمريكي. كان البيزو الواحد يعادل دولارًا واحدًا عن طريق إصدار قانون بذلك، حيث لم يكن هناك أي تغيير في سعر الصرف. نهاية القصة، تقريبًا، كانت كما يلي؛ لكي يُقنع الشعب بأن الحكومة بالفعل تتمسك بالقانون، اقنع الشعب بفتح حسابات مصرفية بالدولار الأمريكي. كما يمكن استخدام الدولارات في المحلات التجارية في العاصمة "بيونس آيرس" ويمكن سحب النقود من ماكينات الصراف الآلي في جميع أنحاء المدينة؛ وربما ساعدت هذه السياسة على استقرار الاقتصاد، لكن كان يشوبها عيب رئيسي، حيث جعلت الصادرات الأرجنتينية مُكلفة للغاية والواردات الأجنبية رخيصة جدًّا، مما أدى إلى ضعف الصادرات حتى توقفت في حين تدفقت الواردات. وكان السبيل الوحيد لدفع ثمنها هو الاقتراض، حينئذ كان الوضع لا يُمكن تحمله. أصاب الكثير من الناس القلق بشأن استدامة وثبات البيزو، ولذلك قاموا بوضع أغلب ثرواتهم في الحسابات بالدولار لدى البنوك. ففي النهاية، إذا قامت الحكومة بفرض القانون وخفضت من قيمة البيزو ستكون حساباتهم الدولارية في مأمن، أليس كذلك؟ لقد كانوا على حق عندما قلقوا من وضع البيزو، ولكنهم كانوا متفائلين جدًّا فيما يخص الدولار.

في الأول من ديسمبر (كانون الأول) 2001، جَمَّدت الحكومة جميع الحسابات

المصرفية لمدة تسعين يوما في البداية، وتم السماح بسحب المبالغ الصغيرة أسبوعيًا. كانت البداية بمبلغ 250 بيزو، والذي مازال يعادل 250 دولار، ثمَّ 300 بيزو لكن هذا كان مسموحًا فقط لأصحاب الحسابات بعملة البيزو ولم يُسمح لأحد بسحب المال من الحسابات الدولارية، إلا إذا وافق على تحويل الدولارات إلى بيزو. لم يوافق أحد على فعل ذلك. أطلقت الأرجنتين على هذه السياسة (El Corralito) أي "الحظيرة الصغيرة": حيث طوقت المودعين في حظيرة مثل الأبقار بحيث لا يستطيعون الذهاب لأي مكان. في يناير (كانون الثاني) صدر أخيرًا قرار بتخفيض قيمة العملة، وبدلًا من أن يكون البيزو الواحد يساوى دولارًا واحدًا أصبح كل أربعة بيزو تساوى دولارًا. كان ينبغي أن يكون هذا بمثابة أمانًا لأولئك الذين يعتقدون أنه يجب عليهم وضع مدخراتهم بالدولار، لكن هذا لم يحدث لأن الحكومة قامت بتحويل جميع الحسابات المصرفية الدولارية إلى البيزو قسرًا، لكن بسعر الصرف القديم وهو واحد مقابل واحد بمعنى أن الشخص الذي كان يدخر 1,000 دولار وجد نفسه فجأة يمتلك 250 دولارًا فقط. وقد الحكومة قد صادرت ثلاثة أرباع مدخرات المودعين.

تُعتبر الأرجنتين بلدًا محيرًا بالنسبة للاقتصاديين. ولكى نوضح كم كان من الصعب أن نفهم الأرجنتين، هذا هو الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل "سيمون كوزنتس"، الذي قال المقولة الشهيرة "أن هناك أربعة أنواع من الدول: الدول المتقدمة والمتخلفة واليابان والأرجنتين". يعتقد "كوزنتس" ذلك لأن الأرجنتين في زمن الحرب العالمية الأولى كانت واحدة من أغنى البلدان في العالم، ثمَّ بدأت في التدهور المطرد بعد ذلك بالنسبة لغيرها من الدول الغنية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ثمَّ تدهورت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بشكل مُطلق. كان ظاهر الأمور يشير إلى أن الأداء الاقتصادي في الأرجنتين يمثل أمرًا محيرًا، لكن أسباب التراجع أصبحت أكثر وضوحًا عندما تم النظر إليها من خلال منظور المؤسسات الشاملة والمؤسسات الاستحواذية.

في الواقع، شهدت الأرجنتين قرابة خمسين عامًا من النمو الاقتصادي قبل عام

1914، لكنها كانت حالة كلاسيكية من النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية. ثمَّ خضعت الأرجنتين لحكم نخبة ضئيلة استثمرت أموالها بكثافة في اقتصاد الصادرات الزراعية، حيث حقق الاقتصاد نموًّا من خلال تصدير لحوم البقر والجلود والحبوب أثناء طفرة ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع. ومثل كل تجارب النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية، لم تكن هذه التنمية مستدامة ولا تتمتع بأي نوع من أنواع الفوضى الخلاقة وتتسم بعدم الابتكار. وفي وقت قريب بعد الحرب العالمية الأولى، تصاعدت حدة عدم الاستقرار السياسي والثورات المسلحة، مما أغرى النخب الأرجنتينية لمحاولة توسيع نطاق النظام السياسي، لكن هذا أدى إلى تعبئة القوى التي لم يتمكنوا من السيطرة عليها. وفى عام 1930 حدث الانقلاب العسكري الأول، ومنذ ذلك الحين وحتى عام 1983، والأرجنتين تتأرجح إلى الخلف وإلى الأمام بين الديكتاتورية والديمقراطية وبين المؤسسات الاستحواذية المختلفة، حيث كان هناك حالة من القمع الشامل في ظل الحكم العسكري، والتي بلغت ذروتها في السبعينيات من القرن العشرين، حين تم إعدام تسعة آلاف شخص بطريقة غير مشروعة وربما أكثر من ذلك بكثير وسجن مئات الآلاف وتعذيبهم.

كانت هناك انتخابات ديمقراطية خلال فترات الحكم المدني، لكن النظام السياسي كان بعيدًا عن الديمقراطية. ومنذ صعود "بيرون" وحزبه الذي نشأه في الأربعينيات من القرن العشرين تحت اسم حزب العدالة (Partido Justicialista)، الذي كان يُطلق عليه في أغلب الأحيان الحزب البيروني (نسبة إلى Peron) الذي سيطر على دولة الأرجنتين الديمقراطية. فاز البيرونيون في الانتخابات بفضل الآلة السياسية الضخمة التي نجحت في شراء الأصوات وإعطاء المِنح والانخراط في الفساد، بما في ذلك توفير عقود العمل الحكومية وفرص العمل مقابل الدعم السياسي. ومن ناحية كانت هذه تمثل ديمقراطية، لكنها لم تكن تعددية. تركزت السلطة بشكل كبير في يد الحزب البيروني والذي واجه عددًا قليلًا من القيود على ما يمكنه القيام به، على الأقل في الفترة التي قام فيها الجيش بعملية ضبط النفس وعدم الإطاحة به. كما رأينا في وقت سابق،

فإنه إذا قامت المحكمة الدستورية العليا بمواجهة هذه السياسة، فإن هذا سيكون سيئًا بالنسبة للمحكمة الدستورية العليا.

غرس "بيرون" في الأربعينيات من القرن العشرين الحركة العمالية باعتبارها قاعدة سياسية. وعندما ضعفت بسبب قمع الجيش لها في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، تحول حزبه ببساطة إلى شراء الأصوات من الآخرين. كانت السياسات والمؤسسات الاقتصادية تقوم على مبدأ توفير الدخل لمؤيديها وليس لخلق فرص متكافئة. وعندما واجه الرئيس "كارلوس منعم" القيود القانونية التي تحدد عدد المرات التي يجوز فيها ترشحه للانتخابات، حيث لم يتمكن من الترشح لإعادة انتخابه في التسعينيات من القرن العشرين، كان الأمر فقط مجرد المزيد من نفس الشيء؛ حيث كان بإمكانه ببساطة إعادة كتابة الدستور والتخلص من تحديد الفترة الزمنية، فكما أظهرت "الحظيرة الصغيرة"، أنه حتى إذا كانت الأرجنتين لديها انتخابات وحكومات مُنتخبة شعبيًا، فإن الحكومة قادرة تمامًا على تجاهل حقوق الملكية ومصادرة من أملاك مواطنيها ومعاقبتهم. هناك القليل من المراجعة والتدقيق على رؤساء الأرجنتين والنخب السياسية وبالتأكيد لا توجد هناك تعددية.

إن ما تسبب في حيرة "كوزنتس"، ومما لا شك فيه حيّر العديدين ممن زاروا "بوينس آيرس"، هو أن المدينة تبدو مختلفة للغاية عن مدينة ليما ومدينة غواتيمالا العاصمة أو حتى "مكسيكو سيتي"، فإنك لن تشاهد السكان الأصليين ولن ترى أحفاد العبيد السابقين، لكنك في أغلب الأحيان ستشاهد العمارة المجيدة والمباني التي شُيدت خلال "الحقبة الجميلة" وسنوات النمو إبان حكم المؤسسات الاستحواذية، في "بوينس آيرس"، سترى فقط جزءًا من الأرجنتين. "كارلوس منعم" على سبيل المثال، لم يكن من "بوينس آيرس" فقد ولد في مدينة أنيلاكو (Anillaco) في محافظة "لاريوخا" الكائنة في الجبال البعيدة شمال غربي "بوينس آيرس"، وقد تولى الحكم لثلاث فترات كحاكم للإقليم. في الوقت الذي غزا فيه الإسبان الأمريكتين، كانت منطقة الأرجنتين عبارة عن منطقة نائية تابعة لإمبراطورية الإينكا وكانت مكتظة بالسكان الأصليين

(انظر الخريطة رقم 1 في الفصل الأول). أنشأ الإسبان نظام توظيف قانوني (encomiendas) هنا في الأرجنتين وقاموا بتطوير نظام اقتصادي استحواذي لزراعة المحاصيل الغذائية وتربية البغال لعمال المناجم في مدينة "بوتوسي" شمالًا. في الواقع، كانت محافظة لاريوخا تُشبه منطقة بوتوسي في بيرو وبوليفيا أكثر مما تُشبه بوينس آيرس. في القرن التاسع عشر، أخرجت لنا محافظة لاريوخا زعيم الحرب الشهير "فاكوندو كيروجا"، الذي حكم المنطقة بدون قانون وزحف بجيشه إلى بوينس آيرس. وتحكي قصة تطور المؤسسات السياسية الأرجنتينية كيف أن المقاطعات الداخلية مثل لاريوخا ساهمت في التوصل إلى اتفاقات مع بوينس آيرس، وكانت تلك الاتفاقات بمثابة هدنة حيث وافق أمراء الحرب في لاريوخا على الجلاء عن بوينس آيرس فقط كي يكون باستطاعتهم كسب المال، في مقابل هذا تقوم النُخب في بوينس آيرس بالتخلي عن إصلاح المؤسسات "الداخلية". لذلك تبدو الأرجنتين للوهلة الأولى عالمًا مختلفًا عن بيرو أو بوليفيا، لكنها في الحقيقة لا تختلف كثيرًا بمجرد أن تغادر شوارع بوينس آيرس الأنيقة. إن الأولويات والسياسة الداخلية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المؤسسات الأرجنتينية، وهو ما يفسر ما شهدته البلاد على المسار المؤسسي المُماثل جدًّا لما حدث في البلدان الاستحواذية الأخرى في أمريكا اللاتينية.

لم تأت الانتخابات لا بالمؤسسات السياسية ولا الاقتصادية الشاملة، فهذا هو الحال المعتاد في أمريكا اللاتينية. وفي كولومبيا كان يمكن للقوات شبه العسكرية تحديد ثلث الانتخابات الوطنية. والحال في فنزويلا اليوم يُشبه الحال في الأرجنتين، فقد هاجمت حكومة "هوجو شافيز" المُنتخبة ديمقراطيًّا خصومها حيث قامت بطردهم من وظائف القطاع العام، وأغلقت الصحف التي لا تروقهم مقالاتها الافتتاحية، وصادرت الممتلكات. ومهما يفعل شافيز، مازال أقوى بكثير وأقل تقييدًا مما كان عليه السير "روبرت والبول" في بريطانيا في السبعينيات من القرن الثامن عشر، عندما لم يتمكن من إدانة "جون هنتريدج" بموجب قانون "الملطخين بالسواد"؛ وما كان جون هنتريدج ليتفوق على ما يتم الآن في فنزويلا أو الأرجنتين اليوم.

بينما كانت الديمقراطية الناشئة في أمريكا اللاتينية معارضة تمامًا من حيث المبدأ لحكم النخبة، وتحاول من خلال العمل ولغة الخطاب إعادة توزيع الحقوق والفرص بعيدًا عن شريحة على الأقل من النخبة، إلا أن جذورها راسخة في الأنظمة الاستحواذية من ناحيتين، أولهما عدم المساواة الراسخة لعدة قرون في ظل الأنظمة الاستحواذية، مما جعل الناخبين في الديمقراطيات الناشئة حديثًا يصوتون لصالح السياسيين أصحاب السياسات المتطرفة. وهذا ليس دليلًا على أن الشعب الأرجنتيني ساذج من خلال اعتقاده أن "خوان بيرون" أو السياسيين البيرونيين اللاحقين مثل "كارلوس منعم" أو "كيرشنر"، يتسمون بالإيثار، ويبحثون عن مصالح الشعب أو أن الشعب الفنزويلي رأى أن الخلاص سيأتي على يد "شافيز"، بل يعني أن العديد من الأرجنتينيين والفنزويليين اعترفوا بأن جميع السياسيين والأحزاب الأخرى قد فشلوا فشلًا ذريعًا لفترة طويلة، حتى يمنحونهم أصواتهم ليقوموا بتوفير الخدمات العامة الأساسية، مثل الطرق والتعليم وحمايتهم من الاستغلال من جانب النُخب المحلية. لذلك، يدعم الكثير من الفنزويليين اليوم السياسات التي يتبناها "شافيز" حتى لو كانت تتسبب في الفساد والإهدار، تماما كما دعّم العديد من الأرجنتينيين سياسات "بيرون" في الأربعينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ثانيا، نجد مره أخرى أن المؤسسات الاستحواذية الكامنة هي التي وراء جاذبية السياسة وانحيازها لصالح الأقوياء مثل "بيرون" و"شافيز"، وليس نظام الحزب الفعال الذي يُنتج البدائل المرغوب فيه اجتماعيا. يُعد كل من "بيرون" و"شافيز" والعشرات من الرجال الآخرين أصحاب السلطة في أمريكا اللاتينية وجهًا آخر للقانون الحديدي لحكم الأقلية، وكما يوحي الاسم فإن جذور هذا القانون الحديدي تكمن في الأنظمة التي تسيطر عليها النخب.

الديكتاتورية الحديثة

في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2009، نَفَّذت الحكومة الكورية الشمالية ما يسميه الاقتصاديون "إصلاح العملة"؛ وغالبًا ما تتسبب نوبات التضخم الحادة في هذه الإصلاحات. قامت فرنسا في شهر يناير (كانون الثاني) عام 1960 بعملية "إصلاح

العملة" التي أدت إلى ظهور عملة الفرنك الجديد، الذي كان يساوي 100 فرنك قديم، ولكن استمر التداول بالفرنك القديم حتى قام الناس بتغيير الأسعار إلى الفرنك الجديد تدريجيًّا. وفي النهاية توقف التعامل بالفرنك القديم قانونيًّا في يناير (كانون الثاني) عام 2002، عندما قامت فرنسا بإدخال عملة "اليورو". بدت عملية "إصلاح العملة" في كوريا الشمالية عملية ظاهرية كما فعلت الدولة الفرنسية عام 1960، حيث قررت الحكومة الكورية الشمالية حذف صفرين من قيمة العملة بمعنى أن 100 يوان قديمة (اليوان هو عملة كوريا الشمالية) يساوى 1 يوان جديد، حيث سُمح للشعب بتبديل العملة القديمة بالعملة المطبوعة حديثا على أن يتم ذلك في أسبوع واحد بدلًا من اثنين وأربعين عامًا كما حدث في فرنسا. ثمَّ بعد ذلك وقعوا في المصيدة، حيث أعلنت الحكومة عن عدم استطاعة أي فرد بتحويل أكثر من 100,000 يوان، على الرغم من أنها وسّعت ذلك في وقت لاحق إلى 500,000 يوان. وصل سعر صرف 100,000 يوان إلى 40 دولارًا في السوق السوداء. وبضربة واحدة قامت الحكومة بالقضاء على جزء كبير من ثروات المواطنين الخاصة في كوريا الشمالية، لم نعلم بالضبط حجم تلك الثروات، لكن ربما تكون أكبر بكثير من تلك التي تم مصادرتها من قبل الحكومة الأرجنتينية في عام 2002.

يعد نظام الحكم في كوريا الشمالية ديكتاتوري شيوعي معارض لنظام الملكية الخاصة والأسواق. غير أنه من الصعب السيطرة على الأسواق السوداء، حيث إن المعاملات بها تتم نقدًا، وبطبيعة الحال هناك العديد من العملات الأجنبية يتم تغييرها في هذه الأسواق، وخاصةً العملة الصينية، لكن العديد من المعاملات تتم باليوان. تم اعتماد نظام "إصلاح العملة" لمعاقبة من يستخدمون هذه الأسواق، وبشكل أكثر تحديدًا للتأكد من أنهم لن يصبحوا أثرياءً أو أقوياء بما يكفى للحد الذي يجعلهم قادرين على تهديد النظام الحاكم؛ وأن إبقاؤهم فقراء يعد أكثر أمانًا بالنسبة للحكومة. ليست الأسواق السوداء هي كل ما في الأمر، حيث إن الشعب في كوريا الشمالية يدخر أيضًا أمواله بالعملة الرسمية "اليوان"، لأن كوريا الشمالية يوجد بها عدد قليل من البنوك

وجميعها مِلكُ الدولة. في الواقع، استخدمت الحكومة نظام "إصلاح العملة" لمصادرة الكثير من مدخرات الشعب.

على الرغم من أن الحكومة أعلنت أنها تعتبر الأسواق سيئة، إلا أن النخبة في كوريا الشمالية يروقها ما يمكن أن تُقدمه لها تلك الأسواق. كان يمتلك الزعيم "كيم يونغ إيل" قصرًا من سبعة طوابق مجهز بكل من بار، وآلة كاريوكي، ومسرح سينمائي مُصغر، ويحتوي الطابق الأرضي على حمام سباحة هائل مزود بآلة صُنع الأمواج حيث كان يحب "كيم" استخدام لوح التزلج المزود بمحرك صغير. في عام 2006، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على كوريا الشمالية، إذ أنها تعرف كيف تضرب هذا النظام في مقتل، حيث جعلت من غير القانوني تصدير ما يزيد عن ستين سلعة كمالية ترفيهية لكوريا الشمالية بما في ذلك اليخوت والدراجات البحرية وسيارات السباقات والدراجات النارية ومشغلات DVD وأجهزة التلفاز التي تزيد عن تسع وعشرين بوصة، ولن يكون هناك مزيد من الأوشحة الحريرية ولا أقلام الحبر السائل، ولا الفراء ولا الحقائب الجلدية فقد كانت هذه السلع هي التي يجمعها "كيم" ونخب الحزب الشيوعي. استخدم أحد الدارسون أرقام المبيعات الخاصة بشركة "هينيسي" الفرنسية لتقدير الميزانية السنوية لـ "كيم" قبل فرض العقوبات، حيث وصلت في أعلى درجاتها إلى 800,000 دولارًا سنويًا للكونياك فقط.

من المستحيل أن نفهم طبيعة العديد من المناطق التي تُعد الأكثر فقرًا في العالم في نهاية القرن العشرين دون أن نفهم الديكتاتورية الحديثة في القرن العشرين: ألا وهي الشيوعية. كانت رؤية "كارل ماركس" تتمثل في استحداث نظام من شأنه خلق حالة من الرخاء والازدهار في ظل ظروف أكثر آدمية ومساواة بين الناس. كان "لينين" وحزبه الشيوعي يستقون أفكارهم من فلسفة ماركس، لكن التطبيق لم يكن مُختلفًا بدرجة كبيرة عن النظرية. كانت الثورة البلشفية عام 1917 ثورة دموية، ولم يكن للجانب الإنساني فيها أي نصيب، ولم تكن المساواة جزءًا من المعادلة، حيث كان أول شيء فعله لينين وحاشيته يتمثل في خلق نخبة جديدة، وحيث كانوا هم أنفسهم تلك

النخبة على رأس الحزب البلشفي. ومن أجل القيام بذلك، لم يقوموا فقط بإبادة وقتل العناصر غير الشيوعية فحسب، وإنما قتلوا أيضًا الشيوعيين الآخرين الذين قد يشكلوا أي تهديد لسلطتهم. لكن المآسي الحقيقية لم تكن قد أتت بعد، وكانت بدايتها مع الحرب الأهلية ومن ثمَّ حُكم "ستالين" الشمولي وعمليات الإبادة المتكررة التي قام بها، والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن أربعين مليون نسمة. اتسمت الشيوعية الروسية بالوحشية والقمع والدموية، لكنها لم تكن فريدة من نوعها، حيث كانت العواقب الاقتصادية والمعاناة الإنسانية مماثلة تمامًا لما حدث في أماكن أخرى مثل كمبوديا في السبعينيات من القرن العشرين تحت حُكم الخمير الحُمر، وفي الصين وكوريا الشمالية. وفي جميع الحالات، لم تجلب الشيوعية إلا ديكتاتوريات شريرة وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان؛ وبالإضافة إلى المعاناة الإنسانية والمذابح، قامت الأنظمة الشيوعية بترسيخ أنواع مختلفة من المؤسسات الاستحواذية، حيث تم تشكيل المؤسسات الاقتصادية، إلى جانب أو بدون الأسواق، لنزع موارد الشعب وإثارة الكراهية لحقوق الملكية تمامًا، حيث نشروا الفقر بدلًا من الرخاء. وفي حالة الاتحاد السوفيتي، كما رأينا في الفصل الخامس، كان النظام الشيوعي يشهد نموًّا سريعًا في أولى مراحله، ولكنه بعد ذلك تعثر وأدى إلى الركود، ولكن العواقب الأكثر تدميرًا كانت في الصين تحت حكم "ماو تسي تونج"، وفي كمبوديا تحت حكم "الخمير الحمر"، وفى كوريا الشمالية حيث أدت المؤسسات الاقتصادية الشيوعية إلى الانهيار الاقتصادي والمجاعة.

لاقت المؤسسات الاقتصادية الشيوعية بدورها دعمًا من جانب المؤسسات السياسية الاستحواذية التي ركزت السلطة. في يد الأحزاب الشيوعية، ولم تفرض أية قيود على ممارسات هذه السلطة؛ رغم أن هذه المؤسسات الاستحواذية كانت مختلفة في الشكل، إلا أنها تسببت في آثار مماثلة على سبل عيش الشعوب كما فعلت المؤسسات الاستحواذية في زيمبابوي وسيراليون.

ملك القطن

يمثل القطن نحو 45٪ من صادرات أوزبكستان، مما جعله أهم محصول منذ استقلال البلاد عن الاتحاد السوفيتي عام 1991، بعد تفكك الأخير؛. في ظل الشيوعية السوفيتية كانت جميع الأراضي الزراعية في أوزبكستان تحت سيطرة 2,048 مزرعة مملوكة للدولة. ثمَّ بعد ذلك تم تقسيمها وتم توزيع الأراضي بعد عام 1991، ولكن هذا لا يعني أن المزارعين كان يمكنهم التصرف باستقلالية. كان القطن هو المحصول الأكثر أهميةً لرئيس الحكومة الجديدة الأول والوحيد الرئيس "إسماعيل كريموف"، بعد استقلالها. تم إدخال اللوائح التنظيمية التي تحدد ما يمكن للمزارعين أن يقوموا بزراعته والثمن الذي يبيعون به. كان للقطن قيمة تصديرية، وكان المزارعون يأخذون جزءًا صغيرًا من أسعار السوق العالمية لمحصولهم وتقوم الحكومة بالاستحواذ على ما تبقى. لم يرغب أحد من المزارعين أن يزرع القطن بسبب الأسعار المدفوعة، لذلك أجبرتهم الحكومة على ذلك، فكان على كل مزارع آنذاك تخصيص 35 في المائة من أرضه لزراعة القطن. وقد سبّب هذا الكثير من المشاكل والصعوبات، إحداها كانت مع الآلات الزراعية. خلال فترة الاستقلال، كان القائمون بالحصاد وأصحاب ماكينات وآلات الحصاد يحصلون على حوالي 40 في المائة من قيمة المحصول. وعندما أدرك "كريموف" المشكلة جاء بالحل بعد عام 1991، وهذا ليس مثارًا للدهشة، حيث قام بتقديم الحوافز للمزارعين، وكان اقتراحه في الحقيقة بمثابة الحل الأرخص وهو أن يقوم تلاميذ المدارس بالحصاد.

أصبح لوز القُطن ناضجًا وجاهزًا للحصاد في أوائل شهر سبتمبر (أيلول)، وفي نفس الوقت كان على الأطفال العودة إلى المدارس فقام "كريموف" بإصدار أوامر إلى الحكام المحليين بإرسال أوامر إلى المدارس بإلزام التلاميذ بالحصاد. في أوائل شهر سبتمبر (أيلول)، كانت المدارس فارغة تمامًا من حوالي 2.7 مليون طفل (وفقًا لأرقام عام 2006) فبدلًا من أن يقوم المعلمين بالتدريس أصبحوا يقومون بمهمة توريد عمالة الأطفال. تحكى لنا "جولناز"، والدة اثنين من الأطفال، ما يحدث:

"كالعادة في بداية كل عام دراسي، تقريبًا في بداية شهر سبتمبر (أيلول)، تم تعليق الدراسة في فصول المدرسة وتم إرسال الأطفال إلى جني القطن. لم يطلب أحد موافقة الوالدين ولم يحصل الطلبة على عطلة نهاية الأسبوع [خلال موسم الحصاد]. إذا غادر الطفل لأي سبب من الأسباب إلى المنزل وترك العمل يقوم مدرسة أو أمين الفصل بالقدوم إلى المنزل ونَهر والديه. لقد قاموا بعد ذلك بتحديد وزن معين يقوم الطفل بجنيه، من 20-60 كجم يوميًا حسب العمر، وإذا فشل الطفل في جني الكمية التي يجب الوصول إليها، يتم توبيخه صباح اليوم التالي أمام الفصل بأكمله."

تستمر عملية الحصاد لمدة شهرين. كان الأطفال الريفيون محظوظين بما يكفى لأنهم يعملون في مزارع قريبة من منازلهم، حيث يستطيعون المشي أو ركوب الحافلة للذهاب لمكان العمل. أما الأطفال الذين يسكنون بعيدًا أو في المناطق الحضرية، فكانوا ينامون في الحظائر أو المخازن مع الآلات والحيوانات حيث لا توجد مراحيض أو مطابخ، لذلك وجب على الأطفال إحضار طعامهم معهم لتناول الغداء.

كان المستفيد الرئيسي من عمليات السخرة هذه هي النخب السياسية، بقيادة الرئيس "كريموف"، الملك الفعلي للقطن الأوزبكي. كان من المفترض أن يتم دفع أجرة للتلاميذ مقابل عملهم، لكن هذا كان مُفترض فقط ولم يتم في الواقع. في عام 2006، عندما كان السعر العالمي للقطن حوالي 1,40 دولارا أمريكيًّا للكيلو الواحد، كان الأطفال يحصلون على حوالي 0.03 دولارًا للحصة اليومية التي تتراوح بين 20–60 كجم. كان الأطفال يقومون بجني حوالي 75 في المائة من محصول القطن، أما في الربيع فتُغلق المدرسة من أجل عزق الأرض، وإزالة الأعشاب الضارة، وغرس الشتلات بشكل إجباري.

كيف آل المال إلى ذلك كله؟ أوزبكستان، مثلها مثل الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الأخرى التي كان من المفترض أن تنال استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتطور اقتصاد السوق والديمقراطية. ومع ذلك، وكما هو الحال في العديد من الجمهوريات السوفيتية الأخرى لم يحدث هذا. الرئيس كريموف، الذي بدأ حياته

السياسية في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي القديم، وقد ترقى في المناصب حتى منصب السكرتير الأول لأوزبكستان في اللحظة المناسبة في عام 1989، في الوقت الذي انهار فيه جدار برلين حيث دبر ليُنصِب نفسه زعيمًا قوميًّا. مدعومًا من قوات الأمن بحلول ديسمبر (كانون الأول) عام 1991، فاز بالانتخابات الرئاسية الأولى في تاريخ أوزبكستان. بعد الاستيلاء على السلطة قام بشق صف المعارضة السياسية المستقلة واتخذ ضدهم إجراءات صارمة، فقام بسجن ونفي المعارضين. لا توجد وسائل إعلام حرة في أوزبكستان، ولا يُسمح لأي منظمات غير حكومية بالعمل داخلها. بينما اشتد القمع في عام 2005، عندما قتلت الشرطة والجيش حوالي 750 أو أكثر من المتظاهرين في أنديجون.

قام "كريموف" بتمديد فترة ولايته الرئاسية الأولى لمدة خمس سنوات مُستخدمًا قوات الأمن والسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام. ومن خلال استفتاء تم انتخابه لولاية جديدة مدتها سبع سنوات في عام 2000، حاصلًا على نسبة 91.2 في المائة من الأصوات. أعلن منافسه الوحيد أنه أعطى صوته لصالح كريموف! في عام 2007، أُعيد انتخابه في انتخابات تعرضت للتزوير على نطاق واسع، حيث حصل كريموف فيها على 88 في المائة من الأصوات. تُعتبر الانتخابات في أوزبكستان مماثلة لتلك التي استغلها جوزيف ستالين في ذروة الاتحاد السوفيتي. شهد عام 1937، تغطية شهيرة كتبها مراسل نيويورك تايمز "هارولد ديني" الذي ترجمها عن صحيفة "برافدا" التابعة للحزب الشيوعي، حيث كان عليه تغطية التوتر والإثارة في انتخابات الاتحاد السوفيتي والتي ورد فيها:

> " لقد حل منتصف ليل الثاني عشر من شهر ديسمبر (كانون الأول)، وقد انتهت أول انتخابات مباشرة وعادلة للمجلس السوفيتي الأعلى، وكانت نتيجة التصويت على وشك أن يتم الإعلان عنها.
>
> مازالت اللجنة وحدها في الغرفة الخاصة بها. السكون يسيطر على المكان، والمصابيح تلمع بوقار، وسط توقعات عامة يقظة ومكثفة يقوم رئيس اللجنة بعمل جميع الإجراءات اللازمة قبل فرز بطاقات الاقتراع- يقوم بفحص عدد

الناخبين وعدد المُصوتين في القائمة– حيث جاءت النتيجة بنسبة 100 ٪. 100٪ ! أي انتخابات تلك، وفي أي بلد وأي مرشح ذلك الذي يحصل على نسبة تأييد بنسبة 100 ٪؟

يبدأ العمل الرئيسي الآن؛ حيث يفحص رئيس اللجنة الأختام الموجودة على صناديق الاقتراع بحماس ومن ثمَّ يقوم أعضاء اللجنة بفحصها، الأختام سليمة ويتم قطعها؛ تم فتح الصناديق.

الوضع هادئ؛ يجلس مراقبو الانتخابات والمديرين التنفيذيين باهتمام وجدية.

حان الآن وقت فتح المظاريف؛ أخذ ثلاثة أعضاء من اللجنة المقص، ثمَّ يظهر رئيس اللجنة؛ وأمناء الصندوق يُجهزون دفاترهم. تم فتح المظروف الأول؛ كانت كل الأنظار تتوجه إليه، أخرج رئيس اللجنة مظروفين، المظروف الأبيض [المرشح الاتحاد السوفيتي] والمظروف الأزرق [المرشح القوميات السوفيتية] ويقرأ بصوت عال وبوضوح، الفائز هو: "الرفيق ستالين".

وعلى الفور أصبح الوضع هائجاً؛ الجميع في الغرفة يقفزون ويصفقون بفرح وهياج فرحين بأول انتخابات عامة سرية تُجرى وفقًا لقواعد دستور ستالين– جاء التصويت باسم مُنشئ الدستور.

هذا الجو العام من شأنه أن يسود مثله في انتخابات الإعادة لـ "كريموف" والذي ظهر فيها كتلميذ نجيب لستالين، عندما يتعلق الأمر بالقمع والسيطرة السياسية والتظاهر بتنظيم انتخابات منافسة لشركاء ستالين في سرياليتهم.

أصبحت أوزبكستان تحت حُكم "كريموف" دولة فقيرة ذات مؤسسات سياسية واقتصادية شديدة الاستحواذ، حيث يعيش حوالي ثلث الشعب في حالة من الفقر، ويبلغ متوسط الدخل السنوي حوالي 1,000 دولار. لم تكن جميع مؤشرات التنمية في حالة سيئة، حيث كانت نسبة الالتحاق بالمدارس 100٪...، ربما كان هذا باستثناء موسم حصاد القطن، وكانت نسبة القراءة والكتابة ذات معدلات عالية جدًّا أيضًا وفقًا لتقارير البنك الدولي، وعلى الرغم من السيطرة على وسائل الإعلام، وقيام النظام بحظر الكتب وفرض رقابة على الإنترنت. وفي حين كان يحصل معظم الناس على بضع

سنتات في اليوم مقابل جني القطن، كانت أسرة "كريموف" والكوادر الشيوعية السابقة، بعد أن أعادت اكتشاف نفسها بعد عام 1989 كنخبة اقتصادية وسياسية جديدة في أوزبكستان ثرية ثراءً فاحشا.

كانت ابنة "كريموف"، "جولنورا" تدير المصالح الاقتصادية الخاصة بالأسرة، حيث من المتوقع أن تخلف والدها كرئيسة. وفي بلد يتمتع بالسرية الشديدة ويخلو من الشفافية، لا أحد يعرف بالضبط حجم ممتلكات أسرة كريموف أو كم يكسبون من المال، ولكن تجربة الشركة الأمريكية "إنترسبان"، تعتبر شاهدًا على ما حدث في الاقتصاد الأوزبكي في العقدين الماضيين. لم يكن القطن هو المحصول الزراعي الوحيد، هناك مناطق في البلاد مثالية لزراعة نبات الشاي، فقررت شركة "إنترسبان" أن تستثمر فيها. وبحلول عام 2005، استحوذت الشركة على 30 في المائة من السوق المحلية لكنها بعد ذلك واجهت بعض المتاعب، حيث قررت "جولنورا" أن صناعة الشاي أصبحت واعدة اقتصاديًا، وسرعان ما بدأت في القبض على الموظفين المحليين العاملين في شركة "إنترسبان"، ومن ثمَّ تعرضوا للضرب والتعذيب. أصبح من المستحيل أن تقوم الشركة بعملها وانسحبت الشركة من السوق بحلول أغسطس (آب) عام 2006، وآلت أصولها إلى أسرة كريموف، وسرعان ما توسعوا في الاهتمام بزراعة الشاي، وكان نبات الشاي في ذلك الوقت يمثل 67 في المائة من حجم السوق، بعد أن كان 2 في المائة قبل عامين.

تبدو أوزبكستان في نواح كثيرة وكأنها مخلفات لعالم من الماضي تم نسيانه.إنها بلد تم إضعافه تحت حُكم عائلة واحدة دكتاتورية مستبدة هي والمقربين منها، لأنها بَنَت اقتصادها على العمالة القسرية، وبالأحرى عمالة الأطفال القسرية. إلا أنها ليست كذلك. تُعد أوزبكستان جزءًا من لوحة الفسيفساء التي ترسمها المجتمعات التي أفشلها حُكم المؤسسات الاستحواذية، وللأسف تملك هذه الدولة الكثير من القواسم المشتركة مع الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابقة من أرمينيا، وأذربيجان حتى قيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، مما يذكرنا بأنه حتى في القرن الحادي

والعشرين هناك مؤسسات اقتصادية وسياسية استحواذية بشكل يمكنها أن تتخذ شكلاً استحواذيًا وحشيًا وفجاً.

الإبقاء على تكافؤ الفرص

تُعد فترة التسعينيات من القرن العشرين واحدة من فترات الإصلاح في مصر. فمنذ الانقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام الملكي في عام 1954، كانت مصر تدار كمجتمع شبه اشتراكي لعبت فيه الحكومة دورًا محوريا في الاقتصاد. سيطرت الدولة على العديد من قطاعات الاقتصاد من خلال الشركات المملوكة لها. اختفت لغة الخطابة الاشتراكية على مر السنين وفُتحت الأسواق (الانفتاح) وتطور القطاع الخاص. غير أن هذه الأسواق لم تكن شاملة للجميع، حيث كانت الدولة تسيطر على الأسواق إلى جانب حفنة من رجال الأعمال المتحالفين مع الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم)، وهو الحزب السياسي الذي أسسه الرئيس الراحل محمد أنور السادات عام 1978، أصبح رجال الأعمال أكثر انخراطًا في الحزب عما سبق، وأصبح الحزب أكثر انخراطًا مع رجال الأعمال في عهد محمد حسني مبارك الذي أصبح رئيسًا لمصر عام 1981 بعد اغتيال محمد أنور السادات، حيث حكم مبارك والحزب الوطني (الحزب الحاكم) حتى تم إجباره على التنحي عن طريق الاحتجاجات الشعبية وبمشاركة الجيش في 11 فبراير (شباط)2011، كما سبق وناقشنا هذا في المقدمة.

تم تعيين كبار رجال الأعمال في الوظائف الحكومية الرئيسية في المجالات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمصالحها الاقتصادية مثل "رشيد محمد رشيد" المدير السابق لشركة يونيليفر AMET في (أفريقيا، والشرق الأوسط، وتركيا)، والذي أصبح وزير التجارة الخارجية والصناعة، و"محمد زهير وحيد جرانة"، المالك والعضو المنتدب لشركة جرانة للسياحة، التي تُعد واحدة من أكبر الشركات في مصر، والذي أصبح وزيرًا للسياحة، و"أمين أحمد محمد عثمان أباظة" مؤسس شركة النيل لتجارة القطن أكبر شركة لتصدير القطن في مصر والذي أصبح وزيرًا للزراعة.

أقنع رجال الأعمال الحكومة بتقييد الدخول في كثير من القطاعات الاقتصادية من خلال قوانين الدولة. وشملت هذه القطاعات وسائل الإعلام والحديد والصلب وصناعة السيارات والمشروبات الكحولية والأسمنت. أصبح كل قطاع مليئًا بالحواجز التي تحول دون دخول آخرين من أجل حماية الشركات ورجال الأعمال المرتبطين بالدوائر السياسية. تمتع كبار رجال الأعمال القريبون من النظام مثل أحمد عز (الحديد والصلب) وعائلة ساويرس (الوسائط المتعددة، والمشروبات، والاتصالات واللاسلكية)، ومحمد نُصير صاحب شركات (المشروبات والاتصالات واللاسلكية) ليس فقط بالحماية من الدولة ولكن أيضاً بالعقود الحكومية والقروض المصرفية الكبيرة دون الحاجة لتقديم ضمانات. كان أحمد عز رئيسًا لشركة "حديد عز" أكبر شركة لصناعة الصلب في البلاد، والتي كانت تُنتج 70 في المائة من إنتاج الصلب في مصر، وأيضًا كان عضوا رفيع المستوى في الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسًا للجنة التخطيط والموازنة بمجلس الشعب، ومن المقربين لـ "جمال مبارك" أحد أبني الرئيس مبارك.

هدفت الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات من القرن العشرين، والتي شنتها المؤسسات المالية الدولية والاقتصاديون إلى تحرير الأسواق وتقليص دور الدولة في الاقتصاد. كانت خصخصة الأصول المملوكة للدولة بمثابة الركيزة الأساسية لهذه الإصلاحات في كل مكان. وفيما يتعلق ببرنامج الخصخصة المكسيكي، بدلًا من أن يقوم بزيادة التنافس، فقد حوَّل البرنامج ببساطة احتكار الدولة للأصول المملوكة لها إلى احتكار هذه الأصول من خلال احتكارات يملكها أشخاص، ومن خلال عملية إثراء رجال الأعمال المرتبطين بالسياسة مثل "كارلوس سلم". وهذا بالضبط، ما حدث في مصر، فقد كان رجال الأعمال المتصلين بالنظام قادرين على التأثير بقوة في تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر، ليكون لصالح نخبة رجال الأعمال الأثرياء أو "الحيتان" كما هو متعارف عليه محليا. وفي الوقت الذي بدأ فيه برنامج الخصخصة كان اثنان وثلاثون رجل أعمال من هؤلاء الحيتان يسيطرون على الاقتصاد.

كان أحمد الزيات، أحد الحيتان، على رأس مجموعة الأقصر. وبحلول عام 1996،

قررت الحكومة خصخصة شركة الأهرام للمشروبات (ABC)، والتي كانت مُحتكرة لصناعة البيرة في مصر. كان هناك عرض تم تقديمه من اتحاد "الشركة المالية المصرية" التي يترأسها المُطور العقاري "فريد سعد"، بالإضافة إلى أول شركة مضاربة رؤوس أموال يتم إنشاؤها في مصر في عام 1995. شمل اتحاد "الشركة المالية المصرية" فؤاد سلطان وزير السياحة السابق، ومحمد نصير، ومحمد رجب وهو أحد رجال أعمال النخبة. كان الاتحاد على اتصال بالدوائر السياسية، ولكن ليس بدرجة كافيةً. وتم رفض عطائها الذي بلغ 400 مليون جنيها مصريا، بحجة أنه منخفض بشكل ملحوظ. لكن "أحمد الزيات" كانت له اتصالات أفضل. لم يكن لديه المال لشراء شركة الأهرام للمشروبات (ABC)، لذلك جاء بمخطط بارع على غرار "كارلوس سلم"، حيث تم طرح أسهم شركة الأهرام للمشروبات (ABC) لأول مرة في بورصة لندن، واستحوذت مجموعة الأقصر على 74.9٪ في المائة من تلك الأسهم مقابل 68.5 جنيها مصريا للسهم الواحد. وبعد ثلاثة أشهر تم تقسيم الأسهم مناصفة، وكانت مجموعة الأقصر قادرة على بيع جميع الأسهم بمبلغ 52.5 جنيها إسترلينيا للسهم بصافي ربح 36 في المائة، في هذه الأثناء كان "الزيات" قادرًا على تمويل شراء شركة الأهرام للمشروبات (ABC) مقابل 231 مليون جنيها إسترلينيا في الشهر التالي. وكانت شركة الأهرام للمشروبات (ABC) في هذا الوقت قد حققت أرباحًا سنوية بقيمة 41.3 مليون جنيها مصريا وكان الاحتياطي النقدي لديها يبلغ 93 مليون جنيها مصريا، فكانت هذه الصفقة مربحة تماما. في عام 1999 امتدت شركة الأهرام للمشروبات (ABC) التي تم خصخصتها حديثاً، وقامت بتوسيع احتكارها من البيرة إلى الخمور عن طريق شراء احتكار النبيذ الوطني "جناكليس" الذي تم خصخصته. كانت شركة "جناكليس" شركة مربحة جدًّا، حيث كانت تمتلك 3,000٪ من التعريفة المفروضة على الخمور المستوردة، وكان هامش ربحها يمثل 70 في المائة على مبيعاتها. انتقل الاحتكار في عام 2002 مرة أخرى، عندما باع "الزيات" شركة الأهرام للمشروبات (ABC) لشركة "هينكين" مقابل 1.3 مليار جنيه مصري، بعد أن حقق ربح وصل إلى 563 ٪ في المائة في غضون خمس سنوات.

لم يكن محمد نصير في الجانب الخاسر دائمًا، ففي عام 1993 اشترى شركة النصر لتعبئة الزجاجات التي تم خصخصتها، والتي كانت تمتلك احتكار حقوق تعبئة وبيع الكوكا كولا في مصر. سمحت العلاقة بين "نصير" و"عاطف عبيد"، الذي كان وزيرًا لقطاع الأعمال العام في ذلك الوقت، بتسهيل شراء ما يريد في مواجهة القليل من المنافسة، بعد ذلك قام "نصير" ببيع الشركة بعد عامين بأكثر من ثلاثة أضعاف سعر الشراء. هناك مثال آخر على التحرك في أواخر التسعينيات 1990 من أجل إشراك القطاع الخاص في صناعة السينما في الدولة. ومرة أخرى، أدت العلاقات بين رجال الأعمال مع السياسيين إلى السماح لأسرتين فقط بتقديم العطاءات وتشغيل دور السينما، وكانت إحدى هذه العائلات هي عائلة ساويرس.

واليوم تعد مصر دولة فقيرة، لكنها ليست فقيرة كمعظم البلدان التي تقع في الجنوب منها- في إفريقيا جنوب الصحراء - غير أنها لا تزال واحدة من الدول التي يعد نسبة 40 في المائة من سكانها فقراء جدًّا ويعيشون بأقل من دولارين في اليوم. ومما يدعو للسخرية، كما رأينا سابقًا في الفصل الثاني، كانت مصر في القرن التاسع عشر تعيش محاولة ناجحة في بداية التغيير المؤسسي والتحديث الاقتصادي في عهد محمد علي، الذي حقق فترة من النمو الاقتصادي في ظل مؤسسات استحواذية مستخلصة للثروات قبل أن تحتل الإمبراطورية البريطانية مصر بشكل فعلي. ظهرت مجموعة من المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات في بداية فترة الاستعمار البريطاني، واستمرت من خلال الجيش بعد عام 1954. شهدت مصر بعض النمو الاقتصادي والاستثمار في التعليم، لكن الغالبية العظمى من السكان كان لديهم القليل من الفرص الاقتصادية، في حين أن النخبة الجديدة تمكنت من الاستفادة بتواصلها وعلاقاتها مع الحكومة.

مرة أخرى، قامت هذه المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية المستخلصة للثروات بتدعيم المؤسسات السياسية الاستحواذية. اعتزم الرئيس مبارك بدء أسرة سياسية حاكمة، حيث كان يعد ابنه "جمال" لخلافته. لكن سرعان ما فشل مُخططه مع انهيار

نظامه الاستحواذي في أوائل عام 2011، حيث واجه اضطرابات ومظاهرات واسعة النطاق خلال ما يسمى بثورات الربيع العربي. خلال فترة حُكم "جمال عبد الناصر"، كانت هناك بعض الجوانب الشاملة في المؤسسات الاقتصادية، حيث قامت الدولة بإتاحة نظام التعليم وتوفير بعض الفرص التي لم يتحها النظام السابق له، "نظام الملك فاروق". كان هذا مثالًا للتركيبة غير المستقرة بين المؤسسات السياسية الاستحواذية وبعض شمولية المؤسسات الاقتصادية.

كانت النتيجة الحتمية، التي وقعت خلال عهد مبارك، تتمثل في أن المؤسسات الاقتصادية أصبحت أكثر استحواذاً واستخلاصًا للثروات، بما يعكس توزيع السلطة السياسية في المجتمع. يمكن القول بأن الربيع العربي بصورة ما يعد بمثابة رد فعل على ذلك. كان هذا صحيحًا ليس فقط في مصر بل في تونس أيضًا؛ حيث بدأت ثلاثة عقود من النمو التونسي تحت حكم المؤسسات السياسية الاستحواذية في التحرك نحو الاتجاه المعاكس، حيث بدأ الرئيس "زين العابدين بن علي" وأسرته في الانقضاض على الاقتصاد وافتراسه بصورة أكثر وأكثر.

لماذا تفشل الأمم

تفشل الأمم اقتصاديًّا بسبب المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات، فهذه المؤسسات تجعل البلدان الفقيرة تظل فقيرة وتمنعها من المضي قدمًا نحو طريق النمو الاقتصادي. وهذه هي حقيقة ما يحدث اليوم في إفريقيا، في أماكن مثل زيمبابوي، وسيراليون، وفي أمريكا الجنوبية، في بلدان مثل كولومبيا والأرجنتين، وفي آسيا، في دول مثل كوريا الشمالية وأوزبكستان، وفي الشرق الأوسط، في دول مثل مصر. هناك اختلافات ملحوظة بين هذه الدول، فبعضها استوائي، والبعض الآخر في مناطق خطوط العرض المعتدلة، والبعض منها كان مستعمرات بريطانية أو يابانية أو إسبانية أو روسية، وتختلف فيما بينها بشكل كبير في التاريخ، واللغة، والثقافة، لكن الشيء الوحيد المشترك بينهم هو المؤسسات الاستحواذية. وفي جميع هذه الحالات، نجد أن أساس هذه المؤسسات يتمثل في نخبة تقوم بتشكيل طبيعة المؤسسات الاقتصادية من

أجل إثراء نفسها واستدامة قوتها وسلطتها على حساب الغالبية العظمى من الشعب. أدى الاختلاف في التاريخ والتركيبة الاجتماعية في هذه البلدان إلى اختلافات وفوارق في طبيعة النُخب وتفاصيل المؤسسات الاستحواذية، لكن سبب استمرار هذه المؤسسات الاستحواذية يرتبط دائمًا بالحلقة المفرغة، وأن الآثار التي تتركها هذه المؤسسات في إفقار مواطنيها تعد متشابهة، حتى لو اختلفت حدتها.

في زيمبابوي، على سبيل المثال، تضم النخبة "روبرت موجابي" ومؤسسي حزب "الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي التابع لموجابي – الجبهة الوطنية"، والذي قاد الحرب المناهضة للاستعمار في سبعينيات القرن العشرين. أما في كوريا الشمالية فتمثل زمرة قليلة حول "كيم جونغ إيل" والحزب الشيوعي. وفي أوزبكستان هناك الرئيس "إسلام كريموف"، وعائلته والمقربين له منذ حقبة عصر الاتحاد السوفيتي. من الواضح أن هذه المجموعات مختلفة جدًّا، وهذه الاختلافات إلى جانب الأنظمة السياسية الحاكمة والاقتصاديات التي يحكمونها، تعني أن شكل المؤسسات الاستحواذية المتعارف عليه قد اختلف. على سبيل المثال، بما أن كوريا الشمالية تم إنشاؤها من جانب الثورة الشيوعية، فإنها أخذت الحزب الشيوعي كنموذج سياسي. ورغم أن موجابي استدعى الجيش الكوري الشمالي إلى زيمبابوي في الثمانينيات من القرن العشرين للمشاركة في المجزرة ضد خصومه في "ماتابيليلاند"، إلا أن مثل هذا النموذج للمؤسسات السياسية الاستحواذية لا ينطبق على زيمبابوي. وبسبب الطريقة التي جاء بها إلى السلطة من خلال نضاله ضد الاستعمار، كان على موجابي الحفاظ على حُكمه متخفيًا وراء الانتخابات حتى لو كان ذلك للفترة التي تمكن فيها بالفعل من هندسة وصياغة نمط دولة الحزب الواحد المدعومة بالدستور.

وعلى النقيض، تتمتع كولومبيا بتاريخ طويل من الانتخابات، التي ظهرت من الناحية التاريخية كوسيلة لتقاسم السلطة بين الأحزاب الليبرالية والأحزاب المحافظة عقب الاستقلال عن إسبانيا، فهي ليست مختلفة في طبيعة النخب فقط، ولكن أيضًا في أعداد تلك النخب. أما في أوزبكستان تمكن "كريموف" من اختطاف بقايا الدولة

السوفيتية، مما أعطاه الأدوات اللازمة لقمع وقتل النخب البديلة. أما في كولومبيا، فإن غياب سلطة الدولة المركزية في أجزاء من البلاد قد أدى بطبيعة الحال إلى وجود المزيد من النخب المنقسمة، لدرجة أنهم في الواقع يقتلون بعضهم البعض. ومع ذلك، وبالرغم من تنوع هذه النخب والمؤسسات السياسية، إلا أن هذه المؤسسات غالبًا ما تنجح في تقوية وإعادة إنتاج سلطة النخبة التي أوجدتهم. ومع ذلك، فأحيانًا ما يؤدي الاقتتال الداخلي إلى انهيار الدولة، كما هو الحال في سيراليون.

كما أن الاختلاف في التاريخ والأنظمة يعني وجود اختلاف في هوية النخب وتفاصيل المؤسسات السياسية الاستحواذية، فكذلك تختلف تفاصيل المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية المستخلصة للثروات التي تقيمها النُخب. ففي كوريا الشمالية، تم توريث أدوات الاستحواذ واستخلاص الثروات مرة أخرى من جعبة الشيوعية: مثل إلغاء الملكية الخاصة، وإدارة الدولة للمزارع والصناعة.

في مصر، كان الوضع متشابه إلى حد كبير في ظل حُكم النظام العسكري الاشتراكي المُعلن الذي أنشأه العقيد "جمال عبد الناصر" بعد عام 1952. انحاز "جمال عبد الناصر" إلى جانب الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة، حيث صادر الاستثمارات الأجنبية مثل قناة السويس التي أخذت بريطانيا حق انتفاعها، وقام بتأميم الكثير من المشروعات الاقتصادية للملكية العامة. ومع ذلك، كان الوضع في مصر في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين مختلف جدًا عن الوضع في كوريا الشمالية في الأربعينيات من نفس القرن. كان أسهل على الكوريين الشماليين خلق اقتصاد شيوعي أكثر راديكالية، حيث قاموا بمصادرة الأصول اليابانية السابقة وقاموا بالبناء وفقًا للنموذج الاقتصادي للثورة الصينية.

في المقابل، كانت الثورة المصرية أقرب ما تكون إلى انقلاب قام به مجموعة من الضباط في الجيش المصري. وعندما تحولت مصر في الحرب الباردة وأصبحت موالية للغرب، كان من السهل نسبيًا ومن المناسب أيضًا، على الجيش المصري أن يقوم بالتغيير من القيادة المركزية إلى رأسمالية المحسوبية كأسلوب من الأساليب الاستحواذية

واستخلاص الثروات. وحتى مع ذلك، كان الأداء الاقتصادي الأفضل لصالح مصر مقارنة بكوريا الشمالية نتيجة للطبيعة الاستحواذية المحدودة للمؤسسات المصرية. أحد هذه الأسباب كان يتمثل في افتقار النظام المصري للسيطرة الخانقة التي يتمتع بها الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية للسيطرة، مما اضطره إلى أن يسترضي الشعب بالطريقة التي لم يفعلها النظام الكوري الشمالي. والسبب الآخر، يكمن في أنه حتى مع خلق رأسمالية المحسوبية لبعض الحوافز للاستثمار، على الأقل بين أولئك المقربين للنظام، إلا أن هذا كان غائبًا تمامًا في كوريا الشمالية.

على الرغم من أن هذه التفاصيل مهمة وشيقة، إلا أن الدروس الأكثر أهميةً تكمن في الصورة الكلية، التي تكشف عن أنه في كل حالة من هذه الحالات، كان هناك مؤسسات سياسية استحواذية أفرزت مؤسسات اقتصادية استحواذية، تعمل على نقل الثروات والسلطة نحو النخبة.

إن حِدة الاستبداد في هذه البلدان المختلفة تتباين بوضوح، ولها نتائج هامة لتحقيق الازدهار. في الأرجنتين، على سبيل المثال، لم يكُن الدستور والانتخابات الديمقراطية يعملان بشكل جيد لتعزيز التعددية، لكن دورهما كان أفضل بكثير مما كانا عليه الحال في كولومبيا، فعلى الأقل يمكن للدولة الإعلان عن احتكار العنف في الأرجنتين. وكنتيجة لذلك من ناحية، نجد أن معدل الدخل للفرد في الأرجنتين يعادل ضِعف معدل الدخل للفرد في كولومبيا. كانت المؤسسات السياسية في كلا البلدين تقوم بعمل أفضل بكثير في كبح جماح النخب، بالمقارنة مع تلك الموجودة في زيمبابوي وسيراليون. وكنتيجة لذلك أصبحت زيمبابوي وسيراليون أشد فقرًا بكثير من الأرجنتين وكولومبيا.

ينطوي مفهوم الحلقة المفرغة أيضًا في أنه حتى عندما تؤدي المؤسسات الاستحواذية إلى انهيار الدولة، كما هو الحال في سيراليون وزيمبابوي، فهذا لا يعتبر نهاية حاسمة لحكم هذه المؤسسات. وقد رأينا بالفعل أن الحروب الأهلية والثورات، والتي قد تحدث خلال المراحل الدقيقة، إلا أنها لا تؤدي بالضرورة إلى التغيير المؤسسي. توضح الأحداث في سيراليون منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 2002، بصورة حية هذا الاحتمال.

عاد حزب "سياكا ستيفنز" القديم "مجلس كل الشعب" (APC) إلى السلطة من خلال الانتخابات الديمقراطية التي جرت عام 2007. وعلى الرغم من أن الرجل الذي فاز في الانتخابات الرئاسية، ويدعى "إرنست باي كوروما"، لم يتعاون من قبل مع الحكومات القديمة التي شكلها مجلس كل الشعب (APC)، إلا أن الكثير من أعضاء حكومته كانوا على العكس من ذلك. قام "ستيفنز" بتعيين اثنين من أبنائه وهم "بوكاري وجينجو" سفراء في الولايات المتحدة وألمانيا، مما يعنى أن هذه نسخة أكثر ضعفًا مما رأيناه يحدث في كولومبيا؛ فهناك انعدام لسلطة الدولة في أجزاء عديدة من البلاد والذي استمر على مدار الزمان، لأن ذلك يصب في مصلحة جزء من النخبة السياسية الوطنية لكي تسمح بحدوث ذلك، لكن مؤسسات الدولة الأساسية قوية أيضًا بما فيه الكفاية لمنع هذا الاضطراب من التحول إلى فوضى تامة. لم يعانِ المجتمع في سيراليون من الناحية الاقتصادية فقط ولكنه تأرجح أيضًا بين الفوضى الكاملة ونوع من النظام ويرجع السبب في ذلك جزئيًا للطبيعة الأكثر استحواذاً للمؤسسات الاقتصادية وجزئيًا بسبب تاريخ المؤسسات السياسية شديدة الاستحواذ في البلاد. غير أن التأثير طويل المدى يعد نفس الشيء: أن الدولة ككل تظل غائبة، والمؤسسات تعد استحواذية مستخلصة للثروات.

يجمع بين كل هذه الحالات تاريخ طويل من المؤسسات الاستحواذية على الأقل منذ القرن التاسع عشر. كانت كل دولة مُحاصرة داخل حلقة مفرغة. ففي كل من كولومبيا والأرجنتين، كان هذا متأصلًا في مؤسسات الحكم الاستعماري الإسباني (الفصل الأول). وفي كل من زيمبابوي وسيراليون ترجع نشأتها إلى الأنظمة الاستعمارية البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر. وفي سيراليون، في ظل غياب المستوطنين البيض، اعتمدت هذه الأنظمة بشكل موسع على الأنظمة الاستحواذية التي تقوم عليها السلطة السياسية، التي كانت موجودة قبل الاستعمار، وقامت بتكثيف حدتها. كانت هذه الأنظمة نفسها نتاج حلقة مفرغة طويلة أظهرت غياب المركزية السياسية والآثار الكارثية لتجارة الرقيق. في زيمبابوي، حدث أكثر من ذلك بكثير من

أجل بناء شكل جديد من المؤسسات الاستحواذية، وذلك لأن شركة "جنوب إفريقيا البريطانية" خلقت نظامًا اقتصاديًّا مزدوجا. أما أوزبكستان فقد أخذت المؤسسات الاستحواذية من الاتحاد السوفيتي، ومثل مصر، قامت بتحويلهم إلى نظام رأسمالية المحسوبية، حيث العلاقة الوثيقة بين رجال الأعمال والحكومة. كانت مؤسسات الاتحاد السوفيتي الاستحواذية نفسها تمثل استمرارًا للنظام القيصري في نواح كثيرة، حيث عادت مرة أخرى بشكل يعتمد على القانون الحديدي لحكم الأقلية. مع قيام هذه الحلقات المفرغة المختلفة بلعب دور هام في مناطق مختلفة من العالم على مدار الـ 250 عامًا الماضية، برزت حالة عدم المساواة في العالم واستمرت.

يكمن حل الفشل الاقتصادي والسياسي للأمم اليوم في تحويل مؤسساتهم الاستحواذية المستخلصة للثروات إلى مؤسسات ديمقراطية شاملة. وإن كان هذا ليس بالأمر السهل بمفهوم الحلقة المفرغة، ولكنه ليس بالمستحيل، وأن القانون الحديدي لحكم الأقلية (الأوليجاركية) ليس حتميًّا. يتم هذا سواء من خلال بعض العناصر الديمقراطية الشاملة الموجودة مُسبقا في المؤسسات أو وجود تحالفات واسعة تقود الكفاح ضد النظام القائم أو لمجرد أنها الطبيعة العارضة للتاريخ، يمكنها كسر الحلقات المفرغة. مثل الحرب الأهلية في سيراليون، كانت الثورة المجيدة التي اندلعت عام 1688، بمثابة صراع على السلطة، لكنه كان صراعًا ذو طبيعة مختلفة بدرجة كبيرة عن الحرب الأهلية في سيراليون. وربما كان بعض البرلمانيون الذين قاتلوا لإزاحة الملك "جيمس الثاني" في أعقاب الثورة المجيدة، يتصورون أنفسهم يلعبون دور المستبدين الجدد، كما فعل "أوليفر كرومويل" بعد الحرب الأهلية الإنجليزية. إلا أن البرلمان كان في الحقيقة قويًّا بالفعل ويضم ائتلاف واسع من المصالح الاقتصادية المختلفة ووجهات النظر المختلفة التي جعلت من غير المرجح تطبيق قانون حكم الأقلية الحديدي في عام 1688. وساعد في ذلك أن الحظ كان إلى جانب البرلمان ضد "جيمس الثاني". في الفصل القادم، سوف نرى أمثلة أخرى من الدول التي تمكنت من كسر القالب وحولت مؤسساتها إلى الأفضل، حتى بعد تاريخ طويل من المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات.

الفصل الرابع عشر

كسر القالب

الزعماء الأفارقة الثلاثة

في 6 سبتمبر (أيلول) 1895، رست عابرة المحيطات "تانتالون كاسل" في بليموث، على الساحل الجنوبي لإنجلترا. نزل الزعماء الأفارقة الثلاثة، "خاما" من نجواتو، و"باثون" من نجواكيتس، و"سيبل" من كوينا، وركبوا قطار الساعة 8:10 السريع واتجهوا إلى محطة بادنجتون بلندن. وكان الزعماء الأفارقة الثلاثة قد قدموا إلى بريطانيا في مهمة: وهي إنقاذ ولاياتهم وخمس ولايات أخرى من "سيسل رودس". وكانت نجواتوا ونجواكيتس وكوينا تمثل ثلاث ولايات من بين ثمانية ولايات أخرى تابعة لتسوانا تضم ما كان يُعرف بعد ذلك ببتشوانالاند، والتي أصبحت تمثل بتسوانا بعد الاستقلال في عام 1966.

وقد كانت القبائل في تجارة مع الأوروبيين خلال معظم فترة القرن التاسع عشر. وفي أربعينيات القرن التاسع عشر، سافر القس (المُبَشِّر للمسيحية) الاسكتلندي المشهور "دافيد ليفينجستون" كثيرا إلى بتشوانالاند، واستطاع إقناع ملك كوينا الملك "سيشيلي" بالدخول في المسيحية. وكانت أول مرة يترجم فيها الإنجيل إلى لغة أفريقية كان إلى لغة سيتسوانا، وهي لغة أهل بتشوانا. وفي عام 1885، فرضت بريطانيا الحماية على بتشوانالاند؛ وكان أهل تسوانا راضون عن هذه الإجراءات، حيث كانوا يعتقدون أن ذلك سوف يمنحهم الحماية من الغزوات الأوروبية الأخرى، ولاسيما تلك القادمة

من البوير الذين ظلوا في صراع عنيف معهم منذ الرحلة العظمى عام 1835، بعد نزوح الآلاف من شعب البوير للداخل هربًا من الاستعمار البريطاني. وكانوا يريدون من ناحية أخرى السيطرة على المنطقة لوقف مزيد من توسعات شعب البوير (الفصل التاسع)، والتوسعات المحتملة بواسطة الألمان، الذين ضموا منطقة جنوب غرب إفريقيا التي يطلق عليها اليوم ناميبيا. ولم يعتقد البريطانيون أن الاستعمار الكامل كان جديرًا بالاهتمام؛ حيث لخَّص المندوب السامي "راي" مواقف الحكومة البريطانية في عام 1885 بوضوح قائلا: "ليس لدينا أي أطماع في المنطقة الواقعة شمال مولوب (بتشوانالاند المفروض عليها الحماية)، باستثناء الطريق المتجه للداخل، ولذلك يمكننا أن نقتصر على الوضع الحالي لحماية هذا الجزء من المنطقة المفروض عليها الحماية، والتي تم استعمارها إما عن طريق الإجراءات المعرقلة أو القوى الخارجية، وأن نستخدم أبسط الطرق الممكنة في الإدارة أو التسوية."

إلا أن الأوضاع قد تغيرت في تسوانا عام 1889، عندما بدأت الشركة البريطانية بجنوب إفريقيا بقيادة "سيسل رودس" بالتوسع في اتجاه الشمال خارج جنوب إفريقيا، حيث قامت بمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي التي أصبحت في النهاية "روديسيا الشمالية والجنوبية"، والتي يطلق عليها الآن زامبيا وزيمبابوي. بحلول عام 1895، وهو العام الذي زار فيه الزعماء الثلاثة لندن، وضع "رودس" عينه على المناطق الواقعة جنوب غرب روديسيا، بيتشوانالاند. وأدرك الزعماء الثلاثة أن الأقاليم لا ينتظرها سوى الكوارث والاستغلال في حالة وقوعها تحت سطوة رودس؛ وعلى الرغم من أنه من المستحيل بالنسبة لهم مواجهة رودس عسكريًا، إلا أنهم قرروا مواجهته بأي طريقة؛ فقرروا الاختيار من بين أخف الضررين: الخضوع للسيطرة البريطانية بدرجة أكبر بدلًا من الانضمام لمملكة رودس؛ واستطاعوا بمساعدة جمعية لندن للتبشير الانتقال إلى لندن لمحاولة إقناع الملكة فيكتوريا وجوزيف تشمبرلين، وكان حينئذ لها وزير المستعمرات، للسيطرة العظمى على بتشوانالاند وحماية أهلها من "رودس".

في 11 سبتمبر(أيلول) 1895، التقوا لأول مرة مع تشمبرلين، وتكلم "سيبل" أولا، ثمَّ باثون، ثمَّ خاما في النهاية. وأعلن تشمبرلين أنه سوف يدرس فرض السلطات البريطانية لحماية للقبائل من رودس. وفي ذات الوقت، شرع الزعماء في التجول في البلاد متحدثين مع الناس لجلب الدعم الشعبي لطلباتهم؛ فقاموا بزيارة ويندسور، وريدنج بالقرب من لندن، كما ذهبوا لثاوهامبتون في الساحل الجنوبي، ولستر وبرمنجهام ثمَّ في ميدلاند حيث توجد قواعد الدعم السياسي تشمبرلين. واتجهوا شمالًا نحو مدينة يوركشاير الصناعية، ثمَّ إلى شيفيلد، وليدز، وهاليفاكس، وبرادفورد، كما ذهبوا غربًا نحو بريستول ثمَّ اتجهوا أعلى نحو مانشستر وليفربول.

وفي غضون ذلك، ومع العودة إلى جنوب أفريقيا، كان "رودس" يُعد لما سيصبح "غارة جيمسون الكارثية"، وهي عبارة عن الاعتداء المُسَلَّح على جمهورية ترانسفال التابعة للبوير، على الرغم من الاعتراضات القوية التي أبداها تشمبرلين. وفيما يبدو أن هذه الأحداث أثارت المزيد من تعاطف تشمبرلين على الورطة التي وقع فيها الزعماء عما كما يمكن أن يحدث له تغير الحال. في 6 نوفمبر(تشرين الثاني)، التقوا به مرة أخرى في لندن، وتحدث الزعماء من خلال مترجم للحوار:

تشمبرلين: سوف أتحدث أن أرض الزعماء، وعن السكك الحديدية، وعن القانون الذي سيطبق في منطقة الزعماء. ودعونا الآن نلقي نظرة على الخريطة، سوف نأخذ ما نحتاجه من أرض لبناء السكك الحديدية، ليس أكثر من ذلك.

خاما: أود أن أقول إنه إذا كان السيد/ تشمبرلين سيأخذ الأرض بنفسه، فسأكون راضيًا عن ذلك.

تشمبرلين: إذًا، أخبره أني سأقوم بإنشاء السكة الحديدية بنفسي، تحت إشراف أحد الذين سأرسلهم ولن آخذ إلا ما يكفي، وسأدفع تعويضات إذا كان ما سآخذه ذا قيمة.

خاما: أود أن أعرف كيف. (أي إلى أين ستذهب السكة الحديد؟)

تشمبرلين: سوف تسير عبر إقليمه، إلا أنها سوف يكون لها سياج، ولن نستولى على أي قطعة أرض.

خاما: أثق في قيامكم بهذا العمل كما لو أنه لي، وأرجوا معاملتي بإنصاف.

تشمبرلين: سأحمي مصالحك.

وفي اليوم التالي: شرح "إدوارد فيرفيلد"، من وزارة المستعمرات، التسوية التي توصل لها تشمبرلين بمزيد من التفصيل:

"سوف يكون لكل من الزعماء الثلاثة، خاما، وسيبيل، وباثون وطن يعيشون فيه تحت حماية الملكة كما هو الحال اليوم. وينبغي أن تُعيِّن الملكة مسؤولًا للإقامة معهم؛ وسيحكم الزعماء شعبهم كما هو الحال اليوم.

وكان رد الفعل الصادر عن "رودس" بسبب هزيمته من قبل الزعماء الثلاثة متوقعا؛ فأرسل برقية إلى أحد موظفيه قائلا "أرفض تمامًا أن يهزمني ثلاثة منافقين من السكان الأصليين."

وفي الحقيقة، حاز الزعماء الثلاثة على وضع جيد جدًّا بحماية أنفسهم من رودس ومن الحكم البريطاني غير المباشر. بحلول القرن التاسع عشر، أقامت ولايات تسوانا مجموعة أساسية من المؤسسات السياسية. وقد أدى ذلك وفقا لمعايير دول جنوب الصحراء إلى الوصول إلى درجة غير عادية من المركزية السياسية، وإجراءات اتخاذ القرار الجماعي التي يمكن النظر إليها على أنها صيغة وليدة وبدائية من التعددية. وكما سمح ماجنا كارتا (الميثاق العظيم) بمشاركة البارونات في عملية اتخاذ القرارات السياسية، ووضع بعض القيود على تصرفات الملوك الإنجليز، فقد شجعت أيضًا المؤسسات السياسية في تسوانا وخصوصا "كجوتلا" (المجلس العمومي)، وفرضت القيود على الزعماء. ويصف أخصائي علم دراسة الإنسان الجنوب أفريقي "إيزاك تشابيرا" كيف كان يعمل المجلس (كجوتلا) كما يلي:

"يتم التعامل في النهاية مع جميع مسائل السياسة القبلية أمام جمعية عمومية للذكور البالغين في مقر الزعماء (مكان الاجتماع). وكانت هذه الاجتماعات تعقد بصورة متكررة... وكان من بين المواضيع التي نوقشت... الخلافات

والنزاعات القبلية بين الزعيم وأقاربه، وفرض رسوم جديدة وتنفيذ الأعمال العامة الجديدة، وإصدار المراسيم الجديدة من قِبَل الزعيم... ولم يكن في المجتمع القبلي إلغاء رغبات الزعيم. وحيث إنه كان يسمح لأي شخص أن يتكلم، تسمح له هذه الاجتماعات بالتأكد من شعور الشعب عموما، كما تقدم لهم فرصة للتعبير عن مظالمهم. وإذا دعت الحاجة لها، قد يتعرض هو ومستشاريه للتوبيخ الشديد من قِبَل الناس الذين لا يخشون الحديث بصراحة."

وباستثناء الكجوتلا، لم تكن الزعامة وراثية بصورة قاطعة، بل كانت مفتوحة لأي شخص يبرع في موهبة وقدرة معينة. ودرس "جون كومارون" أخصائي علم الإنسان التاريخ السياسي بالتفصيل لإحدى ولايات تسوانا الأخرى، رولونج؛ وأوضح أنه على الرغم من وجود قواعد صريحة تنص على كيفية اكتساب الزعامة، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه القواعد كان يزيح الحكام السيئين ويسمح فقط للمرشحين الموهوبين بأن يكونوا زعماء. كما أوضح أيضًا أن الفوز بالزعامة كان مسألة إنجاز، إلا أنه تم تخفيفه حتى يظهر المنافس الناجح وكأنه الوريث الشرعي للزعامة. وقد ظهر مثل شعبي في تسوانا بخصوص هذا الأمر ذو مسحة ملكية دستورية: "يظل الملك ملكًا بفضل الناس".

واستمر زعماء تسوانا في محاولاتهم للحصول على استقلالهم من بريطانيا، والحفاظ على مؤسساتهم الوطنية بعد رحلتهم إلى لندن. ورغم إذعانهم بإنشاء السكك الحديدية في بتسوانا لاند، إلا أنهم حدوا من التدخل البريطاني في شؤون الحياة الاقتصادية والسياسية؛ فهم لم يعارضوا إنشاء السكة الحديدية، وبالطبع ليس ذلك لنفس الأسباب التي أوقف من أجلها حكام المجر النمساوية والحكام الروس هذه السكك الحديدية؛ فقد أدركوا فقط أن السكك الحديدية مثلها مثل باقي السياسات البريطانية، لن تؤدي إلى تطور بتشوانالاند مادامت تحت السيطرة الاستعمارية. وتوضح التجربة المبكرة التي خاضها "كويت ماسير"، رئيس بتسوانا المستقلة من عام 1980 حتى عام 1998 السبب. كان "ماسير" مزارعًا بارعًا في خمسينيات القرن العشرين، فقد

وضع تقنيات زراعية حديثة لرعاية نبات السرغوم (نبات الأذرة البيضاء)، وعثر على عملاء محتملين في فرايبورغ ميللينج، وهي شركة تقع على حدود جنوب أفريقيا. وذهب إلى رئيس هيئة السكك الحديدية بمنطقة لوباتس في بتسوانا لاند وطلب تأجير شاحنتين من شاحنات السكك الحديدية لنقل محصوله إلى فرايبورج، ولكنه رفض. فاستعان بصديق أبيض ليتدخل، فوافق رئيس هيئة السكك الحديدية على مضض، إلا أنه طلب أن يتقاضى من "ماسير" أربعة أضعاف ما كان يتقاضاه من السكان البيض. فعدل "ماسير" عن الأمر واستخلص قائلاً: "لقد كان هذا من ضمن ممارسات البيض، وليس فقط مجرد قوانين تحرم الأفارقة من امتلاك قطعة أرض، أو الحصول على الرخص التجارية، هي التي أعاقت الأفارقة عن إنشاء شركات في بتشواناالاند".

وبشكل عام، كان الزعماء وشعب تسوانا محظوظين. وربما قد يكون على عكس كل التوقعات، فقد استطاعوا منع رودس من السيطرة عليهم؛ وحيث كانت بتشواناالاند لا تزال ملحقة ببريطانيا، لم يؤدِ إقامة الحكم غير المباشر هناك إلى نمط الحلقة المفرغة التي حدثت في سيراليون. كما أنهم تجنبوا التوسع الاستعماري الذي وصل قلب جنوب أفريقيا، والذي قد يُحَوِّل هذه المناطق إلى مستودعات للعمالة الرخيصة بالنسبة لعمال المناجم أو المزارعين البيض. كانت المراحل الأولى من عملية الاستعمار بمثابة مرحلة دقيقة بالنسبة لمعظم المجتمعات، وفترة حاسمة تجرى خلالها الأحداث التي سيكون لها تأثير طويل المدى على التنمية السياسية والاقتصادية. وكما أوضحنا في الفصل التاسع، فقد شهدت معظم مجتمعات إفريقيا جنوب الصحراء، مثلها مثل أمريكا الجنوبية وجنوب آسيا، إنشاء المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية المستخلصة للثروات، أو التشدد في ترسيخها أثناء الاستعمار. وقد تجنبت بتسوانا بدلًا من ذلك كل من الحكم غير المباشر الشديد والمصير الأكثر سوءا الذي قد ينتظرهم إذا نجح "رودس" في الاستيلاء على أراضيهم. ولم يكن ذلك مجرد حظ أعمى فحسب، بل كان أيضًا نتيجة التفاعل بين المؤسسات القائمة التي كان يديرها شعب تسوانا، وبين المرحلة الدقيقة التي فرضها الاستعمار. صنع الزعماء الثلاثة حظهم عن

طريق اتخاذ المبادرة والسفر إلى لندن، واستطاعوا القيام بذلك لأنهم كان لديهم سلطة غير عادية، مقارنة بقادة القبائل الأخرى في إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بسبب المركزية السياسية التي حققتها قبائل تسوانا؛ كما كان لهم أيضًا درجة غير عادية من الشرعية، بسبب القدر اليسير من التعددية التي ظهرت في مؤسساتهم القبلية.

وكانت هناك مرحلة دقيقة أخرى في نهاية الحقبة الاستعمارية، والتي كانت أكثر تأثيرًا وأهميةً على نجاح بتسوانا، حيث مكنتها من إنشاء مؤسسات ديمقراطية شاملة. وبمرور الوقت، استقلت بتشوانالاند في عام 1966 تحت اسم بتسوانا، وقد كان النجاح المحظوظ للزعماء الثلاثة سيبيل، وباثون، وخاما قد أصبح جزءًا من الماضي. وخلال السنوات اللاحقة، لم تستثمر بريطانيا كثيرًا في بتشوانا. وبعد استقلالها، كانت بتسوانا من أكثر الدول فقرًا في العالم، فكان لديها اثني عشر كيلو مترًا فقط من الطرق الممهدة، واثنين وعشرين مواطنا تخرجوا من الجامعة، ومائة شخص من المرحلة الثانوية. والأسوأ من كل هذا، أنها كانت تقريبًا محاطة تمامًا بالأنظمة الحاكمة الخاصة بالبيض في جنوب أفريقيا، وناميبيا، وروديسيا، والتي تعد جميعها معادية للدول الإفريقية المستقلة التي يديرها السود. فلم يتوقع سوى عدد قليل جدًّا من الناس نجاحها. غير أنه خلال الخمس والأربعين سنة التالية، أصبحت بتسوانا واحدة من الدول الأسرع نموًّا في العالم، وأصبحت بتسوانا اليوم يوجد بها أعلى دخل للفرد في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، والذي يعادل نفس مستوى الدخل في دول أوروبا الشرقية الناجحة مثل إستونيا والمجر، وأكثر دول أمريكا اللاتينية نجاحًا، مثل كوستا ريكا.

كيف كسرت بتسوانا القالب؟ عن طريق البناء السريع للمؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة بعد الاستقلال. ومنذ ذلك الحين، أصبحت دولة ديمقراطية، تجرى فيها انتخابات منتظمة وتنافسية، ولم يسبق أن دخلت في حروب أهلية أو تدخلات عسكرية. أنشأت الحكومة المؤسسات الاقتصادية للحفاظ على حقوق الملكية، ولضمان استقرار الاقتصاد الكلي، ولتشجيع تنمية الاقتصاد الشامل للسوق. وبالطبع، فإن أكثر الأسئلة صعوبة هو كيف استطاعت بتسوانا أن تأسس لديمقراطية مستقرة ومؤسسات

تعددية، وكيف اختارت المؤسسات الاقتصادية الشاملة، في حين قامت معظم الدول الإفريقية الأخرى بالعكس؟ وللإجابة على هذا السؤال، علينا أن نفهم كيف تفاعلت المرحلة الدقيقة- والتي تتمثل هذه المرة في نهاية الحكم الاستعماري- مع مؤسسات بتسوانا القائمة.

في معظم دول إفريقيا جنوب صحراء – على سبيل المثال، سيراليون وزيمبابوي – كان الاستقلال فرصةً ضائعة، صحبها إعادة إنشاء نفس النمط من المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات، التي كانت موجودة أثناء الحقبة الاستعمارية. وقد يكون للمراحل المبكرة من الاستقلال دور مختلف تمامًا في بتسوانا، ومرة أخرى قد يرجع ذلك في الغالب للخلفية التي أنشأتها المؤسسات التاريخية لتسوانا. وبهذا، أظهرت بتسوانا العديد من التشابهات مع إنجلترا بعد الثورة المجيدة، فقد حققت إنجلترا مركزية سياسية سريعة تحت حكم تيودور، ووضعت الميثاق العظيم (ماجنا كارتا)، وأنشأت البرلمان الذي كان يتطلع على الأقل لتقييد سلطات الملوك وضمان تحقيق درجة معينة من التعددية. كما كان لدى بتسوانا بعض مركزية الدولة والمؤسسات القبلية التعددية، التي استطاعت أن تظل موجودة بعد الاستعمار. كان لدى إنجلترا ائتلاف واسع قد تشكل حديثًا يضم التجار عبر الأطلسي، وأرباب الصناعة، والطبقة الأرستقراطية ذات الاهتمامات التجارية، وكان يهتم جيدًا بضمان حقوق الملكية الفاعلة؛ وكان لدى بتسوانا ائتلافها الذي كان يهتم بضمان حقوق الإجراءات الآمنة، والزعماء الثلاثة، والنخب التي كانت تمتلك معظم الأصول في الاقتصاد والماشية. وعلى الرغم من أن الأراضي كانت تخضع للملكية العامة، إلا أن الماشية كانت ملكية خاصة في ولايات تسوانا، وكانت النخب مهتمة جدًّا بالحفاظ على حقوق الملكية الفاعلة على نحو مماثل. وبالطبع لا ينكر هذا كله طبيعة المسار المحتوم للتاريخ؛ فقد كان من الممكن أن تصبح الأوضاع على غير ذلك تمامًا في إنجلترا، إذا كان القادة البرلمانيون والملك الجديد قد حاولوا استخدام الثورة المجيدة لاغتصاب السلطة. وبالمثل، كان من الممكن أن يصبح الوضع مختلفًا كليًّا عما هو عليه الآن في بتسوانا،

ولاسيما إن لم تكن محظوظة جدًّا بأن لديها قادة مثل سيرتسي خاما، أو كويت ماسير، الذين قرروا تحدي القوى الموجودة في الانتخابات بدلًا من تخريب النظام الانتخابي، كما فعل الكثيرون من قادة دول إفريقيا جنوب الصحراء بعد الاستقلال.

وعند الاستقلال، ظهرت بتشوانا ولديها تاريخ من المؤسسات التي رسَّخَت زعامة محدودة ودرجة معينة من المسؤولية التي يخضع لها زعماء أمام الشعوب. وبالطبع لم تكن تسوانا فريدة من نوعها في إفريقيا من حيث وجود مثل هذه المؤسسات، إلا أنها كانت فريدة من حيث بقاء هذه المؤسسات دون أن يمسها أذى بعد انتهاء فترة الاستعمار. فقد كان الحكم البريطاني موجودًا، إلا أنه كان غائبًا عن هذه المؤسسات. كانت بتشوانالاند تحكم من "مفكينج" بجنوب إفريقيا، ولم تضع الخطط لاختيار "جابورون" كعاصمة إلا أثناء التحول للاستقلال في ستينيات القرن العشرين. ولم يكن يُقصد بالعاصمة والإنشاءات الجديدة هناك محو مؤسسات السكان الأصليين، بل كان يقصد بها تطويرها. وعندما أنشئت جابورون، تم التخطيط لبناء المؤسسات التابعة للدولة (الكجوتلا) معها.

وكان الاستقلال أيضًا مسألة منظمة بشكل نسبي. لقد كان الدافع للاستقلال تحت قيادة حزب بتسوانا الديمقراطي (BDP)، الذي تم تأسيسه عام 1960 بواسطة "كويت ماسير وسيرتسي خاما". كان خاما حفيد الملك خاما الثالث، ويعني اسمه الأول سيرتسي "الطين الملتصق ببعضه". وكان من المفترض أن يكون اسمًا مناسبًا بصورة غير مألوفة؛ وكان خاما الزعيم الوريث لنجواتو، وانضم معظم زعماء تسوانا ونخبها إلى حزب بتشوانا الديمقراطي. ولم يكن لبتسوانا مجلس تسويق، لأن البريطانيين لم يكونوا مهتمين بالمستعمرة. وسرعان ما أسس حزب بتسوانا الديمقراطي أحد مجالس التسويق عام 1967، هيئة لحوم بتسوانا، إلا أنها بدلًا من مصادرة ممتلكات أصحاب المزارع والماشية، لعبت هيئة اللحوم دورًا مركزيًّا في تطوير الاقتصاد الحيواني. فقد وضعت الهيئة سياجًا للحد من انتشار مرض الحمة القلاعية وعززت الصادرات، التي ساهمت في تنمية الاقتصاد وزيادة دعم المؤسسات الاقتصادية الشاملة.

وعلى الرغم من اعتماد النمو المبكر في بتسوانا على صادرات اللحوم، إلا أن الأوضاع تغيرت بصورة مؤثرة عند اكتشاف الماس. كما اختلفت إدارة الموارد الطبيعية في بتسوانا اختلافًا ملحوظًا عن تلك الموجودة في الدول الأخرى. فخلال الحقبة الاستعمارية، حاول زعماء تسوانا وقف التنقيب عن المعادن في بتشواناالاند لأنهم يعرفون أن الأوروبيين إذا اكتشفوا أحجار أو معادن ثمينة، فسينتهي حكمهم الذاتي. كان أول أكبر اكتشاف للألماس في أرض نجواتو، مسقط رأس "سيرتسي خاما". وقبل الإعلان عن الاكتشاف، بادر خاما بتعديل القانون حتى تذهب حقوق ملكية المعادن المستخرجة من باطن الأرض إلى الدولة وليس إلى القبيلة. وقد ضمن هذا أن لا تتسبب ثروة الماس في حدوث عدم المساواة بين الأشخاص في بتشوانا. كما أعطى كذلك قوة دافعة لعملية مركزية الدولة، حيث يمكن استخدام عائدات الماس في بناء بيروقراطية الدولة وبنيتها الأساسية، كما يمكن استثمارها في التعليم. في سيراليون والعديد من الدول الأخرى الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، أجج الماس الصراع بين المجموعات المختلفة وساعد في استمرار الحرب الأهلية، واستحق لقب "الماس الدم" نتيجة للمذبحة التي وقعت خلال الحروب هناك للسيطرة على الماس. وفي بتسوانا، تم تنظيم وإدارة عائدات الألماس ليعود النفع منها على الأمة.

لم يكن التغيير في حقوق ملكية المعادن المستخرجة من باطن الأرض هو السياسة الوحيدة التي أقرتها حكومة "سيرتسي خاما" لبناء الدولة. وفي النهاية، ساعد قانون الزعامة لعام 1965، الذي أصدرته الجمعية التشريعية قبل الاستقلال، وقانون تعديل الزعامة لعام 1970 في استمرار عملية المركزية السياسية، وترسيخ قوة الدولة والرئيس المنتخب عن طريق إسقاط حق زعماء القبائل في تخصيص الأراضي وإعطاء السلطة للرئيس لإقالة زعيم من منصبه إذا لزم الأمر. وهناك وجه آخر من وجوه المركزية السياسية وهو الجهود المبذولة لتوحيد الدولة، على سبيل المثال، من خلال سن تشريع لضمان عدم تدريس أي لغة إلا لغة سيتسوانا (اللغة المحلية) واللغة الإنجليزية في المدارس. واليوم تبدو بتسوانا كدولة متجانسة، دون ظهور أي تفتت عرقي أو لغوي

مثل الوضع في الكثير من الدول الأفريقية الأخرى. وكان ذلك نتيجة السياسة التي تقضي بعدم تعليم أي لغة سوى اللغة الإنجليزية ولغة قومية واحدة، سيتسوانا، في المدارس لتقليل النزاع بين القبائل والمجموعات المختلفة في المجتمع. كان آخر تعداد لحصر الأصول العرقية هناك هو التعداد الذي تم عام 1946، والذي أظهر عدم تجانس كبير في بتسوانا. ففي نجواتو على سبيل المثال، 20٪ فقط من السكان هم السكان الأصليين لنجواتو؛ وعلى الرغم من وجود العديد من القبائل التسوانية الأخرى، إلا أن هناك العديد من القبائل غير التسوانية التي لم تكن لغتهم الأولى هي لغة الستسوانا. وقد تم تنظيم حالة عدم التجانس الكبير من خلال سياسات حكومة ما بعد الاستقلال ومن خلال المؤسسات الشاملة بشكل نسبي لقبائل تسوانا بنفس الطريقة التي تم بها تنظيم حالة عدم التجانس في بريطانيا بين الإنجليزية والويلزية (نسبة لويلز) بواسطة الحكومة البريطانية. وقد اتخذت دولة بتسوانا نفس الإجراءات. ومنذ الحصول على الاستقلال، لم يجرِ أي إحصاء لعدم التجانس العرقي في بتسوانا لأن في بتسوانا الجميع هم تسوانا.

حققت بتسوانا معدلات عالية جدًّا من النمو بعد الاستقلال، لأن سيرتسي خاما وكويت ماسير وحزب بتسوانا الديمقراطي قادوا بتسوانا نحو طريق المؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة. وعندما ظهر الماس في الصورة في سبعينيات القرن العشرين، لم يؤد ذلك إلى حرب أهلية، بل كان بمثابة قاعدة مالية قوية للحكومة، التي استخدمت العائدات لاستثمارها في الخدمات العامة. ولم يكن هناك حافز قوي يستدعي مواجهة الحكومة أو الإطاحة بها والسيطرة على الدولة من أجل الماس. لقد أدت المؤسسات السياسية الشاملة إلى رعاية وحماية الاستقرار السياسي ودعمت المؤسسات الاقتصادية الشاملة. وبنمط مألوف للحلقة الحميدة التي تعرضنا لها في الفصل الحادي عشر، ساعدت المؤسسات الاقتصادية الشاملة على بقاء المؤسسات السياسية الشاملة ونموها.

لقد كسرت بتسوانا القالب، لأنها استطاعت أن تنتهز فرصة المرحلة الدقيقة،

والاستقلال من الاستعمار، وإنشاء المؤسسات الشاملة. ولم يحاول حزب بتسوانا الديمقراطي والنخب التقليدية، بما فيهم "خاما" نفسه، أن يؤسسوا لنظام ديكتاتوري، أو أن ينشئوا مؤسسات اقتصادية وسياسية استحواذية مستخلصة للثروات تغنيهم على حساب المجتمع. ومرة أخرى كان ذلك نتيجة للتفاعل بين المرحلة الدقيقة والمؤسسات القائمة. وكما رأينا، فعلى خلاف كل أوضاع الدول الأخرى الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، كانت بتسوانا تمتلك مؤسسات قبلية حققت سلطة مركزية، واشتملت على خصائص تعددية هامة. وعلاوة على ذلك، كان يوجد بالدولة نخب اقتصادية حققت الكثير من المكاسب من خلال إرساء حقوق الملكية الآمنة.

وفي هذا الصدد، لا تقل أهمية المسار التاريخي المحتوم الذي كان في صالح بتسوانا. لقد كانت دولة محظوظة بصورة خاصة، لأن سيرتسي خاما وكويت ماسير لم يكونا مثل "سياكا ستيفينز وروبرت موجابي"؛ فقد عمل الأولان بجد وبإخلاص لبناء المؤسسات الشاملة على أسس المؤسسات القبلية التسوانية، ونتج عن ذلك كله نجاح بتسوانا في انتهاج المسار نحو المؤسسات الشاملة، في حين حتى لم تحاول معظم باقي الدول الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، أو فشلوا في ذلك.

نهاية الاستحواذ الجنوبي

في 1 ديسمبر (كانون الأول) 1955، في مدينة مونتغومري، بولاية ألاباما، حددت مذكرة الاعتقال وقت وقوع الاعتداء في تمام الساعة 6:06 م؛ حيث كان سائق الحافلة، "جيمس بليك" يواجه مشكلة، فاستدعى الشرطة ووصل كل من الضابطين "داي و ميكسون" إلى مكان الحدث؛ وأشاروا في تقريرهم إلى ما يلي:

> "تلقينا اتصالا، وبالانتقال إلى هناك، ذكر سائق الحافلة أنه كانت هناك أنثى ملونة (من السود) جالسة في الجزء المخصص للبيض من الحافلة، ولم ترجع للخلف؛ وقد تحققنا نحن من ذلك أيضًا؛ ووقع سائق الحافلة على مذكرة اعتقال لها؛ حيث وجه اتهام لتلك الأنثى التي تدعى "روزا باركس" بمخالفة المادة 11 من قانون مدينة مونتغومري.

لقد كانت جريمة "روزا باركس" تتمثل في جلوسها في الجزء المخصص للبيض في الحافلة كليفلاند أفينيو، وهي جريمة وفقًا لقوانين جيم كرو بولاية ألاباما. حُكِمَ على "باركس" بدفع غرامة قيمتها عشرة دولارات، بالإضافة إلى نفقات المحكمة البالغة أربعة دولارات. لم تكن روزا باركس مجرد شخص عادي. فقد كانت أمين سر بإدارة لدى الجمعية الوطنية لتحسين أوضاع الملونين، والتي كان لها صراع طويل لتغيير مؤسسات جنوب الولايات المتحدة. وأثار اعتقالها تحرك جماعي، ومقاطعة لحافلات مونتغومري، الذي كان العقل المدبر له هو مارتن لوثر كينج الإبن؛ وبحلول 3 ديسمبر (كانون الأول)، نظَّم كينج وبعض القادة السود الآخرين مقاطعة للحافلات، وأقنعوا كل الزنوج بأنه لا ينبغي عليهم ركوب أي حافلة في مونتغومري. وكانت المقاطعة ناجحة واستمرت حتى 20 ديسمبر (كانون الأول) 1956. وقد أطلقت هذه المقاطعة العنان لعملية بلغت ذروتها في المحكمة العليا للولايات المتحدة، حيث قضت بعدم دستورية القوانين التي كانت تُمَيِّز بين المواطنين في حافلات ألاباما ومونتغومري.

كانت مقاطعة مونتغومري لحظة حاسمة في حركة الحقوق المدنية في جنوب الولايات المتحدة؛ حيث كانت هذه الحركة جزءًا من سلسلة من الأحداث والتغييرات التي كسرت القالب في النهاية في الجنوب وأدت إلى حدوث تغيير جذري في المؤسسات. كما رأينا في الفصل الثاني عشر، بعد الحرب الأهلية، قررت النخب من ملاك الأراضي الجنوبيين إعادة إنتاج المؤسسات الاقتصادية والسياسية الاستحواذية، والتي سيطرت على الجنوب قبل الحرب الأهلية. وعلى الرغم من تغير تفاصيل هذه المؤسسات– على سبيل المثال، لم يعد هناك عبودية- إلا أن التأثير السلبي على الحوافز والازدهار في الجنوب ظل نفس الشيء. وكان الجنوب أكثر فقرًا من باقي المناطق في للولايات المتحدة.

وبداية من خمسينيات القرن العشرين، بدأت المؤسسات الجنوبية في الانتقال بالمنطقة إلى مسار أسرع نموًا بكثير. وكان نوع المؤسسات الديمقراطية الشاملة التي تم القضاء عليها في النهاية في جنوب الولايات المتحدة مختلفًا عن المؤسسات الاستعمارية

لبتسوانا قبل الاستقلال؛ كما كان نوع المرحلة الدقيقة التي كانت سببًا في بدء عملية سقوطهم مختلفةً أيضًا، إلا أنه كانت هناك العديد من القواسم المشتركة بين كل منهما. فبداية من أربعينيات القرن العشرين، أصبح أولئك الذين تحملوا وطأة التمييز والمؤسسات الاستحواذية في الجنوب، وأشخاص من أمثال "روزا باركس"، أكثر تنظيمًا في دفاعهم عن قضيتهم. وفي نفس الوقت، بدأت المحكمة العليا للولايات المتحدة والحكومة الفيدرالية أخيرًا بالتدخل المنهجي لإصلاح المؤسسات الاستحواذية في الجنوب؛ ولذلك، كان العامل الرئيسي الذي أفرز المرحلة الدقيقة للتغيير في الجنوب هو تمكين الأمريكان السود هناك، ونهاية هيمنة النخب الجنوبيين التي كانت بلا منافس.

كان للمؤسسات السياسية الجنوبية، قبل الحرب الأهلية وبعدها، منطق اقتصادي واضح، لا يختلف كثيرا عن منطقة نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا: توفير العمالة الرخيصة للمزارع. إلا أنه بحلول خمسينيات القرن العشرين، أصبح هذا المنطق أقل فاعلية وتأثيرا. أولاً كانت الهجرة الخارجية الجماعية للسود من الجنوب في طريقها للحدوث، نتيجة لكل من الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية. في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، وصل متوسط المهاجرين إلى مائة ألف شخص سنويا. وفي غضون ذلك، قللت الابتكارات التكنولوجية في مجال الزراعة، على الرغم من تبنيها واستخدامها بشكل بطيء فقط، إلا أنها قللت من اعتماد ملاك الأراضي الزراعية على العمالة الرخيصة؛ وكانت تستخدم معظم العمالة الزراعية في جمع القطن. في عام 1950 كان كل محصول القطن الجنوبي تقريبًا ما زال يتم جنيه باليد؛ إلا أن استخدام الماكينات في جمع القطن قلل الطلب على هذا النوع من العمل. بحلول عام 1960 في الولايات الرئيسية ألاباما، ولويزيانا، وميسيسبي، كان يتم جني نصف الإنتاج تقريبًا بالماكينات. ونظرًا لأن السود أصبح من الأصعب أن يتم الإيقاع بهم في الجنوب، أصبحوا أيضًا يمكن الاستغناء عنهم بالنسبة لأصحاب المزارع. ولذلك، لم يعد هناك أسباب قوية بالنسبة للنخب لكي تقاتل بشراسة للحفاظ على المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية

المستخلصة للثروات. ولا يعني هذا أنهم من الممكن أن يقبلوا بالتغييرات المؤسسية بسهولة، بل على النقيض، أعقب ذلك نزاع طال أمده؛ وخلق الائتلاف غير العادي بين السود الجنوبيين والمؤسسات الفيدرالية الديمقراطية في الولايات المتحدة قوة عظمى، بعيدًا عن استحواذ الجنوب، ونحو حصول السود الجنوبيين على حقوق مدنية وسياسية متساوية، والتي قد تؤدي في النهاية إلى إزالة العوائق الكبيرة للنمو الاقتصادي في جنوب الولايات المتحدة.

وكان أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى التغيير هي حركة الحقوق المدنية. وكان تمكين السود في الجنوب هو الذي مهد الطريق نحو ذلك الهدف، كما حدث في مونتغومري، عن طريق مواجهة المؤسسات الاستحواذية المحيطة بهم، ومن خلال المطالبة بحقوقهم، وعن طريق التظاهر والحشد من أجل الحصول عليها. إلا أنهم لم يكونوا وحدهم في هذا الأمر، لأن جنوب الولايات المتحدة لم يكن يمثل دولة منفصلة، ولم تكن النخب الجنوبية تملك حرية العنان كما حدث مع النخبة الغواتيمالية، كمثال. وكجزء من الولايات المتحدة الأمريكية، كان الجنوب خاضعًا لدستور الولايات المتحدة وتشريعاتها الاتحادية؛ وقد لاقى السبب المتعلق بالإصلاح الجوهري في الجنوب، في نهاية المطاف، دعمًا من السلطتين التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة، وكذلك من المحكمة العليا بشكل جزئي بسبب قدرة حركة الحقوق المدنية على إسماع صوتها خارج الجنوب، وبالتالي تحريك الحكومة الاتحادية.

وقد بدأ التدخل الفيدرالي لتغيير المؤسسات في الجنوب بعد إصدار المحكمة العليا قرارًا عام 1944 بعدم دستورية الانتخابات الرئيسية التي لا يحق لأحد المشاركة فيها إلا البيض. وكما رأينا، كان السود مجردين من المشاركة في الحياة السياسية في تسعينيات القرن التاسع عشر مع استخدام ضريبة الرؤوس واختبارات الأمية (الفصل الثاني عشر). وكان يتم التلاعب بهذه الاختبارات بشكل دائم للتمييز ضد السود، في حين يتم السماح للفقراء والأميين من البيض بالمشاركة في التصويت. وفي مثال مشهور من ستينيات القرن العشرين، في لويزيانا، حُكِم على متقدم لوظيفة أبيض بأنه متعلم بعد

كتابة "FRDUM FOOF SPETGH " إجابة على سؤال حول دستور الولاية. كان قرار المحكمة العليا عام 1944 بمثابة الشرارة الأولى للكفاح الطويل لإتاحة المشاركة السياسية للسود، وتفهمت المحكمة أهمية تقليل سيطرة البيض على الأحزاب السياسية.

وأعقب ذلك القرار "براون ضد مجلس التعليم" عام 1954، والذي حكمت فيه المحكمة العليا بعدم دستورية الفصل في المدارس وفي المواقع العامة الأخرى. في عام 1962، طرقت المحكمة بابًا آخر من أبواب الهيمنة السياسية للنخب البيضاء: وهو إساءة توزيع المجالس التشريعية؛ فعند فساد توزيع المجالس التشريعية – كما حدث مع الأحياء الفاسدة في لندن قبل إصدار قانون التعديل الأول- حصلت بعض المناطق أو الأقاليم على تمثيل أعلى بكثير من النسبة التي يفترض أن تكون لهم. ويعني فساد التوزيع في الجنوب أن المناطق الريفية، مقر النخبة الزراعية الجنوبية تم تمثيلها تمثيلًا زائدًا مقارنة بالمناطق الحضرية. ووضعت المحكمة العليا نهاية لذلك في عام 1962 بإصدار قرار في قضية "بيكر ضد كار"، والتي أفضت إلى استحداث معيار "إعطاء صوت واحد لكل شخص."

إلا أن جميع قرارات المحكمة العليا لم يكن ليصبح لها تأثير إن لم تكن قد طبقت. وفي الحقيقة لم يتم تطبيق التشريع الاتحادي الذي كان يقضي بمنح الحقوق للسود في تسعينيات القرن التاسع عشر، وذلك لأن تطبيق القوانين المحلية كان تحت سيطرة النخبة الجنوبية والحزب الديمقراطي، وكانت الحكومة الفيدرالية سعيدة ببقاء الحال على ما هو عليه. إلا أن بدء السود في الثورة ضد النخبة الجنوبية، قد أدى إلى انهيار معقل الدعم لقوانين جيم كرو، واتجه الحزب الديمقراطي بقيادة العناصر غير الجنوبية لمحاربة الفصل العنصري. وأعاد الحزب الديمقراطي المنشق ترتيب نفسه تحت لواء بإسم "الحزب الديمقراطي لحقوق الولايات" وتنافس في عام 1948 في الانتخابات الرئاسية؛ وفاز مرشحهم "ستروم ثرموند" في أربع ولايات وحاز على تسعة وثلاثين صوتا في المجمع الانتخابي. إلا أن ذلك كان بعيدًا كل البعد عن سلطة الحزب الديمقراطي الموحد في السياسات القومية وسيطرة النخبة الجنوبية على ذلك الحزب.

تركزت حملة ستروم ثرموند الانتخابية على مواجهته لقدرة الحكومة الاتحادية على التدخل في المؤسسات في الجنوب. فتحدث عن موقفه بقوة قائلاً: "أود أن أخبركم، السيدات والسادة، بعدم وجود قوات كافية في الجيش لإجبار الشعب الجنوبي على إيقاف الفصل العنصري وإدخال العرق الزنجي إلى مسارحنا، وحمامات السباحة الخاصة بنا، ومنازلنا وكنائسنا".

وقد ثبت خطؤه في ذلك. فقد كانت الأحكام الصادرة من المحكمة العليا تعني بضرورة إزالة الفصل العنصري في المرافق التعليمية الجنوبية، بما فيها جامعة مسيسيبي في أكسفورد. في عام 1962، وبعد صراع قانوني طويل، قضت المحاكم الاتحادية بأحقية "جيمس ميريديث"، أحد جنود القوات الجوية السود المخضرمين في الالتحاق "بجامعة مسيسيبي/Ole Miss ". تم تنظيم المعارضة على تنفيذ هذا القرار بواسطة ما يدعي "مجالس المواطنين"، الذي تأسس أول مجلس منه في منطقة إنديانولا، بولاية مسيسيبي عام 1954 لمحاربة إلغاء العنصري (الدمج العنصري) في الجنوب؛ وأعلن حاكم الولاية "روس بارنت" رفضه العلني لحكم المحكمة الذي يقضي بعدم الفصل العنصري في التليفزيون يوم 13 سبتمبر (أيلول)، وأعلن أن جامعات الولاية أفضل لها أن تغلق ولا تطبق قانون عدم التمييز العنصري. وفي النهاية، وبعد الكثير من المفاوضات بين "بارنت" والرئيس جون كينيدي والمحامي العام روبرت كينيدي في واشنطن، تدخلت الحكومة الاتحادية لتطبيق هذا القرار بالقوة. وتم تحديد اليوم الذي سيصحب فيه ضباط الولايات المتحدة الطالب "ميريديث" إلى أكسفورد. وتحسبًا لما قد يحدث، بدأت مجموعات التأمين البيضاء في التجهيز والاستعداد. وفي 30 سبتمبر (أيلول)، اليوم الذي يسبق ميعاد حضور ميريديث، دخل ضباط الولايات المتحدة الحرم الجامعي وحاصروا المبنى الإداري الرئيسي؛ وجاء جمع يقرب من 2500 شخص للتظاهر ضد ذلك، ثمَّ سرعان ما بدأت أعمال الشغب؛ واستخدم الضباط الغاز المسيل للدموع لتفريق مثيري الشغب، إلا أن الوضع ازداد اشتعالا؛ وبحلول الساعة 10:00 م في تلك الليلة، انتقلت القوات الفيدرالية إلى المدينة لاستعادة النظام، وسرعان ما وصل

20,000 جنديًا و 11,000 من الحرس الوطني إلى أكسفورد. وفي النهاية، تم اعتقال 300 شخص، وقرر ميريديث المكوث في الحرم الجامعي حيث كان في حماية ضباط الولايات المتحدة بالإضافة إلى 300 جندي، ثمَّ تخرج في النهاية من الجامعة.

كان التشريع الاتحادي محوريًا في عملية الإصلاح المؤسسي في الجنوب؛ فخلال إصدار أول قانون للحقوق المدنية في عام 1957، تحدث "ستروم ثرموند"، الذي أصبح سيناتور بعد ذلك، بدون توقف لمدة أربعة وعشرين ساعة وثمانية عشر دقيقة لمنع، أو على الأقل تأخير، إصدار القانون. وخلال حديثه، قرأ كل شيء من إعلان الاستقلال حتى دليل التليفونات، ولكن دون جدوى. وحظر القانون الصادر عام 1957 والذي تُوج بقانون الحقوق المدنية عام 1964 كل ممارسات ومظاهر الفصل العنصري في الولاية؛ وأعلن قانون حقوق التصويت لعام 1965 عدم قانونية اختبارات الأمية، وضرائب الرأس وكل الطرق المستخدمة لحرمان زنوج الجنوب من حقوقهم، كما وضعت أساس متين للرقابة الاتحادية على انتخابات الولاية.

كان تأثير كل هذه الأحداث هو التغيير الهائل في المؤسسات الاقتصادية والسياسية في الجنوب. ففي ولاية مسيسيبي على سبيل المثال، لم يكن يصوت إلا حوالي 5٪ فقط من الزنوج الذين لهم حق التصويت في عام 1960. وبحلول عام 1970، زاد هذا الرقم ليصل إلى 50٪. أما في ألاباما وكارولينا، وصلت من 10٪ عام 1960 إلى 50٪ عام 1970؛ وقد غيرت هذه الأنماط من طبيعة الانتخابات، بالنسبة للمناصب المحلية والقومية على حد سواء. والأهم من ذلك، هو تآكل وانحسار الدعم السياسي للحزب الديمقراطي الحاكم للمؤسسات الاستحواذية التي تميز ضد السود. ومن ثمَّ، انفتح الطريق لمجموعة من التغييرات في المؤسسات الاقتصادية. فقد كان السود، قبل إصدار التعديلات المؤسسية في ستينيات القرن العشرين، تقريبًا مستبعدين تمامًا من الحصول على أي وظائف في مصانع النسيج. في عام 1960، لم يلتحق بمصنع النسيج سوى 5٪ فقط من الزنوج؛ وقد أوقف تشريع الحقوق المدنية هذا التمييز. بحلول عام 1970 زادت هذه النسبة إلى 15٪، وبحلول عام 1990 أصبحت 25٪؛ وبدأ التمييز

الاقتصادي ضد الزنوج في الانحدار، وارتفعت نسبة الفرص التعليمية للزنوج ارتفاعًا ملحوظًا، وأصبح سوق العمل الجنوبي أكثر تنافسية. وبالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية والسياسية الديمقراطية الشاملة، حدثت الكثير من التطورات الاقتصادية السريعة في الجنوب. في عام 1940، لم يكن يتعدى نصيب الفرد من الدخل في الولاية الجنوبية 50٪ من مستوى الدخل في الولايات المتحدة. وبدأ ذلك في التغيير في نهاية أربعينيات القرن العشرين؛ وبحلول عام 1990، اختفت هذه الفجوة بشكل أساسي.

وكما حدث في بتسوانا، كان السبب الرئيسي للتغيير في جنوب الولايات المتحدة هو بناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية الديمقراطية الشاملة. وأتي ذلك مصاحبًا للاستياء بين الزنوج الذين كانوا يعانون من المؤسسات الاستحواذية الجنوبية وتفتت سلطة حكم الحزب الواحد للحزب الديمقراطي في الجنوب. ومرة أخرى، شكلت المؤسسات القائمة مسار التغيير. ففي هذه الحالة، كان وجود المؤسسات الجنوبية داخل المؤسسات الاتحادية الشاملة للولايات المتحدة بمثابة نقطة محورية، وسمح ذلك في النهاية للسود في الجنوب بتحريك الحكومة والمؤسسات الاتحادية للنظر في أمرهم. وسهل العملية كلها أيضًا حقيقة أنه رجع الهجرة الجماعية للزنوج من الجنوب، واستخدام الماكينات في إنتاج القطن، تغيرت الأحوال الاقتصادية بحيث أدت إلى تضاؤل رغبة النخب الجنوبية في وجود مزيد من المواجهة والصراع.

نهضة الصين

استطاع الحزب الشيوعي بقيادة "ماو تسي تونج" أخيرًا الإطاحة بالقوميين بقيادة "تشيانج كاي- شيك" عام 1949. وتم الإعلان عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية في 1 أكتوبر(تشرين الأول). كانت المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تم إقامتها بعد عام 1949 شديدة الاستحواذ والاستبداد. على الصعيد السياسي، أظهرت هذه السياسة ديكتاتورية الحزب الشيوعي الصيني، فلم يسمح بإنشاء أي مؤسسة سياسية أخرى في الصين منذ ذلك الوقت. وظل "ماو" حتى وفاته عام 1976 مسيطرًا سيطرةً كلية على الحزب الشيوعي وعلى الحكومة. وصاحب هذه المؤسسات السياسية

السلطوية الاستحواذية وجود مؤسسات اقتصادية شديدة الاستحواذ. وسرعان ما أمم "ماو" الأراضي كلها وألغى كل أنواع حقوق الملكية دفعة واحدة؛ كما أعدم ملاك الأراضي بالإضافة إلى بعض القطاعات التي كان يعتبرها مضادة للنظام. وألغي اقتصاد السوق تماما، وانتظم الناس في المناطق الريفية لتكوين المزارع الجماعية بالتدريج؛ واستبدلت "نقاط العمل" بالأموال والأجور، والتي كان من الممكن التجارة بها لشراء البضائع. وصدرت جوازات السفر الداخلية لأول مرة عام 1956، لمنع السفر دون الحصول على الإذن المناسب من أجل فرض مزيد من السيطرة السياسية والاقتصادية؛ كما تم تأميم كل الصناعات بنفس الطريقة، وقام "ماو" بمحاولة طموحة لتعزيز النمو السريع للصناعة من خلال استخدام "الخطة الخمسية" على غرار تلك التي وضعها الاتحاد السوفيتي.

من خلال جميع هذه المؤسسات الاستحواذية، كان نظام "ماو" يحاول الاستحواذ على موارد الدولة الهائلة التي كان يحكمها آنذاك. ومثلما كان الوضع مع حكومة سيراليون بمجلس تسويقها، احتكر الحزب الشيوعي الصيني بيع المنتجات مثل الأرز والحبوب التي كان يستخدمها المزارعون الذين كانوا يدفعون ضرائب باهظة. ونتج عن محاولات تحويل البلد إلى بلد صناعية من خلال "الوثبة التقدمية العظمى" المشينة بعد عام 1958، مع بدء تنفيذ الخطة الخمسية الثانية. وأعلن ماو أن إنتاج الحديد من الممكن أن يتضاعف في العام اعتمادا على نطاق صغير من أفران الصهر الموجودة في الفناء الخلفي للمنازل. وادعى أن الصين في خلال خمسة عشر سنة، ستلحق بإنتاج بريطانيا من الحديد، وكانت المشكلة الوحيدة هي عدم وجود طريقة مجدية لتحقيق هذه الأهداف. فمن أجل تحقيق نتائج الخطة، كان يجب الحصول على الخردة المعدنية، وكان يجب على الناس أن تصهر أوانيها ومقلاتها، وحتى معداتها الزراعية مثل المعاول والمحاريث، فحتى العمال الذين كان ينبغي عليهم رعاية الحقول كانوا يحصلون على الحديد عن طريق تدمير محاريثهم، ومن ثَمَّ قدرتهم على إطعام أنفسهم وبلدهم في المستقبل. وقد نتج عن ذلك حدوث مجاعة كارثية في ريف الصين. وعلى الرغم من

مناقشة المتخصصين والخبراء لدور سياسة "ماو" في تأثير الجفاف في نفس الوقت، لم يشكك أي شخص في الدور المركزي للوثبة التقدمية العظمى في المشاركة في قتل ما بين عشرين إلى أربعين مليون شخص. ولا نعلم العدد بالتحديد لأن الصين تحت حكم ماو لم تكن تحصي الأعداد التي كانت يمكن أن توثق مثل هذه الأعمال الوحشية؛ وانخفض نصيب الفرد من الدخل القومي بحوالي الربع.

وهناك نتيجة واحدة للوثبة التقدمية العظمي، وهي تغيير قلب أحد الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي، دينج شياوبينج، الجنرال الناجح أثناء الثورة والذي قاد حملة "معادي اليمين"، والتي نتج عنها إعدام العديد من أعداء الثورة. وفي مؤتمر منعقد في "جوانج زو" جنوب الصين عام 1961، قال دينج "بغض النظر عما إذا كانت القطة بيضاء أم سوداء، فإذا صادت فأرًا فهي قطة ماهرة"، لم يكن يهم إذا بدت السياسات شيوعية أم لا، فالصين بحاجة إلى سياسة تشجع الإنتاج حتى تطعم شعبها."

غير أنه سرعان ما عانى "دينج" من طريقة التطبيق العملي التي اكتشفها حديثا. في 16 مايو (آيار) 1966، أعلن ماو أن الثورة مهددة بالأفكار البرجوازية التي تقوض المجتمع الشيوعي الصيني والتي تسعى لإعادة بناء الرأسمالية. وردًا على ذلك، أعلن عن انطلاق الثورة الثقافية العظمى، والمشار إليها عمومًا باسم الثورة الثقافية؛ واعتمدت الثورة الثقافية على ست عشرة نقطة: وبدأت الأولى كما يلي:

> على الرغم من الإطاحة بالبرجوازية، إلا أنها ما زالت تحاول استخدام الأفكار، والثقافات، والعادات القديمة، وعادات الطبقات الاستغلالية لإفساد الشعوب، والسيطرة على عقولهم، وبذل الجهود للوصول إلى مرحلة الرجوع. فيجب على طبقة العمال القيام بعكس ذلك: فيجب عليهم أن يواجهوا كل تحديات البرجوازية وجهًا لوجه في الجانب الفكري واستخدام الأفكار، والثقافات، والعادات الجديدة لطبقة العمال لتغيير النظرة العقلية للمجتمع كله< فهدفنا في الوقت الحالي هو النضال ضد هؤلاء الأشخاص الذين يتخذون طريق الرأسمالية في السلطة، ولانتقاد البرجوازية الرجعية والتنصل منها، ومن فكرة البرجوازية وكل الطبقات الاستغلالية الأخرى،

وتحويل التعليم والأدب والفن وكل أجزاء البنية الفوقية التي لا تتفق مع قاعدة الاقتصاد الاشتراكي، بغرض تسهيل توحيد وتنمية النظام الاشتراكي.

وسرعان ما بدأت الثورة الثقافية، مثلها مثل الوثبة التقدمية العظمى، في إتلاف كل من الاقتصاد والكثير من حياة البشر. وتشكلت وحدات الحرس الأحمر في أنحاء الدولة: أعضاء الحزب الشيوعي الصغير، والمتحمس الذين كانوا يطهرون أعداء النظام؛ حيث تم قتل واعتقال الكثير من الناس، أو إرسالهم إلى منفى داخلي. وقد أشار ماو نفسه إلى مدى العنف وقال "كان هذا الرجل الذي يدعى هتلر شرسًا للغاية، فكلما كان الرجل أكثر شراسة كان أفضل، أليس كذلك؟ كلما قتلت أناس أكثر كنت أكثر ثورية".

كان دينج ثاني أكثر الشخصيات إتباعًا لمبدأ الرأسمالية، واعتقل عام 1967، ثمَّ تم نفيه إلى إقليم جيانغشي عام 1969، للعمل في مصنع جرارات ريفية. وأعيد تأهيله عام 1974، وأقنع ماو بواسطة رئيس الوزراء "جو إنلاي" أن يجعل دينج النائب الأول لرئيس الوزراء. وفي عام 1975، أشرف دينج على إعداد الوثيقة ذات الأطراف الثلاثة التي سطرت الاتجاه الجديد الذي تبنوه، فقد دعوا لتنشيط التعليم العالي، والعودة إلى الحوافز المادية في الصناعة والزراعة، وإزالة اليساريين من الحزب. وفي ذلك الوقت، كانت صحة ماو في تدهور مستمر، وكانت السلطة تنتقل إلى الأكثر يسارية والذي أراد دينج شياوبنج إزالته من السلطة. وكانت زوجة ماو، تشيانج شينج، وثلاثة من أقاربها المقربين، وهم الجماعة المعروفة باسم عصابة الأربعة، من أكثر الداعمين للثورة الثقافية والقمع الناتج عنها، وقرروا استخدام هذا المخطط لإدارة البلاد تحت دكتاتورية الحزب الشيوعي. وفي 5 أبريل (نيسان)، تحول الاحتفال السنوي بعيد ميلاد "جو إنلاي" في ميدان تيانانمين إلى احتجاج ضد الحكومة، ولامت عصابة الأربعة دينج على السماح بالمظاهرات، وتم تجريده من كل مناصبه وعزله. فبدلًا من إزالة اليساريين، وجد دينج أن اليساريين هم من أطاحوا به. وبعد موت "جو إنلاي"، عَيَّن ماو "هوا كوفينج" رئيسا للوزراء بدلًا من دينج. وفي الفراغ الذي حدث في السلطة عام 1976، استطاع "هوا" الحصول على سلطة ونفوذ شخصي هائل.

في شهر سبتمبر(أيلول)، كانت هناك مرحلة دقيقة: مات "ماو". وكان الحزب الشيوعي الصيني تحت سيطرة ماو، وكانت الوثبة التقدمية العظمى والثورة الثقافية من بين المبادرات التي قام بها. ومع ذهاب ماو، كان هناك فراغ كبير في السلطة نتج عنه صراع بين أولئك الذين لديهم وجهات نظر مختلفة ومعتقدات متغيرة بخصوص نتائج التغيير. وقررت عصابة الأربعة الاستمرار في سياسات الثورة الثقافية، حيث كانوا يعتبرونه بمثابة الطريق الوحيد لتعزيز وتعضيد قواهم وقوى الحزب الشيوعي. وأراد هوا كوفينج أن يتخلى عن الثورة الثقافية، إلا أنه كان لا يريد أن يُقصي نفسه بعيدا عنها، لأن الفضل يرجع إليها في إنشاء حزبه. وبدلًا من ذلك، دعا إلى العودة إلى إصدار أكثر توازنًا لرؤية ماو، التي أوجزها في مقال "أي اثنين" الذي وضعته جريدة الشعب اليومية التابعة للحزب الشيوعي الصيني عام 1977؛ حيث قال هوا "سندعم بقوة أي قرارات سياسية أقرها الرئيس ماو، وسنتبع بثبات أية تعليمات وضعها ماو".

لم يرغب دينج شياوبينج في إلغاء النظام الشيوعي واستبداله بالأسواق الشاملة، أكثر من "هوا"، كما أنه كان أيضًا جزءًا من نفس المجموعة التي جاءت إلى السلطة بفضل الثورة الشيوعية. إلا أنه اعتقد هو ومؤيديه أن النمو الاقتصادي الهائل يمكن تحقيقه دون المخاطرة بسيطرتهم السياسية: فلديهم نموذج للنمو تحت سطوة المؤسسات السياسية الاستحواذية التي لن تهدد سلطاتهم، لأن الشعب الصيني في حاجة ملحة لتحسين أوضاع معيشتهم، ولأن كل المعارضة الهادفة ضد الحزب الشيوعي قد طمست خلال عصر "ماو" والثورة الثقافية. ولتحقيق ذلك، كانت لديهم الرغبة في التنصل ليس فقط من الثورة الثقافية، وإنما أيضًا من الكثير من الميراث المؤسسي الذي خلَّفَه ماو، فقد أدركوا أن النمو الاقتصادي لن يكون ممكنًا إلا بالتحرك تجاه المؤسسات الاقتصادية الشاملة. ولذلك، تمنوا أن يصلحوا الاقتصاد وأن يدعموا دور قوى السوق وحوافزه؛ كما أرادوا أيضًا أن يوسعوا نطاق الملكية الخاصة وتقليل دور الحزب الشيوعي في المجتمع، والتخلص من تلك المفاهيم مثل النضال الطبقي. كما انفتحت مجموعة دينج أيضًا على الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، وأملوا أن يتبعوا سياسة

أكثر قوة للاندماج مع الاقتصاد الدولي. ومع ذلك كانت هناك قيود، كما أن بناء مؤسسات اقتصادية شاملة حقيقية، وتقليل قبضة الحزب الشيوعي على الاقتصاد لم تكن حتى مجرد خيارات.

كانت نقطة التحول الصينية هي سلطة "هوا كوفينج" ونيته في استخدامها ضد عصابة الأربعة. وخلال شهر من وفاة "ماو"، شن "هوا" انقلابًا ضد عصابة الأربعة واعتقلهم جميعا. كما أعاد دينج إلى منصبه في مارس (آذار) 1977، ولم يكن هناك أي شيء حتمي بخصوص هذه الأحداث، أو بخصوص الخطوات البارزة التالية، والتي نتجت عن انهزام "هوا" نفسه سياسيًّا بواسطة دينج شياوبينج. وشجع دينج على الانتقاد العام للثورة الثقافية، وبدأ في شغل المناصب الرئيسية في الحزب الشيوعي بكل مستوياتها عن طريق تعيين أشخاص مثله ممن قد عانوا خلال هذه الفترة. ولم يستطع "هوا" أن يتبرأ من الثورة الثقافية مما أضعف موقفه. وكما أنه كان متنافسًا جديدًا لمراكز السلطة، كما افتقد شبكة الاتصالات والعلاقات غير الرسمية التي بناها "دينج" على مر السنين. وفي العديد من تصريحاته، بدأ دينج في نقض سياسات هوا. ففي سبتمبر(أيلول) 1978، هاجم علنية سياسة "أي اثنين" وقال بدلًا من استخدام كل ما قاله "ماو" لتحديد السياسة، فإن المنهج الصحيح كان يتمثل في "الحصول على الصدق من بين الحقائق".

كما بدأ "دينج" ببراعة في جلب الضغط الشعبي للضغط على "هوا"، والذي انعكست نتيجته في حركة حائط الديمقراطية عام 1978، والتي عبر فيها الشعب عن شكواه من الدولة على حائط في بيجين. وفي يوليو (تموز) 1978، قدم أحد مؤيدي "دينج" وهو "هوكياومو"، بعض المبادئ الأساسية للإصلاح الاقتصادي. واشتملت هذه المبادئ على فكرة وجوب إعطاء مزيد من الاهتمام للمؤسسات لوضع قرارات الإنتاج الخاصة بها؛ يجب أن تجمع الأسعار بين العرض والطلب، بدلًا من تحديدها بواسطة الحكومة، كما يجب تقليل سيطرة الدولة على الاقتصاد. وكانت هذه بعض الاقتراحات الراديكالية، إلا أن تأثير دينج كان يزداد. في نوفمبر (تشرين الثاني)

وديسمبر (كانون الأول) 1978، قدم القسم الثالث من لجنة الحزب المركزي الحادي عشر حلًا جديداً، وبسبب اعتراضات "هوا"، تقرر ما يلي، من ذلك الوقت فصاعدا، لن يكون تركيز الحزب على الكفاح الطبقي، بل على تحديث الاقتصاد. وأعلن القسم عن تجارب عملية مع "نظام المسئولية المنزلية" في بعض الأقاليم، والتي كانت محاولة لاستعادة الزراعة الشمولية وتقديم حوافز اقتصادية للمزارعين. وبحلول العام التالي، أقرت اللجنة المركزية بمركزية فكرة "الصدق من بين الحقائق"، وأعلنت أن الثورة الثقافية كانت بمثابة كارثة على الشعب الصيني. وخلال هذه الفترة، كان "دينج" يحافظ لمؤيديه المناصب الهامة في الحزب، أو الجيش أو الحكومة لتعيينهم فيها. وعلى الرغم من أنه كان يجب عليه أن يتحرك ببطء تجاه مؤيدي "هوا" في اللجنة المركزية، إلا أنه أنشأ قواعد متوازية من القوى. بحلول عام 1980، أُجبِر "هوا" على التنازل عن منصبه كرئيس للوزراء، ليحل محله "زاو زي يانج". بحلول عام 1982، كان هوا قد أطيح به من اللجنة المركزية، إلا أن دينج لم يتوقف عند هذا الحد. ففي الاجتماع الثاني عشر للحزب عام 1982، ثمَّ الاجتماع الوطني الشعبي في سبتمبر (أيلول) 1985، حصل على القيادة الكاملة للحزب والكادر الرئيسي. ثمَّ أتي بعد ذلك أشخاص أصغر ذوي عقول تهتم أكثر بالإصلاح. وإذا قارن أحد عام 1980 بعام 1985 وما بعدها، تجد أنه تم تغيير واحد وعشرين عضوا من أصل ستة وعشرين عضوًا في المكتب السياسي، وثمانية أعضاء من أحد عشر عضوًا في سكرتارية الحزب الشيوعي، وعشرة نواب لرئيس الوزراء من ثمانية عشر نائبًا لرئيس الوزراء.

والآن، وبعد استغلال دينج ومؤيديه لثورتهم الاقتصادية، وبعدما حازوا على السيطرة على الدولة، أطلقوا سلسلة من التغييرات في المؤسسات الاقتصادية. فبدأوا بالزراعة: وبحلول عام 1983، بعد انتشار فكرة "هو كياومو" "نظام المسئولية المنزلية"، والذي كان سيقدم حوافز اقتصادية للمزارعين، تم تبنيه بشكل عام. في عام 1985، ألغي شراء الحكومة الإجباري للبذور، وتم وضع بديل عنه أكثر طواعية. واستقرت السيطرة الإدارية على الأسعار الزراعية عام 1985. وفي الاقتصاد الحضري، استقلت

مؤسسات الدولة، وأنشئت أربع عشرة مدينة مفتوحة، وأعطيت القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي.

انطلق الاقتصاد الريفي أولا. وأدى تقديم الحوافز إلى زيادة هائلة في الإنتاجية الزراعية. بحلول عام 1984، زاد إنتاج الحبوب بمقدار ثلث إنتاج عام 1978، على الرغم من اهتمام عدد قليل من الناس بالزراعة. وانتقل العديد للعمل بالصناعات الريفية الجديدة، فيما يسمى المشروعات الريفية، وقد سمح لذلك بالنمو خارج نظام التخطيط الصناعي للدولة بعد عام 1979 عندما كان من المقبول أن تدخل شركات جديدة وتنافس الشركات المملوكة للدولة. وتم تقديم الحوافز في قطاع الصناعة بصورة تدريجية، وخصوصا في تشغيل المشروعات التي تديرها الدولة، على الرغم من عدم وجود أي ملامح لخصخصتها في تلك اللحظة والتي كانت يجب أن تنتظر حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين.

جاءت نهضة الصين مع نقلة حيوية من أحد أكثر المؤسسات الاقتصادية استحواذا إلى المؤسسات الشاملة؛ وساعد تقديم الحوافز السوقية في مجال الصناعة والزراعة، والذي أعقبه بعد ذلك الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا في وضع الصين على أول طريق النمو الاقتصادي. وكما سنناقش بعد ذلك، في الفصل التالي، كان هذا النمو تحت سيطرة المؤسسات السياسية الاستحواذية، حتى وإن لم تكن قمعية بنفس ما كانت عليه أثناء الثورة الثقافية، أو حتى وإن كانت المؤسسات الاقتصادية قد تحولت جزئيًا إلى مؤسسات شاملة. ويجب أن لا يقلل هذا كله من قيمة الدرجة التي توضح أن التغييرات الاقتصادية في الصين كانت جذرية. لقد كسرت الصين القالب حتى وإن لم تكن حولت مؤسساتها السياسية بعد. وكما هو الحال في بتسوانا وجنوب الولايات المتحدة، جاءت التغييرات الجذرية نتيجة مرحلة دقيقة – في حالة الصين كانت تتمثل في وفاة "ماو". كما كانت هناك أيضًا تغييرات عارضة، بل عارضة بدرجة كبيرة، حيث لم يكن هناك أي شيء حتمي بخصوص خسارة عصابة الأربعة في الصراع على السلطة؛ وإن لم يكونوا قد هُزموا، لما كان للصين أن تجرب النمو الاقتصادي المستدام الذي

شهدته خلال الثلاثين عامًا الماضية. إلا أن الدمار والمعاناة البشرية التي نتجت عن الوثبة التقدمية العظمى، والثورة الثقافية تسببت في خلق طلب كافٍ للتغيير الذي قاده "دينج شياوبينج" وحلفائه والذين استطاعوا الفوز بالمعركة السياسية.

إن كل من بتسوانا، والصين، وجنوب الولايات المتحدة - تشبه تمامًا الثورة المجيدة في إنجلترا، والثورة الفرنسية، واستعادة ميجي في اليابان - تعد بمثابة نماذج حية على أن التاريخ ليس قدرا. وعلى الرغم من الحلقة المفرغة، يمكن أن يتم استبدال المؤسسات الاستحواذية بأخرى شاملة؛ إلا أنها ليست عملية تلقائية أو سهلة؛ فوجود العوامل المؤثرة، ولا سيما المرحلة الدقيقة المصحوبة بائتلاف واسع لأولئك الذين يضغطون لإجراء إصلاحات أو المؤسسات الأخرى القائمة أمر ضروري حتى تتحول مؤسسات الدولة إلى مؤسسات شاملة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون الحظ أحد العوامل الرئيسية هنا، لأن التاريخ دائمًا ما يكشف عن الأحداث بصورة مفاجئة وعارضة.

الفصل الخامس عشر

فهم الازدهار والفقر

الأصول التاريخية

هناك فوارق هائلة في مستويات المعيشة حول العالم؛ وحتى المواطنين الأمريكيين الأكثر فقرًا هناك، لديهم مصادر دخل ويحصلون على الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات العامة، والفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تتفوق بكثير على مثيلاتها المتاحة للأعداد الضخمة من الأشخاص الذين يعيشون في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، وأمريكا الوسطى. ويذكرنا التضاد بين كوريا الشمالية والجنوبية، وبين مدينتي نوغاليس، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بأن هذه الفوارق تمثل ظواهر حديثة بشكل نسبي. ومنذ قرابة خمسمائة عام، كانت المكسيك، موطن دولة الأزتيك، بالتأكيد أكثر غنى من الدول التي كانت توجد في الشمال. كما أن الولايات المتحدة لم تتفوق على المكسيك حتى القرن التاسع عشر. إن الفجوة بين مدينتي نوغاليس تعد حتى أكثر حداثة من ذلك بكثير. كما أن كل من كوريا الشمالية والجنوبية كان يصعب التمييز بين كليهما من الناحية الاقتصادية، بالإضافة إلى الناحية الاجتماعية والثقافية أيضًا، قبل تقسيم البلاد إلى شقين عند ما يوازي خط عرض 38، بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى نفس المنوال، فإن معظم الفوارق الاقتصادية الهائلة - التي نلاحظها من حولنا اليوم - قد ظهرت خلال المائتي عام الماضية.

هل كان الأمر برمته بحاجة إلى أن يكون كذلك؟ هل كان من المحدد سلفًا من

الناحية التاريخية - أو من الناحية الجغرافية أو الثقافية أو العرقية - أن تصبح أوربا الغربية، والولايات المتحدة، واليابان أكثر غنى وثراء بدرجة كبيرة عن دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، والصين على مدار المائتي عام الماضية أو ما شابه ذلك؟ هل كان من المحتوم أن تحدث الثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر في بريطانيا، ثمَّ تنتشر بعد ذلك إلى أوربا الغربية وإلى الأماكن التابعة لأوربا في أمريكا الشمالية وأستراليا؟ هل من الممكن أن يكون هناك عالم مناقض للحقائق بحيث تحدث فيه الثورة المجيدة والثورة الصناعية في دولة بيرو، والتي تشرع بعد ذلك في استعمار أوربا الغربية وتقوم باستعباد البيض هناك، أم أن هذا فقط يمثل صيغة من الخيال العلمي التاريخي؟

ومن أجل تقديم إجابات - وفي الحقيقة، لكي نفكر حتى فيها - لهذه الأسئلة، فإننا نحتاج لنظرية حول السبب الذي يجعل بعض الأمم مزدهرة وغنية، في حين يتعرض البعض الآخر منها للفشل ويعاني من الفقر. إن هذه النظرية تحتاج إلى أن تحدد كل من العوامل التي تخلق وتعيق الازدهار وكذلك أصولها التاريخية. ويقدم هذا الكتاب مثل هذه النظرية. إن أي ظاهرة اجتماعية معقدة - مثل الأصول المتعلقة بالمسارات السياسية والاقتصادية المختلفة التي تسلكها مئات الدول حول العالم، والتي يُحتمل أن يكون لها عدد كبير من الأسباب - تجعل معظم العلماء الاجتماعيين يتجنبون التعامل مع النظريات البسيطة أحادية السبب التي يتم تطبيقها على نطاق واسع، ونجدهم في المقابل يسعون إلى إيجاد تفسيرات مختلفة، تؤدي فيما يبدو إلى نتائج متشابهة تظهر في أوقات وأماكن مختلفة. وفي المقابل، فإننا نقدم نظرية بسيطة ونستخدمها في تفسير الحدود الرئيسية للتطور والتنمية السياسية والاقتصادية حول العالم منذ ثورة العصر الحجري الحديث. إن اختيارنا لم يحركه فقط مجرد الاعتقاد الساذج أو البسيط بأن نظرية ما يجب أن تمكننا من التركيز على المتماثلات، وذلك في بعض الأحيان على حساب استخلاص الحقائق من الكثير من التفاصيل الرائعة. وهكذا، فالنظرية الناجحة لا تعيد إنتاج التفاصيل بإخلاص، وإنما تقدم تفسيرا مفيدا وثابتا من الناحية

التجريبية من خلال مجموعة من العمليات، وتوضح أيضًا في الوقت ذاته القوى الرئيسية الفاعلة.

لقد حاولت نظريتنا أن تحقق هذا من خلال العمل على مستويين: المستوى الأول، يتمثل في الفارق بين المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية والشاملة؛ والثاني، يتمثل في تفسيرنا للسبب الذي جعل المؤسسات الديمقراطية الشاملة تظهر في بعض المناطق من العالم وليس في أماكن أخرى. وفي حين أن المستوى الأول من نظريتنا يتعلق بالتفسير المؤسسي للتاريخ، فإن المستوى الثاني ينصب حول الكيفية التي صاغ بها التاريخ المسارات المؤسسية للأمم.

تمثل العلاقة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية الديمقراطية الشاملة وبين الازدهار عنصرًا جوهريًا بالنسبة لنظريتنا. فالمؤسسات الاقتصادية الشاملة التي تدعم وتطبق حقوق الملكية، وتخلق مجالًا مناسبًا للعمل، وتشجع على الاستثمارات في مجال التكنولوجيات الحديثة والاستفادة من المهارات، تكون أكثر إسهامًا وتحقيقًا للنمو الاقتصادي من المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية المستخلصة للثروات، التي يتم إقامتها لكي تستخلص الموارد من الأغلبية عن طريق الأقلية يستحوذ عليها، كما أنها تفشل في حماية حقوق الملكية، أو تقديم المحفزات والفرص للنشاط الاقتصادي. كما أن المؤسسات الاقتصادية الديمقراطية الشاملة، في المقابل، تكون مدعومة - وتدعم أيضًا - من جانب المؤسسات السياسية الشاملة، بمعنى أنها تلك المؤسسات التي توزع السلطة السياسية على نطاق واسع بطريقة تعددية، وتكون قادرة على تحقيق قدر معين من المركزية السياسية من أجل فرض القانون والنظام، ووضع الأسس الخاصة بحقوق الملكية الآمنة، وخلق اقتصاد شامل للسوق. وعلى نفس المنوال، ترتبط المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية بصورة وثيقة بالمؤسسات السياسية الاستحواذية، والتي تركز السلطة في أيدي نخبة ضيقة، والذين سيكون لديهم محفزات بعد ذلك لإقامة ودعم المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية لمصلحتهم الشخصية، واستخدام الموارد المتاحة لهم لتعضيد وتقوية قبضتهم على السلطة السياسية.

إن هذه التوجهات لا تعني أن المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية غير متوافقة مع تحقيق النمو الاقتصادي. وعلى النقيض، فإن كل نخبة - ويتساوى في ذلك النخب الأخرى - سوف ترغب في أن تشجع تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو من أجل أن يكون هناك المزيد من الثروات لتستخلصها وتستحوذ عليها؛ وأن المؤسسات الاستحواذية التي حققت على الأقل قدرًا ضئيلًا من المركزية السياسية تكون في الغالب قادرة على تحقيق قدر معين من النمو. ومع ذلك، فإن ما هو حاسم وجوهري هنا يتمثل في أن النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية لن يكون مستدامًا، وذلك لسببين رئيسين: الأول: هو أن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب الابتكار، والابتكار لا يمكن أن ينفصل أو يوجد بمعزل عن الفوضى الخَلاَّقة، والتي تستبدل القديم بالحديث في المجال الاقتصادي، كما أنها تعمل على زعزعة علاقات السلطة القائمة في مجال السياسة، لأن النخب التي تهيمن على المؤسسات الاستحواذية تخشى من الفوضى الخَلاَّقة، وسوف تقاومها، وأن أي نمو يتحقق في ظل المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات سيكون قصير الأمد في نهاية المطاف. والسبب الثاني: أن قدرة أولئك الذين يهيمنون على المؤسسات الاستحواذية، لكي يستفيدوا بدرجة كبيرة على حساب بقية المجتمع، تعني أن السلطة السياسية في ظل وجود المؤسسات الاستحواذية تكون مطمعًا للكثيرين بدرجة كبيرة، وهذا ما يجعل مجموعات عديدة بالإضافة إلى الأفراد تتقاتل وتتصارع من أجل الحصول عليها. وكنتيجة لذلك، ستكون هناك قوى مسيطرة تدفع المجتمعات - في ظل وجود المؤسسات الاستحواذية - نحو عدم الاستقرار السياسي.

إن العلاقات الوثيقة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستحواذية تخلق حلقة مفرغة، تميل من خلالها المؤسسات الاستحواذية - عندما تستحوذ على السلطة - إلى البقاء والاستمرار. وعلى نفس المنوال، تكون هناك حلقة حميدة مصاحبةً لوجود المؤسسات السياسية والاقتصادية الديمقراطية الشاملة. غير أن أيًا من الحلقتين الحميدة أو المفرغة يكون مطلقا. وفي الحقيقة، فإن بعض الأمم تعيش تحت حكم مؤسسات ديمقراطية شاملة اليوم لأن - رغم أن المؤسسات الاستحواذية لطالما كانت

هي القاعدة السائدة عبر التاريخ - بعض المجتمعات كانت لديها القدرة على كسر القالب، والانتقال صوب المؤسسات الديمقراطية الشاملة. إن تفسيرنا بالنسبة لهذه الحالات من الانتقال يعد تاريخيًّا، ولكنه ليس محدد سلفًا من الناحية التاريخية. ويحدث التغير المؤسسي الجوهري، كمطلب ضروري لتحقيق التطور الاقتصادي الرئيسي، كنتيجة للتفاعل بين المؤسسات وبين المراحل الدقيقة. إن المراحل الدقيقة تمثل أحداث جسام تعمل على إرباك وزعزعة التوازن الاقتصادي والسياسي القائم في مجتمع واحد أو مجتمعات كثيرة، مثل وباء الموت الأسود، والذي ربما تسبب في إبادة ما يزيد عن نصف السكان الموجودين في معظم المناطق في أوربا خلال القرن الرابع عشر؛ وكذلك فتح الطرق التجارية عبر الأطلسي، والتي خلقت فرص ربح هائلة بالنسبة للكثيرين ممن يعيشون في أوربا الغربية؛ وكذلك الثورة الصناعية، التي أتاحت وجود الإمكانيات أمام التغيرات السريعة - ولكنها أيضًا مربكة وعنيفة - في بنية وتركيب الاقتصاديات حول العالم.

إن الفوارق المؤسسية القائمة بين المجتمعات في حد ذاتها تعد نتيجة للتغيرات المؤسسية الماضية. لماذا يختلف مسار التغير المؤسسي بين المجتمعات؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في التفاوت المؤسسي. وبنفس الطريقة التي ستتفاوت بها الجينات المتعلقة باثنين من المجموعات المنفصلة من الكائنات الحية على نحو بطئ، بسبب الطفرات العشوائية خلال العملية التي يطلق عليها التفاوت الوراثي أو التطوري، وأن اثنين من المجتمعات المتشابهة، رغم ذلك، ستتفاوت وتتنافر من الناحية المؤسسية - على الرغم من أن ذلك يحدث ببطء أيضًا. إن الصراع حول موارد الدخل والسلطة، وبصورة غير مباشرة حول المؤسسات، يعد ثابتًا في كل المجتمعات؛ وأن هذا الصراع يكون له في الغالب نتيجة عارضة، حتى إذا كان الميدان الذي يجرى فوقه الصراع غير ممهد لذلك؛ حيث تؤدي نتيجة هذا الصراع إلى تفاوت وتنافر مؤسسي. غير أن هذا لا يكون بالضرورة من خلال عملية تراكمية. إنه لا يعني أن الفوارق الضئيلة التي تظهر في مرحلة ما سوف تصبح بالضرورة أكبر حجمًا بمرور الوقت. وعلى النقيض، وكما

توضح مناقشتنا لموقف بريطانيا تحت الحكم الروماني في الفصل السادس، حيث كانت هناك فوارق ضئيلة موجودة، ثمَّ بعد ذلك اختفت وتلاشت، ثمَّ عاودت الظهور مرة أخرى. ورغم ذلك، عندما حان وقت المرحلة الدقيقة، فإن هذه الفوارق الضئيلة، التي ظهرت كنتيجة للتفاوت المؤسسي، قد تكون غاية في الأهمية في جعل مجتمعات متشابهة تمامًا - رغم ذلك - تتفاوت وتختلف بصورة جذرية.

لقد رأينا في الفصلين السابع والثامن أنه على الرغم من التشابهات الكثيرة بين إنجلترا، فرنسا، وإسبانيا، إلا أن المرحلة الدقيقة المتعلقة بالتجارة عبر الأطلسي، كان لها تأثير تحويلي على إنجلترا بسبب مثل تلك الفوارق الضئيلة - وأن الحقيقة التي توضح أنه بسبب التطورات خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، لم يتمكن النظام الملكي الإنجليزي من السيطرة على جميع العمليات التجارية الخارجية، حيث إن هذه التجارة كانت خاضعة بدرجة كبيرة لاحتكار السلطة الملكية الحاكمة في فرنسا وإسبانيا. وكنتيجة لذلك، كانت الأنظمة الحاكمة - في فرنسا وإسبانيا - والمجموعات الموالية لها هي المستفيد الرئيسي من الأرباح الهائلة التي أفرزتها التجارة عبر الأطلسي والتوسع الاستعماري، في حين في إنجلترا، كانت هناك مجموعات معارضة بقوة للنظام الحاكم الذي كان يستفيد من الفرص الاقتصادية التي أفرزتها هذه المرحلة الدقيقة. وعلى الرغم من أن الانجراف المؤسسي يؤدى إلى فوارق ضئيلة، إلا أن تفاعله مع المراحل الدقيقة يؤدى إلى التفاوت المؤسسي، وهكذا، فإن هذا التفاوت يخلق بعد ذلك الفوارق المؤسسية الأكثر أهميةً، والتي سوف تؤثر عليها المرحلة الدقيقة القادمة.

إن التاريخ يعد رئيسيًّا هنا، حيث إن التطورات التاريخية هي التي - عن طريق التفاوت المؤسسي - تخلق الفوارق التي قد تصبح مؤثرة وهامة خلال المراحل الدقيقة؛ وأن المراحل الدقيقة تمثل في حد ذاتها نقاط التحول التاريخية؛ وأن الحلقات الحميدة والمفرغة تعني أننا يجب أن ندرس التاريخ لكي نفهم طبيعة الفوارق المؤسسية التي تَكَوَّنت بصورة تاريخية. غير أن نظريتنا لا تتضمن الحتمية التاريخية - أو أي نوع آخر من الحتمية؛ وأنه لهذا السبب نجد أن الإجابة على السؤال الذي استهلينا به هذا الفصل

هي بالنفي: حيث إنه لم تكن هناك ضرورة أو حتمية تاريخية جعلت بيرو ينتهي بها الوضع في حالة أكثر فقرًا بكثير عن أوربا الغربية أو الولايات المتحدة.

وكبداية، وبالتضاد مع كل من افتراضي الجغرافيا والثقافة، فإن بيرو ليس محكوما عليها بالفقر بسبب جغرافيا المكان أو الثقافة الخاصة بها. ووفقًا لنظريتنا، فإن بيرو تعد أكثر فقرًا بدرجة كبيرة عن أوربا الغربية والولايات المتحدة اليوم بسبب مؤسساتها. ومن أجل أن نفهم الأسباب المتعلقة بهذا الأمر، فإننا نحتاج أن نفهم السياق التاريخي للتطور المؤسسي في بيرو. وكما رأينا في الفصل الثاني، أنه منذ خمسمائة عام كانت إمبراطورية الإينكا، والتي كانت تحتل دولة بيرو المعاصرة، أكثر ثراء وغنى، وأكثر تعقيدًا وتطورًا من الناحية التكنولوجية، وكانت أكثر مركزية من الناحية السياسية عن الدول الأصغر حجمًا التي كانت تحتل أمريكا الشمالية. إن نقطة التحول كانت تتمثل في الطريقة التي تم بها استعمار هذه المنطقة، وكيف تناقض هذا مع الاستعمار المتعلق بأمريكا الشمالية؛ وأن هذا لم ينتج عن عملية محددة سلفًا من الناحية التاريخية، وإنما كنتيجة عارضة للعديد من التطورات المؤسسية المحورية خلال المراحل الدقيقة. وهناك على الأقل ثلاثة عوامل قد تكون غيرت هذا المسار، وأدت إلى أنماط مختلفة طويلة المدى بدرجة كبيرة.

العامل الأول: يتمثل في أن الفوارق المؤسسية في محيط الأمريكتين خلال القرن الخامس عشر شكلت الطريقة التي تم بها استعمار هذه المناطق. سلكت أمريكا الشمالية مسارًا مؤسسيًّا مختلفًا عن المسار الذي سلكته بيرو، لأنها قد بدأ الاستيطان بها على نحو متفرق قبل الاستعمار، وأنها جذبت المستوطنين الأوربيين الذين وقفوا بنجاح بعد ذلك في مواجهة النخبة التي حاولت مؤسساتها مثل شركة فيرجينيا والتاج الإنجليزي أن تخلق هذا الوضع. وعلى النقيض، فقد وجد القادة الغزاة الإسبان دولة مركزية استحواذية مستخلصة للثروات في بيرو، استطاعوا أن يستولوا عليها، وكذلك إكراه عدد هائل من السكان هناك على العمل في المناجم والمزارع لصالحهم. ولم يكن هناك أيضًا شيء محدد سلفًا من الناحية الجغرافية بالنسبة لطبيعة الأرض في محيط الأمريكتين

في الوقت الذي وصل فيه الأوربيون إلى هناك. وبنفس الطريقة التي كان فيها ظهور دولة مركزية تحت قيادة الملك "شيام" بين سكان قبيلة البوشونج نتيجة لابتكار مؤسسي هام، أو ربما حتى بسبب ثورة سياسية، كما رأينا في الفصل الخامس، أن حضارة الاينكا في بيرو، والأعداد الهائلة من السكان في هذه المنطقة قد نتجت عن ابتكارات مؤسسية جوهرية. كان يمكن أن تحدث هذه الابتكارات في المقابل في أمريكا الشمالية، في مناطق مثل وادي الميسيسيبي أو حتى في شمال شرق الولايات المتحدة. وإذا كان ذلك قد حدث، فإن الأوربيين قد يكونوا واجهوا هناك أراضي خالية في الأنديز والأنظمة المركزية في أمريكا الشمالية، وأن تنعكس بذلك الأدوار المتعلقة بكل من بيرو والولايات المتحدة. وهكذا، لكان الأوربيون استوطنوا بمناطق حول بيرو، لكان الصراع بين الأغلبية من المستوطنين والنخبة قد أدى إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية شاملة هناك بدلًا من أمريكا الشمالية؛ ولربما كانت المسارات اللاحقة للتطور والتنمية الاقتصادية قد اختلفت.

العامل الثاني: كان من الممكن أن تقاوم إمبراطورية الاينكا الاستعمار الأوربي، كما فعلت اليابان عندما وصلت السفن الحربية التي قادها "كومودور بيري" إلى خليج إدو. على الرغم من وجود مؤسسات أكثر استحواذاً واستخلاصًا للثروات في إمبراطورية الاينكا، بالمقابل من "توكوجاوا" في اليابان، والذي قام بالفعل بثورة سياسية قريبة الشبه بما أطلق عليه "استعادة ميبجي"، وهو أمر أقل احتمالًا في بيرو، ولم تكن هناك ضرورة أو حتمية تاريخية جعلت الاينكا تخضع وتذعن للهيمنة الأوربية بصورة كاملة. وفي حالة ما إذا كانت لديهم القدرة على المقاومة، وكذلك حتى التحديث من الناحية المؤسسية كرد فعل للتهديدات القائمة، لربما كان المسار التاريخي للعالم الجديد برمته، ومعه أيضًا تاريخ العالم كله، قد أصبح مختلفا.

العامل الثالث والأكثر راديكالية: يتمثل في أنه ليس من المحدد سلفًا حتى من الناحية التاريخية، أو الجغرافية، أو الثقافية، أن الأوربيين هم من كانوا يجب أن يستعمروا العالم. ولربما كان الصينيون أو حتى سكان الاينكا هم الذين يقومون بذلك.

وبالطبع، فإن مثل هذه النتيجة تكون مستحيلة عندما ننظر إلى العالم من خلال النقطة المواتية للقرن الخامس عشر، وهو الوقت الذي تقدمت فيه أوربا الغربية عن الأمريكتين، وكانت الصين قد انغلقت على ذاتها من قبل. غير أن أوربا الغربية في القرن الخامس عشر كانت في حد ذاتها نتيجة ومحصلة لعملية عارضة من الانجراف المؤسسي الذي صاغته المراحل الدقيقة، ولم يكن هناك شيء محتوم حيال ذلك؛ ولم تكن للقوى الموجودة في أوربا الغربية أن تتصدر المقدمة، وتغزو العالم بدون وجود العديد من نقاط التحول التاريخية، شملت هذه النقاط المسار المحدد الذي سلكه النظام الإقطاعي، مستبدلًا العبودية وضعف سلطة الملوك في طريقه؛ والحقيقة التي توضح أن القرون التي تلت انتهاء الألفية الأولى في أوربا قد شهدت إقامة مدن ذاتية من الناحية التجارية ومستقلة؛ والحقيقة التي توضح أن الحكام الأوربيين لم يواجهوا تهديدًا من جانب هذه المدن، وبالتالي، لم يحاولوا عرقلة وإثباط التجارة الخارجية، كما فعل أباطرة الصين خلال فترة أسرة "مينغ"؛ وكذلك وصول وباء الموت الأسود، والذي هز أركان النظام الإقطاعي. وإذا كانت هذه الأحداث قد وقعت على نحو مختلف، فلربما كنا قد أصبحنا نعيش في عالم مختلف بدرجة كبيرة اليوم، عالم قد تكون فيه بيرو أكثر غنى من أوربا الغربية أو الولايات المتحدة.

ومن الطبيعي، أن تكون القوة التنبؤية لنظرية ما - تلعب فيها كل من الفوارق الضئيلة والاحتمال أدوارًا رئيسية - محدودة بشكل واضح. لم يكن ليتنبأ القليلون في القرن الخامس عشر أو حتى القرن السادس عشر، ناهيك عن العديد من القرون التي تلت سقوط الإمبراطورية الرومانية، أن التطور والتقدم الرئيسي نحو بناء المؤسسات الديمقراطية الشاملة سيحدث في بريطانيا. لقد كانت فقط تلك العملية المحددة للتفاوت المؤسسي، وطبيعة المرحلة الدقيقة التي أفرزتها فتح حركة التجارة عبر الأطلسي، هي التي جعلت من هذا ممكنا. ولم يكن الكثيرون ليعتقدوا، في خضم الثورة الثقافية خلال السبعينيات من القرن الماضي، أن الصين سرعان ما ستسلك مسارًا نحو القيام بتغييرات جذرية في مؤسساتها الاقتصادية، وبالتالي تصبح على مسار نمو مذهل.

إنه من المستحيل أن نتنبأ بأي درجة من اليقين ما ستكون عليه طبيعة الأرض خلال خمسمائة عام. غير أن هذه الجوانب لا تمثل نقاط ضعف في نظريتنا؛ وأن النسق التاريخي الذي قدمناه حتى الآن يوضح أن أي منهج قائم على الحتمية التاريخية - استنادًا إلى الجغرافيا، أو الثقافة، أو حتى العوامل التاريخية الأخرى - يعد غير كافيًا في هذا الصدد؛ وأن الفوارق الضئيلة والاحتمال لا يمثلان فقط جزءًا من نظريتنا، بل إنهما جزء من شكل وسمة التاريخ.

وحتى إذا كان القيام بتقديم تنبؤات دقيقة، حول طبيعة المجتمعات التي سوف تزدهر بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى، يعد أمرًا صعبا، فقد رأينا خلال الكتاب أن نظريتنا تفسر الفوارق الواسعة في ازدهار وفقر الأمم حول العالم بصورة جيدة. وسوف نرى في بقية هذا الفصل أنها تقدم أيضًا بعض الإرشادات حول أنواع المجتمعات التي يحتمل أن تحقق نموًّا اقتصاديًّا خلال العقود العديدة القادمة.

في البداية، تنتج الحلقات الحميدة والمفرغة الكثير من الاستمرارية والتباطؤ. قد يكون هناك القليل من الشك في أنه خلال خمسين أو حتى مائة عام، سوف تكون الولايات المتحدة وأوربا الغربية - استنادًا إلى وجود مؤسساتهم السياسية والاقتصادية الديمقراطية الشاملة - أكثر ثراء وغنى، ومن الأكثر احتمالًا أن تكون أغنى بشكل ملحوظ من دول لإفريقيا جنوب الصحراء، أو الشرق الأوسط، أو أمريكا الوسطى، أو جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، فإنه في محيط هذه الأنماط الواسعة سيكون هناك تغيرات مؤسسية هامة خلال القرن القادم، مع وجود بعض الدول التي ستكسر القالب وتنتقل من الفقر إلى الغنى.

إن الدول التي لم تحقق تقريبًا مركزية سياسية، مثل الصومال وأفغانستان، أو تلك التي تعرضت لانهيار الدولة، مثلما فعلت "هايتي" على مدار العقود العديدة الماضية - وذلك قبل حدوث الزلزال المروع هناك في عام 2010، والذي أدى إلى تدمير البنية التحتية للبلاد - من غير المحتمل أن تحقق أيضًا نموًّا في ظل وجود مؤسسات سياسية استحواذية، أو أن تقوم بتغييرات رئيسية نحو بناء المؤسسات الديمقراطية الشاملة.

وفي المقابل، فإن الدول التي يحتمل أن تحقق نموًّا خلال العقود العديدة القادمة - رغم أن هذا قد يكون في ظل وجود مؤسسات استحواذية - هي تلك الدول التي حققت درجة معينة من المركزية السياسية. وتشمل هذه الدول في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء كل من بوروندي، وإثيوبيا، ورواندا، وهي دول لها تاريخ طويل من حيث وجود الحكومات المركزية، وكذلك تنزانيا، التي استطاعت أن تبنى مثل هذه المركزية، أو على الأقل حققت بعض المتطلبات والشروط الضرورية لوجود المركزية، منذ حصولها على الاستقلال. أما في أمريكا اللاتينية، فإنها تشمل كل من البرازيل، وشيلي، والمكسيك، والتي لم تحقق فقط المركزية السياسية، وإنما قامت أيضًا بخطوات هامة نحو التعددية الناشئة. إن نظريتنا سوف تفترض أن النمو الاقتصادي المستدام يعد غير محتمل بدرجة كبيرة في كولومبيا.

تفترض نظريتنا أيضًا أن النمو في ظل المؤسسات السياسية الاستحواذية، كما هو الحال في الصين، لن يحقق نموًّا مستداما، ومن المحتمل أن ينفد من طاقة البخار المحركة له؛ وفيما وراء هذه الحالات، هناك الكثير من عدم اليقين. كوبا، على سبيل المثال، قد تنتقل نحو بناء المؤسسات الديمقراطية الشاملة، وأن تمر بتحول اقتصادي هام، أو أن تواصل مسارها ببطء في ظل المؤسسات الاقتصادية والسياسية الاستحواذية المستخلصة للثروات. وأن نفس الشيء يعد صحيحًا بالنسبة لكوريا الشمالية وبورما (ميانمار) في آسيا. وهكذا، في حين أن نظريتنا تقدم الأدوات اللازمة للتفكير حول الكيفية التي تتغير بها المؤسسات، والعواقب الخاصة بهذه التغيرات، إلا أن طبيعة هذا التغير - الدور الذي تلعبه الفوارق الضئيلة والاحتمال والمصادفة - يجعل من الصعب القيام بتنبؤات أكثر دقة.

ومن هنا، فإن توخي الحذر والانتباه بدرجة أكبر يعد حتى ضروريًّا عند استخلاص التوصيات الخاصة بالسياسة من بين هذا النسق الواسع للأصول المتعلقة بالازدهار والفقر. وبنفس الطريقة التي يعتمد بها تأثير المراحل الدقيقة على المؤسسات الموجودة، فإن الطريقة التي يتفاعل بها مجتمع ما مع نفس تدخل السياسة يعتمد على

المؤسسات الفاعلة في المجتمع. وبالطبع، فإن نظريتنا تنصب بشكل كلي حول الطريقة التي يمكن بها للأمم أن تتخذ خطوات نحو الازدهار - عن طريق تحويل مؤسساتها من الوضع الاستحواذي المستخلص للثروات إلى الوضع الديمقراطي الشامل. غير أنها أيضًا تجعل من الواضح جدًّا منذ البداية أنه لا توجد وصفات سهلة بسيطة لتحقيق مثل هذا الانتقال. وبدايةً، فإن الحلقة المفرغة تشير إلى أن تغيير المؤسسات يعد أكثر صعوبة بكثير عنها عند ظهورها؛ وعلى وجه الخصوص، فإن المؤسسات الاستحواذية تستطيع أن تعيد خلق نفسها تحت مسميات وأقنعة مختلفة، كما سبق أن رأينا في حالة القانون الحديدي للأوليجاركية (حكم الأقلية) في الفصل الثاني عشر. وهكذا، فإن الحقيقة التي توضح أن النظام الاستحواذي المستخلص للثروات للرئيس مبارك قد تم إسقاطه من خلال الثورة الشعبية في فبراير (شباط) 2011، غير أنها لا تضمن أن مصر سوف تتوجه نحو مسار يحقق بناء مؤسسات أكثر ديمقراطية وشمولية للجميع. وبدلاً من ذلك، قد تعمل المؤسسات الاستحواذية على إعادة خلق نفسها من جديد. رغم الحراك المتأجج والمفعم بالأمل المساند للديمقراطية. ثانيًا، نتيجة لأن المسار العارض للتاريخ يوضح أنه من الصعب أن ندرك ما إذا كان تفاعل معين بين المراحل الدقيقة والفوارق المؤسسية، سوف يؤدي إلى بناء مؤسسات أكثر استحواذية أم ديمقراطية شاملة، وسيكون من البطولي بمكان أن نصيغ توصيات سياسة عامة، لكي نشجع التغير والانتقال نحو المؤسسات الديمقراطية الشاملة. ورغم ذلك، فإن نظريتنا ما زالت مفيدة بالنسبة لتحليل السياسة، حيث إنها تمكننا من التعرف على نصائح السياسة الغير مناسبة، استنادًا إما إلى افتراض غير صحيح أو فهم غير كاف للكيفية التي يمكن أن تتغير بها المؤسسات. وفي هذا الصدد، كما هو الحال في معظم الأشياء، فإن تجنب أسوأ الأخطاء يعد على نفس الدرجة من الأهمية - وأكثر واقعية من - مثل محاولة ابتكار حلول بسيطة؛ وربما يكون هذا مرئيًّا بصورة أكثر وضوحًا عندما ننظر في توصيات السياسة الحالية التي تشجع على "النمو السلطوي" واستنادًا لتجربة النمو الصيني الناجح على مدار العقود العديدة الماضية. وسوف نفسر لاحقًا السبب الذي يجعل هذه التوصيات والنصائح الخاصة بالسياسة مضللة، وكذلك السبب الذي يجعل

النمو الصيني - وكما يكشف عن نفسه حتى الآن - يمثل فقط شكلًا آخر من أشكال النمو في ظل المؤسسات السياسية الاستحواذية، والذي من غير المحتمل أن يتم ترجمته إلى تقدم وتنمية اقتصادية مستدامة.

السحر الذي لا يقاوم للنمو السلطوي

لقد أدرك "داي جوافانج" الازدهار الحضري القادم في الصين منذ وقت مبكر. بدأت الطرق السريعة الجديدة، والمراكز التجارية، والمناطق السكنية، وناطحات السحاب تنتشر في كل مكان في أرجاء الصين في التسعينيات من القرن العشرين، واعتقد "داي" أن هذا النمو سوف يتخذ سرعته الحقيقية فقط خلال العقد القادم. كان منطقه أن شركته، "جيناجسو تايبن للحديد والصلب"، يمكن أن تستحوذ على سوق ضخم باعتبارها أحد المنتجين قليلي التكلفة، ولا سيما، بالمقارنة مع المصانع الأقل كفاءة المملوكة للدولة. لقد خطط "داي" لبناء عملاق حقيقي لصناعة الحديد والصلب، ومن خلال الدعم المقدم له من جانب رؤساء الأحزاب المحلية في مدينة "تشانجزو"، بدأ في البناء في عام 2003. وبحلول شهر مارس (آذار) 2004، رغم ذلك، تم إيقاف المشروع من خلال أمر صادر من الحزب الشيوعي الصيني في بكين، وتم اعتقال "داي" لأسباب لم يتم أبدًا الإفصاح عنها. وربما تكون السلطات قد افترضت أنها ستجد بعض الأدلة الجنائية في سجلات "داي". وفي هذا الصدد، قضى "داي" الخمس سنوات التالية بين السجن ورهن الإقامة الجبرية في المنزل، حتى تم اكتشاف أنه مدان في تهمة صغيرة في عام 2009، حيث كانت جريمته الحقيقية تتمثل في تأسيس مشروع ضخم كان سينافس الشركات المدعومة من الدولة، وأنه أقدم على هذا المشروع بدون نيل موافقة الرؤوس الكبيرة في الحزب الشيوعي. لقد كان هذا بالتأكيد هو الدرس الذي استخلصه الآخرون من هذه الحالة.

إن رد فعل الحزب الشيوعي تجاه أصحاب الأعمال من أمثال "داي" لا يجب أن يكون مثارًا للدهشة؛ لقد لَخَّصَ "شين يون"، واحدًا من أقرب زملاء "دينج شياوبينج" وربما يكون المهندس المصمم لإصلاحات السوق الأولى، آراء معظم كوادر الحزب

بتشبيهها "بطائر في قفص" بالنسبة للاقتصاد: حيث كان اقتصاد الصين يمثل الطائر، وسيطرة الحزب تمثل القفص، والذي يجب أن يتم توسيع حجمه لكي يجعل الطائر أكثر صحةً وديناميكية، غير أنه لا يمكن أن يتم فتح أقفاله أو التخلص منه، مخافة أن يفر الطائر منه. وقد ذهب "جيانج زيمين" - بعد أن تولى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي بقليل في عام 1989، كأقوى منصب في الصين - إلى ما هو أبعد من ذلك، وأوجز شك وريبة الحزب من أصحاب الأعمال من خلال وصفهم بأنهم "تجار وباعة جائلون يعملون لحسابهم الشخصي، (والذين) يمارسون الغش، والاختلاس، والرشوة والتهرب من دفع الضرائب. " وخلال التسعينيات من القرن العشرين، وحتى حينما كانت الاستثمارات الأجنبية تصب صبًّا في الصين، وكانت الشركات والمشروعات التابعة للدولة تلقى تشجيعًا وتحفيزًا للتوسع، كان قطاع الأعمال الخاصة يتم يتعامل معه بشك وريبة، وتم مصادرة ممتلكات الكثير من رجال الأعمال أو حتى تعرضوا للسجن. إن وجهة نظر "جيانج زيمين" في رجال الأعمال، رغم أنها في تتراجع نسبيًّا، ما زالت منتشرة وسائدة في الصين. وكما عبر عن ذلك عالم الاقتصاد الصيني بكلماته قائلاً: "يمكن لشركات الدولة الكبيرة أن تشترك في المشروعات الضخمة، ولكن عندما تحاول الشركات الخاصة القيام بذلك، ولا سيما في المنافسة مع الشركات التابعة للدولة، تحل المصائب والمتاعب من كل جانب. "

ورغم أن مجموعات من الشركات الخاصة تعمل الآن بشكل مربح في الصين، إلا أن الكثير من عناصر الاقتصاد ما زالت خاضعة لسيطرة وحماية الحزب. وقد ذكر الصحفي "ريتشارد ماكجريجور" أنه يوجد على مكتب رئيس كل واحدة من أكبر الشركات التابعة للدولة في الصين هاتف أحمر اللون، وعندما يرن، فإن هذا يعني أن الحزب يتصل لِيُبلغ أوامر حول الطريقة التي يجب أن يتبعها الاقتصاد هناك، وحيثما كان يجب أن يستثمر أم لا، وما هي الأهداف التي يسعى للوصول إليها. ولا زالت هذه الشركات العملاقة خاضعة لسيطرة الحزب، وهي حقيقة نتذكرها عندما يقرر الحزب تعديل مواقع الرؤساء التنفيذيين، أو إقالتهم، أو ترقيتهم، مع تقديم تفسير مقتضب لذلك.

إن هذه القصص لا تنكر بالطبع أن الصين قد قطعت خطوات كبيرة نحو بناء المؤسسات الاقتصادية الشاملة للجميع، وهي خطوات تقف خلف معدلات نموها المذهلة على مدار الثلاثين عامًا الماضية. ويتمتع معظم رجال الأعمال ببعض الأمن، وليس الأقل من ذلك، لأنهم يراعون مساندة ودعم الكوادر المحلية، والنخب التابعة للحزب الشيوعي في بكين. وتسعى معظم الشركات المملوكة للدولة لجني الأرباح، والمنافسة في الأسواق الدولية. إن هذا يمثل تغييرًا جذريًا عما كانت عليه الصين في عهد "ماو". وكما رأينا في الفصل السابق، فإن الصين كانت قادرة على النمو في البداية وبسبب الإصلاحات الجذرية التي قام بها "دينج شياوبينج"، مبتعدًا عن المؤسسات الاقتصادية الأكثر استحواذاً واستخلاصًا للثروات نحو بناء المؤسسات الاقتصادية الشاملة للجميع. لقد استمر النمو لأن المؤسسات الاقتصادية الصينية سلكت مسارًا نحو تحقيق شمولية أكبر للجميع، رغم أنها تسير بمعدل بطيء. وتستفيد الصين بدرجة عظيمة أيضًا من موردها الضخم لتوفير العمالة الرخيصة ووصولها للأسواق الأجنبية، ورأس المال، والتكنولوجيات الحديثة.

حتى إذا كانت المؤسسات الاقتصادية الصينية أكثر شمولًا اليوم بصورة لا نظير لها عما كانت عليه منذ ثلاثة عقود، إلا أن التجربة الصينية تعد مثالًا على النمو في ظل وجود المؤسسات السياسية الاستحواذية. وعلى الرغم من التأكيد والتركيز الحديث في الصين على الابتكار والتكنولوجيا، إلا أن النمو الصيني قائم على تبني واستخدام التكنولوجيات الموجودة والاستثمار السريع، وليس على الفوضى الخلّاقة. والجانب المهم من هذا يتمثل في أن حقوق الملكية ليست آمنة بشكل كامل في الصين. فبين الحين والآخر، مثلما حدث مع "داي"، يتم مصادرة ممتلكات بعض أصحاب الأعمال؛ كما أن حركة العمالة يتم تنظيمها بشكل مقيد وصارم، وأن العنصر الأكثر جوهرية بالنسبة لحقوق الملكية - الحق في تسويق وبيع العمل الخاص بالشخص بالطريقة التي يرغب فيها - ما زال يشوبه الكثير من النقص والخلل؛ وأن المدى الذي ما زالت عنده المؤسسات الاقتصادية بعيدة عن كونها شاملة للجميع بالفعل، يتضح من خلال

الحقيقة التي توضح أن عددا قليلا فقط من رجال وسيدات الأعمال قد يغامرون حتى بالدخول في أي نشاط بدون دعم ومساندة كوادر الحزب المحلية، أو حتى الأكثر أهمية هنا، كوادر الحزب في بيجين. إن العلاقة بين النشاط التجاري وبين الحزب تعد مربحةً بشكل كبير بالنسبة للطرفين؛ حيث إن الشركات التي يدعمها الحزب تحصل على عقود بشروط مرضية، ويمكنها أن تطرد الأشخاص العاديين من أجل مصادرة أراضيهم، وتنتهك القوانين واللوائح بحصانة واضحة؛ وأن أولئك الذين يقفون في طريق خطة تنفيذ هذا المشروع، سوف يداسون بالأقدام، ويمكن حتى أن يتعرضوا للسجن أو القتل.

إن الثقل الراهن للحزب الشيوعي برمته، والمؤسسات الاستحواذية في الصين، يذكرنا بالعديد من التشابهات بين نمو الاتحاد السوفيتي خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وبين النمو الصيني اليوم، على الرغم من أن هناك أيضًا فوارق ملحوظة. لقد حقق الاتحاد السوفيتي النمو في ظل المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية، والمؤسسات السياسية الاستحواذية، لأنه خصص بصورة جبرية الموارد نحو القطاع الصناعي في ظل هيكل يقوم على السيطرة المركزية، وخاصةً الأسلحة والصناعات الثقيلة. إن مثل هذا النمو كان متاحًا من ناحية، لأنه كان هناك الكثير من محاولات اللحاق بالركب والتنافس يجب القيام به، وأن النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية يكون أكثر سهولة عندما لا تكون الفوضى الخَلاَّقة ضرورة أو حتمية مفروضة. إن المؤسسات الاقتصادية الصينية تعد أكثر شمولية بالتأكيد من نظيرتها في الاتحاد السوفيتي، غير أن المؤسسات السياسية في الصين ما زالت استحواذية؛ حيث إن الحزب الشيوعي يعد هو المسيطر القوي الوحيد في الصين، ويتحكم في كامل النظام البيروقراطي للدولة، والقوات المسلحة، والإعلام، وقطاعات كبيرة من الاقتصاد؛ في حين أن الشعب الصيني يوجد لديه القليل من الحريات السياسية، ومشاركة قليلة للغاية في العملية السياسية.

لطالما اعتقد الكثيرون أن النمو في الصين سوف يحقق الديمقراطية والتعددية

بشكل أكبر. وكان هناك إحساس حقيقي في عام 1989 أن المظاهرات الموجودة في ميدان "تيانانمين" سوف تؤدي إلى انفتاح أكبر، وربما حتى إلى سقوط النظام الشيوعي. ولكن الدبابات كانت تتعامل بحرية تامة فوق أشلاء المتظاهرين، وبدلًا من أن تكون ثورة سلمية، تسجل كتب التاريخ الآن ما حدث هناك بمجزرة ميدان تيانانمين. إن المؤسسات السياسية الصينية أصبحت، في نواحي كثيرة، أكثر استحواذاً بعد واقعة ميدان تيانانمين؛ وأن مصلحين من أمثال "زهاوزيانج"، كأمين عام للحزب الشيوعي، والذي أظهر مساندته ودعمه للطلاب الذين كانوا في ميدان تيانانمين، قد تم التخلص منهم، وأحكم الحزب قبضته على الحريات المدنية وحرية الصحافة برغبة وحماس أكبر. تم وضع "زهاوزيانج" تحت الإقامة الجبرية لمدة تزيد عن خمسة عشر عاما، وتم التخلص تدريجيًا من سجله الشعبي العام، حتى لا يكون رمزا بالنسبة لأولئك الذين كانوا يدعمون التغيير السياسي.

واليوم نجد أن سيطرة الحزب على وسائل الإعلام، بما في ذلك الإنترنت، تعد غير مسبوقة؛ حيث يتم الكثير من هذا الأمر من خلال الرقابة الذاتية: تدرك وسائل الإعلام المختلفة أنها لا يجب أن تذكر اسم "زهاوزيانج أو ليو إكسياوبو"، الناقد للحكومة الذي كان يطالب بالمزيد من الديمقراطية، والذي ما زال يعاني مرارة السجن حتى بعد حصوله على جائزة نوبل للسلام. ويتم تطبيق الرقابة الذاتية هناك من خلال جهاز أورويلي يستطيع مراقبة المحادثات والاتصالات، ويغلق المواقع الإلكترونية والصحف، وحتى أنه يحظر بصورة انتقائية الوصول إلى قصص الأخبار المتعلقة بالأشخاص على شبكة الإنترنت. لقد كان كل هذا واضحًا عندما انتشرت الأخبار حول تهم الفساد ضد ابن الأمين العام للحزب الشيوعي منذ عام 2002، "هيوجينتاو"، في عام 2009؛ حيث هرع جهاز الحزب على الفور إلى تطبيق ذلك، ولم يكن قادرًا فقط على منع وسائل الإعلام الصينية من تغطية القضية، وإنما أيضًا استطاع بصورة انتقائية أن يحظر نشر القصص حول القضية على المواقع الإلكترونية لصحيفتي "نيويورك تايمز وفايننشال تايمز".

وبسبب سيطرة الحزب على المؤسسات الاقتصادية، فإن مدى وجود الفوضى الخلاَّقة يتم تحجيمه بصورة مفرطة، وسوف يظل كذلك حتى يكون هناك إصلاح جذري في المؤسسات السياسية. وكما كان الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي، فإن التجربة الصينية بالنسبة للنمو في ظل المؤسسات السياسية تعد سهلة وميسرة؛ بسبب أن هناك قدرا كبيرا من اللحاق بالركب والتنافس يجب أن تقوم به. إن معدل الدخل بالنسبة للفرد في الصين ما زال يمثل جزءًا بسيطًا من معدل الدخل بالنسبة لكل من الولايات المتحدة وأوربا الغربية. وبالطبع، فإن النمو الصيني يعد أكثر تنوعًا بشكل ملحوظ من النمو عنه في الاتحاد السوفيتي؛ حيث إنه لا يعتمد فقط على الأسلحة أو الصناعات الثقيلة، كما أن رجال الأعمال الصينيين يظهرون الكثير من المهارة والبراعة. ورغم ذلك، فإن هذا النمو سوف تنفد طاقته ويتوقف إن لم تتجه المؤسسات السياسية الاستحواذية نحو بناء المؤسسات الديمقراطية الشاملة. وطالما ظلت المؤسسات السياسية على وضعها الاستبدادي، فإن النمو سيكون محدودًا بصورة أساسية، كما كان في جميع الحالات الأخرى المشابهة.

إن التجربة الصينية تثير بالفعل العديد من الأسئلة المثيرة حول مستقبل النمو الصيني، والأكثر أهمية هنا، الرغبة وقابلية البقاء لهذا النمو السلطوي. إن مثل هذا النوع من النمو أصبح بديلًا معروفًا وشائعًا لما يُعرف باسم "إجماع واشنطن"، والذي يؤكد على أهمية تحرير التجارة والسوق، وكذلك أشكال معينة من الإصلاح المؤسسي من أجل إعطاء دفعة البداية للنمو الاقتصادي في الكثير من المناطق الأقل تقدمًا في العالم. وفي حين أن جزءا من الرغبة في النمو السلطوي تأتي كرد فعل لإجماع واشنطن، ربما سحره الأعظم - بالتأكيد من جانب الحكام الذين يتزعمون المؤسسات الاستحواذية - يتمثل في أنه يمنحهم حرية العنان في الحفاظ وحتى تقوية وتعضيد قبضتهم على السلطة، وإضفاء المشروعية على استحواذهم للثروات.

وكما توضح نظريتنا – ولا سيما في المجتمعات التي حققت درجة معينة من مركزية الدولة – أن هذا النوع من النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية يكون ممكنًا،

ويمكن حتى أن يصبح بمثابة السيناريو الأكثر احتمالًا بالنسبة لكثير من الأمم، بداية من كمبوديا وفيتنام وحتى بوروندي، وإثيوبيا ورواندا. غير أنه أيضًا يشير إلى أنه مثل جميع الأمثلة المتعلقة بالنمو في ظل المؤسسات السياسية الاستحواذية، فإنه لن يكون نموًّا مستداما.

وفي حالة الصين، فإن عملية النمو قائمة على مبدأ اللحاق بالركب والتنافس، واستيراد التكنولوجيا الأجنبية، وتصدير منتجات مصنعة منخفضة القيمة، والتي يحتمل أن تستمر لفترة من الوقت. ورغم ذلك، فإن النمو الصيني يحتمل أيضًا أن يصل إلى نهايته، ولاسيما عندما تصل الصين إلى مستويات المعيشة المرتبطة بمستوى دولة متوسطة الدخل. إن السيناريو الأكثر احتمالًا قد يكون لصالح الحزب الشيوعي الصيني، والنخبة الاقتصادية الصينية المسيطرة بشكل متزايد، من أجل أن تصبح قادرة على إحكام قبضتها الصارمة على السلطة خلال العقود العديدة القادمة. وفي هذه الحالة، يرى كل من التاريخ ونظريتنا أن النمو في ظل وجود الفوضى الخلّاقة والابتكار الحقيقي لن يتحقق هناك، وأن معدلات النمو المذهلة في الصين سوف تتبخر ببطء.. غير أن هذه النتيجة بعيدة عن أن تكون بمثابة قدر محتوم، حيث يمكن أن يتم تجنب حدوثها إذا تحققت عمليات الانتقال إلى المؤسسات السياسية الشاملة في الصين، قبل أن يصل النمو هناك في ظل المؤسسات الاستحواذية إلى الحد المذكور. ورغم ذلك، وكما سنرى لاحقًا، فإن هناك سببا ضئيلا لكي نتوقع احتمال وجود انتقال في الصين نحو بناء مؤسسات سياسية أكثر شمولية وديمقراطية، أو أن هذا سوف يحدث بصورة أوتوماتيكية وبلا عناء.

وحتى رغم أن بعض الأصوات داخل الحزب الشيوعي الصيني تدرك حجم المخاطر الموجودة على الطريق أمامها، ويحاولون أن يرموا بفكرة أن وجود إصلاح سياسي - بمعني، الانتقال إلى مؤسسات سياسية أكثر ديمقراطية وشمولية، إذا استخدمنا مصطلحاتنا هنا - يمثل أمرًا ضروريًا. وقد حذر رئيس الوزراء القوي "وين جياباو" مؤخرًا من خطر تعثر النمو الاقتصادي إن لم يتم إجراء إصلاح سياسي. إننا

نعتقد أن تحليل "وين" يعد واسع البصيرة، حتى إذا كان البعض يشكك في إخلاصه وصدقه. غير أن الكثيرين في الغرب لا يتفقون مع تصريحات "وين"، حيث إنه بالنسبة لهم، يرون أن الصين تكشف عن مسار بديل للنمو الاقتصادي المستدام، ألا وهو النمو في ظل الحكم السلطوي الديكتاتوري بدلًا من المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة؛ ولكنهم مخطئون؛ لقد سبق أن رأينا الجذور البارزة الهامة للنجاح الصيني: وجود تغيير جذري في المؤسسات الاقتصادية بعيدًا عن المؤسسات الشيوعية الصارمة، وباتجاه المؤسسات التي تقدم المحفزات والفرص من أجل زيادة الإنتاجية وحركة التجارة. وإذا نظرنا إلى هذه المسألة من هذا المنظور، فلا يوجد شيء مختلف من الناحية الجوهرية حول التجربة الصينية، بالمقارنة مع التجارب المتعلقة بالدول التي استطاعت أن تتخذ خطوات بعيدة عن المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية، ومتجهة نحو المؤسسات الاقتصادية الديمقراطية الشاملة للجميع، حتى عندما يحدث هذا في ظل مؤسسات سياسية استحواذية، كما هو الأمر في الحالة الصينية. وهكذا، فإن الصين قد حققت نموًا اقتصاديًا لا يرجع الفضل فيه للمؤسسات السياسية الاستحواذية، ولكن على النقيض منها: فإن تجربة النمو الناجحة على مدار العقود الثلاثة الماضية ترجع إلى تحول جذري بعيدًا عن المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية المستخلصة للثروات، وباتجاه مؤسسات اقتصادية أكثر شمولية للجميع بشكل ملحوظ، والذي تم بصعوبة أكبر – وليس بشكل أسهل – بسبب وجود المؤسسات السياسية الاستحواذية السلطوية بدرجة مفرطة.

وهناك نوع آخر من التأييد للنمو السلطوي، يدرك طبيعته غير الجذابة، ولكنه يدعى أن الحكم السلطوي الديكتاتوري يمثل فقط مرحلة عابرة. إن هذه الفكرة ترجع إلى واحدة من النظريات الكلاسيكية المتعلقة بعلم الاجتماع السياسي، نظرية التحديث، التي وضعها "سيمور مارتن ليبست". وترى نظرية التحديث أن كل المجتمعات، عندما تنمو، تتجه نحو تحقيق وجود أكثر تحضرًا وتقدمًا وحداثةً، ولا سيما نحو الديمقراطية. ويرى الكثيرون من أتباع نظرية التحديث أن المؤسسات الشاملة – مثل

الديمقراطية - سوف تظهر كمنتج داخلي لعملية النمو. وعلاوة على ذلك، ورغم أن الديمقراطية ليست نفس الشيء مثل المؤسسات السياسية الشاملة، فإن إجراء انتخابات منتظمة ومنافسة سياسية خالية من المعوقات بشكل نسبي، من المرجح أن تحقق تطور المؤسسات السياسية الشاملة. وترى الإصدارات المختلفة لنظرية التحديث أيضًا أن وجود قوى عاملة متعلمة، سوف تؤدي بشكل طبيعي إلى تحقيق الديمقراطية وبناء المؤسسات الأفضل. وفي إصدار آخر لما بعد الحداثة من نظرية التحديث، ذهب الصحفي "توماس فريدمان" بجريدة "نيويورك تايمز"، إلى حد بعيد، حيث يرى أنه عندما يصبح لدى الدولة فروع كافية من مطاعم ماكدونالدز، يصبح من المؤكد أن تتبعها الديمقراطية والمؤسسات. إن كل هذا يرسم صورة متفائلة للواقع. على مدار الستين عامًا الماضية، حققت معظم الدول - حتى الكثير من تلك الدول التي يوجد بها مؤسسات استحواذية مستخلصة للثروات - بعض النمو، وشهد معظمها زيادات ملحوظة في حصول القوى العاملة بها على التعليم. ولهذا، فعندما استمرت مستوياتهم التعليمية ومعدلات دخلهم في الارتفاع، بطريقة أو بأخرى، فإن جميع الأشياء الجيدة الأخرى - مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات المدنية، وحقوق الملكية الآمنة - يجب أن تتحقق تباعا.

تحظى نظرية التحديث بإتباع واسع النطاق، سواء في محيط أو خارج البيئة الأكاديمية. فعلى سبيل المثال، نجد أن المواقف الأمريكية الأخيرة نحو الصين قد شكلتها مبادئ هذه النظرية. وقد لخص "جورج إتش. دبليو. بوش" سياسة الولايات المتحدة تجاه الديمقراطية الصينية باعتبارها "التجارة بشكل حر مع الصين ستجعل الوقت في صالحنا. " وكانت الفكرة تتمثل في أنه عندما تتاجر الصين بشكل حر مع الغرب، فإنها سوف تنمو، وأن هذا النمو سوف يحقق الديمقراطية وبناء المؤسسات الأفضل في الصين، كما تكهنت نظرية التحديث بذلك. غير أن الزيادة السريعة في حجم التجارة بين الولايات المتحدة والصين منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي قد حققت القليل بالنسبة للديمقراطية الصينية، وحتى التكامل والاندماج الأكثر قربًا،

الذي يحتمل أن يتحقق تباعًا خلال العقد القادم سوف يحقق القليل منها بنفس الدرجة.

إن مواقف الكثيرين حول مستقبل المجتمع العراقي والديمقراطية، في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، كانت متفائلة بشكل مشابه بسبب نظرية التحديث. وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الكارثي في ظل نظام صدام حسين، إلا أن العراق لم تكن فقيرة في عام 2002 مثل الكثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وكان لديها مواطنين على درجة جيدة من التعليم نسبيًا، ولذلك كان من المعتقد أن يكون ذلك أساسًا ناضجًا لتحقيق الديمقراطية والحريات المدنية، وربما حتى ما قد نصفه بالتعددية. إن هذه الآمال سرعان ما تلاشت عندما حلت الفوضى والحرب الأهلية فوق المجتمع العراقي.

إن نظرية التحديث تعد غير صحيحة وغير مفيدة في التفكير حول كيفية مواجهة المشكلات الجسام المتعلقة بالمؤسسات الاستحواذية في إفشالها للأمم. الدليل الأقوى الذي يدعم نظرية التحديث يتمثل في أن الدول الغنية هي الدول التي تملك أنظمة ديمقراطية، وتحترم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، وتتمتع بأسواق نشيطة فاعلة ومؤسسات اقتصادية شاملة بشكل عام. غير أن تفسير هذا التلازم باعتباره داعمًا لنظرية التحديث يتجاهل التأثير الرئيسي للمؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة للجميع على النمو الاقتصادي. وكما رأينا خلال هذا الكتاب، أن المجتمعات ذات المؤسسات الشاملة هي التي حققت نموًا على مدار الثلاثمائة عام الماضية وأصبحت غنية بشكل نسبي اليوم؛ وأن هذا يفسر ما نراه من حولنا يظهر بصورة واضحة إذا نظرنا إلى الحقائق بصورة مختلفة على نحو طفيف: في حين أن الأمم التي بنت مؤسسات سياسية واقتصادية شاملة خلال القرون العديدة الماضية قد حققت نموًا اقتصاديًا مستداما، فإن الأنظمة السلطوية التي شهدت نموًا بمعدل أكثر سرعة خلال الستين أو المائة عام الماضية، وعلى النقيض مما تدعيه نظرية التحديث عند "ليبست"، لم تصبح أكثر ديمقراطية. وهذا في الحقيقة لا يعد مثارًا للدهشة؛ حيث إن النمو في ظل

المؤسسات الاستحواذية يكون بالتأكيد ممكنًا، لأنه لا يتضمن بالضرورة أو بصورة أوتوماتيكية فناء ونهاية هذه المؤسسات بعينها. وفي الحقيقة، أنها في الغالب يتم توليدها؛ لأن أولئك الأشخاص الذين يسيطرون على المؤسسات الاستحواذية ينظرون للنمو الاقتصادي على أنه لا يمثل تهديدًا، وإنما دعمًا ومساندةً لنظام حكمهم، كما يفعل الحزب الشيوعي الصيني منذ الثمانينيات من القرن الماضي. كما أنه ليس من المفاجئ أن النمو الذي يتحقق من خلال الزيادات في قيمة الموارد الطبيعية لأمة ما – كما هو الحال في الجابون، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وفنزويلا – من غير المحتمل أن يؤدي إلى تحول جوهري لهذه الأنظمة السلطوية الديكتاتورية نحو بناء المؤسسات الشاملة.

إن السجل التاريخي يعد حتى أقل جودًا وعطاءً بالنسبة لنظرية التحديث؛ وأن الكثير من الأمم المزدهرة بشكل نسبي قد خنعت وأذعنت، بل ودعمت الأنظمة الديكتاتورية القمعية والمؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات؛ حيث كانت كل من اليابان وألمانيا من بين الدول الأكثر ثراءً وغنًى وتقدمًا صناعيًا في العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين، وكان لديهما مواطنين يتمتعون بمستوى تعليم جيد بشكل نسبي. غير أن هذا لم يمنع ظهور الحزب القومي الاشتراكي في ألمانيا، أو رغبة النظام العسكري في التوسع الإقليمي عن طريق الحرب في اليابان – الأمر الذي جعل كل من المؤسسات الاقتصادية والسياسية تتخذ منعطفًا حادًا نحو بناء المؤسسات الاستحواذية؛ وكانت الأرجنتين أيضًا تعد واحدة من أغنى الدول في العالم خلال القرن التاسع عشر، على نفس المستوى من الثراء والغنى أو حتى أكثر غنى من بريطانيا، حيث إنها كانت واحدة من الدول المستفيدة من ازدهار الموارد في أنحاء العالم، كما أنها أيضًا كان لديها أكثر السكان تعلمًا في أمريكا اللاتينية. غير أن تحقق الديمقراطية والتعددية لم يكن أكثر نجاحًا، وكان أقل نجاحًا بشكل مثير للجدل، في الأرجنتين عن كثير من بقية الدول في أمريكا اللاتينية؛ حيث كان هناك انقلاب تلو الانقلاب، وكما رأينا في الفصل الحادي عشر، حتى أن الزعماء الذين تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية قد أصبحوا دكتاتوريين جشعين. وحتى منذ وقت قريب كان هناك القليل من التقدم نحو

بناء المؤسسات الاقتصادية الشاملة للجميع، وكما رأينا في الفصل الثالث عشر، أن حكومات الأرجنتين في القرن الحادي والعشرين ما زالت تستطيع مصادرة ثروات وممتلكات مواطنيها وهي تتمتع بالحصانة.

إن كل هذا يؤكد ويبرز العديد من الأفكار الهامة. أولاً: أن النمو في ظل المؤسسات السياسية الاستحواذية السلطوية المستخلصة للثروات في الصين، رغم أنه من المحتمل أن يستمر لفترة من الوقت بعد، إلا أنه لن يُترجَم إلى نمو مستدام، تدعمه مؤسسات اقتصادية شاملة للجميع بالفعل وفوضى خلاَّقة. ثانياً: على النقيض من الادعاءات الخاصةِ بنظرية التحديث، فإننا لا يجب أن نُعَوِّل على النمو السلطوي في أن يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية أو بناء المؤسسات السياسية الشاملة للجميع. إن كل من الصين وروسيا والعديد من الأنظمة السلطوية الأخرى تشهد في الوقت الراهن بعض النمو ومن المحتمل أن تصل إلى حدود النمو القائم على المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات قبل أن تتجه نحو تحويل مؤسساتها السياسية في اتجاه أكثر شمولية وديمقراطية - وفي الحقيقة، ربما قبل أن يكون هناك أي رغبة بين النخبة لإحداث مثل هذه التغيرات أو أي معارضة قوية تجبرهم على القيام بذلك. ثالثًا، أن النمو السلطوي لا يكون مرغوبًا فيه وغير قابل للنمو والبقاء على المدى الطويل، وهكذا، لا يجب أن يلقى تأييد وموافقة المجتمع الدولي باعتباره قالب متعارف عليه للدول الموجودة في أمريكا اللاتينية، وآسيا، ودول إفريقيا جنوب الصحراء، حتى إذا كان مسارًا سوف تختاره العديد من الدول بالتأكيد، لأنه يتفق في بعض الأحيان مع مصالح النخب السياسية والاقتصادية التي تهيمن عليها.

إنك لا تستطيع هندسة الازدهار

على خلاف النظرية التي قمنا بصياغتها في هذا الكتاب، إلا أن افتراض الجهل يَبْرُز مباشرة باقتراح حول كيفية القيام "بحل" مشكلة الفقر: إذا كان الجهل قد تسبب في وجودنا على هذا الوضع، فإن الحكام وصانعي السياسات المتعلمين والمتنورين بالثقافة يستطيعون إخراجنا من هذا المأزق، ويجب أن تكون لدينا القدرة على "هندسة"

الازدهار حول العالم عن طريق تقديم النصيحة المناسبة، ومن خلال إقناع الساسة بطبيعة الاقتصاد الجيد المناسب. في الفصل الثاني، عندما قمنا بمناقشة هذه الفرضية، أوضحنا كيف أن تجربة رئيس وزراء غانا "كوفي بوسيا" في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، قد أكدت على الحقيقة التي توضح أن العقبة الرئيسية أمام تبنى السياسات التي سوف تقلل حالات الفشل السوقي، وتشجع على النمو الاقتصادي لا تتمثل في جهل الساسة، وإنما في المحفزات والقيود التي يواجهونها من قبل المؤسسات الاقتصادية والسياسية في مجتمعاتهم. ورغم ذلك، فإن فرضية الجهل ما زالت تهيمن بقوة على دوائر صنع السياسات الغربية، والتي - تستبعد تقريبًا أي شيء آخر في هذا الصدد - تركز على كيفية هندسة الازدهار.

إن هذه المحاولات نحو هندسة الازدهار تتجلى في نمطين. الأول: وهو ما يلقى في الغالب دفاعًا من جانب المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، حيث يرى أن التنمية والتطور السيئ يرجع سببه للسياسات والمؤسسات الاقتصادية السيئة غير الفاعلة، ثمَّ بعد ذلك يقدم قائمة من الإصلاحات والتحسينات، التي تحاول هذه المنظمات الدولية أن تستحث الدول الفقيرة على تبنيها وتطبيقها. (يقدم إجماع واشنطن مثل هذه القائمة المذكورة.) تركز هذه الإصلاحات والتحسينات على أمور معقولة، مثل استقرار الاقتصاد الكلي، وأهداف الاقتصاد الكلي الجاذبة للاستثمار بشكل واضح، مثل تقليل حجم القطاع الحكومي، ومعدلات سعر الصرف المرنة، وتحرير حساب رأس المال. كما أنها تركز أيضًا على المزيد من الأهداف المتعلقة بالاقتصاد الكلي، مثل الخصخصة، والإصلاحات والتحسينات في جودة وكفاءة تقديم الخدمات العامة، وربما أيضًا اقتراحات حول كيفية تحسين طريقة عمل الدولة في حد ذاتها عن طريق التأكيد على تفعيل قوانين وإجراءات مكافحة الفساد. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه الإصلاحات قد تبدو معقولة بالنسبة لهم، فإن منهج المنظمات الدولية في كل من واشنطن، ولندن، وباريس، وفي الأماكن الأخرى ما زال ينغمس في منظور غير صحيح، يفشل في إدراك الدور الذي تلعبه المؤسسات السياسية والقيود التي تضعها

على عملية صنع السياسات. وأن المحاولات التي تقوم بها المؤسسات الدولية، لهندسة النمو الاقتصادي عن طريق إجبار الدول الفقيرة على تبنى وتطبيق سياسات ومؤسسات أفضل، ليست محاولات ناجحة لأنها لا تتم في سياق تفسير السبب وراء وجود المؤسسات والسياسات المعيبة هناك في المقام الأول، باستثناء أن زعماء الدول الفقيرة جهلاء في الأصل. وتتمثل العاقبة النهائية لذلك في عدم تبنى السياسات وعدم تطبيقها، أو يتم تنفيذها بالاسم فقط.

على سبيل المثال، نجد أن الكثير من الاقتصاديات حول العالم تقوم ظاهريًا بتطبيق مثل هذه الإصلاحات، والأكثر شهرة في ذلك هي أمريكا اللاتينية، والتي كانت من الركود خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وفي الواقع، فإن مثل هذه الإصلاحات قد فُرِضَت على هذه الدول في سياقات استمرت فيها السياسات في مسارها كالمعتاد. ومن ثمَّ، فإنه حتى عندما تم تبنى الإصلاحات، فإن المقصد منها قد تم إفساده وتدميره، أو أن الساسة قد استخدموا طرقاً أخرى لكي يحدوا من تأثيرها. إن كل هذا يتضح من خلال "تنفيذ" واحدة من التوصيات الرئيسية الخاصة بالمنظمات الدولية والتي تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، واستقلال البنك المركزي. إن هذه التوصية إما أن يكون قد تم تنفيذها من الناحية النظرية وليس بصورة عملية أو تم تقويضها عن طريق استخدام أدوات السياسة الأخرى. لقد كانت معقولة إلى حد كبير من حيث المبدأ. كان الكثير من الساسة حول العالم ينفقون أكثر مما يجمعون من العائد الضريبي، ثمَّ كانوا بعد ذلك يجبرون البنوك المركزية في بلادهم على تعويض هذا الفارق من خلال طبع النقود. وكان التضخم الناتج عن ذلك يخلق حالة من عدم الاستقرار وانعدام المصداقية؛ وكانت النظرية ترى أن البنوك المركزية المستقلة، تمامًا مثل البنك الاتحادي Bundesbank في ألمانيا، سوف تقاوم الضغوط السياسية حتى تتجنب حدوث التضخم. لقد قرر رئيس زيمبابوي "موجابي" أن يُعير انتباهه للنصيحة الدولية، فأعلن عن استقلال البنك المركزي في زيمبابوي في عام 1995، وقبل هذا، كان معدل التضخم في زيمبابوي يحوم حول قرابة 20 في المائة؛ وبحلول عام

2002، وصل إلى معدل 140 في المائة، وفي عام 2003، وصل تقريبًا إلى 600 في المائة، وفي عام 2007، وصل إلى 66,000 ألف في المائة؛ وبحلول عام 2008، وصل إلى 230 مليون في المائة! وبالطبع، في دولة يفوز فيها الرئيس باليانصيب (الفصل الثالث عشر)، فيجب ألا يندهش أحد أن يكون إصدار قانون يجعل البنك المركزي للدولة مستقلًّا لا يعني أي شيء في الواقع. وربما كان محافظ البنك المركزي في زيمبابوي يدرك كيف "سقط" نظيره في سيراليون من فوق سطح الطابق الأخير لمبنى البنك المركزي هناك عندما تعارض مع "سياكا ستيفنز" (الفصل الثاني عشر). وسواء كان البنك سيصبح مستقلًّا أم غير ذلك، فإن الامتثال لمطالب الرئيس كان يمثل الخيار العقلاني والحكيم للحفاظ على سلامته وصحته الشخصية، حتى إذا لم يكن في صالح صحة وسلامة الاقتصاد. وليست جميع الدول مثل زيمبابوي. فقد أصبحت البنوك المركزية أيضًا مستقلة في كل من الأرجنتين وكولومبيا في التسعينيات من القرن العشرين، وقد قامت بالفعل بمهمتها في تقليل معدل التضخم هناك. ولكن بسبب أن السياسات لم تتغير في أي من هذه الدول، استطاعت النخبة السياسية أن تستخدم طرقاً أخرى من أجل شراء الأصوات، والحفاظ على مصالحها، وجني المكاسب والأرباح لصالحها وصالح أتباعها؛ حيث إنهم لم يعودوا يستطيعوا أن يفعلوا هذا من خلال طبع النقود، فكان عليهم أن يستخدموا طريقة مختلفة. وفي كلتا الدولتين تزامن إصدار قرار استقلال البنك المركزي مع توسع ضخم في النفقات الحكومية، والتي تم تمويلها بشكل كبير من خلال الاقتراض.

يعد المنهج الثاني لهندسة الازدهار هو الأكثر رواجًا وشيوعًا هذه الأيام. إنه يرى أنه لا توجد حلول أو إصلاحات سهلة، لانتشال ورفع دولة ما من الفقر إلى الازدهار بين عشية وضحاها، أو حتى خلال عقود قليلة. وفي المقابل، يرى هذا المنهج أن هناك العديد من "حالات الفشل السوقية المتعلقة بالاقتصاد الجزئي"، التي يمكن أن يتم تداركها وإصلاحها من خلال تقديم النصيحة المناسبة، وأن الازدهار سوف يتحقق إذا استفاد صانعو السياسات من هذه الفرص - والتي، مرة أخرى، يمكن أن تتحقق من

خلال مساعدة ورؤية رجال الاقتصاد والأشخاص الآخرين. ويرى هذا المنهج أن حالات الفشل السوقي الصغيرة توجد في كل القطاعات في الدول الفقيرة، على سبيل المثال، في أنظمة التعليم الخاصة بهذه الدول، وتقديم الرعاية الصحية، والطريقة التي يتم بها تنظيم الأسواق هناك. وهذا بلا شك أمر صحيح. غير أن المشكلة تتمثل في أن حالات الفشل السوقي الصغيرة هذه قد تكون فقط بمثابة طرف الجبل الجليدي، وأنها تمثل العَرَض المتعلق بالمشكلات المتأصلة جذورها بعمق في مجتمع يعمل في ظل المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات. إنه ليس من قبيل المصادفة أن يوجد لدى الدول الفقيرة سياسات اقتصاد كلي سيئة وغير فاعلة، وليس من قبيل المصادفة أن تكون أنظمتها التعليمية لا تعمل بشكل جيد ولا تأتي بنتائج طيبة. إن حالات الفشل السوقي هذه قد لا تكون بسبب الجهل فقط؛ وأن صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين، الذين يُفترض أن يتصرفوا وفقًا للنصيحة سليمة المقصد، قد يكونوا إلى حد كبير جزءا من هذه المشكلة، وأن المحاولات العديدة من أجل تدارك ومعالجة هذه الأخطاء والمشاكل قد تعطي بالتأكيد نتائج عكسية، لأن الأشخاص المسؤولين لا يدركون بشكل واضح الأسباب المؤسسية للفقر في المقام الأول.

تتضح هذه المشكلات من خلال التدخل الذي تقوم بهندسته المنظمة غير الحكومية (NGO)، التي يطلق عليها "سيفا مانديز" من أجل تحسين مستوى تقديم الرعاية الصحية في ولاية "راجاستان" بالهند. وتعد قصة تقديم الرعاية الصحية في الهند واحدة من حالات الفشل وعدم الكفاءة المتأصلة جذورها بعمق هناك؛ حيث إن الرعاية الصحية التي تقدمها الحكومة تعد - على الأقل من الناحية النظرية - متاحة وغير مكلفة على نطاق واسع، كما أن العاملين في هذا القطاع مؤهلين ومدربين جيدًا بشكل عام. غير أنه حتى أفقر السكان الهنود لا يستخدمون خدمات الرعاية الصحية الحكومية، ويختارون في المقابل المستشفيات الخاصة الأكثر تكلفة بكثير، في حين أنها أيضًا لا تتمتع بالكفاءة والفاعلية والعمل وفقًا للقواعد المعروفة. إن هذا لا يرجع إلى نوع ما من عدم العقلانية: الناس غير قادرين على الحصول على أي رعاية من

المؤسسات الحكومية، والتي يتفشى بها وباء التغيب عن العمل. وإذا قام المواطن الهندي بالتوجه لأحد المستشفيات التي تديرها الدولة، فإن الأمر لن يقتصر على عدم وجود ممرضات داخل المستشفى فقط، وإنما ربما لن يكون قادرًا حتى على الدخول إلى المبنى، لأن أماكن الرعاية الصحية تكون مغلقة معظم الوقت.

في عام 2006، قامت منظمة "سيفا ماندير"، بالتعاون مع مجموعة من رجال الاقتصاد، بتصميم مشروع تحفيزي يهدف إلى تشجيع الممرضات على الحضور إلى العمل في منطقة "أودايبور" بولاية "راجاستان". كانت الفكرة بسيطة: قامت المنظمة بتقديم ساعات للوقت مخصصة لختم التاريخ وساعات العمل التي تتواجد فيها الممرضات في المستشفى؛ وكان من المفترض أن تقوم الممرضات بختم بطاقات الوقت الخاصة بهن ثلاث مرات كل يوم، وذلك لضمان أنهم يصلون للعمل في الوقت المحدد. ويبقون بالمستشفى، ويغادرون في الموعد المحدد؛ وإذا نجح مثل هذا المشروع وأتى بنتائج طيبة، وزاد من جودة وحجم تقديم الرعاية الصحية، فإنه سيكون مثالًا توضيحيًا قويًا للنظرية التي تؤكد أن هناك حلولاً سهلة للمشكلات الرئيسية في مجال التنمية.

وفي هذا الصدد، فإن التدخل قد كشف شيئًا مختلفًا بدرجة كبيرة. حيث إنه بعد تنفيذ البرنامج بفترة قصيرة، كان هناك زيادة حادة في معدل حضور الممرضات؛ غير أن هذا كان قصير الأمد جدًا. وخلال فترة تزيد قليلًا عن العام، قامت إدارة الصحة المحلية بالمنطقة بشكل متعمد بتقويض المشروع التحفيزي الذي قدمته منظمة "سيفا ماندير". عاد التغيب عن العمل إلى مستواه المعتاد، غير أنه كانت هناك زيادة حادة في "أيام الإعفاء"، والتي كانت تعني أن الممرضات لن يتواجدن بالفعل في المستشفيات - غير أن هذا كان مصدق عليه بصورة رسمية من جانب إدارة الصحة المحلية هناك. كان هناك أيضًا زيادة حادة في "مشكلات الآلة"، حيث إن الساعات تم تكسيرها. لكن منظمة "سيفا ماندير" لم تكن قادرة على استبدالها بساعات أخرى لأن وزراء الصحة المحلية لم يكونوا متعاونين.

إن إجبار الممرضات على ختم بطاقات الوقت الخاصة بعملهن ثلاث مرات كل يوم لا تبدو وكأنها فكرة ابتكارية. وبالفعل، فهذا تطبيق مستخدم في مجال الصناعة، حتى الصناعة الهندية، ولابد أنه طرأ على فكر المسؤولين عن القطاع الصحي كحل محتمل لمشكلاتهم. إنه يبدو من غير المحتمل إذًا أن الجهل بمثل هذا المشروع التحفيزي البسيط كان هو السبب في وقف استخدامه في المقام الأول؛ وأن ما حدث خلال البرنامج قد أكد ببساطة على هذا. لقد قضى المسؤولون عن القطاع الصحي على البرنامج، لأنهم كانوا في حالة تآمر مع الممرضات ومتواطئين معهن في خلق مشكلات التغيب عن العمل المزمنة هناك. إنهم لم يكونوا يريدون برنامجاً تحفيزيًا يجبر الممرضات على الحضور للعمل أو تقليل رواتبهم إذا لم ينتظموا في العمل.

إن ما توضحه هذه الواقعة يمثل نسخة مصغرة من صعوبة تطبيق التغييرات الهادفة، عندما تكون المؤسسات هي سبب المشكلات في المقام الأول. وفي هذه الحالة، لم يكن الساسة الفاسدون أو رجال الأعمال ذوى النفوذ هم من يقوضون ويضعفون الإصلاح المؤسسي، وإنما بالأحرى، إدارة الصحة المحلية والممرضات الذين كانت لديهم القدرة على إفساد وتدمير البرنامج التحفيزي الذي وضعته منظمة "سيفا مانديز" ورجال الاقتصاد المهتمين بالتنمية. إن هذا يوضح أن العديد من حالات الفشل السوقي الصغيرة التي قد تبدو سهلة من حيث إصلاحها وتداركها، قد تكون خادعة ووهمية: التركيب المؤسسي الذي يخلق حالات الفشل السوقي، سوف يمنع أيضًا تنفيذ محاولات التدخل من أجل تحسين المحفزات على مستوى مُصَغَّر. إن محاولة هندسة الازدهار بدون مواجهة السبب الجوهري للمشكلات - المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات والسياسات التي تبقيها فاعلة في أماكنها - من غير المحتمل أن يؤتى بثمار.

فشل المساعدات الخارجية

بعد الهجمات التي شنتها القاعدة في الحادي عشر من سبتمبر(أيلول) 2001، سرعان ما أطاحت القوات التي تقودها الولايات المتحدة بالنظام القمعي لحركة

طالبان في أفغانستان، والتي كانت تأوي وترفض تسليم الأعضاء الرئيسين لتنظيم القاعدة. وقد وضعت "اتفاقية بون" - التي تم توقيعها في ديسمبر (كانون الأول) 2001 بين القادة السابقين لحركة المجاهدين الأفغانية التي تعاونت مع القوات الأمريكية والأعضاء الرئيسين من المهاجرين الأفغان خارج البلاد، بما في ذلك "حامد كرزاي" - خطة لتأسيس نظام ديمقراطي. وكانت الخطوة الأولى تتمثل في تأسيس مجلس كبير يضم كل أطياف الأمة، ويطلق عليه (لويه جركه)، والذي قام بانتخاب "كرزاي" لقيادة الحكومة الانتقالية. لقد كانت الأمور تتحسن بالنسبة لأفغانستان؛ وكان أغلبية الشعب الأفغاني يتطلعون إلى تجاوز مرحلة طالبان وجعلها من الماضي. واعتقد المجتمع الدولي أن كل ما كانت تحتاج إليه أفغانستان آنذاك يتمثل في ضخ كميات ضخمة من المعونات الأجنبية، وسرعان ما انتقل ممثلون من الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية الرائدة إلى العاصمة كابول.

غير أن ما نتج عن ذلك لا يجب أن يكون مثارًا للدهشة، ولا سيما، مع الأخذ في الاعتبار بفشل المعونات الأجنبية للدول الفقيرة، والدول التي فشلت على مدار العقود الخمسة الماضية. وسواء كان ذلك مثيرًا للدهشة أم لا، فقد تم تكرار الطقوس المعتادة؛ حيث وصلت مجموعات من موظفي المعونات والوفود المرافقة (الحاشية) إلى المدينة بطائراتهم الخاصة، وتدفقت المنظمات غير الحكومية من كل حدب وصوب من أجل متابعة تنفيذ أجنداتها الخاصة، وبدأت محادثات على مستوى عال بين الحكومات والوفود المشاركة من المجتمع الدولي. وبدأت مليارات الدولارات تتدفق على أفغانستان؛ غير أن القليل منها تم تخصيصه لوضع البنية التحتية للدولة، أو المدارس، أو الخدمات العامة الأخرى الضرورية لبناء مؤسسات شاملة، أو حتى استعادة القانون والنظام. وفي حين ظل الكثير من البنية التحتية في وضعه المتهالك، تم تخصيص الحصة الأولى من الأموال لتكليف شركة خطوط جوية لنقل مسؤولي الأمم المتحدة والمسؤولين الدوليين الآخرين. ثمَّ كان المطلب الهام الثاني يتمثل في توفير سائقين ومترجمين، ولذلك قاموا بتوظيف العدد القليل من المسؤولين الحكوميين المتحدثين

للإنجليزية، والمعلمين الباقين في المدارس الأفغانية كسائقين ومرافقين لهم في التنقل هنا وهناك، وكانوا يدفعون لهم رواتب تعادل أضعاف الرواتب الأفغانية الحالية التي كانوا يحصلون عليها. وفي حين انتقل العدد القليل من الموظفين الحكوميين المهرة إلى الوظائف الخاصة بخدمة موظفي المعونات الأجنبية، كانت تدفقات المعونات، بدلًا من إقامة البنية التحتية في أفغانستان، قد بدأت بإضعاف وتقويض الدولة الأفغانية التي كان من المفترض أن يعملوا على بنائها وتقويتها.

وفي السياق ذاته، سمع سكان إحدى القرى الواقعة في منطقة نائية بوادي يقع في وسط أفغانستان من خلال الإذاعة عن إعلان حول برنامج جديد بميزانية تقدر ملايين عديدة من الدولارات، وذلك بغرض بناء مساكن لقاطني المنطقة. وبعد فترة طويلة من الوقت، تم تسليم القليل من العارضات الخشبية، تحملها شاحنات النقل التابعة "لإسماعيل خان"، وهو قائد عسكري سابق مشهور وعضو في الحكومة الأفغانية؛ غير أن هذه العارضات كانت كبيرة للغاية بحيث لا يمكن استخدامها لأي غرض في تلك المنطقة، وقام أهل القرية بوضعها في الاستخدام الممكن الوحيد هناك: حطب للوقود. فماذا حدث إذًا لملايين الدولارات التي وُعِدَ بها أهل القرية؟ من تلك المبالغ التي وُعِدَ بها، تم تخصيص 20 في المائة منها كتكاليف ونفقات للمكتب الرئيسي للأمم المتحدة في جنيف، والمبلغ المتبقي تم التعاقد به مع منظمة غير حكومية، والتي حصلت على 20 في المائة أخرى لتغطية تكاليف ونفقات مقرها الرئيسي في بروكسل، وما إلى ذلك، وعلى مستوى ثلاث طبقات أخرى، حصل كل طرف منها تقريبًا على نسبة 20 في المائة أخرى من المبلغ المتبقي. وقد استخدمت المبالغ القليلة التي وصلت لأفغانستان في شراء الأخشاب من غرب إيران، وتم دفع الكثير منها لتغطية تكاليف النقل الباهظة لأسطول الشاحنات الخاص بإسماعيل خان. لقد كان جزءًا من معجزة أن تصل حتى تلك العارضات الخشبية مفرطة الحجم والمقاس إلى القرية.

إن ما حدث في منطقة وادي وسط أفغانستان ليس حادثةً منفصلة عن الواقع؛ حيث تقدر العديد من الدراسات أن فقط حوالي 10 أو على الأكثر 20 في المائة من قيمة

المعونات تصل إلى المكان المستهدف. وهناك الكثير من التحقيقات الجارية حول وقائع احتيال وتهم ضد مسؤولي الأمم المتحدة والمسؤولين المحليين بتبديد الأموال الخاصة بالمعونات غير أن معظم الأموال المهدرة الناتجة عن المعونات الأجنبية ليست حالات احتيال، وإنما فقط بسبب عدم الكفاءة أو حتى أسوأ من ذلك: كالمعتاد النشاط التجاري بالنسبة للمنظمات المختصة بالمساعدات.

إن التجربة الأفغانية مع المعونات ربما كانت تمثل في الحقيقة نجاحًا لائقًا بالمقارنة مع الحالات الأخرى. وعلى مدار العقود الخمس الماضية، تم دفع مئات المليارات من الدولارات للحكومات حول العالم كمعونات "للتنمية"؛ والتي تم إهدار الكثير منها في النفقات وحالات الفساد، كما هو الحال بالنسبة لأفغانستان. والأسوأ في ذلك، أن الكثير من هذه الأموال يقع في أيدي الحكام الديكتاتوريين من أمثال "موبوتو"، الذي اعتمد على المعونات الخارجية من رعاته الغربيين من أجل أن يشتري دعم ومساندة عملائه، لتعضيد وتقوية نظامه الحاكم وكذلك من أجل زيادة ثرواته. والصورة في الكثير من بقية دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء كانت مشابهة لذلك. على سبيل المثال، المعونات الإنسانية المقدمة للإغاثة المؤقتة في أوقات الأزمات، كما هو الأمر منذ وقت قريب في هايتي وباكستان، كانت بالتأكيد أكثر فائدةً، على الرغم من أن تقديمها أيضًا قد تم إفساده في مشكلات مشابهة.

على الرغم من هذا السجل التتبعي غير المتملق للمعونات الخاصة "بالتنمية"، إلا أن المعونات الخارجية تمثل واحدة من أكثر السياسات شيوعًا التي توصي بها الحكومات الغربية، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية ذات الأنواع المختلفة، كطريقة لمحاربة الفقر حول العالم. وبالطبع، فإن دورة الفشل المتعلقة بالمعونات الخارجية تعيد ذاتها على نحو متكرر. إن الفكرة التي ترى أن الدول الغربية الغنية يجب أن تقدم مبالغ ضخمة من "المعونات التنموية" من أجل حل مشكلة الفقر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وجزر الكاريبي، وأمريكا الوسطى، وجنوب آسيا تعد قائمة على فهم خاطئ لطبيعة العوامل التي تسبب الفقر. وأن دولاً

مثل أفغانستان تعد فقيرة بسبب مؤسساتها الاستحواذية المستخلصة للثروات - الأمر الذي ينتج عنه عدم وجود حقوق للملكية، والقانون والنظام، أو الأنظمة القانونية التي تعمل بشكل جيد وفعال، وكذلك الهيمنة الصارمة للنخب الوطنية – وفي الغالب بدرجة أكبر - والمحلية على الحياة الاقتصادية والسياسية. إن وجود نفس المشكلات المؤسسية يعني أن المعونات الأجنبية ستكون غير فعالة ومؤثرة، حيث إنها سوف يتم نهبها، ومن غير المحتمل أن يتم تقديمها في الأماكن التي يُفْتَرَض أن توجه إليها. وفي السيناريو الأسوأ حالاً، سوف تدعم وتساند الأنظمة التي تعد هي جوهر المشكلات الموجودة في هذه المجتمعات. وإذا كان النمو الاقتصادي المستدام يعتمد على المؤسسات الشاملة، فإن تقديم المعونات للأنظمة التي تتزعم المؤسسات الاستحواذية لا يمكن أن يكون هو الحل. وهذا لا يجعلنا ننكر أنه، حتى فيما يتجاوز المعونات الإنسانية، فإن فائدةً وخيرًا ملحوظًا يتحقق من خلال برامج معونات معينة، والتي تقوم ببناء المدارس في مناطق لم يكن يوجد بها مدارس من قبل وتدفع رواتب للمعلمين الذين كانوا لا يتقاضون أجراً. وفي حين أن الكثير من مسؤولي المعونات الذين تدفقوا على العاصمة كابول قد بذلوا جهودًا قليلة لتحسين الحياة هناك من أجل المواطن الأفغاني العادي، إلا أنه كانت هناك أيضًا نجاحات ملحوظة في بناء المدارس، وخاصة من أجل البنات، اللاتي كن يستبعدن تمامًا من الحصول على التعليم في ظل حكم طالبان وحتى قبلها.

وهناك حل واحد - والذي أصبح مؤخرًا أكثر انتشارا، ويعتمد من ناحية على الاعتراف بأن المؤسسات لها علاقة بالازدهار وكذلك حتى تقديم المعونات - ويتمثل في جعل المعونات "مشروطة". وطبقًا لهذه الفكرة، فإن استمرار المعونات الخارجية يجب أن يعتمد على أن تفي الحكومات المستقبلة للمعونات بشروط معينة - على سبيل المثال، تحرير الأسواق أو الانتقال نحو تحقيق الديمقراطية. لقد قامت إدارة جورج دبليو. بوش بالخطوة الأكبر نحو هذا النوع من المعونات المشروطة عن طريق البدء في إنشاء (وكالة المعونات الخارجية التابعة للحكومة الأمريكية/ MCC)، والتي جعلت

دفع مبالغ المعونات المستقبلية يعتمد على تحقيق تحسينات وإصلاحات كَمِّية في العديد من أبعاد التنمية السياسية والاقتصادية. غير أن فاعلية المعونات المشروطة تبدو وكأنها ليست أفضل حالًا من النوع غير المشروط. فالدول التي تفشل في الإيفاء بهذه الشروط عادة ما تحصل على الكثير من المعونات مثل تلك الدول التي تفي بالشروط المتطلبة للحصول على المعونات؛ وهناك سبب بسيط: يتمثل في أنها لديها حاجة أكبر للمعونات سواء على المستوى التنموي أو الإنساني؛ وبشكل متوقع تماما، فإن المعونات المشروطة تبدو وكأنها لها القليل من التأثير على مؤسسات الدولة. ورغم ذلك، فقد يكون من المدهش تماما بالنسبة لشخص مثل "سياكا ستيفنز" في سيراليون أو "موبوتو" في الكونغو أن يبدؤوا فجأة في تفكيك المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات، التي كان يعتمد عليها فقط من أجل الحصول على المزيد بقليل من المعونات الأجنبية. وحتى في دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، والتي تمثل المعونات الأجنبية فيها جزءًا هامًّا من الميزانية الكلية لكثير من الحكومات، وحتى بعد إنشاء (وكالة المعونات الخارجية التابعة للحكومة الأمريكية)، والتي زادت من مدى حجم الشروط، ومقدار المعونات الخارجية الإضافية التي يمكن أن يحصل عليها حاكم ديكتاتور من خلال إضعاف وتقويض سلطته الشخصية، تعد ضئيلة، ولا تستحق المخاطرة سواء بالنسبة لسيطرته وهيمنته المستمرة على البلاد أو بحياته.

غير أن هذا كله لا يعني أن المعونات الخارجية، باستثناء المعونات الإنسانية، يجب أن تتوقف. إن وقف المعونات الخارجية يعد أمراً غير عملي، ومن المحتمل أن يؤدي إلى المزيد من المعاناة البشرية؛ إنه يعد غير عملي لأن مواطني الكثير من الدول الغربية يشعرون بالذنب والاستياء إزاء الكوارث الإنسانية والاقتصادية التي تحدث في أرجاء العالم، وأن تقديم المعونات الأجنبية تجعلهم يصدقون أن هناك مجهود يُبْذل لمواجهة هذه المشكلات. حتى إذا كان هذا القدر الذي يُبذل من الجهود ليس فعالًا ومؤثرًا بدرجة كبيرة، وأن رغبتهم في القيام بذلك سوف تستمر، وكذلك الأمر بالنسبة للمعونات الخارجية؛ وأن هذا الجمع الهائل من المنظمات الدولية والمنظمات غير

الحكومية سوف تطالب أيضًا بشكل متواصل بتوفير الموارد من أجل ضمان استمرار الوضع الراهن. وكذلك أيضًا، سيكون من الظلم والقسوة أن يتم قطع المعونات التي تقدم للدول الأشد احتياجا. أجل بالطبع، يتم إهدار الكثير منها، ولكن إذا كان يصل من كل دولار يُخَصَّص للمعونات عشر سنتات فقط لأيدي الأشخاص الأشد فقرًا في العالم، وهو ما يعني إضافة عشر سنتات إلى ما كان لديهم من قبل، حتى نخفف عنهم مشقة الفقر المدقع الذي يعيشون فيه، وأن القيام بهذا سيكون أفضل من لا شيء.

وهناك درسان مهمان نستخلصهما في هذا الصدد؛ الأول: أن المعونات الخارجية لا تمثل وسيلة فعالة للتعامل مع فشل الأمم حول العالم اليوم؛ وأنه على خلاف ذلك تماما، تحتاج الأمم إلى بناء مؤسسات سياسية واقتصادية شاملة وديمقراطية حتى تخرج من دورة الفقر؛ وأن المعونات الخارجية يمكن عادة أن تقدم القليل في هذا الصدد، وبالتأكيد ليس من خلال الطريقة التي يتم إتباعها في الوقت الراهن. إن إدراك ومعرفة جذور حالة عدم المساواة والفقر التي تسود العالم يعد أمرًا هامًّا بالتأكيد حتى لا نبنى آمالنا على وعود زائفة. حيث إن تلك الجذور تكمن في المؤسسات، فإن المعونات الخارجية - ضمن إطار المؤسسات المحددة الموجودة في الدول المستقبلة للمعونات - سوف تبذل القليل من الجهود لتحقيق نمو مستدام. والدرس الثاني: حيث إن بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية الديمقراطية الشاملة يعد أمرًا رئيسيا، فإن استخدام التدفقات الحالية من المعونات الخارجية - على الأقل بصورة جزئية من أجل تسهيل وتحقيق مثل هذه التنمية - سيكون مفيدًا ونافعا. وكما رأينا، فإن تقديم المعونات المشروطة لا يمثل الحل في هذا الصدد، حيث إن هذا يتطلب من الحكام الحاليين أن يقدموا تنازلات. وفي المقابل، ربما تكون هيكلة نظام المعونات الخارجية، بحيث يقوم على استخدامها وإدارتها مجموعات وقادة لا تربطهم علاقة بالسلطة، ويعملون على إدارة عملية صنع القرار وتمكين قطاع واسع من السكان، فكرة أفضل يمكن تطبيقها في المستقبل.

التمكين

كان يوم 12 مايو (آيار) 1978 يبدو وكأنه سيكون يومًا عاديًا في مصنع "سكانيا للشاحنات" بمدينة "ساو بيرناردو" الواقعة في ولاية "ساو باولو" البرازيلية. غير أن عمال المصنع كانوا مضطربين، وكانت الإضرابات قد تم حظرها في البرازيل منذ عام 1964، عندما قام الجيش بالإطاحة بالحكومة الديمقراطية المنتخبة التي كان يقودها الرئيس "جواوجولارت". ولكن كانت هناك أنباء قد انتشرت للتو حول قيام الحكومة بمعالجة مشكلة معدلات التضخم المحلية، بحيث يتم خفض تقديرات ارتفاع تكلفة المعيشة هناك. وعندما بدأت وردية عمل الساعة السابعة صباحًا، قام العمال بوضع أدواتهم جانباً. وفي تمام الساعة الثامنة صباحًا، قام "جيلسون مينيزيس"، المُنَظِّم التابع للاتحاد الذي يعمل بالمصنع، بالاتصال بالاتحاد. كان رئيس عمال المعادن بمدينة "ساو بيرناردو" ناشطاً يبلغ من العمر ثلاثة وثلاثين عامًا، ويدعى "لويس إناسيو لولا دا سيلفا" ("لولا"). وعند الظهيرة وصل "لولا" إلى المصنع، وعندما طلبت منه الشركة أن يقنع الموظفين بالعودة إلى العمل، رفض القيام بذلك.

كان إضراب "سكانيا" هو الأول من موجة من الإضرابات التي اجتاحت أرجاء البرازيل. ورغم أن هذه الإضرابات كانت بسبب الأجور، إلا أن "لولا" ذكر بعد ذلك كما يلي:

> "إنني أعتقد أننا لا نستطيع أن نفصل بين العوامل السياسية والاقتصادية... لقد كان الصراع مرتبطًا بالأجور، غير أنه في خضم الصراع على الأجور، حققت الطبقة العاملة نصرًا سياسيا."

لقد كان انبعاث حركة العمال البرازيليين من جديد يمثل فقط جزءاً من تفاعل اجتماعي أكثر اتساعًا بكثير ضد ما يقرب من عقد ونصف من الحكم العسكري. وقد رأى "فيرناندو هينريكوكاردوسو"، المفكر اليساري - الذي قُدِّرَ له مثل "لولا" أن يصبح رئيسا للبرازيل بعد عملية إعادة إرساء الديمقراطية هناك - في عام 1973، أن الديمقراطية سوف تتحقق في البرازيل عن طريق اتحاد وتحالف العديد من المجموعات

الاجتماعية التي كانت تعارض الحكم العسكري معًا في ائتلاف واحد. وقال إن ما كان يحتاج إليه الأمر هو "إعادة تنشيط المجتمع المدني... والاتحادات المهنية، والاتحادات التجارية، والكنائس، والمنظمات الطلابية، ومجموعات الدراسة والبحث والدوائر المتنازعة، والحركات الاجتماعية" - وبمعنى آخر، وجود ائتلاف واسع يحمل هدف إعادة بناء الديمقراطية وتغيير المجتمع البرازيلي.

لقد كان مصنع "سكانيا" نذيرًا بتشكيل هذا الائتلاف المطلوب. وفي أواخر عام 1978، كان "لولا" ينشر فكرة تأسيس حزب سياسي جديد، حزب العمال. ألا يكون كان القصد من هذا الحزب فقط لأعضاء الاتحادات التجارية. وأصر "لولا" على أنه يجب أن يكون حزبًا يضم جميع العمال بالأجرة والفقراء بشكل عام. وهنا بدأت محاولات زعماء الاتحاد في تنظيم برنامج سياسي من أجل الالتحام والاندماج مع الحركات الاجتماعية الكثيرة، التي كانت تنشأ وتتدفق هناك. وفي 18 أغسطس (آب) 1979، تم عقد اجتماع في مدينة "ساو باولو" لمناقشة تشكيل حزب العمال، والذي كان يضم السياسيين المعارضين السابقين، ورؤساء الاتحادات، والطلاب، والمفكرين، والأشخاص الذين يمثلون قرابة مائة من الحركات الاجتماعية المختلفة، والتي بدأت في تنظيم نفسها في السبعينيات من القرن الماضي في أنحاء البرازيل. جاء حزب العمال، الذي تم الإعلان عن تدشينه في مطعم "ساو جوداس تاديو" بمدينة "ساو بيرناردو" في أكتوبر (تشرين الأول) 1979، لكي يمثل كافة هذه المجموعات المتنوعة.

سرعان ما بدأ الحزب في الاستفادة من الانفتاح السياسي الذي كان القادة العسكريون يعملون على تنظيمه بتباطؤ وتوان. في الانتخابات المحلية لعام 1982، تقدم الحزب للمرة الأولى بمرشحين، واستطاع أن يفوز في جولتين على منصب عمدة المدينة؛ وخلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين، وبينما كانت الديمقراطية يتم إعادة بناءها تدريجيًا في البرازيل، بدأ حزب العمال في السيطرة على المزيد والمزيد من المناصب الحكومية المحلية. وبحلول عام 1988، كان الحزب قد سيطر على المناصب الحكومية في ست وثلاثين إدارة بلدية ومحليات، والتي تشمل مدن ضخمة مثل "ساو باولو" و"بورتو

أليجري". في عام 1989، وفي أول انتخابات رئاسية حرة منذ الانقلاب العسكري، فاز "لولا" بنسبة 16 في المائة من الأصوات في الجولة الأولى كمرشح عن الحزب. وفي سباق الجولة الأخيرة ضد "فيرناندو كولور"، فاز بنسبة 44 في المائة من الأصوات.

من خلال سيطرته على الكثير من المناصب الحكومية المحلية، وهو الأمر الذي تزايد في التسعينيات من القرن الماضي، بدأ حزب العمال في الدخول في علاقة تكافلية مع الكثير من الحركات الاجتماعية المحلية. وقد استحدثت إدارة حزب العمال الأولى في مدينة "بورتو أليجري" بعد عام 1988، نظام "تحديد الميزانية التشاركية"، والتي كانت تمثل آلية تسمح للمواطنين العاديين بالمشاركة في صياغة وتحديد أولويات الإنفاق المتعلقة بالمدينة. لقد خلق نظامًا أصبح يمثل نموذجًا عالميًا يوضح مدى استجابة وتحمل المسؤولية من جانب الحكومة المحلية، وقد قام بتنفيذ إصلاحات وتحسينات هائلة في مجال تقديم الخدمات العامة وجودة الحياة في المدينة. لقد أدت الهيكلة الناجحة للحزب من حيث التنظيم والسيطرة على المستوى المحلي إلى نجاح وتعبئة سياسية أكبر على المستوى القومي. وعلى الرغم من أن "لولا" قد لاقى هزيمة من جانب "فيرناندو هينريكو كاردوسو" في الانتخابات الرئاسية لعامي 1994 و1998، إلا أنه تم انتخابه كرئيس للبرازيل في عام 2002؛ حيث أصبح حزب العمال هو الحزب الحاكم منذ ذلك الوقت.

لقد كان لتشكيل ائتلاف واسع في البرازيل، كنتيجة لانضمام الحركات الاجتماعية المختلفة معًا والاتحادات العمالية المنظمة، تأثير ملحوظ على الاقتصاد البرازيلي؛ حيث أصبح النمو الاقتصادي منذ عام 1990 سريعا، مع انخفاض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر من 45 في المائة إلى 30 في المائة في عام 2006. وكذلك انخفضت حالة عدم المساواة - التي كانت قد ارتفعت بشكل سريع في ظل الحكم العسكري - بشكل حاد عن السابق، ولا سيما بعد وصول حزب العمال للسلطة، وأصبح هناك توسع هائل في التعليم، مع ارتفاع متوسط سنوات الدراسة للسكان هناك من ست سنوات في عام 1995 إلى ثماني سنوات في عام 2006؛ لقد أصبحت البرازيل الآن عضوا في مجموعة

دول البريك (BRIC)، والتي تضم كل من (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، كأول دولة من أمريكا اللاتينية يكون لها بالفعل ثقل في الدوائر الدبلوماسية الدولية.

إن نهوض البرازيل منذ السبعينيات من القرن العشرين لم يتم هندسته من قبل خبراء الاقتصاد التابعين للمؤسسات الدولية، الذين قدموا خبرتهم ونصيحتهم لصانعي السياسات البرازيليين حول كيفية وضع سياسات أفضل، أو تجنب حالات الفشل السوقي. كما أن هذا لم يتحقق من خلال ضخ المعونات الخارجية إليها. إنه لم يكن أيضًا النتيجة الطبيعية للتحديث؛ بل بالأحرى، نتيجة لوجود مجموعات متنوعة من الأشخاص الذين يقومون بشجاعة وإقدام ببناء المؤسسات الشاملة هناك. وفي النهاية، تؤدي هذه المؤسسات إلى وجود مؤسسات اقتصادية أكثر شمولًا للجميع. غير أن التحول البرازيلي، مثل تحول إنجلترا في القرن السابع عشر، قد بدأ بإقامة مؤسسات سياسية ديمقراطية شاملة، ولكن كيف يمكن للمجتمع أن يقوم ببناء المؤسسات السياسية الديمقراطية الشاملة؟

إن التاريخ، كما سبق أن رأينا، يعج بالأمثلة المتعلقة بحركات الإصلاح، التي أذعنت وخضعت للقانون الحديدي للأوليجاركية (حكم الأقلية)، وقامت باستبدال نمط واحد من المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات بأنماط أخرى حتى أكثر فتكًا وشراسة. لقد رأينا أن إنجلترا في عام 1688، وفرنسا في عام 1789، واليابان خلال نظام "استعادة مييجي (The Meiji Restoration) لعام 1868 قد بدأت عملية بناء وتشكيل المؤسسات السياسية الشاملة من خلال ثورة سياسية. غير أن مثل هذه الثورات السياسية تؤدي في الغالب إلى حدوث الكثير من الدمار والمشقة، كما أن نجاحها يعد غير أكيد. لقد أعلنت الثورة البلشفية عن هدفها الرامي إلى استبدال النظام الاقتصادي الاستغلالي المستحوذ على الثروات لروسيا تحت حكم القياصرة، بنظام آخر يكون أكثر عدلًا وكفاءةً، يعمل على تحقيق الحرية والازدهار للملايين من الروس. ولكن للأسف، كانت النتيجة مناقضة لذلك، حيث جاءت بمؤسسات أكثر قمعًا واستحواذاً بكثير عن تلك التي أطاح بها البلاشفة من خلال الثورة. وكانت التجارب

الأخرى في الصين، وكوبا، وفيتنام مشابهة لذلك. كما أن العديد من الإصلاحات غير الاشتراكية الكبرى لم تكن بأفضل حال من ذلك. لقد وعد جمال عبد الناصر ببناء مجتمع حديث متساوٍ في مصر، غير أن هذا أفضى فقط إلى نظام حسنى مبارك الفاسد، كما رأينا في الفصل الثالث عشر. لقد رأى الكثيرون "روبرت موجابي" كمدافع عن الحرية وهو يطيح بنظام "آيان سميث" الروديس العنصري شديد الاستحواذ. غير أن مؤسسات زيمبابوي لم تصبح أقل استحواذًا واستخلاصًا للثروات، كما أن أداءها الاقتصادي أصبح حتى أسوأ مما كان عليه قبل الاستقلال.

إن ما يعد شائعًا بين الثورات السياسية يتمثل في أنها كانت تمهد الطريق بنجاح لبناء مؤسسات أكثر ديمقراطيةً وشمولا، وأن التغييرات المؤسسية التدريجية في أمريكا الشمالية، وفي إنجلترا في القرن التاسع عشر، وفي بتسوانا بعد الاستقلال - والتي أدت أيضًا إلى تعزيز ودعم ملحوظ للمؤسسات السياسية الشاملة - قد نجحت في تمكين قطاع واسع ومتنوع بدرجة مناسبة من المجتمع. إن التعددية - التي تمثل حجر الأساس بالنسبة للمؤسسات السياسية الشاملة - تتطلب سلطة سياسية يتم تداولها على نطاق واسع في المجتمع، ولكي نبدأ من المؤسسات الاستحواذية التي تمنح السلطة لنخبة ضيقة، فإن هذا يتطلب عملية تمكين. وهذا، كما أكدنا في الفصل السابع، هو ما يميز الثورة المجيدة عن مجرد الإطاحة بنخبة ما واستبدالها بنخبة أخرى. وفي حالة الثورة المجيدة، كانت جذور التعددية مترسخةً في الإطاحة بالملك "جيمس الثاني"، عن طريق ثورة سياسية كان يقودها ائتلاف واسع يشمل كل من التجار، وأرباب الصناعة، والنبلاء، وحتى الكثير من أفراد الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية غير المتحالفين مع الملك. وكما سبق أن رأينا، فإن الثورة المجيدة لاقت دعمًا وتعزيزًا من خلال التعبئة والتمكين السابق لائتلاف واسع، والأكثر أهمية هنا، أن هذا قد أدى بدوره إلى التمكين اللاحق، حتى لقطاع أوسع من المجتمع بدرجة أكبر مما تحقق في السابق - رغم أن هذا القطاع كان بشكل واضح أقل اتساعًا بكثير على المجتمع برمته، وأن إنجلترا ظلت أبعد ما تكون عن الديمقراطية الحقيقية لمدة تزيد عن مائتي عام

أخرى. إن العوامل التي أدت إلى ظهور المؤسسات الشاملة في مستعمرات أمريكا الشمالية كانت أيضًا متشابهة، كما رأينا في الفصل الأول. ومرة أخرى، فإن المسار الذي بدأ في فيرجينيا، وكارولينا، وميريلاند، وماساشوستس ووصولًا إلى إعلان الاستقلال، وكذلك إلى تعزيز وتعضيد المؤسسات السياسية الشاملة في الولايات المتحدة، كان مسارًا يتعلق بالتمكين لقطاعات أوسع بشكل متزايد في المجتمع.

تعد الثورة الفرنسية أيضًا مثالًا يتعلق بالتمكين لقطاع أوسع من المجتمع، الذي وقف في وجه النظام القديم في فرنسا، واستطاع أن يمهد الطريق لإقامة نظام سياسي أكثر تعددية. غير أن الثورة الفرنسية، ولاسيما الفترة الفاصلة للإرهاب تحت حكم "روبسبير"، وهو نظام قمعي سافك للدماء، توضح أيضًا كيف أن عملية التمكين لا تتم بدون مآزق ومخاطر. وفي النهاية، رغم ذلك، تم الإطاحة بنظام "روبسبير" وحاشيته الجاكوبية (اليعاقبة)، وأصبح الميراث الأكثر أهمية المتبقي من الثورة الفرنسية لا يتمثل في المقصلة، وإنما في الإصلاحات بعيدة المدى التي تم تنفيذها في فرنسا وفي مناطق أخرى من أوربا.

هناك الكثير من المتماثلات بين هذه التطورات التاريخية للتمكين، وبين ما حدث في البرازيل بدءاً من سبعينيات القرن الماضي؛ ورغم أنه كان يوجد جذر واحد لحزب العمال متمثلًا في حركة الاتحاد التجاري، ومنذ أيامه الأولى مباشرة، سعى القادة والزعماء من أمثال "لولا"، بالإضافة إلى الكثيرين من المفكرين ورجال السياسة المعارضين الذين قدموا دعمهم للحزب، إلى جعل الحزب يضم ائتلاف واسع. إن هذه الدوافع قد بدأت في الاندماج والترابط مع الحركات الاجتماعية المحلية في كل أنحاء البلاد، وعندما سيطر الحزب على المؤسسات الحكومية المحلية، عمل على تشجيع المشاركة المدنية، وخلق نوعًا من الثورة في نظام الحكم والإدارة في أرجاء البلاد. وفي البرازيل، وعلى النقيض من إنجلترا في القرن السابع عشر أو فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، لم يكن هناك ثورة راديكالية جذرية تغذي وتشعل عملية تحويل المؤسسات السياسية كلها في طرفة عين. غير أن عملية التمكين التي بدأت في المصانع

الموجودة في "ساو بيرناردو" كانت فعالة ومؤثرة بشكل جزئي؛ لأنها تم ترجمتها إلى تغيير سياسي جوهري على المستوى القومي - على سبيل المثال، الانتقال من الحكم العسكري إلى الديمقراطية. والأكثر أهمية هنا، يتمثل في أن التمكين على مستوى المواطنين العاديين في البرازيل قد ضمن أن الانتقال إلى الديمقراطية كان مصاحبًا لحركة نحو بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية الشاملة، وهكذا، كان عاملًا رئيسيًّا في ظهور نظام حكومة تلتزم بتقديم الخدمات العامة، والتوسع التعليمي، ومجال منافسة متكافئة للجميع. وكما سبق أن رأينا، فإن الديمقراطية لا تمثل ضمانًا بأنه سيكون هناك تعددية في المجتمع؛ وأن التناقض المتعلق بإقامة المؤسسات التعددية في البرازيل بالمقارنة مع التجربة الفنزويلية يعد واضحًا في هذا السياق، حيث إن فنزويلا قد انتقلت أيضًا للديمقراطية بعد عام 1958، غير أن هذا حدث بدون تمكين المواطنين العاديين، كما أنه لم يحقق توزيع تعددي للسلطة السياسية. وفي المقابل، استمرت السياسات الفاسدة، وشبكات الحماية والوساطة، والصراعات في فنزويلا، وكنتيجة لذلك بصورة جزئية، عندما ذهب الناخبون إلى مراكز الاقتراع، كانت لديهم الرغبة حتى في دعم وتأييد الحكام الطغاة المحتملين من أمثال "هوجو شافيز"، ويرجع هذا على الأرجح لأنهم كان يعتقدون أنه هو الوحيد الذي كان يستطيع أن يقف في وجه النخب المسيطرة الموجودة في فنزويلا. وكنتيجة لذلك، ما زالت فنزويلا تعاني وتلاقى الأَمَرَّيْن تحت حكم المؤسسات الاستحواذية، في حين استطاعت البرازيل أن تكسر القالب.

ما الذي يمكن القيام به لدفع أو ربما تسهيل عملية التمكين، وهكذا القيام ببناء المؤسسات السياسية الشاملة؟ إن الإجابة الصدوق بالطبع تؤكد أنه لا توجد وصفة سهلة لبناء مثل هذه المؤسسات؛ ومن الطبيعي أن هناك بعض العوامل الواضحة التي سوف تجعل من عملية التمكين تتخذ خطواتها الأولى، والتي ستشمل وجود درجة معينة من النظام المركزي، حتى لا تنجرف الحركات الاجتماعية التي تواجه الأنظمة القائمة بشكل مباشر وسريع إلى الفوضى وغياب القانون، وكذلك بعض المؤسسات السياسية الموجودة من قبل التي تستحدث قدرًا يسيرًا من التعددية، مثل المؤسسات

السياسية التقليدية الموجودة في بتسوانا، ومن هنا يمكن أن تتشكل الائتلافات الواسعة وتستمر في الوجود، وكذلك وجود مؤسسات المجتمع المدني، التي يمكن أن تنسق وتنظم مطالب المواطنين بحيث لا يمكن للنخب الحالية أن تسحق حركات المعارضة الموجودة، أو أن تحولها بشكل محتوم كناقلة أو مطية لمجموعة أخرى من أجل السيطرة على المؤسسات الاستحواذية الموجودة. غير أن العديد من هذه العوامل تكون محددة سلفًا من الناحية التاريخية، وتخضع للتغيير فقط على نحو بطيء. إن الحالة البرازيلية توضح كيف يمكن أن يتم بناء مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات المرتبطة بالحزب بداية من الأساس وإلى أعلى، غير أن هذه العملية تعد بطيئة، ولا يمكن الوصول لفهم جيد حول مدى إمكانية نجاحها في ظل الظروف المختلفة.

وفي الحقيقة، يمكن أن يلعب عامل واحد آخر، أو مجموعة من العوامل، دورًا تحويليًا في عملية التمكين: ألا وهو الإعلام. إن تمكين المجتمع على نطاق شامل يعد أمرًا صعبًا من حيث التنسيق والاستمرارية بدون وجود معلومات منتشرة حول ما إذا كان هناك انتهاكات سياسية واقتصادية من جانب أولئك الأشخاص الموجودين في السلطة. لقد رأينا في الفصل الحادي عشر، الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في إبلاغ وتعريف العامة، والتنسيق لمطالبهم ضد القوى التي كانت تعمل على تقويض وإضعاف المؤسسات الديمقراطية الشاملة في الولايات المتحدة. ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام أيضًا دورًا رئيسيًا في تحويل وتوجيه عملية التمكين لقطاع واسع من المجتمع إلى إصلاحات سياسية أكثر ثباتًا واستمرارية، وكذلك كما أوضحنا في مناقشتنا في الفصل الحادي عشر، ولاسيما في سياق إرساء الديمقراطية البريطانية.

لقد لعبت النشرات والكتب التي زودت الناس بالمعلومات ودفعتهم للتحرك دورًا هامًا خلال الثورة المجيدة في إنجلترا، والثورة الفرنسية، والمضي قدمًا نحو إرساء الديمقراطية في بريطانيا في القرن التاسع عشر. وعلى نفس المنوال، لعبت وسائل الإعلام - ولاسيما الأشكال الجديدة القائمة على الابتكارات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مثل المدونات الإلكترونية، وبرامج المحادثات المجهولة،

والفيسبوك، وتويتر - دورًا أساسيًّا بالنسبة للمعارضة الإيرانية في مواجهة الانتخابات المزورة، التي كان يخوضها "أحمدي نجاد" في عام 2009 والقمع الذي تلا ذلك، ويبدو أنها تلعب دورًا رئيسيًّا مشابهًا في ثورات الربيع العربي التي يدور رحاها، بينما يتم وضع السطور الأخيرة في مسودة هذا الكتاب.

إن الأنظمة السلطوية تكون في الغالب على وعي ودراية بأهمية وسائل الإعلام الحرة، ولذا تحاول جاهدةً أن تحاربها. وهناك مثال توضيحي لهذا الموقف نستمده من نظام حكم "ألبيرتو فوجيموري" في بيرو؛ ورغم أنه قد تم انتخابه في الأساس بصورة ديمقراطية، إلا أن "فوجيموري" سرعان ما أقام نظاماً ديكتاتوريًّا في بيرو وقاد انقلاباً رغم بقائه في منصبه عام 1992. ورغم استمرار الانتخابات، إلا أن "فوجيموري" قام ببناء نظام فاسد ويعتمد في حكمه على القمع وتقديم الرشوة. ومن أجل القيام بذلك، فإنه اعتمد بدرجة كبيرة على ذراعه الأيمن، "فلاديميرو مونتيسينوس"، الذي يرأس جهاز المخابرات الوطنية واسع النفوذ في بيرو. كان "مونتيسينوس" رجلًا منظما، لذلك كان يحتفظ بسجلات جيدة حول مقدار المبالغ التي دفعتها الإدارة لأشخاص مختلفين من أجل شراء ولائهم ودعمهم، حتى أنه يحتفظ بشرائط فيديو للكثير من الوقائع الفعلية لدفع الرشاوى. وكان هناك سبب منطقي وراء القيام بهذا، فبغض النظر عن مجرد الاحتفاظ بسجلات، تؤكد هذه الأدلة أن الشركاء المتورطين في الجرائم موجودين الآن في السجلات، وسوف توجه لهم نفس التهم تمامًا مثل "فوجيموري ومونتيسينوس". وبعد سقوط النظام، وقعت هذه السجلات بين أيدي الصحفيين والسلطات؛ وتُظهر حجم المبالغ التي تم إنفاقها مدى قيمة وسائل الإعلام بالنسبة للأنظمة الديكتاتورية. كان قاضي المحكمة العليا تبلغ قيمته ما بين (5,000) و(10,000) دولارًا أمريكيًّا في الشهر، وكان يتم دفع نفس المبالغ لرجال السياسة المنتمين لنفس الحزب أو لأحزاب مختلفة. ولكن عندما يأتي الأمر للصحف ومحطات التلفزيون. كانت هذه المبالغ تصل إلى الملايين؛ حيث دفع "فوجيموري ومونتيسينوس" مبلغ 9 مليون دولار أمريكي في مناسبة واحدة وما يزيد عن مبلغ 10 مليون دولار أمريكي في مناسبة أخرى للسيطرة

على محطات التلفزيون؛ لقد دفعوا ما يزيد عن مبلغ 1 مليون دولار لصحيفة تنقل الاتجاهات السائدة، ودفعوا للصحف الأخرى مبالغ تتراوح بين (3,000) و(8,000) دولارًا أمريكيًا لكل عنوان رئيسي في الجريدة. لقد اعتقد كل من "فوجيموري ومونتيسينوس" أن السيطرة على وسائل الإعلام كانت أكثر أهميةً من السيطرة على رجال السياسة والقضاة. وقد لخص أحد التابعين المخلصين لمونتيسينوس، الجنرال "بيلو"، هذا الأمر في أحد الفيديوهات بقوله: "إذا لم نسيطر على التلفزيون، فكأننا لم نفعل أي شيء."

إن المؤسسات الاستحواذية الحالية في الصين تعتمد أيضًا بصورة حاسمة على سيطرة السلطات الصينية على وسائل الإعلام، والتي، كما سبق أن رأينا، قد أصبحت معقدة بصورة مرعبة. وقد لخص ذلك أحد المحللين الصينيين بقوله: "من أجل أن تسيطر على زعامة الحزب في الإصلاح السياسي، يجب أن يتم اتباع ثلاثة مبادئ: أن يسيطر الحزب على القوات المسلحة، وأن يسيطر الحزب على الكوادر، وأن يسيطر على الأخبار."

ولكن بالطبع يمكن أن تساعد وسائل الإعلام الحرة وتكنولوجيات الاتصال الحديثة فقط بصورة هامشية، عن طريق تقديم المعلومات وتنسيق المطالب والإجراءات الخاصة بأولئك الذين يكافحون من أجل الوصول إلى بناء مؤسسات أكثر ديمقراطيةً وشمولا، وأن المساعدة والعون الذي تقدمه هذه الوسائل سوف تُترجم إلى تغيير هادف فقط عندما يتحرك قطاع واسع من المجتمع، وينتظم من أجل تحقيق التغيير السياسي، وألا يقوم بذلك من أجل أسباب طائفية، أو من أجل السيطرة على المؤسسات الاستحواذية المستخلصة للثروات، وإنما من أجل تحويل المؤسسات الاستحواذية إلى مؤسسات أكثر ديمقراطية وشمولًا للجميع. وسواء كانت مثل هذه العملية ستتم وتفتح الباب أمام التمكين المستقبلي، وتؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق إصلاح سياسي ثابت ومستمر، فإن هذا سوف يعتمد على – كما سبق أن رأينا في العديد من الأمثلة والمواقف المختلفة – تاريخ المؤسسات السياسية والاقتصادية، وكذلك على الكثير من الفوارق الضئيلة التي تلعب دورًا هامًّا وعلى المسار المحتوم للتاريخ في حد ذاته.

المراجع

Abraham, Arthur, and Habib Sesay (1993). "Regional Politics and Social Service Provision Since Independence." In C. Magbaily Fyle, ed. *The State and the Provision of Social Services in Sierra Leone SinceIndependence, 1961–1991.* Oxford, U.K.: Codesaria.

Acemoglu, Daron (2005). "Politics and Economics in Weak and Strong States." *Journal of Monetary Economics* 52: 1199–226.

——**(2008).** "Oligarchic Versus Democratic Societies." *Journal of European Economic Association* 6: 1–44.

Acemoglu, Daron, Davide Cantoni, Simon Johnson, and James A. Robinson (2010). "From Ancien Régime to Capitalism: The Spread of the French Revolution as a Natural Experiment." In Jared Diamond and James A. Robinson, eds. *Natural Experiments in History.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

——**(2011).** "Consequences of Radical Reform: The French Revolution." *American Economic Review,* forthcoming.

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson (2001). "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation." *American Economic Review* 91: 1369–1401.

——**(2002).** "Reversal of Fortune: Geography and Institutions in the Making of the Modern World Income Distribution." *Quarterly Journal of Economics* 118: 1231–94.

——**(2003).** "An African Success Story: Botswana." In Dani Rodrik, ed. *In Search of Prosperity: Analytic Narratives on Economic Growth.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

——**(2005a).** "Rise of Europe: Atlantic Trade, Institutional Change and Economic Growth." *American Economic Review* 95: 546–79.

——**(2005b).** "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth." In Philippe Aghion and Steven Durlauf, eds. *Handbook of Economic Growth.* Amsterdam: North-Holland.

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, James A. Robinson, and Pablo Querubín (2008). "When Does Policy Reform Work? The Case of Central Bank Independence." *Brookings Papers in Economic Activity*, 351–418.

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, James A. Robinson, and Pierre Yared (2008). "Income and Democracy." *American Economic Review* 98: 808–42.

——**(2009).** "Reevaluating the Modernization Hypothesis." *Journal of Monetary Economics* 56: 1043–58.

Acemoglu, Daron, and James A. Robinson (2000a). "Why Did the West Extend the Franchise? Growth, Inequality and Democracy in Historical Perspective." *Quarterly Journal of Economics* 115: 1167–99.

——**(2000b).** "Political Losers as Barriers to Economic Development." *American Economic Review* 90: 126–30.

——**(2001).** "A Theory of Political Transitions." *American Economic Review* 91: 938–63.

——**(2006a).** *Economic Origins of Dictatorship and Democracy.* New York: Cambridge University Press.

——**(2006b).** "Economic Backwardness in Political Perspective." *American Political Science Review* 100: 115–31.

——**(2008a).** "Persistence of Power, Elites and Institutions." *American Economic Review* 98: 267–93.

——**(2008b).** "The Persistence and Change of Institutions in the Americas." *Southern Economic Journal* 75: 282–99.

Acemoglu, Daron, James A. Robinson, and Rafael Santos (2010). "The Monopoly of Violence: Evidence from Colombia." Unpublished.

Acemoglu, Daron, and Alex Wolitzky (2010). "The Economics of Labor Coercion." *Econometric*, 79: 555–600.

Aghion, Philippe, and Peter Howitt (2009). *The Economics of Growth.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Alexander, Jocelyn (2006). *The Unsettled Land: Statemaking and the Politics of Land in Zimbabwe, 1893–2003.* Oxford, U.K.: James Currey.

Allen, Robert C. (2003). *Farm to Factory: A Reinterpretation of the Soviet Industrial Revolution.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

——**(2009a).** *The British Industrial Revolution in Global Perspective.* New York: Cambridge University Press.

——**(2009b).** "How Prosperous Were the Romans? Evidence from Diocletian's Price Edict (301 AD)." In Alan Bowman and Andrew Wilson, eds. *Quantifying the Roman Economy: Methods and Problems.* Oxford, U.K.: Oxford University Press.

Alston, Lee J., and Joseph P. Ferrie (1999). *Southern Paternalism and the Rise of the American Welfare State: Economics, Politics, and Institutions in the South.* New York: Cambridge University Press.

Amsden, Alice H. (1992). *Asia's Next Giant,* New York: Oxford Universty Press.

Austen, Ralph A., and Daniel Headrick (1983). "The Role of Technology in the African Past." *African Studies Review* 26: 163–84.

Austin, Gareth (2005). *Labour, Land and Capital in Ghana: From Slavery to Free Labour in Asante, 1807–1956.* Rochester, N.Y.: University of Rochester Press.

Bakewell, Peter J. (1984). *Miners of the Red Mountain: Indian Labor in Potosí, 1545–1650.* Albuquerque: University of New Mexico Press.

—— **(2009).** *A History of Latin America to 1825.* Hoboken, N.J.: Wiley-Blackwell.

Banerjee, Abhijit V., and Esther Duflo (2011) . *Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty.* New York: Public Affairs.

Banerjee, Abhijit V., Esther Duflo, and Rachel Glennerster (2008). "Putting a Band-Aid on a Corpse: Incentives for Nurses in the Indian Public Health Care System." *Journal of the European Economic Association* 7: 487–500.

Banfield, Edward C. (1958). *The Moral Basis of a Backward Society.* Glencoe, N.Y.: Free Press.

Bang, Peter (2008). *The Roman Bazaar.* New York: Cambridge University Press.

Barker, Graeme (2006). *The Agricultural Revolution in Prehistory: Why Did Foragers Become Farmers?* New York: Oxford University Press.

Bar-Yosef, Ofer, and Avner Belfer-Cohen (1992) . "From Foraging to Farming in the Mediterranean Levant." In A. B. Gebauer and T. D. Price, eds. *Transitions to Agriculture in Prehistory.* Madison, Wisc.: Prehistory Press.

Bateman, Fred, and Thomas Weiss (1981). *A Deplorable Scarcity: The Failure of Industrialization in the Slave Economy.* Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Bates, Robert H. (1981). *Markets and States in Tropical Africa.* Berkeley: University of California Press.

——**(1983).** *Essays in the Political Economy of Rural Africa.* New York: Cambridge University Press.

——**(1989).** *Beyond the Miracle of the Market.* New York: Cambridge University Press.

——**(2001).** *Prosperity and Violence: The Political Economy of Development.* New York: W.W. Norton.

Benedictow, Ole J. (2004). *The Black Death, 1346–1353: The Complete History.* Rochester, N.Y.: Boydell Press.

Berliner, Joseph S. (1976). *The Innovation Decision in Soviet Industry.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Besley, Timothy, and Stephen Coate (1998). "Sources of Inefficiency in a Representative Democracy: A Dynamic Analysis." *American Economic Review* 88: 139–56.

Besley, Timothy, and Torsten Persson (2011) . *Pillars of Prosperity: The Political Economics of Development Clusters.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Bloch, Marc L. B. (1961). *Feudal Society.* 2 vols. Chiacgo: University of Chicago Press.

Blum, Jerome (1943). "Transportation and Industry in Austria, 1815–1848." *The Journal of Modern History* 15: 24–38.

Bogart, Dan, and Gary Richardson (2009). "Making Property Productive: Reorganizing Rights to Real and Equitable Estates in Britain, 1660 to 1830." *European Review of Economic History* 13: 3–30.

——(2011). "Did the Glorious Revolution Contribute to the Transport Revolution? Evidence from Investment in Roads and Rivers." *Economic History Review.* Forthcoming.

Bourguignon, François, and Thierry Verdier (1990). "Oligarchy, Democracy, Inequality and Growth." *Journal of Development Economics* 62: 285–313.

Brenner, Robert (1976). "Agrarian Class Structure and Economic Development in Preindustrial Europe." *Past and Present* 70: 30–75.

——(1993). *Merchants and Revolution.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Brenner, Robert, and Christopher Isett (2002). "England's Divergence from China's Yangzi Delta: Property Relations, Microeconomics, and Patterns of Development." *Journal of Asian Studies* 61: 609–62.

Brewer, John (1988). *The Sinews of Power: War, Money and the English State, 1688–1773.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Briggs, Asa (1959). *Chartist Studies.* London: Macmillan.

Brunton, D., and D. H. Pennignton (1954). *Members of the Long Parliament.* London: George Allen and Unwin.

Bundy, Colin (1979). *The Rise and Fall of the South African Peasantry.* Berkeley: University of California Press.

Burke, Edmund (1790/1969). *Reflections of the Revolution in France.* Baltimore, Md.: Penguin Books.

Cartwright, John R. (1970). *Politics in Sierra Leone 1947–67.* Toronto: University of Toronto Press.

Casaús Arzú, Marta (2007). *Guatemala: Linajey Racismo.* 3rd ed., rev. y ampliada. Guatemala City: F&G Editores.

Chaves, Isaías, and James A. Robinson (2010). "Political Consequences of Civil Wars." Unpublished.

Cleary, A. S. Esmonde (1989). *The Ending of Roman Britain.* London: B.T. Batsford Ltd.

Clower, Robert W., George H. Dalton, Mitchell Harwitz, and Alan Walters (1966). *Growth Without Development; an Economic Survey of Liberia.* Evanston: Northwestern University Press.

Coatsworth, John H. (1974). "Railroads, Landholding and Agrarian Protest in the Early Porfiriato." *Hispanic American Historical Review* 54: 48–71.

——**(1978).** "Obstacles to Economic Growth in Nineteenth-Century Mexico." *American Historical Review* 83: 80–100.

——**(2008).** "Inequality, Institutions and Economic Growth in Latin America." *Journal of Latin American Studies* 40: 545–69.

Cole, G.D.H., and A. W. Filson, eds. (1951). *British Working Class Movements: Select Documents 1789–1875.* London: Macmillan.

Conning, Jonathan (2010). "On the Causes of Slavery or Serfdom and the Roads to Agrarian Capitalism: Domar's Hypothesis Revisited." Unpublished, Department of Economics, Hunter College, CUNY.

Corti, Egon Caeser (1928). *The Reign of the House of Rothschild.* New York: Cosmopolitan Book Corporation.

Crouzet, François (1985). *The First Industrialists: The Problem of Origins.* New York: Cambridge University Press.

Crummey, Donald E. (2000). *Land and Society in the Christian Kingdom of Ethiopia: From the Thirteenth to the Twentieth Century.* Urbana: University of Illinois Press.

Dalton, George H. (1965). "History, Politics and Economic Development in Liberia." *Journal of Economic History* 25: 569–91.

Dark, K. R. (1994). *Civitas to Kingdom: British Political Continuity 300–800.* Leicester, U.K.: Leicester University Press.

Daunton, Martin J. (1995). *Progress and Poverty: An Economic and Social History of Britain, 1700–1850.* Oxford, U.K.: Oxford University Press. **Davies,**

Robert W. (1998). *Soviet Economic Development from Lenin to Khrushchev.* New York: Cambridge University Press.

Davies, Robert W., and Stephen G. Wheatcroft (2004). *The Years of Hunger: Soviet Agriculture, 1931–33.* New York: Palgrave Macmillan.

Davies, Victor A. B. (2007). "Sierra Leone's Economic Growth Performance, 1961–2000." In Benno J. Ndulu et al., eds. *The Political Economy of Growth in Africa, 1960–2000.* Vol. 2. New York: Cambridge University Press.

Dawit Wolde Giorgis (1989). *Red Teas: War, Famine and Revolution in Ethiopia.* Trenton, N.J.: Red Sea Press.

De Callataø, François (2005). "The Graeco-Roman Economy in the Super Longrun: Lead, Copper, and Shipwrecks." *Journal of Roman Archaeology* 18: 361–72.

de las Casas, Bartolomé (1992). *A Short Account of the Destruction of the Indies.* New York: Penguin Books.

Dell, Melissa (2010). "The Persistent Effects of Peru's Mining *Mita*." *Econometrica* 78: 1863–903.

Denny, Harold (1937). "Stalin Wins Poll by a Vote of 1005." *New York Times,* December 14, 1937, p. 11.

de Sahagún, Bernardino (1975). *Florentine Codex: General History of the Things of New Spain. Book 12: The Conquest of Mexico.* Santa Fe, N.M.: School of American Research.

Diamond, Jared (1997). *Guns, Germs and Steel.* New York: W.W. Norton and Co.

Dobb, Maurice (1963). *Studies in the Development of Capitalism.* Rev. ed. New York: International Publishers.

Dosal, Paul J. (1995). *Power in Transition: The Rise of Guatemala's Industrial Oligarchy, 1871–1994.* Westport, Conn.: Praeger.

Douglas, Mary (1962). "Lele Economy Compared to the Bushong." In Paul Bohannan and George Dalton, eds. *Markets in Africa.* Evanston, Ill.: Northwestern University Press.

——**(1963).** *The Lele of the Kasai.* London: Oxford University Press.

Doyle, William (2001). *An American Insurrection: The Battle of Oxford Mississippi.* New York: Doubleday.

——**(2002).** *The Oxford History of the French Revolution.* 2nd ed. New York: Oxford University Press.

Dreyer, Edward L. (2007). *Zheng He: China and the Oceans in the Early Ming Dynasty, 1405–1433.* New York: Pearson Longman.

Du Bois, W.E.B. (1903). *The Souls of Black Folk.* New York: A.C. McClurg & Company.

Dunn, Richard S. (1969). "The Barbados Census of 1680: Profile of the Richest Colony in English America." *William and Mary Quarterly* 26: 3–30.

DuPlessis, Robert S. (1997). *Transitions to Capitalism in Early Modern Europe.* New York: Cambridge University Press.

Easterly, William (2006). *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good.* New York: Oxford University Press.

Elton, Geoffrey R. (1953). *The Tudor Revolution in Government.* New York: Cambridge University Press.

Engerman, Stanley L. (2007). *Slavery, Emancipation & Freedom: Comparative Perspectives.* Baton Rouge: University of Lousiana Press.

Engerman, Stanley L., and Kenneth L. Sokoloff (1997). "Factor Endowments, Institutions, and Differential Paths of Growth Among New World Economies." In Stephen H. Haber, ed. *How Latin America Fell Behind.* Stanford, Calif.: Stanford University Press.

——**(2005).** "The Evolution of Suffrage Institutions in the New World." *Journal of Economic History* 65: 891–921.

Evans, Eric J. (1996). *The Forging of the Modern State: Early Industrial Britain, 1783–1870.* 2nd ed. New York: Longman.

Evans, Peter B. (1995). *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Ewald, Janet (1988). "Speaking, Writing and Authority: Explorations in and from the Kingdom of Taqali." *Comparative Studies in History and Society* 30: 199–224.

Fagan, Brian (2003). *The Long Summer: How Climate Changed Civilization.* New York: Basic Books.

Faulkner, Neil (2000). *The Decline and Fall of Roman Britain.* Stroud, U.K.: Tempus Publishers.

Feinstein, Charles H. (2005). *An Economic History of South Africa: Conquest, Discrimination and Development.* New York: Cambridge University Press.

Ferguson, Niall (1998). *The House of Rothschild: Vol. 1: Money's Prophets, 1798–1848.* New York: Viking.

Fergusson, Leopoldo (2010). "The Political Economy of Rural Property Rights and the Persistance of the Dual Economy." Unpublished. http://economia.uniandes.edu.co.

Finley, Moses (1965). "Technical Innovation and Economic Progress in the Ancient World." *Economic History Review* 18: 29–4.

——(1999). *The Ancient Economy.* Berkeley: University of California Press.

Fischer, David H. (1989). *Albion's Seed: Four British Folkways in America.* New York: Oxford University Press.

Fogel, Robert W., and Stanley L. Engerman (1974). *Time on the Cross: The Economics of American Negro Slavery.* Boston: Little, Brown.

Foley, James A. (2003). *Korea's Divided Families: Fifty Years of Separation.* New York: Routledge.

Freudenberger, Herman (1967). "The State as an Obstacle to Economic Growth in the Hapsburg Monarchy." *Journal of Economic History* 27: 493–509.

Galenson, David W. (1996). "The Settlement and Growth of the Colonies: Population, Labor and Economic Development." In Stanley L. Engerman and Robert E. Gallman, eds. *The Cambridge Economic History of the United States, Volume I: The Colonial Era.* New York: Cambridge University Press.

Ganson, Barbara (2003). *The Guaraní Under Spanish Rule in the Río de la Plata.* Palo Alto, Calif.: Stanford University Press.

García-Jimeno, Camilo, and James A. Robinson (2011). "The Myth of the Frontier." In Dora L. Costa and Naomi R. Lamoreaux, eds. *Understanding Long-Run Economic Growth.* Chicago: University of Chicago Press.

Gerschenkron, Alexander (1970). *Europe in the Russian Mirror.* New York: Cambridge University Press.

Ghani, Ashraf, and Clare Lockhart (2008). *Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World.* New York: Oxford University Press.

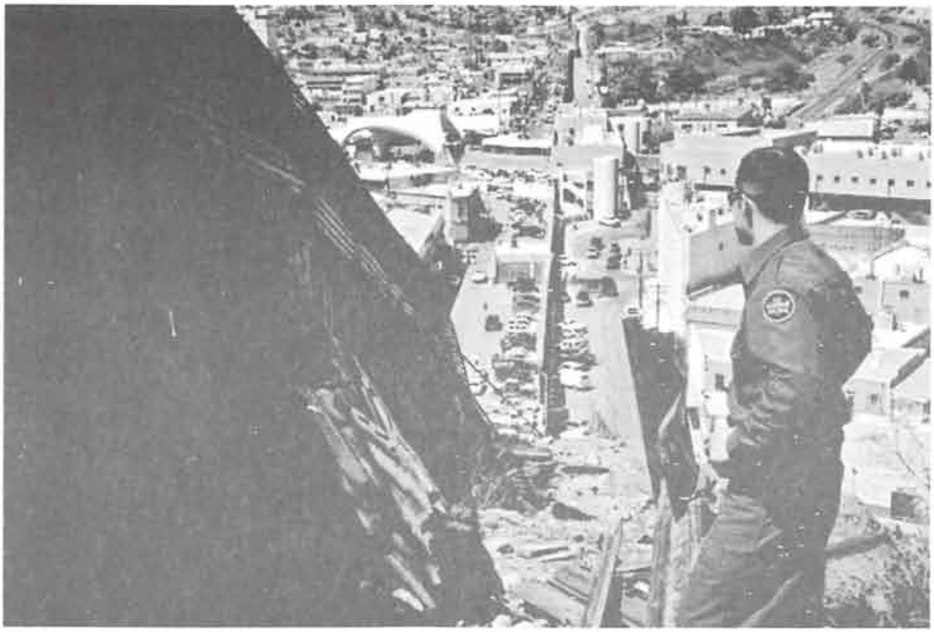
Gibson, Charles (1963). *The Aztecs Under Spanish Rule.* New York: Cambridge University Press. **Goldstein, Marcus, and Christopher Udry (2008).** "The Profits of Power: Land Rights and Agricultural Investment in Ghana." *Journal of Political Economy* 116: 981–1022.

Goldsworthy, Adrian K. (2009). *How Rome Fell: Death of a Superpower.* New Haven, Conn.: Yale University Press.

Goody, Jack (1971). *Technology, Tradition and the State in Africa.* New York: Cambridge University Press.

Gregory, Paul R., and Mark Harrison (2005). "Allocation Under Dictatorship: Research in Stalin's Archives." *Journal of Economic Literature* 43: 721–61.

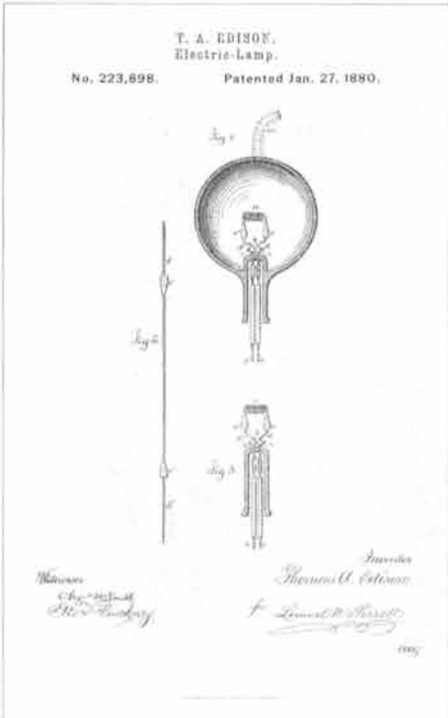
Grieb, Kenneth J. (1979). *Guatemalan Caudillo: The Regime of Jorge Ubico, 1931–1944.* Athens: Ohio University Press.



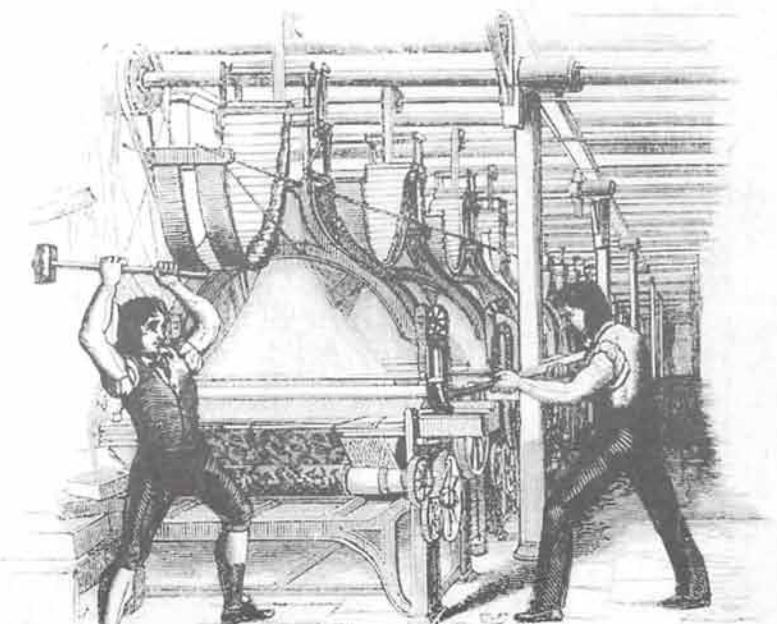
شمال السور الفاصل:
مدينة نوغاليس - أريزونا



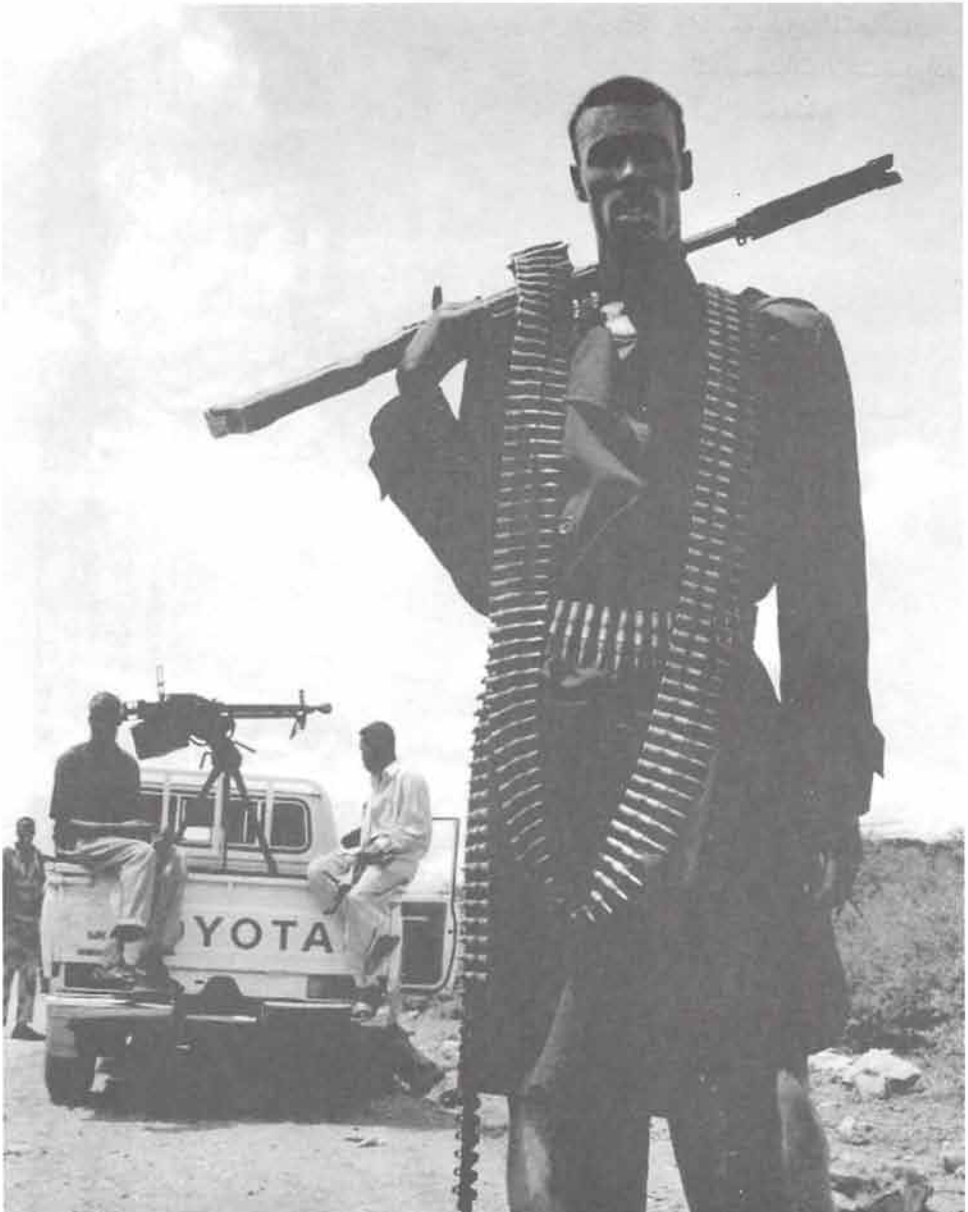
جنوب السور الفاصل:
مدينة نوغاليس - سورونا



نتائج إتاحة الفرص للجميع:
توماس إديسون يحصل على براءة اختراع المصباح الكهربائي عام 1880



الأطراف الخاسرون اقتصاديًا من الهدم الخلاق: قيام العمال اليدويين بتحطيم الآلات في بداية القرن التاسع عشر ببريطانيا.



نتائج الفقدان الكامل للمركزية السياسية في الصومال

المستفيدون المتعاقبون من
المؤسسات الاستحواذية
في الكونغو



ملك الكونغو



الملك ليوبولد الثاني



جوزيف ديزيري موبوتو



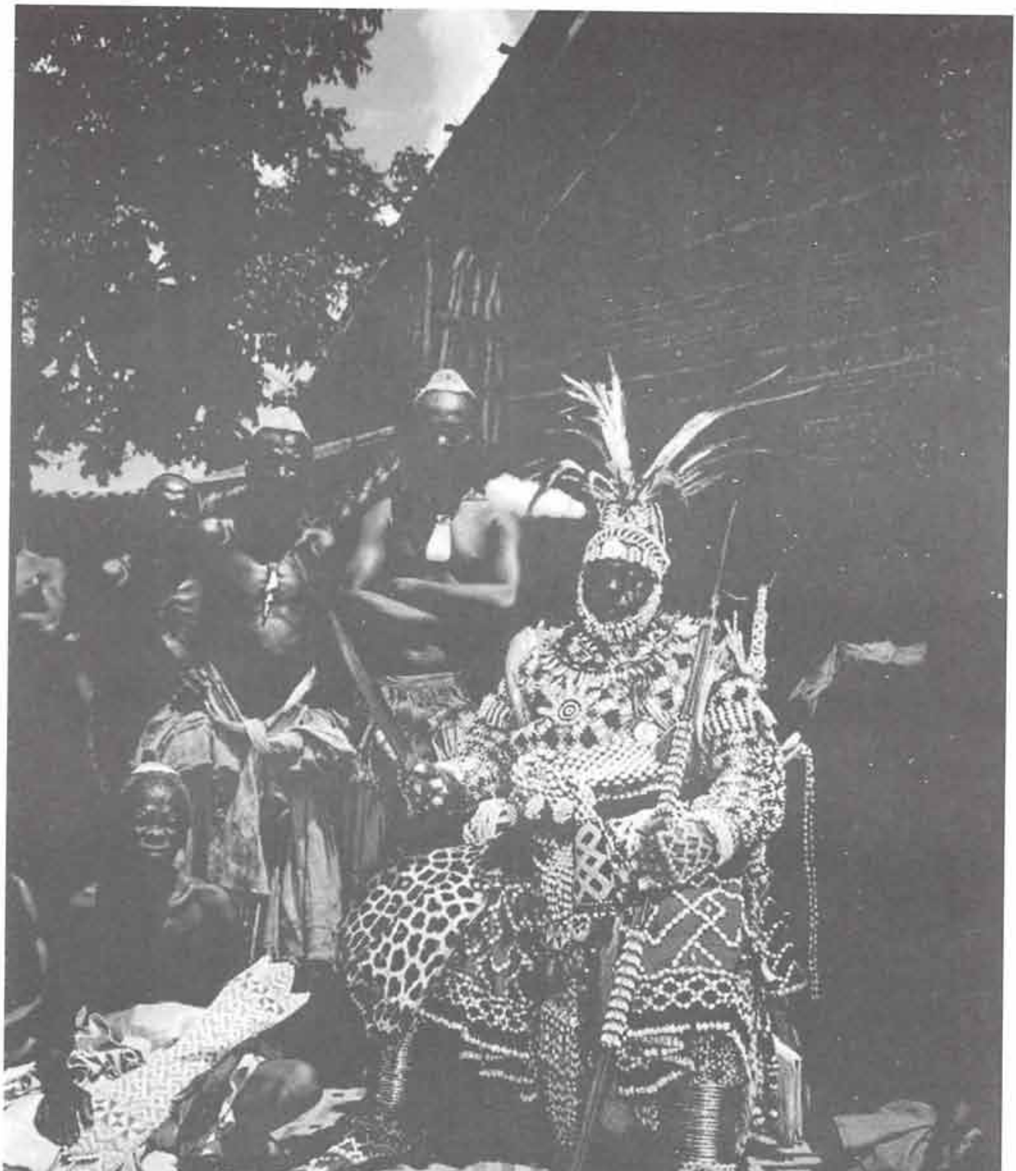
لوران كابيلا



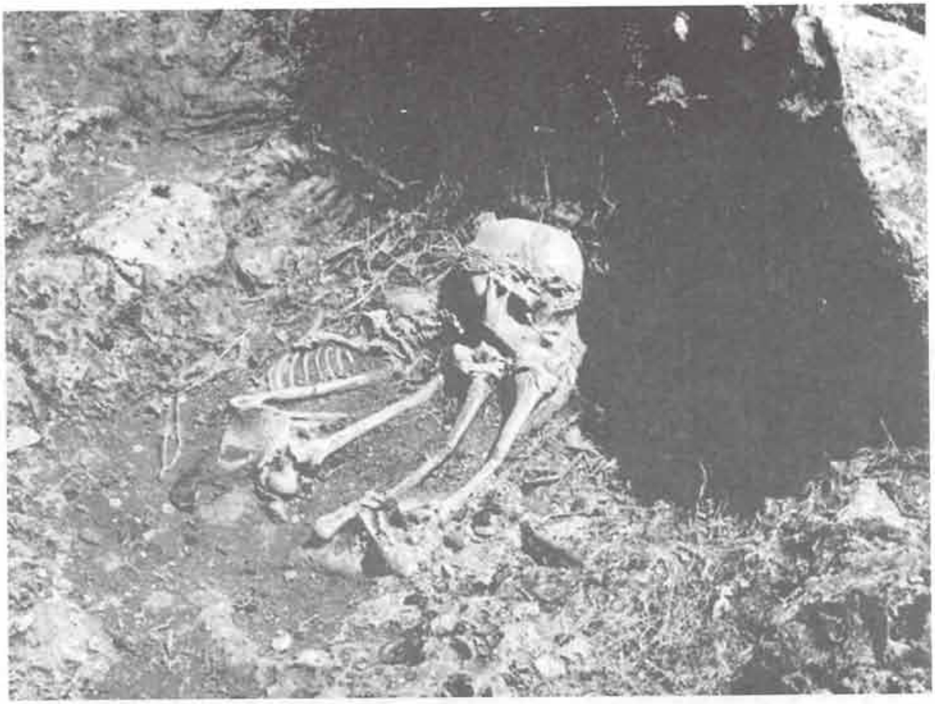
الثورة المجيدة: وليام أوف أورانج الثالث يستمع إلى وثيقة
الحقوق قبل أن يتم منحه تاج إنجلترا بواسطة البرلمان



طاعون الموت الأسـود يخلق مرحلة دقيقة في القرن الرابع عشر



المستفيد من الابتكار المؤسسي: ملك كوبا



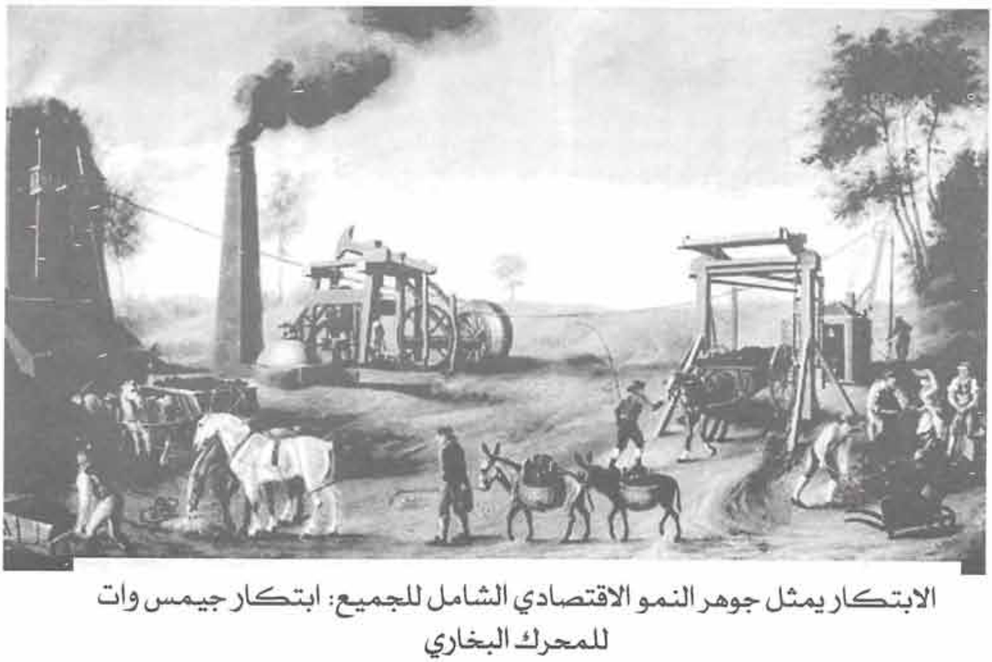
ظهور الطبقية وعدم المساواة قبل مرحلة الزراعة: السلع التي كانت تستخدمها النخبة النطوفية كما يتبين من أحد القبور



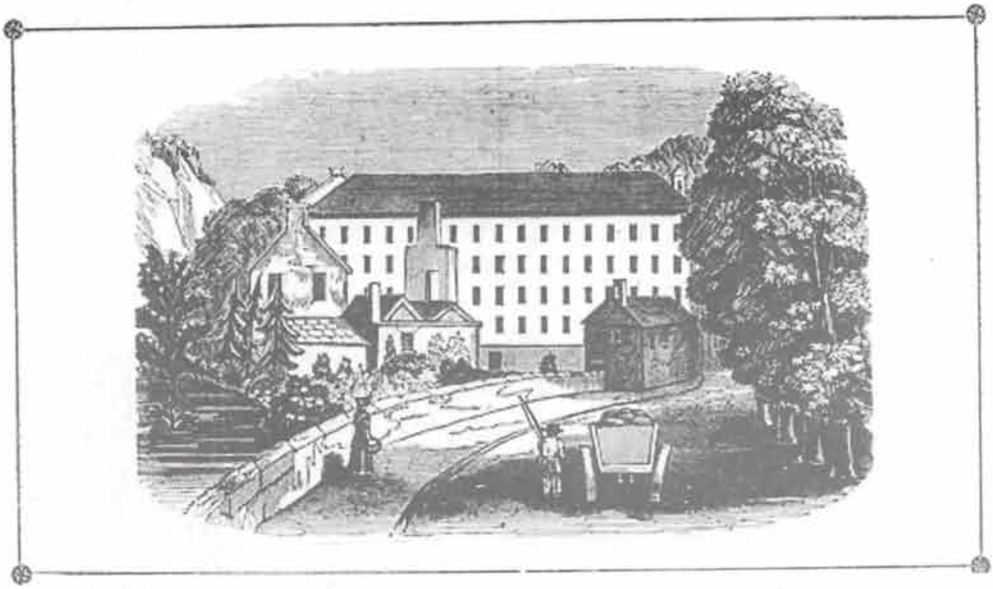
النمو الاقتصادي القائم على الاستبداد: معسكرات العمل الإلزامي السوفيتية تقوم ببناء قناة البحر الأبيـــض



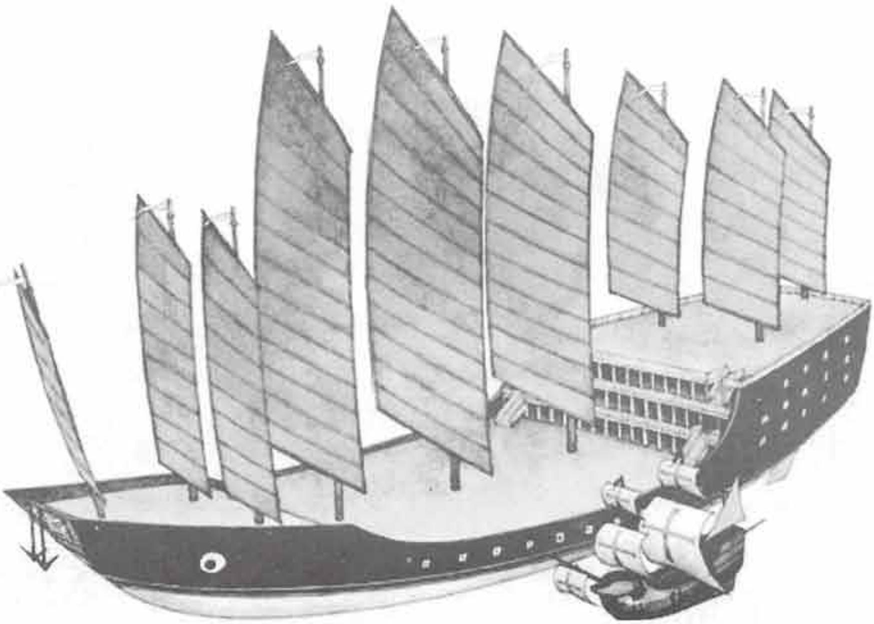
تأخر بريطاني: آثار الإمبراطورية الرومانية بمنطقة فيندولاندا



الابتكار يمثل جوهر النمو الاقتصادي الشامل للجميع: ابتكار جيمس وات للمحرك البخاري



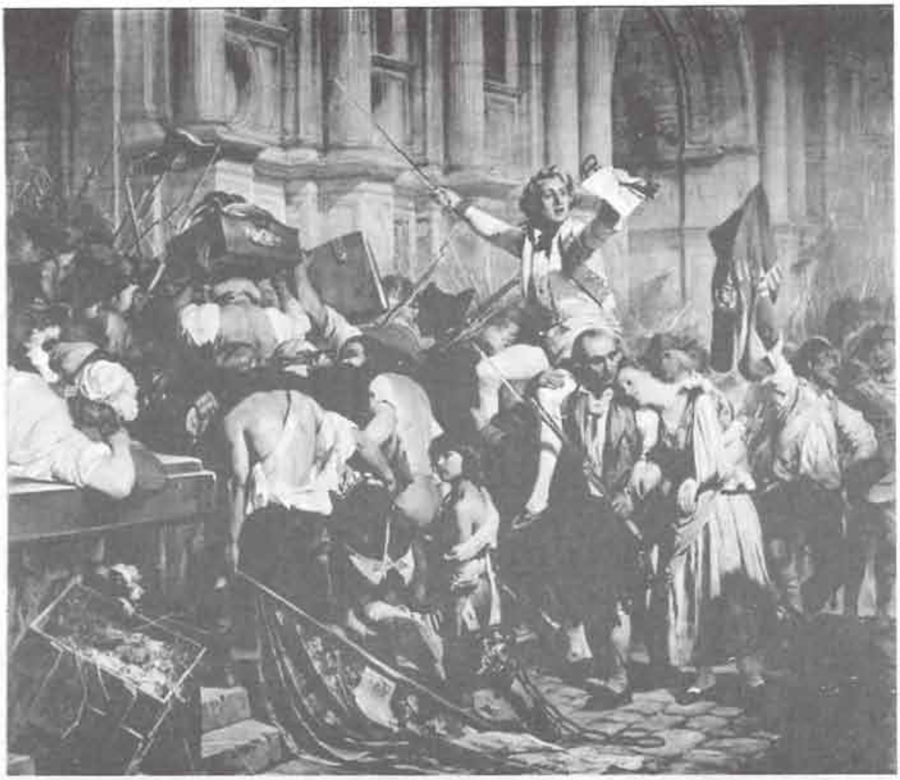
أركرايت يقيم أول مصنع للقطن في كرومفورد.
التغيير التنظيمي، أحد نتائج المؤسسات الشاملة: المصنع الذي أقامه ريتشارد أركرايت في كروفورد



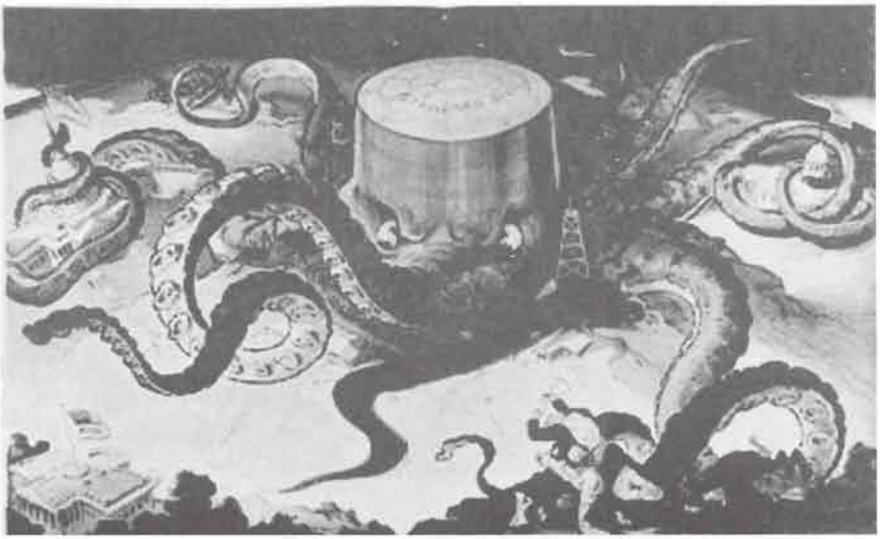
نتائج النمو الاستحواذي الغير مستدام: سفينة "زهينج هي" بالمقارنة مع سفينة كولومبوس "سانتا ماريا"



نظرة عامة على الاقتصاد المزدوج في جنوب إفريقيا: حالة الفقر في منطقة ترانسكيي وحالة الازدهار في منطقة نتال



نتائج الثورة الصناعية: اقتحام حصن الباستيل



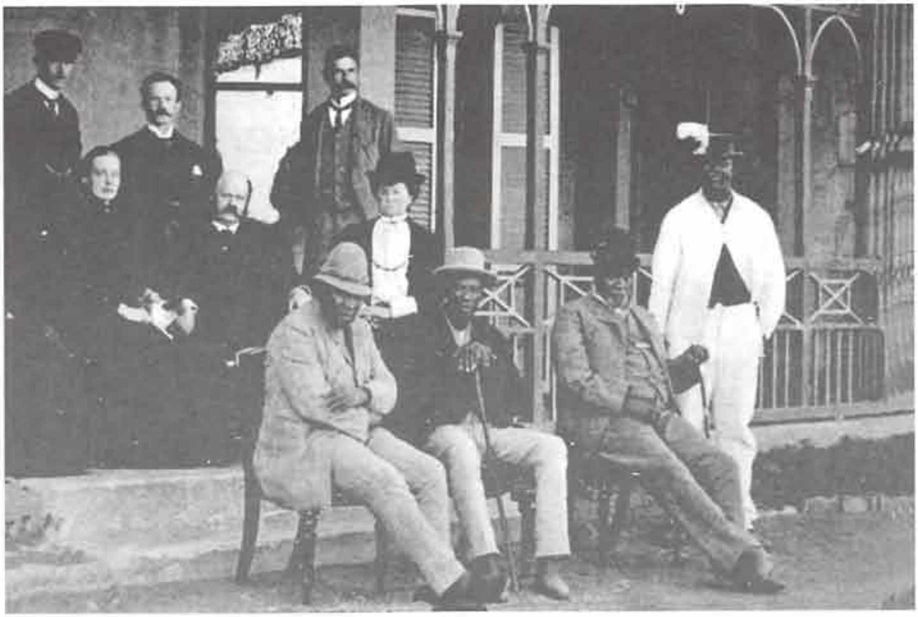
التحديات التي تواجه المؤسسات الشاملة:
شركة ستاندرد للبترول



الهدم غير الخلاق: محطة سكك حديد هاستينجز المهجورة الواقعة على الطريق لمدينة بو في سيراليون



المؤسسات الاستحواذية اليوم: الأطفال يعملون في أحد حقول
جني القطن بمنطقة آت هزبيك



كسر القالب: ثلاثة من زعماء تسوانا في طريقهم إلى لندن



كسر قالب آخر: "روزا باركس" تتحدى المؤسسات الاستحواذية في جنوب الولايات المتحدة



المؤسسات الاستحواذية تلتهم أطفالها: الثورة الثقافية الصينية
في مقابل التهام "د يجينر" للمفكرين والمثقفين

WHY NATIONS FAIL

James A. Robinson & Daron Acemoğlu

ان هـذاً الكتـاب يطـرح السـبب الـذى يجعـل بعـض الـدول غنيـة فـى حيـن يظـل البعـض الاخـر منها فقيـرة. وكذلـك يؤكـد علـى ان السياسـة الحمقـاء التـى يديرهـا رئيـس دولـة مـا هـى التـى تجعل الكثير من الدول تفشل فى تحقيق التنمية والتطور.

ان المؤسسـات التـى يقيمهـا الانسـان وليـس الموقـع الجغرافـى او التاريخـى هـى التـى تحـدد مـا اذا كانـت دولـة مـا تصبـح غنيـة او فقيـرة ،ان التطـورات المؤسيسـة وانفتـاح المجتمـع ورغبتـة فـى السـماح بوجـود الهـدم الخـلاق وحكـم القانـون يـؤدى الـى التطـور الاقتصـادى. ان الـدول تنجـو فقـط مـن شـبح الفقـر عندمـا تمتلـك مؤسسـات اقتصاديـة فاعلـة ويكـون لديهـا نظـام سياسى تعددى.

ان هـذا الكتـاب يتميـز بسـهولة قراءتـة ويحتـوى علـي الكثيـر مـن الامثلة الحية.

ISBN 978-977-282-433-5

9 789772 824335

الدار الدولية
International House for Cultural Investments

International House for Cultural Investments Cairo, Egypt